جامـــــــعة جيـــــلالي ليـــــابس – سيدي بلعباس–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية

المحددات والآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين

–دراسة حالة الجزائر–

من إعداد:

بوطالبي هشام

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بن سعيد محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	جامعة الانتماء	الصفة
عمراني عبد النور قمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة جلالي ليابس – سيدي بلعباس	رئيسا
بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة جلالي ليابس – سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان	ممتحنا
بوتلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان	ممتحنا
بلعربي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة – سعيدة	ممتحنا
بلقروصات رشيد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جلالي ليابس – سيدي بلعباس	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

– كلمة شكر –

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذه الرسالة، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف ، البروفيسور بن سعيد محمد على حسن إشرافه، وتشجيعاته لنا طيلة فترة إنجاز هذا البحث

كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه الأطروحة

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

-إهداء خاص-

أهدى هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وجميع أفراد عائلتي

إلى الأساتذة والأصدقاء

إلى كل طلبة العلم

.

خطة البحث

المقدمة العامة

الفصل الاول: مدخل لاقتصاديات الهجرة الدولية

تمهيد

المبحث الأول : الهجرة الدولية مفهومها ، أشكالها وطرق قياسها

المبحث الثاني: النظريات والنماذج المفسرة لحركات الهجرة الدولية

المبحث الثالث : تحليل نظري لآثار تدفقات الهجرة الدولية على اقتصاديات دول المقصد ودول المنشأ

المبحث الرابع : سياسات الهجرة الدولية في دول المقصد و دول المنشأ

الخلاصة

الفصل الثاني: الهجرة الدولية والتنمية في دول المنشأ

تمهيد

المبحث الأول : تطور وجهات النظر المؤسسة للعلاقة بين الهجرة الدولية و التنمية

المبحث الثاني : قنوات تأثير الهجرة الدولية على التنمية في دول المنشأ

الخلاصة

الفصل الثالث: اقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين

تمهيد

المبحث الأول : مفهوم التحويلات المالية ، أنواعها و قنوات إرسالها

المبحث الثاني: محدّدات تدفق التحويلات المالية للمهاجرين

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين على بلدان المنشأ

الخلاصة

الفصل الرابع: الهجرة الجزائرية وتدفقات التحويلات المالية للمهاجرين

تمهيد

المبحث الأول : حركات الهجرة الجزائرية ، تطوّرها ، اتجاهاتها و أهم خصائصها

المبحث الثاني : واقع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

الفصل الخامس : دراسة قياسية كلية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

تمهيد

المبحث الأول : دراسة قياسية للمحدّدات الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية للمهاجرين على بعض المتغيرات الاقتصادية

الخلاصة

الخاتمة العامة

قائمــة الأشكــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
	الفصل الأول	
1	تطور مخزون الهجرة الدولية في العالم	33
2	الهجرة الدولية كنسبة من اجمالي سكان العالم%	33
3	تطور مخزون الهجرة الدولية في الدول المتقدمة والدول النامية	34
4	أهم الدول المستقبلة للهجرة الدولية (مليون)	35
5	المهاجرين كنسبة من اجمالي عدد السكان %	35
6	أهم البلدان المرسلة للمهاجرين (مليون)	36
7	المهاجرين كنسبة الى اجمالي عدد السكان%	36
8	تطوّر الهجرة الدولية حسب النوع	38
9	تطور عدد اللاجئين في العالم بين 1990 -2017	39
10	توزيع الطلبة المهاجرين في دول منظمة التعاون و التنمية سنة 2015 حسب مناطق الأصل%	42
11	يوضح الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على اقتصاديات الدول المستقبلة .	69
12	أثر فائض الهجرة على اقتصاديات الدول المستقبلة .	70
13	آلية تأثير الهجرة الدولية على اقتصادات دول المقصد (الاستقبال)	77
	الفصل الثاني	
14	أثر تدفقات الهجرة على أسواق العمل في مناطق الإرسال و مناطق الإستقبال	93
15	الآلية النيوكلاسيكية للتوازن لحركة العمل و رأس المال بين المناطق .	94
16	الاثر السلبي للهجرة الدولية على التنمية في دول المنشأ وفق المقاربة التشاؤمية .	99
17	الآثار السلبية لهجرة الكفاءات على دول المنشأ في إطار مقاربة نزيف الأدمغة (Brain Drain)	115
18	الآثار الايجابية لهجرة الكفاءات على دول المنشأ في اطار مقاربة اكتساب الأدمغة (Brain gain)	121
19	آلية اتخاذ قرار العودة حسب نموذج كاسارينو (Cassarino)	127
20	المهاجرين العائدين الحاملين لمشاريع استثمارية و رأس المال البشري في دول المغرب العربي	131
21	سلوك الاستثمار عند المهاجرين العائدين الى الجزائر (%) .	132
22	مكانزمات تأثير الهجرة العائدة على التنمية في دول المنشأ	134
23	آلية تأثير الشبكات العرقية للمهاجرين على التجارة الخارجية في دول المنشأ	140
	الفصل الثالث	
24	تطور التحويلات المالية للمهاجرين بين 1990-2019 (مليار دولار)	154
25	تطور التحويلات المالية للمهاجرين في البلدان النامية بين 2010-2020 (مليار دولار)	156
26	أهم عشر بلدان مستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين .	157
27	آلية عمل نظام الحوالة	161
28	أهم قنوات تحويل الاموال المعتمدة من المهاجرين	162
29	تطور تكلفة تحويل الأموال بالنسبة لكل 200 دولار بين سنة 2017 و 2018 (%).	163
30	المحدّدات الفردية المفسرة لسلوك تحويل الأموال عند المهاجر	168

31	المسار الزمني للتحويلات المالية للمهاجرين	171
32	أنواع المحدّدات المؤثرة على تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين.	178
33	آلية تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية في دول المنشأ	185
34	آلية تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في دول المنشأ	188
35	الآثار الاقتصادية للهجرة الدولية والتحويلات المالية للمهاجرين .	195
	الفصل الرابع	
36	تطور حركات الهجرة من دول المغرب العربي باتجاه فرنسا 1909-1999	200
37	تطوّر الهجرة الجزائرية بهدف لم الشمل العائلي بين 1969-2001	203
38	تطور معدل البطالة ومعدل النمو الحقيقي في الجزائر بين 1980-2000(%)	205
39	تطور معدل البطالة ومعدل النمو الحقيقي في الجزائر بين 2000-2018(%)	206
40	تعداد الهجرة الجزائرية و توزيعها في أهم البلدان المستقبلة في سنة 2018	212
41	أهم مناطق توزيع الهجرة الجزائرية في الخارج سنة 2018 (%)	213
42	اتجاه تدفّقات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج بين 2000-2011 (%) .	214
43	قبول المهاجرين المغاربة في فرنسا حسب دوافع الهجرة سنة 2010 .	215
44	التطور المقارن للهجرة الجزائرية حسب المستوى العلمي بين 1975-2000	218
45	تطور هجرة الطلبة من دول المغرب العربي باتجاه فرنسا بين 1990-2010	219
46	تطور تدفقات الهجرة الجزائرية حسب النوع بين 1994-2008 .	224
47	تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بين 1970-1988 (مليون دولار،%)	231
48	تطور التحويلات بين 1968-1988 حسب بنك فرنسا	232
49	تطوّر التحويلات المالية بين 1991-1999 (مليون دولار،%)	235
50	تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بين 2000-2018 (مليون دولار)	236
51	تطوّر التحويلات المالية ، الاستثمار الاجنبي المباشر و المساعدات الرسمية (مليون دولار)	237
52	تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين المرسلة الى المنطقة العربية في أهم البلدان المستقبلة (مليون دولار)	238
53	تطور التحويلات المالية للمهاجرين في دول المغرب العربي (مليون دولار)	238
54	مساهمة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي لعينة من البلدان العربية (%)	239
55	تطور التحويلات حسب قنوات التحويل في الجزائر بين 2005-2014 (%)	241
56	تطور التحويلات المالية الرسمية ،سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي دج/دولار	250
	الفصل الخامس	
57	المنهجية المتبعة في تقدير النموذج	264
58	تطور متغيرات الدراسة القياسية بين 1980-2018	272
59	اختبار استقرارية النماذج (3,2,1)	285
60	اختبار استقرارية النموذج 4	303
61	إختبار استقرارية نموذج التكامل المشترك للنموذج 5 (Stability test) :	312
62	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لدالة الاستهلاك	318

قائمة الجـــــــــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول	
1	تطور عدد الطلبة المهاجرين اصحاب المستوى العلمي الثالث في عينة من بلدان منظمة التعاون والتنمية	40
2	الطلبة المهاجرين حسب المستوى العلمي في سنة 2015 لعينة من دول منظمة التعاون و التنمية (%)	41
3	آثار الهجرة الدولية على دول المنشأ حسب نموذج دورة الهجرة (Cycle migratoire)	79
	الفصل الثاني	
4	معدّل نزيف الأدمغة في عينة من البلدان النامية بين1990- 2000 (%)	109
5	الاثار الايجابية و السلبية لهجرة الكفاءات على دول المنشأ	113
	الفصل الثالث	
6	الأنواع المختلفة للتحويلات المالية حسب دليل صندوق النقد الدولي.	150
7	تطور حجم التحويلات المالية للمهاجرين بين 2010-2020	155
8	تطور معدّل نمو التحويلات المالية للمهاجرين بين 2010-202	156
9	المؤسسات المالية الرسمية المتخصصة في تحويل الأموال	159
10	الدوافع الجزئية لتحويل الأموال و أهم المتغيرات المؤثر فيها	172
	الفصل الرابع	
11	تطور حصة الجزائر السنوية من الهجرة الى فرنسا بين 1968-1973	202
12	تطور الهجرة الجزائرية في بعض المناطق والعالم بين 1990-2017	208
13	معدل نمو الهجرة الجزائرية حسب المستوى العلمي (%)	218
14	توزيع المهاجرين من دول المغرب العربي ذوي المهارات العالية في فرنسا حسب دولهم الأصلية	220
15	التوزيع الديمغرافي للمهاجرين الجزائريين في فرنسا سنة 2008 حسب الفئات العمرية	221
16	معدل البطالة ومعدل النشاط للمهاجرين الجزائريين في الخارج	222
17	تطور تعداد الجزائريين في وضعية حجز إداري بفرنسا	225
18	تعداد المهاجرين المغاربة الذين أوقفوا في وضعية غير قانونية في بلدان الاتحاد الأوروبي .	226
19	تطوّر عدد المهاجرين الجزائريين أو من جنسية أجنبية الموقوفين من طرف حرس السواحل بين 2006-2012 وهم في وضعية هجرة غير قانونية .	228
20	تطور معدّل التحويلات المالية للمهاجرين بين 1969-1973 (%)	230
21	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر الدينار مقابل الفرنك الفرنسي	233
22	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر بين 1990-2000	234
23	حجم الاموال المرسلة الى الجزائر حسب المناطق سنة 2017.	240
24	مشاركة مؤسسات تحويل الأموال في سوق التحويلات في دول شمال أفريقيا(%)	242
25	مزايا وسلبيات مختلف قنوات تحويل الأموال	244
26	تكاليف تحويل الأموال من فرنسا باتجاه الجزائر بالنسبة لكل مبلغ مالي يقدر بحوالي 140 أورو حسب مختلف المتعاملين خلال الربع الرابع 2019	247

27	فروع البنوك ومراكز تحويل الأموال في البلدان العربية سنة 2004	251
28	أوجه إنفاق التحويلات المالية للمهاجرين في بعض البلدان العربية المستقبلة (%)	253
29	توزيع مشاريع استثمار المهاجرين الجزائريين المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وفقا لقطاع النشاط	254
	الفصل الخامس	
30	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-Fuller (ADF)	273
31	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-perron (PP)	274
32	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود للنماذج(1,2,3)	277
33	مقدرات معلمات الأجل الطويل للنماذج (1)،(2)،(3)	278
34	مقدّرات معلمات الأجل القصير للنماذج (3,2,1)	283
35	الاختبارات التشخيصية للبواقي للنماذج (1،2،3)	286
36	اختبار السببية بين تقلبات معدّلات النمو في الجزائر وفرنسا والتحويلات المالية للمهاجرين	288
37	السلوك العام للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين	289
38	الخصائص الاحصائية لمتغيرات النموذج 4	296
39	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-Fuller (ADF)	297
40	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-perron (PP)	297
41	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود للنموذج الثاني (2)	298
42	مقدرات معلمات الاجل الطويل للنموذج 4	299
43	التوازن في الاجل القصير	302
44	اختبار السببية بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج والتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين.	304
45	الخصائص الاحصائية لمتغيرات النموذج 5	306
46	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-perron (PP)	307
47	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود للنموذج (5)	308
48	مقدرات معلمات الاجل الطويل للنموذج (5)	308
49	مقدرات معلمات الاجل الطويل للنموذج (5)	311
50	الخصائص الاحصائية لمتغيرات النموذج 6	314
51	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-perron (PP)	314
52	معايير اختيار فترة الابطاء المناسبة	315
53	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر(trace test).	315
54	معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة (DOLS):	316

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

أصبحت ظاهرة الهجرة الدولية تحظى باهتمام خاص على مستوى الدول المرسلة والدول المستقبلة على حدّ سواء ، فضلا عن اهتمام المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الهجرة كمنظمة الأمم المتحدة بمختلف مؤسساتها ، ومنظمة الهجرة الدولية والبنك العالمي ، والسبب في هذا الاهتمام يعود الى التطوّر الكبير الذي عرفته هذه الظاهرة والأثر العميق التي أصبحت تمارسه على مجتمعات البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة للهجرة ، حيث قدّر عدد المهاجرين الدوليين في سنة 2018 بحوالي 266 مليون مهاجر ما يعادّل 3.2% من إجمالي سكان العالم ، من جهة أخرى فان التدّفقات الحالية للهجرة الدولية لم تعد تتبع المسارات التقليدية من البلدان النامية باتجاه البلدان المتقدمة بل أصبحت تشمل مختلف البلدان وتسير في مختلف الاتجاهات سواء من البلدان النامية باتجاه البلدان المتقدمة ، أو كهجرة بينية بين البلدان النامية كتنقل اليد العاملة من دول جنوب آسيا ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا بتجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، أو الهجرة من دول افريقيا جنوب الصحراء باتجاه دول شمال افريقيا ، كما توجد هجرة بينية بين الدول المتقدمة خاصة من المناطق ذات الدخل المتوسط باتجاه المناطق ذات الدخل المرتفع كالولايات المتحدة الامريكية ، كندا ، استراليا ، نيوزلندا ، دول غرب اوروبا ، لكن اجمالا تبقى التدّفقات الحالية للهجرة الدولية تتمركز في مناطق معينة دون غيرها كدول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية واستراليا في الجهة المقابلة تتميز بعض الدول كمناطق ارسال رئيسية للهجرة الدولية كما أنها تمتلك أكبر الجاليات المهاجرة في الخارج كالصين ،الهند ،المكسيك ،الفلبين.

من جهة أخرى تتميز التدّفقات الحالية للهجرة الدولية بتعدد أشكالها فهي تشمل عدة أنواع كهجرة اليد العاملة، هجرة الكفاءات، الهجرة غير الشرعية ، اللاجئين وهذا الاختلاف يرجع بشكل أساسي إلى تباين محدّدات ودوافع الهجرة من منطقة الى أخرى سواء كانت اقتصادية كاختلاف مستويات التنمية ، وتباين معدّلات الدخل والبطالة بين المناطق ، أو سياسية كالحروب والنزاعات الاقليمية، أو مناخية كالجفاف والتصحر، فضلا عن اختلاف سياسات الهجرة المنتهجة في المناطق المرسلة والمناطق المستقبلة ، فعلى سبيل المثال ساهمت سياسات الهجرة الانتقائية في البلدان المتقدمة المرتكزة أساسا على استقطاب رأس المال البشري إلى بروز ظاهرة هجرة الكفاءات (هجرة العقول) ، كما ساهمت الإجراءات المتشدّدة أمام هجرة اليد العاملة في الدول المتقدمة إلى بروز وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وعلى العموم فان تنوع أشكال الهجرة الدولية الحالية زاد من صعوبة دراستها كظاهرة ذات ابعاد متعدّدة اقتصادية و سياسية، اجتماعية وثقافية .

من جهة أخرى تتميز الهجرة الدولية دون غيرها من الظواهر الاجتماعية بممارستها تأثير مزدوج على مجتمعات الدول المرسلة والدول المستقبلة على حد سواء والتوجه العالمي حاليا بقيادة هيئة الأمم المتحدة يدعو إلى ضرورة

إدماجها ضمن الاستراتيجية العالمية للتنمية كما تعتبرها وسيلة للتعاون الاقتصادي والتقارب الثقافي بين الشعوب، ونسجل في هذا الإطار مبادرة الأمم المتحدة بإنشاء اللجنة العالمية للهجرة في سنة 2003 بهدف زيادة الاهتمام وتنسيق الجهود العالمية حول قضايا الهجرة الدولية، وفي سنة 2005 دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة للتحضير للحوار رفيع المستوى حول الهجرة الدولية الذي أصبح ينعقد بشكل دوري في كل سنة.

فيما يخص الأطر النظرية المفسّرة لظاهرة الهجرة الدولية فهنا تظهر صعوبة دراستها ، فالنظريات والنماذج المفسّرة للهجرة مازالت قيد التكوين نظرا لطبيعتها الديناميكية وتأثرها بالتحولات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها النظام العالمي في ظّل العولمة ، فضلا عن ذلك فإن الإطار النظري لدراسة ظاهرة الهجرة الدولية يختلف عن باقي الأطر التحليلية الأخرى الخاصة بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية فهو ينطوي على نوعين من النظريات والمقاربات، جزء منها يهتم بتفسير محدّدات وأسباب الهجرة الدولية والجزء الأخر يهتم بتحليل آثار الهجرة الدولية على البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة (De haas 2008) .

فيما يخص النظريات المفسرة لمحدّدات الهجرة الدولية فالبحث يقودنا مباشرة الى أعمال عالم الجغرافيا البريطاني ارنست رفيستين (Erniste revestien 1885) صاحب أول نظرية للهجرة الدولية في دراسة قدمها تحت عنوان القوانين العامة للهجرة (Law of migration 1885) ، حيث أشار في دراسته أنّ ظاهرة الهجرة محكومة بمجموعة من القوانين وتخضع في سيرورتها إلى عوامل الدفع في مناطق الارسال وعوامل الجذب في مناطق الاستقبال، هذا النمط من التحليل ألقى بضلاله على مختلف النظريات والمقاربات التحليلية التي جاءت فيما بعد والتي أصبحت تفسّر ظاهرة الهجرة الدولية في إطار نموذج عوامل الدفع والجذب (Pull-Push factors) ، وفي سنة 1967 قدم الباحث Evertt lee نموذج جديد لتفسير ظاهرة الهجرة يركز بشكل أساسي على عناصر الدفع في مناطق الإرسال باعتبارها العوامل الأكثر تأثيرا على قرارات الهجرة عند الأفراد .

مع بداية سنوات الخمسينيات برزت النظرية النيوكلاسيكية للهجرة وأعطت نسقا جديدا للإطار النظري المفسّر لظاهرة الهجرة بزعامة مجموعة من الاقتصاديين التنمويين أمثال Hickes(1932) ، lewis(1954)، Harris-Todaro(1967،1970) معتمدين في تحليلهم للظاهرة على نموذج ثنائي للهجرة المكانية لليد العاملة من القطاع التقليدي الزراعي إلى القطاع الحديث الصناعي ، فالانتقال الأفقي لليد العاملة بين هاذين القطاعين يساهم في امتصاص فائض العمالة في القطاع التقليدي، ويعمل على إحداث تقارب بين مستويات الأجور وتراكم في النمو الاقتصادي، وبالتالي إحداث نقلة نوعية في عملية التنمية ، ومحدّدات الهجرة طبقا لهذا النمط من التحليل هي اقتصادية بالدرجة الأولى تدور في مجملها حول التباين في معدّلات الأجور والدخل، واختلاف معدّلات البطالة بين مناطق الإرسال ومناطق الاستقبال، في نفس الفترة تقريبا قدم الاقتصادي (Sjaated 1962) نموذج جديد

لتفسير ظاهرة الهجرة الدولية في إطار مقاربة اقتصادية جزئية تعرف بنظرية الهجرة لرأس المال البشري ، معتبرا أنّ قرار الهجرة في جوهره هو بمثابة استثمار عقلاني لا يختلف عن باقي القرارات الاقتصادية التي تخضع لحساب التكاليف الحالية والعوائد المتوقعة في المستقبل حتى وإن كان متعلقا بالجانب الاجتماعي والإنساني للأفراد ، والمهاجر طبقا لهذه المقاربة هو شخص عقلاني يتخذ قراراته بناء على مجموعة من المعطيات المتوفرة لديه .

مع بداية سنوات السبعينيات عرف الإطار النظري لتحليل ظاهرة الهجرة الدولية تطوّرا مهما من خلال ظهور مجموعة من النظريات الكلية للهجرة الدولية كنظرية النظام العالمي الجديد أو مقاربة التبعية التي قدمها (Wallenstien 1974) معتبرا ظاهرة الهجرة الدولية نتيجة من نتائج تطوّر النظام الرأسمالي الذي أدى إلى تشكّل عالمين مختلفين شمال متقدم وجنوب متخلف نتج عنه وجود تباين وفجوة كبيرة في مستويات التنمية بين مختلف المناطق هذا ما أدى الى نشوء تيارات الهجرة الدولية (Massy1993) ، في نفس السياق قدم عالم الإجتماع بيور (Piore1979) نظرية ازدواجية أسواق العمل لتفسير ظاهرة الهجرة الدولية (The dual labour market theory) فالهجرة طبقا لهذه النظرية لا تخضّع لعوامل الطرد في مناطق الارسال بقدر ما تخضّع لعوامل الجذب في مناطق الاستقبال بسبب هيكل أسواق العمل التي هي على درجة عالية من التجزئة حيث تنقسم إلى أسواق عمل أولية للطلب على اليد العاملة المؤهلة ، وأسواق ثانوية لليد العاملة غير المؤهلة وبالتالي فالعمالة المهاجرة هي الأنسب لشغل الوظائف المتدنية في السلم الهرمي الاجتماعي التي تكون منبوذة من اليد العاملة المحلية .

في ظّل عجز النظرية النيوكلاسيكية بشقيها الكلي والجزئي عن تفسير الأسباب الحقيقية التي تدفع الأفراد الى الهجرة طوّر عدد من الباحثين مقاربات جديدة لتفسير ظاهرة الهجرة الدولية أبرزها نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة العمل (NELM) التي قدمها لأول مرة (Stark & bloom 1985) ، معتبرين الهجرة كظاهرة بأنها ليست قرارا فرديا يتخذه الأفراد استنادا على حسابات اقتصادية عقلانية بقدر ما هي قرار جماعي تنظمه وتشارك فيه الوحدة الأسرية أو العائلة بهدف تنويع مصادر الدخل، والاحتياط من كل الأخطار التي تتعرض لها. فهجرة أحد الأفراد إلى الخارج هو بمثابة عامل ضمان لمصدر دخل وتمويل إضافي لباقي أفراد الأسرة في البلد الأصلي ، كما قدمت مقاربات أخرى كنظرية السببية التراكمية التي طوّرها عالم الاجتماع (Massy 1993) بالاعتماد على أعمال الاقتصادي السويدي (Gunnar myrdal) ، والنظرية المؤسسية ،ونظرية الهجرة العابرة للأوطان التي سوف نتناولها بالتفصيل في الجزء النظري من هذا البحث .

فيما يخص المقاربات النظرية المفسّرة لآثار الهجرة الدولية فهي تنقسم إلى دراسات حاولت تفسير الآثار الاقتصادية للهجرة الدولية على الدول المستقبلة للمهاجرين ، اهتمت أساسا بتحليل أثر الهجرة الدولية على

أسواق العمل في الدول المستقبلة خاصة على مستويات التشغيل والبطالة ، ومعدّلات الأجور ، فضلا عن أثرها على معدّلات النمو الاقتصادي ، والسياسات المالية العامة من خلال تحليل آثرها على الإنفاق العام على الصحة والتعليم ، والمساهمة الضريبية للمهاجرين والإعانات الاجتماعية المقدمة لهم في الدول المستقبلة وفي هذا الخصوص نسجل دراسات الاقتصادي الأمريكي المختص في قضايا الهجرة جورجي بورخاس (Borjas 2003) الذي قدم مجموعة مهمة من الدراسات حول أثر الهجرة الدولية على أداء الاقتصاد الأمريكي خاصة على توازن سوق العمل من خلال دراسته لآثر الهجرة على التشغيل والبطالة ومستويات الأجور، كما قدم أهم مساهمة في هذا المجال من خلال تقديره لفائض الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية وكيف ينعكس هذا الأخير على أداء الاقتصاد الأمريكي (Borjas 1994)، حيث استنتج أنّ كل زيادة في معدّل الهجرة باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 10% يؤدي إلى خفض مستويات الأجور بمقدار -3.2% (Borjas 2007)

أما في أوروبا نجد دراسات (Zimmerman & de new 1993) التي ترى في هجرة اليد العاملة الوافدة الى أوروبا بمثابة عامل مزاحمة للعاملة المحلية لذلك يتعين على الدول الأوروبية تشديد اجراءات الرقابة على الهجرة ، في الجهة المقابلة كشفت دراسة (Mouhoub 2005) التي أجريت على عينة من البلدان المتقدمة المستقبلة للهجرة عن وجود ارتباط ضعيف بين الهجرة وتغيرات مستويات الأجور في مناطق الاستقبال ، كما كشفت دراسة (Islam 2007) التي أجريت على كندا عن عدم وجود أي أثر للهجرة على معدّلات البطالة خلال الفترة الممتدة بين 1961-2002 ، كما أشارت دراسة (Boubtane & al 2013) إلى عدم وجود أي تأثير للهجرة على معدّلات البطالة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) .

من جهة أخرى حاولت بعض الدراسات تحليل أثر الهجرة على النمو الاقتصادي في مناطق الاستقبال كدراسة (Hunt & al 2008) على الولايات المتحدة الامريكية بالاعتماد على نموذج للنمو الداخلي ، أشارت نتائجها أنّ الهجرة تساهم في عملية التجديد والابتكار وبالتالي فهي تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، كما كشفت دراسة (Boubtane & al 2015) التي شملت عينة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة بين 1986-2006 أنّ الهجرة تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال قناة رأس المال البشري ، كما اهتمت بعض الدراسات الأخرى بتحليل أثر الهجرة على الأداء المالي الكلي للدول المستقبلة من خلال المساهمة الضريبية للمهاجرين ، والتحويلات الاجتماعية التي يستفيد منها المهاجرين في شكل إعانات للبطالة وتأمينات ، ونفقات على الصحة والتعليم...إلخ.

فيما يخص الدراسات المهتمة بتقييم آثار الهجرة الدولية على دول المنشأ (الدول المرسلة للهجرة) والدور الذي يمكن أن تقوم به الجاليات المهاجرة في تنمية مجتمعاتها الأصلية نسجل في هذا الجانب اهتمامات الباحث

(Hein De haas 2008) الذي حاول وضع إطار نظري مفصّل للمقاربات التي حاولت تحليل العلاقة التفاعلية بين الهجرة الدولية والتنمية في دول المنشأ ، وأشار إلى أن هذه العلاقة مرت بالعديد من المراحل وتأرجحت بين وجهات النظر المختلفة، بداية بدراسات (Grudel 1960 ,Scott 1966 ,Johanson 1969) حول دور الهجرة الدولية في تحسين مستويات رأس المال البشري في دول المنشأ ، معتبرين أنّ ظاهرة هجرة الكفاءات لها آثار سلبية على الدول النامية في المدى القصير وآثار ايجابية في المدى الطويل من خلال عودة الكفاءات واكتسابها للمهارات ونقل التكنولوجيا للبلد الأصلي، ومع بداية سنوات السبعينيات برزة وجهات نظر جديدة ترى في ظاهرة الهجرة الدولية بمثابة عامل كبح للتنمية في الدول النامية ، ونشير في هذا الإطار الى دراسات (Baghawati & Hamada 1974) حول ظاهرة نزيف الأدمغة وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات الدول النامية .

مع بداية 1990 أعيد النقاش بشأنّ العلاقة بين الهجرة والتنمية برؤية أكثر تفاؤلية وشمولية خاصة مع زيادة الآثار الإيجابية المحتملة للهجرة على دول الأصل ، فتحوّل مفهوم نزيف الأدمغة (Brain Drain) إلى اكتساب الأدمغة (Brain gain) خاصة مع ظهور عدد من النماذج التي تبحث في التأثير الإيجابي الذي يمكن أن تمارسه ظاهرة الهجرة على رأس المال البشري في الدول النامية، وأبرز هذه الدراسات قدمها (Stark & al 1998 ,Vidal 1999 ,Mounford 1998) التي أشارت الى إمكانية استفادت البلدان النامية من ظاهرة هجرة الكفاءات سواء من خلال تراكم رأس المال البشري أين تعمل الهجرة على تحفيز الأفراد على الاستثمار في التعليم ، أو من خلال عودة الكفاءات المهاجرة بعد البقاء لمدة زمنية معينة في الخارج، أو من خلال شبكات المهاجرين ودورها في نقل التكنولوجيا وتحويل المعرفة، وأشارت عدد من الدراسات الى وجود هذا النوع من التأثير للهجرة الدولية على رأس المال البشري في بلدان المنشأ كأعمال (Bein, Rapoport, Docquier 2008) (Rapoport & Docquier 2011).

كما تركز الدراسات الحالية على أهمية الهجرة العائدة ودورها في تنمية البلدان الأصلية من خلال جوانب متعددة كالاستثمار عبر المشاريع التي يؤسسها المهاجر عند عودته الى بلده الأصلي ، أو من خلال نقل الخبرات التنظيمية والمعرفة المكتسبة في الخارج ، أو عبر زيادة تراكم رأس المال البشري إلى غيرها من الآثار الايجابية المرتبطة بهذا النوع من حركات الهجرة ونسجل في هذا الجانب دراسات (Cassarino 2004)، (young 2006)،(Wahba 2007,2014)، (Gibson &Mc kenzie2007) التي أثبتت الدور الفعّال للهجرة العائدة في تنمية المجتمعات الأصلية على عدة مستويات ، كما تركز بعض الدراسات الأخرى على أهمية شبكات المهاجرين الدوليين في الخارج ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهيل تدّفق التجارة الخارجية بين البلد الأصلي و بلد الاستقبال .

إلى جانب القنوات سابقة الذكر التي تؤثر من خلالها الهجرة الدولية على التنمية في دول المنشأ (الأصل) تبرز ظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين كإحدى أهم خصائص الهجرة الدولية الحالية نظرا لإمكانية قياس آثارها على البلدان المستقبلة، كما أنها تعبر بالفعل عن الدور الحقيقي الذي يمكن أن تلعبه الهجرة في تنمية البلدان الاصلية خاصة تلك المستقبلة للتحويلات المالية ، إنّ البيانات الصادرة عن مختلف المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها البنك العالمي في إطار تقريره السنوي (موجز الهجرة والتنمية) تشير بكل وضوح إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين أصبحت تمثل المصدر الثاني للتمويل في العالم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، فعلى سبيل المثال قدّر حجم التحويلات المالية في سنة 2018 بحوالي 689 مليار دولار أمريكي ، ويتوقع أنّ تصل في آفاق سنة 2019 إلى أكثر من 715 مليار دولار ، وحوالي 747 مليار دولار في آفاق سنة 2020 ، وهي بذلك تأتي مباشرة خلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل في حالة القياس الدقيق لحجم التحويلات (التحويلات الرسمية والتحويلات غير الرسمية) يتوقع أنّ تصبح مصدر التمويل الأول في العالم.

فيما يخص أهمية التحويلات في البلدان النامية فهي تمثل مصدر تمويل خارجي أساسي للعديد من الدول، فطبقا لبيانات البنك العالمي تحصل الدول النامية على الحصة الأكبر من التحويلات فعلى سبيل المثال في سنة 2018 من إجمالي 689 مليار دولار من التحويلات في العالم استفادة الدول النامية بأكثر من 573 مليار دولار، أما فيما يخص أهم البلدان المستقبلة للتحويلات نجد الهند التي استقبلت ما يزيد عن 79.5 مليار دولار ، متبوعة بالصين 67.4 مليار دولار ، الفلبين 33.7 مليار دولار ، المكسيك 33.7 مليار دولار ، مصر 25.7 مليار دولار ، أما البلدان التي تمثل التحويلات المالية فيها نسبة هامة من الناتج الداخلي الخام (PIB) نجد في مقدمتها جمهورية قرغيزيا 35.10% من الناتج الداخلي الخام ، طاجكستان 32.20% ، فلسطين 21.30%، اليمن 24.20% ...إلخ.

فيما يخص أهم المقاربات النظرية التي حاولت تحليل الدوافع الاساسية التي يتخذ من خلالها المهاجر قرار تحويل جزء من أمواله الى بلده الاصلي ، فقد انقسمت في مجملها إلى مقاربات جزئية تصدرتها دراسات (Stark 1991,Poirine 1997,Brown 1997,Smith 2003) التي أجمعت كلها على أهمية الدوافع الفردية في تفسير سلوك تحويل الأموال ، كسلوك الإيثار(Behavior of altruism) الذي يعكس مسؤولية المهاجر إتجاه باقي أفراد أسرته في بلده الأصلي ، وسلوك المصلحة الذاتية الذي يتخذ على أساسه المهاجر قرار تحويل جزء من أمواله إلى بلده الأصلي بهدف إعادة استثمارها في عدد من الانشطة الاقتصادية (شراء العقارات، الاستثمار في الأصول المالية ، انشاء مشاريع تدار من طرف العائلة ...)، أوسلوك التأمين المتبادل بين المهاجر والأسرة في بلده الأصلي في

إطار ما يعرف باتفاق القرض المتبادل (co-insurrance motive) أين يكون المهاجر ملزم بإعادة دفع مستحقات العائلة التي استثمرتها الأسرة قبل الهجرة عن طريق تحويل الأموال.

في الجهة المقابلة ظهرت مقاربات اقتصادية كلية حاولت تفسير ظاهرة تحويل الأموال وذلك بالتركيز على أهمية الظروف الاقتصادية في البلد المرسل والبلد المستقبل للتحويلات في التأثير على قرارات الأفراد في تحويل الأموال ، حيث نسجل في هذا الإطار دراسات (El Badawi & Rocha 1992) ، (Lianos 1997)، (El Sakka & Mc Nabb 1999) التي أشارت إلى تأثر التحويلات المالية بتقلبات مستويات النشاط الاقتصادي في المناطق المرسلة، فضلا عن تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية في مناطق الاستقبال كتقلبات معدّلات التضّخم، وأسعار الفائدة ، ومستوى سعر الصرف الرسمي والموازي ...

من جهة أخرى نجد المتغيرات الديمغرافية كحجم الجاليات المهاجرة في الخارج وتركيبتها الديمغرافية، إضافة إلى الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للعائلات المتلقية للتحويلات في بلدان الأصل كنشاط المرأة ، سن العمل ، ومعدّل الاعالة ، اضافة الى المستوى التعليمي والثقافي للمهاجرين التي تعتبر هي الأخرى محدّدات مهمة في تفسير ظاهرة تحويل الأموال ، كما تولى بعض الدراسات أهمية خاصة للمتغيرات المؤسسية والسياسية في البلدان المستقبلة للتحويلات كنوعية المؤسسات، الديمقراطية، درجة تفشي الفساد، فعالية المنظومة القانونية ، مناخ الاستثمار، تطور النظام المالي باعتبار أّن التحويلات المالية للمهاجرين هي مصدر من مصادر التمويل الخارجي وبالتالي فهي تتأثر بهذا النوع من المتغيرات (Chami 2008) .

فيما يخص الآثار الاقتصادية الناتجة عن التحويلات المالية حاولت العديد من الدراسات تقييم آثارها باستخدام مناهج وأدوات تحليلية متنوعة ، كدراسات (Taylor 1996) التي أشار من خلالها إلى دور التحويلات المالية للمهاجرين في إزالة قيود التمويل، ودورها في التأمين ضد مخاطر تقلبات مستويات النشاط الاقتصادي التي ينعكس على دخل الأسر، كما أوضّح (Docquier & rapoport 2005) أن التحويلات المالية تؤثر على الأداء الاقتصادي في المناطق المستقبلة سواء على مستوى العائلات والأسر المستقبلة أو على المستوى الاقتصادي الكلي، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها (Glytsos 2002) عند دراسته لآثر التحويلات المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، واستنتج أنها تؤثر بشكل ايجابي على الاستهلاك الكلي والاستثمار ،والدخل الوطني ، من جهة أخرى حاولت بعض الدراسات إبراز دور التحويلات المالية في خفض مستويات الفقر في مناطق الاستقبال من خلال زيادة دخل الأسر المستقبلة وتحسين مستويات التعليم والصحة وبالتالي مساعدة العائلات على الخروج من خط الفقر، وفي هذا الخصوص أوّضح (Gustafssan & Makonnen 1993) في إطار دراسة أجريت على ليسوتو أنّ تحويلات المهاجرين تساهم في خفض نسب الفقر بين الأسر المتلقية، كما أكد

(Adams & Page 2003) في سلسلة من الدراسات تمت تحت إشراف البنك العالمي شملت مصر ، غوايمالا ، غانا على دور التحويلات المالية في خفض مستويات الفقر في البلدان النامية ، كما استنتج (Rapoport & Docquier 2007) أهمية التحويلات في خفض مستوى التباين في توزيع الدخل وذلك عن طريق استثمارها في التعليم وبالتالي يزداد مستوى دخل الأسر المتلقية من خلال العائد من الاستثمار في التعليم .

من جهة أخرى تساهم التحويلات المالية في تحسين مستوى رأس المال البشري في الدول النامية سواء من خلال استثمارها في تعليم الأفراد، أو من خلال انفاقها على تحسين مستوى الصحة وهذا ما ينعكس بشكل ايجابي على تراكم رأس المال البشري، والنمو الاقتصادي في المدى الطويل وقد قدمت مجموعة من الدراسات التي تدعم هذا الجانب (Amuedo-dorante 2010, Mansouri 2007, Dustman 2006) .

كما بحثة بعض الدراسات في الكيفية التي تساهم من خلالها التحويلات المالية في إزالة قيود التمويل ودورها في تمويل المشاريع الصغيرة ، فضلا عن مساهمتها في إنشاء مناصب عمل في بلدان الأصل، حيث نسجل في هذا الجانب دراسات (Wahba & Mc comik 2007) في مصر.

أما على المستوى الاقتصادي الكلي فقد حاولت العديد من الدراسات تحليل طبيعة أثر التحويلات على الأداء الاقتصادي للبلدان المستقبلة خاصة على مستوى النمو الاقتصادي وانقسمت في مجملها إلى دراسات تؤكد وجود تأثير إيجابي للتحويلات على اقتصاديات البلدان المستقبلة، ودراسات أخرى تنفي ذلك (Docquier & rapoport 2005) ، فعلى سبيل المثال أوضّح (Chami & al 2008) في إطار دراسة أجريت على عينة من البلدان النامية أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تأثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة ، في الجهة المقابلة جاءت نتائج بعض الدراسات عكسية، ونشير في هذا الجانب الى دراسة (Giliano & ruiz-arranz 2009) التي كشفت عن وجود تأثير إيجابي للتحويلات المالية على النمو الاقتصادي في عينة من البلدان النامية المستقبلة ، كما توصلت دراسة (Mundaca 2009) الى وجود تأثير إيجابي للتحويلات المالية على النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، من جهة أخرى تشير بعض الدراسات إلى أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تساهم في تنمية وتطوير القطاع المالي في البلدان المستقبلة لها من خلال تحسين جودة الخدمات المالية ، إضافة الى زيادة حجم الودائع والائتمان الممنوح في البنوك وهذا ما يساهم في تطوير القطاع المالي ، وفي هذا الخصوص أشارت (Gupta & al 2009) في إطار دراسة أجريت في عينة من البلدان افريقيا جنوب الصحراء إلى دور التحويلات في تطوير القطاع المالي في هذه الدول عن طريق زيادة حجم الودائع في البنوك وزيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

من جهة أخرى حاولت بعض المقاربات تحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين على اقتصاديات البلدان المستقبلة في إطار مقاربة المرض الاقتصادي الهولندي، من خلال تأثيرها المباشر على سعر الصرف الحقيقي خاصة في البلدان التي تستقبل نسبة كبيرة من التحويلات، حيث تؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ونشير في هذا الخصوص إلى دراسة (Pozo & amuedo-dorantes 2004) التي شملت عينة من 14 دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات تؤثر بشكل مباشر على مستوى سعر الصرف الحقيقي ، كما خلص (Lopez & al 2007) إلى نفس النتيجة في إطار دراسة شملت 20 دولة من أمريكا اللاتينية، حيث استنتجوا أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤدي الى ارتفاع مستوى سعر الصرف الحقيقي ، كما قدم (Barajas & al 2010) تحليل نظري وتجريبي للكيفية التي تؤثر من خلالها التحويلات على سعر الصرف الحقيقي في البلدان المستقبلة واستنتجوا بأنّ تأثيرها يبقى مشروط بتوفر مجموعة من العناصر كحجم التحويلات ودرجة الانفتاح الاقتصادي ونظام سعر الصرف السائد، كما كشفت دراسة (Mariem brahim & al 2017) التي شملت عينة من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) عن وجود تأثير سلبي للتحويلات المالية على سعر الصرف الحقيقي في دول المنطقة أي أنها لا تسبب مخاطر المرض الاقتصادي الهولندي ، وعلى العموم فانّ التحويلات المالية تأثر بعدة آليات على اقتصاديات البلدان المستقبلة سوف نتناولها بالتفصيل في الجزء النظري من هذه الدراسة .

فيما يخص الجزائر لطالما كانت الهجرة إلى الخارج سمت بارزت من سمات المجتمع الجزائري والجالية الجزائرية في الخارج تعتبر من أقدم الجاليات العربية والافريقية في أوروبا ، فالحركات الأولى للهجرة الوطنية بدأت تتشكل قبل الحرب العالمية الأولى 1914 باتجاه فرنسا كوجهة أولى نظرا لأن الجزائر كانت تحت سلطة الاحتلال الفرنسي الذي اعتمد سياسة التهجير الإجباري لليد العاملة الجزائرية بهدف استغلالها في خدمة الاقتصاد الفرنسي أوللمشاركة إلى جانب قواته في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، بعد الاستقلال استمرت تدّفقات هجرة اليد العاملة إلى فرنسا في إطار اتفاقيات منظمة لحركة الأفراد بين البلدين كاتفاقية إيفيان 1962 ، والاتفاقية المنظمة للتنقل الحر 1968 وشكلت الهجرة الى الخارج خلال هذه الفترة أهم الأدوات التي اعتمدتها السلطات الجزائرية لتنمية الاقتصاد الوطني ، باعتبارها منفذا لليد العاملة العاطلة عن العمل وآلية لمواجهة الفقر، فقد كانت تتم في إطار منظم بإشراف الديوان الوطني لليد العاملة (ONAMA)، مع بداية سنوات السبعينيات تزامنا مع الصدمة البترولية 1973 شهدت الهجرة الجزائرية الخارج خاصة باتجاه فرنسا العديد من التحوّلات الهامة أبرزها قرار السطات العليا في الجزائر وقف الهجرة إلى الخارج بسبب مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية ، من جهة أخرى شهدت اقتصاديات البلدان المستقبلة تراجعا لاسيما في البلدان الأوروبية

التي أصبحت تشدد اجراءات الهجرة إليها من الدول النامية ، وأصبح التوجه العام في الجزائر يشجع عودة المهاجرين في الخارج إلى أرض الوطن عن طريق اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير التي شملت الجانب الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين ، رغم ذلك استمرت حركات الهجرة الجزائرية إلى الخارج في إطار لم الشمل العائلي (التجمع العائلي) .

مع بداية سنوات التسعينيات بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الهجرة الجزائرية في التشكّل بفعل التحولات الاقتصادية والسياسة التي عرفتها البلاد، والتي ساهمت في تسريع وتيرة الهجرة الى الخارج في مختلف الاتجاهات ، فلم تعد هجرة الجزائريين تقتصر على فرنسا فقط بل أصبحت تشمل وجهات جديدة كإسبانيا ، الولايات المتحدة الامريكية ،كندا ، بريطانيا كما أنها أصبحت تشمل أنواع مختلفة كهجرة الكفاءات من مختلف القطاعات من أطباء ،أساتذة التعليم العالي ، باحثين ، مهندسين فضلا عن بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتفاقمها خلال السنوات الموالية ، إضافة الى ارتفاع عدد اللاجئين الجزائريين في الخارج نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية خلال عشرية التسعينيات .

مع بداية الألفية الجديدة عرفت الهجرة الجزائرية إلى الخارج تطورا كبيرا من حيث الحجم أو النوع رغم تحسن الوضع الاقتصادي العام في البلاد ، إلا أنّ هجرة الكفاءات ارتفعت بشكل كبير لجملة من الأسباب كانعدام شروط العمل المشجعة خاصة للباحثين ، صعوبة المناخ السياسي والمؤسسي الذي من مظاهرة الرشوة ،البيروقراطية، الفساد السياسي والاداري كل هذه العوامل ساهمت في هروب الألاف من الإطارات والكفاءات العليا الى الخارج ، إضافة تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وارتفاعها خاصة بين أوساط الشباب الجزائري العاطل عن العمل، الذي أصبح يسعى للعبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط حتى بالطرق غير الشرعية، من جهة أخرى أصبحت الجزائر في السنوات الأخيرة منطقة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول افريقيا جنوب الصحراء ودول منطقة الساحل أغلبهم يقيمون في الجزائر بطرق غير شرعية وينشطون أساسا في القطاع غير الرسمي ، إضافة الى ذلك عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة توافدا كبيرا لليد العاملة الأجنبية كاليد العاملة الصينية في ظل البرامج والمشاريع الاقتصادية الكبرى التي باشرتها الدولة ، خاصة في قطاع الأشغال العمومية (Mussette 2010).

إنّ إشكالية الهجرة الدولية في الجزائر تطرح اليوم على عدة مستويات بداية بالتطوّر السريع للهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري، وفشل كل الإجراءات والتدابير المتخذة للقضاء عليها خاصة في مجال التشغيل إضافة إلى الهجرة المكثفة للكفاءات العلمية التي هي بمثابة نزيف مستمر في رأس المال البشري خاصة مع ارتفاع معدّلات البطالة بين فئة الشباب الجامعي ، فضلا عن غياب استراتيجية وطنية واضحة لإدارة الهجرة الجزائرية في

الخارج والاستفادة من امكانياتها لتفعيل التنمية في الجزائر، اضافة الى النقص الكبير في الدراسات وضعف البيانات الإحصائية الخاصة بالهجرة الجزائرية التي تجعل دراستها صعبة نوعا ما مقارنة مع باقي المواضيع الأخرى.

فيما يخص الدراسات التي تناولت ظاهرة الهجرة الدولية في الجزائر يمكن تقسيمها إلى جيلين من الدراسات أولاها اهتمت بتحليل السياق التاريخي والبعد الاجتماعي للهجرة الجزائرية في الخارج تصدرها مجموعة من الباحثين أمثال Sayed Abed El Malek(1977)، Laarbi Talha ، Khendricha Mohamed(1982) ، Bennatig (1988)، أما دراسات الجيل الحالي تتقدمها اهتمامات الباحث (Mussette 2007) الذي قدم سلسلة مهمة من الدراسات والتقارير حول الهجرة الدولية في الجزائر ودورها في التنمية من خلال قنواتها المتعددة (التحويلات المالية للمهاجرين ، عودة المهاجرين ، هجرة الكفاءات) ، إضافة الى دراسته لمختلف أنواع الهجرة الجزائرية الحالية كالهجرة غير الشرعية ، اللجوء والهجرة الجزائرية في وضعية قانونية بالخارج ، كما نجد دراسات الباحث (Hammouda 2008) المتعلقة أساسا بالبعد الاقتصادي للهجرة الجزائرية ، وفي نفس السياق نجد دراسات (Bouklia & Talahate 2009,Bouklia 2010, 2013) المهتمة بتحليل أثر الهجرة الدولية على التشغيل والبطالة وأداء سوق العمل في الجزائر ، إضافة الى دورها في عملية التنمية ، كما نجد دراسات الباحث (Laabdelaoui Hocine 2009 ,2010,2012) المتعلقة بتحليل السياسات العامة في مجال إدارة الهجرة الدولية في الجزائر وأثرها على التنمية ، فضلا عن اهتمامات الباحث (Khalfaoui 2001,2006) حول هجرة الكفاءات الجزائرية ، ودراسات الباحث (Kardoun Azouz 2005,2008) حول الجانب القانوني للهجرة الجزائرية في الخارج والعمالة الاجنبية الوافدة الى الجزائر ، كما نسجل في السنوات الأخيرة دراسات الباحث (Djelti Samir 2015,2016,2017) حول آثار الهجرة الدولية على التنمية في الجزائر من خلال تحليل مختلف القنوات التي تؤثر من خلالها الهجرة الدولية على الاقتصاد الوطني عبر التحويلات المالية للمهاجرين، دور الشبكات العرقية للمهاجرين في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل تدفق التجارة الخارجية بين الجزائر والبلدان المستقبلة ، إضافة إلى أثر الهجرة الدولية على رأس المال البشري في الجزائر.

إنّ البحث الذي بين أيدينا يصب في خانة الدراسات التي تناقش مسألة العلاقة التفاعلية بين ظاهرة الهجرة الدولية والتنمية في بلدان الأصل، وهي تعالج جانب من الجوانب التي تؤثر من خلالها الهجرة على التنمية انطلاقا من التحويلات المالية للمهاجرين ، فالدراسات الحالية تؤكد على أهمية التحويلات المالية بالنسبة للاقتصاد الوطني فهي من حيث الحجم تمثل المصدر الثاني للعملة الصعبة بعد عائدات قطاع المحروقات، كما أنّ حصيلتها السنوية تفوق إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات (Bouklia 2012)، رغم أنّ نسبة مهمة

منها تمر عبر القنوات الموازية (غير الرسمية) خارج القطاع المالي، في ظل ضعف أداء المنظومة المصرفية في الجزائر ووجود سوق موازي واسع للصرف (السوق السوداء) يفضله معظم المهاجرين للقيام بمعاملاتهم المالية بهدف الحصول على عائد مالي نتيجة الفجوة الكبيرة الموجودة بين سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي (Bouteldja & al 2013) ، فضلا عن اتساع رقعة القطاع الموازي الذي يعد مكان مناسب لإعادة استخدام أموال المهاجرين بعيدا عن الرقابة القانونية، المالية والإدارية كرقابة مصالح الضرائب ، من جهة أخرى تلعب المحدّدات الاجتماعية والثقافية وسلوكيات الأفراد دورا هاما في تحديد قنوات تحويل الأموال، كما أنّ الجزائر لازالت غير قادرة على استقطاب نسبة كبيرة من أموال المهاجرين التي لا تتعدى 2.5 مليار دولار في أحسن الاحوال طبقا لبيانات البنك العالمي وهي تحتل مرتبة متأخرة مقارنة مع عدد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) المستقبلة للتحويلات مثل مصر ، المغرب ، تونس ، الأردن ...إلخ

من جهة أخرى تبقى مسألة تقييم الأثر الاقتصادي للتحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الوطني غاية في الصعوبة في ظل النقص الكبير في البيانات الإحصائية الخاصة بها وعدم دقتها ، إضافة الى قلة الدراسات المهتمة بالتحويلات المالية وتقييم محدّداتها وآثارها الاقتصادية الكلية ، فأغلب الدراسات عالجت موضوع التحويلات في الجزائر من منظور اقتصادي جزئي (Mussette 2011 , Djelti 2015) وأشارت نتائجها إلى أنّ التحويلات لاتستخدم بشكل عقلاني فهي تخصص أساسا للإنفاق على الاحتياجات اليومية ولا توجه الى الاستثمارات المنتجة ، لكن رغم ذلك تبقى تمثل مصدر أساسي للدخل لدى شريحة كبيرة من العائلات المستقبلة ، كما أنها أداة فعالة لخفض الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي وتفعيل التنمية.

1- <u>اشكالية الدراسة :</u>

نظرا لأنّ الجزائر هي بلد هجرة بامتياز بامتلاكها لواحدة من أكبر الجاليات العربية في الخارج ، كما أنها مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بضرورة تنويع مصادر التمويل الخارجية للاقتصاد الوطني الذي يبقى أدائه مرهونا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية تبرز التحويلات المالية للمهاجرين كمصدر تمويل هام يمكن للدولة أنّ تستفيد منه لدعم القدرات المالية الخارجية للاقتصاد الوطني إلى جانب مصادر التمويل الأخرى وبالاستناد على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

– ماهي المحدّدات الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ، وما طبيعة آثارها على الاقتصاد الوطني ؟

وينبق عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

2- الأسئلة الفرعية:

- ✓ ماهي العوامل المفسّرة لظاهرة الهجرة الدولية وما طبيعة الآثار الاقتصادية الناتجة عنها على البلدان المستقبلة والبلدان المرسلة ؟
- ✓ كيف تؤثر الهجرة الدولية على التنمية في بلدان الأصل ؟
- ✓ ماهي محدّدات التحويلات المالية للمهاجرين وكيف تؤثر على اقتصاديات البلدان المستقبلة لها؟
- ✓ ماهي أهم المراحل التي مرت بها الهجرة الجزائرية وكيف هو وضعها الحالي ؟
- ✓ ما هي المحدّدات الاقتصادية الكلية المؤثرة على تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين؟
- ✓ كيف تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الوطني؟

للإجابة على هذه التساؤلات نتبنى الفرضيات التالية:

3- فرضيات الدراسة :

- ✓ إلى جانب الخصائص الفردية للمهاجر المرسل تتأثر التحويلات المالية للمهاجرين بتقلبات مستويات النشاط الاقتصادي الكلي في مناطق الإرسال، خاصة في فرنسا باعتبارها بلد استقبال رئيسي للهجرة الجزائرية وبلد إرسال رئيسي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين.
- ✓ تتأثر التحويلات المالية للمهاجرين بالظروف الاقتصادية الكلية في الجزائر ،التي تنعكس على الأسر المستقبلة للتحويلات ، وعلى تفضيلات المهاجرين في تخصيص أموالهم المحولة سواء للاستهلاك النهائي أوالاستثمار .
- ✓ نظرا للطابع الاجتماعي الذي تمتاز به التحويلات المالية بانتقالها المباشر من المهاجر في الخارج إلى أفراد أسرته في بلده الأصلي ، فهي تؤثر على الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر خاصة على النمو الاقتصادي ، وانتقال أثرها يكون عبر قناة الاستثمار أوالاستهلاك النهائي للعائلات .

4- أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الفعّال والتأثير المباشر الذي أصبحت تمارسه ظاهرة الهجرة الدولية في تنمية وتطوير اقتصاديات البلدان المرسلة من خلال جوانب متعددة سواء عبر تراكم رأس المال البشري،أو من خلال عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية والآثار الإيجابية المرتبطة بها ، أو من خلال شبكات المهاجرين في

الخارج ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهيل تدّفق التجارة الخارجية بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة ، إضافة إلى دورها في نقل التكنولوجيا وتحويل المعرفة المكتسبة في الخارج، إضافة إلى تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين التي أصبحت تمثل مصدر دخل أساسي للعديد من البلدان النامية فضلا عن آثارها المتعددة على اقتصاديات هذه البلدان كمساهمتها في خفض الفقر ، وتحفيز النمو الاقتصادي وتمويل الاستثمارات ...

من جهة أخرى تظهر أهمية دراسة ظاهرة الهجرة الدولية والتحويلات المالية للمهاجرين بشكل خاص من منطلق التوجهات العالمية الحالية بقيادة منظمة الأمم المتحدة التي تدعو إلى ضرورة إدماج الهجرة الدولية ضمن السياسات الوطنية للتنمية في بلدان المنشأ خاصة في ظل نجاح بعض التجارب في عدد من البلدان النامية التي استطاعت بالفعل أنّ تستفيد من الهجرة في تفعيل التنمية المحلية كالهند، الفلبين، المكسيك ...إلخ

5- أهداف الدراسة :

فيما يتعلق بأهداف البحث فهي تتمثل أساسا في تقديم تحليل نظري لظاهرة الدولية من منظور اقتصادي، إضافة إلى تحليل طبيعة آثارها الاقتصادية سواء على البلدان المرسلة أو البلدان المستقبلة ، فضلا عن محاولة إبراز طبيعة العلاقة التفاعلية بين ظاهرة الهجرة الدولية والتنمية في دول المنشأ بالاستناد على أهم المقاربات النظرية والدراسات التجريبية الحديثة التي قدمت في هذا المجال ، من جهة أخرى نسعى في هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نظري لظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين وآليات تأثيرها على اقتصاديات البلدان المستقبلة ، كما نسعى الى تحليل تطوّر حركات الهجرة الجزائرية إلى الخارج من خلال إبراز أهم المراحل التي مرت بها، ودراسة وضعيتها الحالية مع تحديد أهم خصائصها ، كما نهدف إلى دراسة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين كأهم الآليات التي تساهم بهذا الجالية الوطنية في التأثير على الاقتصاد الوطني، حيث سنقوم بدراسة تطورها وإبراز أهميتها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، مع تحديد أنواعها وقنوات تدفقها وآثارها.

كما نسعى في هذا البحث إلى تقديم دراسة تطبيقية الهدف الأساسي منها تحليل أهم المحدّدات الاقتصادية الكلية المؤثرة على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ، إضافة إلى دراسة تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر كالنمو الاقتصادي، الاستثمار الخاص والاستهلاك الأسري .

6- دوافع اختيار الموضوع واضافات البحث :

من بين الأسباب الموضوعية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هو محاولة معرفة الأسس النظرية لاقتصاديات الهجرة الدولية من نظريات ونماذج مفسّرة للظاهرة ، إضافة إلى فهم كيفية تأثير ظاهرة الهجرة الدولية على التنمية في دول المنشأ بالاعتماد على أهم المقاربات النظرية والدراسات التجريبية الحديثة، كما

نسعى إلى دراسة ظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين وكيفية تأثيرها على اقتصاديات البلدان المستقبلة ، لاسيما في ظل الأهمية المتزايدة التي أصبحت تحظى بها باعتبارها مصدر تمويل خارجي مهم لدى كثير من الدول النامية.

أما فيما يتعلق بالدوافع الذاتية ، فقد تمثلت أساسا في محاولة معالجة موضوع البحث بأسلوب ونسق جديد يختلف عن كل المعالجات السابقة التي طالما حصرت دراسة الهجرة الجزائرية ضمن الإطار القانوني أوالاجتماعي ولم تعطى للبعد الاقتصادي قدرا كبيرا من الاهتمام ، كما أنّ الدراسات الاقتصادية المهتمة بدراسة أثر الهجرة الدولية والتحويلات المالية للمهاجرين بشكل خاص على الاقتصاد الوطني عالجت هذا الموضوع من منظور اقتصادي جزئي عبر دراسة العينة من المهاجرين أو الأسر المستقبلة للتحويلات ، لذلك تأتي إضافة هذا البحث في معالجتنا لموضوع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ضمن مقاربة اقتصادية كلية من خلال دراسة أهم محدّداتها وآثارها الاقتصادية الكلية ، من جهة أخرى نحاول تقديم مادة علمية جديدة خاصة في ظل نقص المراجع المكتوبة باللغة العربية حول هذا النوع من المواضيع .

7-صعوبة الدراسة :

تبرز صعوبة دراسة موضوع الهجرة الدولية في تعدد جوانبه فهو ذو أبعاد مختلفة قانونية ، اقتصادية اجتماعية ،سياسية ، ثقافية إضافة إلى تشعب مواضيع الهجرة الدولية كهجرة الكفاءات ، والهجرة غير الشرعية ، والتحويلات المالية للمهاجرين ... لذلك على الباحث في هذا المجال أنّ يكون ملما بشكل عام بمختلف هذه الجوانب ، فضلا عن نقص البيانات الإحصائية واختلافها من مصدر إلى أخر سواء كانت متعلقة بالهجرة الدولية أو بالتحويلات المالية للمهاجرين حيث نجد فقط البيانات الخاصة بالتحويلات الرسمية، أما التحويلات غير الرسمية فلا توجد أي بيانات إحصائية خاصة بها وهذا ما يعصب هذه الدراسة ، إضافة إلى نقص الدراسات خاصة تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي للهجرة الجزائرية ودورها في التنمية رغم تحسنها في السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى غير كافية قياسا بأهمية الموضوع ، فمن بين الصعوبات التي واجهتنا قلة الدراسات التجريبية التي عالجت موضوع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بأسلوب اقتصادي كلي ما جعلنا عاجزين عن مقارنة نتائج دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في الجزائر حيث اعتمدت أغلبها على أسلوب دراسة العينة ضمن المقاربة الجزئية .

8- المنهج والأدوات المستعملة في الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على عدد من المناهج والأدوات التحليلية ، فقد اعتمدنا أساسا على المنهج الوصفي في استعراضنا للفصول النظرية المتعلقة بمفاهيم ومقاربات ظاهرة الهجرة الدولية والتحويلات المالية للمهاجرين، حيث قمنا بمراجعة أهم الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وأهم المفاهيم المرتبطة به ، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي في استعراض تطوّر الهجرة الجزائرية وتدّفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بالاعتماد على البيانات وسلسلة التقارير والدراسات الصادرة عن مختلف الهيئات المختصة في قضايا الهجرة الدولية والهجرة الجزائرية بوجه خاص.

فيما يخص الجانب التطبيقي في دراستنا فقد اعتمدنا أساسا على المنهج الكمي بالاستعانة ببعض أدوات الاقتصاد القياسي وأساليب تحليل السلاسل الزمنية كاختبارات السكون ، والتكامل المشترك بالاعتماد على منهج الحدود (ARDL) ، واختبارات السببية وذلك بهدف دراسة أهم المحدّدات الاقتصادية الكلية المفسّرة لتدّفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وتحليل طبيعة آثارها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة بين 1980-2018 بالاعتماد على برامج الاقتصاد القياسي (EViews 10).

9- الدراسات السابقة :

بالنسبة لأهم أدبيات الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في معالجة موضوعنا الحالي ، فقد اعتمدنا على مجموعة متنوعة من دراسات الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية في بلدان الأصل مع التركيز على ظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين باعتبارها موضوع فرعي من مواضيع الهجرة الدولية ، ومن أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي :

- دراسة[1] **(Naiditch claire 2009)** : تحت عنوان " ثلاث محاولات حول التحويلات المالية للمهاجرين". وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قدمت في جامعة باريس 1 السوربون بفرنسا في سنة 2009 ، حاولت من خلالها الباحثة تحليل الأسباب التي تدفع المهاجر إلى تحويل الأموال باتجاه بلده الأصلي ، وأشارت نتائجها إلى دور المعايير الاجتماعية في اتخاذ قرار تحويل الأموال في ظل تماثل المعلومات، إضافة إلى ارتباط قرار تحويل الأموال بالمستوى المعيشي للأسر المستقبلة في البلدان الاصلية.

كما حاولت هذه الدراسة تحليل أثر التحويلات المالية على المناطق المستقبلة في إطار نظرية الألعاب، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية تساهم في خفض عرض العمل في المناطق المستقبلة وبالتالي تخفيف الضغوط الممارسة على سوق العمل ، إضافة إلى ذلك حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين التحويلات المالية المستثمرة

[1] Claire NAIDITCH (2009) ," Trois Essais Sur Les Transferts De Fonds Des Migrants ",Thése de doctorat , Sciences Economiques , université de Paris I, France

في البلد الأصلي وقرار الهجرة إلى الخارج في عينة مكونة من 25 دولة من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطي وأشارت نتائجها إلى وجود علاقة موجبة بين استثمار التحويلات وقرار الهجرة إلى الخارج .

✓ دراسة[2] **(Dramane coulibaly 2010):** تحت عنوان "محاولة اقتصادية كلية للتحويلات المالية للمهاجرين" وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، قدمت على مستوى جامعة باريس 1 السوربون بفرنسا في سنة 2010 ، حاول من خلالها الباحث تقييم المحدّدات الاقتصادية الكلية للتحويلات في عينة من 14 دولة من بلدان أمريكا الجنوبية ودول منطقة الكاريبي ، وأشارت نتائجها إلى تأثر التحويلات المالية بتقلبات مستويات النشاط الاقتصادي وتقلبات معدّلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما حاولت هذه الدراسة تحليل الآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات على اقتصاديات البلدان النامية، من خلال دراسة أثرها على مستوى سعر الصرف الحقيقي وتقلبات مستويات النشاط الاقتصادي الكلي في السنغال بين 1990–2007 ، وكشفت نتائجها أنّ التحويلات المالية لها دور كبير في تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي في السنغال خاصة على الناتج الإجمالي الحقيقي والاستهلاك الكلي، إضافة الى ذلك حاولت هذه الدراسة اختبار فرضية نقمة الموارد في إطار مقاربة المرض الاقتصادي الهولندي من خلال تحليل أثر التحويلات على سعر الصرف الحقيقي في عينة من بلدان منطقة الفرنك الإفريقي (CFA) بين 1980–2007 وكشفت نتائجها أنّ التحويلات المالية عكس مصادر التمويل الخارجية الأخرى (الاستثمارات الاجنبية المباشرة والمساعدات التنموية) تسبب آثار المرض الاقتصادي الهولندي من خلال تأثيرها المباشر على سعر الصرف الحقيقي في دول المنطقة.

✓ دراسة[3] **(Marie coiffard 2011):** بعنوان "المحدّدات والآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين: دراسة تحليلية لعينة من البلدان الأكثر استقبالا للتحويلات"

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قدمت على مستوى جامعة غرونوبل بفرنسا في سنة 2011 ، حاولت من خلالها الباحثة مناقشة كيفية تأثير التحويلات المالية على التنمية في البلدان المستقبلة، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي خاصة خلال فترات الأزمات الاقتصادية، لكن الاعتماد عليها بشكل مفرط في بعض البلدان يؤدي إلى انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي، إضافة الى ذلك حاولت هذه الدراسة تحليل محدّدات والآثار الاقتصادية للتحويلات في دولة طاجكستان وكشفت نتائجها أنّ التحويلات في هذا البلد تبقى مرتبطة بأداء الاقتصاد الروسي باعتباره بلد إرسال

[2] Dramane Coulibaly (2010) , " Essays on international remittances : A macroeconomic approach ", Thése de doctorat , Sciences Economiques , université de Paris I - Panthéon Sorbonne , France

[3] Marie COIFFARD (2011)," Les déterminants et impacts macroéconomiques des transferts de fonds des migrants : une analyse du cas des pays fortement dépendants", Thése de doctorat en Sciences Economiques , université de Grenoble , France

رئيسي للتحويلات كما أنّ تأثيرها يبقى محدودا على الاستثمار والاستهلاك الخاص ، من جهة أخرى حاولت هذه الدراسة تحليل أثر التحويلات على عينة مكونة من 32 دولة نامية وأشارت نتائجها إلى محدودية تأثيرها على الناتج الداخلي الخام والاستثمار الخاص .

✓ دراسة[4] **(Mussette saib 2011)** : بعنوان " دراسة اجتماعية للتحويلات المالية بين المهاجرين وغير المهاجرين الجزائريين بين 1962-2008 " ، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع قدمت على مستوى جامعة الجزائر2 في سنة 2011 ، حاول الباحث من خلالها تقديم تحليل سوسيولوجي لظاهرة التحويلات المالية بين المهاجرين الجزائريين في الخارج وأفراد أسرهم في الجزائر ، حيث قام الباحث بدراسة عينة مكونة من 152 أسرة مستقبلة للتحويلات في بعض المناطق كتلمسان ، سطيف ، الجزائر العاصمة ، بجاية ، إضافة إلى دراسة عينة أخرى مكونة من 436 مهاجر جزائري في الجزائر العاصمة في سنة 2008 ، كما اعتمد الباحث على نتائج دراسة مشروع الهجرة العائدة في دول المغرب العربي (MIREM 2008) التي تمت تحت إشراف مركز الدراسات التطبيقية حول الهجرة في المتوسط (CARIM) ومن بين أهم النتائج التي خلص إليها الباحث في دراسته أنّ التحويلات المالية للمهاجرين توجه غالبا عبر القنوات الموازية من خلال الأصدقاء أو الوسطاء، و ضعف نسبة الأموال المحولة عبر القنوات الرسمية من خلال البنوك ومؤسسات البريد ، كما أشار الى ضعف حجم الأموال المستثمرة في الجزائر والنسبة الكبيرة منها توجه للإنفاق على الاستهلاك اليومي.

✓ دراسة[5] **(Mabrouk Fatma 2012)** : تحت عنوان " التحديات الاقتصادية للهجرة الدولية على التنمية في بلدان الأصل " ، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قدمت بالاشتراك بين جامعتي بوردو في فرنسا ، وجامعة تونس المنار في سنة 2012 ، حاولت الباحثة من خلالها تحليل طبيعة العلاقة التفاعلية بين الهجرة الدولية والتنمية في بلدان الأصل من خلال تقييم مختلف الجوانب التي تؤثر من خلالها الهجرة على التنمية ، وأشارت نتائجها إلى وجود علاقة تكاملية بين الهجرة الدولية وتدّفق التجارة الخارجية في عينة ضمت 27 دولة نامية مرسلة للهجرة ، كما حاولت تحليل كيفية تأثير الهجرة الدولية على رأس المال البشري في بلدان الأصل من خلال دراسة الآثار الاقتصادية الناتجة عن التحويلات المالية للمهاجرين في عينة من البلدان النامية ، وكشفت نتائجها عن وجود تأثير متباين للتحويلات على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل ، إضافة إلى غياب تأثير للتحويلات المالية على الاستثمار الخاص في البلدان المستقبلة، من جهة أخرى حاولت

[4] Musette ,S.M (2011) , "étude sociologique des transferts ente migrants et non migrants d'Algérie (1962-2008)" , thèse de doctorat en sociologie , faculté des sciences humaines , université d'Alger 2

[5] Mabrouk.F (2012) , les enjeux économiques de la migration internationale sur le développement des pays d'origine, thèse doctorat en sciences économiques , Université Montesquieu - Bordeaux iv , Université Tunis El Manar

هذه الدراسة تحليل أثر الهجرة العائدة على التنمية في تونس وأشارت نتائجها إلى دور الهجرة العائدة في تحفيز التنمية من خلال الاستثمارات التي يقوم بها المهاجرين عند عودتهم خاصة في المناطق الجنوبية بتونس .

✓ دراسة[6] **(Djelti samir 2015)** : بعنوان " الهجرة الدولية والتنمية في الجزائر".

هي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قدمت في سنة 2014-2015 على مستوى جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، حاول من خلالها الباحث تحليل مدى مساهمة الهجرة الدولية في التنمية بالجزائر من خلال دراسة مجموعة من القنوات التي تؤثر من خلالها الهجرة على بلدان الأصل ، في البداية قام الباحث بدراسة عينة مكونة من 800 طالب جامعي على مستوى جامعة معسكر بهدف تحليل أثر الهجرة على رأس المال البشري في الجزائر، وكشفت نتائجه عن غياب أي أثر إيجابي للهجرة على رأس المال البشري ، كما استنتج أنّ هجرة الكفاءات تسبب خسائر مالية للدولة تقدر بحوالي 238.4 مليار دينار جزائري ما يعادل 3.32% من الإنفاق العام في سنة 2012 ، إضافة إلى ذلك قام الباحث بدراسة عينة مكونة من 200 مهاجر لتحليل محدّدات وآثار التحويلات المالية للمهاجرين ، وأشارت نتائجه أنّ النسبة الكبيرة من أموال المهاجرين تمر عبر القنوات الموازية (غير الرسمية) بسبب وجود سوق الصرف الموازي، ووجد أنّ القنوات الموازية تضخ حوالي 9 أضعاف ما تضخه القنوات الرسمية من التحويلات ، كما كشفت هذه الدراسة عن ضعف حجم التحويلات التي توجه للاستثمار مقابل تخصيصها للإنفاق على الاحتياجات اليومية وشراء العقارات

من جهة أخرى حاول الباحث تحليل أثر الهجرة العائدة على التنمية في الجزائر بالاعتماد على نتائج دراسة مشروع الهجرة العائدة في المغرب العربي (MIREM 2007) ، ولاحظ أنّ النسبة الكبيرة من المهاجرين العائدين تكون عودتهم إلى أرض الوطن بدافع التقاعد كما أنّ غالبيتهم لهم متوسط عمري مرتفع ، فضلا عن ذلك أشار إلى ضعف استثمارات المهاجرين العائدين نتيجة صعوبة مناخ الأعمال والعراقيل الإدارية والبيروقراطية في الجزائر، وضعف التمويل إلى غيرها من الأسباب التي تحد من استثمارات المهاجرين العائدين ، كما كشفت هذه الدراسة عن غياب تأثير الشبكات العرقية للمهاجرين على التنمية في الجزائر سواء من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الخارج ، أو من خلال تأثيرها الضعيف على قطاع التجارة الخارجية.

✓ دراسة[7] **بالميمون عبد النور(2015)**: بعنوان " تحديات الهجرة شمال-جنوب، أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري "

[6] Djelti samir (2015) , Migration international et développement en Algérie, Thèse de Doctorat en Science Economiques , Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen , Algérie

[7] بالميمون عبد النور (2015) ،" تحديات الهجرة شمال جنوب أثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على الاقتصاد الجزائري"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر.

هي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قدمت على مستوى جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان في سنة 2014-2015، حاول الباحث من خلالها تحليل طبيعية تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على نموذج للنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1970-2010 وكشفت نتائجه عن وجود تأثير سلبي للتحويلات على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والمدى الطويل، نظرا لأنّ النسبة الكبيرة منها توجه للاستهلاك النهائي ولا تخصص للاستثمار ، كما أنّ غالبيتها تمر عبر القنوات الموازية ، من جهة أخرى حاول الباحث تحليل سلوك الاستثمار للمهاجرين العائدين من خلال دراسة عينة مكوّنة من 169 مهاجر موزعة على بعض ولايات غرب الوطن شملت سيدي بلعباس ، معسكر، وهران ، غليزان ، عين تموشنت ، تلمسان وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى ضعف معدّل الاستثمار للمهاجرين العائدين إلى الجزائر بسبب العوائق الإدارية و البيروقراطية ، وعدم رغبة المهاجرين في إعادة استثمار أموالهم ، ونقص التكوين ، إضافة الى وجود سوق الصرف الموازي الذي يعتمد عليه المهاجرين بنسبة كبيرة في الحصول على عوائد مالية كبيرة عند تحويل الأموال .

✓ دراسة[8] **(Imad el hamma 2015)** : بعنوان " التحويلات المالية للمهاجرين في بلدان جنوب المتوسط مقاربة اقتصادية كلية لمحدداتها وآثارها " ، هي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قدمت بالاشتراك بين جامعتي نيس بفرنسا ، وجامعة محمد الخامس الرباط ، بالمغرب في سنة 2015 حاول الباحث من خلالها تحليل أثر تقلبات مستويات النشاط الاقتصادي في بلدان جنوب المتوسط (الجزائر ، تونس ، المغرب ، مصر) على تدّفق التحويلات ، وكشفت نتائجه عن وجود سلوك مضاد للتقلبات الاقتصادية الدورية (Contracycliques) في الجزائر ، أي أنها ترتفع مع انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ، أما بالنسبة لتونس والمغرب ومصر فالتحويلات المالية ترتفع مع تحسن مستويات النشاط الاقتصادي (Procycliques) ، إضافة إلى ذلك حاول الباحث دراسة المحدّدات الاقتصادية الكلية المفسّرة لتدّفق التحويلات المالية إلى دول المنطقة ، وأشارت نتائجه إلى أنّ التحويلات تتأثر عكسيا بالدخل الفردي في البلد الأصلي ، وترتبط بعلاقة طردية مع دخل المهاجرين في الخارج ، أما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي فيؤثر بشكل ايجابي ضعيف وغير معنوي على التحويلات المالية للمهاجرين ، إضافة إلى وجود علاقة عكسية ضعيفة وغير معنوية بين معدّلات الفائدة الحقيقية والتحويلات المالية ، أما بالنسبة لمعدّل التضّخم فيؤثر بشكل إيجابي وغير معنوي على التحويلات ، مع وجود علاقة موجبة ومعنوية بين التحويلات المالية ودرجة التطوّر المالي في البلد الأصلي، إضافة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية

[8] El Hamma.I (2015) , " transferts des fonds dans les pays du sud de la méditerranée : une approche macroéconomique de leurs déterminants et de leurs effets ", thèse de doctorat en sciences économiques , université Nice Sophia Antipolis , université Mohammed 5 de rabat

بين التحويلات ونوعية المؤسسات في البلد الأصلي وهو ما يعني أنّ السلوك العام للتحويلات في المنطقة هو دافع الإيثار ، من جهة حاول الباحث دراسة أثر التحويلات على الفقر والعدالة في توزيع الدخل في عينة مكونة من 70 دولة نامية بين 1980–2012، وأشارت نتائجه أنّ التحويلات لا تؤثر على العدالة في توزيع الدخل بشكل مباشر في البلد الأصلي وأن تأثيرها يبقى مشروط بطبيعية المناخ الاقتصادي والاجتماعي للمهاجر والأسر المستقبلة للتحويلات في البلد الأصلي ، كما أنّها تساهم في خفض الفقر بنسبة 3% كلما ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام بنسبة 10% ، كما كشفت هذه الدراسة عن وجود علاقة تكاملية بين التحويلات المالية والتطوّر المالي والنمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة.

✓ دراسة[9] **(Nicolas Yol 2017)** : بعنوان " الآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين في البلدان الأصلية للمهاجرين ، النمو الاقتصادي والسياسات العامة ".

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تم تقديمها على مستوى جامعة بوردو بفرنسا في سنة 2017 حاول من خلالها الباحث تقييم أثر التحويلات المالية على اقتصاديات البلدان المتلقية ، وأشارت نتائجها إلى أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على بعض المتغيرات الاقتصادية في البلدان المستقبلة كالاستهلاك العائلي ،الاستثمار الخاص والصادرات ، وتساهم في تحفيز الطلب الداخلي كما حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحليل الأخطار المحتملة على اقتصاديات البلدان المستقبلة التي تعتمد على التحويلات المالية كمصدر دخل أساسي ، حيث لاحظ أنّ الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل مباشر على اقتصاد مولدافيا ، من جهة أخرى لاحظ أنّ تقلبات التحويلات المالية المرسلة إلى هذا البلد تخلق حالة من عدم اليقين في النموذج الاقتصادي المعتمد وبالتالي تؤثر بشكل سلبي على التنمية.

10- <u>هيكل الدراسة :</u>

خدمة لأهداف دراستنا قمنا بتقسم هذا البحث إلى خمسة فصول أساسية نوجز فحواها فيما يلي :

✓ الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات الهجرة الدولية. نتناول فيه أهم المفاهيم المرتبطة بظاهرة الهجرة الدولية، واستعراض تطوراتها وأهم خصائصها ، إضافة إلى تحليل الإطار النظري للهجرة من نظريات ونماذج مفسرة للظاهرة ، وتحليل آثارها الاقتصادية على البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة ، كما يتضمن هذا الفصل استعراض لسياسات الهجرة الدولية وأهم أدواتها وخصائصها في مناطق الإرسال ومناطق الاستقبال.

[9] Yol Nicolas (2017) , " les effets macroéconomiques des envois de fonds dans les pays d'origine des migrants : croissance economique, vulnérabilités et politiques publiques " , thèse de doctorat en sciences economiques , université de bordeaux , france

✓ الفصل الثاني : الهجرة الدولية والتنمية في دول المنشأ (الإرسال) . يتضمن هذا الفصل تقديم تحليل نظري لطبيعة العلاقة التفاعلية بين ظاهرة الهجرة الدولية والتنمية في دول المنشأ من خلال التطرق لمختلف المقاربات النظرية ووجهات النظر المؤسسة لهذه الثنائية ، كما سنقوم في هذا الفصل بتحليل مختلف القنوات التي تؤثر من خلالها الهجرة الدولية على التنمية في دول الأصل بالاعتماد على المقاربات النظرية المعاصرة والدراسات الحديثة التي قدمت في هذا المجال .

✓ الفصل الثالث : اقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين . نتطرق فيه لظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين باعتبارها من أهم مميزات الهجرة الدولية الحالية ، حيث سنقوم بتحليل مختلف المفاهيم المرتبطة بالتحويلات المالية ، طرق قياسها، تطوراتها، أنواعها، قنوات إرسالها ، إضافة إلى استعراض مختلف المقاربات النظرية المفسّرة لمحدّدات التحويلات المالية وتحليل آثارها على اقتصاديات البلدان المستقبلة .

✓ الفصل الرابع: الهجرة الجزائرية وتدّفقات التحويلات المالية للمهاجرين . يتضمن هذا الفصل تقديم عرض إحصائي لتطوّر الهجرة الجزائرية ووضعها الحالي وتحديد أهم خصائصها وتوزيعها الجغرافي، كما يشتمل هذا الفصل على عرض إحصائي لتطوّر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ، ودرجة مساهمتها في الاقتصاد الوطني ، قنوات تدّفقها واستخداماتها النهائية.

✓ الفصل الخامس: دراسة قياسية كلية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين . نقدم في هذا الفصل دراسة قياسية لأهم المحدّدات الاقتصادية الكلية لتدّفق التحويلات المالية للمهاجرين ، إضافة إلى تقييم الآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية على الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة بين 1980-2018 بالاستعانة ببعض أساليب الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية كاختبارات السكون ، واختبار التكامل المشترك ، واختبارات السببية

الفصل الأول

مدخل لاقتصاديات الهجرة الدولية

تمهيد :

أصبحت ظاهرة الهجرة الدولية واحدة من بين أهم القضايا الدولية التي تحظى باهتمام خاص في مختلف دول العالم نظرا للتأثير الكبير الذي أصبحت تمارسه على مجتمعات البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة على حد سواء، فالهجرة هي ظاهرة ذات أبعاد متعددة سياسية و اقتصادية ، اجتماعية و ثقافية ، كما أنّها تعتبر وسيلة مهمة للتقارب بين مختلف شعوب العالم ، و أداة فعالة للتعاون الدولي بالنظر للتأثير المزدوج الذي تمارسه سواء على الدول المرسلة أو الدول المستقبلة لها .

وقد كان لمنظمة الأمم المتحدة دورا بارزا في تفعيل الإهتمام بظاهرة الهجرة الدولية من خلال إطلاقها لمبادرتين دوليتين حول الهجرة ، أما المبادرة الأولى فكانت إنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية في سنة 2003 بإيعاز من الأمين العام السابق للأمم المتحدة (السيد : كوفي عنان سابقا) ، وإستهدفت هذه اللجنة صياغة إستجابة عالمية شاملة ومنسقة حول ظاهرة الهجرة الدولية ، أما المبادرة الثانية فقد جاءت خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أقرت في سنة 2005 التحضير للحوار رفيع المستوى حول موضوع الهجرة الدولية والذي تمّ تجسيده بالفعل خلال الدورة الحادية والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة و شمل مختلف رؤساء الدول والحكومات الأعضاء ، وأثناء إنعقاد قمة الألفية في سنة 2000 ، والقمة العالمية في سنة 2005 تمّ الإجماع على أنّ إدارة تدفقات الهجرة الدولية سيساهم في تحقيق أهداف الألفية للتنمية (OMD) ، واليوم تسعى مختلف دول العالم دون إستثناء لتطوير سياساتها الوطنية في مجال إدارة تدفقات الهجرة الدولية بهدف التحكم فيها والإستفادة من آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية هذا ما أوجد نوعا من الإختلاف في وجهات النظر بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للهجرة .

إستنادا على ما سبق سنحاول في هذا الفصل تقديم تحليل نظري لظاهرة الهجرة الدولية في إطار مقاربة اقتصادية ، حيث سنقوم في البداية بضبط مفهوم الهجرة الدولية وتحديد أنواعها المختلفة ، إضافة إلى تقديم عرض إحصائي لتطوّرها وتحديد أهم خصائصها ، ثم بعد ذلك نستعرض الإطار النظري الخاص بتفسير الهجرة من نظريات ونماذج ، وفي الأخير سنقوم بتحليل آثارها الاقتصادية ، إضافة إلى تحليل السياسات الدولية في مجال الهجرة بين مناطق الإرسال ومناطق الإستقبال .

المبحث الأول: الهجرة الدولية مفهومها ، أشكالها وطرق قياسها .

إنّ أهم إشكال يواجه الباحث عند دراسة موضوع الهجرة الدولية هو صعوبة إيجاد تعريف أومفهوم دولي دقيق للظاهرة، وتحديد من هو المهاجر الدولي وهذا مرّده بالأساس إلى اختلاف المفاهيم المستسقات من مختلف العلوم والتخصصات الاجتماعية كالقانون، السياسة، الاقتصاد، الدمغرافية...الخ، إضافة إلى تعدّد المعايير المستخدمة في تعريف الشخص المهاجر تبعا لإختلاف النّظم الإحصائية فنجد بعضها تركّز على المعيار المكاني (مكان الإقامة) وأخرى تركّز على المعيار الزمني (مدة الإقامة)، وهناك من تركّز على المعيار القانوني (طرق التنقل سواء كانت شرعية أو غير شرعية) وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا المبحث ضبط مفهوم الهجرة الدولية بالإعتماد على مجموعة من التعاريف الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بقضايا الهجرة الدولية إضافة إلى تقديم تصنيف لمختلف أشكال الهجرة وفقا لمختلف المعايير المستخدمة وإستعراض أهم الطرق المعتمدة في قياس و تقدير حجم الهجرة الدولية.

المطلب الأول : مفهوم الهجرة الدولية

على الرغم من إختلاف تعاريف الهجرة الدولية من مصدر لأخر إلى أنّ معضمها ترتكّز على مجموعة من المعايير المهمة مثل مكان الإقامة ، بلد الإقامة ، مدّة الإقامة خارج حدود البلد الأصلي ، الفترة المرجعية ، مكان وجود أفراد الأسرة و يمكن تعريف الهجرة الدولية كما يلي :

1- تعريف منظمة الهجرة الدولية (IOM)[1]: الهجرة الدولية هي عبارة عن حركة فرد أو مجموعة من الأفراد عبر الحدود الدولية أو في إطار الحدود الوطنية لبلد معين ، وهي حركة سكانية تخضع لمجموعة من المحدّدات وتأخذ أشكال متعددة كاللجوء السياسي، هجرة اقتصادية بغرض البحث عن عمل، هجرة اجتماعية بغرض التجمع العائلي ، وتميز منظمة الهجرة الدولية في تعريفها بين الهجرة الداخلية التي تعتبرها كل حركة تتم داخل الحدود السياسية لأي بلد تؤدي إلى تغيير مكان الإقامة من منطقة إلى أخرى دون تغيير البلد بشكل نهائي أي أنّها تتم ضمن نطاق الحدود الوطنية، أما الهجرة الدولية أوالخارجية (international migration) فهي حركة الأفراد من البلد الأصلي أو بلد الإستقبال باتجاه بلد أخر سواء كان هذا الإنتقال دائم في شكل هجرة دائمة أوانتقال مؤقت في شكل هجرة مؤقتة و ينطوي على هذا النوع من الحراك المكاني تغيير مكان الإقامة عبر الحدود الجغرافية والسياسية.

[1] IOM. (2011). " Glossary on Migration", 2'nd edition. International Migration Law. Geneva, Switzerland: International Organization for Migration ,pp : 62 . www.iomvienna.at/sites/default/files/IML_1_EN.pdf (11/10/2018)

2- تعريف منظمة الأمم المتحدة (ONU) : تعرف منظمة الأمم المتحدة المهاجر الدولي بأنّه كل شخص يتمتع بالإرادة للتنقل على المستوى الدولي ، فمفهوم الهجرة الدولية لا ينطبق على جميع أشكال الإنتقال والحركة على المستوى الدولي فنجد بعض أشكال الحراك المكاني التي لا ينطبق عليها صفة الهجرة الدولية و إنّ كانت تتمتع بنفس خصائصها، وفي هذا الإطار تشير هيئة الأمم المتحدة إلى المهاجر الدولي بأنّه كل شخص يقدم على قرار الهجرة بشكل إرادي تبعا لجملة من الأسباب والدوافع اقتصادية ، سياسية و اجتماعية بهدف تعظيم العوائد أو تحسين الظروف المعيشية.

3- مفهوم الهجرة الدولية في الجزائر : أما في الجزائر فتعرف الهجرة الدولية طبقا لتوصيات الأمم المتحدة لسنة 1998، وجاء في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES) في سنة 2005 تعريف واضح للشخص المهاجر والشخص الأجنبي، حيث تمّ تعريف الجالية الجزائرية في الخارج بأنّها مجموع الأشخاص الحاملين للجنسية الجزائرية والمقيمين في الخارج بغض النظر عن مكان الميلاد ، فحتى وإنّ قام المهاجر باكتساب جنسية أخرى فإنّه يدرج في نطاق الجالية الوطنية ويدخل في تعدادها، وحسب الباحث Musette (2010) فإنّ مفهوم الهجرة الدولية في الجزائر يستند على توصيات الأمم المتحدة 1998 وهو يرتكز على معيار الإقامة والجنسية ، فالمهاجرين ليسوا فقط الأشخاص المولودين في الجزائر الذين انتقلوا للعيش في الخارج ، بل حتى الأشخاص المولودين في الخارج من أبوين مهاجرين[1] .

المطلب الثاني : أنواع حركات الهجرة الدولية والمفاهيم المرتبطة بها:

بناء على المفاهيم المقدمة في القسم السابق فإنّ ظاهرة الهجرة تأخذ أشكالا متعدّدة ويمكن تصنيفها حسب عدّة إعتبارات اقتصادية ، سياسية أواجتماعية نظرا لإختلاف الدوافع والمحفزات التي تدفع الأفراد للأنتقال سواء داخل حدود معينة أو خارجها، من جهة أخرى تقوم مختلف دول العالم عند وضعها لسياساتها الوطنية في مجال إدارة الهجرة الدولية أوعند تقديم بياناتها الإحصائية بتقسيمها إلى أنواع مختلفة نوجزها فيما يلي:

- الهجرة الإجبارية أو القسرية (Forced Migration): يقصد بها كل حركات الهجرة التي ينتج عنها تغيير مكان الإقامة داخليا أوخارجيا بشكل دائم أومؤقت بسبب ظروف إجبارية أو طارئة كالأزمات السياسية والنزاعات المسلحة والحروب التي تؤدي إلى اللجوء أو أسباب طبيعية ومناخية كالجفاف والمجاعة و يشار غالبا إلى هذا النوع من أشكال الهجرة بالنزوح الداخلي أوالخارجي[2] .

[1] Musette .M.S (2010) ," migration marché du travail et développement en algérie " , organisation internationale du travail (OIT) , institut international des études sociales , pp : 23 www.ilo.org/inst/migration

[2] مقراني الهاشمي، غريب علي،" الهجرة و العنصرية " ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية ، قسنطينة ، الجزائر 2003، ص 43

– **اللجوء:** حسب تعريف إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية اللاجئيين في الفقرة الأولى والثانية، إضافة إلى بروتوكول نيويورك 1967 يشير مفهوم اللجوء السياسي إلى كل شخص يضطّر إلى ترك بلد إقامته الأصلي لأسباب معينة سواء عرقية ، دينية أو سياسية نظرا لأنّه عضو منخرط في تجمع اجتماعي أو سياسي فهو خارج بلده الأصلي و يحتاج إلى الحماية في بلد أخر فهو بذلك يعتبر لاجئ سياسي كما عرفت منظمة الوحدة الافريقية (OAU 1969) اللاجئ بأنّه كل شخص مجبر على العيش خارج وطنه الأصلي لأسباب معينة كالخوف من الإضطهاد، الإستغلال أو السيطرة من طرف مجموعة عرقية معينة أوالنظام السياسي الذي يحكم بلده الأصلي فهو بذلك يعتبر لاجئ سياسي يعيش خارج وطنه الأصلي[1] ، و في نفس السياق أشارة منظمة الهجرة الدولية OIM (2011) إلى اللاجئ بأنّه كل شخص يعيش خارج وطنه الأم لأسباب تهدد حياته أمنية كانت أو خوفا على حريته ، أو هروبا من إعتداء أو نزاع دولي خوفا من التعرض لإنتهاك في مجال حقوق الانسان [2].

– **النازحين وطالبي اللجوء في وظعية حجز إداري (Asylum-Seekers) :** يعتبر كل شخص لاجئ في وظعية حجز إداري من يقيم في بلد أخر غير بلده الأصلي وينتظر تسوية وظعيته سواء بالحصول على صفة لاجئ أو الحصول على جنسية البلد المستضيف ، و في حال ما إذا كان القرار سلبي أي عدم تسوية وظعيته فهو مجبر على الإقامة بطريقة غير قانونية [3] .

– **العامل المهاجر (Migrant Worker):** طبقا لإتفاقية هيئة الأمم المتحدة الخاصة بحماية المهاجرين الدوليين فإنّ العامل المهاجر كل شخص يباشر أو سيباشر نشاط مهني في دولة غير دولته الأصلية يعتبر عامل مهاجر[4] .

– **العامل المهاجر بشكل المؤقت (Temporary Migrant Workers) :** يعتبر العامل المهاجر بشكل مؤقت كل شخص سواء كان مؤهلا أو غير مؤهل يغادر بلده الأصلي للعمل في بلد أخر لفترة زمنية معينة تقل عادة عن 12 شهرا في إطار عقد عمل معين ، أو بشكل فردي فهو بذلك يسمى بالعامل المهاجر بشكل مؤقت[5].

– **المهاجر المؤهل (Higly Skilled Migrant) :** المهاجر المؤهل هو كل شخص مهاجر له مستوى علمي ثانوي (Tertialy Education)[1] ، غير أنّ هذا المفهوم لا يستثني العمال المهاجرين أصحاب المهارات العالية فقد نجد عمالة مهاجرة ليس لها تكوين مرتفع إلا أنّها تتمتّع بالمهارات العالية في شغل وظائف معينة.

---

[1] Vicent fromentin (2010) , " les conséquences economiques de l'immigration sur le marché du travail des pays d'accueil " , thése de doctorat en sciences economiques , Université Nancy 2 , France , pp : 35

[2] IOM (2011) ,Op Cit , pp :79 .

[3] IOM (2011) ,Op Cit , pp :12 .

[4] بونمرة سلطان كريمة، " إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال افريقيا " ، اصدارات مكتب شمال افريقيا ، اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة في افريقيا ، الرباط، المغرب، 2014، ص7

[5] المرجع نفسه، ص 7 .

– التجمع العائلي (Family Members-Familly Reunion-Familly Reunication Migrant):

يقصد بالتجمع العائلي كل أشكال الهجرة التي ينطوي عليها إلتحاق أفراد الأسرة بالمهاجر في البلد المقيم فيه، حيث تكرّس الإتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق العمال المهاجرين وذويهم الحق في لم الشمل العائلي للمهاجر الدولي ، لكن أصبحت العديد من الدول المستقبلة للهجرة خاصة البلدان المتقدمة تشدّد إجراءات الدخول اليها من خلال منح عقود عمل مؤقتة بهدف التقليل من طلبات الهجرة بهدف التجمع العائلي[2] .

– المهاجر العائد (Return Migrants): يشير مفهوم الهجرة العائدة إلى الأفراد الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية بهدف الإستقرار بشكل دائم أو مؤقت بعد قضائهم لفترة زمنية معينة في الخارج كمهاجرين دوليين دائميين أو مؤقتيين[3].

– المهاجر في وظعية قانونية (Legal Migrant): كل شخص يدخل إلى بلد أخر بطريقة قانونية عبر القنوات الرسمية بالإعتماد على وثائق إدارية أو يقيم بطريقة شرعية يعتبر مهاجر شرعي[4] .

– المهاجر غير الشرعي (Irregular-Illegal Migrant) : كل شخص يغادر بلده الأصلي بطرق غير قانونية دون المرور عبر القنوات الرسمية أو يدخل بلد الإستقبال دون حيازته للوثائق القانونية كتأشيرة الدخول ، أو يقيم بطريقة غير شرعية بعد إنتهاء مدّة اقامته القانونية فهو يعتبر مهاجر غير شرعي[5] .

– المهاجر المؤقت (Short Term Migrant) : يقصد بالمهاجر المؤقت الشخص الذي يهاجر إلى بلد أخر لمدّة تزيد عن 3 أشهر و تقل عن 12 شهر فهو بذلك يعتبر مهاجر مؤقت مع استثناء بعض أشكال الإنتقال التي تكون خلال مدة زمنية محدودة لكنّها لا تعتبر هجرة مؤقتة كقضاء العطل في الخارج ، السياحة، العلاج ، التربص بالنسبة للطلبة و الباحثين ...الخ[6].

– المهاجر الدائم (Long Term Migrant) : يقصد بالمهاجر الدائم الفرد الذي انتقل للعيش في دولة أخرى لمدّة تزيد عن 12 شهرا سواء قام بتغيير مكان الإقامة بشكل دائم أو لم يقم بذلك فهو من وجهة نظر بلده الأصلي يعتبر مهاجر دائم.

---

[1] OIM (2011) , Op Cit , pp : 46 .
[2] OIM (2010) , Op Cit, pp : 97 .
[3] UN. (1998). " Recommendations on Statistics of International Migration ". Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, Statistical Papers Series M, No. 58, Rev. 1
[4] OIM (2011) , Op Cit , pp :29
[5] OIM (2011) , Op Cit , pp :54.
[6] OIM (2011) , Op Cit , pp :97.

– **الشّتات (Diasporas)** : يطلق مفهوم الشّتات على كل جماعة تضم المهاجرين المستقرين بصفة دائمة في بلد أخر غير بلدهم الأصلي ويشير مفهوم الشّتات الى الوضع الذي يكون فيه مواطنو بلد معين مشتتين في الخارج و يشكّلون جالية في بلد الاستقبال[1].

– **بلد المقصد، بلد المنشأ، بلد العبور، بلد الإقامة:** تميز منظمة الهجرة الدولية OIM (2011) بين العديد من المناطق التي يقصدها المهاجر الدولي عند قيامه بالإنتقال من مكان لأخر[2] ، فبالنسبة لبلد المقصد أو الإستقبال (Country Of Distinations) فهو يشير إلى المكان الذي يهاجر إليه المهاجر الدولي سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية، أما بلد المنشأ أو المقصد أو الارسال (Country Of Origin) فهو يشير إلى المكان الأصلي للمهاجر الدولي الذي إنطلق منه باتجاه وجهة محدّدة ، أما بلد العبور (Country Of Transit) فهو يشير إلى المكان الذي يمر عبره المهاجر الدولي باتجاه وجهة نهائية محدّدة ، أما بلد الإقامة الحالي (Country Of Habitual) فهو المكان الذي يقيم فيه شخص ما خلال مدة زمنية معينة لأسباب معينة كالسياحة، العلاج ، العمل ثم يعود لبلده الأصلي بعد نهاية هذه المدّة دون أن يعتبر مهاجر دولي.

المطلب الثالث : مصادر بيانات و إحصائيات الهجرة الدولية .

إنّ اختلاف المعايير المستخدمة في تعريف الشخص المهاجر من بلد لأخر جعل البيانات الإحصائية الخاصة بالظاهرة تعرف هي الأخرى تباينا كبيرا بين مناطق الأصل ومناطق الإستقبال، وهذا مرّده بالأساس إلى طبيعة النّظم الإحصائية في كل بلد على حدى والمعايير التي ترتكز عليها في تقدير حجم الهجرة الدولية فنجد بعض النّظم الإحصائية تعتمد على معيار الجنسية في تحديد المهاجر الدولي وبعضها الأخر يعتمد على معيار الإقامة وأخرى تعتمد على بلد المولد للمهاجر الدولي ، من جهة أخرى تمتاز إحصائيات الهجرة الدولية بتعدد مصادرها فنجدها تنتشر على مستوى بلدان الأصل ، بلدان المقصد ، كذلك على مستوى الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بقضايا الهجرة الدولية [3] أما فيما يخص طرق جمع هذه البيانات فهناك نوعين من الأساليب التي نوجزها في :

[1] بونمرة سلطان كريمة ، مرجع سبق ذكره ، ص7–8.

[2] OIM (2011) , Op Cit , pp :15.

[3] Parsons, Christopher R., Ronald Skeldon, Terrie L. Walmsley, et L. Alan Winters. (2007),"Quantifying International Migration : a Database of Bilateral Migrant Stocks " . World Bank PolicyResearch Working Paper N° 4165, World Bank , Washington, D.C , pp :6-9 .

1- المعطيات المباشرة :

1-1 التحقيقات و الإحصائيات السكانية :

حيث توجد أنواع من التحقيقات المخصصة أساسا لإحصاء وتقدير حجم المهاجرين الدوليين بداية بإحصاءات التّعداد العام للسكان ثم القيام باستقصاء حول الأسر وفي اللأخير يمكن حصر حجم المهاجرين الدوليين ، وتعتبر الإحصائيات السكانية والتحقيقات حوّل الأسر التي تتم بشكل دوري خلال مدة زمنية معينة أهم المصادر الأساسية لتقدير حجم الهجرة وتحديد طبيعتها وتوزيعها الجغرافي وتتم في الغالب تحت إشراف مؤسسات وهيئات متخصصة[1] ، لكن بالرغم من أهمية هذه الطريقة في تقديم بيانات حول الهجرة الدولية إلا أنّها تعاني من بعض العيوب كإفتقادها للدقة ، إضافة إلى محدودية التحقيقات حول الأسر في حصر إجمالي المهاجرين الدوليين في منطقة معينة ، كما يتطلب هذا النوع من الأساليب توفر الإمكانيات المادية والقوى البشرية المؤهلة، إضافة الى ذلك فإنّ بعض أشكال الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية لا يمكن إحصائها فضلا عن الديناميكية المستمرة لتدفقات الهجرة الدولية دخولا وخروجا.

1-2 المصادر الإحصائية الإدارية :

تشمل كل البيانات التي يتم الحصول عليها من مختلف الهيئات الإدارية كالوزارات ، المؤسسات والإدارات التي تتعامل بشكل مباشر أوغير مباشر مع إحصائيات الهجرة دولية وهي تشمل الأنواع التالية [2] :

1-2-1 السجلات السكانية:

تكون تابعة للجماعات المحلية و تضم عدد المواليد، الوفيات، الزيجات السنوية، إضافة إلى ذلك نجد سجل خاص بالساكنة الأجنبية الذي يكون على مستوى المؤسسات الأمنية .

1-2-2 المعطيات الإحصائية الخاصة :

تتكوّن أساسا من بطاقات التنقل عبر الحدود كتصاريح الدخول والخروج التي تقدم في الغالب من طرف الأجهزة الأمنية مع بعض الإستثناءات في حالة الهيئات الدبلوماسية أين تكون منظمة في إطار قوانين وإتفاقيات دولية بين البلدان، إضافة إلى تصاريح العمل الممنوحة لليد العاملة الأجنبية التي تكون مرتبطة بمدّة بقائها في البلد المستقبل ، حيث أن العمالة المؤقتة تحصل على تصاريح تقل عن 3 أشهر أما العمالة الدائمة تحصل على تصاريح عمل تفوق 12 شهرا ويتم إستخدام المعطيات الإحصائية الخاصة في حساب رصيد الهجرة (Solde Migratoire) الذي يمثّل الفرق بين المهاجرين الوافدين إلى داخل البلد والمهاجرين المغادرين إلى الخارج خلال فترة زمنية محدّدة تكون عادة سنة.

[1] Musette ,S.M (2011) , Op Cit , pp :80

[2] Ibid , pp : 81 .

2- المعطيات غير المباشرة :

وهي تشمل كل بيانات الهجرة الدولية المتوفرة لدى بعض الهيئات الاقتصادية والمالية كالبنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في تحويل أموال المهاجرين، حيث تسمح هذه الأخيرة بتحديد حجم الإدخار لدى الجاليات المهاجرة ، مستويات وقطاعات استثماراتها فضلا عن التحويلات المتنقلة عبر مكاتب البريد ، إضافة إلى ذلك نجد البيانات الجمركية التي تقدم معلومات حول الأموال والسلع المنتقلة عبر الحدود ، هذا إضافة إلى وجود بعض البيانات المقدمة من طرف بعض الهيئات والمؤسسات ذات الطابع الاجتماعي خصوصا تلك المهتمة بمتابعة ظروف نشاط العمالة الأجنبية ومدى توفرها على شروط الحماية الاجتماعية[1] .

كما توجد مصادر بيانات أخرى مرتبطة أساسا بطبيعة الهجرة الدولية وخصائص المهاجرين وطرق تصنيفهم (طلبة، المتربصيين ، اللاجئيين ، الأفراد في وظعية حجز اداري ، المهاجرين غير الشرعين ...إلخ) حيث توفر كل هيئة بياناتها الإحصائية الخاصة، فعلى سبيل المثال تقدم وزارة التعليم العالي معطيات حول الطلبة المهاجرين من خلال إحصاء عدد المنح المقدمة للدراسة في الخارج، إضافة إلى معطيات وزارة الخارجية الخاصة بعدد اللاجئيين وطالبي اللجوء ، معطيات الأجهزة الأمنية حول عدد الأفراد الموقوفين في وظعية غير قانونية وعلى العموم نستطيع القول أنّ مصادر بيانات الهجرة الدولية متنوعة وتختلف من بلد لأخر .

3- بعض الطرق الإحصائية لقياس وتحليل تدفقات الهجرة الدولية :

بهدف قياس وتقدير حجم الهجرة الدولية وتحليل خصائصها يتم الإعتماد على مجموعة من المؤشرات الإحصائية والديمغرافية بالإعتماد على البيانات الخام التي يتم تجميعها من مختلف المصادر ، و تظهر أهمية هذه المؤشرات من منطلق أنها تسهل عملية دراسة ظاهرة الهجرة الدولية وتحديد أهم خصائصها وتتبع تطوّرها ويمكن أن نقسمها إلى[2] :

3-1 معدّل الهجرة الخام :

$$\text{معدل الهجرة الخام} = \frac{\text{عدد المهاجرين في منطقة معينة}}{\text{عدد السكان في نفس المنطقة}} \times 100$$

تظهر أهمية هذا المؤشر من خلال قدرته على تقدير حجم الهجرة الدولية كنسبة من إجمالي عدد السكان، لكن من جهة أخرى فهو لا يفسر لنا طبيعة هذه الهجرة وفيما إذا كانت هجرة إلى الداخل أو إلى الخارج لذلك يتم الإستعانة بمؤشرات فرعية أخرى من بينها .

[1] Musette S.M(2011), Op Cit , pp :82 .

[2] أبو عيانة فتحي محمد ، " دراسات في علم السكان " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2002 ، ص 159-160 .

2-3 معدّل الهجرة الوافدة (الهجرة إلى الداخل):

$$\text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{حجم الهجرة الوافدة نحو منطقة معينة}}{\text{اجمالي عدد سكان نفس المنطقة}} \times 100$$

يوضّح هذا المؤشر حجم الهجرة الوافدة إلى منطقة معينة و تطورها عبر الزمن و أهم العوامل المفسرة لها.

3-3 معدّل الهجرة المغادرة (الهجرة إلى الخارج)[1] :

$$\text{معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين الى خارج المنطقة}}{\text{اجمالي عدد سكان نفس المنطقة}} \times 100$$

تبرز أهمية هذا المؤشر من خلال قدرته على تقديم وصف رقمي لحجم الهجرة المغادرة من منطقة أو بلد معين إلى الخارج، و إمكانية تتبع تطوّرها عبر الزمن و فهم أهم محدّداتها بهدف وضع سياسات محددة سواء لتشجيع حركات الهجرة إلى الخارج أو الحد منها وذلك حسب طبيعة تدفّقات الهجرة والآثار الناتجة عنها خاصة الاقتصادية منها .

4-3 معدّل الهجرة الصافية (رصيد الهجرة) :

يمثّل الفرق بين المعدّلين السابقين و يعطى بالعلاقة التالية :

$$\mathbf{S = \frac{I - E}{P} \times 1000}$$

S : معدّل الهجرة الصافية لكل ألف نسمة ، **I :** عدد المهاجرين إلى الداخل ، **E :** عدد المهاجرين إلى الخارج **P :** العدد الإجمالي للسكان.

يوضح مؤشر رصيد الهجرة (Solde Migratoire) حجم ما اكتسبته منطقة معينة من المهاجرين فإذا كان هذا المؤشر موجبا فهذا يعني أنّ المنطقة اكتسبت سكان إضافين عن طريق فائض الهجرة، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أنّ المنطقة فقدت سكانها نتيجة الهجرة إلى الخارج فهو بذلك يوضح الفروق الإقليمية بين مناطق الجذب ذات معدّلات هجرة صافية موجبة ومناطق الطرد ذات المعدّلات السالبة .

[1] رشوان ابراهيم أحمد ، " السكان من منظور علم الاجتماع "، المكتبة الاجتماعية ، الاسكندرية ، مصر، 2001 ، ص 88

3-5 عدد السكان الكلي الصافي للمهاجرين[1] :

$$Y = S2 - S1 + MS$$

Y :عدد المهاجرين الكلي الصافي ، **S2** :عدد السكان المقيمين في منطقة معينة أثناء فترة التعداد السكاني وليسوا في التعداد الأول ، **S1** :عدد السكان المقيميين في منطقة معينة أثناء فترة معينة وليسوا من مواليد هذه المنطقة وهم في التعداد الأول ، **MS:** عدد الوفيات بين السكان المقيميين خلال الفترة الممتدة بين التعدادين الأول والثاني .

يعكس هذا المعدّل تأثير الهجرة على إجمالي عدد السكان في منطقة معينة ، حيث يشير المعدّل الموجب إلى زيادة عدد الوافدين إلى منطقة معينة مقارنة مع عدد النازحين منها، بينما يشير المعدّل السالب إلى عكس ذلك

3-6 معدّل المتوسط السنوي الصافي للهجرة[2] :

$$S' = P2 - P1 - (N - M)t$$

S' : المتوسط السنوي لصافي الهجرة ، **P1** : عدد السكان في التعداد الأول

P2 : عدد السكان في التعداد الثاني معدّل الزيادة الطبيعية (الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات)

t : عدد السنوات بين التعدادين.

3-7 المعدّل السنوي الصافي للهجرة :

$$S'' = \frac{P2 - P1 - (N - M)t}{P}$$

S'': المعدّل السنوي الصافي للهجرة ، **P1** و **P2** : عدد السكان بين التعدادين ، **P:** متوسط مجموع السكان بين التعدادين .

بالإضافة إلى المعدّلات العامة التي استعرضناها توجد معدّلات نوعية خاصة ترتبط بأعمار المهاجرين وجنسهم يتم حسابها بنفس طرق حساب المعدّلات السابقة لكن مع مراعاة الخصائص العمرية والنوعية للمهاجرين[3] .

المطلب الرابع : التدفّقات الحالية للهجرة الدولية ، تطوّرها ، إتجاهاتها وأهم خصائصها.

عرفت حركات الهجرة الدولية تطورا كبيرا خاصة مع بداية 1990 مع عولمة الإقتصاد العالمي و ما صاحبها من إندماج اقتصادي للدول في شكل تكتلات وانفتاح للأسواق الدولية وتحرير لحركة التجارة الخارجية و حركة

[1] السيد طارق ، " علم اجتماع السكان " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 177

[2] رشوان ابراهيم أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 178 .

[3] جلبي علي عبد الرزاق ، " علم اجتماع السكان " ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ،2007، ص270.

عوامل الانتاج بما فيها عنصر العمل و سهولة تنقله بين المناطق نتيجة انخفاض تكاليف التنقل ، إضافة إلى ذلك تتعدد أشكال الهجرة الدولية حيث تصنف اليوم إلى عدّة أنواع كهجرة اليد العاملة ، هجرة الكفاءات ، هجرة شرعية ، هجرة غير شرعية ، لجوء ...الخ، كما تمتاز الهجرة الحالية بتنوع وجهاتها فهي لم تعد تتبع المسارات التقليدية السابقة من البلدان النامية باتجاه البلدان المتقدمة ، بل أصبحت تسلك مختلف الإتجاهات وتشمل مختلف دول العالم سواء كانت مناطق إرسال، أو استقبال، أو عبور للهجرة الدولية

1- تطوّر مخزون الهجرة الدولية :

تشير مختلف التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية بقضايا الهجرة الدولية كمنظمة الأمم المتحدة بمختلف هيئاتها ، منظمة الهجرة الدولية (OIM) ، منظمة العمل الدولية (OIT) ، المكتب الدولي للعمل (BIT) أنّ حركات الهجرة الدولية في تطوّر مستمر وفي الإتجاه الموجب نتيجة الفوارق الديمغرافية والاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة ، إضافة إلى تأثير المتغيرات السياسية والمناخية، وعولمة الاقتصاد العالمي.

أما فيما يخص تطوّر مخزون الهجرة الدولية فقد ارتفع عدد المهاجرين الدوليين في العالم من 75 مليون مهاجر في سنة 1960 إلى حوالي 266 مليون مهاجر في سنة 2018[1] ، أي أنّ عدد المهاجرين الدوليين قد ارتفع بأكثر من ثلاث أضعاف خلال الفترة الماضية ، والهجرة الدولية تمثل اليوم حوالي 3.4% من اجمالي سكان العالم (ONU 2018)[2] كما هو موضّح في الأشكال الهندسية التالية :

الشكل (1) : تطور مخزون الهجرة الدولية في العالم

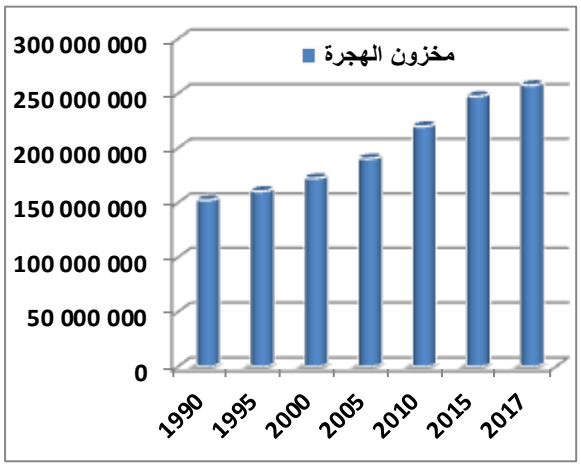

الشكل (2) : الهجرة الدولية كنسبة من اجمالي سكان العالم %

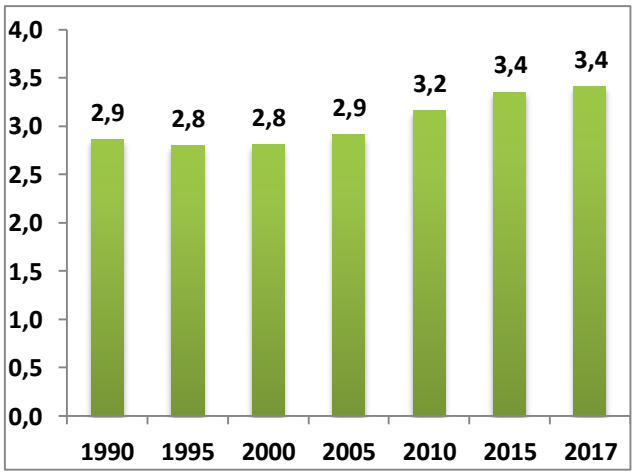

[1] World Bank (2018) , "Migration and Development Brief 29." World Bank, Washington, DC, April http://remittanceprices.worldbank.org/en.(21/01/2019)

[2] United Nations (2017) , Depeatment Of Economic And Social Affairs , Population Division : Trend In Intermnational Migration Stock http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates17.shtml

الشكل (3) : تطور مخزون الهجرة الدولية في الدول المتقدمة والدول النامية

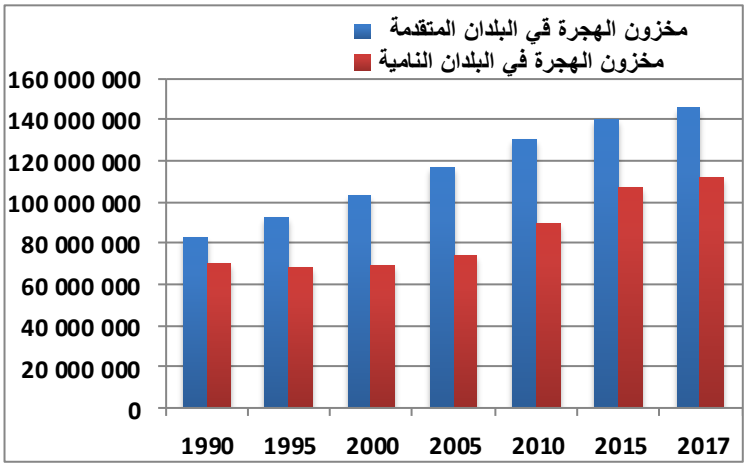

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الأمم المتحدة الخاصة بتدفقات الهجرة الدولية سنة 2017 المتوفرة في الموقع التالي:
http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates17.shtml

من خلال تحليل معطيات الأشكال الهندسية السابقة نلاحظ أنّ مخزون الهجرة الدولية إرتفع بشكل كبير مع بداية 1990 حيث إنتقل عدد المهاجرين الدوليين من 152 مليون مهاجر في العالم سنة 1990 موزعين إلى 82.3 مليون مهاجر في الدول المتقدمة، وحوالي70.1 مليون مهاجر في الدول النامية ليرتفع هذا العدد إلى 257 مليون مهاجر في سنة 2017 موزعين إلى 145.9 مليون مهاجر في الدول المتقدمة، و111.7 مليون مهاجر في الدول النامية، كما أنّ حجم الهجرة الدولية يمثل اليوم حوالي 3.4% من إجمالي سكان العالم[1].

2- اتجاهات حركات الهجرة الدولية الحالية ومناطق تركّزها :

إنّ التدفقات الحالية للهجرة الدولية لم تعد تتبع المسارات التقليدية إنطلاقا من الدول النامية باتجاه الدول المتقدمة بل أصبحت تسير في مختلف الإتجاهات وتشمل معظم دول العالم دون إستثناء سواء كانت دول مرسلة أو مستقبلة للهجرة أو دول عبور، لكن مع تركّز هذه الهجرة في بعض البلدان دون غيرها بالنظر لخصوصياتها الاقتصادية والديمغرافية وتطوّر أنظمة الهجرة الدولية فيها ، أما فيما يخص أهم البلدان المستقبلة لحركات الهجرة الدولية فتتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 47.5 مليون مهاجر ما يعادل 2/3 من إجمالي المهاجرين الدوليين في البلدان المتقدمة متبوعة بألمانيا ب 12.6 مليون مهاجر ، المملكة العربية السعودية 12.2 مليون مهاجر ، روسيا 11.7 مليون مهاجر[2] أما فيما يخص حجم الهجرة الدولية كنسبة من إجمالي تعداد السكان فنجد دول مجلس التعاون الخليجي تتصدر قائمة بلدان العالم التي فيها حجم المهاجرين نسبة إلى تعداد السكان

[1] United Nations (2017) , Depeatment Of Economic And Social Affairs , Population Division : Trend In Intermnational Migration Stock http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates17.shtml
[2] World Bank (2018) , Op Cit , pp12

مرتفع نوعا ما، فعلى سبيل المثال تقدّر نسبة المهاجرين في الإمارات العربية المتحدة بحوالي 88% ، متبوعة بالكويت 80% ، قطر 79% كما هو موضّح في الشكلين المواليين:

الشكل (4) : أهم الدول المستقبلة للهجرة الدولية (مليون)

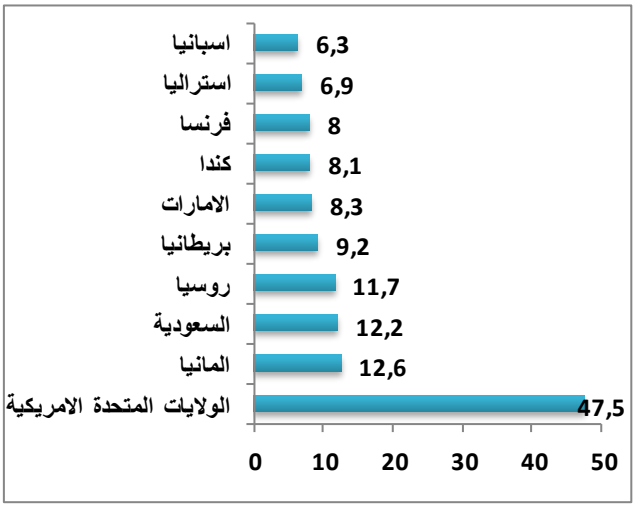

الشكل (5) : المهاجرين كنسبة من اجمالي عدد السكان %

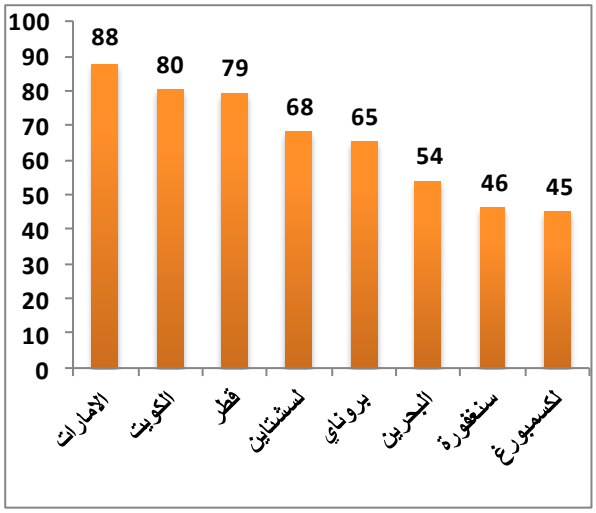

Source : World Bank (2018) . http://remittanceprices.worldbank.org/en.

من خلال تحليل معطيات الشكلين الهندسيين نلاحظ أنّ الهجرة الدولية لا تقتصر على البلدان المتقدمة فقط بل توجد بلدان نامية أخرى تستقبل عدد كبير من إجمالي الهجرة الدولية خاصة اليد العاملة الأجنبية كدول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل كبير على العمالة الأجنبية في تلبية إحتياجاتها من القوى العاملة كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، قطر والكويت .

وفيما يخص أهم الدول المرسلة للهجرة فنجد أنّ أغلبها دول نامية ذات التعداد السكاني الكبير تتصدرها الهند بحوالي 16.4 مليون مهاجر دولي ، المكسيك 11.9 مليون مهاجر ، روسيا 11 مليون مهاجر ، الصين 10.1 مليون مهاجر[1] ، إضافة إلى دخول دول أخرى في قائمة البلدان الأكثر إرسالا للهجرة الدولية مثل سوريا نتيجة الحرب الأهلية المندّلعة في هذا البلد منذ 2011 كما هو موضّح في الشكليين المواليين :

[1] World Bank (2018), Op Cite , pp : 11

الشكل (6) : أهم البلدان المرسلة للمهاجرين (مليون)

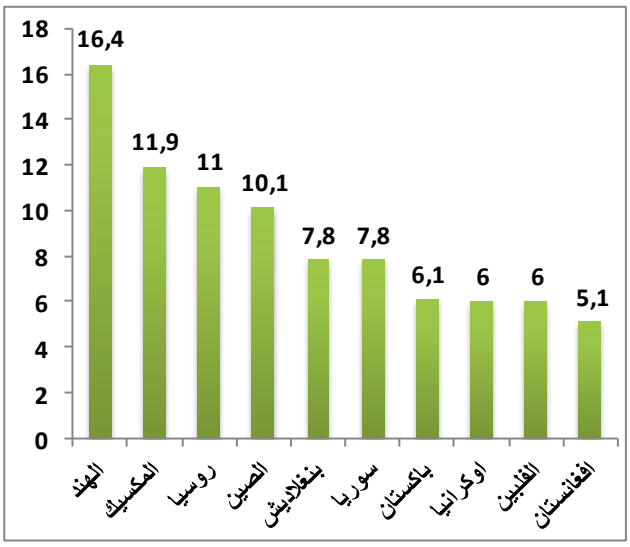

الشكل (7) : المهاجرين كنسبة الى اجمالي عدد السكان%

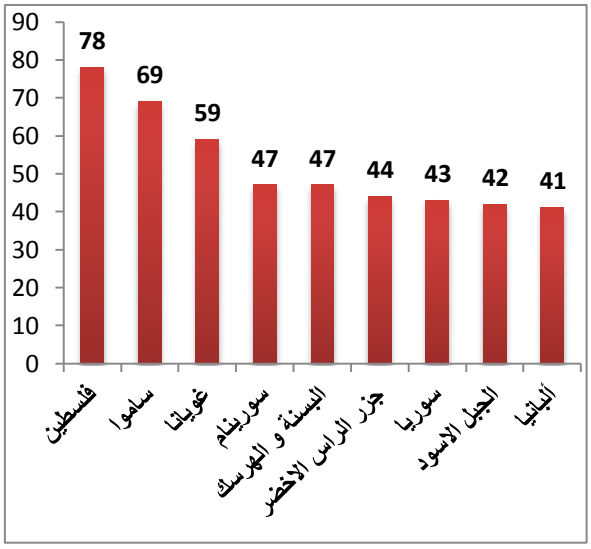

Source : World Bank (2018) . http://remittanceprices.worldbank.org/en.

إجمالا نستطيع القول أنّ حجم الهجرة الدولية يختلف من منطقة لأخرى ومن بلد لأخر تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية، والخصائص الديمغرافية، والموقع الجغرافي، والظروف التاريخية ، كما ترجع بعض الدراسات السبب في إرتفاع مخزون الهجرة في العالم بداية من سنة 1990 إلى التّحوّلات الجيوسياسية التي شهدتها بعض المناطق في العالم خاصة أوروبا الشرقية بعد تفكك الإتحاد السوفياتي سابقا الى جمهوريات مستقلة وهو ما نتج عنه إعادة تصنيف السكان في هذه المنطقة من مهاجرين داخليين إلى مهاجرين دوليين بالإعتماد على معيار الجنسية والحدود الجغرافية الجديدة بعد التقسيم .

3- خصائص حركات الهجرة الدولية الحالية :

إنّ أهم تحد يواجه الباحثين المتخصصين في قضايا الهجرة الدولية هو تعدد الأشكال المختلفة للظاهرة فدراسة ظاهرة الهجرة الدولية من الناحية النظرية تستلزم إفتراض تجانسها أي أنّها تقتصر على نوع واحد من الانتقال بين المناطق ، لكن من الناحية العملية فالهجرة الدولية هي ظاهرة غير متجانسة تنطوي على عدة أنواع كهجرة اليد العاملة ، هجرة الكفاءات ، هجرة شرعية وغير شرعية ، هجرة حسب النوع ...الخ .

هذا التعدّد في الأشكال أدى إلى تعقيد دراسة الظاهرة ، وعلى العموم نستطيع القول أنّ التدفقات الحالية للهجرة الدولية تمتاز بمجموعة من الخصائص والمميزات التي نوجزها في ما يلي :

3-1 هجرة اليد العاملة أو العمال المهاجرون (سوق عمل دولي للطلب على اليد العاملة):

إنّ الهجرة الدولية هي ظاهرة اقتصادية في جوهرها فالمحدّدات الاقتصادية كالبحث على الأجر المرتفع و المستوى المعيشي المناسب والهروب من الفقر والبطالة كانت ومازالت من بين أهم الأسباب التي تدفع الأفراد

إلى ترك بلدانهم الأصلية والهجرة إلى الخارج سعيا وراء تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لذلك نجد اليوم أنّ أغلب المهاجرين في العالم هم عمال ، فقد عرفت هجرة اليد العاملة تطوّرا كبيرا في حجمها حيث أشارت منظمة العمل الدولية (OIT) إلى تطوّر عدد العمال المهاجرين من 60 مليون عامل مهاجر في سنة 2000 إلى حوالي 90 مليون مهاجر في سنة 2006 و في سنة 2010 أصبح العمال المهاجرون يمثلون 50% من إجمالي الهجرة الدولية ، و في سنة 2017 أشارت منظمة العمل الدولية إلى وجود حوالي 164 مليون عامل مهاجر في العالم ما يعادل70.1% من إجمالي تعداد الهجرة الدولية[1] .

من جهة أخرى يوجد اليوم أكثر من 234 مليون مهاجر هم من الفئة النشطة في سن العمل (15 –60 سنة) أغلبهم من البلدان النامية ، وتشير بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE 2018)[2] أنّ أسواق العمل في دول المنظمة تستقطب النسبة الأهم من العمالة المهاجرة في العالم حيث يرتفع معدّل التشغيل بين العمال المهاجرين مقارنة مع العمالة الوطنية في كثير من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية ، كندا، اسبانيا ، بلجيكا وهو يقدّر في الغالب بين 65.7% إلى 67.1% ، كما أن معدّل البطالة بين العمال المهاجرين لا يتجاوز حاجز9.4% ، لكن هذا لا يعني أنّ اليد العاملة المهاجرة تتمركز بشكل أساسي في البلدان المتقدمة فقط بل توجد بعض البلدان النامية التي تستقبل نسبة هامة من العمالة المهاجرة كما هو الحال لدول مجلس التعاون الخليجي التي تستقبل أساسا اليد العاملة المهاجرة الوافدة من دول جنوب آسيا كالهند، باكستان ، بنغلاديش إضافة إلى اليد العاملة من بعض الدول العربية كمصر، لبنان ، الأردن ، دول المغرب العربي .

3-2 ارتفاع نسبة النساء المهاجرات من إجمالي الهجرة الدولية في العالم :

من بين الخصائص الهامة لحركات الهجرة الدولية الحالية هو ارتفاع نسبة النساء المهاجرات من إجمالي الهجرة الدولية حيث تمثل حوالي 48.4% من إجمالي حركات الهجرة الدولية، ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة إلى تغير دوافع الهجرة عند المرأة التي لم تعد تهاجر لأسباب عائلية فقط بهدف لم الشمل العائلي والإلتحاق بالزوج العامل في الخارج، لكن من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية كالبحث عن عمل في الخارج وتحسين المستوى المعيشي للأسرة وهذا ما يثبت صحة فرضية رفستين Revenstien (1885) عندما صاغ أوّل نظرية للهجرة الدولية تعرف بقوانين الهجرة (Law of migration) أشار من خلالها أن النساء هن الأكثر ميلا للهجرة مقارنة مع الرجال خاصة في المسافات الجغرافية القصيرة .

[1] World Bank (2018) , "Migration and Development Brief 30." World Bank, Washington, DC, December ,pp:9 https://www.knomad.org/data/remittances

[2] OCDE (2018) , International Migration Outlook , pp : 13 https://www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/international-migration-outlook2018

الشكل (8) : تطوّر الهجرة الدولية حسب النوع

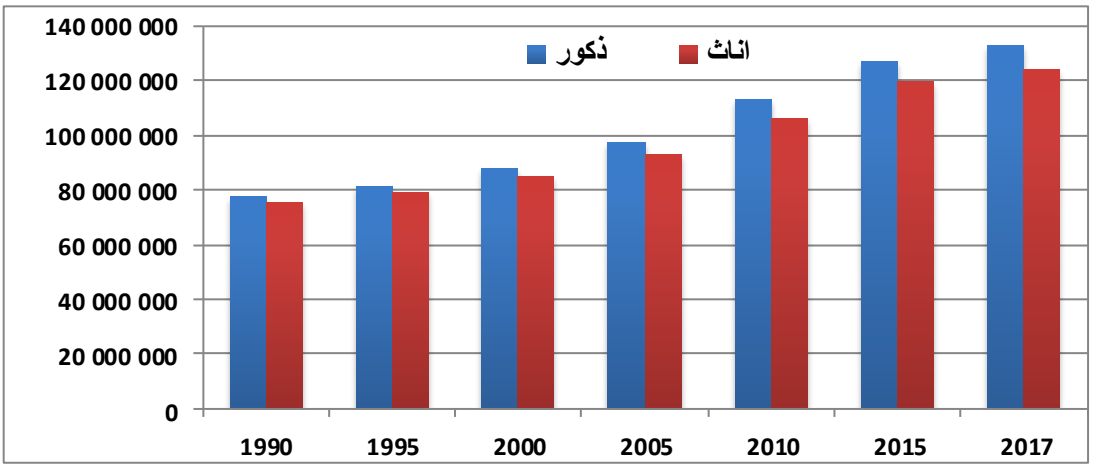

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الأمم المتحدة الخاصة بتدفقات الهجرة الدولية سنة 2017

3-3 نمو حجم الهجرة غير الشرعية :

إضافة إلى حركات الهجرة الشرعية التي تتم بطرق قانونية وشرعية نجد نسبة هامة من حركات الهجرة الدولية تتم بطرق غير قانونية سواء عن طريق العبور بطرق غير قانونية أومن خلال الإقامة في بلدان المقصد بطرق غير شرعية بعد إنتهاء مدّة صلاحية وثائق الإقامة، فعلى الرغم من عدم وجود بيانات إحصائية دقيقة لهذا النوع من أشكال حركات الهجرة الدولية نظرا لطبيعتها السرية إلى أنّ كل المؤشّرات تدلّ على ارتفاع هذا النوع من أشكال الهجرة الدولية خاصة في ظل تشديد سياسات الهجرة في مناطق الإستقبال وارتفاع متطلباتها وشروطها التعجيزية التي تركز بشكل أساسي على مستوى التأهيل المرتفع جدا ما يجعل الأفراد في البلدان النامية يختارون الهجرة بطرق غير شرعية، فحسب بيانات الأمم المتحدة (ONU 2014) يوجد حوالي 25 إلى 30 مليون مهاجر غير شرعي في العالم ما يعادل 10% إلى 15% من إجمالي تعداد المهاجرين الدوليين ، وتشهد العديد من المناطق في العالم نشاط قويا للهجرة غير الشرعية كمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط باتجاه أوروبا، أمريكا اللاتينية والوسطى باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية عبر المكسيك ، أوروبا الشرقية باتجاه دول أوروبا الغربية...

3-4 إرتفاع عدد اللاجئين في العالم :

يمثل اللاجئين نسبة هامة من تركيبة الهجرة الدولية حيث تشير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)[1] إلى وجود حوالي 19.9 مليون لاجئ في العالم في سنة 2017 أغلبهم فروا من المناطق التي تشهد توترات سياسية ونزاعات مسلحة، والتي تعاني من الكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر لا سيما من دول إفريقيا جنوب الصحراء ، دول الشرق الأوسط كسوريا واليمن و فلسطين المحتلة التي تتصدر قائمة الدول التي لديها أكبر عدد من اللاجئين في الخارج بحوالي 5.4 مليون لاجئ ، وتشير بيانات مفوضية الأمم المتحدة أنّ

[1] UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2017. "Global Trends: Forced Displacement in 2017". UNHCR, Geneva. http://www.unhcr.org/globaltrends2017/.

البلدان الفقيرة والأقل دخلا في العالم هي المصدر الرئيسي للاجئين بحوالي85% من إجمالي عدد اللاجئين في العالم [1] ، أما فيما يخص أهم مناطق الاستقبال فنجد دول الإتحاد الأوروبي تمثل الوجهة الأولى للاجئين حيث قدّر عدد الوافدين باتجاه الإتحاد الأوروبي الذين حصلوا على حق اللجوء في سنة 2017 بحوالي 2.3 مليون لاجئ معظمهم قدموا من دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد تم تسجيل وصول ما يقارب 172000 مهاجر معظمهم عبروا بطرق غير شرعية عبر البحر الأبيض المتوسط باتجاه أوروبا في سنة 2017 لينخفض هذا العدد في السنة الموالية حيث سجل عبور ما يقارب 94000 مهاجر، وانخفض عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى السواحل الإيطالية بحوالي81% مقارنة مع النصف الأول لسنة 2018 ، إضافة إلى ذلك سجلت مناطق أخرى في العالم إرتفاع قياسي في عدد اللاجئين حيث تم تسجيل وجود حوالي 720000 لاجئ في بنغلاديش من الأقلية المسلمة الروهنغا في ميانمار ، إضافة إلى تفاقم أزمة اللاجئين في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وفي هذا الخصوص أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جويلية 2018 إلى نزوح أكثر من2.4 مليون شخص منهم 80% من نيجريا ، 10% من الكاميرون ، 5% من التشاد ، 5% من النيجر معظمهم فروا هربا من جماعة بوكوحرام الإرهابية [2] .

الشكل (9) : تطور عدد اللاجئين في العالم بين 1990 -2017

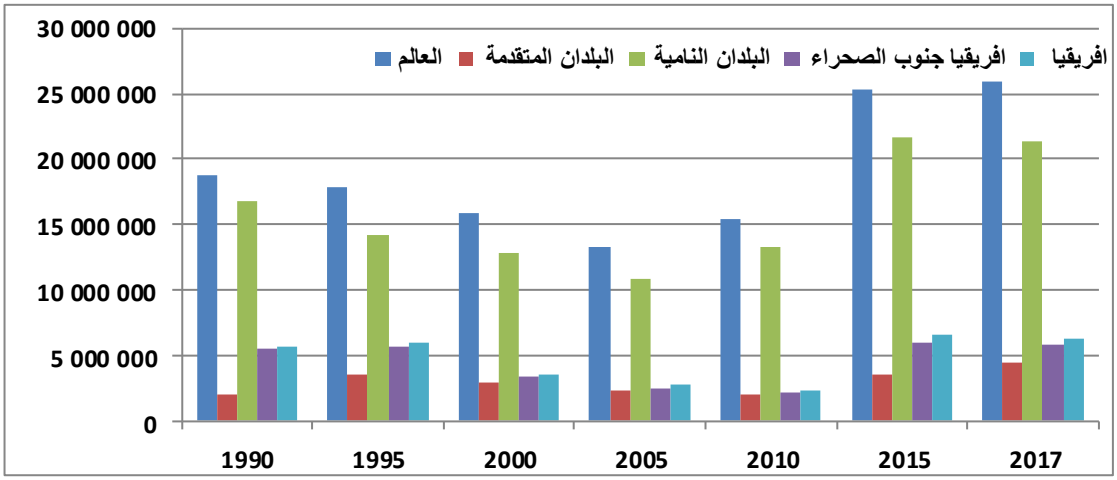

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الأمم المتحدة الخاصة بتدفقات الهجرة الدولية سنة 2017

3-5 هجرة الكفاءات واليد العاملة المؤهلة :

من بين الخصائص البارزة للهجرة الدولية الحالية هو التزايد المستمر لهجرة الكفاءات واليد العاملة المؤهلة كنسبة من إجمالي اليد العاملة المهاجرة في العالم ، حيث أصبحت معظم الدول النامية تعاني من ظاهرة نزيف الأدمغة (The Brain Drain) نتيجة الهجرة المكثفة لليد العاملة المؤهلة ذات مستويات التأهيل المرتفعة جدا التي يمكن

[1] World Bank (2018) , "Migration and Development Brief 30 ",Op Cite , pp : 10
[2] World Bank (2018) , Op Cite , pp :11

إرجاع أسبابها الرئيسية إلى الانعكاسات السلبية للعولمة وسياسات الهجرة الإنتقائيّة المعمول بها حاليا في معظم البلدان المتقدمة التي تميل إلى الطلب على العمالة المهاجرة عالية التأهيل ، فعلى الرغم من عدم وجود بيانات إحصائية دقيقة لحجم الكفاءات المهاجرة في العالم إلى أنّ كل المؤشّرات والدلائل تشير إلى إرتفاع هذا النوع من أشكال الهجرة مقارنة مع الأنواع الأخرى لاسيما في ظل سياسات الهجرة الدولية المعمول بها حاليا في الدول المتقدمة ، إضافة إلى إرتفاع معدّلات البطالة وضعف سياسات التشغيل في إحتواء الأعداد الكبيرة من اليد العاملة المؤهلة في الدول النامية وتشمل هجرة الكفاءات على عدة أنواع كهجرة الطلبة والباحثين ، هجرة اليد العاملة المؤهلة في عدد من القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم.

من جهة أخرى تشير بيانات منظمة التعاون والتنمية (OCDE 2018)[1] إلى وجود حوالي 3.3 مليون طالب مهاجر بمستوى تأهيل مرتفع جدا أغلبهم متواجدين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمثل الطلبة الدوليين حوالي 9% من إجمالي الطلبة في دول منظمة التعاون والتنمية منهم حوالي 14% لهم مستوى ماستر و24% لهم مستوى دكتوراه ، إضافة إلى ذلك فإنّ هجرة الطلبة أصحاب المستوى الثالث (مستوى ثانوي فأكثر) تمثل حوالي 6 % من إجمالي الهجرة الدولية في دول المنظمة كما هو موضّح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (1) : تطور عدد الطلبة المهاجرين اصحاب المستوى العلمي الثالث في عينة من بلدان منظمة التعاون والتنمية (OCDE)

الوحدة : بالألاف

الدول / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الولايات المتحدة الامريكية	340.7	331,2	385,2	447,4	486,9	534,3	595,6	644,2	471,7
بريطانيا	249,9	304,3	294.6	288.6	250.4	264,9	261	245,3	270,6
اليابان	58.1	66.1	63.5	49.9	57.6	70	82.5	99.6	108.1
كندا	45.9	50.3	56.3	62.1	69.6	75.3	80.7	83.5	107.1
فرنسا	52.1	58.2	64.6	64.2	57.8	61	63	67.7	71.2
ألمانيا	22.2	24.2	23.5	21.2	26.3	36.9	40.4	38.8	37.3
اسبانيا	19.7	20.1	22.9	32.8	15.4	25.9	27.7	31.2	33.7
كوريا الجنوبية	15.1	15.8	16.8	15.6	17.1	19.2	21.9	23.4	27.3
نيوزلندا	20	20.5	22.7	19.6	6	23	28.6	28.3	25.5

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE 2018) ، ص 32
https://www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/international-migration-outlook2018

[1] OCDE (2018) , Op Cit , pp: 31-32

من خلال الجدول نلاحظ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي الوجهة الأولى لإستقبال الطلبة المهاجرين والكفاءات العليا حيث استقبلت حوالي 471000 في سنة 2016 ، متبوعة ببريطانيا التي إستقبلت حوالي 270000 ، اليابان 108000 ...الخ

أما عند تحليل المستوى العلمي لهذه الكفاءات فنجد أنّ أغلبها هي من أصحاب المستويات العليا جدا خاصة طلبة الدكتوراه والأساتذة الباحثين كما هو موضّح في الجدول الموالي :

الجدول (2) : الطلبة المهاجرين حسب المستوى العلمي في سنة 2015 لعينة من دول منظمة التعاون و التنمية (%)

	مجموع المستوى الثالث	مستوى ماستر أو ما يعادله	مستوى دكتوراه أو ما يعادله
أستراليا	15	43	34
النمسا	16	19	27
بلجيكا	11	18	42
كندا	11	14	30
فرنسا	10	13	40
ألمانيا	8	13	9

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE 2018) ، ص 33

من خلال الجدول نلاحظ بوضوح أنّ الطلبة المهاجرين المتواجدين في بلدان منظمة التعاون والتنمية هم من أصحاب مستوى علمي مرتفع جدا (ماستر و دكتوراه) وهو ما يدل بشكل قاطع على أنّ سياسات الهجرة في البلدان المتقدمة موجّهة أساسا لإستقطاب الكفاءات العلمية العليا من البلدان النامية ومعانات هذه الأخيرة من نزيف مستمر في رأسمالها البشري الذي يكلفها الكثير في سبيل تكوينه وتطويره لتحصل عليه البلدان المتقدمة بشكل مجاني.

فيما يخص أهم مناطق الإرسال للكفاءات المهاجرة فتشير منظمة التعاون والتنمية أنّ المهاجرين المؤهلين أغلبهم قادمين من الدول النامية خاصة الآسيوية منها كالصين، الهند ، دول جنوب شرق آسيا ، إضافة إلى دول أوروبا الشرقية والدول الإفريقية ، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (10) : توزيع الطلبة المهاجرين في دول منظمة التعاون و التنمية سنة 2015 حسب مناطق الأصل%

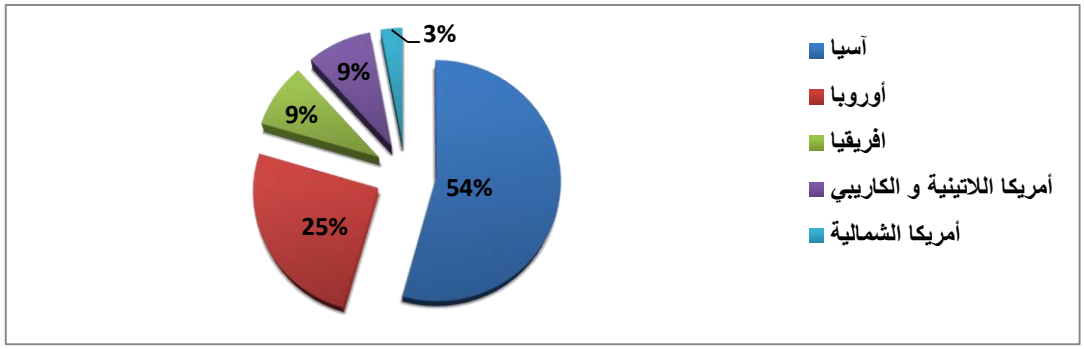

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE 2018) ، ص 34

فيما يخص المنطقة العربية فعلى الرغم من ندّرة البيانات الإحصائية الخاصة بهجرة الكفاءات ودرجة شدّتها في المنطقة إلا أنّها تعتبر واحدة من أكثر مناطق العالم التي تعرف هجرة مكثفة للكفاءات العلمية إلى الخارج خاصة باتجاه دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وتتباين حجم هجرة الكفاءات من بلد عربي لأخر حيث تتصدر لبنان قائمة الدول العربية في هجرة الكفاءات بحوالي 36.5% من مجموع المهاجرين في الخارج ،المغرب17% ، تونس12.5 %، العراق11.1 %، الجزائر9.4 %، و فيما يخص القطاعات التي تعاني من نزيف حاد في هجرة الكفاءات فهي تشمل أساسا قطاعي الصحة والتعليم وهو ما ينعكس سلبا على تراكم رأس المال البشري والنمو الإقتصادي في المدى الطويل ، حيث يقدر عدد الأطباء من المنطقة العربية المتواجدين في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بحوالي 27265 طبيب[1].

[1] الخشاني محمد ، " الجاليات العربية المغتربة والتنمية " ، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية و التنمية، 2014، ص55 .

المبحث الثاني: النظريات والنماذج المفسرة لحركات الهجرة الدولية .

إنّ صعوبة تحليل ظاهرة الهجرة الدولية تظهر من خلال تعدّد القوى والعناصر التي تتحكم فيها والتأثير المتبادل فيما يبنها ، فضلا عن توزعها بين مناطق الإرسال والإستقبال هذا ما جعل من الإطار النظري الخاص بتحليل ظاهرة الهجرة الدولية من نظريات ونماذج يختلف تماما عن باقي الأطر الأخرى الخاصة بتحليل الظواهر الاقتصادية والإجتماعية ، فالفكر النظري الخاص بتحليل تدفّقات الهجرة الدولية قد شهد العديد من التطورات غير أنه ما زال في قيد التكوين De Haas (2007).

تركز جل مقاربات الهجرة الدولية على قوى الدفع والجذب بين مناطق الإرسال ومناطق إستقبال المهاجرين كما أنها تختلف من حيث طبيعتها فبعضها تقسم إلى مقاربات مفسرة لأسباب نشوء حركات الهجرة الدولية وأخرى مقاربات مفسرة لأسباب إستمرار وإستدامة تدفقات الهجرة الدولية[1] ، إضافة إلى ذلك نجد تصنيفات أخرى تركز على مستويات التحليل حيث تقسم إلى نظريات ونماذج جزئية مفسرة للهجرة الدولية تركز بشكل أساسي على المحددات الفردية والذاتية للمهاجر باعتباره العنصر الأساسي في اتخاذ قرار الهجرة ، ونظريات ونماذج كلية تركز على البيئة المحيطة بالمهاجر ودورها في التأثير على إتخاذ القرارات الفردية وهذا التباين جعل مهمة حصر كل المحدّدات والقوى التي تتحكم في ظاهرة الهجرة أكثر تعقيدا وصعوبة .

أما فيما يخص السياق التاريخي الخاص بظهور مقاربات الهجرة الدولية فتعود بداياتها إلى أعمال الباحث السويدي كريجر Kryger (1794) عندما حاوّل حصر محدّدات ظاهرة الهجرة الدولية في السويد مركزا في تحليله على عوامل الطرد (Push Factors) على إعتبار أنّ السويد كان في تلك الفترة بلدا فقيرا يعاني من انخفاض مستويات الأجور في بعض القطاعات والضرائب غير العادلة إضافة الى تدهور نظام الحماية الاجتماعية والتي اعتبرها قوى تدفع الأفراد للهجرة نحو الخارج[2] ، ليشهد بعد ذلك الفكر النظري الخاص بتحليل حركات الهجرة الدولية العديد من التطوّرات على يد مجموعة من الباحثين أبرزهم عالم الجغرافيا البريطاني إرنست رفستين Ravenstein (1893) من خلال نظريته الشهيرة المعروفة بقوانين الهجرة (Law Of Migration) ، فضلا عن أعمال روشبرغ في النمسا Rouchberg(1893) ، ولافيزي في فرنسا Lavasseur (1885) الذي حصر العوامل الأساسية المتحكمة في حركات الهجرة الدولية في عاملين أساسيين هما عامل الإتصال وتعدّد العلاقات القائمة بين مناطق إرسال المهاجرين ومناطق الإستقبال ، إضافة إلى ذلك نجد مساهمات Evertt Lee (1966) المستندة على مقاربة الدفع والجذب، وعلى العموم سنحاول في هذا المبحث إستعراض أهم المقاربات النظرية المفسرة

[1] Massey.D , Arango .J , Hugo .G , Kouaouci .A , Pellegrino .A , et Taylo .J.E (1993) , " Theories of International Migration : A Review and Appraisal " , Population and Development Review, Vol 19, N° 3, pp. 431-466.

[2] علي عبد الرزاق جلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 262

لظاهرة الهجرة الدولية من خلال إعتماد التصنيف الذي وضعه Massy وأخرون(1993)[1] حيث سنقسمها إلى نظريات ونماذج مفسّرة لأسباب نشوء حركات الهجرة الدولية، وأخرى مفسّرة لأسباب استمرار واستدامة هذه الحركات ، كما سنقوم بعرض أحدث النماذج المفسرة لقرارات الهجرة الدولية .

المطلب الأول : النظريات والنماذج المفسّرة لأسباب نشوء حركات الهجرة الدولية .

1- النظريات التقليدية و نموذج الدفع و الجذب :

إنّ البحث في تاريخ نظريات الهجرة الدولية يقودنا مباشرة لأعمال عالم الجغرافيا البريطاني إرنست رفستين Ravenstein (1893) صاحب أول نظرية حاولت تفسّير محدّدات الهجرة الدولية من خلال مقال نشره سنة 1885 تحت عنوان "قوانين الهجرة" (Laws Of Migration) معتبرا أنّ ظاهرة الهجرة الدولية تخضع في سيرورتها لمجموعة من القوانين الثابتة التي أوجزها فيما يلي[2] :

- وجود علاقة طردية بين المسافة المقطوعة وإحتمال الهجرة أي كلما بعدت مسافة المكان الذي يرغب الفرد للهجرة إليه كلما زاد إحتمال إتخاذه لقرار الهجرة .
- إختلاف حركات الهجرة الدولية عند الجنسين تبعا لإختلاف المسافة المقطوعة حيث تميل الإناث للهجرة نحو المناطق القريبة جغرافيا عكس الذكور الذين تكون هجرتهم نحو المناطق البعيدة جغرافيا.
- معظم حركات الهجرة تنطلق من المناطق الريفية ذات الطابع الإقتصادي التقليدي نحو المناطق الحضرية التي تحتوي على المراكز الصناعية والمدن .
- وجود علاقة طردية بين حركات الهجرة والتقدم التكنولوجي الذي يساهم في نمو الأنشطة التجارية وتطور وسائل النقل .
- محدّدات حركات الهجرة الدولية هي اقتصادية بالدرجة الأولى حيث تأثر المتغيرات الاقتصادية كمستويات الدخل ، الأجور ، التأمين ، العائد الاجتماعي على قرار الهجرة .
- الأفراد في المناطق الريفية أكثر استعدادا للهجرة إلى الخارج مقارنة مع الأفراد في المناطق الحضرية.

وعلى نفس النهج سار Everett lee (1966) الذي أعاد صياغة نموذج الدفع والجذب لرفستين لكن مع التّركيز على عناصر الدفع التي اعتبرها أكثر تأثيرا في تفسير قرارات الهجرة مستدلا في ذلك بنموذج الهجرة بين الدول المتقدمة التي هي أقل نشاطا في ظل تحسن الظروف الاقتصادية في البلدان المستقبلة ، أي أنّ تراجع النمو والركود الاقتصادي هو من يدفع الأفراد إلى ترك أوطانهم وليس تحسن اقتصادات البلدان المستقبلة .

[1] Massey.D , Arango .J , Hugo .G , Kouaouci .A , Pellegrino .A , et Taylo .J.E (1993) , Op Cit, pp: 431

[2] O¨ rn B. Bodvarsson • Hendrik Van den Berg (2013)," The Economics of Immigration Theory and Policy", 2nd ed, Springer New York , pp :29-30

بالرغم من أهمية النموذج التقليدي في تقديم تصور نظري حول أسباب نشوء حركات الهجرة الدولية إلا أنّه قد عانى من بعض القصور خاصة على مستوى الفرضيات الأساسية التي قام عليها ، فعلى سبيل المثال حاول كل من White و Wood (1980) التأكد من صحة بعض فرضيات النموذج التقليدي خاصة العلاقة بين حركات الهجرة والمسافات المقطوعة وتنقلات الأفراد من القطاع التقليدي إلى القطاع الحضري التي لم يعد لها معنى في ظل الثورة التكنولوجية وتطور وسائل الإتصال والمواصلات أين تقلصت المسافات الجغرافية .

2- نموذج الاقتصاد النيوكلاسيكي للهجرة :

يمكن إعتبار المقاربة النيوكلاسيكية للهجرة نقطة إنطلاق معظم النماذج التفسّيرية لأسباب نشوء حركات الهجرة الدولية وآثارها على مناطق الإرسال والإستقبال من خلال تركيزها على مفاهيم جديدة كالمنفعة الحدّيّة والسلوك العقلاني للأفراد، والتباين في توزيع الدخل والأجر المتوقع بين المناطق، وتقسم المقاربة النيوكلاسيكية إلى نوعين من النماذج هي :

2-1 النموذج النيوكلاسيكي الكلي :

تعتبر النظرية النيوكلاسيكية الكلية أقدم وأشهر نظرية للهجرة الدولية تم تطوّيرها في الأصل لتفسّير هجرة اليد العاملة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية من خلال أعمال مجموعة من الاقتصاديين التنمويين الذين قدموا مجموعة من النماذج التنموية ذات الطابع الثنائي Lewis (1954) ، Ranis & Fields (1961) ، Harris & Todaro (1970)، Todaro (1976) .

توضح المقاربة النيوكلاسيكية الكلية أهمية إنتقال عنصر العمل بين المناطق خاصة من القطاع الريفي التقليدي إلى القطاع الحضري الصناعي فهجرة اليد العاملة ليست إلا محصلة للفروق الإقليمية في سوق العمل بين جانبي العرض والطلب، حيث تمتاز المناطق الريفية بوجود فائض في عرض العمل وانخفاض في مستويات الأجور مقارنة مع المناطق الحضرية التي تمتاز بارتفاع معدّلات الأجور وطلب كبير على اليد العاملة، وبالتالي فإنّ وجود هذه الفجوة بين القطاعين هي من تساهم في نشوء تيارات الهجرة التي تكون في المراحل الأولى للتنمية هجرة داخلية وسرعان ما تتحوّل إلى هجرة دولية ، وفق التحليل النيوكلاسيكي تتنقل العمالة بحثا عن فرص عمل ومستويات أجور مرتفعة إلى أنّ تتوقف أين تتعادل مستويات الأجور بين المناطق المرسلة والمناطق المستقبلة للهجرة ويتم امتصاص فائض عرض العمل الموجود في القطاع التقليدي، فتساوي معدّلات الأجور وغياب فرص عمل في القطاع الحضري تؤدي إلى كبح تنقل اليد العاملة.

وعرفت هذه المقاربة العديد من التطوّرات خاصة بعد ظهور نموذج Harris و Todaro (1970)[1] الذي قدم بعض الفرضيات الجديدة كاستناد قرار الهجرة على الأجر المتوقّع وإحتمال خطر البطالة من خلال إدخال عامل الزمن كمتغير هام يؤثر على قرارات الأفراد في الهجرة ، كما أشار كل من Bauer و Zimmerman (1999) ، Borjas(2003) [2] إلى أنّ النموذج النيوكلاسيكي الكلي يقوم على علاقة خطية بين تباين معدّلات الأجور والدخل بين المناطق وتدفقات الهجرة الدولية ، حيث قدم الإقتصادي Borjas (2000) نموذج مبني على هذه الفرضية يتم من خلاله حساب معدّل الهجرة وفق العلاقة التالية:

$$\text{Taux d}'\text{emigration} = w_1 - w_0 - c \ldots\ldots (1)$$

W_1 : معدّل الأجر أو الدخل في مناطق الاستقبال ، **W_0 :** معدّل الأجر أو الدخل في مناطق الأصل .

C : تكاليف الانتقال بين المناطق .

وفق هذه العلاقة يتم اتخاذ قرار الهجرة بعد حساب هذا المعدّل فإذا كان موجبا ينتقل المهاجر أما إذا كان سالبا فإنّه لا ينتقل باعتباره لا يحقق العائد المتوقع من الهجرة . وبالرغم من المساهمة الكبيرة التي قدمها هذا النموذج في تفسير حركات الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية إلا أنّه عانى من بعض الانتقادات خاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة الخطية بين تباين معدّل الأجر والدخل وإحتمال الهجرة، حيث أوضحت بعض الدراسات أنّ هذه العلاقة لا تكون محققة إلا إذا كان معدّل التباين بين المناطق يتجاوز نسبة 30% بسبب تكاليف الإنتقال حيث إذا كان الفرق يعادل تكاليف الإنتقال تصبح العلاقة غير آلية .

2-2 النموذج النيوكلاسيكي الجزئي :

تعتبر المقاربة النيوكلاسيكية الجزئية امتدادا للمقاربة الكلية مع تركيزها على مفهوم العقلانية الفردية في اتخاذ قرار الهجرة خاصة مع ظهور نظرية الاستثمار في رأس المال البشري بفضل أعمال مجموعة من الاقتصاديين أمثال Shultz(1963) ، Becker (1964) فأصبح مفهوم رأس المال البشري يطبق في العديد من المجالات كالتعليم، الصحة، العمل، الهجرة وتؤكّد هذه النظرية على أهمية التعليم والإستثمار في رأس المال البشري الذي هو المصدر الأساسي للثروة من خلال مساهمته في رفع معدّل الإنتاجية ورفع معدّلات النمو الاقتصادي و بالتالي إحداث التنمية .

[1] Harris, J., Todaro, M., (1970). "Migration, unemployment and development: A two-sector analysis " , American. Economy Review , Vol 60 , pp : 126–142.

[2] Borjas, George J.(2003). " The Labor Demand Curve is Downward Sloping : Re-examining the Impact of Immigration on the Labor Market ". Quarterly Journal of Economics,Vol 118, N° , pp : 1335-1374

يتم تصوّر الهجرة الدولية كنوع من أنواع الاستثمار في رأس المال البشري Saajted (1967)[1]، حيث يختار الأفراد الانتقال إلى المناطق التي يكونوا فيها أكثر إنتاجية نظراً لمهاراتهم لكن قبل أن يتمكنوا من الحصول على الأجر الأعلى المرتبط بزيادة إنتاجية العمل يجب عليهم القيام ببعض الاستثمارات التي تشمل التكاليف المادية للسفر، تكاليف الصيانة أثناء الانتقال والبحث عن العمل والجهد المبذول في تعلم لغة وثقافة جديدة، والصعوبة التي تواجههم في التّكيّف مع سوق العمل الجديد والتكاليف النفسية لقطع العلاقات القديمة وإنشاء روابط اجتماعية جديدة . بعد ذلك يقدّر المهاجرون المحتملون التكاليف والفوائد المترتبة على الانتقال إلى مواقع دولية بديلة والهجرة إلى حيث تكون العوائد الصافية المخصومة المتوقعة أكبر على مدى الأفق الزمني ويتم تقدير العائد الصافي في كل فترة مستقبلية عن طريق أخذ الأرباح الملاحظة المقابلة لمهارات الفرد في بلد المقصد وضربها من خلال احتمال الحصول على وظيفة هناك ، أما بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين يأخذ احتمال القدرة على تجنب الترحيل كعامل مفسر للحصول على أرباح في الوجهة المتوقعة ثم تطرح هذه الأرباح المتوقعة من تلك المتوقعة في مجتمع المنشأ كما هو موضح في المعادلة التالية [2] :

$$ER(0) = \int_n^0 P1(t) \times P2(t) Yd(t) - P3(t) Y0(t) e^{-rtdt} - c \ldots\ldots\ldots (2)$$

$ER(0)$: هي صافي العائد المتوقع للهجرة محسوباً قبل المغادرة في الزمن 0 .

$P1(t)$: هو احتمال تجنب الترحيل من منطقة المقصد (للمهاجرين الشرعيين وللمهاجرين غير المسجلين)

$P2(t)$: هو احتمال التوظيف في الوجهة ،$Yd(t)$: هي أرباح إذا تم توظيفها في مكان الوجهة .

$P3(t)$: هو احتمال التوظيف في مجتمع المنشأ ، $Y0(t)$: هي أرباح إذا استخدمت في مجتمع المنشأ .

r : معدّل الخصم ، **C** : تكاليف الانتقال بما فيها التكاليف المادية و النفسية .

إذا كانت القيمة $ER(0)$ موجبة فإن العامل العقلاني يهاجر أما إذا كانت سالبة يبقى المهاجر في بلده الأصلي أما إذا كانت معدومة (صفرا) فإنّه لا يبالي بين التحرك والبقاء، فمن الناحية النظرية يذهب المهاجر المحتمل إلى المكان الذي تكون فيه العوائد الصافية المتوقعة أكبر.

إضافة إلى ذلك تلعب الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمهاجر من قبيل معدّل العمر ، المستوى ، جنس المهاجر ، ظروفه المادية والاجتماعية دورا كبيرا في تفسير قرار الهجرة خاصة في ظلّ سياسات المعمول بها في مناطق الاستقبال التي تضع مجموعة من الشروط الواجب توفرها في الشخص المقبل على الهجرة ، وعلى العموم نستطيع القول أنّه بالرغم من أهمية المقاربة النيوكلاسيكية في تفسير حركات الهجرة الدولية إلا أنّها كانت

[1] Sjaastad, L.,(1962). "The costs and returns of human migration" , Journal of Political Economy , Vol 70 , N° 5, pp : 80–93.

[2] Orn B. Bodvarsson , Nicole B. Simpson , Chad Sparber (2015) ," Migration Theory ", Handbook of the Economics of International Migration , Vol 1A , pp :12-13

محل انتقاد كبير نظرا لتركيزها المبالغ فيه على المحدّدات الاقتصادية وإهمالها لبقية العوامل الأخرى المفسرة للهجرة كالمتغيرات الاجتماعية والثقافية والعوامل التاريخية .

3- نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة العمل :

قدم كل من Stark و Bloom (1985)[1] نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة العمل بمنظور يختلف تماما عن فرضيات واستنتاجات المقاربة النيوكلاسيكية التي سبق و أنّ أشرنا إليها، وتتمثل إحدى الأفكار الرئيسية لهذا النهج الجديد في أنّ قرارات الهجرة لا يتم اتخاذها من قِبل جهات فاعلة فردية معزولة ولكن من خلال وحدات أكبر من الأشخاص ذوي الصلة عادةً ما تكون العائلة حيث يعمل الناس بشكل جماعي ليس فقط لزيادة الدخل المتوقع ولكن أيضًا لتقليل المخاطر وتخفيف القيود المرتبطة بمجموعة متنوعة من إخفاقات السوق بصرف النظر عن تلك الموجودة في سوق العمل[2] .

فحسب مقاربة الإقتصاد الجديد لهجرة العمل فإنّ حركات الهجرة ليست قرارا فرديا يتخذه المهاجر و إنّما هي قرار جماعي تشارك فيه وتنظّمه الأسرة باعتبارها مركز تخطيط و دعم لمشروع الهجرة إلى الخارج ، و قد استدّل **ستارك** في ذلك بالأسر الريفية وما يواجهها من أخطار متعدّدة كالتقلبات المناخية ، الجفاف ، انخفاض السعر السوقي للمنتوع الزراعي ، ضعف الإنتاج ...الخ، فهي بذلك مجبرة على إرسال أحد أفرادها إلى الخارج بهدف تأمين موارد مالية إضافية تكون في شكل تحويلات مالية يرسلها المهاجر إلى باقي أفراد الأسرة لمواجهات هذه التقلّبات الطارئة ، فالهجرة في هذه الحالة تعتبر كاستراتيجية جماعية وهي بمثابة

العقد المبرم بين المهاجر وأفراد أسرته[3]، كما أوضّح Massy و أخرون(1993) أهمية نظرية الاقتصاد الجديد في تفسير حركات الهجرة الدولية المنطلقة من البلدان النامية باتجاه البلدان المتقدمة نظرا لافتقار الدول النامية للآليات المؤسسية لإدارة المخاطر التي تكون غير كاملة أوغائبة أو يتعذر الوصول إليها بالنسبة للفقراء ، مما يمنحهم حوافز لتنويع المخاطر من خلال الهجرة ، علاوة على ذلك فإنّ أسواق الإئتمان في البلدان المتقدمة متطورة نسبياً لتمكينها من تمويل مشاريع جديدة مثل اعتماد تكنولوجيا إنتاج جديدة على النقيض من ذلك في معظم المناطق النامية لا يتوفر الائتمان عادةً أو لا يمكن شراؤه إلا بتكلفة عالية في ظل غياب برامج تأمين وائتمان خاصة أوعامة ميسورة التكلفة فإنّ إخفاقات السوق تخلق ضغوطاً قوية من أجل الحركة الدولية[4].

[1] Stark, Oded, et David.E. Bloom. (1985) , "The New Economics of Labour Migration ". American Economic Review,Vol 75, N° 2, pp:173-178 .

[2] Kurekova .L (2011) ," Theories Of Migration: Conceptual Review And Empirical Testing In The Context Of The Eu East-West Flows ", Paper Prepared For Interdisciplinary Conference On Migration. Economic Change, Social Challenge. Centra European University April 6-9, University College London , pp : 4 .

[3] Sagynbekova.L (2016) , "The Impact of International Migration : Process and Contemporary Trends in Kyrgyzstan ", Library of Congress , Switzerland , pp : 11-13

[4] Massey.D , Arango .J , Hugo .G , Kouaouci .A , Pellegrino .A , et Taylo .J.E (1993) , Op Cit , pp:436-437

فعلى سبيل المثال تستفيد الأسر الريفية في الدول المتقدمة من برامج فعالة للحماية ضد مختلف الأخطار التي تواجه الإنتاج الزراعي عكس البلدان النامية أين يكون هذا الأخير عرضة للتقلّبات المناخية ، تقلّبات الأسعار في الأسواق، التقدم التكنولوجي التي تجعل دخل الأسر الريفية غير مؤكد، من جهة أخرى تضع البلدان المتقدمة برامج حماية اجتماعية فعالة يستفيد منها الأفراد في حالات معينة كبرامج الحماية من البطالة والتعويضات الاجتماعية في حال انخفاض الدخل وبرامج مكافحة الفقر هذا ما تفتقر إليه معظم البلدان النامية التي تلجأ الأسر فيها إلى الهجرة كخيار استراتيجي بهدف زيادة العوائد والتقليل من الأخطار.

و قد أوضح كل من[1] (Stark 1978 ,Stark & Levhani 1982 , Stark & Bloom 1985 , Katz &Stark 1986 , Stark 1991 , Stark & Lucas 1988) أهمية عامل الخطر الذي تتعرض له الأسرة بسبب اخفاقات السوق في تفسير حركات الهجرة ودور التحويلات المالية التي يرسلها المهاجر إلى أفراد أسرته التي تعتبر كأداة احتياط لخفض المخاطر المتعدّدة (The Diversification Of Risk) وعلى العموم نستطيع القول أنّ نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة العمل قدمت أدوات تحليلية جديدة تختلف عن سابقاتها لاسيما النظرية النيوكلاسيكية للهجرة .

4- نظرية ازدواجية أسواق العمل : (Dual Labor Market Theory)

يعود الفضل في تطوير نظرية ازدواجية أسواق العمل للباحث Piore (1979) الذي حاوّل تفسير ظاهرة الهجرة الدولية بمنظور كلي شامل يختلف تماما عن المقاربات السابقة التي ركزت على البعد الفردي في تفسير قرارات الهجرة ، وترى هذه نظرية أنّ حركات الهجرة الدولية لا تخضع بالضرورة إلى عوامل الطرد في دول الأصل بل ترجع أساسا إلى الطلب الدائم على العمالة المهاجرة المتأصلة في البنية الاقتصادية للدول المتقدمة وفقا **لبيور** ينبع هذا الطلب المستمر على العمالة المهاجرة من أربعة خصائص أساسية للمجتمعات الصناعية المتقدمة وإقتصاداتها هي على التوالي[2]:

- **مشكل التضّخم الهيكلي للأجور** : فتحديد مستويات الأجر في البلدان المتقدمة لا يخضع بالضرورة لقوى العرض والطلب بقدر ما يخضع لمتغيرات اجتماعية وثقافية أين يرفض الأفراد في الدول المتقدمة شغل بعض الوظائف نظرا لأنّها تعد متدنية من الناحية الاجتماعية وليس بسبب معدّلات الأجور فيها مما يضطر أرباب العمل إلى رفع مستويات أجورها عن معدّلها الطبيعي ، إضافة إلى ذلك تنشط النقابات العمالية بشكل مستمر في الدول المتقدمة وتساهم في دفع الأجور نحو الإرتفاع فأمام هذه الوظعية يتم اللجوء إلى الطلب على اليد العاملة المهاجرة لشغل هذه وظائف المتدنية في السلم الهرمي للمجتمع .

[1] Claire Naiditch (2009) ,Op Cit , pp : 22

[2] Massey.D , Arango .J , Hugo .G , Kouaouci .A , Pellegrino .A , et Taylo .J.E (1993), Op Cite , pp : 440-441

- **المشاكل التحفيزية** : إنّ الطبيعة الهرمية للوظائف والمهن تعد ذات أهمية بالغة في تحفيز العمال حيث أنّ الناس لا يعملون فقط من أجل الدخل و لكن أيضًا من أجل تراكم الوضع الاجتماعي والحفاظ عليه، و تنشأ المشاكل التّحفيزيّة الحادّة في أسفل التسلسل الهرمي للوظائف والمهن لأنّه لا يوجد وضع يمكن الحفاظ عليه أي أنّ الوظائف ذات المستوى المتدني تكون دائما غير مستقرة بسبب مشاكل التّحفيز حيث يرغب الأفراد في تحسيين أوظاعهم ومستوياتهم الاجتماعية بشكل مستمر ، وعلى هذا الأساس تكون هذه الأخيرة مهجورة من طرف اليد العاملة المحلية في الدول المتقدمة لذلك يتم اللجوء للطلب على العمالة المهاجرة بهدف تغطية هذا العجز.
- **الإزدواجية المتأصّلة في اقتصاديات السوق:** يعتبر رأس المال عامل ثابت للإنتاج يمكن تباطؤه من خلال انخفاض الطلب و لكن لا يتم تسريحه ، في حين يعتبر العمل عامل متغير للإنتاج يمكن إطلاقه عند انخفاض الطلب بحيث يضطر العمال إلى تحمل تكاليف بطالتهم الخاصة، من جهة أخرى يسعى الرأسماليون للحصول على الجزء المستقر والدائم من الطلب على العمل في حين يتم تلبية الجزء المتغير منه عن طريق إضافة العمالة ، هذه الثنائية تخلق التمييز بين القوى العاملة التي تقسم إلى عمال مؤهلين يشغلون وظائف ثابتة ومستقرة وعمال غير مؤهليين يشغلون وظائف مؤقتة وغير مستقرة مما يؤدي إلى التشعب في قوة العمل. يحصل العمال في القطاع الأولي الذي يعتمد على كثافة رأس المال على وظائف مستقرة وذات مهارة عالية تعمل بأفضل المعدّات والأدوات كما يُجبر أرباب العمل على الاستثمار فيهم من خلال توفير التدريب المتخصص و التعليم نظرا لأنّ وظائفهم معقّدة و تتطلب معرفة وخبرة كبيرة لأداء جيد مما يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري الخاص بالشركة ، كما يميل عمال القطاع الأول إلى أنّ يكونوا منتمين إلى نقابة أو درجة عالية من الإحتراف مع عقود تتطلب من أرباب العمل أنّ يتحملوا نسبة كبيرة من التكاليف في شكل مكافأة نهاية الخدمة واستحقاقات البطالة. وبسبب هذه التكاليف والإلتزامات المستمرة أصبح العمال المؤهلين في القطاع الابتدائي أكثر أهمية من رأس المال حيث لا تستطيع المؤسسات الإستغناء عنهم ، أما في القطاع الثانوي كثيف العمالة يشغل العمال وظائف غير مستقرة وغير مهارية وقد يتم تسريحهم في أي وقت بتكلفة بسيطة أوبدون مقابل. فأثناء فترات الركود الاقتصادي فإنّ أول شيء يقوم به أرباب العمل في القطاع الثانوي هو خفض رواتب العمال و نتيجة لذلك يكونوا مجبرين على تحمل تكاليف البطالة لذلك يتم اللجوء لليد العاملة المهاجرة التي تميل في العادة إلى قبول الوظائف بمعدّلات أجور متدنية و بعقود لا تحتوى على آليات الحماية من البطالة أي أنّها يد عاملة متدّنية التكلفة بالنسبة لأرباب العمل .

- **المشاكل الديمغرافية المتأصلة في الدول المتقدمة :** تلعب العوامل الديمغرافية في الدول المتقدمة دورا هاما في زيادة الطلب على اليد العاملة المهاجرة حيث أصبحت مسألة التوازن الديمغرافي إحدى أهم عناصر سياسات الهجرة الدولية في هذه المناطق نظرا لإرتفاع معدّلات الشيخوخة وإنخفاض معدّل المواليد ، من جهة أخرى تساهم المتغيرات الاجتماعية بدرجة كبيرة في تفسير الطلب المستمر على اليد العاملة المهاجرة بالرغم من غياب الإحتياجات الديمغرافية كما في نموذج الهجرة من المكسيك بإتجاه الولايات المتحدة الأمريكية .

5- نظرية النظّم العالمية أو المقاربة الهيكلية التاريخية (World systems theory) :

بناء على عمل Wallserstien (1974) ربطت مجموعة متنوعة من المنظرين الإجتماعيين أصول الهجرة الدولية ليس بتشعب سوق العمل داخل اقتصادات وطنية معينة و لكن إلى بنية السوق العالمية التي تطوّرت وتوسّعت منذ القرن السادس عشر ميلادي ، فقد أدى تطور النظام الرأسمالي إلى تقسيم العالم إلى دول المركز المتقدمة الرأسمالية و دول المحيط أو الأطراف المتخلفة غير الرأسمالية نتج عن هذه الأخيرة ظهور مجتمعات متنقلة عرضة للهجرة نحو الخارج[1] ، وأدت العلاقات الاقتصادية غير العادلة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على عدم التكافؤ إلى تشويه الهياكل الإنتاجية في البلدان النامية نتيجة سيطرة البلدان المقدمة على اقتصاديات الدول النامية عبر تدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحكمها في التجارة العالمية وبالتالي الإستيلاء على القطاعات الأساسية الموفّرة لمناصب العمل كالصناعة والزراعة ، فسعيا لتحقيق أرباح أعلى وثروة أكبر يدخل ملاك ومدراء الشركات الرأسمالية البلدان الفقيرة على أطراف العالم للبحث عن الأراضي والمواد الخام واليد العاملة والأسواق الإستهلاكية الجديدة عبر إستخدام الأساليب الانتاجية الحديثة كثيفة رأس المال وهو ما يؤدي إلى تدمير الوظائف، وإرتفاع معدّلات البطالة التي أصبحت هيكلية في معظم الدول النامية هذا ما يساهم في تغذية تدفقات الهجرة دولية من دول المركز إلى دول المحيط ، كما ساهمت العولمة الاقتصادية والثقافية في تعزيز هذه التبعية المطلقة من خلال تقوية الروابط الإستعمارية التاريخية بين البلدان وهو ما يفسّر إتجاهات حركات الهجرة الدولية التي تكون في العادة بين بلدان يجمعها ماضي استعماري De Haas (2010) .

6- المقاربة الماركسية والنيوماركسية (نظرية التبعية والإرتباط):

قبل التطرق إلى المقاربة النيوماركسية في تفسير حركات الهجرة الدولية ينبغي الرجوع إلى المبادئ العامة للنظرية الماركسية في الفكر الاقتصادي ، فحتى وإنّ كان كارل ماركس في مؤلفه رأس المال (1967) لم يتناول ظاهرة الهجرة الدولية بشكل مباشر في إطار نظريته الاقتصادية العامة إلا أنّه قدم بعض الأدوات التحليلية الهامة لفهم سيرورة الظاهرة وتحديد أسبابها كقانون التراكم الرأسمالي ، الفائض السكاني و إستغلال قوة العمل ،

[1] Massey.D , Arango .J , Hugo .G , Kouaouci .A , Pellegrino .A , et Taylo .J.E (1993) , OpCit , pp : 444

وأوضح أنّه من نتائج تطور النظام الرأسمالي ظهور جيش من العاطليين عن العمل بسبب رغبة الرأسمالي في استبدال العامل بالألة فتكون النتيجة ظهور جيش من العاطليين عن العمل (البطالة الاحتياطية) وإعتمد ماركس في تحليله لمسألة ديناميكية عرض العمل وعلاقتها مع النمو السكاني وظاهرة البطالة في مختلف مراحل تطوّر النظام الرأسمالي على مفهومين جد هامين هما الفائض السكاني حيث أن نظرته لم تختلف عن نظرة توماس مالتوس الذي يرى أنّ النمو السكاني ينمو بمقدار متتالية هندسية مقارنة مع النمو الإقتصادي هذه الزيادة السريعة تؤدي إلى ظهور جيش من العاطليين عن العمل ، إضافة إلى مفهوم إستغلال قوة العمل والفائض التي تؤدي إلى استبدال العامل بالألة، وهذا يؤدي بدوره إلى مشكلة البطالة، بالتالي يرجع التحليل الماركسي ظاهرة الهجرة الدولية إلى طبيعة تطور النظام الرأسمالي والإختلالات التي تصاحب هذا التطوّر خاصة الخلل على مستوى سوق العمل[1]، وقد سار العديد من الباحثين على نفس النهج في تحليل ظاهرة الهجرة الدولية فقد حاول كل من Castles و Kosack (1973) تحليل ظاهرة الهجرة الدولية إنطلاقا من مفهوم البطالة الماركسية (l'armiee de réserve) و مفهوم الفائض السكاني، فبفعل مرونة عرض العمل تنتقل اليد العاملة بين المناطق بحثا عن مناصب عمل وأجر أعلى .

إنّ التحليل الماركسي لم يبتعد كثيرا عن التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي في تفسيره لأسباب نشوء حركات الهجرة الدولية بتركيزه على المحدّدات الإقتصادية كالبطالة ، تباين مستويات الأجر بين المناطق غير أنّه يرجع أصل نشوء تدفقات الهجرة الدولية إلى خلل النظام الرأسمالي .

أما فيما يخص المقاربة النيومماركسية فترجع منشأ الهجرة الدولية إلى المحدّدات الاقتصادية، فهجرة اليد العاملة ما هي إلا نتيجة من نتائج إختلال مستويات التنمية بين المناطق والأقاليم ودول العالم، كما ترى هذه المقاربة أنّ السياسات الإستعمارية والعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة ساهمت في تعزيز هذا الإختلال ما يدفع الأفراد للانتقال نحو المناطق ذات مستويات التنمية المرتفعة ومعدّلات النمو والدخل العالية ، وقد دعمت وجهة النظر هذه بالمقاربة الهيكلية التاريخية (نظرية النظام العالمي الجديد ونظرية ازدواجية سوق العمل) وفي نفس السياق يرى الإقتصادي Samir Amin (1974) أن ظاهرة هجرة اليد العاملة ما هي إلا عملية انتقال للقيمة من المناطق ذات معدّلات الإنتاجية الضعيفة إلى المناطق ذات معدّلات الإنتاجية المرتفعة [2].

[1] Vicent fromentin (2010) , Op Cit , pp :99-100

[2] Sejdini.A (2014)," Migration and Remittances in Balkan : a Comparative Evidence ", theses Ph doctor ,university of tirana , faculty of economics , Albania , pp :21

المطلب الثاني : النظريات المفسّرة لأسباب إستمرار وإستدامة حركات الهجرة الدولية .

إذا كانت المقاربات النظرية السابقة حاولت أنّ تبحث في الجذور التاريخية لنشأت حركات الهجرة الدولية من خلال حصر القوى والعناصر الأساسية المتحكمة فيها فقد ظهرت مقاربات نظرية جديدة حاولت أنّ تفسر أسباب استدامة واستمرارية تدفّقات الهجرة الدولية والعوامل التي تساهم في تغذيتها على اعتبار أنّها ليست ظاهرة عرضية تزول بزوال مسبباتها بل هي تتطوّر وتستمر في النمو عبر الزمن حتي في ظلّ غياب المحدّدات التي أدت إلى ظهورها و يمكن أنّ نوجز أهم هذه المقاربات النظرية في :

1- نظرية الشبكات أو دوام الهجرة (Network Theory) :

تختلف نظرية الشبكات في تحليلها لظاهرة الهجرة الدولية عن المقاربات النظرية السابقة من منطلق أنّها لا تبحث في محدّدات ظاهرة الهجرة الدولية لاسيما الاقتصادية منها ، لكنّها تنظر إليها على أنّها واقع ينبغي التعايش معه من خلال وضع الآليات المناسبة لإدارة وتنظيم حركات الهجرة الدولية بين بلدان الأصل وبلدان المقصد [1].

إنّ البعد المتعلق بالشبكات مهم للغاية لأنّه يفسر استمرار حركات الهجرة الدولية حتى في ظل غياب المحفّزات الاقتصادية التي تدفع المهاجرين إلى ترك أوطانهم من خلال إقامة الروابط الاجتماعية بين الأفراد المهاجرين في الخارج وغير المهاجرين في بلدان الأصل، وفي هذا الخصوص يعرف عالم الاجتماع Massy (1993) مؤسس نظرية شبكات الهجرة الدولية الشبكات بأنّها "... مجمل العلاقات الشخصية التي تربط الأفراد المهاجرين مع غير المهاجرين في المناطق المرسلة والمستقبلة للهجرة من خلال روابط اجتماعية كصلات القرابة ، الصداقة ، المصاهرة التي تكون في بلد الأصل وتمتد إلى الخارج ..." ، وقد أكد العديد من الباحثيين على أهمية هذا النوع من المقاربات التي تركز على البعد الاجتماعي في تفسّير استمرار حركات الهجرة الدولية بين المناطق وفي هذا الخصوص يرى Yap (1977) أنّ حركات الهجرة الدولية تزيد في المناطق التي فيها نسيج عائلي موسّع كالأقارب والأصدقاء فحسب Hugo (1981) ، Taylor (1986) يميل الأفراد للهجرة نحو المناطق التي فيها شبكات متطورة نظرا لأهمية هذه الأخيرة في خفض تكاليف الإنتقال كالبحث عن عمل ، الإندماج في المجتمع ، تعلم اللغة ...إلخ ، فتطور الشبكات يخفض تكاليف البحث عن المعلومات في بلد المقصد ، وفي نفس الإطار أشار كل من Beals(1967) ، Schwarz (1973) إلى أهمية الشبكات في خفض التكاليف النفسية التي يتحملها المهاجر كتكلفة الإبتعاد عن العائلة والأصدقاء وتغيير المحيط ودورها في تحديد المسافات التي يقطعها المهاجر، فالمتتبع للتوزيع الجغرافي لحركات الهجرة الدولية يلاحظ أنّها تتم في أغلب الأحيان بين دول تربطها علاقات

[1] Aouchar. A , Bahani.A , Hanchane.H (2011) , "Migrations internationales et développement local au Maroc Cas de la Vallée du Drâ a moyen et du bassin de Tazarine/Taghbalte: province de Zagora", rapport, Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations (AMERM) , pp :12 www.amerm.ma

تاريخية واجتماعية كالمغرب وإسبانيا ، دول المغرب العربي وفرنسا ، تركيا وألمانيا ، المكسيك والولايات المتحدة الامريكية ، وهي تتركز في مناطق معينة من جهة أخرى توفر هذه الشبكات فرص كبيرة لتنمية بلدان الأصل من خلال دورها في نقل المعارف والخبرات وتحويل التكنولوجيا الحديثة ، كما تعمل على تفعيل دور المهاجر الدولي في تنمية بلده الأصلي.

2- النظرية المؤسسية :

تعتبر المؤسسات (Les Institutions) مفهوم ديناميكي ومعقد فهي تعبر عن الروابط الموجودة بين الهياكل السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية من قوانين وتشريعات، عادات و تقاليد .

أصبح الفكر المؤسسي واحد من أهم الأدوات التحليلية في العلوم الاجتماعية لتفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، السياسية والثقافية ويرى De Bruijin (1999) بأنّه غالبا ما يتم الإعتقاد بأنّ المؤسسات في مفهومها تشير إلى الهياكل التنظيمية القائمة بذاتها كالإدارة والمنظمة لكن في حقيقة الأمر فإنّ مفهومها هو أبعد من ذلك بكثير فهو يشير إلى عمق العناصر المركبة لهذه الهياكل التي نراها قائمة في شكل منظمات ومؤسسات من عادات وتقاليد ، ممارسات وعلاقات اجتماعية وسلوكات فردية .

أما فيما يخص تفسير النظرية المؤسسية لظاهرة الهجرة الدولية فهي تعتبرها كواحدة من المؤسسات التي ينبغي التعامل معها وفقا لأهداف محدّدة، فبمجرد أنّ تبدأ حركات الهجرة الدولية تنشأ المؤسسات الخاصة والمنظمات التطوعية لتلبية الطلب الناتج عن اختلال التوازن بين العدد الكبير من المهاجرين الذين يسعون الى دخول دول المقصد والعدد المحدود من تأشيرات الهجرة التي تمنحها هذه الدول للأجانب[1].

هذا الخلل في التوازن والحواجز التي تضعها البلدان للتحكم في حركات الأفراد يخلق بيئة اقتصادية مربحة لرجال الأعمال والمؤسسات المكرسة لتعزيز الحركة الدولية للأفراد من أجل الربح مما يؤدي إلى نشوء سوق سوداء للهجرة الدولية، وبما أنّ هذا السوق غير قانوني فهو يهيء الظروف المؤدية لإستغلال المهاجرين ما يستدعي إلى بروز المنظمات الإنسانية التطوّعية التي تنشأ في البلدان المتقدمة لتكريس الحقوق وتحسين معاملة المهاجرين الدوليين ، من جهة أخرى تقدم المنظمات الربحية و رجال الأعمال مجموعة من الخدمات للمهاجرين مقابل رسوم محدّدة في السوق الموازية كالتهريب السري عبر الحدود ، التعاقد على العمل بين أرباب العمل والمهاجرين غير الشرعيين ، توفير الوثائق وتصاريح العمل المزيفة ، الزواج المدبر بين المهاجرين والمقيمين غير الشرعيين أو المواطنين في بلد المقصد ...إلخ .

[1] Massey.D , Arango .J , Hugo .G , Kouaouci .A , Pellegrino .A , et Taylo .J.E (1993) , Op Cit , pp : 454

إنّ تغيير الهياكل السياسية والقانونية تؤثر بشكل مباشر في حجم واتجاهات حركات الهجرة الدولية من خلال القوانين المنظمة لحركة الأفراد سواء في بلدان الأصل أو بلدان الاستقبال ، بل إنّه في بعض الأحيان فإنّ مثل هذه المؤسسات تؤدي إلى خلق أنماط جديدة لحركات الهجرة، فعلى سبيل المثال أدت اتفاقية الحركة بين البلدان الأوروبية (اتفاقية تشنغن) في سنة 1995 إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، كما أدت الإجراءات الرقابية التي فرضتها الولايات المتحدة على حدودها مع المكسيك إلى زيادة نشاط شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين بين البلدين .

3- نظرية السببية التراكمية :

بالاضافة إلى دور شبكات الهجرة والمؤسسات الداعمة للمهاجرين فإنّ ظاهرة الهجرة الدولية تغذي نفسها بطرق أخرى تجعل الحركة الإضافية أكثر تقدما مع مرور الوقت، فهي عملية كما أطلق عليها عالم الاجتماع السويدي Gunnar Myrdal (1957) بالسببية التراكمية التي تعد واحد من أهم المقاربات التنموية في تفسير ظاهرة التخلف والفقر في الدول النامية من خلال مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تتفاعل فيما بينها ، أخذ عالم الاجتماع Massy (1990) هذا المفهوم و حاول تطبيقه في تفسير دور الأثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في تحفيز حركات الهجرة الدولية الجديدة في إطار عملية تغذية ذاتية، حيث يعمل كل فعل من أشكال الهجرة إلى تغيير السياق الاجتماعي الذي يتم من خلاله إتخاذ قرارات الهجرة اللاحقة ، وقد أجمع علماء الاجتماع على وجود ستة عوامل اجتماعية واقتصادية قد تؤثر وتتأثر بالهجرة على نحو تراكمي هي على التوالي[1] :

- **توزيع الدخل :** فوفق مبدأ السببية التراكمية يؤدي زيادة تدفق التحويلات المالية للمهاجرين باتجاه أسرهم الى زيادة حدّة التباين في توزيع الدخل في المجتمع الأصلي هذا يدفع العائلات ذات مستويات الدخل المنخفض إلى تشجيع أفرادها على الهجرة إلى الخارج بهدف تحسين مستويات دخلها نتيجة شعورها بالحرمان النسبي أمام العائلات التي تتلقى التحويلات المالية من الخارج.
- **توزيع الأراضي :** حيث توجه التحويلات المالية للمهاجرين المنحدرين من المناطق الريفية إلى شراء الأراضي الزراعية والعقارات نظرا لقيمتها وأهميتها كمصدر للدخل بعد التقاعد و ليس كإستثمار منتج على اعتبار أنّ الأجر الأجنبي الذي يحصل عليه المهاجر أعلى بكثير من الإنتاج الزراعي المحلي ، هذا النمط من استغلال الأرض يؤدي إلى نقص الطلب على اليد العاملة الزراعية في المجتمع المحلي وبالتالي زيادة ضغوط الهجرة الى الخارج .

[1] Massey.D , Arango .J , Hugo .G , Kouaouci .A , Pellegrino .A , et Taylo .J.E, Op Cit , pp : 452

- **التنظيم الزراعي :** عندما تزرع الأسر الريفية التي تتلقى التحويلات المالية من الخارج الأراضي التي تمتلكها فمن المرجح أنّها تستخدم أساليب كثيفة رأس المال كالآلات ، المبيدات ، البذور المحسّنة نظرا لأنّها تملك الإمكانيات المالية للقيام بذلك وبالتالي فهي تحتاج إلى كمية عمل أقل لكل وحدة انتاج زراعي مقارنة مع الأسر غير المهاجرة التي لاتتلقى التحويلات المالية من الخارج، هذا ما يدفع العمال المحليين في القطاع الزراعي إلى ترك وظائفهم التقليدية كثيفة العمل مما يزيد ضغوط الهجرة إلى الخارج ، فوفق مبدأ السببية التراكمية كلما زادت الهجرة إلى الخارج في المجتمعات الريفية زادت الزراعة كثيفة رأس المال ما يؤدي إلى تشّريد العمالة المحلية وهجرتها إلى الخارج .
- **التوزيع الاقليمي لهجرة رأس المال البشري :** إنّ التوزيع الاقليمي لهجرة رأس المال البشري هو عملية انتقائية تميل في البداية إلى جذب المهاجرين المتعلميين تعليما جيدا ، المهنين والإنتاجيين الذين تكون لديهم حوافز كبيرة بعيدا عن مجتمعاتهم الأصلية، وبهذا الشكل تؤدي الهجرة الدولية المستمرة إلى نضوب رأس المال البشري في المناطق المرسلة و تراكمها في المناطق المستقبلة مما يزيد من انتاجية هذه الأخيرة، فمع مرور الوقت يؤدي تراكم رأس المال البشري إلى تعزيز النمو في مناطق الاستقبال ، بينما يؤدي استنزافه في مناطق الأصل إلى ركود اقتصادي ما يساهم في زيادة ضغوط الهجرة إلى الخارج.
- **تغيير النسق الاجتماعي داخل المجتمعات المستقبلة والمرسلة :** إنّ توظيف العمال المهاجرين في مهن معينة في مناطق الإستقبال يجعل هذه الوظائف مسممة ثقافيا بأنّها وظائف "اليد العاملة المهاجرة" فيتردد العمال المحليين في شغلها مما يعزز الطلب الهيكلي الدائم على المهاجرين ، من ناحية أخرى فإنّ الهجرة الدولية تساهم في تغيير النسق الاجتماعي في مجتمعات الأصل كتغيير العادات الاستهلاكية ، تغيير الأذواق ، زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية ...إلخ.

4- نظرية أنظمة الهجرة :

تشير المقترحات المختلفة للنظريات السابقة أنّ تدفقات الهجرة الدولية تكتسب قدرا من الإستقرار والبنية عبر المكان والزمان، ما يسمح بتحديد نظم الهجرة الدولية المستقرة ، و يعتبر عالم الجغرافيا Mabogunje (1973) أوّل من استخدم مفهوم النظام في تفسير حركات الهجرة الداخلية في البلدان الإفريقية، ثم عممه كل من Boroz (1987) ، Kirtz (1992) على حركات الهجرة الدولية خاصة تلك التي تمتاز بالديناميكية والتأثير المتبادل بين بلدان المقصد و بلدان الأصل [1].

[1] De Haas, H (2007) ," Migration and Development : A Theoretical Perspective ", Oxford, International MigrationInstitute, University of Oxford .pp :33

تتجسد نظّم الهجرة من خلال التبادل المكثف نسبيا للسلع و رؤوس الأموال والأشخاص بين بعض الدول فنظام الهجرة الدولية بذلك يشمل منطقة استقبال معينة قد تكون دولة أو مجموعة من الدول ومناطق إرسال معينة تتم بينها تدفقات كبيرة للمهاجرين حيث يجب أنّ يتوفر هذا النظام على مجموعة من الخصائص حتى يكون قادرا على تفسير حركات الهجرة الدولية [1] :

- ✓ ألا يكون قريبا جغرافيا لأنّ التدفقات تعكس العلاقات الاقتصادية والسياسية وليس القرب الجغرافي.
- ✓ الأنظمة متعددة الأقطاب ممكنة ، حيث يمكن أنّ تستقبل مجموعة من البلدان الأساسية تكون متباعدة فيما بينها مجموعة من بلدان الإرسال كنظام الهجرة بين أوروبا وشمال افريقيا .
- ✓ مع تغير الظروف السياسية والاقتصادية تتطور الأنظمة ، بحيث لا يعني الإستقرار ثبات البنية فقد تنظم بلدان أو تخرج من نظام الهجرة استجابة للتغير الاجتماعي أوالتقلّبات الاقتصادية أوالاضطرابات السياسية .

5- نظرية الهجرة العابرة للأوطان (The Theoy Of Transnational Migration):

في إطار العولمة ظهرت مقاربة جديدة لتفسير حركات الهجرة الدولية تعرف بالهجرة العابرة للأوطان[2] تبحث في مدى تأثير التحولات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات الاقتصادية ، السياسية والثقافية وانعكاسات الثورة التكنولوجية في تشكيل مجتمعات هجرة دولية متنقلة داخل مناطق الإستقبال، كما أشار إلى ذلك عدد من الباحثين في اقتصاديات الهجرة الدولية أمثال Holli Field و Bretell (2000) ، Portes (2000)فمهما اختلفت دوافع الهجرة فهي تبقى جزء من التحوّلات التي يشهدها العالم وبالتالي ينبغي وضع السياسات الملائمة لإدارتها وتشجيع التعاون الدولي في مجال الهجرة تحت إشراف المنظمات الدولية المعنية بقضايا الهجرة الدولية .

المطلب الثالث : تفسير قرار الهجرة في إطار النماذج الحديثة :

سنحاول في هذا الجزء استعراض أهم النماذج المفسرة لقرار الهجرة وأهم تطوراتها على اعتبار أنّ النماذج المفسرة للهجرة عرفت هي الأخرى تطوّرات هامة بالموازات مع نظريات الهجرة الدولية .

1- النماذج الكلاسيكية المفسرة لقرار الهجرة :

1-1 قرار الهجرة و علاقته بدورة الحياة :

أشار كل من Polachek و Horvath (1977) إلى العلاقة الدورية بين الاستثمار في الهجرة وارتباطها مع مراحل دورة حياة المهاجر، حيث أنّ قرارات الإنتقال تتأثر بالعديد من العوامل كالتغيرات في معدّلات البطالة ، مستويات الأسعار ، وفرة الخدمات ، فرص العمل ، نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم

[1] Massey.D , Arango .J , Hugo .G , Kouaouci .A , Pellegrino .A , et Taylo .J.E , Op Cit , pp :454
[2] Kurekova .L (2011) , Op Cit , pp :5-6

يركز نموذج دورة حياة المهاجر على أهمية تكاليف الحصول على المعلومات عن المواقع البديلة وفي هذه الحالة يرتبط قرار الانتقال بعلاقة عكسية مع دورة الحياة، حيث كلما كان المهاجر صغيرا في السن يكون عنده دافع أكبر للإنتقال والبحث عن فرص نتيجة تغير التفضيلات والترتيبات كالحصول على عمل ، مواصلة التعليم ، عكس المهاجر الكبير في السن الذي تكون تنقلاته محدودة نظرا لضعف الحوافز لديه على التنقل والبحث عن فرص جديدة [1].

1-2 قرار الهجرة في ظل عدم اليقين و تماثل المعلومات :

إذا كان نموذج هجرة رأس المال البشري الخاص Sjaasted (1962) يفترض أنّ الهجرة تتم نتيجة الإختلاف بين الأجور ومستويات الدخل بين المناطق وارتباطها مع تراكم رأس المال البشري فقد أشار عدد من الاقتصاديين أمثال Harris و Todaro (1970) في نموذجهم الخاص بالهجرة الداخلية إلى أنّ هذا النموذج غير واقعي من الناحية النظرية على اعتبار وجود فترة زمنية فاصلة بين الهجرة و إمكانية التوظيف في القطاع الحضري وهو ما أطلقوا عليه بطالة الإنتظار، هذا ما يؤثر على مستويات الدخل المتوقّع حيث يميل للإنخفاض بهدف الحصول على فرص للتوظيف عوض البقاء في وظعية بطالة طويلة الأجل كما يظهر في العلاقة التالية[2] :

$$\pi = \int_{t=0}^{T} [p(t)w_t^B - w_t^A - C_t^B + CL_t^B + CL_t^A]e^{-rt}dt - C(D,X) \ldots\ldots(3)$$

π : احتمال الهجرة ، $p(t)$: احتمال التوظيف في القطاع الحضري B خلال فترة زمنية t ، w_t^B : معدّل الأجر المتوقع في المنطقة B ، w_t^A : أجر المهاجر في المنطقة A، C : تكاليف الهجرة في المنطقة ، D:المسافة بين القطاعين ، X: متغيرات أخرى مفسرة للهجرة كالعوامل الاجتماعية والثقافية .

من خلال النموذج يكون قرار الهجرة استنادا على الاختلاف في الدخل المتوقع الحصول عليه في مناطق الاستقبال بعد خصم تكاليف الهجرة ، عرف هذا النموذج بعض التعديلات حتى يتوافق وخصائص الهجرة في الدول النامية ، كما تم إضافة متغير أخر وهو خطر البطالة أو عدم التوظيف في مناطق الاستقبال و دورها في تفسير قرار الهجرة ، و في نفس الإطار قدم كل من Picks و Rogerson (1984) ، Mac Call (1987) مفهوم الأجر المحجوز ، وهو الأجر الذي سيحصل عليه المهاجر عند الإنتقال من مكان لأخر في ظلّ عدم تماثل المعلومات ، كما أشار Borda (1993، 1995) إلى ارتباط قرار الهجرة طرديا مع المعلومات التي بحوزت المهاجر عن بلد الإستقبال .

[1] Polachek, S., Horvath, F, (1977)" A life cycle approach to migration: Analysis of the perspicacious peregrinator ". In: Ehrenberg , R. (Ed.), Research in Labor Economics. JAI Press, Greenwich , CT.
[2] Orn B. Bodvarsson , Nicole B. Simpson , Chad Sparber (2015) , Op Cit , pp :12

1-3 دور العوامل الاجتماعية في اتخاذ قرار الهجرة :

حاول منسر Mincer (1978) [1] صياغة نموذج يفسر قرار الهجرة بادخال المتغير الإجتماعي حيث افترض وجود أسرة تضم شخصين هما على التوالي الزوج والزوجة يحصل كل منهما على دخل معين ، حيث يحصل الزوج على مقدار دخل يساوي (ΔIH) الذي يمثل مقدار التغير في القيمة الحالية لدخل الزوج وهو العامل المحفّز على الهجرة باتجاه منطقة أخرى ، في حين تحصل الزوجة على مقدار دخل (ΔIW) الذي يمثل التغير في القيمة الحالية لدخل الزوجة و هو كذلك محفز على الهجرة .

طبقا **لمنسر** فإنّ قرار الهجرة يتخذ إذا كان مجموع المكاسب التي يحصل عليها الزوجين موجبة كما يظهر في العلاقة التالية : $\Delta IH + \Delta IW > 0$ ، فحتى و إنّ كان أحد الزوجين يحصل على دخل أقل من الدخل الذي يحصل عليه في منطقة الأصل إلا أنّ الدخل الكلي للأسرة موجب وهذا ما يفسر اتخاذ قرار الهجرة في ظلّ تضارب المصالح .

1-4 قرار الهجرة كرد فعل على الحرمان النسبي للأسر:

أوضّح كل من (Stark 1984,1991 ، Katz & Stark 1986 ، Stark & Taylor 1989 ، Stark & Yitzhaki 1988) أهمية اتخاذ قرار الهجرة كرد فعل لتحسين دخل الأسرة مقارنة مع بقية أفراد المجتمع نتيجة الشعور بالحرمان النسبي (relative deprivation) ، حيث يفترض هذا النموذج أنّ قرار الهجرة عند الفرد يتولد نتيجة شعوره بالحرمان النسبي مع بقية أفراد المجتمع انطلاقا من العلاقة الرياضية التالية [2] :

$$\mathbf{RD(Y^*) = \int_{y^*}^{y'} b[1 - f(z)]\,dz \ldots\ldots (4)}$$

Y' : الدخل التراكمي عند الجماعة التي ينتمي إليها الفرد ، **y*** : الدخل المطلق الأعلى لدى الجماعة **1-f(z)** : الشعور بالحرمان النسبي نتيجة انتمائه للجماعة .

وفقا لهذا النموذج إذا إقترب دخل الفرد من الدخل المطلق للجماعة y* فإنّ الشعور بالحرمان النسبي ينخفض وذلك يؤدي إلى اتخاذه لقرار الهجرة . فعلى الرغم من أهمية هذا النموذج في تفسير قرارات الأفراد في الانتقال بين المناطق إلا أنّه في الحقيقة لا يجيب إلا على حالات استثنائية من حركات الهجرة ، كما أنّ الحرمان النسبي لا يمكن قياسه فهو يتعلق بأذواق المهاجرين وشعورهم كما أنّه مفهوم لا ينطبق سوى على البلدان الفقيرة جدا ويفسر الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية .

[1] Mincer, J.,(1978) , "Family migration decisions", Journal of. Political. Economy. ,Vol 86 ,N 5, pp : 749–773.
[2] Orn B. Bodvarsson , Nicole B. Simpson , Chad Sparber (2015) , Op Cit , pp : 24

1-5 تأثير عامل السن في اتخاذ قرار الهجرة :

أوضّح بيكر Becker (1964) في إطار نظريته الخاصة بالاستثمار في رأس المال البشري أنّ قرار الهجرة مرتبط بعلاقة عكسية مع المعدّل العمري للمهاجر ، حيث كلما كان المهاجر صغير في السن فإنّه سيحصل على دخل متوقع أعلى نتيجة الاستثمار في التعليم في مناطق الاستقبال ، كما أنّ الدافع على الهجرة سوف ينخفض لدى الأفراد مع التقدم في السن نظرا لضعف الحوافز على مواصلة التعليم في الخارج ، كما أشار Schawrtz (1967) إلى زيادة التكاليف النفسية كلما تقدم الإنسان في العمر حيث يصعب عليه تغيير مكان الإقامة نتيجة إندماجه الكبير في مجتمعه الأصلي وهو ما يفسر انخفاض متوسط أعمار المهاجرين المتنقليين بين المناطق ، و في نفس السياق أشار Lundborg (1991) إلى ارتباط قرار عودة المهاجر إلى بلده الأصلي مع المعدّل العمري للمهاجر، حيث كلما تقدم في السن يكون أكثر احتمالا للعودة والسبب يرجع إلى العوائد التي حققها في مناطق الإستقبال [1] .

2- النماذج الحديثة لتفسير قرار الهجرة :

بداية من سنة 2000 ظهرت موجة جديدة من النماذج والمقاربات النظرية المفسرة للهجرة الدولية خاصة في ظل الإهتمام المتجددة بالظاهرة ونموها المستمر في مختلف مناطق العالم، و تركّز هذه النماذج بشكل أساسي على عامل التباين في الأجر والدخل عند مستويات مختلفة من تراكم رأس المال البشري لدى الأفراد حيث يمكن تقسيمها إلى :

2-1 النماذج الثابتة أو الستاتيكية لرأس المال البشري المفسرة للهجرة :

بهدف تبسيط النموذج الستاتيكي لتفسير محددات الهجرة الدولية ، نفترض وجود منطقين لإنتقال المهاجرين المنطقة A تمثل بلد الأصل والمنطقة B تمثل بلد الاستقبال ، و ينقسم المهاجرين إلى فئتين الأولى بدون مستوى تأهيل (Uniskilled) و نرمز لها بالرمز U، الفئة الثانية ذات مستوى تأهيل مرتفع (Skilled) نرمز لها S وبالتالي فإنّ مجموع اليد العاملة المهاجرة بين المنطقتين $i = \{U \cdot S\}$ ، بالعودة إلى مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي لتفسير سلوك الأفراد ، فإنّ الفرد يسعى لتعظيم منفعته وذلك بالإختيار بين الاستهلاك (C) الذي يمثل الدخل أي الوقت المخصص للعمل ، والرفاهية أي الوقت المخصص للراحة (L) و عليه فإنّه يتخذ قرار الهجرة تحت هاذين الشرطين الأساسيين (الاستهلاك ، الراحة) كما يظهر في العلاقة التالية [2]:

[1] Lundborg, P.(1991) ," An Interpretation Of The Effects Of Age On Migration: Nordic Migrants' Choice Of Settlementin Sweden ". South. Economy. Journal. Vol 58 , pp : 392–405.
[2] Orn B. Bodvarsson , Nicole B. Simpson , Chad Sparber (2015) ,Op Cit , pp : 27

$$Max = \{\varphi^i \epsilon[U(C_A^i, L_A^i)] + (1-\varphi^i)\epsilon[U(C_B^i, L_B^i)]\} \ldots\ldots (5)$$

تحت القيد المزدوج الذي يعكس المفاضلة بين الاستهلاك (C) و الراحة (L) :

$$C_A^i = w_A^i(1 - L_A^i) \quad ، \quad C_B^i = w_B^i(1 - L_B^i)$$

انطلاقا من العلاقة (5) يفاضل العامل غير المؤهل بين العيش في المنطقة (A) أوالهجرة للمنطقة (B) وفق العلاقة التالية :

$$\epsilon[U(C_A^i, L_A^i)] = \epsilon[U(C_B^i, L_B^i)] \ldots\ldots (6)$$

فاذا كان المقدار $\varphi^i = 0$ فإنّ الفرد يفضل العيش في البلد **B** أما اذا كان $\varphi^i = 1$ فإنّه يفضل العيش في البلد **A** وذلك انطلاقا من التعويض في العلاقة (5) .

2-1-1 تفسير قرار الهجرة في ظل ادخال تكاليف الانتقال :

النموذج الممثل في المعادلة (5) يشرح كيفية مفاضلة الأفراد بين مناطق العيش **A** و **B** دون احتساب تكاليف الهجرة التي تعتبر من بين أهم المتغيرات التي يستند عليها المهاجر في اتخاذ قرار الانتقال بين المناطق وهي تتنوع بين تكاليف مادية و تكاليف نفسية (كتكلفة التنقل ، البحث عن المعلومات ، الاندماج ، تعلم اللغة ، ترك العائلة ...) وعليه يصبح النموذج المفسّر لقرار الهجرة بعد إدخال عامل التكاليف كالتالي:

$$Max = \{\varphi^i \epsilon[U(C_A^i, L_A^i)] + (1-\varphi^i)\epsilon[U(C_B^i, L_B^i)] - Y_{A,B}^i\} \ldots\ldots (7)$$

حيث : $Y_{A,B}^i$: تمثل تكلفة الانتقال من المنطقة **A** الى المنطقة **B**

يحسب احتمال الهجرة وفق العلاقة التالية [1] :

$$\varphi^i = \mathbf{Prob}(\epsilon[U(C_A^i)] - \epsilon[U(C_B^i)]) - Y_{A,B}^i > 0 \ldots\ldots (8)$$

حيث نلاحظ أنّه كلما كانت تكاليف الهجرة $Y_{A,B}^i$ مرتفعة كلما كان إحتمال التنقل ضعيف، عرف هذا النموذج تطوّرا على يد عدد من الباحثين أمثال Ortega و Peri (2009) ، Beine (2011) ، Grogger و Hanson (2011) Simpson و Sparder (2013) من خلال إدخال الأجر الحقيقي كمتغير أساسي في تفسير قرار الهجرة كما يظهر في المعادلة التالية :

[1] Orn B. Bodvarsson , Nicole B. Simpson , Chad Sparber (2015) ,Op Cit , pp : 29

$$Migration\ rate\ ^{i}_{A,B} = W^{i}_{A} - W^{i}_{B} - Y^{i}_{A,B} \ldots\ldots(9)$$

حيث : W^{i}_{A} : الأجر في المنطقة **A** ، W^{i}_{B} : الأجر في المنطقة B ، $Y^{i}_{A,B}$: تكاليف الانتقال من **A** الى **B** .

2-1-2 تفسير قرار الهجرة في حال إدخال سياسات الهجرة في مناطق الإستقبال كمتغير مفسّر:

تعتبر سياسات الهجرة الدولية في مناطق الإستقبال كتكاليف إضافية يضعها الفرد المقبل على الهجرة كمتغير هام يمكن أن يؤثر على قراراته ، وهي تركز بشكل كبير على مستويات رأس المال البشري عند المهاجرين من خلال ما يعرف بالسياسات الإنتقائية، حيث يشير كل من Clark وأخرون (2007)[1] إلى ارتباط تكاليف الهجرة الدولية بطبيعة السياسات المنتهجة في دول المقصد ومستويات المهارة لدى العمالة المهاجرة ، و يرى كل من Guzmanو أخرون (2008)[2] أنّ تشديد سياسات الهجرة يمثل ضريبة اضافية على الدخل المتوقع أنّ يحصل عليه المهاجر في الخارج .

3-1-2 قرار الهجرة كتفضيل ذاتي (self –selection) :

يعد نموذج Borjas (1987) المعروف بنموذج الاختيار الذاتي (self-selection model) أحد أهم المساهمات في مجال نمذجة قرار الهجرة الدولية فهو إضافة إلى ارتكازه على التباين في توزيع الدخل ومستويات الأجر بين المناطق يأخذ بعين الإعتبار عوائد رأس المال البشري وعلاقتها بهذا التباين ، حيث يعتمد قرار الهجرة على الأجر المتوقع عند مستويات مختلفة من رأس المال البشري الذي يمثل مهارة المهاجر ومستوى تعليمه كما يظهر في العلاقة التالية :

$$Migration\ rate\ ^{i}_{A,B} = \frac{W^{i}_{A} - W^{i}_{B} - {Y^{i}_{A,B}}/{W^{i}_{A}}}{\sigma} \ldots\ldots(10)$$

حيث σ : الانحراف المعياري للأجر بين البلدين **A** و **B** .

و حسب Borjas (1991) يؤثر التباين في مستوى رأس المال البشري على قرار الهجرة نظرا لإختلاف العوائد المتوقعة حيث يكون الدخل المتوقع أعلى بالنسبة للأفراد المتعلميين مقارنة مع أصحاب مستوى التعليم المنخفض

4-1-2 قرار الهجرة بين التكاليف والإختيار الذاتي :

مثلما أشرنا سابقا فإنّ تكاليف الهجرة والعوائد المتوقعة من رأس المال البشري تعتبر من بين أهم محدّدات الهجرة فقد حاول بعض الباحثين دراسة طبيعة هذا التفاعل بين هاذين المتغيرين، وفي هذا الخصوص وجد كل من

[1] Clark, X., Hatton, T.J., Williamson, J.G (2007) , Explaining U.S. immigration1971–1998 ,. Review. Economy . Stat. Vol 89 , N° 2, pp : 359–373.
[2] Guzman, M.G., Haslag, J.H., Orrenius, P.M (2008) , " On the determinants of optimal border enforcement " Economy Theory. Vol 34 , N° 2 , pp : 261–296.

Chiquierو Hanson (2005)[1] بالإعتماد على نموذج Borjas (1987) وجود ارتباط بين تكاليف الهجرة التي تميل إلى الانخفاض مع ارتفاع مستويات رأس المال البشري عند المهاجر الدولي والسبب حسبهم يعود إلى قدرة هذا الأخير في الحصول على المعلومات المتعلقة بسوق العمل في مناطق الإستقبال مقارنة مع المهاجر غير المؤهل الذي يميل إلى البحث أكثر عن عمل نظرا لأنّ مستواه التعليمي لا يسمح له بالتوظيف مباشرة في مناطق الإستقبال .

2-1-5 تأثير قيود الاقتراض والفقر على قرار الهجرة :

تركز العديد من الدراسات الحالية على أهمية قيود الاقتراض (تمويل المهاجر) في بلد المقصد في تفسير قرارات الهجرة نظرا لأنّ سهولة الحصول على التمويل تساهم في خفض تكاليف الهجرة ، لذلك يلاحظ أنّ تجارب الهجرة الناجحة تكون عادة في البلدان المتطورة ماليا مقارنة مع البلدان غير المتطورة في هذا الجانب ، و يشير عدد من الباحثين إلى أنّ قيود التمويل تمثل عامل جذب قوي للمهاجرين مقارنة مع عوامل الطرد الأخرى في بلده الأصلي Hunt (2006) ، Pedersen (2008) ، Mayda (2010) ، من جهة أخرى فإنّ المهاجرين ذوي الدخل المحدود ليس لهم امكانية في تراكم مستوياهم التعليمية واكتساب المهارات جديدة وبالتالي تبقى دخولهم منخفضة في مناطق الاستقبال من خلال تأرجحهم بين البطالة والعمل المؤقت أو العمل بأجر منخفض، وهذا يؤثر على مستويات تحويلاتهم المالية إلى بلدانهم الأصلية في ظلّ ارتفاع تكاليف الهجرة و انخفاض مستويات مهارتهم ويطلق على هذه الوظعية بقيود الفقر أين يكون المهاجر مضطرا للبحث عن مناطق أخرى باللإعتماد على شبكات المهاجرين .

2-1-6 إدماج الضرائب و التحويلات الاجتماعية في تفسير قرار الهجرة :

تعتبر كل من الضرائب على الدخل **(t)** والتحويلات الاجتماعيية أوالاعانات **(T)** في مناطق الاستقبال متغيرات اقتصادية هامة في تفسير قرار الهجرة حيث يمكن أنّ تأثر على معدّل الهجرة الدولية كما يظهر في العلاقة التالية [2] :

$$Migration\ rate\ ^{i}_{A,B} = \left[W^{i}_{A}(1 - t^{i}_{A}) + T^{i}_{A}\right] - \left[W^{i}_{B}(1 - t^{i}_{B}) + T^{i}_{A}\right] - Y^{i}_{A,B} \quad \ldots\ldots(11)$$

في هذه الحالة فإنّ معدّل الهجرة مرتبط بالتباين في معدّلات الأجور بين المناطق عند مستويات معينة من رأس المال البشري مع احتساب معدّل الضرائب والتحويلات الحكومية للأفراد ، حيث تؤثر التحويلات الحكومية

[1] Chiquiar, D., Hanson, G.H (2005) , " International migration, self-selection, and the distribution of wages: Evidence from Mexico and the United States " , Journal of Politcal Economy ,Vol 13, N° 2 , pp : 239–281.
[2] Orn B. Bodvarsson , Nicole B. Simpson , Chad Sparber (2015) ,Op Cit , pp :34

المقدمة للأفراد في مناطق الإستقبال على قرار الهجرة على اعتبار أنّها تساعد في تمويل مراحل التعليم في الخارج ، كما تساهم في زيادة الأفراد للوقت المخصص للبحث عن مناصب عمل وبالتالي فهي تؤدي إلى خفض خطر البطالة في مناطق الاستقبال .

نلاحظ من العلاقة السابقة أنّ تأثير كل من الضرائب **(T)** و التحويلات الحكومية **(t)** يختلف بين دول المنشأ ودول المقصد ، حيث كلما ارتفع معدّل الضرائب يرتفع كذلك معدّل الهجرة في مناطق الأصل، والعكس يحدث في مناطق الاستقبال حيث يؤدي انخفاض الضرائب إلى زيادة معدّل الهجرة وكذلك الأمر بالنسبة للتحويلات التي يكون تأثيرها مختلفا في المنطقتين .

2-1-7 أثر المؤسسات السياسية على قرار الهجرة :

تحاول بعض الدراسات الحديثة إدماج أثر المتغيرات السياسية في تفسير قرار الهجرة عند الأفراد ، حيث يشير Mayda (2010) أنّ المؤسسات السياسية تأثر بشكل مباشر على تدفقات الهجرة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد خاصة البلدان التي كانت تجمعها علاقات استعمارية في السابق ، و في نفس السياق أشار كل من Hatton و Williamson (2011) [1] إلى أهمية المتغيرات السياسية في بلدان المنشأ من قبيل الأزمات السياسية ، الحروب ، التجاوزات في مجال حقوق الانسان في التأثير على قرار الهجرة عند الأفراد وعموما نستطيع أنّ نوضّح أثر المتغيرات السياسية على قرار الهجرة من خلال النموذج التالي[2] :

$$Migration\ rate\ ^{i}_{A,B} = W^{i}_{A} - W^{i}_{B} - Y^{i}_{A,B} - Z^{i}_{A,B} \text{.....(12)}$$

$Z^{i}_{A,B}$: يمثل عدد من المتغيرات الفردية غير الاقتصادية التي تؤثر على حركات الهجرة من المنطقة **A** الى **B** ، كالمتغيرات السياسية في بلدان المنشأ من قبيل الحريات السياسية ، الحريات الفردية ، الاستقرار السياسي...

2-2 النماذج الثابتة لرأس المال البشري مع الهجرة الذاتية والأجور الذاتية :

من خلال النماذج النظرية التي استعرضناها سابقا افترضنا أنّ الأجور هي متغيرات خارجية ، أي أنّها محدّدت من قبل بين بلد المنشأ و بلد المقصد ، كما أنّها لا تتضمن أي تعديل عند تحرك اليد العاملة بين المناطق أوالبلدان **(A ,B)** إضافة إلى ذلك افترضنا أنّ القوى العاملة المهاجرة متجانسة أي لها نفس مستوى التأهيل ، على العكس من ذلك فإنّ النماذج الثابتة لرأس المال البشري مع الهجرة الذاتية والأجور الذاتية تصنف القوى العاملة المهاجرة على حسب مستويات التأهيل (عمالة مهاجرة عالية التأهيل ، عمالة مهاجرة منخفضت التأهيل

[1] Hatton, T.J.,Williamson, J.G (2011) ," Are Third World emigration forces abating ? " World Development . Vol 39 , N° 1, pp : 20–32.

[2] Orn B. Bodvarsson , Nicole B. Simpson , Chad Sparber (2015) ," Migration Theory" , Op Cit , pp :35

) و يفترض هذا النموذج أنّ اليد العاملة المهاجرة منخفضة التأهيل تخضع لثلاث محددات رئيسية عند تنقلها بين المناطق هي على التوالي :

- ✓ حجم اليد العاملة غير المهارية في العالم Ω_U
- ✓ حجم اليد العاملة غير المهارية المتنقلة بين المنطقتين A ، B التي تمثل المقدار Λ_U بالنسبة للمنطقة A ، و المقدار $1 - \Lambda_U$ بالنسبة للمنطقة B .
- ✓ حجم الانتاجية التي توفرها العمالة غير المهارية .

وحسب إفتراضات النموذج فإنّ حجم العمالة غير المهارية (عرض العمل) في المنطقتين A،B تمثل المقدار $U_A = \Omega_u \Lambda^{u}(1 - L^{u})$ بالنسبة للمنطقة A ، والمقدار $U_B = \Omega_u \Lambda^{u}(1 - L^{u})$ بالنسبة للمنطقة B أما فيما يخص حجم اليد العاملة المهارية (عرض العمل) في المنطقتين فهي تمثل المقدار Ω_S و اليد العاملة المتنقلة تمثل المقدار Λ^{S} حيث [1] :

عرض العمل في المنطقة A يمثل المقدار $S_A = \Omega_s \Lambda^{s}(1 - L^{s})$ ، و عرض العمل في المنطقة B يمثل المقدار $S_B = \Omega_s(1 - \Lambda^{s})(1 - L^{s})$

و في ظل فرضية تعظيم الربح للمؤسسات الانتاجية عند مستويات معينة من الأجور فإنّ دالة الإنتاج تكون من الشكل التالي :

$$f_p = f_i(Z_i, U_i, S_i) \ldots\ldots (13)$$

حيث : Z_i : الانتاجية الكلية ، U_i : حجم اليد العاملة غير المؤهلة ، S_i : حجم اليد العاملة المؤهلة .

و بالتالي فإنّ أجور العمالة بنوعيها تكون كالتالي :

- بالنسبة للعمالة المهاجرة غير المؤهلة $W_i^{u} = \frac{\partial f_i(Z_i, U_i, S_i)}{\partial U_i}$
- بالنسبة للعمالة المهاجرة المؤهلة $W_i^{s} = \frac{\partial f_i(Z_i, U_i, S_i)}{\partial U_i}$

أما بالنسبة لقرار الهجرة في هذه الحالة فهو يتأثر بالعوائد في كلا المنطقتين تبعا لاختلاف مستويات رأس المال البشري W_i^{u} ، W_i^{s} فاذا كانت هجرة اليد العاملة غير المؤهلة من المنطقة A إلى المنطقة B بمعدّلات كبيرة فإنّ ذلك سيؤدي إلى خفض مستويات الأجور في المنطقة B على اعتبار أنّ دالة الانتاج تتأثر بحجم العمل ، وعند التوازن تتساوى الأجور حيث :

$$W_A^{s} = W_B^{s} \ ، \ W_A^{u} = W_B^{u}$$

[1] Orn B. Bodvarsson , Nicole B. Simpson , Chad Sparber (2015) ,Op Cit , pp :36

و في هذه الحالة يفاضل المهاجر بين العيش في المنطقة A، أو الهجرة الى المنطقة B مع ادخال تكاليف الهجرة في الحسبان وعليه يأخذ معدّل الهجرة الشكل التالي :

$$\text{Migration rate}^{i}_{A,B} = M(Z_A, U_A, S_A, Z_B, U_B, S_B, Y^{i}_{A,B}) \ldots\ldots(14)$$

حيث **Z** : مستوى الانتاجية ، **U** : العمالة غير المهارية ، **S** : العمالة المهارية ، **Y** : تكاليف الهجرة من المنطقة **A** الى **B** .

عرف هذا النموذج العديد من التطورات مع ادخال متغيرات مفسرة جديدة فعلى سبيل المثال حاول كل من Hatton & Williamson (2011)[1] تحليل العوامل المؤثرة على قرار الهجرة في دول المنشأ و فق هذا النموذج حيث وجدوا تأثير كبير لمعدلات النمو الديمغرافي ، مستويات التعليم في تفسير تدفقات الهجرة الدولية ، كما لاحظ Hunt (2006) أنّ اليد العاملة الصغيرة في السن هي الأكثر استعدادا للهجرة بسبب انخفاض تكاليف الهجرة لديها كما أن لديها وقت أكبر في بلدان المقصد للبحث عن عمل و تحسين مستوياتها العلمية .

2-3 النماذج الديناميكية مع الهجرة الذاتية و تراكم رأس المال المادي :

انصب كل تحليلنا السابق في دراسة محدّدات الهجرة الدولية على النموذج الساكن (الستاتيكي) الذي يفترض حركات الهجرة الدولية كقرارات ساكنة يتخذها الأفراد عند مستويات ثابتة من الأجور ومستوى رأس المال البشري و تكاليف الهجرة ، لكن في الواقع العملي فإنّ ظاهرة الهجرة الدولية تتميز بالديناميكية المستمرة بين مناطق الارسال ومناطق الاستقبال لذلك فإنّ النماذج الحديثة تركز على مبدأ الحركية أو الديناميكية الذي تتميز به تدفقات الهجرة الدولية، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات أبرزها دراسات Glor (1986) Djajic (1989)، Wong (1997) ، Klein و Ventura (2009)[2] ، Mandelman و Zlate (2012) وتجمع هذه النماذج بين حركات الهجرة الدولية و تدفقات رأس المال (K) بين المناطق مع اعتبار مستوى رأس المال البشري كمحدّد رئيسي للهجرة حيث معدل الهجرة يعطى بالعلاقة التالية [3] :

$$M\,rate^{i}_{A,B} = M(Z_A, U_A, S_A, Z_B, U_B, S_B, Y^{i}_{A,B}, \tau^{i}_{A}, T^{I}_{B}, K_A, K_B, L_A, L_B) \ldots\ldots(15)$$

[1] Hatton, T.J.,Williamson, J.G (2011) , Op Cit , pp : 20–32

[2] Klein, P., Ventura, G (2009) , " Productivity differences and the dynamic effects of labor movements ", Journal of Monetary Economy. Vol 56, pp :1059 –1073.

[3] Orn B. Bodvarsson , Nicole B. Simpson , Chad Sparber (2015) ,Op Cit , pp :39

حيث : **Z** : الانتاجية في المنطقتين ، **U** : حجم العمالة غير المهارية ، **S** : حجم العمالة المهارية أو المؤهلة **Y** : تكاليف الهجرة ، **K** : عوائد رأس المال في المنطقتين ، **L** : عوائد الارض في المنطقتين ، τ^i: العوائد النسبية على المهارات (صافي الضرائب والتحويلات الحكومية) في المنطقتين

وفقا لهذا النموذج فإنّ معدّل الهجرة يختلف باختلاف المستويات العمرية للمهاجر، كما أنّ قرار الهجرة يتأثر بتباين معدّلات الانتاجية للأفراد بين المناطق في وجود تكاليف للهجرة حيث أنّ الفروق الإنتاجية الضعيفة بين المناطق تؤدي إلى زيادة كبيرة في معدّل الهجرة ، أما في ظل الفروق الانتاجية الكبيرة تكون الهجرة أكثر انتقائية، وهو ما يفسر انتقال الأفراد المؤهلين من الدول المتخلفة ذات مستويات الانتاجية الضعيفة إلى الدول المتقدمة ذات مستويات انتاجية مرتفعة مقارنة مع الأفراد غير المؤهلين الذين يجدون صعوبة في التنقل بسبب حواجز الهجرة في مناطق الاستقبال .

2-3-1 الهجرة في ظل سلوك التحويلات المالية للمهاجرين :

تمثّل التحويلات المالية موردا هاما بالنسبة للمهاجر الدولي و أفراد أسرته في بلده الأصلي ، فهي تستخدم للإستثمار، الإنفاق على الحاجيات اليومية والاستهلاك الأساسي ، إضافة إلى ذلك فإنّ النماذج الحديثة المفسرة للهجرة الدولية تدرجها ضمن المحددات الرئيسية للهجرة على اعتبار أنّ وجودها يزيل قيود التمويل وتكاليف الهجرة إلى الخارج و في هذا الخصوص حاول كل من Shen وأخرون (2010) [1] تطوير نموذج ديناميكي للهجرة في ظل وجود تحويلات مالية عند الأسر في بلد المنشأ حيث لاحظوا أنّ تدفّق التحويلات يعمل على زيادة التباين في توزيع الدخل في بلدان المنشأ وهذا يؤدي إلى زيادة معدّل الهجرة الى الخارج من خلال انخفاض تكاليف الإنتقال ، كما أوضح كل من Mandelman و Zlate (2012) عن وجود علاقة ايجابية بين الهجرة والتحويلات المالية والدورات الاقتصادية في مناطق الاستقبال، حيث في فترات الركود الاقتصادي في مناطق الاستقبال تنخفض التحويلات التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي وهذا يؤدي إلى تراجع معدّل الهجرة نتيجة زيادة التكاليف .

2-4 النماذج الديناميكية لتراكم رأس المال البشري ، الهجرة الدولية ، و نزيف الأدمغة :

تعرف النماذج الديناميكية لتراكم رأس المال البشري، الهجرة الدولية ونزيف الأدمغة تطورا كبيرا واستخداما متعددا في مجال اقتصاديات الهجرة الدولية بالنظر لقدرتها على تفسير إحدى أهم خصائص الهجرة الدولية الحالية التي تتميز بظاهرة هجرة اليد العاملة المؤهلة وهجرة العقول أو نزيف الأدمغة (Brain Drain) ، وتفترض هذه النماذج

[1] Shen, I., Docquier, F., Rapoport, H(2010) , " Remittances and inequality: A dynamic migration model ", Journal of Economic Inequality , Vol 8 , N° 2 , pp :197–220.

Beineوأخرون (2008)[1] أنّ الأفراد يستثمرون في التعليم خلال المراحل الأولى لشبابهم ما يجعل لهم القدرة على اختيار الهجرة في المستقبل خاصة في ظلّ سياسات الهجرة الانتقائية المعمول بها في مختلف مناطق الاستقبال ، أما بالنسبة لأثر هجرة الأدمغة على اقتصاديات الدول النامية فتفترض هذه النماذج أنّ آثارها جد محدودة طالما بقى معدّل هجرة الكفاءات في هذه الدول منخفض بالنسبة لباقي الأفراد أصحاب المستوى التعليمي المرتفع ، اضافة إلى ذلك تساهم الهجرة الدولية في رفع عائد رأس المال البشري في الدول النامية من خلال تحفيز الأفراد على مواصلة التعليم بهدف الهجرة إلى الخارج وهو ما يمثل ربح أو اكتساب للأدمغة (Brain Gain) في هذه المناطق ، كما تشير هذه النماذج إلى إمكانية عودة الكفاءات المهاجرة في الخارج إلى بلدانها الأصلية ومساهمتها في التنمية .

المبحث الثالث : تحليل نظري لآثار تدفقات الهجرة الدولية على اقتصاديات دول المقصد ودول المنشأ:

تتعدد الأثار المرتبطة بتدفقات الهجرة الدولية على دول المنشأ ودول المقصد فهي تشمل جوانب مختلفة اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، ثقافية غير أنّ تحليلنا سينصب على الجانب الاقتصادي نظرا لأنّه يمثل محور اهتمام اقتصاديات الهجرة الدولية.

فيما يخص الآثار الناتجة عن حركات الهجرة الدولية فيمكن تقسمها إلى آثار على اقتصاديات دول المقصد أوالدول المستقبلة لحركات الهجرة الدولية، وفي هذه الحالة فالهجرة الدولية تؤثر على دول المقصد من خلال جوانب متعددة سواء على أداء أسواق العمل أو على معدّلات النمو الاقتصادي ، أو على المالية العامة في دول المقصد من خلال النفقات والايرادات ، أو من خلال إعادة توزيع الدخل ...الخ

أما فيما يخص الأثار الاقتصادية الناتجة عن حركات الهجرة الدولية على اقتصاديات دول المنشأ فهي الأخرى متعددة وتشمل جوانب مختلفة سواء من خلال تدفق التحويلات المالية للمهاجرين وآثارها المتعددة ، هجرة رأس المال البشري ،عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية أوعن طريق شبكات المهاجرين الدوليين في الخارج .

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية للهجرة على دول المقصد (الدول المستقبلة للهجرة) .

إنّ الأثار الاقتصادية المترتبة عن الهجرة الدولية على دول المقصد متعددة ومعقدة فمازالت الدراسات المهتمة بها تتأرجح بين الجانب السلبي والإيجابي ، إضافة إلى ذلك فالهجرة تؤثر على دول المقصد بطريقين مختلفتين سواء بشكل مباشر من خلال زيادة القوى العاملة التي تؤثر على النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كمعدّلات الأجور ، مستويات التشغيل ، معدّلات البطالة ، إعادة توزيع الدخل ، الانفاق العام ، النمو الاقتصادي وعليه سنحاول تحليل الأثار

[1] Beine, M., Docquier, F., Rapoport, H (2008) , "Brain drain and human capital formation in developing countries: Winners and losers" . Economy Journal , , Royal Economic Society. Vol 118 , N° 528,pp : 631–652

الاقتصادية المختلفة للهجرة على دول المقصد بالاعتماد على نتائج بعض الدراسات التي تم إجرائها في هذا الجانب .

1- أثر الهجرة الدولية على أسواق عمل بلدان المقصد :

بهدف تحليل الأثر الاقتصادي للهجرة الوافدة على دول المقصد نستعين بالشكل البياني التالي الذي يمثل الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في دولة مستقبلة للهجرة كدالة تابعة للتغير في كمية العمل وفق العلاقة التالية: $Pml = f(l)$ حيث يلاحظ أنّ منحنى الانتاجية متناقص وهو ما يعكس الانتاجية الحدية للعمل في مختلف مراحل عملية الانتاج .

الشكل رقم (11) : يوضح الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على اقتصاديات الدول المستقبلة .

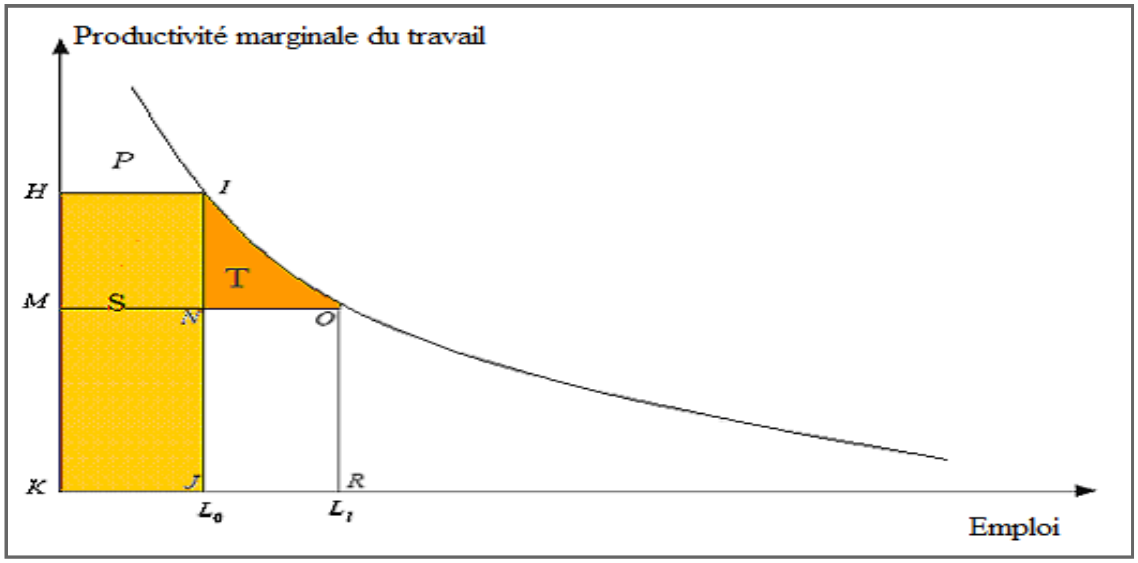

Source : Saint-Paul . G (2009) , Immigration, qualifications et marché du travail , Rapport du Conseil d'Analyse Économique , La Documentation française. Paris , pp : 12 .

من خلال الشكل البياني (11) نلاحظ أنّ التوازن الابتدائي يتحقق عند النقطة I عند كمية عمل L_0 ومستوى أجور H يمثل المستطيل الواقع أسفل المنحنى البياني مجموع الانتاجية الحدية بالنسبة لكل وحدة عمل أوالانتاج الكلي أما المساحة (S = H ,I,J,K) تمثل المجموع الكلي للأجور المدفوعة لليد العاملة المحلية[1] ، أما المساحة (P) تمثل مجموع عوائد رأس المال والانتاج الكلي قبل حدوث تدفقات للهجرة الدولية يساوى مجموع عوائد رأس المال (K) و مجموع عوائد عنصر العمل (L) .

[1] Saint-Paul . G (2009) , Immigration, qualifications et marché du travail , Rapport du Conseil d'Analyse Économique , La Documentation française. Paris , pp :13

بعد حدوث تدفّقات للهجرة الدولية باتجاه بلد المقصد : يرتفع مستوى التشغيل من L_0 إلى L_1 نتيجة زيادة عرض العمل التي يتضمن اليد العاملة المحلية واليد العاملة المهاجرة هذا يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن من I إلى O و يترتب على ذلك مجموعة من الآثار الاقتصادية التي نوجزها فيما يلي[1] :

1-1 الأثر على مستوى أجور العمالة المحلية في الدول المستقبلة :

من الناحية النظرية يلاحظ أنّ تدفقات الهجرة باتجاه الدول المستقبلة أدى إلى زيادة عرض العمل الذي انتقل من المستوى L_0 إلى L_1 مع افتراض ثبات رأس المال ويترتب عن ذلك انخفاض معدّلات الأجور من المستوى H إلى المستوى M كما هو موضّح في المنحنى البياني . وبالتالي يمكن القول أنّ تدفق الهجرة الدولية الى دول المقصد يؤدي إلى انخفاض مستويات الأجور بالنسبة لليد العاملة المحلية ، و من جهة أخرى تستفيد المؤسسات الانتاجية من انخفاض الأجور الذي يعني زيادة الطلب على اليد العاملة منخفضة التكلفة ، حيث نلاحظ من خلال الشكل أنّ كتلة الأجور تنقسم إلى جزئين الأول محصور بالمساحة (S=M,N,J,K) الذي يمثل أجور العمالة المحلية و الجزء الثاني ممثل بالمساحة (R,J ,N,O) يمثل أجور العمالة المهاجرة ، أما الجزء المحصور بالمنحنى البياني والمستقيم (MO) يمثل عوائد رأس المال التي تقسم بدورها إلى (H,I,M,N) التي تمثل مجموع عوائد أصحاب رؤوس الأموال و المساحة (P) التي تمثل عوائد اليد العاملة المحلية ، T تمثل الربح الكلي للهجرة (فائض الهجرة) الذي يمكن أنّ نوضحه في الشكل الموالي :

الشكل رقم (12) : أثر فائض الهجرة على اقتصاديات الدول المستقبلة .

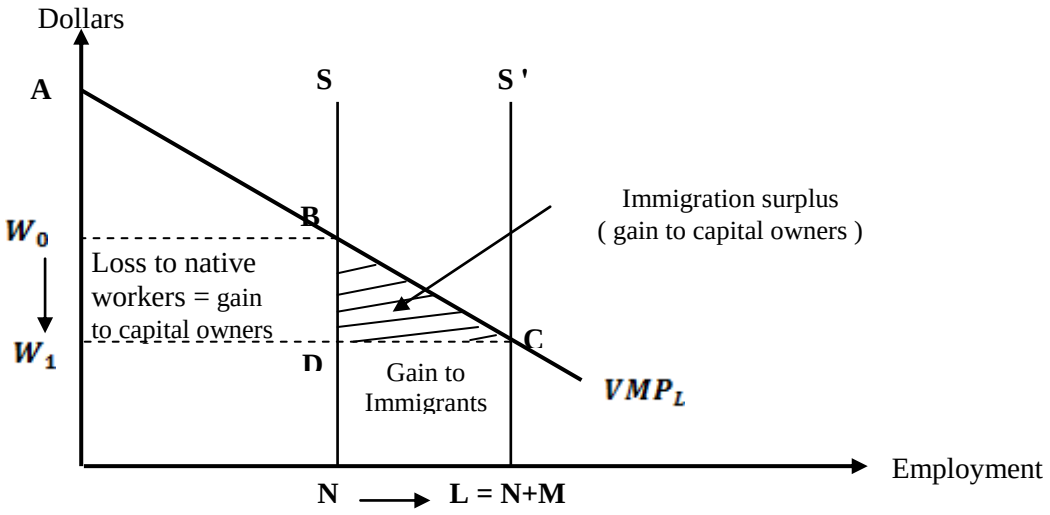

Source : O¨ rn B. Bodvarsson • Hendrik Van den Berg (2009)," The Economics of Immigration Theory and Policy", Springer-Verlag Berlin Heidelberg ,pp110

[1] Ibid , pp : 14

إنّ إرتفاع معدلات التشغيل يؤدي إلى انخفاض معامل رأس المال إلى العمل $C = \frac{K}{L}$ حيث تعمل الهجرة على رفع مردودية رأس المال (K) وخفض مردودية العمل (L) و هو ما يعرف بأثر فائض الهجرة الذي أشار إليه الاقتصادي الأمريكي Borjas (1994) من خلال العلاقة الرياضية التالية[1] :

$$\frac{\Delta Q_N}{Q} = -\frac{1}{2}\alpha L \varepsilon LL^{m^2} \ldots\ldots\ldots\ldots(16)$$

حيث : **Q:** الإنتاج الكلي ، Q_N : الإنتاج المحقق من طرف العمالة المحلية ، $m = \frac{M}{L}$: قوة العمل المهاجرة ، $\alpha L, \varepsilon LL$: مرونات عرض العمل و تحسب من خلال المعادلات التالية :

$$\alpha L = \frac{W_L}{Q} \text{ ،} \qquad \varepsilon LL = \delta log \frac{w}{\delta} logL$$

حاولت العديد من الدراسات تحليل طبيعة الأثر الاقتصادي الناتج عن الهجرة الدولية على مستوى الأجور ومعدّلات البطالة ، وانقسمت في أغلبها إلى دراسات ترى في الهجرة كعامل له آثار سلبية على اليد العاملة المحلية ، في حين ترى بعض الدراسات وجود آثار ضعيفة للهجرة على مستوى الأجور ومعدّلات البطالة وفي هذا الخصوص أشار كل من Hunt و Friedberg (1995) إلى أنّ الهجرة الدولية تؤدي إلى خفض أسعار عوامل الإنتاج في بلدان المقصد بما فيها عنصر العمل ، و في نفس السياق قدم Borjas (1994)[2] مقاربة رياضية لقياس أثر فائض الهجرة (Surplus de l'immigration) على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية حيث لاحظ أنّ فائض الهجرة يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي بمقدار 0.1%، وأوضح الباحث Mouhoub (2005) إلى أنّ أغلب الدراسات التي حاولت قياس أثر الهجرة على مستويات أجور العمالة المحلية في دول المقصد خلصت إلى وجود إرتباط ضعيف بين تدفّقات الهجرة و التغير في معدّلات أجر العمالة المحلية .

من جهة أخرى كشفت دراسات Longhi وأخرون (2010) [3]، Okkerse (2008) التي شملت عينة من البلدان الأنجلوسكسونية إلى وجود تأثير جد محدود لتدفقات الهجرة الدولية على مستويات أجور اليد العاملة المحلية في دول المقصد ، وأوضح Jean و Jiménez (2007) إلى غياب الأثار السلبية للهجرة على معدّلات الأجور في دول المقصد لا سيما إذا كانت العمالة المهاجرة مكملة للعمالة المحلية وتدفقات الهجرة تتم وفق إحتياجات سوق العمل المحلي في بلدان المقصد ، وفي دراسة أخرى أجريت على سوق العمل البريطاني لاحظ كل من

[1] Vicent fromentin (2010), Op Cit , pp : 110 -111
[2] Borjas, G.J., 1994. "The economics of immigration", Journal of economic literature,Vol 32, pp. 1667–1717.
[3] Longhi, S., Nijkamp, P. and J., Poot, (2010) , "Joint impacts of immigration on wages and employment: review and meta-analysis ", Journal of Geographical Systems, Vol 12 , N° 4, pp:355–387.

Dustman وأخرون (2008)[1] وجود تأثير ضعيف للعمالة المهاجرة على أجور العمالة المحلية حيث كل زيادة بمعدّل 10% في العمالة المهاجرة تؤدي إلى خفض متوسط الأجور بمقدار 1 % بالنسبة لليد العاملة المحلية ونفس النتيجة خلص إليها كل من Bruker و Jahn (2010) في إطار دراسة أجريت على الإقتصاد الألماني ، وعلى العموم نستطيع القول أنّ أغلب الدراسات أجمعت على وجود تأثير ضعيف لليد العاملة المهاجرة على أجور العمالة المحلية .

1-2 أثر الهجرة على مستويات التشغيل و معدلات البطالة في دول المقصد:

من الناحية النظرية فإنّ الهجرة الوافدة تؤدي إلى زيادة عرض العمل وفي ظل محدودية الطلب عليه ترتفع معدّلات البطالة بين اليد العاملة المحلية على اعتبار أنّ العمالة المهاجرة تصبح تنافس العمالة المحلية في سوق العمل ، و في هذا الخصوص حاولت العديد من الدراسات التجريبية تحليل طبيعة تأثير الهجرة على معدّلات البطالة و مستويات التشغيل في دول المقصد و خلصت أغلبها إلى نتائج متباينة فعلى سبيل المثال حاول Gross(2002) دراسة أثر تدفّق اليد العاملة المهاجرة إلى فرنسا على معدّلات البطالة بالإعتماد على بيانات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة من 1970 إلى 1990 وخلص إلى وجود تأثير متباين في المدى القصير والمدى الطويل، حيث تأثر الهجرة بمستوى ضعيف على معدّل البطالة في المدى القصير و بمستوى قوي في المدى الطويل ، كما حاول Fromentin (2013) دراسة العلاقة بين الهجرة ، سوق العمل والنمو الاقتصادي في فرنسا بالإعتماد على نموذج تصحيح الخطأ حيث لاحظ وجود تأثير سلبي للهجرة على معدّل البطالة سواء في المدى القصير أو المدى الطويل ، و في دراسة أخرى قدمتها Boubtane وأخرون (2013)[2] شملت عينة من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وذلك بالإعتماد على البيانات المدمجة البانل وجدوا من خلالها غياب أي أثر للهجرة على معدّلات البطالة في بلدان المقصد التي شملتها الدراسة وهي نفس النتيجة التي خلص إليها Islam (2007)[3] عند دراسته للعلاقة السببية بين الهجرة والبطالة في كندا خلال الفترة الممتدة بين 1961 الى 2002 ، وعلى العموم نستطيع القول أنّ درجة تأثير الهجرة على معدّلات البطالة والتشغيل في دول المقصد تختلف من منطقة إلى أخرى في ظل عدد من المتغيرات الأساسية كطبيعة الهجرة ، سياسات الهجرة المعمول بها ، التشريعات المنظمة لسوق العمل ، درجة الإحلال بين اليد العاملة المهاجرة و اليد العاملة المحلية ...إلخ

[1] Dustmann, C., F., Fabbri and I., Preston,(2005). " The Impact of Immigration on the UK Labour Market ", CREAM Discussion Paper Series , N° 0501, Department of Economics, University College London 1-35 https://www.cream-migration.org/publ_uploads/CDP_01_05.pdf

[2] Boubtane, E., Coulibaly, D. and Rault, C. (2013), " Immigration, Growth, and Unemployment: Panel VAR Evidence from OECD Countries ", Review of Labour Economics and Industrial Relations, Vol 27, pp : 399-420.

[3] Islam, A. (2007). " Immigration and Unemployment Relationship: Evidence from Canada " . Australian Economic Papers,Vol 46 , N° 1, pp : 52-66.

2- أثر الهجرة على النمو الاقتصادي في دول المقصد :

تؤثر الهجرة الدولية على النمو الاقتصادي في بلدان المقصد بطريقتين مختلفتين سواء بشكل مباشر من خلال هجرة اليد العاملة المؤهلة (Skills migrant) التي تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال البشري في بلدان المقصد وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي وفي هذا الخصوص قدمت مجموعة من الدراسات أبرزها دراسة Dolado وأخرون (1994)[1] الذين حاولوا من خلالها قياس أثر الهجرة على معدّل النمو الاقتصادي بالإعتماد على نموذج النمو لسولو و سوان (Solow –Swan) بالإعتماد على معدّل تراكم رأس المال البشري ولاحظوا وجود ارتباط بين أثر الهجرة ومعدّل النمو الديمغرافي، و في دراسة أخرى قدمها Hunt و أخرون (2008)[2] بالإعتماد على نماذج النمو الداخلي (Endogenous economic growth models) أثبتوا من خلالها وجود تأثير إيجابي للهجرة على مستوى التقدم التكنولوجي ودورها في التجديد والإبتكار، وفق نتائج هذه الدراسة تساهم العمالة المهاجرة في تطوير التجديد والإبتكار في إقتصاد الولايات المتحدة الامريكية وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على معدّلات النمو الاقتصادي ، كما أشارت دراسة Boubtane وأخرون (2015)[3] والتي شملت عينة من دول منظمة التعاون والتنمية (OCDE) خلال الفترة الممتدة بين 1986-2006 إلى وجود تأثير ايجابي لهجرة رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في دول المقصد .

أما الطريقة الثانية التي تؤثر من خلالها الهجرة الدولية على النمو الاقتصادي في دول المقصد فهي بشكل غير مباشر حيث تؤثر تواليا على معدّل النمو الديمغرافي ، معدّلات الإدخار والإستثمار،المستوى التكنولوجي، الناتج الإجمالي والنمو الاقتصادي ، و تأكد أغلب الدراسات على أهمية الأثر المضاعف للهجرة على معدّلات النمو الاقتصادي فعلى سبيل حاول كل من Ortega و Peri (2014) دراسة أثر الهجرة على النمو الاقتصادي حيث استنتجا وجود تأثر إيجابي للهجرة على النمو السكاني و زيادة الدخل في دول المقصد، هذا الأثر يمتد ليشمل دول المنشأ و في نفس السياق أوضح كل من Alenisa وأخرون (2013)[4] أنّ أثر الهجرة على النمو الاقتصادي يكون أكبر كلما تنوعت الهجرة في بلدان المقصد حسب مناطق الإرسال والمستوى التعلمي للمهاجرين ، كما أوضحت Boubtane وأخرون (2013)[5] في إطار دراسة شملت عينت من 22 دولة من منظمة التعاون والتنمية

[1] Dolado, J., Goria, A. and Ichino, A. (1994) , "Immigration, human capital and growth in the host country: evidence from pooled country Data ". Journal of Population Economics, Vol 7 , N° 2, pp :193-215.
[2] Hunt J. and M. Gauthier-Loiselle, (2008). " How Much Does Immigration Boost Innovation? ", NBER Working Papers , N° 4312.
[3] Boubtane E., Dumont .J, Rault.C (2015) , "Immigration and economic growth in the OECD countries 1986-2006 " , Documents de Travail du Centre d'Economie de la Sorbonne n , université de paris 1 sorbonne , France , pp : 1-35 , http://centredeconomiesorbonne.univ-paris1.fr/ (23/04/2016)
[4] Alesina, A., Harnoss, J., Rapoport, H. (2013)," Birthplace Diversity and Economic Prosperity",Working Paper N°:18699. National Bureau of Economic Research. https://www.nber.org/papers/w18699.pdf (23/04/2016)
[5] Boubtane, E., Coulibaly, D. and Rault, C. (2013) , Op Cite , pp : 399-420

(OCDE) خلال الفترة الممتدة بين 1987–2009 عن وجود ارتباط قوي بين الهجرة والنمو الاقتصادي في دول المقصد . وكخلاصة لما سبق نستطيع القول أنّ تدفّقات الهجرة الدولية تساهم في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في دول المقصد .

3- أثر الهجرة على إعادة توزيع الدخل في دول المقصد:

بالرجوع إلى الشكل البياني رقم (11) الخاص بتحليل الأثر الاقتصادي للهجرة الدولية على دول المقصد نلاحظ أنّه نتيجة الهجرة تزداد كمية العمل في الدول المضيفة وبالتالي ينخفض مستوى الأجر الحقيقي نتيجة زيادة عرض العمل، من جهة أخرى يرتفع معدّل العائد بالنسبة لرأس المال $C = K/L^{\uparrow}$.حيث يؤدي انخفاض الأجر من H الى M نتيجة الهجرة إلى انخفاض إيراد العمل من (H ,I,J,K) إلى (M,N,J,K) وهذا في الحقيقة لا يمثّل خسارة على المستوى الاقتصادي الكلي وإنما هو عملية إعادة توزيع للدخل ، أو اعادة توزيع عوائد الانتاج بين الدول المرسلة و الدول المستقبلة للهجرة[1] .

أثبت الاقتصادي Borjas (2003) أنّ الهجرة الدولية لها أثر مباشر في عملية إعادة توزيع الدخل بين الدول المرسلة والدول المستقبلة في ظل فرضية مرونة عوامل الانتاج وإمكانية الإحلال بين اليد العاملة المحلية واليد العاملة المهاجرة ، كما أوضح Freeman (2006) أنّ أثر الهجرة على إعادة توزيع الدخل تكون منعدمة في حالة واحدة عندما يقبل المهاجرون وظائف تكون غير مرغوبة من طرف العمالة المحلية نظرا لطبيعتها أو لضعف العائد منها ، كما أوضح Borjas (2000)[2] أنّ هجرة اليد العاملة غير المؤهلة إلى دول المقصد تساهم بشكل مباشر في رفع معدّل العائد بالنسبة لليد العاملة المؤهلة في الدول المستقبلة نتيجة زيادة تخصص هذه الأخيرة في شغل وظائف معينة .

4- أثر الهجرة الدولية على المالية العامة في دول المقصد (الأثر الجبائي و الإنفاق العام) :

إنّ أثر الهجرة على مستوى المالية العامة لدول المقصد يظهر من خلال مساهمة المهاجرين الوافدين في الإيرادات الجبائية ، إضافة إلى استفادتهم من الخدمات العامة التي تقدمها لهم دول المقصد كالصحة والتعليم من جهة أخرى فإنّ مساهمة المهاجرين في الإيرادات الجبائية للدول المستقبلة تتوقف بدورها على مجموعة من العوامل كالمستوى العلمي والكفاءة للمهاجرين ، متوسط العمر ، درجة الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، الوظعية الاجتماعية للمهاجر...إلخ

[1] Saint-Paul . G (2009) , Op Cit , pp : 14-15
[2] BORJAS G.J., (2000), " The Economic Progress of Immigrants, in Issues in the Economics of Immigration ", University of Chicago Press, pp. 15-49 https://www.nber.org/chapters/c6052.pdf

يمكن تقييم أثر الهجرة على المالية العامة في دول المقصد من خلال المقارنة بين حجم التحويلات الاجتماعية التي يستفيد منها المهاجر في شكل خدمات ومساعدات اجتماعية ، وحجم المساهمة المالية التي يقدمها للدولة التي يقيم فيها في شكل ضرائب ، تأمينات اجتماعية ، أقساط التقاعد التي بدورها تتأثر بطول مدة بقاءه في بلد الاستقبال ودرجة اندماجه في الحياة الاقتصادية، وفي هذا الخصوص يرى Stroresletten (2003)[1] أنّ كل زيادة في معدّل المشاركة للمهاجرين في سوق العمل بمقدار 1% ترفع من قيمة مساهمتهم الجبائية خلال كل فترة حياتهم إلى حوالي 14% كنسبة سنوية في الناتج الداخلي الخام ، و في دراسة أخرى قدمها كل من Causa و Jean (2007)[2] بالإعتماد على مجموعة من البيانات التي شملت دول منظمة التعاون والتنمية (OCDE) وجدوا من خلالها أنّ الأثر الجبائي للمهاجر يكون ضعيفا في المدى القصير و يرتفع تدرجيا مع طول مدة بقاءه في بلد المقصد ، كما يرى كل من Colman و Rowthan (2004) أن الأثر الجبائي للهجرة محصور بين – 0.5% و +0.5% كنسبة في الناتج الداخلي الخام وهذا الأثر يزداد تدريجيا بارتفاع المستوى العلمي لليد العاملة المهاجرة نظرا لإرتفاع مستويات الأجر عند هذه الفئة ، فبقدر ما يساهم المهاجر في الإيرادات الجبائية لدول المقصد فإنه يحصل على خدمات تكون في شكل نفقات عامة تتحملها دول المقصد كالنفقات على الصحة ، التعليم ، الحماية الاجتماعية ، السكن إضافة إلى ذلك فإنّ المهاجر يحول جزءا هاما من دخله باتجاه بلده الأصلي وهو ما يجعل مساهمته الضريبية تتضاءل مع مرور الوقت ففي إحدى الدراسات المهمة التي قدمها الإقتصادي Borjas (1990) لاحظ من خلالها أنّ برامج الرعاية الاجتماعية في دول المقصد هي بمثابة عامل جذب مهم لإستقطاب المهاجرين وهو ما أطلق عليه " مغناطيس الضمان الاجتماعي" ، وعلى العموم يمكن القول أنّ الهجرة الدولية أصبحت اليوم تمثل إحدى أهم المتغيرات المؤثرة في دول المقصد عند وضعها لسياساتها المالية العامة [3].

5- الأثر الديمغرافي للهجرة و إنعكاسه على الأداء الاقتصادي الكلي لدول المقصد :

تلعب ظاهرة الهجرة الدولية دورا هاما من الناحية الديمغرافية في دول الاستقبال، فكما هو معلوم تعاني معظم الدول المتقدمة عموما والدول المستقبلة للمهاجرين الدوليين على وجه الخصوص من تراجع حاد في معدّلات النمو الطبيعية للسكان. هذا التراجع له أثر مباشر على الأداء الإقتصادي الكلي لهذه الدول خاصة في الدول التي تعاني من انخفاض القوى العاملة النشطة وارتفاع في معدّلات الإعالة (السكان في سن التقاعد والذين لم

[1] Storesletten, K.(2003)." Fiscal implications of immigration – A net present value calculation". Scand. Journal. Economy ,Vol 105, pp : 487–506 https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1467-9442.t01-2-00009
[2] Causa, O., Jean, S (2007), " Integration of Immigrants in OECD Countries: Do Policies Matter? " , OECD Economics Department Working Papers N°. 564, OECD.
[3] Carlos Vargas-Silva (2015) , "The Fiscal Impact of Immigrants: Taxes and Benefits" , Handbook of the economics of international migration , Vol 1B , pp : 869-870

يبلغوا بعد السن القانوني للعمل) لذلك أصبح ينظر للهجرة الدولية كعامل جد مهم في تفعيل وتنشيط النمو السكاني للدول المتقدمة ، في نفس السياق تشير مختلف التقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة أنّ الدول المتقدمة ستشهد تراجعا حادا في معدّل النمو السكاني في المدى الطويل إذا لم تبقى تدفّقات الهجرة الدولية باتجاه هذه المناطق بنفس المستوى ، كما تشير مختلف التقارير الصادرة عن مراكز البحث في المجال المتوسطي أنّ معظم الدول الأوروبية لن تستطيع المحافظة على نفس المستوى من التقدم التكنولوجي والأداء الاقتصادي بسبب تراجع معدّلات النمو الديمغرافي لذلك لا بد من إدراج الهجرة الدولية كحل بديل لتعويض إنخفاض القوى العاملة في دول الإتحاد ، حيث يتوقع انخفاض القوى العاملة في الدول الأوروبية بمقدار 33 مليون عامل خلال الفترة الممتدة بين 2005-2025 بسبب زيادة حجم الفئة المعالة اقتصاديا و تراجع معدلات النمو السكاني و هذا ما يعني حاجة معظم البلدان الاوربية إلى العمالة المهاجرة القادمة من دول جنوب المتوسط غير أنّ الإشكال الذي يطرح في هذه المنطقة هوحجم الهجرة الوافدة إلى دول الإتحاد على اعتبار أنّها لا تتم وفق الاستراتيجية الموضوعة من دول الاتحاد لتتماشي واحتياجاتها الإقتصادية، أين يتوقع هجرة أكثر من 95 مليون شخص خلال الفترة الممتدة بين 2005-2050 أغلبهم مهاجرين غير شرعيين ولاجئيين لكن بالرغم من ذلك تبقى الهجرة الدولية أكثر من ضرورية لمعظم الدول المتقدمة كعامل مهم لضبط الاختلالات الديمغرافية في هذه المناطق .

الشكل رقم (13) : آلية تأثير الهجرة الدولية على اقتصادات دول المقصد (الاستقبال) .

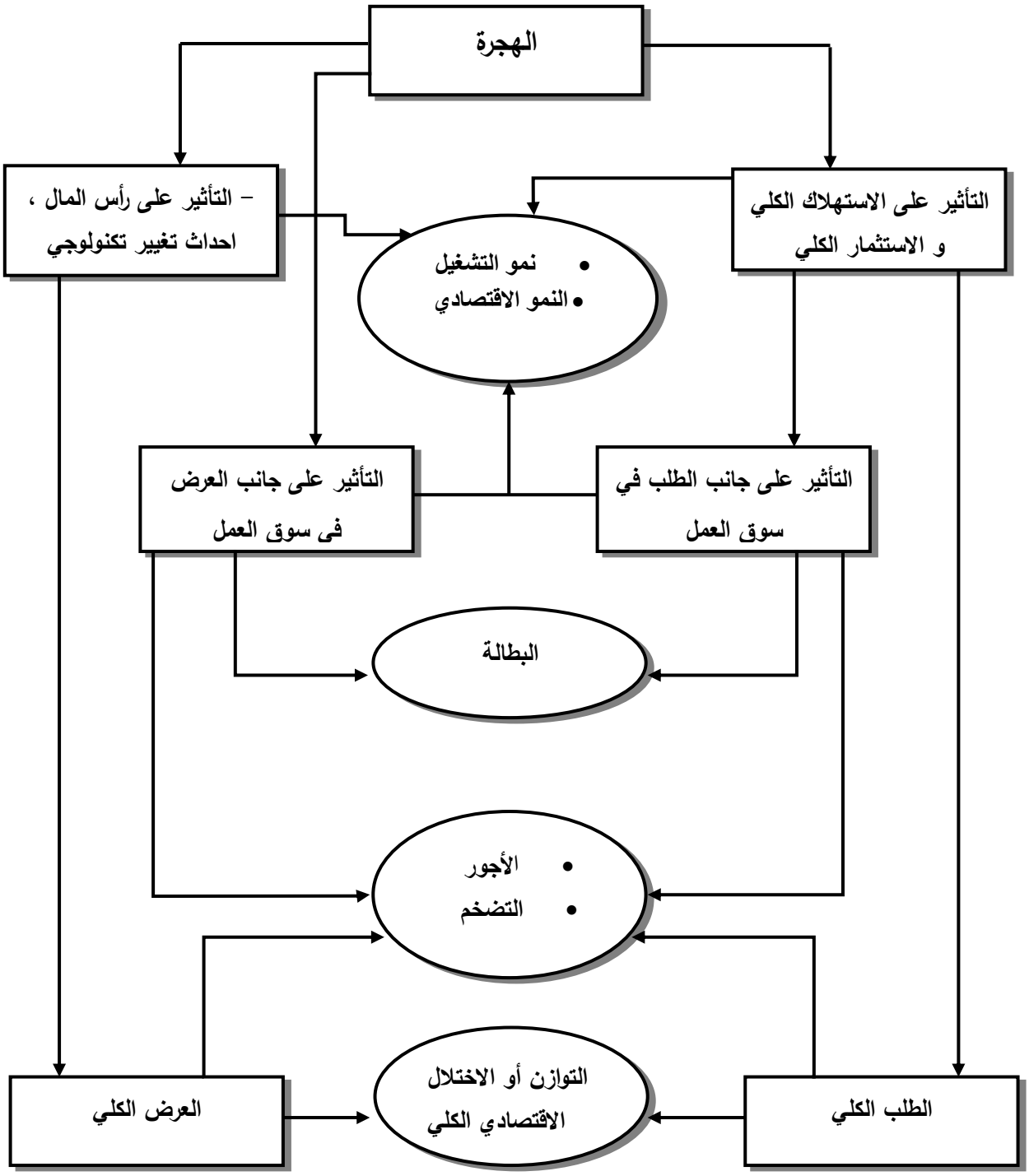

Source :P.N (Raja) Junankar (2016), Economics Of Immigration: Immigration And The Australian Economy, Palgrave Macmillan , England Uk , pp:09

المطلب الثالث : آلية تأثير تدفقات الهجرة الدولية على اقتصاديات دول المنشأ :

إنّ الآثار الاقتصادية الناتجة عن تدفقات الهجرة الدولية على اقتصاديات دول الأصل تختلف عن طبيعة الآثار المترتبة على اقتصاديات البلدان المستقبلة ، فالدراسات ما زالت تتأرجح بين وجهات النظر المؤيدة للدور الايجابي لظاهرة الهجرة الدولية على اقتصاديات دول المنشأ وبين وجهات النظر التي ترى في ظاهرة الهجرة كعامل لكبح التنمية واستنزاف لثروات البلدان النامية بالنظر للآثار السلبية المترتبة عنها[1]، من جهة أخرى تتعدد القنوات التي تؤثر من خلالها الهجرة الدولية على اقتصاديات دول المنشأ فهي تساهم في خفض معدّلات البطالة وتعديل إختلال سوق العمل في دول المنشأ ، كما تعمل على تحفيز معدّلات النمو الاقتصادي من خلال تحسين مستويات رأس المال البشري ، إضافة إلى دور المهاجرين العائدين في تنمية اقتصاديات بلدانهم الأصلية والآثار الإيجابية المرتبطة بتدفق التحويلات المالية للمهاجرين، ودور الشبكات العرقية للمهاجرين في جذب الإستثمارات وتسهيل تدفق التجارة الخارجية، وعلى العموم فإنّ قنوات تأثير الهجرة الدولية على التنمية في بلدان الأصل متعددة لذلك ارتأينا أنّ نخصص الفصل الثاني لمناقشة العلاقة السببية بين الهجرة الدولية والتنمية في دول المنشأ مع الاكتفاء في هذا المطلب بذكر آلية تأثير الهجرة على اقتصاديات دول المنشأ .

بهدف تبسيط فهم آلية تأثير الهجرة الدولية على اقتصاديات دول المنشأ إقترح كل من Katseli و أخرون (2006)[2] نموذج مبسط يعرف بدورة الهجرة (Cycle migratoire) يشير هذا النموذج إلى أن آثار الهجرة الدولية على اقتصاديات دول الأصل تختلف حسب المراحل المختلفة التي تمر بها ، حيث توجد خمس مراحل أساسية خلال دورة الهجرة في كل مرحلة تكون هناك آثار اقتصادية على دول الأصل تختلف عن المرحلة السابقة لها كما هو موضّح في الجدول التالي[3] :

[1] De Haas, H(2007) , "Migration and Development : A Theoretical Perspective ", Oxford, International Migration Institute, University of Oxford .

[2] Katseli, Louka, R.E.B. Lucas and T. Xenogiani (2006), " Effects of Migration on Sending Countries : What Do We Know ? ",Working Paper, Nº 250, Paris, OECD Development Centre.

[3] Drechsler.D & Gagnon .J (2008) , " Les migrations, une source de développement à exploiter " , Annuaire suisse de politique de développement, Vol. 27, N°2, pp :76 , Consulté le 13 octobre 2018. URL : http://aspd.revues.org/172

الجدول رقم (3) : آثار الهجرة الدولية على دول المنشأ حسب نموذج دورة الهجرة (Cycle migratoire)

مراحل الهجرة	تدفق اليد العاملة	الإنتاجية	تدفق التحويلات	النمو الاقتصادي	الفقر
مرحلة البداية	↓	↓	0	↓	↑
مرحلة التكيف	↓	?	↑	↓	↑
مرحلة الاندماج	0	↑	↑	↑	↓
مرحلة الشبكات	0	↑	↑	↑	↓
مرحلة العودة	↑	?	↓	?	?

Source : OECD, Policy Coherence for Development : Migration and Developing Countries, Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2007.

* حيث يشير : ↓ **إلى الانخفاض** ، ↑ **إلى الارتفاع** ، **? أثر غير واضح** ، **0 أثر منعدم**

1- مرحلة البداية :

تمثل هذه المرحلة بداية الهجرة إلى الخارج و يترتب عنها فقدان اليد العاملة في بلدان الأصل (الارسال) حيث يؤثر هذا سلبا على رأس المال البشري الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وتراجع معدّلات النمو الاقتصادي في بلدان المنشأ، و درجة التأثير في هذه المرحلة تتوقف بنسبة كبيرة على وضعية سوق العمل في دول المنشأ و نوعية اليد العاملة المهاجرة، فإذا كانت تعاني من ارتفاع معدّلات البطالة وضعف في مستويات التشغيل فالهجرة لا تؤثر بشكل كبير على اقتصاديات دول الأصل، بل على العكس هي تعتبر كعامل مهم لتعديل اختلالات سوق العمل في دول المنشأ ، أما في حالة ما إذا كانت اليد العاملة المهاجرة عالية التأهيل فهذا ينعكس بشكل مباشر على الإنتاجية ومعدّلات النمو الاقتصادي التي تنخفض، من جهة أخرى تكون التحويلات المالية المرسلة من طرف المهاجر باتجاه بلده الأصلي منخفضة على اعتبار أنّه ما زال في بداية مشروع الهجرة الى الخارج .

2- مرحلة التّكيّف أو التعديل :

في هذه المرحلة تستمر الإنتاجية في بلد المنشأ بالانخفاض نتيجة هجرة الكفاءات ، لكن التكاليف المرتبطة بالهجرة تنخفض كتكاليف الانتقال ، البحث عن عمل ، الاندماج بسبب تراكم التجارب المكتسبة من المهاجرين الأوائل ، كما تصبح الهجرة خلال هذه المرحلة هجرة اجتماعية بهدف التجمع العائلي (Le regroupement familial) في بلدان المقصد، وتتكيّف اقتصاديات دول المنشأ مع حركات الهجرة الدولية من خلال ظهور فرص عمل وإمكانية دخول المرأة لسوق العمل نتيجة هجرة رب الأسرة إلى الخارج ، وبداية تدفق التحويلات المالية باتجاه العائلة في دول المنشأ [1]

[1] Drechsler.D & Gagnon .J (2008), Op Cite , pp : 77.

3- مرحلة الإندماج :

في هذه المرحلة تستمر الهجرة بهدف التجمع العائلي في بلدان المقصد وتندمج العمالة المهاجرة في اقتصاديات الدول المستقبلة وينتج عن ذلك ارتفاع التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين الدوليين باتجاه بلدانهم الأصلية وهذا يساهم في رفع معدّلات الإستهلاك والإستثمار في البلد الأصلي وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي، من جهة أخرى تساهم التحويلات المالية التي يتم استثمارها في التعليم في رفع انتاجية رأس المال البشري في دول المنشأ، كما تستمر تكاليف الهجرة في الإنخفاض هذا ما يحفز فئات أخرى على الهجرة إلى الخارج خاصة العائلات ذات الدخل المحدود وبالتالي انخفاض عدد العائلات الواقعة في خط الفقر المدقع .

4- مرحلة الشبكات :

في هذه المرحلة تنخفض الهجرة الاجتماعية بهدف التجمع العائلي إلى أن تتوقف تماما وتظهر شبكات من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين البلد الأصلي والبلد المستقبل للمهاجرين، كما تستمر التحويلات المالية بالتدفق باتجاه بلدان المنشأ ، كما يندمج المهاجر بشكل كبير في مجتمعات البلدان المستقبلة و تظهر أنواع من العلاقات الاجتماعية بين الجاليات المهاجرة في الخارج من خلال ما يعرف بالشتات (Diasporas) التي تساهم في تنمية البلدان الأصلية من خلال إنشاء منظمات و جمعيات هدفها مساعدة البلد الأصلي .

5- مرحلة العودة :

تمثّل العودة الى البلد الأصلي المرحلة الأخيرة من مراحل دورة الهجرة حيث يلاحظ عودة جزء من المهاجرين الذين غادروا بلدانهم الأصلية في البداية وعودتهم تكون لعدة أسباب ودوافع مختلفة اقتصادية ، اجتماعية وخلال هذه المرحلة تنخفض التحويلات المالية المتدفقة باتجاه البلد الأصلي للمهاجر على اعتبار أن جزء من المهاجرين عادوا الى بلدانهم الأصلية غير أن هذا لا يؤثر على النشاط الاقتصادي في بلدان المنشأ على اعتبار أن الاموال التي تم تحويلها في المراحل السابقة تم استثمارها في أنشطة اقتصادية ، و من جهة أخرى فإنّ عودة المهاجرين المؤهلين يؤدي الى تفعيل التنمية في البلد الاصلي[1] .

[1] Ibid , pp : 77.

المبحث الرابع : سياسات الهجرة الدولية في دول المقصد و دول المنشأ :

لا يمكن فصل حركات الهجرة الدولية عن التحولات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم في ظل العولمة بمختلف اتجاهاتها وأبعادها، ولعل أبرز مظاهرها الإندماج المستمر للإقتصاد العالمي وحرية تنقل عناصر الإنتاج بين المناطق بما فيها العنصر البشري، من هنا أصبحت الدول المرسلة والمستقبلة للهجرة الدولية مجبرة على وضع السياسات المناسبة والفعالة بهدف التحكم في تدفّقات الهجرة بما يضمن تعظيم آثارها الايجابية والحد من آثارها السلبية ، كما أصبحت ملزمت بحتمية التكييف المستمر لسياساتها الوطنية في مجال إدارة الهجرة الدولية في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم .

إنّ سعي الدول لوضع السياسات والبرامج من أجل التحكم في حركات الهجرة الدولية بما يضمن تحقيق المصالح الوطنية أوجد صراعا واضحا بين دول المنشأ ودول المقصد تظهر ملامحه من خلال الإتفاقيات السياسات والاقتصادية سواء الإقليمية أو الدولية، والأمثلة على ذلك كثيرة كاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بين دول الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط التي تمثل اشكالية الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط أهم الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية لأبرام هذه الاتفاقية مع دول جنوب المتوسط، إضافة إلى العلاقات الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال خرجت بريطانيا من تكتل الاتحاد الأوروبي بسبب أزمة هجرة اليد العاملة القادمة من شرق أوروبا باتجاه بريطانيا ، كما أصبحت مفاوضات إنظمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مشروطة بمدى جدية الحكومة التركية في التعامل مع أزمة الهجرة في الشرق الأوسط ، من جهة أخرى فإنّ المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الهجرة الدولية كمنظمة الهجرة الدولية (OIM) ، هيئة الأمم المتحدة (ONU) ، المكتب الدولي للعمل (OIT) إلى غيرها من منظمات دولية أصبحت هي الأخرى معنية بوضع وتطوير سياسات الهجرة الدولية بما يضمن حماية حقوق المهاجرين الدوليين وذويهم في شتى مناطق العالم، وعلى العموم سنحاول في هذا المبحث التطرق لمفهوم سياسات الهجرة الدولية و إستعراض أهم أدواتها في دول المقصد و دول المنشأ .

المطلب الأول : سياسات الهجرة الدولية في دول المقصد و أهم أدواتها .

على الرغم من صعوبة تحديد طبيعة سياسات الهجرة في دول المقصد وإبراز أهم خصائصها نظرا للخصوصيات السياسية والاقتصادية لكل دولة على حدى ، إضافة إلى تباين حركات الهجرة الدولية من منطقة لأخرى إلا أنّنا نستطيع القول إجمالا أنّ سياسات الهجرة الدولية في مناطق الإستقبال تعتمد على استراتيجيتين أساسيتين هما على التوالي :

- الهجرة الإنتقائية: من خلال إستنزاف العقول و الكفاءات عن طريق تشجيع الهجرة النوعية الانتقائية التي تستهدف اليد العاملة المؤهلة وعالية التكوين .
- الحد من الأنواع الأخرى للهجرة الدولية : من خلال سياسات تستهدف أساسا خفض الأشكال الأخرى من حركات الهجرة الدولية خاصة هجرة اليد العاملة منخفضة المستوى، الهجرة بهدف التجمع العائلي ، مكافحة الهجرة غير الشرعية ، تضييق المجال أمام طالبي اللجوء ...إلخ

1- مفهوم سياسة الهجرة الدولية :

تعرف منظمة الهجرة الدولية (OIM) سياسات الهجرة الدولية على أنّها المبادئ العامة التي تعتمد عليها الحكومات في تسيير الهجرة ، و يعتبر هذا التسيير كمصطلح يشمل العديد من الوظائف الحكومية ضمن النظام الوطني لتسيير الهجرات خصوصا فيما يتعلق بإدارة الحدود ، وجود الأجانب في الوطن، حماية اللاجئيين[1].

كما تعرف سياسات الهجرة بأنّها وسيلة لتسيير وظعية الأجانب بصفة عامة وليس المهاجرين فقط .

و بالتالي فإنّ مفهوم سياسة الهجرة يشير إلى الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات في بلد معين بهدف إدارة حركة الأفراد الذين لا يحملون جنسية هذا البلد والمتواجدين على ترابه[2] ، وهي تشتمل على مختلف التشريعات القانونية والإدارية المتعلقة بالمغادرين والوافدين من الأجانب في البلد المضيف ، اضافة إلى التشريعات الخاصة بشروط حياة المقيميين من الأجانب سواء كانت الإقامة دائمة أو مؤقتة .

2- آليات تحديد سياسات الهجرة الدولية في مناطق الإستقبال :

تعتمد أغلب مناطق الاستقبال على مجموعة من الآليات التي من خلالها تستطيع وضع السياسات المحكمة لإدارة حركات الهجرة حيث تشير منظمة الهجرة الدولية (OIM) إلى وجود أربع آليات تعتمدها مناطق الاستقبال عند وضعها لسياسات الهجرة هي على التوالي[3] :

2-1 نظام الحصص:

هو عبارة عن سقف للهجرة نسبة إلى القوى العاملة النشطة تحدده الحكومة بالإعتماد على برنامج موجه حسب قطاعات النشاط والأقاليم بهدف فرض رقابة أكبر على الوافدين الأجانب حيث تكون معايير الدخول اقتصادية حسب الإحتياجات المقدرة ، و تحدّد هذه الحصص سواء فرديا من طرف الحكومة أو بالإتفاق مع الأطراف

[1] مغتات صبرينة،" انعكاس الأزمة المالية العالمية على الحركة الجغرافية للمهاجريين الجزائريين " ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بولعيد الشلف، الجزائر ،2017 ، ص 92

[2] Geiger .M & Pécoud.A (2010) , " The Politics of International Migration Management" ,Customer Services Department, Macmillan Distribution Ltd , England , pp :1-2.

[3] مغتات صبرينة ، مرجع سبق ذكره ، ص93

المعنية بالهجرة كالنقابات العمالية ، منظمات المجتمع المدني ، أرباب العمل ، ويقوم نظام الحصص على آلية التنقيط سواء بالنسبة للهجرة الدائمة التي تستهدف اليد العاملة المؤهلة أو الهجرة المؤقتة بالنسبة لليد العاملة غير المؤهلة حيث ينظر للنظام القائم على التنقيط على أنّه أكثر أنظمة الهجرة شفافية ، على إعتبار أنّ المهاجر يستطيع تقييم فرص نجاحه في الهجرة من عدمها بالإعتماد على هذا النظام وتعتبر كندا أوّل من اعتمد هذا النظام تم تلتها المملكة المتحدة ، أستراليا ونيوزيلدا.

ويختلف نظام الحصص من بلد لأخر ففي كندا مثلا يمنح برنامج العمال المهرة الدائم نقاطا تستند على معايير مختلفة كالمستوى العلمي ، اللغة الرسمية ، العمر، الخبرة المهنية ، القدرة على التكيف حيث يتم منح نقاط أعلى لمن هم أصغر سنا وأكثر تعلما ويتحدثون اللغة الإجليزية أوالفرنسية، وترتب الوظائف المطلوبة من طرف المهاجر إلى مستويات فمثلا نجد المستوى O بالنسبة للوظائف الإدارية، المستوى A وB الوظائف الجامعية أو التدريب المهني حيث يتعين على المهاجر الحصول على الأقل على 67 نقطة للتأهيل للهجرة الدائمة ، و في أستراليا و نيوزلندا تستخدم عملية التقييم المستمر للمهاجرين ، أما في المملكة المتحدة يختلف نظام النقاط مقارنة مع البلدان الأخرى حيث يقسم إلى خمس مستويات، المستوى 1 و 2 خاص بالمهاجرين المؤهلين و يؤدي إلى الهجرة الدائمة إذا ما تحصل المهاجرين على 75 نقطة ، والمستوى 3-4 – 5 خاص بالمهاجرين أصحاب المهارات المنخفضة والعمال المؤقتين و الطلبة [1].

2-2 اختبارات سوق العمل (Labour market test) :

يساعد هذا الإجراء على حماية الوظائف للمواطنين من خلال مطالبة أرباب العمل الراغبين في توظيف المهاجرين على تقديم أدلة تفيد بأنهم لم يتمكنوا من العثور على العمال المحليين المناسبيين لشغل هذه الوظائف Wong (2007) ، ويتم العمل بها النوع من برامج الهجرة في بلدان الاتحاد الأوروبي حيث تكون الوظائف الشاغرة مخصصة لرعايا الدول الأعضاء بالدرجة الأولى ويتم نشر معلومات حول الوظائف الشاغرة يكون المهاجر مرشح في المرتبة الثانية لشغل هذه الوظائف في حالة عزوف اليد العاملة المحلية عن شغلها، وفي الولايات المتحدة الامريكية يتم الاعتماد على العمال الأجانب لشغل وظائف معينة بشكل مؤقت حيث يتعين على أرباب العمل تقديم ضمانات بشأن الأجر وظروف العمل ، ومنح تأشيرات عمل مؤقتة بهدف ضمان بقاء العمال الأجانب في نفس الوظيفة وعدم التنقل بين القطاعات[2].

[1] Luckanachai.N & Gieger.M (2010) , "A review of international migration policies ", Programme for the Study of Global Migration, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva , pp :13-14

[2] Ibid , pp :13

2-3 القائمة الرسمية للوظائف التي تعاني من الندّرة :

يتم من خلال هذا الإجراء تحديد قائمة تضم الوظائف التي تعاني من الندّرة و بالتالي إمكانية استفادتها من قوانين التوظيف الخارجي من خلال برامج الهجرة المؤقتة (Temporary migration) التي تستهدف إستقطاب اليد العاملة غير المؤهلة لشغل وظائف غير مرغوب فيها من العمالة المحلية كالزراعة ، البناء والأشغال العامة من خلال إصدار بلدان المقصد لتصاريح عمل مؤقتة تنتهي بموجبها الهجرة بمجرد نهاية صلاحية التصريح ، وتعتمد معظم الدول المستقبلة للهجرة المؤقتة على تصاريح العمل (Work permit) ، حيث تعتبر كندا من أبرز البلدان التي تعتمد على برامج الهجرة المؤقتة بطريقة منظمة وفعالة تظمن لها تغطية احتياجاتها من اليد العاملة الأجنبية عن طريق الهجرة المؤقتة كما نجد هذا النوع من البرامج في بعض البلدان الأوروبية كبريطانيا ، ألمانيا حيث يكون مصمما أساسا لفئة الشباب الباحثين عن فرص عمل موسمية خاصة في القطاع الزراعي ، وفي اسبانيا قامت الحكومة باصلاح شامل لنظام الهجرة في سنة 2005 بما يسمح لأرباب العمل توظيف العمال الأجانب وفقا لاحتياجاتهم من اليد العاملة و ذلك من خلال تصاريح العمل و قوائم الإحتياجات التي تصدر كل ثلاثة أشهر، حيث قامت الحكومة الإسبانية باصدار أكثر من 827000 تصريح عمل في سنة 2006 لفائدة العمال الأجانب ، وفي نيوزلندا تقوم وزارة العمل بجمع معلومات عن سوق العمل وتحديد الوظائف الشاغرة، كما تقوم بعض الدول بوضع معايير للإعتراف بمهارات العمال الأجانب ومطابقتها للمستويات العلمية والمهارية لديها مثلما هو معمول به في كل من أستراليا والمملكة المتحدة [1].

2-4 فرض الرسوم على موظيفي العمال المهاجرين :

تهدف هذه السياسة إلى تشجيع أرباب العمل والمؤسسات على توظيف اليد العاملة المحلية بدلا من العمالة الأجنبية المهاجرة وذلك من خلال فرض رسوم إضافية على المؤسسات التي توظف اليد العاملة الأجنبية خاصة في القطاعات التي لا تعاني من الندّرة لكن هذا النوع من الإجراءات له تأثير سلبي من خلال زيادة التكلفة الانتاجية نتيجة ارتفاع الأجور والتي تؤدي إلى التوظيف غير الرسمي بدون تصريح عمل لليد العاملة المهاجرة[2].

3- سياسة الهجرة الإنتقائية في مناطق الاستقبال :

إضافة إلى آليات الهجرة الدولية التي تعتمدها مناطق الاستقبال تركز سياسات الهجرة في هذه المناطق على استقطاب الكفاءات العلمية المؤهلة من خلال إعتماد برامج هجرة مخصّصة أساسا لجذب العقول والكفاءات

[1] Luckanachai.N & Gieger.M (2010) , Op Cit , pp :15-16

[2] مغتات صبرينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 94 .

حيث تتنافس الدول المتقدمة على جذب الكفاءات العلمية من الدول النامية من خلال اعتماد استراتيجية متنوعة موضوعة خصيصا لتحقيق هذا الهدف ، فنجد على سبيل المثال برنامج البطاقة الزرقاء الذي وضعته المفوضية الأوروبية في 23 أكتوبر 2007 وأقره البرلمان الأوروبي في سنة 2009 الذي هو عبارة عن ترخيص عمل يسمح للمهاجر بالعمل في أي بلد عضو من بلدان الإتحاد الأوروبي و يتمثل الهدف الأساسي من هذا البرنامج في جعل البلدان الأوروبية أكثر جاذبية فيما يخص هجرة الكفاءات[1] ، و في الولايات المتحدة الأمريكية نجد برنامج البطاقة الخضراء الموجه أساسا لإستقطاب اليد العاملة المؤهلة من خلال وضع مجموعة من الشروط والمواصفات الواجب توفرها في المهاجر، كما تمتاز سياسات الهجرة المنتهجة في هذا البلد بقدرتها على استقطاب الكفاءات والمهارات من باقي مناطق الإستقبال خاصة من الدول المتقدمة و في مقدمتها كندا ويرجع ذلك إلى التباين في هيكل الأجور في سوق العمل الأمريكي مقارنة مع باقي الدول المتقدمة[2]، حيث ترتفع الأجور بوتيرة أسرع مع ارتفاع المستويات العلمية للأفراد .

و في كندا تركز سياسات الهجرة على تشجيع هجرة اليد العاملة المؤهلة من خلال اعتماد مجموعة متنوعة من البرامج كبرنامج الدخول السريع (L'entrée express) الموجه أساسا لإنتقاء اليد العاملة المهاجرة عالية التأهيل ، إضافة إلى اعتمادها على نظام الهجرة بالتنقيط[3] (Système à point) وتخضع سياسات الهجرة في هذا البلد إلى متطلبات سوق العمل الذي يميل إلى الطلب على اليد العاملة المؤهلة Akbari & Macdonald (2014) ، أما في أستراليا فنظام الهجرة الانتقائية المعمول به في هذا البلد يعتبر من بين أقدم أنظمة الهجرة في الدول المتقدمة يستهدف أساسا اليد العاملة المؤهلة و الكفاءات الموجودة في سوق العمل الدولي حيث يمتاز بسمتين أساسيتين فمن جهة يعتمد على برامج الهجرة المؤقتة في المدى القصير والهجرة الدائمة في المدى الطويل وهو ما يعرف بخطوتي الهجرة (Two-step migration) الذي يسهل عملية اندماج المهاجرين الوافدين إلى هذا البلد[4].

من خلال هذا العرض المختصر لسياسات الهجرة الدولية في بعض مناطق الاستقبال نستنتج أنّها حتي و إنّ اختلفت من حيث الآليات وطرق التجسيد فإنّها تتشابه إلى حد كبير في الأهداف المتوقعة منها وفي مقدمتها استقطاب الكفاءات العلمية من الدول النامية .

[1] McDonald.J.T , Worswick .C (2015) , High-Skilled Immigration in a Globalized Labor Market , Handbook of the Economics of International Migration , Volume 1A , pp :559.
[2] Boudarbat .B (2014) ," L'impact de l'immigration sur la dynamique économique du Québec ", Rapport remis au ministère de l'Immigration, de la Diversité et de l'Inclusion , pp :15 .
[3] McDonald.J.T , Worswick .C (2015), Op Cit , pp :550
[4] Boudarbat .B (2014), Op Cit , pp : 14 .

المطلب الثاني : سياسات الهجرة الدولية في مناطق الإرسال (دول المنشأ) .

بالرغم من أهمية الهجرة الدولية في العديد من الدول النامية ودورها في التخفيف من حدة البطالة وتعديل اختلال سوق العمل و مساهمتها في دعم النمو و تحفيز التنمية الاقتصادية ، إلا أنّ لها تأثيرات سلبية جعلت معظم البلدان تسارع لوضع السياسات المناسبة والبرامج الموجهة أساسا للتخفيف من وطئة هذه الآثار لاسيما هجرة الكفاءات العلمية المؤهلة أوما يعرف بهجرة الأدمغة (Brain drain) ، نظرا لما لهذه الظاهرة من انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول النامية، من هذا المنطلق بدأت العديد من البلدان النامية المرسلة للهجرة في وضع السياسات والإستراتيجيات المناسبة بهدف المحافظة على الكفاءات العلمية الوطنية وتشجيع الكفاءات المهاجرة في الخارج على العودة إلى بلدانها الأصلية عبر توفير مجموعة من المتطلبات والشروط الضرورية أوالإستفادت منها عن بعد عن طريق تشجيع التواصل مع الكفاءات المهاجرة في الخارج من خلال شبكات المهاجرين الدوليين من منظمات وجمعيات و نوادي علمية ، و تقوم سياسات الهجرة في دول المنشأ على مجموعة من الآليات نوجز أهمها في :

1- السياسات الموجهة لإستقطاب وتشجيع عودة الكفاءات العلمية المهاجرة :

ترتكز سياسات دول الأصل على تحسين الظروف المادية للكفاءات وتهيئة ظروف العمل المناسبة بهدف تشجيعها على العودة إلى بلدانها الأصلية فقد استطاعت العديد من البلدان النامية أن تقطع أشواطا كبيرة في هذا المجال، فعلى سبيل المثال قامت كل من تايوان و كوريا الجنوبية بوضع برنامج " العودة السهلة " من خلال تحديد مجموعة من المعايير الواجب توفرها في الكفاءات المستهدفة كعدد سنوات الدكتوراه ، عدد الأوراق البحثية المنشورة ، اضافة إلى تقديم مجموعة من المحفّزات المادية كإعطاء الكفاءات الحرية في البحث عن المشاريع الاستثمارية في بلده الأصلي ، خفض تكاليف التنقل من الخارج باتجاه بلده الأصلي ، وفي نفس الإطار قامت الصين بانشاء 20 مركز لتقديم الخدمات للكفاءات العائدة توفر هذه المراكز سكنات مجهزة بكل الوسائل الضرورية لعودة الكفاءات ، كما تقوم الجامعات الصينية بتقديم مساعدات مالية بهدف تحفيز الكفاءات والطلاب في الخارج على العودة إضافة إلى تشجيع الزيارات السنوية للجامعات الصينية ، وبالفعل فقد استطاعت الصين بفضل الطفرة الاقتصادية التي حققتها في السنوات الاخيرة أنّ تسرّع من عودة الكفاءات المهاجرة [1] .

من جهة أخرى تتبنى بعض البلدان سياسة الإستفادة عن بعد من الكفاءات العلمية المهاجرة من خلال تفعيل دور شبكات المهاجرين الدوليين و تكثيف التواصل وفي هذا الخصوص نجد برنامج Hewlett packard (2009) بالاشتراك مع منظمة اليونسكو (UNESCO) الموجّه لمساعدة 6 جامعات في أوروبا الشرقية لتشجيع

[1] Luckanachai.N & Gieger.M (2010) , Op Cit , pp :27-28

عودة الكفاءات العلمية والطلبة بشكل مؤقت ، كما قامت ألبانيا بوضع برنامج بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) يستهدف تشجيع عودة الكفاءات بشكل مؤقت [1]، كما نجد برنامج (TOKTEN) الذي وضع سنة 1976 بهدف التخفيف من أثر هجرة الكفاءات على البلدان النامية من خلال وضع جسر للتواصل بين الكفاءات العلمية المغتربة و بلدانها الأصلية بهدف الإستفادة والمساهمة في التنمية حيث انخرطت حوالي 49 دولة في هذا البرنامج من بينها الجزائر، وأشارة منظمة الأمم المتحدة في إطار تقريرها إلى تحقيق هذا البرنامج لجزء كبير من الأهداف التي سطرت فيه خاصة في بعض البلدان النامية [2].

2- السياسات الموجهة لتفعيل دور المهاجر في تنمية بلده الأصلي :

تركز سياسات الهجرة في دول المنشأ على تفعيل دور المهاجر في تنمية بلده الاصلي انطلاقا من الامكانيات الاقتصادية والوفرات الخارجية التي يتيحها لبلده من خلال تدفق التحويلات المالية ، استثمارات المهاجرين العائدين ، دور الشبكات العرقية للمهاجرين في الخارج في جذب الإستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلي وتسهيل تدفق التجارة الخارجية ، إنّ الدراسات الحالية تركّز على الدور الكبير الذي أصبحت يقوم به المهاجر في تنمية بلده الأصلي وفي هذا الخصوص أشار عدد من الباحثيين أمثال Ilahi (1998) ، Castles (2000) ، McCormick و Wahba (2001 ، 2007) ، Commander (2003) أنّ المهاجر العائد يتمتع بروح مقولاتية وهو أكثر قدرة على الاستثمار في بلده الأصلي، فقد وضعت العديد من البرامج في بعض دول المنشأ بهدف الاستفادة القصوى من امكانيات المهاجرين في تنمية بلدانهم الأصلية، فعلى سبيل المثال قامت فرنسا بوضع برنامج الهجرة والتنمية المحلية(PDLM) في سنة 1995 بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية (OIM) حيث شمل هذا البرنامج كل من مالي ، موريتانيا ، السنغال من خلال تقديم مساعدات مالية للمهاجرين بهدف تشجيعهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية و الاستثمار فيها ، مول البرنامج حوالي 200 مهاجر عائد في مالي ، 30 في السنغال ، 5 في موريتانيا خلال الفترة الممتدة من 1995 الى 1998 ، و ابتداءا من سنة 2000 ساهم هذا البرنامج في تمويل 450 مشروع استثماري في مالي و 50 في السنغال ، كما قام بنك أمريكا للتنمية (IADB) بتمويل برنامج العودة الإرادية للمهاجرين المقاوليين، وتضمن هذا البرنامج تشجيع المهاجرين المنحدرين من دول أمريكا اللاتينية المتواجدين في اسبانيا على العودة والاستثمار في بلدانهم الأصلية وشمل كل من كولومبيا، بوليفيا، الأوروغواي[3] .

من خلال هذا العرض الموجز نستطيع القول أنّ مجال سياسات الهجرة في دول المنشأ هو جد واسع ويختلف بتعدد قنوات تأثير الهجرة الدولية على اقتصاديات دول المنشأ و مدى مساهمة المهاجر في تنمية بلده الأصلي.

[1] Luckanachai.N & Gieger.M (2010) , Op Cit , pp : 29

[2] بالميمون عبد النور، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

[3] Luckanachai.N & Gieger.M (2010) , Op Cit , pp :30-31 .

الخلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم تصوّر نظري لظاهرة الهجرة الدولية في إطار مقاربة اقتصادية ، فقمنا في البداية بمحاولة ضبط مفهومها وإستنتجنا أنّه يستند على معيار الجنسية ومكان الإقامة ، كما أنّه يختلف من دولة لأخرى وهذا ينعكس لامحالة على بيانات الهجرة الدولية، كما قمنا بتقديم عرض إحصائي لتطوّر الظاهرة في العالم ولاحظنا أنّها في نمو مستمر خاصة مع بداية 1990 نتيجة التحويلات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم في ظل العولمة ، من جهة أخرى تتمتاز التدفقات الحالية للهجرة الدولية بتعدّد أنواعها واتجاهاتها حيث أصبحت تشمل كل دول العالم دون إستثناء سواء كانت مناطق مرسلة ، أو مناطق مستقبلة ، أو مناطق عبور.

أما فيما يخص الإطار النظري لتفسير ظاهرة الهجرة الدولية من نظريات و نماذج فهو جد معقد على اعتبار أنّ هذه الظاهرة تمثل محور لتقاطع مختلف العلوم الإنسانية (الاقتصاد ، السياسية ، علم الإجتماع ...) ، كما أنّ قرار الهجرة لا يعتمد على الإختيارات الفردية فقط بل يتأثر بعوامل أخرى كالأسرة والمجتمع، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الإرسال و مناطق الإستقبال ، لذلك فإنّ تطبيق هذه المقاربات النظرية في تفسير ظاهرة الهجرة يختلف من بلد لأخر حسب خصوصيات كل منطقة .

من جهة أخرى تتعدد الآثار الاقتصادية المرتبطة بالهجرة الدولية فهي تؤثر على معدّلات الأجور ومستويات التشغيل والبطالة ، و معدّلات النمو الاقتصادي والتوازنات المالية في البلدان المستقبلة ، كما أنّها تؤثر على اقتصادات البلدان المرسلة من خلال مساهمتها المباشرة في التنمية و تطوير الإقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت مختلف دول العالم سواء كانت مرسلة أو مستقبلة للهجرة تضع سياسات وبرامج خاصة لإدارة تدفقات الهجرة الدولية بهدف الإستفادة من آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية

الفصـــــل الثاني

الهجرة الدولية و التنمية في دول المنشأ

(دول الإرسال).

تمهيد :

تركز الدراسات الحالية على تحليل العلاقة التفاعلية بين ظاهرة الهجرة الدولية والتنمية في دول المنشأ (الأصل) نظرا للدور المهم الذي أصبح يلعبه المهاجر في عملية التطوير والتنمية ببلده الأصلي على عدة مستويات، فبعد أن كانت جعل المقاربات التحليلية السابقة يغلب عليها الطابع التشاؤمي، وتنظر للهجرة الدولية بنظرة سلبية باعتبارها عامل لاستنزاف رأس المال البشري ومظهر من مظاهر التخلف في البلدان النامية ، ظهرت في السنوات القليلة الماضية خاصة مع بداية 1990 العديد من المقاربات التي تبحث في الأثر الانمائي للهجرة على بلدان الأصل، و تم مراجعة العديد من القضايا التي لها صلة مباشرة بالظاهرة بداية بأثر الهجرة على رأس المال البشري الذي انتقلت فيه الدراسات من مفهوم نزيف الأدمغة (Brain Drain) إلى مفهوم اكتساب الأدمغة (Brain Gain) وأصبحت الهجرة بمثابة عامل مهم لتراكم رأس المال البشري في دول المنشأ ، كما تركز الدراسات الحالية على أهمية التحويلات المالية للمهاجرين باعتبارها مصدر مهم من المصادر الخارجية لتمويل التنمية، وأداة فعالة لخفض مستويات الفقر والبطالة ، وتحفيز النمو الاقتصادي ، وتمويل الاستثمار في الدول المستقبلة.

كما تأثر الهجرة الدولية على التنمية في بلدان المنشأ من خلال ظاهرة عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية التي تكون مرفقة بنقل الأفكار والخبرات العلمية والتنظيمية المكتسبة في الخارج ، إضافة الى الإمكانيات المادية خاصة المالية منها التي يتم إعادة استثمارها في البلد الأصلي في شكل مشاريع خاصة وأنشطة مقاولاتية .

من جهة أخرى يمكن للمهاجر الدولي أن يساهم في تنمية بلده الأصلي دون الحاجة إلى عودته من خلال ما يعرف بشبكات المهاجرين في الخارج أو الشتات (Diasporas) التي أصبحت تقدم خدمات مهمة للبلدان النامية عبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنشيط تدفق التجارة الخارجية من خلال التعريف بمقومات وإمكانيات البلد الأصلي ، إضافة الى دورها في نقل التكنولوجيا والمعرفة ، والتجارب على ذلك كثيرة للعديد من الدول النامية التي استطاعت تفعيل دور جالياتها المهاجرة في الخارج خدمة للتنمية المحلية كالصين والهند، ودول شرق آسيا و المكسيك ...الخ.

استنادا على ما سبق سنحاول في هذا الفصل تحليل طبيعة العلاقة السببية بين ظاهرة الهجرة الدولية والتنمية في دول المنشأ اعتمادا على أهم المقاربات النظرية في هذا المجال، كما سنحاول تحليل مختلف قنوات تأثير الهجرة على التنمية في البلدان الأصلية.

المبحث الأول : تطور وجهات النظر المؤسسة للعلاقة بين الهجرة الدولية و التنمية .

لطالما كانت العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية الاقتصادية إحدى أعقد القضايا الدولية التي جعلت الباحثين في كثير من الأحيان يقفون عاجزين عن فهمها وتحديد اتجاهاتها ، فهل الهجرة الدولية تساهم في تحفيز التنمية في بلدان المنشأ ؟ أم عكس ذلك التنمية هي من تؤثر على تدفقات واتجاهات حركات الهجرة الدولية ؟ هذا التعقيد الذي يميز هذه العلاقة إنّما يرجع أساسا إلى التأثير المتبادل والتداخل الموجود بين ظاهرة الهجرة الدولية والتنمية ، فالفكر النظري الخاص بتحليل هذه الثنائية ما زال قيد التكوين نظرا لأن كل النظريات والنماذج السابقة ركّزت وبشكل كبير على محدّدات وأسباب نشوء حركات الهجرة الدولية، و لم تهتم إلا بقدر ضئيل بالآثار الناتجة عنها خاصة على التنمية في مجتمعات المنشأ ، وعلى العموم فإن وجهات النظر المؤسّسة للعلاقة بين الهجرة الدولية و التنمية لم تتشكّل إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانقسمت في مجملها إلى وجهات نظر تفاؤلية ترى في ظاهرة الهجرة الدولية كعامل مهم لإحداث التنمية الاقتصادية في مجتمعات البلدان المرسلة ، ووجهات نظر تشاؤمية ترى في الهجرة كعامل كبح للتنمية في بلدان المنشأ بالنظر إلى تأثيراتها السلبية (Taylor 1999) ، هذا التباين في وجهات النظر يرجع أساسا إلى عمق الانقسامات في المقاربات والنماذج النظرية (النماذج الوظيفية ، مقابل النماذج الهيكلية) حيث شبه الباحث De Haas (2010) مسألة تطور النقاش بين ظاهرة الهجرة الدولية والتنمية بالأرجوحة أوالبندول الموجود في الساعة (Pendulum) نظرا لأنها تتأرجح بين وجهتي نظر أساسيتين: وجهات النظر التّفاؤلية ووجهات النظر التشاؤمية، وقد أشار De Haas (2008) إلى تشكل أربع تيارات كبرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا حاولت أن تبحث في العلاقة التفاعلية بين الهجرة الدولية والتنمية في بلدان الأصل هي كالأتي[1] :

- وجهات النظر التفاؤلية للعلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية 1950-1970.
- وجهات النظر التشاؤمية للعلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية 1970-1980.
- مرحلة الاقتصاد الجديد لهجرة العمل و عودة التفاؤل بدور الهجرة في التنمية 1990-2000 .
- وجهات النظر الجديدة المتفائلة بداية من سنة 2000 .

انطلاقا من هذه النظرة الازدواجية التي تحكم العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية الاقتصادية قدمت العديد من النظريات والنماذج المفسّرة لهذه الثنائية التي نوجزها في :

[1] De Haas .H (2010) , Migration and Development a Theoretical Perspective , International Migration Review Volume 44 , N° 1 , pp : 1-41

المطلب الأول : وجهات النظر التّفاؤليّة 1950 – 1970

و هي تتضمن كل وجهات النظر والآراء المؤيدة للدور الإيجابي لظاهرة الهجرة الدولية في تنمية دول المنشأ أو مناطق الإرسال والتي مثلتها[1] :

1- النظرية النيوكلاسيكية للهجرة (Neo-classical migration theory) :

ترى هذه النظرية في ظاهرة الهجرة الدولية كنوع من أنواع التخصيص الأمثل للموارد وعوامل الانتاج بما فيها رأس المال والعمل بين المناطق المرسلة للمهاجرين والمناطق المستقبلة لهم ، وبالتالي فهي آلية مهمة لإحداث التوازن والتنمية بين المناطق بفعل انتقال اليد العاملة كما أوضحته العديد من النماذج التنموية ذات الطابع الثنائي[2] التي تم صياغتها على فترات زمنية مختلفة Hicks (1932) ، Lewis (1954) ، Ranis و Feild (1961) ، Harris و Todaro (1970، 1976) .

فحسب فرضيات التحليل النيوكلاسيكي الجزئي تحدث الهجرة نتيجة اختيارات عقلانية للأفراد يحسبون من خلالها التكاليف والعوائد المتوقعة من الانتقال بين المناطق ، أما على المستوى الاقتصادي الكلي تحدث حركات الهجرة نتيجة الفوارق الإقليمية في أسواق العمل بين المناطق حيث ينتقل الأفراد من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية و فائض في عرض العمل (المناطق الريفية) إلى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة ونقص في عرض العمل (المناطق الحضرية) ، من جهة أخرى يؤثّر التباين في معدّلات الأجور بين المناطق على حركات الأفراد حيث تنتقل العمالة من المناطق ذات مستويات الأجور المنخفضة (المناطق الريفية) إلى المناطق ذات مستويات الأجور المرتفعة (المناطق الحضرية) فوفقا للتحليل النيوكلاسيكي فان وجود شروط مسبقة كهذه سيكون كافيا لحدوث حركات الهجرة بين المناطق .

أما فيما يخص دور الهجرة في عملية التنمية فهو يظهر من خلال قدرتها على التوزيع الأمثّل لعوامل الإنتاج بين المناطق من خلال امتصاص فائض العمل في المناطق ذات الكثافة السكانية وتصريفه إلى المناطق التي تعاني من الندّرة ، وتستمر هذه العملية إلى غاية حدوث تعادل في مستويات الأسعار والأجور بين المناطق المرسلة والمناطق المستقبلة للمهاجرين من خلال ما يعرف بآلية تعادل الأسعار (Process Of Factor Price Equalization) التي أشار إليها Djajic (1986) ويمكن توضيح وجهة النظر النيوكلاسيكية حول دور الهجرة في عملية التنمية من خلال الشكل النموذجي التالي :

[1] De Haas .H (2010) , Op Cit , pp : 4 .
[2] De Haas .H (2007) ," Remittances, Migration and Social Development A Conceptual Review of the Literature" , United Nations Research Institute for Social Development ,Social Policy and Development Programme Paper N° 34 , pp : 3- 4

الشكل رقم (14) : أثر تدفقات الهجرة على أسواق العمل في مناطق الإرسال و مناطق الإستقبال .

1- قبل تدفقات الهجرة

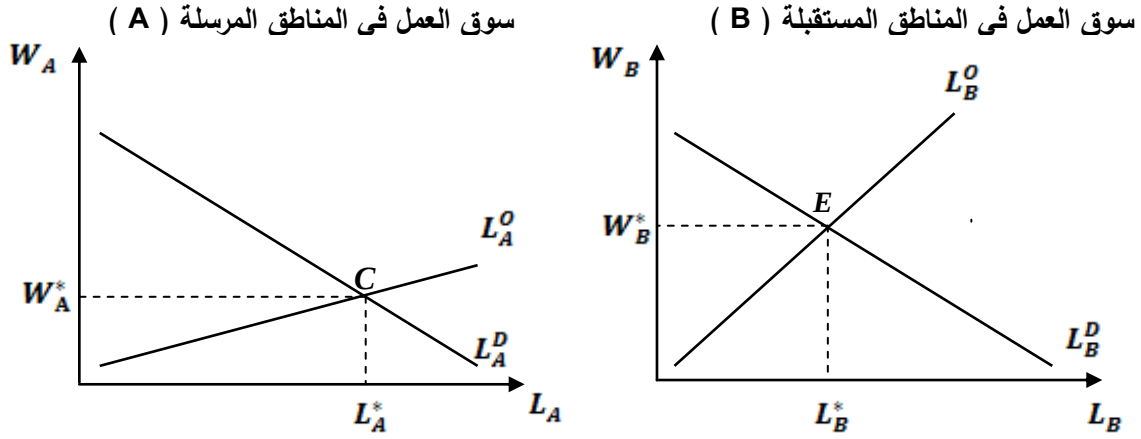

2- بعد تدفقات الهجرة

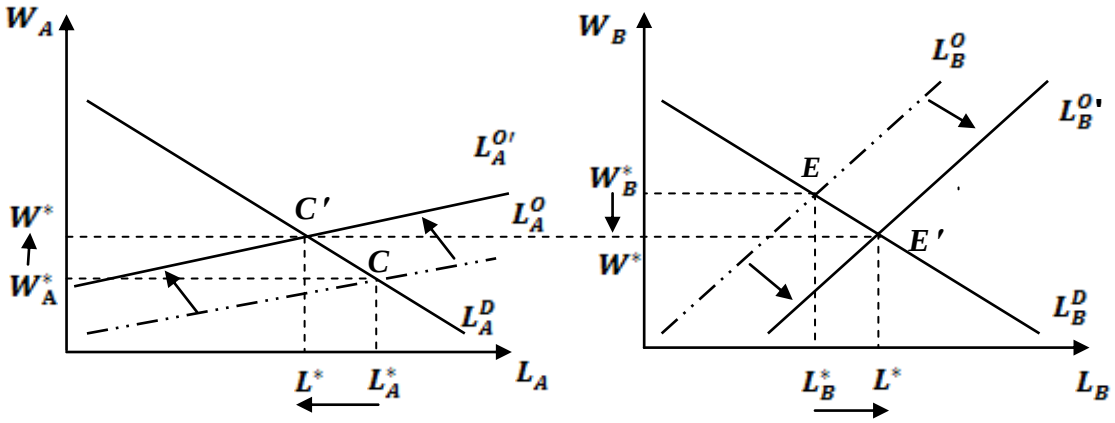

المصدر : من إعداد الطالب.

من خلال الشكل الهندسي نلاحظ أن سوق العمل في المناطق المرسلة للهجرة **(A)** يتوازن عند النقطة ***C*** عند مستوى أجر W_A^* و كمية عمل L_A^* ويمتاز سوق العمل في هذه المناطق بارتفاع عرض العمل L_A^O و انخفاض الطلب عليه L_A^D ، أما سوق العمل في المناطق المستقبلة للهجرة **(B)** يتوازن عند النقطة ***(E)*** عند مستوى أجر W_B^* و كمية عمل L_B^* ويمتاز سوق العمل في هذه المناطق بانخفاض عرض العمل L_B^O ، و ارتفاع الطلب عليه L_B^D ، وفقا لفرضيات التحليل النيوكلاسيكي تحدث حركات الهجرة الدولية بين المناطق

نتيجة وجود فروق إقليمية في أسواق العمل بين المناطق ، وبالتالي ينتقل عنصر العمل من المناطق **(A)** إلى المناطق **(B)** .

بعد حدوث تدفقات الهجرة ينخفض عرض العمل في المناطق **(A)** و يترتب عن ذلك انتقال نقطة التوازن من (c) إلى (C') و يرتفع الأجر من W_A^* الى W^* ، أما المناطق المستقبلة لحركات الهجرة **(B)** يرتفع عرض العمل فيها و يترتب عن ذلك انتقال نقطة التوازن من E إلى E' و ينخفض الأجر من W_B^* الى W^* و تستمر عملية انتقال اليد العاملة بين المناطق المرسلة والمناطق المستقبلة للهجرة إلى غاية الوصول إلى التوازن على مستوى أسواق العمل و التعادل في مستويات الأجور W^*

إنّ التحليل النيوكلاسيكي لدور الهجرة الدولية في عملية التنمية في دول المنشأ لا يقتصر على انتقال عنصر العمل بين المناطق والآثار المترتبة عنه فقط ، بل يمتدّ لشمل أثر الهجرة على عناصر الانتاج الأخرى وعلى وجه الخصوص رأس المال (K) ، فوفق التحليل النيوكلاسيكي تعاني أغلب البلدان النامية المرسلة للهجرة الدولية من ضعف التّراكم في رأس المال الذي يعدّ من أهم المحدّدات الرئيسية للتنمية في هذه المناطق حيث تعمل الهجرة على إعادة توزيع رأس المال بين المناطق بشكل أمثل وفي هذا الإطار يرى Massy وأخرون (1993)[1] أن سعي المنتجين لزيادة الأرباح يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة بحثا عن العائد المرتفع لرأس المال ($C = {}^{K}/_{L}$) نظرا لانخفاض تكلفة العمل في هذه المناطق كما هو موضّح في الشكل الهندسي الموالي :

الشكل رقم (15) : الآلية النيوكلاسيكية للتوازن لحركة العمل و رأس المال بين المناطق .

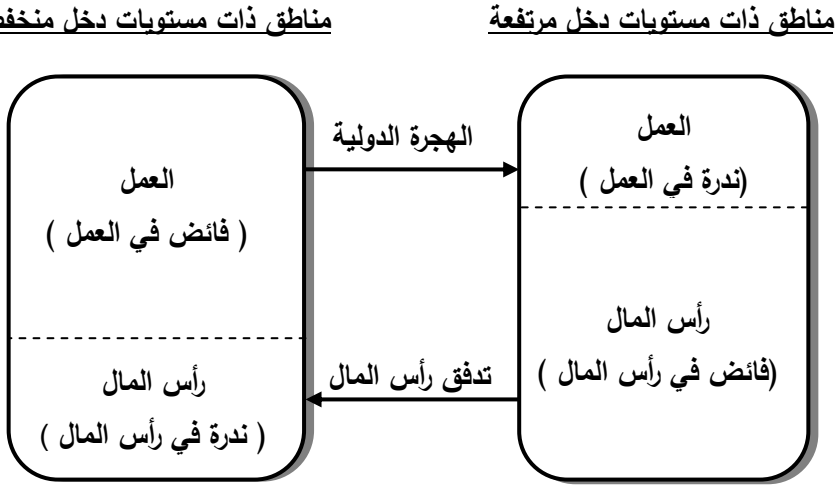

Source : Centre European Forum For Migration Research (CERFM) , Forecasting Of International Migration Selected Theories ,Models And Methods , Poland 2006 , pp :08

[1] Massey.D , Arango .J , Hugo .G , Kouaouci .A , Pellegrino.A , et Taylo .J.E (1993) , Op Cit , pp: 433- 435 .

2- نظرية التحديث (Theory Of Modernization) :

تعتبر نظرية التحديث المقاربة الثانية التي مثلت وجهات النظر التفاؤلية الخاصة بتحليل العلاقة الثنائية بين الهجرة الدولية والتنمية ، ويعود الفضل في ظهور هذه المقاربة إلى الاقتصادي الأمريكي Rostow (1960) من خلال نظريته المعروفة بمراحل النمو الاقتصادي (The Stages of Economic Growth) التي ترى في التنمية كعملية خطية تمر بمجموعة من المراحل، بدايتها مرحلة المجتمع التقليدي فالشروط المسبقة للإقلاع ثم مرحلة الاقلاع ، ومرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الواسع.

و تعتبر هذه النظرية امتدادا للفكر النيوكلاسيكي حيث يتعين على الدول النامية إذا ما أرادت أنّ تحقق التنمية المنشودة أن تتبع نفس المسار الخطي الذي اتبعته بقية الدول المتقدمة والذي لخصه **روستو** في خمس مراحل أما فيما يخص ظاهرة الهجرة الدولية ودورها في عملية التنمية فوفق مقاربة التحديث فهي بمثابة إحدى أهم الآليات التي تساهم في عملية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية باعتبارها محفز للتغيير الاجتماعي وخطوة ضرورية تسمح للمجتمعات التقليدية التي تمتاز بانخفاض مستوى الإنتاجية والاستخدام غير الأمثل للموارد بالانتقال إلى مرحلة الحداثة (التقدم والازدهار) التي تمتاز بارتفاع مستوى الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، واستدّل أنصار نظرية التحديث في تحليلاتهم بالهجرة الجماعية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية التي حدثة في مجتمعات الدول الغربية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي أحدثتها في القطاع التقليدي[1] .

إنّ هذه الرؤية التّفاؤليّة التي ميزت العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية دفعت العديد من البلدان النامية خلال الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى انتهاج سياسات تشجع هجرة اليد العاملة إلى الخارج باتجاه البلدان المتقدمة خاصة دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، والبلدان الآسيوية على اعتبار أنّ الهجرة الدولية واحدة من أهم أدوات التنمية في هذه المناطق نظرا لتعدد قنوات تأثيرها، فعلى المستوى الاقتصادي الكلي تمّ اعتبار التحويلات المالية للمهاجرين كمصدر خارجي مهم لتمويل التنمية ، كما أنّها تساهم في تحسين توزيع الدخل وتحسين نوعية الحياة للأفراد بما يتجاوز آليات التنمية الأخرى المتاحة في العديد من البلدان النامية ، كما تمّ اعتبار الهجرة كوسيلة للتحرر من القيود والحواجز الاقتصادية والاجتماعية التي تقف أمام الأفراد في سعيهم نحو تحسين ظروف عيشهم .

من جهة أخرى افترضت نظرية التحديث أن المهاجرون العائدون يساهمون بشكل مباشر في تطوير القطاع الصناعي وتعزيز النمو الاقتصادي في بلدانهم الأصلية من خلال استثمار أموالهم ، فقد أشار kindleberger

[1] Monsutti .A (2008) , Migration et développement : une histoire de brouilles et de retrouvailles , Annuaire suisse de politique de développement , Migration et développement : un mariage arrangé, Vol. 27 N°2 , pp : 28 - 29

(1965) إلى دور الهجرة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي في مناطق الإرسال ومناطق الاستقبال على حد سواء ، كما أوضح Bertram (1999) أهمية الهجرة الدولية في تمويل التنمية من خلال ما يعرف بنموذج "**ميراب**" (MIRAB)[1] الذي يتضمن عناصر التنمية الضرورية في دول المنشأ ويجمع هذا النموذج التنموي بين الهجرة الدولية ، التحويلات المالية للمهاجرين ، المساعدات المالية ، المساعدات الحكومية المقدمة للبلدان النامية .

3- الانتقادات الموجهة لوجهات النظر التّفاؤليّة الخاصة بتحليل العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية.

بالرغم من أهمية الأطروحات التفاؤلية ودورها في بعث النقاش النظري بين ظاهرة الهجرة الدولية والتنمية في مجتمعات المنشأ إلا أنها تعرضّت لانتقادات متعددة خاصة على مستوى المبادئ العامة والفرضيات الأساسية التي قامت عليها و التي نوجزها فيما يلي[2] :

– إنّ الهجرة الداخلية من القطاع التقليدي إلى القطاع الحضري لم تساهم في امتصاص فائض العمل والتخصيص الأمثل لعناصر الانتاج مثلما افترضته المقاربة النيوكلاسيكية بل على العكس من ذلك ساهمت في بروز العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة ، الفقر، تدني مستويات الأجور، ظهور مشكلة القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية وتدهور الانتاج الزراعي في المناطق التقليدية .

– تجاهل النموذج النيوكلاسيكي للقيود الهيكلية التي تعاني منها مجتمعات البلدان المرسلة للهجرة كضعف الانتاجية ، الاستخدام غير الأمثل للموارد ، البطالة ، التضّخم وهذا ما يجعل من عملية الانتقال بين المناطق والتنمية عملية غير خطية وتفشل في معظم الدول النامية .

– قرارات الهجرة لا تتوقف على اعتبارات اقتصادية بالدرجة الأولى (العوائد والتكاليف) بل هي عملية تتفاعل فيها العديد من العناصر ذاتية خاصة بالمهاجر ، وموضوعية متعلقة بالظروف العامة المحيطة به، هذا ما يجعل حركات الهجرة لا تسير دائما من المناطق المتخلفة ذات مستوى الدخل المنخفض إلى المناطق المتقدمة ذات الدخل المرتفع .

---

[1] نموذج ميراب (MIRAB) هو اختصار للمصطلحات الانجليزية :
(Migration, Remittances, aid, andGovernment Bureaucracy) ، وهو يتضمن العناصر الأساسية لتمويل التنمية في الدول النامية المكونة من الهجرة الدولية ، التحويلات المالية للمهاجرين ، المساعدات المالية ، المساعدات الحكومية المقدمة للبلدان النامية .

[2] Monsutti .A (2008) , Op Cit , pp : 29 – 30

المطلب الثاني : وجهات النظر التّشاؤميّة 1970-1980:

و هي تشير إلى مختلف المقاربات النظرية التي جاءت بعد وجهات النظر التّفاؤليّة خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى1980، وهي تتضمن كل وجهات النظر والآراء التي ترى في ظاهرة الهجرة الدولية كعامل معيق للتنمية و له أثر سلبي على دول المنشأ ، أما فيما يخص أهم وجهات النظر التي مثلت هذا الطرح فهي:

1- نظرية التبعية و المقاربة الهيكلية (Historical structural and dependency views) :

ظهرت هذه النظرية في أواخر الستينيات لتعارض نظرية التحديث، ويعود الفضل في بروز هذه المقاربة الى المؤرخ الاقتصادي أندريه جندر فرانك (Andre Gunder Frank) الذي طرح مفهوم تنمية التخلف في سنة 1960(Développement Du Sous-Développement) منتقدا نظرية التحديث والمقاربة النيوكلاسيكية معتبرا أنّ اتباع البلدان النامية لهذا النهج التنموي سيؤدي لمزيد من التخلف والتبعية وعرف هذا النهج التحليلي الجديد رواجا كبيرا في دول أمريكا اللاتينية على يد مجموعة من المفكرين والعلماء أنصار نظرية التبعية (Dependentistas) الذين تزعمهم عالم الاجتماع البرازيلي كاردوسو فرناندو أوسكار (Fernando Henrique Cardoso) ، وفي نفس الفترة ظهرت مقاربات أخرى تشترك في نفس طريقة التحليل للعلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية كالمقاربة النيوماركسية ، ومقاربة النظام العالمي الجديد .

و ترى وجهات النظر هذه أنّ السلطة السياسية والاقتصادية موزعة بشكل غير متساوي بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة وهذا يمنع سكان العالم في مختلف المناطق من الوصول إلى نفس الموارد، فالتوزع الرأسمالي يعزز عدم المساواة التي تكون دائما لصالح دول المركز (الدول المتقدمة الصناعية) على حساب دول الأطراف (الدول المتخلفة)[1]، كما يتميز النظام الاقتصادي العالمي بآليات استغلالية تظهر من خلال استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية من البلدان المتخلفة لتغذية النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ، كما أنّ نظام التجارة العالمي يساهم في تكريس هذا الاستغلال بحيث أنّه لا يسمح للبلدان الفقيرة من الوصول إلى الأسواق الدولية لتصريف إنتاجها ، في مثل هذه الظروف تكون الهجرة الدولية كنتيجة حتمية لعلاقات الهيمنة العالمية ، فاستغلال البلدان المتقدمة للبلدان النامية يساهم في تعزيز التخلف في هذه الأخيرة وهو ما يؤدي إلى تغذية حركات الهجرة الدولية ، وفي هذه الحالة تكون ظاهرة الهجرة الدولية كعامل كبح للتنمية الاقتصادية في دول المنشأ.

2- السببية التراكمية و متلازمة المهاجرين:

إضافة إلى نظرية التبعية برزت نظرية السببية التراكمية كمقاربة نظرية مهمة في تفسير وجهات النظر التّشاؤميّة حول العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية في دول المنشأ، فوفق مبدأ السببية الذي وضعه **ميردال** (Gunnar Myrda) في سنة 1957 في تفسيره لظاهرة التخلف تتفاعل مجموعة من العناصر فيما بينها في شكل علاقات

[1] Monsutti .A (2008) , Op Cit , pp : 31

سببية يؤثر من خلالها كل عنصر على الأخر، فكذلك الأمر بالنسبة للعلاقة بين ظاهرة الهجرة الدولية والتنمية في دول المنشأ [1]، وتؤثر الهجرة الدولية بشكل سلبي على التنمية من خلال العناصر التالية[2] :

– بداية بتدفق التحويلات المالية للمهاجرين باتجاه بلدانهم الأصلية التي تساهم في زيادة معدّلات الاستهلاك و رفع معدّلات التضّخّم ، كما أنه لا يتم استثمارها في القطاعات الانتاجية وهو ما ينعكس سلبا على الانتاج المحلي أين تصبح اقتصاديات بلدان المنشأ تعتمد على قطاع الاستيراد وهذا ينعكس سلبا على التنمية في بلدان المنشأ وبالتالي تغذية تدفقات الهجرة .

– تدفق التحويلات يساهم في تعميق حدّة التباين في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع في بلدان المنشأ وهو ما يؤثر سلبا على التنمية وبالتالي تشجيع حركات الهجرة الدولية.

– هجرة الكفاءات والمهارات يؤثر سلبا على مستوى الانتاجية ويؤدي إلى تدهور القطاعات الحيوية في بلدان المنشأ كالصحة والتعليم التي تعد ضرورية لتراكم رأس المال البشري وهذا ينعكس بشكل مباشر على معدّلات النمو الاقتصادي وبالتالي التأثير سلبا على التنمية وهو ما يساهم في تغذية تدفقات الهجرة الدولية .

– هجرة اليد العاملة من القطاع التقليدي تؤثر سلبا على الانتاج الزراعي ما يدفع دول المنشأ إلى الاعتماد على قطاع الاستيراد وبالتالي مزيد من التبعية للبلدان المتقدمة .

– الهجرة الدولية تؤثر على العادات الاجتماعية والثقافية لبلدان المنشأ من خلال نقل مجموعة من الأنماط الاستهلاكية الجديدة ، تغيير الأذواق وبالتالي يصبح الأفراد أكثر طلبا على المنتجات الأجنبية مقابل المنتوجات المحلية وهو ما يؤدي لمزيد من الاستيراد .

وعلى العموم فإنّ مبدأ السببية التراكمية في تفسير العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية متعدد الآليات وفي هذا الإطار قام الاقتصادي Reichert (1981) بدمج كل وجهات النظر في ما أسماه "متّلازمة المهاجرين" أو علة المهاجرين (The migrant syndrome) حيث تؤدي ظاهرة الهجرة الدولية لمزيد من التخلف وضعف التنمية في دول المنشأ وهو ما يعمل على تغذية حركات الهجرة الدولية من جديد[3].

الهجرة الدولية ⟵ التخلف وضعف التنمية ⟵ مزيد من تدفقات الهجرة الدولية

[1] De Haas .H (2003) , Migration And Development In Southern Morocco : The Disparate Socio-Economic Impacts Of Out-Migration On The Todgha Oasis Valley , Ph.D thesis Amsterdam Research Institute for Global Issues and Development Studies , pp :40

[2] Massey.D , Arango .J , Hugo .G , Kouaouci .A , Pellegrino .A , et Taylo .J.E (1993) , Op Cit , pp : 451- 452

[3] De Haas .H (2010) , Op Cit , pp : 8

الشكل رقم (16) :الاثر السلبي للهجرة الدولية على التنمية في دول المنشأ وفق المقاربة التشاؤمية .

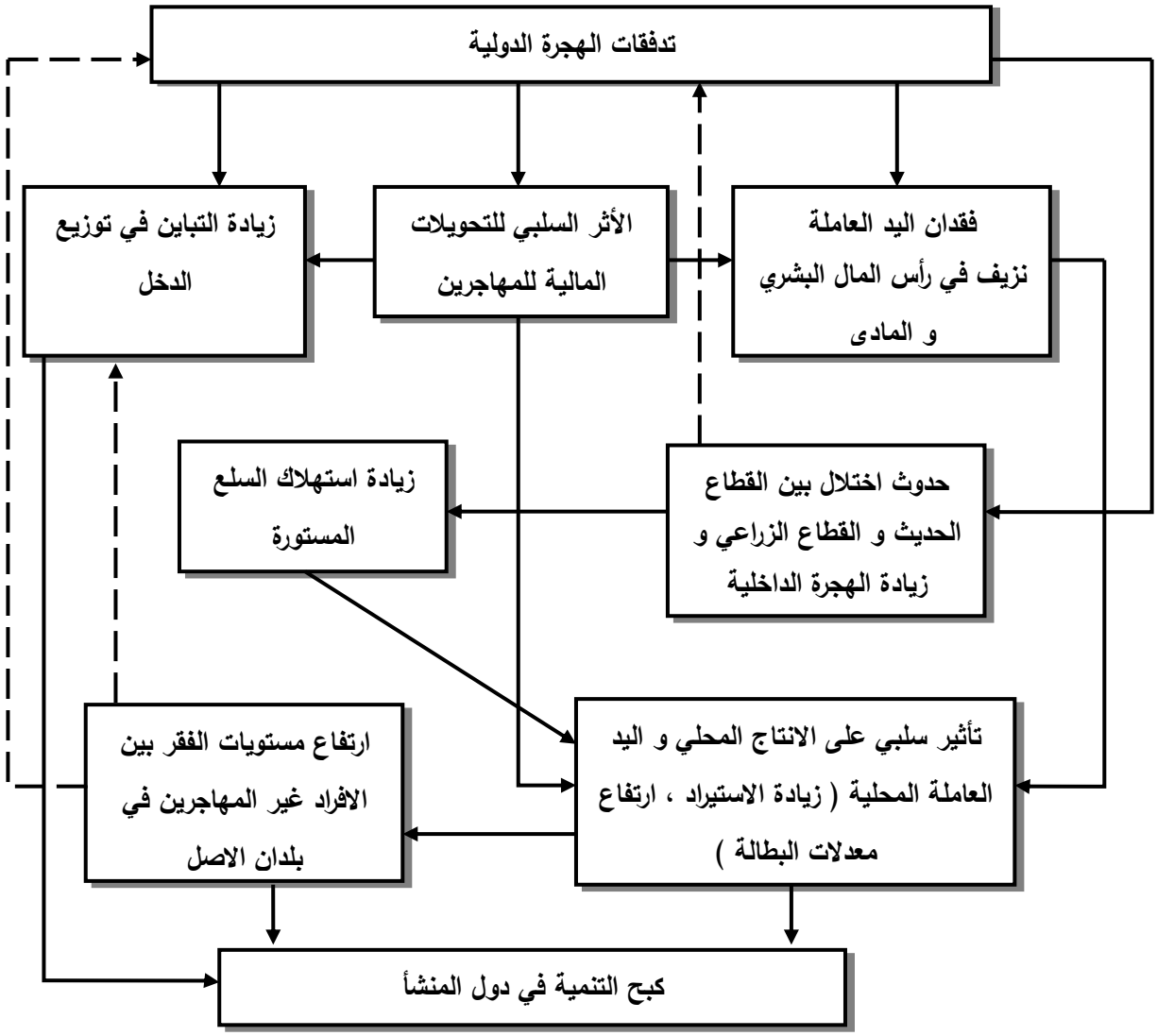

Source: De Haas (2010), Op Cit, pp :39

المطلب الثالث : وجهات النظر التعددية والشاملة للعلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية:

بداية من سنة 1990 عرفت العلاقة الثنائية بين الهجرة الدولية والتنمية في دول المنشأ العديد من المراجعات المهمة وبدأ التحول تدريجيا نحو الآراء الشّموليّة والتّعدديّة ذات الطابع التّفاؤلي بشأن دور الهجرة الدولية في تنمية مجتمعات المنشأ ، فالنقاش الأكاديمي لم يعد محصورا ضمن نطاق ضيق بين المقاربات النيوكلاسيكية والمقاربات الماركسية التي سيطرت على المناقشات السابقة خلال الفترة الممتدة من 1950 إلى غاية 1980 فأصبحت التّوجّهات الحديثة تبحث في الدور الفعّال للمهاجرين الدوليين في تنمية

مجتمعاتهم الأصلية خصوصا بعد ظهور عدد من المقاربات النظرية التي تبحث في الآثار الايجابية للهجرة كنظرية الاقتصاد الجديد لهجرة العمل التي أعادت صياغة المفاهيم الأساسية الخاصة بدراسة ظاهرة الهجرة الدولية ، من جهة أخرى أدى التحسن الكبير في البحوث والدراسات المدعمة بالنماذج التجريبية إلى فهم العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية في بلدان المنشأ بصورة شاملة ودقيقة De Haas (2010) وعلى العموم يمكن إيجار أهم المقاربات النظرية التي مثلت وجهات النظر التّعدّديّة فيما يلي :

1- الاقتصاد الجديد لهجرة العمل :

منذ منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات (1985-1990) برزت مقاربة الاقتصاد الجديد لهجرة العمل (Stark 1991; Stark and Bloom 1985; Taylor 1999) كوجهة نظر تحليليّة جديدة لدراسة ظاهرة الهجرة الدولية جاءت كاستجابة لقصور وإخفاقات المقاربات النظرية السابقة خاصة الاقتصاد النيوكلاسيكي للهجرة التي تجاهلت القيود الاقتصادية والاجتماعية المفروضة على الأفراد المقبلين على اتخاذ قرار الهجرة ، فحسب نظرية الإقتصاد الجديد لهجرة العمل فان سلوك المهاجرين لا يخضع بالضرورة لحسابات اقتصادية عقلانية بقدر ما هو خيار إستراتيجي عقلاني تضعه وتنظمه الوحدة الأسرية باعتبارها مركز إتخاذ قرار الهجرة الذي تهدف من وراءه إلى تنويع وتوسيع الخيارات المتاحة أمامها والتقليل من المخاطر التي تتعرض لها في مجتمع المنشأ من خلال تدفق التحويلات المالية التي يرسلها المهاجر إلى بقية أفراد الأسرة والهجرة في هذه الحالة تمثل وسيلة لتأمين الدخل لبقية أفراد الأسرة وهي أداة فعالة لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة في مجتمعات المنشأ[1] التي تؤثر بشكل مباشر على وضعها الاقتصادي كالبطالة ، الجفاف ، التقلبات الاقتصادية.

من ناحية أخرى ترى هذه المقاربة الهجرة كاستثمار الهدف منه الحصول على مصادر دخل أخرى تكون أعلى و أكثر استقرارا من مصادر الدخل الأخرى المتاحة في مجتمعات المنشأ ، وهي وسيلة للتغلب على قيود السوق المختلفة في مجتمعات المنشأ كصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل ، ضعف آليات التأمين نظرا لخصائص الأسواق في دول الأصل التي تمتاز بضعف النمو وصعوبة الوصول إليها و تركز نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة العمل على أهمية التحويلات المالية للمهاجريين باعتبارها وسيلة تمويل مهمة سواء على مستوى الأسرة أو على المستوى الاقتصادي الكلي نظرا لتعدد الأثار الإيجابية المرتبطة بها كخفض الفقر، تمويل المشاريع، تحسين التعليم، تحفيز النمو...إلخ.

[1] De Haas .H (2011) ,"The determinants of international migration : Conceptualizing policy, origin and destination effects " , Working Paper 32 , the International Migration Institute (IMI), Oxford Department of International Development (QEH), University of Oxford, 3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK , pp : 9 – 10 www.imi.ox.ac.uk

إنّ زيادة تدفق التحويلات المالية للمهاجرين باتجاه البلدان النامية ومساهمتيها في تمويل التنمية أعاد بعث التّفاؤل بشأن دور الهجرة الدولية في تنمية اقتصاديات دول المنشأ والذي أصبح يعرف فيما بعد بنهج الطريق الثالث (The Third Way) الذي يجسد مبدأ المساعدة الذاتية التي يكون فيها المهاجرون أكبر مصدر للتمويل الخارجي في البلدان النامية بدل الحكومات والمؤسسات المالية الدولية[1]، فحسب مختلف البيانات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية فانّ التحويلات المالية للمهاجرين تمثل مصدر التمويل الثاني بعد الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- الهجرة كاستراتيجية لسبل معيشة الأسرة :

إضافة إلى نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة العمل برزت مقاربة السبل المعيشية للأسرة كوجهة نظر جديدة تبحث في الدور الإيجابي للهجرة الدولية في عملية التنمية على يد مجموعة من علماء الجغرافيا، وعلماء الأنثروبولوجيا في أواخر السبعينيات من خلال عدد من الدراسات الدقيقة التي أجريت في بعض البلدان النامية حيث كانت نتائجهم متناقضة مع افتراضات المقاربات الهيكلية (الماركسية) التي ترى أن الأفراد في البلدان النامية هم ضحية للقوى الرأسمالية العالمية ، وأنّهم في سعي دائم لتحسين سبل العيش بشكل فعّال ضد القيود والظروف التي يعيشون فيها، فاستراتيجية سبل معيشة الأسرة يمكن اعتبارها خيار استراتيجي متعمد لجميع الأنشطة التي تقوم بها الأسرة وأفرادها للمحافظة على أمنهم وسلامتهم من خلال مجموعة من الاختيارات التي تمكنهم من الوصول إلى الأصول والفرص الاقتصادية المتاحة الكفيلة بتحسين الوضع المادي والاجتماعي للأسرة ، وفي هذه الحالة تصبح ظاهرة الهجرة الدولية كواحدة من أهم العناصر الرئيسية للاستراتيجيات التي تستخدمها الأسرة بهدف تنويع ، تأمين وتحسين إمكانياتها بشكل دائم فهي بمثابة قرار متعمد لتحسين سبل العيش والتّمكّن من القيام بالاستثمارات والمساعدة في الحد من التّقلبات الدورية والفجائية في دخل الأسرة في مجتمعات المنشأ وبالتالي فانّ ظاهرة الهجرة دولية هي وسيلة للتّغلّب على قيود التنمية في دول المنشأ .

3- استراتيجية الهجرة العابرة للأوطان:

تشير مقاربة الهجرة العابرة للأوطان إلى أهمية الشّتات أو الجاليات المهاجرة (Diaspora) في تنمية مجتمعات المنشأ عن طريق المحافظة على الروابط الاجتماعية والاقتصادية خلال فترات زمنية أطول عكس ما كان يعتقد سابقا أين يقوم المهاجر الدولي بقطع كل علاقات الاتصال مع بلده الأصلي بمجرد قضائه لفترة زمنية معينة في الخارج ، من جهة أخرى فإنّ مساهمة المهاجر في عملية التنمية لم تعد مشروطة بضرورة عودته الدائمة إلى بلده الأصلي ، بل من خلال الاتصال المستمر بينه وبين بقية أفراد الأسرة في مجتمعه

[1] De Haas.H (2008) , Migration and Development a Theoretical Perspective ,OpCit , pp : 1-2

الأصلي سيما في ظل تطور وسائل الإتصال ودورها في زيادة تدّفق الأصول والتحويلات المالية من المهاجر باتجاه بلده الأصلي، من جهة أخرى فإنّ تطور وسائل المواصلات وانخفاض تكلفتها ساهم بشكل فعّال في تقوية الروابط بين المهاجر الدولي ومجتمعه الأصلي عن نحومتزايد من خلال عودته المؤقتة أو تنقله المستمر بين مناطق الإرسال ومناطق الاستقبال هذا ما مكّنه من القيام بأنشطة اقتصادية في أكثر من مكان واحد في نفس الوقت De Haas (2010) . في إطار هذا النهج الجديد للهجرة الدولية أعيد النقاش برؤية متّفائلة حول الدور المرتقب للمهاجر في تنمية مجتمعه الأصلي، فلم يعد ينظر للهجرة الدائمة على أنها خسارة للبلد الأصلي بل يمكن أن تساهم مجتمعات المهاجرين في الخارج (الشتات) في تنمية بلدان الأصل دون الحاجة إلى تنقل المهاجرين باتجاه بلدانهم الأصلية حيث تشير الدراسات إلى نجاح المهاجرين المندّمجين في مناطق الاستقبال في تنمية بلدانهم الأصلية أكثر من المهاجرين المؤقتين .

المطلب الرابع : وجهات النظر الجديدة المتّفائلة بداية من سنة 2000

بداية من الألفية الجديدة (2000) ظهرت موجة جديدة من دراسات الهجرة الدولية مدعمة بالمقاربات التجريبية تبحث في الآثار الايجابية لظاهرة الهجرة الدولية في تنمية بلدان المنشأ خاصة بعد نجاح العديد من الدول النامية المرسلة للهجرة الدولية في الاستفادة من عوائد الهجرة في دعم عملية التنمية الوطنية كالمكسيك ، الفلبين ، الصين ، الهند ، دول جنوب شرق آسيا ، المغرب ...إلخ .

وتركز المقاربات الحالية على دراسة قنوات التأثير المتعددة للهجرة الدولية على اقتصاديات دول المنشأ كتدّفق التحويلات المالية للمهاجرين وأثارها المتعدّدة على دول الأصل كتحفيز النمو الاقتصادي خفض معدلات الفقر، تمويل النفقات الأساسية كالتعليم والصحة، الاستهلاك، دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، فالبيانات الاحصائية الرسمية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNECTAD) تشير إلى زيادة أهمية التحويلات المالية للمهاجريين الدوليين كمصدر تمويل رئيسي بالنسبة للعديد من الدول النامية فهي من حيث الحجم تأتي مباشرة بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) حيث قدّرت بحوالي 651.3 مليار دولار في سنة 2018[1].

كما تركز الدراسات الحالية للهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية في دول المنشأ على الآثار الايجابية المرتبطة بظاهرة هجرة الكفاءات والأدمغة ، فبعد عقود طويلة تمّ اعتبار هجرة الكفاءات والنخب أو ما يعرف بنزيف الأدمغة (The Brain Drain) بمثابة خسارة صافية للدول النامية التي تعاني من نزيف مستمر في رأس المال

[1] Migration and Development Brief 26,Migration and Remittances Recent Developments and Outlook , The World Bank , April 2017 http://www.knomad.org/data/remittances

البشري الذي له انعكاسات سلبية على اقتصاداتها كانخفاض الانتاجية وتدهور القطاعات الحيوية للدولة كالصحة والتعليم ، غياب العائد من الاستثمار في التعليم في دول المنشأ وهو ما يؤدي الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وقد دعمت وجهة النظر هذه بعدد من الدراسات كأعمال Hamada و Bhagawati (1974) ، ليعاد النقاش من جديد بشأن العلاقة بين ظاهرة هجرة الكفاءات والتنمية في دول المنشأ في السنوات الأخيرة من خلال ظهور عدد من المقاربات النظرية التي تربط بين ظاهرة هجرة الأدمغة وتراكم رأس المال البشري في الدول النامية كنماذج Stark وأخرون (1998) [1]، Mounford (1998) [2]، Vidal (1999)[3] التي ترى في إمكانية استفادة البلدان النامية من ظاهرة هجرة الكفاءات سواء من خلال زيادة تراكم رأس المال البشري في دول المنشأ أين تكون الهجرة الى الخارج بمثابة حافز يدفع الأفراد لمواصلة التعليم ، أو من خلال عودة المهاجرين المؤهلين الى بلدانهم الأصلية بعد قضائهم لمدة معينة في الخارج ، أو من خلال الشتات (Diasporas)وشبكات المهاجرين ودورها في نقل التكنولوجيا وتحويل المعرفة باتجاه البلدان الأصلية ، وفي هذا الإطار قدمت عدد من الدراسات التجريبية التي أثبتت دور الهجرة الدولية في إحداث تراكم في رأس المال البشري بالنسبة لدول المنشأ كدراسات Bein وأخرون (2011) [4] ، Docquier و Rapoport (2011)[5] التي أوضحت أن عدد كبير من البلدان النامية التي تعاني من هجرة الكفاءات استطاعت أن تستفيد من الآثار الايجابية للهجرة الدولية من خلال زيادة تراكم رأس المال البشري و تحفيز النمو الاقتصادي خاصة البلدان ذات مستوى الدخل المنخفض.

كما تركز الدراسات الحالية على دور الهجرة العائدة كإحدى أهم القنوات التي تؤثر من خلالها الهجرة على التنمية في دول المنشأ من خلال عدة جوانب كالاستثمارات والمشاريع الاقتصادية التي يؤسّسها المهاجر العائد في بلده الأصلي ، أو من خلال نقل الخبرات التنظيمية والمعرفية، وزيادة تراكم رأس المال البشري وفي هذا الاطار قدمت العديد من الدراسات التي تؤكّد على أهمية الهجرة العائدة ودورها في تفعيل التنمية في بلدان المنشأ كدراسات Cassarino (2004) ، Young (2006) ، Wahba (2007) ، Mac Kenzie و Gibson (2011) ،Wahba (2014) ، إضافة الى أهمية الشتات ومجتمعات المهاجرين في بلدان المقصد (Diasporas) ودورها في تنمية البلد

[1] Stark, O., Helmenstein, C., & Prskawetz, A. (1998). "Human capital depletion, human capital formation, and migration: A blessing or a 'curse'? " . Economics Letters,Vol 60 , N° 3, pp : 363–367

[2] Mountford, A. (1997). "Can a brain drain be good for growth in the source economy ?", Journal of Development Economics,Vol 53 , N° 2 , pp: 287–303

[3] Vidal, J.-P. (1998). "The effect of emigration on human capital formation" , Journal of Population Economics, Vol 11 , N° 4, pp: 589–600.

[4] Beine. M , Docquier .F , Defoort .C (2011) , "A Panel Data Analysis of the Brain Gain" , World Development Vol. 39, N°. 4, pp: 523–532, www.elsevier.com/locate/worlddev

[5] Docquier .F , Rapoport.H (2011) , "Globalization, Brain Drain and Development ", The Institute for the Study of Labor (IZA) in Bonn , IZA Discussion Paper , N° 5590 . pp: 1 – 62

الأصلي من خلال جوانب متعدّدة كجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه البلد الاصلي ، تسهيل تدفق التجارة الخارجية بين بلدان المنشأ و بلدان المقصد ، تحويل التكنولوجيا ونقل المعرفة.

المبحث الثاني : قنوات تأثير الهجرة الدولية على التنمية في دول المنشأ.

مما لا شك فيه فان الهجرة الدولية تؤثر على التنمية في بلدان المنشأ من خلال عدة جوانب، والدراسات الحالية تولي أهمية كبيرة لتحليل طبيعة العلاقة التفاعلية بين الهجرة والتنمية في بلدان الاصل من خلال دراسة قنوات تأثيرها المتعددة، من جهة أخرى فان التوجهات العالمية بقيادة هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بقضايا الهجرة تدعو الى ضرورة تفعيل دور المهاجر في تنمية بلده الأصلي عبر تقريب وجهات النظر بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة للهجرة، لكن رغم ذلك تبقى مسألة مساهمة المهاجر في تنمية بلده الأصلي يشوبها الكثير من الغموض والتعقيد خاصة وأنّ الدراسات في هذا الجانب لم تفصل بعد في طبيعة تأثير الهجرة على التنمية في بلدان الأصل وهي منقسمة في مجملها الى دراسات تؤكد على الدور الإيجابي للهجرة على التنمية في البلدان الأصلية في ظل نجاح العديد من التجارب في عدد من البلدان النامية التي استطاعت أنّ تستفيد من عوائد الهجرة الدولية ، من جهة أخرى تشير بعض الدراسات الى التأثير السلبي للهجرة على التنمية في بلدان المنشأ على هذا الأساس سنحاول في هذا المبحث تحليل مختلف قنوات تأثير الهجرة على التنمية في بلدان المنشأ بالاستناد على أهم المقاربات النظرية ونتائج بعض الدراسات التجريبية التي قدمت في هذا المجال.

المطلب الأول : هجرة رأس المال البشري والتنمية في دول المنشأ

1- مفهوم هجرة الكفاءات أو هجرة الأدمغة :

برز مصطلح هجرة الأدمغة في أدبيات البحث في خمسينيات القرن الماضي كترجمة لفظية للمصطلح الإنجليزي (Brain Drain) الذي استخدم لأول مرة في سنة 1949 من طرف الصحف البريطانية للإشارة إلى الهجرة المكثفة التي شهدها هذا البلد نتيجة مغادرة أعداد كبيرة من المهندسين والعلماء البريطانيين باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية[1]، ومنذ تلك الفترة أصبح هذا المفهوم يستخدم للدّلالة على هجرة الكفاءات العلمية وفي الوقت الراهن يلاحظ انتشار عدد كبير من المصطلحات والمفاهيم التي تستخدم في وصف ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية على اعتبار أن الترجمة الحرفية لمصطلح نزيف الأدمغة لا يعبر بشكل دقيق عن هذه الظاهرة فكل العمال المهاجرين مهما اختلفت مستوياتهم العلمية يمتلكون عقول وأدمغة [2].

[1] Rapoport . H (2004) ," Who Is Afrid Of The Brain Drain? Human Capital Flight And Growth In Developing Countries ", Cahiers Economiques De Bruxelles , vol 47 , N° 1 , pp: 89-90

[2] الخشاني محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 49-50

وعلى العموم يمكن وصف ظاهرة هجرة الكفاءات بعدّة أوصاف كالهجرة النخبوية وهجرة المهارات، هجرة المعرفة ، هجرة المثقفين ، تنقل اليد العاملة المؤهلة أو العاملين في مجال المعرفي.

أما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو (UNESCO) فقد عرفت ظاهرة هجرة الكفاءات بأنها عبارة عن نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يسير في اتجاه واحد من البلدان النامية التي لا تستطيع أن تستفيد من كفاءاتها باتجاه البلدان المتقدمة التي بإمكانها الاستفادة من هذه الكفاءات[1] .

وبهدف توحيد مفهوم هجرة الكفاءات العلمية في مختلف مناطق العالم وضعت منظمة الهجرة الدولية OIM(2011) معيار المستوى العلمي كأساس لتحديد الكفاءات العلمية المهاجرة حيث عرّفت المهاجر المؤهل[2] (Higly Skilled Migrant) بأنه كل فرد يمتلك المستوى العلمي الثانوي (Tertialy education) .

أما على المستوى الجغرافي فانّ حركة الكفاءات العلمية تكون في اتجاهات مختلفة فهي لا تقتصر على اتجاه واحد من الدول النامية الى الدول المتقدمة ، فقد نجد هجرة الكفاءات تتم بين البلدان النامية كالهجرة باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي التي تستقطب عدد كبير من الكفاءات العلمية المهاجرة من باقي البلدان النامية خاصة العربية منها كدول شمال افريقيا والشرق الاوسط ، كما توجد هجرة كفاءات بين البلدان المتقدمة خاصة باتجاه دول الاتحاد الأوروبي ، كندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، استراليا ونيوزلندا ، كما توجد هجرة كفاءات من البلدان المتقدمة باتجاه البلدان النامية في اطار التعاون شمال – جنوب[3] ، أما الهجرة من البلدان النامية باتجاه البلدان المتقدمة فهي تمثل أكثر أنواع هجرة الكفاءات أهمية بالنظر لحجمها الكبير ولتأثيرها المباشر على عملية التنمية في هذه الدول و لذلك تركز الدراسات المهتمة بهجرة الكفاءات على هذا النوع دون غيره .

2- أسباب هجرة الكفاءات:

تتعد الأسباب التي تدفع الكفاءات العلمية للهجرة نحو الخارج بين أسباب اقتصادية واجتماعية وأسباب سياسية، وأسباب ذاتية تكون مرتبطة بالمهاجر باعتباره العنصر الأساسي في اتخاذ قرار الهجرة.

إنّ الدراسات الحالية المهتمة بظاهرة هجرة الكفاءات تركز على نوعين من العوامل التي تدفع الكفاءات العلمية لترك بلدانها الأصلية هي على التوالي عوامل طاردة للكفاءات في بلدان الأصل، وعوامل جذب واستقطاب للكفاءات العلمية في مناطق الاستقبال ، في حين تركز دراسات أخرى على أهمية المتغيرات الاقتصادية الدولية في تفسير أسباب نمو ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية بشكل كبير من خلال تشكّل سوق عمل دولي للطلب على

[1] بالميمون عبد النور، مرجع سبق ذكره ، ص 44 .

[2] IOM. (2011). " Glossary on Migration", 2’nd edition. International Migration Law. Geneva, Switzerland: International Organization for Migration . www.iomvienna.at/sites/default/files/IML_1_EN.pdf

[3] محمد الخشاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 50 .

اليد العاملة المهاجرة عالية التأهيل نتيجة عولمة الاقتصاد العالمي التي سهلت عملية الإنتقاء الذاتي بين المهاجرين الذين يسعون للبحث عن فرص اقتصادية وعوائد أكبر من رأس المال البشري في مناطق أخرى[1] ، إضافة إلى دور سياسات الهجرة الانتقائية المعمول بها حاليا في معظم الدول المتقدمة المستقبلة للهجرة الدولية ككندا، الولايات المتحدة الأمريكية، دول الاتحاد الأوروبي، أستراليا ، نيوزلندا التي تضع معايير محددة بهدف استقطاب الكفاءات العلمية من البلدان النامية[2] .

من جهة أخرى تشير بعض الدراسات الى عامل الخلل الهيكلي في اقتصاديات الدول النامية في تفسير الهجرة المستمرة للكفاءات العلمية ، وفي هذا الإطار أوضح Örn و Hendrik (2009) [3] أن ضعف الطلب على اليد العاملة المؤهلة في الدول النامية يرجع أساسا إلى خلل السياسات الاقتصادية في هذه الدول التي تقمع الطلب على الأشياء التي هي على درجة عالية من التعليم كالمعرفة التقنية بطرق الإنتاج الحديثة، تنظيم المشاريع، الابتكار والتكيف مع التكنولوجيا الأجنبية الحديثة ، والتعليم اضافة إلى ضعف أداء أسواق العمل في هذه المناطق نتيجة القيود المفروضة على الأجور ، ارتفاع معدلات الضرائب على الدخل ،إضافة الى ارتفاع معدّلات البطالة بين الكفاءات ، مصادرة وسرقة المكاسب من براءات الاختراع والابتكار والمشاريع الناجحة، ومن خلال ما سبق نستطيع أن نوجز أهم العوامل المفسرة لهجرة الكفاءات فيما يلي[4] :

2-1 عوامل طاردة للكفاءات العلمية في دول المنشأ (الدول النامية):

– الأسباب المرتبطة بأداء سوق العمل: كارتفاع معدلات البطالة بين الكفاءات العلمية ، ضعف معدّلات التشغيل، نمو حجم الفئة النشطة، محدودية سياسات التشغيل في احتواء أزمة البطالة خاصة النوعية منها ، تدني معدّلات الأجور مقابل ارتفاع معدلات التضّخم ، عدم التوافق بين مخرجات نظام التكوين والتعليم و احتياجات سوق العمل .

– أسباب سياسية ومؤسسية: كانعدام الديمقراطية، عدم استقرار الأنظمة السياسية ، غياب نظام لحقوق الملكية ، عدم استقرار القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع البحث العلمي ، طبيعة الهياكل الاقتصادية للدول النامية التي أغلبها اقتصاديات ريعية .

– أسباب متعلقة بقطاع البحث العلمي : كتواضع الميزانيات المخصصة للبحث العلمي ، ضعف التنظيم و سوء التسيير.

---

[1] Docquier .F , Rapoport .H (2011), Op Cit , pp :9-10

[2] Beine. M , Docquier .F , Defoort .C (2011) , Op Cit , pp :523-524

[3] Örn B. Bodvarsson , Hendrik Van den Berg (2009) , "The Economics of Immigration Theory and Policy" , 2nd ed , Springer New York , pp :199

[4] محمد الخشاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 50- 54

2-2 عوامل جذب الكفاءات العلمية في دول المقصد (الدول المتقدمة) :

– سياسات الهجرة الدولية في الدول المتقدمة التي تستهدف استقطاب الكفاءات العلمية واليد العاملة المؤهلة (الهجرة الانتقائية) والحد من الأنواع الاخرى للهجرة الدولية خاصة هجرة اليد العاملة منخفضة التأهيل، والهجرة الاجتماعية .

– توفر الشروط المهنية المحفزة على البحث العلمي بوجود محيط جذاب في الدول المتقدمة يتسم بظروف عمل مغرية، محفزات اقتصادية واجتماعية ، مرونة تنظيمية إضافة إلى وجود عناصر الجذب القطاعية المرتبطة بالمهن الجديدة في ميدان التكنولوجيات المتقدمة .

– توفر عوامل جذب أخرى ذات طبيعة شخصية من حوافز في الأجور ، أنظمة عادلة للترقي الوظيفي ، أنظمة متطورة للضمان الاجتماعي ، إمكانية مساعدة الأقارب في البلد الأصلي من خلال التحويلات المالية المرسلة.

3- واقع هجرة الكفاءات في الدول النامية :

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أصبحت تحظى بها ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية باعتبارها واحدة من أهم قضايا الهجرة الدولية وارتباطها المباشر بمشاكل التنمية والتخلف في الدول النامية نظرا لأنها تمسّ رأس المال البشري الذي يعتبر عنصر هاما من عناصر التنمية، إلا أن البيانات الاحصائية الخاصة بها ما زالت دون المستوى المطلوب وهو ما يحول دون القدرة على إعطاء تقييم دقيق لحجم ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية من الدول النامية باتجاه الدول المتقدمة ، هذا الضّعف الذي يميز البيانات الخاصة بهجرة الكفاءات دفع عدد من الباحثين الى محاولة وضع قاعدة بيانات دولية موحدة لتقييم حجم هجرة الكفاءات، فكانت أولى المحاولات على يد الخبيرين الإقتصاديين في البنك الدولي Carrigton وDetragiach (1998)[1] من خلال اعتمادهما على منهجية جد بسيطة تتمثل في تقسيم مخزون الهجرة بالنسبة لأكثر من 40 دولة نامية متواجدين في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) إلى ثلاث مستويات علمية (مستوى منخفض ،مستوى متوسط ، مستوى عالي)، و تم وضع بيانات الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفق المستويات العلمية كمرجع لبيانات باقي دول منظمة التعاون والتنمية، فعلى سبيل المثال فإنّ نسبة الكفاءات الجزائرية من إجمالي الهجرة الجزائرية في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2003 قدّر بحوالي 51% ، بينما في فرنسا قدّر بحوالي 10% وطبقا لمنهجية Carrigtonو Detragiach تمّ اعتماد النسبة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية[2] وهذا ما يمثل ضعف لهذه المنهجية .

[1] Carrington, W. J., & Detragiache, E. (1998). "How big is the brain drain?" , IMF working paper WP/ 98/102, July, 1998.

[2] Defoort .C (2007) , Migrations Qualifiees et Capital Humain : Nouveaux Enseignements Tires D'une base De Donnees En Panel , thèse de doctorat en science économique , Université du Droit et de la Santé - Lille II , pp : 8

بعد ذلك ظهرت محاولات أخرى أبرزها تلك التي قدمها كل من Docquier و Marfouk (2006) [1] من خلال وضع قاعدة بيانات جديدة لهجرة الكفاءات تضم حوالي 175 بلد مرسل للهجرة في سنة 1990 و حوالي 195 بلد في سنة 2000 وتم اعتماد منهجية قياسية يتم من خلالها حساب حجم هجرة الكفاءات كنسبة من اجمالي الهجرة كما هو موضّح في العلاقة التالية :

$$m_{t,s}^{i} = \frac{m_{t,s}^{i}}{N_{t,s}^{i}+M_{t,s}^{i}} \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث $m_{t,s}^{i}$: يمثل حدة هجرة الأدمغة أو الكفاءات في البلد i ، $M_{t,s}^{i}$: يمثل عدد الأفراد المولودين في البلد i و المتحصلين على مستوى تعليمي s في الفترة t المتواجدين في الخارج ، $N_{t,s}^{i}$: يمثل عدد الأفراد في البلد i الذين تفوق أعمارهم 25 سنة والمتحصلين على مستوى تعليمي s في الفترة t.

فيما يخص البيانات الاحصائية الخاصة بالأفراد الذين تفوق أعمارهم 25 سنة والمتحصلين على مستوى علمي اعتمد الباحثان على بيانات Barro و lee (2000) الخاصة بالمستويات العلمية لمختلف البلدان ،أما فيما يخص تصنيف البلدان حسب معدّل هجرة الكفاءات أو نزيف الأدمغة (Brain drain) فقد صنف كل من Docquier وأخرون (2005) البلدان التي شملتهم الدراسة الى أربعة مجموعات أساسية تعاني من ظاهرة نزيف الأدمغة بنسب متفاوتة هي على التوالي[2] :

- بلدان يكون فيها معدّل نزيف الأدمغة أقل من 3% تظم معظم الدول المتقدمة المستقبلة لتدفقات الهجرة الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، دول أوروبا الغربية ، أستراليا إضافة إلى بعض البلدان النامية كالصين ، البرازيل ، الأرجنتين ، دول الخليج العربي ...الخ
- بلدان يكون فيها معدّل نزيف الأدمغة محصور بين 3% الى 10% كدول شمال إفريقيا ، أمريكا الجنوبية ، الشرق الأوسط ، بعض البلدان الإفريقية ...الخ
- بلدان يكون فيها معدّل نزيف الأدمغة محصور بين 10% الى 20% كدول جنوب شرق آسيا ، دول الشرق الأوسط ، بعض دول أوروبا الشرقية كبولندا ، بعض الدول الافريقية كالمغرب ومالي.
- بلدان يكون فيها معدّل نزيف الأدمغة أكثر من 20% تظم أساسا دول بحر الكاريبي وأمريكا الوسطي كجاميكا ، هاييتي ، جزر الدومينيك ، غويانا ، اضافة الى بعض البلدان الأسيوية كلبنان ، بلدان إفريقيا جنوب الصحراء كغانا ، سيراليون ، أوغندا ، ليبريا ، جزر موريس ، كينيا ...الخ

[1] Docquier, F., & Marfouk, A. (2006) . International migration by educational attainment, 1990–2000 (release 1.1). In C. Ozden, & M. Schiff (Eds.), International migration, rémittences and development. New York: McMillan and Palgrave.

[2] Docquier .F, Lohest.O , Marfouk.A (2005) , Brain Drain in Developing Regions (1990-2000) , Discussion Paper , N° 1668, The Institute for the Study of Labor (IZA) in Bonn , Germany , pp : 36-39 .

و حسب استنتاجات Docquier و Marfouk فإنّ البلدان التي يكون فيها معدّل هجرة الكفاءات كنسبة من اجمالي الكفاءات في كل بلد يفوق 20% فهي تعاني من ظاهرة نزيف الأدمغة (Brain Drain) حيث وصل هذا المعدّل الى مستويات قياسية خاصة في بعض البلدان الجزرية ذات التعداد السكاني الصغير فعلى سبيل المثال قدر معدّل نزيف الأدمغة في سنة 2000 في دولة غويانا بحوالي 88.96% و في جاميكا 85.05% وفي هاييتي 83.53%، وفي غرينادا 85.11%، أما في افريقيا فنجد جزر الموريس 56.17% ، سيراليون 52.52%، ويمكن توضيح تطوّر معدّل نزيف الأدمغة في عدد من البلدان من مختلف مناطق العالم من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (4) : معدّل نزيف الأدمغة في عينة من البلدان النامية بين1990- 2000 (%)

	1990 (%)	2000 (%)	التغير في النسبة (%)
منطقة أمريكا الوسطى و الكاريبي			
غويانا	91.08	88.96	- 2.12
جامايكا	85.09	85.05	-0.04
هاييتي	78.57	83.57	4.99
سورينام	52.67	47.87	-4.80
جزر الدومينيك	68.57	64.21	-4.36
جزر البهاماس	57.30	61.28	3.97
منطقة افريقيا			
غامبيا	80.42	63.29	-17.14
غانا	37.65	46.86	9.21
جزر الرأس الأخضر	56.77	67.46	10.70
أوغندا	44.17	35.56	-8.61
كينيا	42.68	38.44	-4.24
سيراليون	34.18	52.52	18.35
السيشل	66.21	55.87	-10.34
منطقة آسيا			
لبنان	43.91	38.64	3.27
هونغ كونغ	32.49	28.79	3.7
سيريلانكا	28.66	29.66	-1
فيتنام	24.51	27.07	-2.56
لاوس	29.86	37.41	-7.55

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات Docquier و Marfouk (2006)

من خلال الجدول نلاحظ أن معدّل هجرة الكفاءات كنسبة من اجمالي الكفاءات بلغ مستويات قياسية في عدد كبير من البلدان النامية، وهو ما يدّل على أن العديد من البلدان النامية عانت وما زالت تعاني من ظاهرة نزيف الأدمغة (Brain Drain) فعلى سبيل المثال في دولة مثل جاميكا فإنّ عدد الأطباء المتواجدين في الخارج خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق عدد الأطباء المتواجدين في داخل هذا البلد ، فحتى و إن تضاربت البيانات الاحصائية الخاصة بتقدير حجم ظاهرة هجرة الكفاءات فكل المؤشرات والدّلائل تشيرإلى معاناة أغلب البلدان النامية من ظاهرة نزيف الأدمغة بدرجات متفاوتة، وفي هذا الخصوص حاول كل من Docquier و Rapoport (2011)[1] تتبع تطور ظاهرة نزيف الأدمغة في عينة من الدول النامية ووجدوا أن هجرة الكفاءات في تطور مستمر في معظم البلدان النامية لا سيما الدول ذات التعداد السكاني القليل .

أما فيما يخص الجزائر فحسب نتائج دراسة Docquier وأخرون (2005)[2] عرفت ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية تطورا ملحوظا بين سنتي 1990 و2000 حيث انتقلت من 7.25% الى 9.42% لكن بالرغم من ذلك فهي لم تبلغ في حدّتها مستوى نزيف الأدمغة (Brain Drain) .

إجمالا نستطيع القول أنه على الرغم من أهمية هذه الدراسات في تقديم قاعدة بيانات مهمة لحجم هجرة الكفاءات في العالم إلا أنها عانت من بعض الخلل خاصة عند ربطها بين ظاهرة هجرة الكفاءات والتعداد السكاني لدول المنشأ فعلى سبيل المثال نجد بعض الدول كالصين والهند تعرف هجرة مكثفة للكفاءات العلمية غير أنها لا تصنف في خانة البلدان التي تعاني من ظاهرة نزيف الأدمغة بسبب تعدادها السكاني الكبير.

4- أثر هجرة رأس المال البشري على التنمية في دول المنشأ :

مما لا شك فيه أن ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية تؤثر على التنمية في دول المنشأ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على اعتبار أنها تمسّ واحد من أهم عناصر ومقومات التنمية في دول المنشأ هذا ما جعل الاقتصاديين على فترات مختلفة يحاولون البحث في طبيعة هذه العلاقة، بداية بوجهات النظر التفاؤلية خلال ستينيات القرن الماضي ممثلة بأعمال Scott و Grudel (1966) التي رأت في هجرة الكفاءات كظاهرة لها تأثيرات سلبية جدّ محدودة على اقتصاديات دول المنشأ مقارنة مع آثارها الايجابية الأخرى كتدفق التحويلات المالية للمهاجرين وعودة الكفاءات المهاجرة ، و في نفس الفترة ظهرت دراسات أخرى كأعمال Patinkin (1967) التي رأت في هجرة الكفاءات كظاهرة لها آثار سلبية على اقتصاديات دول المنشأ ، كما نجد أعمال Johanson (1968)، Barrey و Soligo (1969) التي أوضحت أن هجرة الأدمغة هي بمثابة آلية للاندماج في الاقتصاد العالمي لها

[1] Docquier, F. and H. Rapoport (2011) , Op Cit , pp : 7-8
[2] Docquier .F, Lohest.O , Marfouk.A (2005) , Op Cit , pp : 32-37

عوائد متعدّدة على اقتصاد البلد الأصلي كتدفق التحويلات المالية للمهاجرين وعودة الكفاءات إلى بلدانها بعد بقائها لمدة قصيرة في الخارج .

بداية من سنة 1970 ظهرت موجة جديدة من دراسات هجرة الكفاءات تغلب عليها النظرة التّشاؤميّة على اعتبار أن ظاهرة نزيف الأدمغة عامل يؤثر بشكل مباشر على تراكم النمو الاقتصادي في الدول النامية وهو ما ينعكس بشكل سلبي على التنمية في دول المنشأ، وتزعم هذا التيار عدد من الاقتصاديين أبرزهم Bhagawatiو Hamada(1974)[1] من خلال تصويرهم لظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في اطار نظرية الألعاب كلعبة صفرية يكون فيها طرفان أحدهما البلدان النامية التي تفقد الكفاءات ولا تستغلها بشكل إيجابي في عملية التنمية، والطرف الأخر البلدان المتقدمة التي تستفيد من هذه الكفاءات في تنمية اقتصاداتها الوطنية ودعمت هذه الرؤية بعدد من الدراسات كأعمال Bhagawati و Hamada (1974) ، Usher (1977) ، Blompwist (1986) التي أجمعت معظمها على أن هجرة رأس المال البشري تؤثر بشكل مباشر على القطاعات الحيوية لدول المنشأ كقطاع الصحة والتعليم ما ينعكس سلبا على الانتاجية وعلى تراكم النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وهذا يؤدي بدول المنشأ في الوقوع في مشكل التخلف والفقر ، فطرحت فكرة الضريبة على العقول المهاجرة (l'impôt sur la fuite des cerveaux) التي سميت فيما بعد بضريبة بغواتي نسبة للاقتصادي Bhagawati صاحب الفكرة كنوع من التعويضات التي تقدمها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية نظير استغلال كفاءاتها المهاجرة ، و في نفس الإطار حاول عدد من الاقتصاديين تقدير الآثار السلبية لهجرة الكفاءات على دول المنشأ في اطار نماذج النمو الداخلي (les modèles de croissance endogène) كدراسات Miyagiwa (1991) ، Haque و Kim(1995)[2] التي أوضحت أن هجرة الكفاءات تؤدي إلى تراجع الانتاجية وهو ما ينعكس بشكل مباشر على النمو الاقتصادي في دول المنشأ.

بداية من سنة 1990 ظهرت موجة جديدة من دراسات هجرة الكفاءات تركز على الآثار الايجابية المترتبة عنها على اقتصاديات بلدان المنشأ و تم التركيز على ثلاث قنوات رئيسية [3] يمكن من خلالها لهذه البلدان أن تعوض جزء من خسائرها نتيجة هجرة كفاءتها العلمية إلى الخارج من خلال :

[1] Bhagwati, J. N., & Hamada, K. (1974) , The brain drain, international integration of markets for professionals and unemployment. Journal of Development Economics , Vol 1 , N° 1, pp: 19–42

[2] Haque, N. U., & Kim, S. (1995) , Human capital flight: Impact of migration on income and growth. , IMF Staff Papers, Vol 42 , N° 3, pp : 577–607.

[3] Boncea.I (2015) , Turning brain drain into brain gain: evidence from Romania's medical sector , 7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration, GEBA 2013 , Procedia Economics and Finance , Vol 20, pp : 80 – 87

- شتات المهاجرين (Diaspora) ، أو عبرالجاليات المهاجرة في الخارج و دورها في تنمية بلدانها الأصلية من خلال عدة جوانب كتدفق التحويلات المالية للمهاجرين ودورها في تمويل التنمية في بلدان الأصل ، أو من خلال تحويل ونقل التكنولوجيا باتجاه البلد الأصلي عن طريق شبكات المهاجرين ، ودور الشتات في جذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل تدفق التجارة الخارجية بين المناطق الأصلية للمهاجرين والمناطق المستقبلة لهم .
- أما القناة الثانية التي يمكن للبلدان النامية أن تعوض من خلالها جزء من هجرة كفاءاتها فهي من خلال الهجرة العائدة والآثار الايجابية المرتبطة بهذا النوع من تدفقات الهجرة على بلدان الأصل كتراكم رأس المال البشري ، تحفيز الاستثمار المحلي ، تحويل التكنولوجيا الحديثة ، نقل الخبرات والمعارف المكتسبة في الخارج الى البلد الأصلي .
- أما القناة الثالثة التي يمكن لبلدان المنشأ أن تستفيد من خلالها في تعويض خسائرها الناتجة عن هجرة كفاءاتها إلى الخارج فهي من خلال دور الهجرة في إحداث تراكم في رأس المال البشري في دول المنشأ، أو ما يعرف في الأدبيات الدارسة لظاهرة هجرة الأدمغة بأفاق الهجرة (Perspective De Migration)

وعلى العموم سنحاول تحليل مختلف الآثار الناتجة عن هجرة الكفاءات على بلدان المنشأ وفق ما اقترحته مختلف المقاربات النظرية والدراسات التجريبية المهتمة بدراسة هجرة الكفاءات والتنمية في دول المنشأ كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (5) : الاثار الايجابية و السلبية لهجرة الكفاءات على دول المنشأ

الأثار السلبية لهجرة الكفاءات على بلد المنشأ	الأثار الايجابية لهجرة الكفاءات على بلد المنشأ
▪ فقدان رأس المال البشري من خلال هجرة الادمغة	▪ اكتساب مهارات جديدة للعمالة المحلية المؤهلة المهاجرة
▪ تراجع النمو و الانتاجية من جراء هجرة رأس المال البشري	▪ تدفق التحويلات المالية من قبل الاطارات و الكفاءات
▪ فقدان جزء من الايرادات الضريبية التي يدفعها المستثمرون و يتم تحويلها لتمويل باقي القطاعات	▪ تحويل التكنولوجيا و تدفق الاستثمارات و رأس المال المخاطر
▪ تراجع تدفق التحويلات مع مرور الوقت نتيجة الاندماج في المجتمعات المستقبلة.	▪ حركة الكفاءات تساهم في ادماج الاقتصاد الوطني في السوق الدولي (الهند ، الصين ، تايوان)
▪ هجرة لأدمغة يساهم في تدهور بعض القطاعات الاستراتيجية (التعليم ، الصحة)	▪ تحسن قطاع تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في البلد الاصلي
	▪ حركة الكفاءات بين بلد المنشأ و بلد الاستقبال تساهم في زيادة تدفق الخدمات بين البلدين .

Source: Présentation au Colloque sur les « skilled migrations » organisé par l'Institut de Sociologie de l'Université de Neuchâtel et le Forum suisse pour l'étude des migrations et de la population : La mobilité internationale des compétences. Fuite ou circulation des cerveaux ?, Neuchâtel, Suisse, 7-8 novembre 2002. BIT 2002, P :1-30

4-1 الآثار السلبية لهجرة الكفاءات أو نزيف الأدمغة على بلدان المنشأ (The Brain Drain):

4-1-1على مستوى الإنتاجية :

إنّ الكفاءات العلمية تعدّ المورد الأساسي لعلمية التجديد والابتكار في أي مجتمع من خلال التراكم التكنولوجي، ورفع أداء المؤسسات الاقتصادية، واستقطاب الاستثمارات و خلق القيمة المضافة، وبالتالي فان هجرة الأدمغة تؤدي إلى تراجع معدّلات تراكم رأس المال البشري الذي ينعكس مباشرة على مستوى الإنتاجية، و في هذا الاطار أوضح Rapoport (1999)[1] أن هجرة رأس المال البشري يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدّية لعنصر العمل، وارتفاع مستويات الأجور مقابل انخفاض الإنتاجية الحدّية لرأس المال وبالتالي تدني معدّلات الإستثمار.

4-1-2 غياب العائد من الاستثمار في التعليم :

يعتبر التعليم بمثابة استثمار عمومي تخصص من خلاله الدولة اعتمادات مالية ضخمة من ميزانيتها العامة بهدف تكوين الأفراد نظرا لما يمثله رأس المال البشري من أهمية في عملية التنمية خاصة في المدى الطويل،

[1] Rappaport, J. (1999) ," Local growth empirics" , Cambridge: CID Working Paper N°. 23, Harvard University.pp:1-2 https://dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/39403785/023.pdf?sequence=1&isAllowed=y

وبالتالي فان هجرة الكفاءات العلمية تمثل إهدار للموارد المالية للدولة كما تنعكس سلبا على تراكم النمو الاقتصادي باعتبار أن الإستثمار في رأس المال البشري تكون عوائده في المدى الطويل[1].

4-1-3 تكاليف اجتماعية في القطاعات الحيوية للدولة (الصحة والتعليم):

إنّ هجرة الكفاءات تنعكس مباشرة على أداء بعض القطاعات الحيوية في الدولة والتي تعدّ بمثابة محرك للتنمية و مصدر هام من مصادر النمو الاقتصادي ونشير هنا على وجه التحديد الى قطاعي الصحة والتعليم، فأغلب الدراسات الحالية المهتمة بظاهرة هجرة الأدمغة تشير إلى معاناة البلدان النامية من نزيف حاد في هاذين القطاعين فعلى سبيل المثال أشارت منظمة التعاون و التنمية (OCDE) في إطار تقريرها (SOPEMI) حول أفاق الهجرة الدولية سنة 2007 إلى معاناة الدول النامية من هجرة حادّة للكفاءات العلمية في قطاعين أساسين هما الصحة والتعليم حيث أدت هجرة الأطباء من الدول الإفريقية باتجاه فرنسا إلى تدهور المستوى الصحي لبعض البلدان الإفريقية ، و في هذا الإطار لاحظ كل من Bhagarva و Docquier (2006) وجود ارتباط قوي بين هجرة الكفاءات في قطاع الصحة كالأطباء والممرضين و تفاقم مرض نقص المناعة في دولة غانا .

4-1-4 خسارة ضريبية للبلد الأصلي:

إنّ الكفاءات العلمية تمثل أكثر الفئات دخلا في المجتمع وهم بالتالي يمثلون مصدر أساسي للإيرادات الضريبية للدولة من خلال الضرائب المفروضة على الدخل، إضافة إلى الضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية وبالتالي فإنّ هجرة العمالة ذات الدخل المرتفع تعني خسارة جزء هام من الإيرادات الضريبية التي تستفيد منها الدول المستقبلة لهذه الكفاءات.

4-1-5 أثر هجرة الكفاءات على النمو الاقتصادي :

تؤدي هجرة الكفاءات إلى تباطؤ معدّلات النمو الاقتصادي في البلد الأصلي من منطلق أنها تؤثر على مستويات رأس المال البشري الذي يؤدي بدوره إلى تدني مستوى الإنتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي ، من جهة أخرى تؤثر هجرة الكفاءات على أداء بعض القطاعات الحيوية لدول المنشأ كالصحة والتعليم التي تعرف مغادرة الاطارات العليا والنخب المؤهلة والتي تعد ضرورية في تراكم النمو الاقتصادي وتفعيل التنمية[2].

[1] Samet. K (2013) , "Circular Migration Between The North And The South : Effects On The Source Southern Economies " , Procedia - Social And Behavioral Sciences Vol 93 , pp: 2234 – 2250 www.sciencedirect.com

[2] Samet. K (2013) , OpCit , pp:2235 .

الشكل رقم (17) : الآثار السلبية لهجرة الكفاءات على دول المنشأ في اطار مقاربة نزيف الأدمغة (Brain Drain)

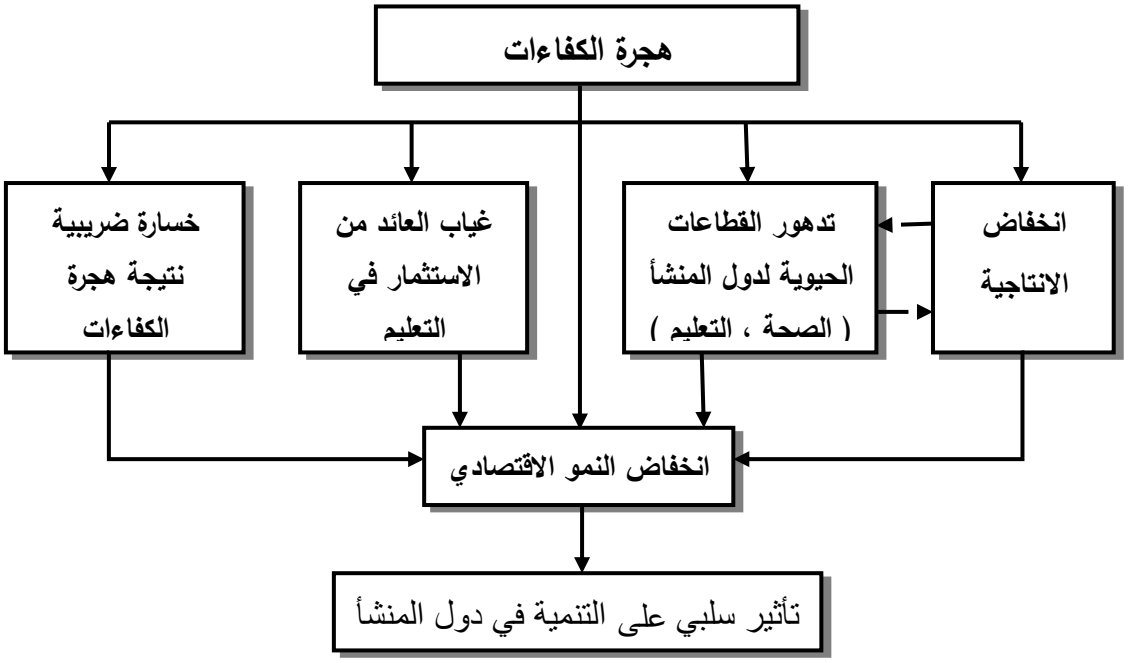

المصدر : من اعداد الطالب .

4-2 الآثار الايجابية لهجرة الكفاءات على دول المنشأ في إطار مقاربات اكتساب الأدمغة :

4-2-1 أثر إيجابي مباشر على تراكم رأس المال البشري في دول المنشأ :

تركز الدراسات النظرية والتجريبية الحالية على دور هجرة الكفاءات في إحداث تراكم رأس المال البشري في دول المنشأ في إطار ما يعرف بأفاق الهجرة (Les perspectives d'immigrations) حيث يستثمر الأفراد في البلدان النامية في زيادة التعليم وتحسين مستوياتهم العلمية بهدف الحصول على فرصة للهجرة إلى الخارج خاصة في ظل سياسات الهجرة الانتقائية (L'immigration Sélective) المعمول بها في معظم البلدان المتقدمة التي تركز بشكل أساسي على استقطاب الكفاءات العلمية والمهاجرين أصحاب المستوى العلمي العالي[1] .

و نظرا لأنّ الطلب على اليد العاملة المهاجرة في مناطق الاستقبال محدّد عند مستويات معينة فإنّه لا يمكن لكل الأفراد المؤهلين في البلدان النامية الهجرة إلى الخارج، وبالتالي يبقى جزء منهم في بلدانهم الأصلية هذا ما يمثل ربح صافي وتراكم في رأس المال البشري وإكتساب للأدمغة (Brain gain) في بلدان المنشأ أو ما يعرف بأفاق الهجرة أي الآثار الايجابية التي يستفيد منها البلد الأصلي قبل حدوث حركات الهجرة الدولية .

فمنذ نهاية التسعينيات حاول عدد من الباحثين تطوير بعض النماذج النظرية المفسرة لسيناريو هجرة الكفاءات وتراكم رأس المال البشري في دول المنشأ أبرزها Mountford (1997) ، نموذج Stark و أخرون (1998) ،

[1] Defoort.C (2007) , Op Cit , pp : 6-7 .

نموذج vidal (1999) ، نموذج Stark و Wang (2002) ، حيث تشير هذه النماذج النظرية إلى الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه ظاهرة هجرة الكفاءات في تحفيز تراكم رأس المال البشري في بلدان المنشأ[1] (حافز الهجرة) ، كما قدمت عدد من الدراسات التجريبية التي حاولت التأكد من صحة العلاقة السببية بين هجرة الكفاءات العلمية و تراكم رأس المال البشري في دول النامية فعلى المستوى الجزئي نجد دراسة Kangasniemiوأخرون (2007) [2] التي شملت عينة استقصائية من الأطباء المهاجرين الوافدين من الهند في المملكة المتحدة حيث أشارت نتائجها إلى أن حوالي 11% من الأطباء الهنود الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أثرت فيهم الهجرة من خلال تحسين مستوياتهم العلمية وبذل جهد أكبر في الدراسة كما أنهم يقومون بتحويل الدخل الى بلدانهم وجزء منهم ينوي العودة بعد قضائه مدة زمنية في الخارج، كما أشار Commander وأخرون (2008)[3] إلى دور الهجرة في تطوير قطاع صناعة البرمجيات في الهند من خلال زيادة الحافز لدى الأفراد العامليين في هذا النوع من القطاعات على تحسين مستوياتهم العلمية بهدف الهجرة إلى الخارج .

أما على المستوى الكلي فقد أدى تحسن قواعد البيانات الاحصائية الخاصة بهجرة الكفاءات إلى بروز عدد مهم من الدراسات التجريبية أبرزها دراسة Beine وأخرون (2003) [4] بالاعتماد على بيانات Carrington و Detraigche الخاصة بهجرة الكفاءات شملت عينة ضمت 31 دولة نامية وأشارت هذه الدراسة الى أن هجرة الكفاءات لها أثر ايجابي في تراكم رأس المال البشري في دول المنشأ ، و في دارسة أخرى قدمها Beine وأخرون (2008) [5] أكدت نفس نتائج الدراسات السابقة، وأشارت إلى وجود أثر متباين لهجرة الكفاءات على رأس المال البشري في بلدان المنشأ من خلال وجود نوعين من البلدان النامية المجموعة الأولى تظم البلدان المستفيدة من الأثر الايجابي لهجرة الكفاءات على رأس المال البشري يكون فيها معدّل نزيف الأدمغة أقل من20 % من اجمالي الكفاءات و مستوى رأس المال البشري في حدود 5 % كالصين ، الهند ، البرازيل ، اندونيسيا ، مصر ، الارجنتين ، فنزويلا، أما المجموعة الثانية تظم البلدان التي تعاني من الأثر السلبي لهجرة الكفاءات يكون فيها معدّل نزيف الأدمغة أكبر من 50 % من اجمالي الكفاءات ومستوى رأس المال البشري في حدود 53.4 % كدول افريقيا جنوب الصحراء ، دول أمريكا الوسطى و الكاريبي ، وفي دراسة أخرى قدمها

[1] Lazaridis.G (2015) , " International Migration Into Europe From Subjects To Abjects " , palgrave mc millan , UK , pp:30-31

[2] Kangasniemi, M., Winters, L. A., & Commander, S. (2007)." Is the medical brain drain beneficial? Evidence from overseas doctors in the UK ",Social Science and Medicine,Vol 65 , N° 5, pp: 915–923 https://ideas.repec.org/p/ehl/lserod/19984.html

[3] Commander, S., Chanda, R., Kangasniemi, M., & Winters, L. A. (2008) ." The consequences of globalisation: India's software industry and cross border labour mobility ", World Economy, Vol 31 , N° 2, pp:187–211.

[4] Beine, M., F. Docquier, et H. Rapoport. (2003) , "Brain Drain and Growth in LDCs: Winners and Losers" , IZA Discussion Paper. Institute for the Study of Labor, Bonn. Germany

[5] Beine, M., Docquier, F., & Rapoport, H. (2008). "Brain drain and human capital formation in developing countries: Winners and losers", Economic Journal, Vol 118 , N° 4, pp: 631–652

كل من Beine وأخرون (2011)[1] شملت عينة ضمت 147 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من 1975 الى 2000 وجدوا من خلالها وجود تأثير إيجابي لهجرة الكفاءات على رأس المال البشري في معظم البلدان النامية التي شملتهم الدراسة .

و على العموم نستطيع القول أن هجرة الكفاءات لها أثرين مختلفين على رأس المال البشري في دول المنشأ، الأثر الأول يكون ايجابي يشمل البلدان التي يكون فيها معدّل نزيف الأدمغة منخفضا نوعا ما وتمتاز بتعداد سكاني كبير كالصين ، الهند ، البرازيل ، أما الاثر الثاني يكون سلبيا يشمل البلدان التي تعاني مع نزيف حاد في هجرة الأدمغة و تمتاز بتعداد سكاني منخفض كدول الكاريبي ، دول افريقيا جنوب الصحراء.

4-2-2 إمكانية اكتساب الأدمغة من خلال الهجرة العائدة :

أصبحت الهجرة العائدة في السنوات القليلة الماضية تمثل واحدة من أهم القنوات التي يمكن من خلالها للهجرة الدولية أن تساهم بشكل فعال في تنمية البلد الأصلي[2] من خلال عدة جوانب كالاستثمار ، نقل المعرفة و تحويل التكنولوجيا ، تطوير رأس المال البشري والأدلة التجريبية المؤكدة لدور المهاجر العائد في تنمية بلده الاصلي كثيرة و متعدّدة . فعلى مستوى الاستثمار لاحظ كل من Dutsman و Kirchkamp (2002) أن أكثر من50% من المهاجرين الأتراك العائدين الى تركيا أسسوا مشاريع استثمارية و ساهموا بشكل فعال في تنمية بلدهم الأصلي ، أما فيما يخص أثر الهجرة العائدة على رأس المال البشري في دول المنشأ فقد أشار Barrett و Oconnell's (2000) [3] أن المهاجرين العائدين يتراكم لديهم رأس المال البشري نتيجة اكتسابهم الخبرة المهنية ومواصلتهم التعليم في الخارج وبالتالي فإنّ عودتهم تكون مرفقة بتراكم في رأس المال البشري و في دراسة مهمة قدمتها Wahba (2007)[4] وجدت من خلالها أن أغلب المهاجرين العائدين إلى مصر هم من أصحاب المستويات العلمية المرتفعة وبالتالي هناك إمكانية في أن يستفيد بلدهم الأصلي منهم في عملية التنمية المحلية ، وعلى العموم نستطيع القول أن البلدان النامية تستطيع أن تعوض جزء من كفاءاتها المهاجرة في الخارج من خلال تشجيع عودة المهاجرين أصحاب المستويات العلمية المؤهلة من خلال توفير الشروط والظروف المناسبة في هذه البلدان لاستقطاب الكفاءات العلمية .

[1] Beine. M , Docquier .F , Defoort .C (2011) , Op Cit , pp:523-532
[2] Koser Khalid (2007) , "International Migration A Very Short Introduction" , Oxford University Press ,UK ,pp :49-50
[3] Samet. K (2013) , Op Cit , pp :2243 .
[4] Wahba, J. (2007), "Returns to overseas work experience: The case of Egypt" ,In Ç. Özden, & M. Schiff (Eds.), International migration, economic development, and policy. Washington, D.C.: World Bank.

4-2-3 الآثار الايجابية الناتجة عن مجتمعات المهاجرين في الخارج و دور الشتات في تعويض خسائر رأس المال البشري في بلدان المنشأ:

إنّ هجرة الفرد من بلده الأصلي إلى بلد أخر بصفة دائمة لا تعني بالضرورة انقطاعه التام عن مجتمعه الأصلي بل يمكن أن يساهم في تنمية بلده الأصلي بشكل فعال على عدة مستويات اقتصادية اجتماعية، ثقافية من خلال تدفق الأموال والمعرفة و نقل التكنولوجيا، و في هذا الإطار يرىRauch (2003) [1] أنّ مجتمعات المهاجرين أو الشتات (Diaspora) تلعب دورا مهما في نقل التكنولوجيا إلى البلد الأصلي من منطلق أنّ المهاجر له إمكانية تجاوز العقبات التي تحول دون اكتساب المعرفة كاللغة ، الثقافة ومن جهة أخرى فإنّ المهاجر تكون له الرغبة في المساهمة في تنمية بلده الأصلي بحكم الروابط الاجتماعية بينه وبين أفراد عائلته هذه الروابط يمكن استغلالها في إحداث التنمية ، كما يلعب الشتات دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلي وزيادة الحركة التجارية بين البلد المستقبل وبلده الأصلي فضلا عن تحويل الأموال والآثار الايجابية الناتجة عنها، اضافة الى المشاركة أيضا في الشوؤن السياسية كالانتخابات[2] في البلد الاصلي والمناسبات الاجتماعية والثقافية ذات الطابع الوطني،حيث يمكن أن نوجز أهم الجوانب التي تستطيع من خلالها بلدان الأصل تعويض خسائرها الناتجة عن هجرة الكفاءات و الأدمغة من خلال شتات المهاجرين فيما يلي[3] :

- ✓ **تدفق التحويلات وأثارها الايجابية على رأس المال البشري في دول المنشأ:**

إذا كانت هجرة الكفاءات تؤثر بشكل سلبي على البلد الأصلي فإنّ بعض المقاربات الحديثة تشير إلى إمكانية تعويض البلدان النامية بعض الخسائر الناتجة عنها عن طريق تدفق التحويلات المالية للمهاجرين التي من الممكن استثمارها في تطوير التعليم من خلال خلق مؤسسات و بناء هياكل تستّغل في تكوين كفاءات أخرى إضافة إلى مساهمتها في خفض الفقر الذي يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتدني مستويات التعليم في الدول النامية ، على الرغم من أن معظم الدراسات تشير إلى أنّ جزء كبير من التحويلات المالية للمهاجرين توجه للاستهلاك النهائي على النفقات اليومية كالصحة والتغذية و جزء يسير منها يتم استثماره في التعليم إلى أنّ ذلك لا يعني أنها لا تساهم بشكل أو بأخر في تحسين مستويات التعليم فارتفاع المستوى المعيشي للأسر من خلال التحويلات يدفع الأفراد إلى مواصلة التعليم وعدم الدخول المبكر لسوق العمل، وفي هذا الخصوص لاحظ De Ratha (2012) ارتفاع مستويات التعليم في العائلات المتلقية للتحويلات في سيريلانكا ، و في دراسة أخرى

[1] Rauch, J. (2003) , Diasporas and development: Theory, evidence and programmatic implications , San Diego: Department of Economics, University of California.
[2] Koser Khalid (2007) ,Op Cit ,pp :49
[3] Rapoport . H (2010) , "le « brain drain » et son incidence sur les pays en développement " , Regards Croisés Sur l'économie , Vol 2 , N° 8, pp : 117 www.carim.info

قدمها كل Mckenzie و Rapoport (2011) على حالة المكسيك وجدا نتائج مطابقة حيث تتمتع العائلات المتلقية للتحويلات بمستويات علمية مرتفعة نتيجة استثمارها في التعليم وتأخير الدخول المبكر لأفرادها إلى سوق العمل مقابل زيادة تخصيص الوقت المتاح في متابعة التعليم ، من جهة أخرى تساهم التحويلات في جذب التكنولوجيا إلى البلد الأصلي من خلال الآليات المبتكرة للاستفادة منها حيث لاحظ كل من Savaria و Miranda (2004) أنّ التحويلات المالية للمهاجرين توجه عادة لتمويل مشاريع قائمة على المعرفة والتكنولوجيات الحديثة في البلدان النامية وبالتالي فهي تساهم في نقل المعرفة و التكنولوجيا ، كما تعمل على تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلي وبالتالي جذب التكنولوجيا فضلا عن دورها في تحسين و توسيع نطاق الخدمات المصرفية وبالتالي تطوير الجهاز المالي للبلدان النامية

✓ **دور الشتات في جذب الاستثمارات الأجنبية و تسهيل تدفق التجارة الخارجية :**

هناك اعتراف بدور المهاجرين ومجتمعات المغتربين في تسهيل تدفق التجارة الخارجية و جذب الاستثمارات الأجنبية نحو البلد الأصلي والدراسات التجريبية في هذا الجانب متعددة كأعمال Heads و Ries (1998) ، Gould (1994) ، Lioyd (1996) التي أشارت كلها إلى وجود علاقة مباشرة بين الهجرة الدولية و تدفق التجارة الخارجية البينية بين بلدان المنشأ و بلدان المقصد ، كما أوضح كل من Rauch و Trindade (2002)[1] أنّ أكثر 60 % من نمو التجارة البينية بين دول جنوب شرق آسيا و الصين يعود إلى دور الشبكات العرقية للمهاجرين ، و في دراسة أخرى قدمها Heads و Ries (1998) [2] على عينة شملت 136 بلد وجدا من خلالها وجود روابط قوية بين حركة التجارة بين كندا والبلدان الأصلية للمهاجرين المقيمين في كندا الذين شملتهم الدراسة ، أما فيما يخص دور المهاجرين في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى بلدانهم الأصلية فأوضح Kugler و Rapopo (2005)[3] التأثير الايجابي للهجرة المؤهلة على جذب الاستثمارات الاجنبية إلى البلد الأصلي.

✓ **دور شبكات المهاجرين الدوليين في جذب التكنولوجيا وتحويل المعرفة الى البلد الأصلي:**

تلعب شبكات المهاجرين الدوليين دورا مهما في إقامة روابط الاتصال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بين المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية في إطار منظم من خلال مؤسسات مهمتها تنظيم مناسبات علمية، اقتصادية واجتماعية تبحث فيها عن الكيفية التي من خلالها يستطيع المهاجر تقديم المساعدة لبلده الأصلي ، كما تهدف هذه الشبكات إلى إبقاء روابط الاتصال قوية بين المهاجر وبلده الأصلي وهي تعدّ وسيلة لنقل المعرفة وتحويل

[1] Rauch J.E., Trindade V. (2002) , "Ethnic Chinese Networks In International Trade", Review Of Economics And Statistics, Vol 84 , N° 1 , pp: 116-130.
[2] Head, K., & Ries, J. (1998) ," Immigration and trade creation: Econometric evidence from Canada ", Canadian Journal of Economics,Vol 31 , N° 1 , pp :47-62.
[3] Kluger, M., & Rapoport, H. (2005) ,"Skilled emigration, business networks and foreign direct investment". CESIFO Working Paper, N° : 1455.

التكنولوجيا من خارج إلى البلدان الأصلية ، وفي هذا الاطار يرى Meyer و Borwn (1999) [1] أنّ شبكات المهاجرين لها هدف واضح يتمثل في نقل التكنولوجيا وتحويل المعرفة من البلد المقصد إلى البلد الأصلي خاصة في ظل تطور وسائل الاتصال والانترنت على وجه التحديد أدى إلى إنشاء منتديات للنقاش تجمع الجاليات المهاجرة في الخارج تستطيع من خلالها تبادل الأفكار ووجهات النظر وتبحث من خلالها عن الكيفية التي يستطيع من خلالها المهاجر الدولي مساعدة بلده الأصلي وأشار Brown (2000) إلى وجود حوالي 41 شبكة دولية للمهاجرين في العالم تنقسم إلى خمسة أصناف هي على التوالي[2] :

- الشبكات الطلابية والعلمية .
- شبكات الخبراء ومساعدين الخبراء .
- جمعيات المغتربين المهرة .
- شبكات فكرية و علمية في الشتات .
- برامج نقل المعرفة من خلال المواطنين الأجانب كبرنامج توكتان (Tokten) .

[1] Meyer, J-B., & Brown, M. (1999) , "Scientific diasporas: A new approach to the brain drain", Management of Social Transformations. Discussion Paper, 41.
[2] Samet. K (2013) , Op Cit , pp :2240 .

الشكل (18) : الآثار الايجابية لهجرة الكفاءات على دول المنشأ في اطار مقاربة اكتساب الأدمغة (Brain gain) .

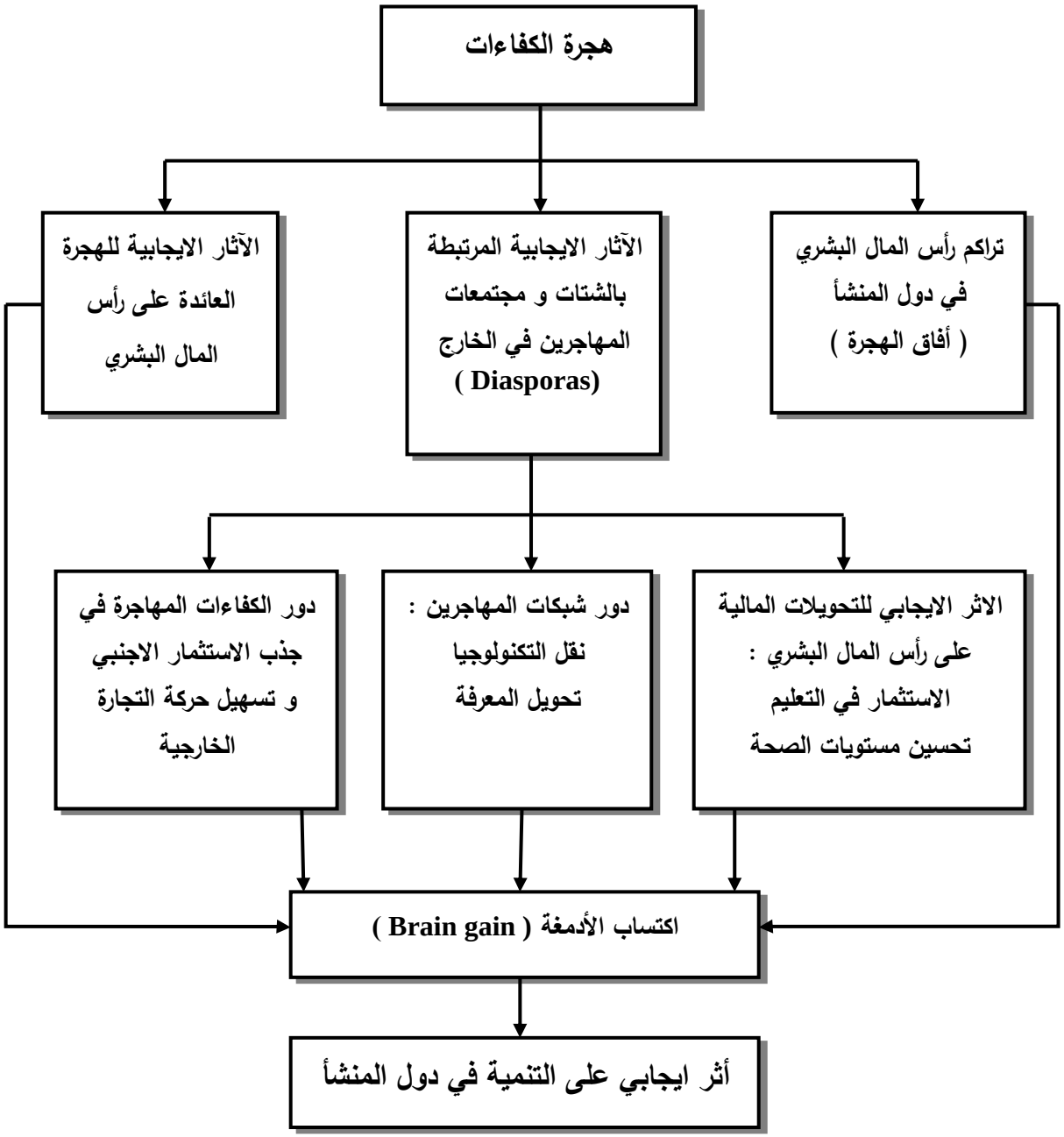

المصدر : من اعداد الطالب .

المطلب الثاني : الهجرة العائدة والتنمية في دول المنشأ.

إلى جانب هجرة رأس المال البشري تعتبر ظاهرة الهجرة العائدة واحدة من أهم الآليات التي تؤثر من خلالها الهجرة الدولية على التنمية في بلدان المنشأ، نظرا لتعدد الآثار المرتبطة بها كتحويل المعرفة، وتحويل الأموال ، والإستثمارات وتراكم رأس المال البشري... التي تكون مصحوبة بعودة المهاجر الدولي إلى بلده الاصلي، رغم أن الدراسات المهتمة بها النوع من أشكال الهجرة الدولية ضعيفة نسبيا نظرا لخصوصيتها وعلى العموم سنحاول في هذا المطلب تقديم تحليل نظري لظاهرة الهجرة العائدة وإبراز الكيفية التي تؤثر من خلالها على التنمية في البلدان الأصلية.

1- المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة عودة المهاجرين الى بلدانهم الأصلية:

1-1 تفسير عودة المهاجرين بين المقاربة النيوكلاسيكية ومقاربة الاقتصاد الجديد لهجرة العمل :

يركّز التحليل النيوكلاسيكي في تفسيره لظاهرة الهجرة الدولية على أهمية المحدّدات والدوافع الاقتصادية ، كالتباين في معدّلات الأجور ، الدخل المتوقع ، العائد من رأس المال البشري في مناطق الاستقبال وبالتالي فإنّ ظاهرة عودة المهاجرين الى بلدانهم الأصلية طبقا للتحليل النيوكلاسيكي ناتجة عن فشل تجربة الهجرة إلى الخارج خاصة من جانبها الاقتصادي فعدم تحقيق المهاجر للأهداف التي وضعها قبل اتخاذ قرار الهجرة كالحصول على أجر أعلى وتعظيم العائد، وتحسين مستوى رفاهيته تدفعه الى اتخاذ قرارعودته الى بلده الأصلي كما أشار إلى ذلك Cassarino (2004) [1] ، و في نفس سياق التحليل النيوكلاسيكي حاول الاقتصادي Dutsmann (2003)[2] وضع نموذج بسيط لتفسير ظاهرة عودة المهاجرين يعرف بنموذج دورة حياة المهاجر يقوم من خلاله المهاجرون بتحديد المدة الزمنية المطلوبة لأقامتهم في الخارج بدلالة الوقت المخصص للاستهلاك ، فطالما بقية عوائد الهجرة في مناطق الاستقبال أعلى من التكاليف فإنّ المهاجر يفضل البقاء في الخارج أما بالنسبة لقرار العودة إلى البلد الأصلي فيتخذه المهاجر بناء على انخفاض عوائد الهجرة مقارنة مع التكاليف البقاء في الخارج ، كما أوضح Dutsmann و Kirchkam (2002) أهمية المتغيرات الاقتصادية في تحديد المدة الزمنية المثلى للهجرة فتحسن مستويات الأجور في مناطق الاستقبال تساهم في تقليص المدة الزمنية التي يقضيها المهاجر خارج وطنه الأصلي نظرا لقدرته على تحقيق العوائد الاقتصادية المتوقعة (الادخار التراكمي) في مدة زمنية أقل، كما حاول Dutsmann (2001) الربط بين قرار عودة المهاجر والاستثمار في رأس المال

[1] Cassarino, J.-P. (2004), "Theorising Return Migration : The Conceptual Approach to Return Migrants Revisited ", in Managing Migration and Diversity. In the Asia Pacific Region and Europe, Vol. 6, n° 2. International Journal on Multicultural Societies (IJMS), UNESCO.pp : 253-279 http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001385/138592E.pdf

[2] Dustmann, C. (2003), "Return migration, wage differentials, and the optimal migration duration", European Economic Review, Vol 47 , N° 2, pp :353–369.

البشري حيث يميل المهاجرون الذين يفضّلون الهجرة بشكل دائم في مناطق الاستقبال الى الاستثمار في رأس المال البشري حتى تكون مستوياتهم العلمية ملائمة لاحتياجات أسواق العمل في بلدان المقصد وهذا يعزز نواياهم للإقامة طويلة الأجل ، أما المهاجرون الذين يخططون للعودة إلى بلدانهم الأصلية بعد قضائهم مدة زمنية قصيرة في الخارج فهم يستثمرون بنسبة أقل في تطوير مستوياتهم، وفي هذا الاطار أوضح Cassarino (2004) [1] أن عودة المهاجرين تكون نتيجة فشل تجربة الهجرة في الخارج بسبب عدم تقيّيم مستوى رأس المال البشري للمهاجر في الخارج ، كما أشار King (2000) إلى وجود أربعة عناصر مهمة لتفسير ظاهرة عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية هي كالتالي:

- العوامل السياسية : مدى مرونة سياسة الهجرة في بلد الاستقبال تساهم بدرجة كبيرة في التأثير على قرار العودة عند المهاجر.
- العوامل الاقتصادية : تدهور وتراجع الوضعية الاقتصادية للمهاجر في بلد الاستقبال تجبره على العودة الى بلده الاصلي .
- العوامل الاجتماعية العائلية : صعوبة الاندماج ومشاكل العنصرية في بلدان الاستقبال تحفز المهاجر على العودة إلى بلده الأصلي.
- عوامل النظام الأخلاقي (d'ordre morale) : كإحساس المهاجر بالمسؤولية تجاه بلده الأصلي تجعله يساهم في تنميته وهذا يكون دافعا للعودة بهدف تقديم المساعدة .

أما الاقتصاد الجديد لهجرة العمل فيرجع قرار عودة المهاجر إلى بلده الأصلي إلى نجاح تجربة الهجرة في الخارج استطاع المهاجر من خلالها أن يحقق الأهداف التي وضعها قبل اتخاذ قرار الهجرة كالحصول على الدخل المرتفع ، تراكم الادخار ، تأمين الأسرة ضد الأخطار المتعددة في بلد المنشأ من خلال تنويع مصادر الدخل فكلما ارتفعت حجم التحويلات المرسلة من المهاجر الى بلده الأصلي كلما زادت رغبته في العودة نظرا لقدرته على تأسيس مشاريع اقتصادية في بلده الاصلي.

2-1 تفسير ظاهرة عودة المهاجرين في إطار المقاربة الهيكلية :

بالرغم من أهمية المحددات الفردية في تفسير قرار عودة المهاجر إلى بلده الأصلي ، إلا أنها في الواقع لا تفسر إلا جزءا من الأسباب التي تدفعه إلى اتخاذ قرار العودة ، فالقرارات الفردية للمهاجر تتخذ في بيئة اقتصادية وسياسية كلية معقدّة ، من هنا تبرز أهمية المتغيرات الهيكلية الكلية في تفسير ظاهرة عودة المهاجرين إلى مجتمعاتهم الأصلية ، فهي لا تخضع بالضرورة إلى التجارب الفردية فقط بل تلعب العوامل الاجتماعية

[1] Cassarino, J.-P. (2004), Op Cit , pp : 255.

والاقتصادية والمؤسسية في بلد المنشأ أهمية كبيرة في تفسير قرار العودة ، فتطور واستقرار هذه البيئة في بلد المنشأ تساهم وبقسط كبير في تحفيز المهاجرين على العودة الى بلدانهم الأصلية و زيادة مساهمتهم في التنمية Cassarino (2004) ، وفي هذا الإطار لاحظ Jensen و Pederson (2007) [1] عند دراستهم ظاهرة عودة المهاجرين من الدنمارك باتجاه بلدانهم الأصلية خلال الفترة الممتدة بين 1986– 1995 ارتباط ظاهرة العودة بالخصائص الفردية للمهاجر كالسن ، المستوى التعليمي ، الروابط الأسرية أما العوامل الهيكلية كقدرة المهاجر على الاندماج في سوق العمل في بلده الأصلي ، استقرار البيئة المؤسسية ومناخ الأعمال فقد كان لها أثر أكبر في تفسير قرار عودة المهاجرين إلى بلدانهم الاصلية ، وتوجد أربعة أشكال للهجرة العائدة تبعا لاختلاف دوافع العودة هي على التوالي[2] :

– العودة نتيجة فشل تجربة الهجرة : تشمل المهاجرين العائدين الذين لا يمكن لهم الاندماج في بلدانهم الأصلية نتيجة الصعوبات التي واجهتهم في الخارج.

– العودة الإرادية: تشمل المهاجرين الذين يخططون قبل الهجرة إلى الخارج إلى العودة لبلدانهم الأصلية مع ما يكفي من الأموال لشراء الأراضي بهدف تحرير أنفسهم من الخضوع لسيطرة ملاك الأراضي .

– العودة للتقاعد في البلد الأصلي: تشمل المهاجرين المتقاعدين الذين يقررون العودة لبلدانهم الأصلية .

– العودة للابتكار: يشمل هذا النوع المهاجرين العائدين الذين لديهم رغبة المساهمة في تنمية بلدانهم الأصلية من خلال تحويل المعارف والخبرات المكتسبة في الخارج، وإنشاء الأنشطة الاقتصادية في بلدانهم الأصلية وبالتالي فهذه الفئة تحتاج الى تحسين البيئة المؤسساتية والاقتصادية في بلدانهم الأصلية من خلال توفير الشروط الضرورية لاندماجهم، و زيادة مساهمتهم في تنمية بلدانهم الأصلية.

1–3 تفسير ظاهرة عودة المهاجرين في إطار مقاربة الهجرة العابرة للأوطان :

ابتداء من أواخر الثمانينات برزت مقاربة الهجرة العابرة للأوطان كوجهة نظر جديدة مفسرة لظاهرة الهجرة الدولية تركز في تحليلها على أهمية العلاقات والروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تفسير حركات المهاجرين بين بلدانهم الأصلية وبلدان المقصد ، فقد أوضح Portes (1999) أن الروابط الاجتماعية والاقتصادية القوية بين البلدان الأصلية للمهاجرين والبلدان المستقبلة لهم، إضافة إلى الأنشطة العابرة للحدود الوطنية تؤثر على هويات المهاجرين الدوليين الذين تتشكل لديهم هويات مزدوجة وطنية وأخرى مكتسبة في الخارج[3] ، أما فيما يخص ظاهرة عودة المهاجرين فخلافا للمقاربات النظرية السابقة (المقاربة الهيكلية) ترى هذه النظرية أن ظاهرة

[1] Jensen, P. and P.J. Pedersen (2007), "To stay or not to stay? Out-migration of immigrants from Denmark" , International Migration , Vol 45 , N° 5, pp: 87–113.
[2] Cassarino, J.-P. (2004), Op Cit , pp : 257-258 .
[3] Cassarino, J.-P. (2004), Op Cit , pp :261-262 .

عودة المهاجرين هي جزء من نظام الهجرة المكون من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين البلد الأصلي وبلد الاستقبال، فعودة المهاجر لا تعني بالضرورة نهاية دورة الهجرة بل هي جزء من الحركة المستمرة للمهاجر الدولي بين بلده الأصلي وبلد الاستقبال في شكل زيارات منتظمة، إرسال التحويلات المالية بشكل دوري ، الاحتفاظ بالعلاقات الاجتماعية مع باقي أفراد الأسرة في بلد الأصل[1] و تركز مقاربة الهجرة العابرة للأوطان على أهمية الشتات (Diaspora) في الحفاظ على الروابط القوية بين المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية ودورها في تنمية وتطوير اقتصاد البلدان الأصلية من خلال التعريف بمناخ الأعمال في البلد الأصلي والترويج للفرص والامكانيات المتاحة من خلال شبكات المهاجرين في الخارج التي هي بمثابة جسر للتواصل بين المهاجر وبلده الأصلي[2] .

1-4 تفسير ظاهرة عودة المهاجرين في إطار نظرية الشبكات العرقية :

ترى نظرية الشبكات العرقية على أن المهاجرين العائدين لهم قدرة على الحفاظ على الروابط الاجتماعية القوية التي تكون في شكل صلات القرابة، الصداقة ، المصاهرة التي تنشأ في بلد الأصل وتمتد الى الخارج في مناطق الاستقبال ، وهذه الروابط لا تعتمد بالضرورة على مجتمعات المغتربين في الخارج (الشتات) مثلما افترضته نظرية الهجرة العابرة للحدود ، بل على العكس من ذلك فإنّ تجربة الهجرة التي يعيشها الأفراد في الخارج تمثل الأساس التي يتخذ من خلاله المهاجر قرار العودة إلى بلده الأصلي ، من جهة أخرى تلعب هذه شبكات دورا مهما في نقل التجارب الشخصية للمهاجرين التي يتم عن طريقها التخطيط لقرار العودة إلى بلد المنشأ من خلال توفير الموارد اللازمة في مقدمتها التحويلات المالية التي من خلالها يستطيع المهاجر أن يهيئ ظروف عودته ، إضافة إلى ذلك فإنّ وجود الهياكل الاجتماعية في شكل شبكات للمهاجرين الدوليين تساهم في زيادة تعبئة الموارد والمعلومات التي تأمن المبادرات الفعالة للمهاجرين العائدين[3].

1-5 المقاربة الحديثة في تفسير ظاهرة عودة المهاجرين (نموذج كاسارينو J.P Cassarino):

تشير نتائج مقاربة الهجرة العابرة للحدود (Transnationalism) ومقاربة الشبكات الاجتماعية للمهاجرين إلى أنّ ظاهرة عودة المهاجرين لا تمثل المرحلة النهائية من مراحل دورة الهجرة تنتهي بانتهاء تجربة الهجرة في الخارج بقدر ما هي عملية دورية وديناميكية يتنقل خلالها المهاجر بشكل مستمر بين مناطق الإرسال و مناطق

[1] Marieke van Houte(2016) , "Return Migration to Afghanistan Moving Back or Moving Forward? " , Migration, Diasporas and Citizenship, palgrave mc millan , UK ,pp:21-22

[2] Ruth Achenbach (2015) , " Return Migration Decisions A Study on Highly Skilled Chinese in Japan " , Life Course Research , Wiesbaden, Frankfurt, Germany , pp :46-47

[3] التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية ، الهجرة الدولية و التنمية ، جامعة الدول العربية قطاع الشؤون الاجتماعية ، ادارة السياسات السكانية و المغتربين والهجرة ،2014 ، ص 73 .

الاستقبال، من هنا كانت الحاجة إلى ضرورة ظهور مقاربات نظرية جديدة يمكن من خلالها فهم ظاهرة عودة المهاجرين والعوامل الأساسية التي تتحكم فيها، وأشار Cassarino (2004) إلى الأسباب التي دفعت الباحثين إلى وضع أطر نظرية جديدة لفهم ظاهرة عودة المهاجرين التي لخصها في[1] :

- تعدد أشكال الهجرة الدولية و تنوعها فعودة المهاجرين لم تعد تقتصر على العمال المهاجرين وإنّما تشمل أنماط أخرى من تدفقات الهجرة كالطلاب المهاجرين ، طالبي اللجوء ، اللاجئين
- بروز التكتلات الاقتصادية والتجارية الاقليمية والدولية وتحرير الأسواق العالمية لا سيما في البلدان النامية بفعل الإصلاحات الليبرالية ساهم في زيادة الأنشطة الاقتصادية بما فيها أنشطة المهاجرين العائدين .
- انخفاض تكاليف التنقل عبر الحدود سهل عملية العودة و جعلها متعدّدة الأشكال (العودة الدائمة، العودة المؤقتة ، العودة الدورية....) .
- تطور وسائل الاتصال الحديثة وما نتج عنها من زيادة تدفق المعلومات وتعزيز الروابط عبر الحدود بين بلدان الأصل و بلدان الاستقبال هذا ما يسمح للمهاجرين الاستعداد بشكل أفضل عند اتخاذ قرار العودة .

و بناء على ما سبق حاول الباحث Cassarino (2004) وضع نموذج نظري جديد لفهم ظاهرة عودة المهاجرين يركز على طول مدة بقاء المهاجر في الخارج، أنماط تعبئة الموارد، الوضع القانوني للمهاجر، الدوافع والمشاريع ، وأوضح أن قرار العودة الى البلد الأصلي يعتمد على معياريين أساسيين هما على التوالي مرحلة التحضير للعودة ومرحلة تعبئة الموارد ، فحسب فرضيات نموذج Cassarino (2004) فالمهاجر هو عنصر فاعل في عملية التنمية في بلد المنشأ من خلال قدرته على تعبئة الموارد بمختلف أنواعها التي قسمها إلى[2]:

- الموارد المالية : رأس المال المالي للمهاجر في شكل تحويلات مالية .
- الموارد غير الملموسة : كالاتصالات ، العلاقات الاجتماعية ، المؤهلات و المعرفة المكتسبة في الخارج التي يقوم المهاجر بتحويلها الى بلده الأصلي عند عودته .
- رأس المال الاجتماعي : ممثل في الروابط الإجتماعية للمهاجر مع بلده الأصلي التي تتشكل نتيجة جملت من العوامل كالدين ، العرق، الأسرة والأصدقاء في البلد الأصلي .

[1] Cassarino, J.-P. (2004), Op Cit , pp :268-270.
[2] Ibid , pp :271.

و قد أوضح Cassarino (2004) أنّ مرحلة العودة لا تعتمد فقط على النوايا الحسنة للمهاجر و لكن هي عبارة عن عمل طوعي يتطلب توفر مجموعة من الموارد اللازمة والمعلومات الضرورية عن الظروف والأوضاع السائدة في البلد الاصلي كما هو موضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم (19) : آلية اتخاذ قرار العودة حسب نموذج كاسارينو (Cassarino)

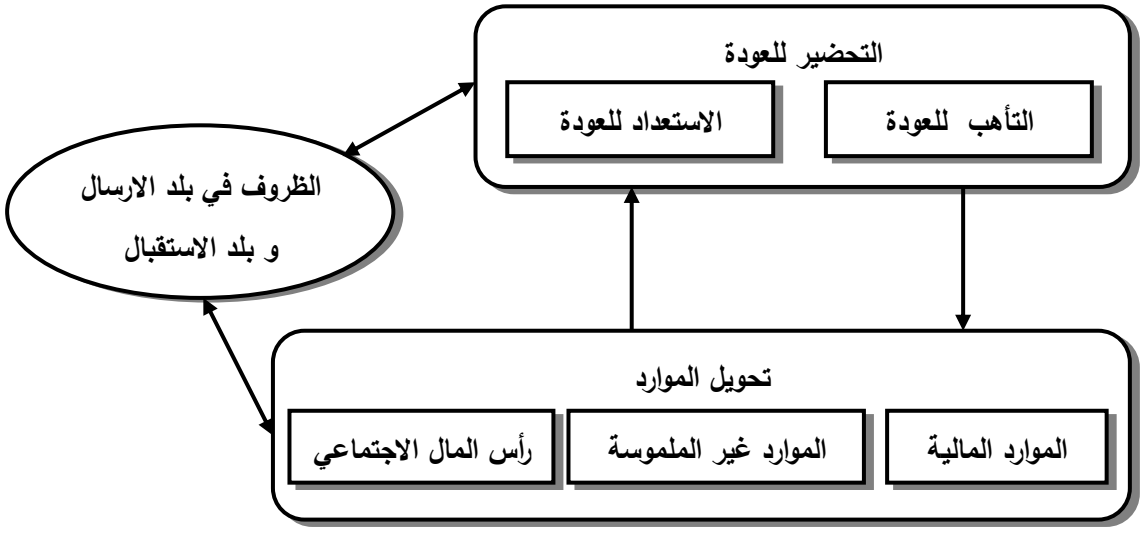

Source : Cassarino, J. P. (2004) , Op Cit , pp:271

من خلال الشكل الهندسي نلاحظ أنّ قرار عودة المهاجر يتأثر بتفاعل ثلاث عناصر أساسية هي على التوالي التحضير للعودة من خلال التأهب والاستعداد لدى المهاجر، مرحلة تحويل الموارد بمختلف أنواعها مالية ، موارد غير ملموسة ، رأس مال اجتماعي ، إضافة إلى دور الظروف والشروط التي تحفز على العودة في مناطق الإرسال ومناطق الاستقبال، و من خلال ما سبق نستنتج أن :

- العودة إلى البلد الأصلي ليست عمل طوعي ولكن هي قرار يتم التخطيط له عبر جمع وتعبئة الموارد الضرورية .
- قرار العودة يتأثر بالظروف والوضعية السائدة في مناطق الإرسال و مناطق الاستقبال فتختلف دوافع العودة و مستويات التأهب وأنماط تعبئة الموارد باختلاف أشكال الهجرة سواء كانت هجرة اقتصادية ، هجرة يد عاملة مؤهلة أو غير مؤهلة ، اللاجئين ...
- قرار العودة لا يتوقف على تجارب المهاجرين في الخارج بل يتأثر بالتغيرات المؤسسية، الاقتصادية والسياسية التي تحدث في البلد الأصلي التي تنعكس بدورها على كيفية تعبئة الموارد .
- تأثير المهاجرين العائدين على التنمية في البلد الأصلي يعتمد على درجة التأهب والاستعداد للعودة.

2- محددات عودة المهاجرين في ضوء نتائج بعض الدراسة التجريبية :

بالرغم من قلة الدراسات التجريبية المهتمة بظاهرة الهجرة العائدة مقارنة مع الأشكال الأخرى للهجرة الدولية نظرا لخصوصية هذا النوع من أنواع الهجرة الدولية ، إضافة النقص الكبير في المعطيات الاحصائية الخاصة بالمهاجرين العائدين وتضاربها بين مناطق الارسال ومناطق الاستقبال إلا أنه إجمالا نستطيع القول أن الدراسات التجريبية المهتمة بتحليل العوامل المفسرة للهجرة العائدة والمحدّدات الرئيسية لها هي في تحسن مستمر.

وبالرجوع إلى نتائج أهم الدراسات التي حاولت تفسير المحدّدات الرئيسية للهجرة العائدة نجد دراسة[1] Borjas و Bratesberg (1994)عندما حاولا وضع إطار نظري وتجريبي لتحليل سلوك المهاجرين العائدين في بلدانهم الأصلية ، استنتجوا من خلالها ارتباط قرار العودة بطبيعة الاختيار والانتقاء خلال الحركات الأولى للهجرة ، حيث إذا كانت الهجرة انتقائية (اليد العاملة المؤهلة) في مراحلها الأولى فإنّ معظم المهاجرين العائدين في المرحلة اللاحقة هم أقل مستوى ، أما إذا كانت تدفقات الهجرة في المراحل الأولى غير انتقائية (هجرة اليد العاملة غير المؤهلة) فإنّ المهاجرين العائدين في المرحلة اللاحقة لهم مستوى تأهيل مرتفع وهذا يدّل على إرتباط الهجرة العائدة بطبيعة سياسات الهجرة في مناطق الإستقبال في المراحل الأولى للهجرة ، وفي دراسة أخرى قدمهاDutsman (1997) حاول من خلالها وضع نموذج نظري بسيط يتم من خلاله تفسير قرار العودة يعرف بنموذج دورة حياة المهاجر (life-cycle model) يربط بين مستوى الإستهلاك والمدة التي يقضيها المهاجر في الخارج والقرارات التي يتخذها المهاجر في ظل فرضية التأكد وعدم التأكد من خلال تحليل سلوك الادخار عند المهاجر، حيث كلما كانت العوائد (الاستهلاك) التي يحصل عليها المهاجر في الخارج أعلى من تكاليف البقاء في الخارج يفضل البقاء في بلد الإستقبال ، وبالتالي فإنّ عودة المهاجر إلى بلده الأصلي لا تكون إلا إذا انخفضت العوائد المتوقعة مقارنة مع التكاليف، كما حاول Nakdy (2006)[2] حصر محددات الهجرة في السويد من خلال الاعتماد على قاعدة بيانات خاصة بالمهاجرين المتواجدين في السويد خلال الفترة الممتدة بين 1991-2000 بهدف تحديد إختيارات المهاجرين المولودين في الخارج والمتواجدين في السويد وتحليل توجهاتهم سواء بالعودة إلى بلدانهم الأصلية أو الهجرة مرة أخرى من السويد باتجاه بلد استقبال أخر، وحسب نتائج هذه الدراسة هناك ارتباط إيجابي بين الهجرة والمستويات العلمية للمهاجرين حيث أن المهاجرين المؤهلين أصحاب المستوى الجامعي تكون لديهم الرغبة في الهجرة مرة أخرى باتجاه بلد أخر، إضافة إلى ذلك فان المستوى التعليمي المرتفع له أثر غير معنوي على رغبة المهاجرين في العودة إلى بلدانهم الأصلية ، كما أشارت هذه

[1] Borjas, G.J. and B. Bratsberg (1996) , " Who leaves? The out migration of the foreign-born", The Review of Economics and Statistics, Vol 78 , N° 1, pp : 165–176.

[2] Nekby, L. (2006), "The emigration of immigrants, return vs onward migration": evidence from Sweden , Journal of Population Economics,Vol 19 , N° 2, pp: 197–226.

الدراسة الى أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في التأثير على قرارات المهاجرين حيث تدفع عوامل توزيع الدخل، اشتراكات الضمان والحماية الاجتماعية المهاجرين للبقاء في السويد، أما المهاجرين غير المؤهلين فلديهم فرص ضعيفة للتوظيف مما يدفعهم للهجرة مرة أخرى باتجاه وجهات جديدة ، كما حاول Kirdar (2009)[1] دراسة العوامل المفسرة لعودة المهاجرين الأتراك المقيميين في ألمانيا وخلص إلى مجموعة من النتائج المهمة كتأثير العوامل الإقتصادية في تفسير قرار العودة حيث تؤدي تراكم المدخرات خلال سنوات الهجرة وارتفاع القدرة الشرائية إلى تحفيز المهاجرين على العودة في حين لا يساهم تراكم رأس المال البشري للمهاجرين في زيادة الحافز على العودة ، إضافة إلى أثر صدمات سوق العمل في مناطق الاستقبال (ألمانيا) على توجهات العودة حيث يؤدي ارتفاع معدّل البطالة في ألمانيا إلى زيادة رغبة المهاجرين في العودة إلى تركيا ، و ميزت هذه الدراسة بين المهاجرين الذين يقيمون في ألمانيا في مدة زمنية تقل عن ثلاث سنوات والذين يعانون من البطالة الدورية هم أكثر إحتمالا للعودة الى تركيا ، أما المهاجرين كبار السن الذين يكونون في وضعية بطالة طويلة الأجل هم أكثر استعدادا للبقاء في ألمانيا للإستفادة من نظام التأمين والحماية الاجتماعية ، و في دراسة أخرى قدمها كل من Gibson و McKenzi (2011) [2] شملت عينة من المهاجرين في مختلف مناطق العالم منحدرين من ثلاث بلدان من منطقة الباسفيك خلال الفترة الممتدة بين 1976- 2004 وجدوا من خلالها أنّ قرار العودة لا يرتبط بمتغيرات اقتصادية محضة كالحصول على العوائد وارتفاع المدخرات بقدر ما يرتبط بالمتغيرات الإجتماعية كالعلاقة مع الأسرة في البلد الأصلي ونمط الحياة الإجتماعية من حيث العلاقات والروابط الاجتماعية .

3- أثر الهجرة العائدة على التنمية في دول المنشأ :

3-1 دور الهجرة العائدة في تحفيز الإستثمار وانشاء المشاريع الاقتصادية في دول المنشأ :

تعاني معظم البلدان النامية من مشكل ارتفاع معدّلات البطالة و ضعف أداء سوق العمل نتيجة محدودية السياسات العامة للتشغيل لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و الأنشطة المقاولاتية بمثابة آليات مهمة لخلق فرص العمل والتقليل من حدّة البطالة وخفض مستويات الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، غير أن هذه المشاريع تعاني من مشكل ضعف التمويل وعدم القدرة على مسايرة التكنولوجيا الحديثة للإنتاج و افتقارها إلى طرق التسيير الفعالة هذا يجعل امكانية نجاحها واستمرارها في المنافسة ضئيلة، من هنا تبرز الهجرة العائدة كآلية مهمة لإنشاء وتطوير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة جوانب بداية بتوفير رأس المال

[1] Kırdar, M.G. (2009)," Labor market outcomes, savings accumulation, and return migration ", Labour Economics , Vol 16 , N° 4 , pp : 418–428.
[2] Gibson, J. and D. McKenzie (2011), "The microeconomic determinants of emigration and return migration of the best and brightest: evidence from the Pacific ", Journal of Development Economics, Vol 95, N 1, pp: 18–29.

اللازم عبر الأموال المدخرة من طرف المهاجر العائد التي يحولها إلى بلده الأصلي ويستثمرها في مشاريع انتاجية[1] ، كما أن اكتساب المهاجر للمهارات والأفكار الجديدة في الأسواق الدولية يساهم في تطوير عمل هذه المؤسسات Gubert وأخرون (2011)[2] ، و في نفس السياق أشارت العديد من الدراسات التجريبية إلى الدور الايجابي للهجرة العائدة في زيادة الاستثمار وانشاء المشاريع في البلدان الأصلية كدراسات Dutsmann و Kirchkamp(2002) ، Wahba (2007)[3] ، التي تؤكد على أهمية الهجرة العائدة في إزالة قيود التمويل ، تطوير و تحديث طرق التسيير والتنظيم ، تحويل التكنولوجيا الحديثة للإنتاج ، زيادة مهارات اليد العاملة ففي إحدى الدراسات التي قدمتها الباحثة Mesnard (2004) حول دور الهجرة العائدة في تونس وجدت من خلالها أنّ للهجرة أثر مباشر في إزالة قيود التمويل حيث يقوم أغلب المهاجرين العائدين في تونس بتمويل مشاريعهم الخاصة من خلال مدخراتهم التي جمعوها في الخارج كما أشار Wahba و Mccomik (2001) إلى أن المهاجرين العائدين في مصر هم أكثر استعداد لإنشاء أنشطة مقاولاتيه بالنظر للإمكانيات المالية التي لديهم و المهارات التي اكتسبوها في الخارج.

فيما يخص دور الهجرة العائدة في إنشاء المشاريع الاستثمارية و المؤسسات الصغيرة في الجزائر نجد الدراسة المهمة التي قدمها كل من Nordman و Gubert (2008) [4] التي شملت كل من تونس، الجزائر، المغرب في إطار مشروع الهجرة العائدة في دول المغرب العربي MIREM (2008)[5]، وأوضّحت هذه الدراسة أن حوالي 42% من المهاجرين العائدين إلى دول المغرب العربي الذين شملتهم الدراسة هم حاملين لمشاريع استثمارية وحوالي 41% منهم هم حاملين لرأس المال البشري من خلال مواصلة التعليم في الخارج الخبرات المهنية المكتسبة كما هو موضح في الشكل الهندسي الموالي :

[1] Wahba , J (2014) , "Return Migration and Economic Development" , International Handbook on Migration and Economic Development, pp :15 .

[2] Gubert, F. and C.J. Nordman (2011), "Return migration and small enterprise development in the Maghreb", in S. Plaza and D. Ratha (eds), Diaspora for Development in Africa, Washington, DC: the World Bank, pp:103–126.

[3] Wahba, J. (2007) , Op Cit , pp. 235–258.

[4] Nordman, Gubert (2008) , "Return Migration and Small Enterprise Development in the Maghreb", MIREM Analytical report, MIREM AR2008-02, RSCAS/EUI , Florence.

[5] يمكن الاضطلاع على الدراسة الخاصة بمشروع الهجرة العائدة في دول المغرب العربي من خلال الروابط التالية:
http://rsc.eui.eu/RDP/fr/research-projects/mirem/
http://rsc.eui.eu/RDP/fr/research-projects/mirem/survey-on-returnmigrants/methodology/

الشكل رقم (20) : المهاجرين العائدين الحاملين لمشاريع استثمارية و رأس المال البشري في دول المغرب العربي

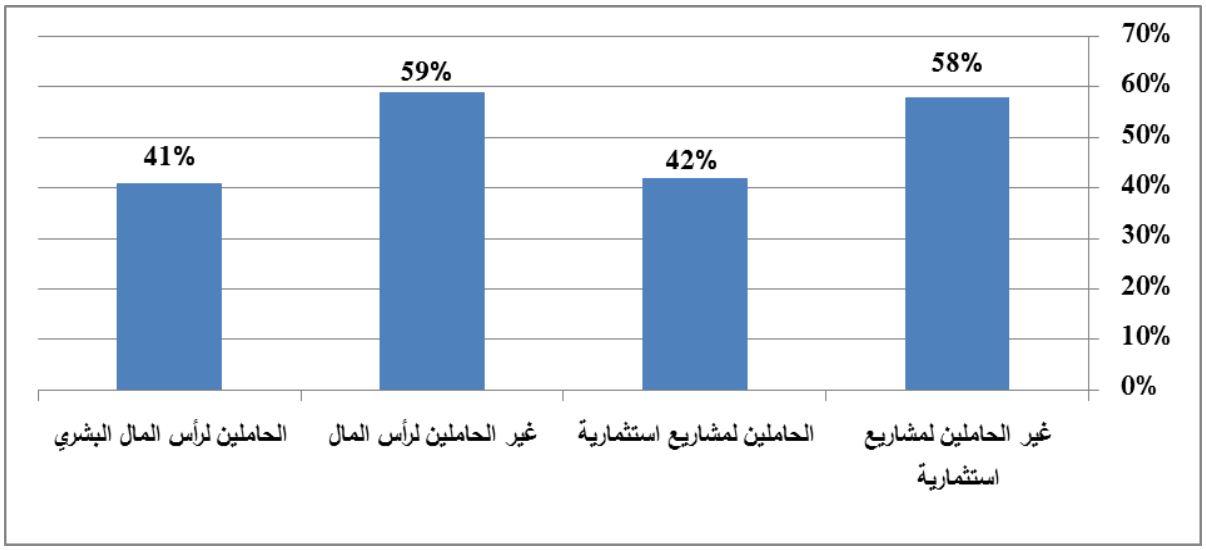

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج مشروع الهجرة العائدة في دول المغرب العربي 2008 http://rsc.eui.eu/RDP/fr/research-projects/mirem/.(MIREM)

من خلال الشكل الهندسي نلاحظ أنّ نسبة هامة من المهاجرين العائدين الذين شملتهم الدراسة حوالي 992 مهاجر عائد في دول المغرب العربي هم حاملين لمشاريع استثمارية و رأس المال البشري باتجاه بلدانهم وهذا ما يؤكد أهمية الهجرة العائدة في تنمية بلدان الأصل من خلال تحفيز الاستثمار وانشاء المؤسسات الصغيرة والمشاريع الاقتصادية ، أما فيما يخص الجزائر فأشارت نتائج هذه الدراسة أنّ المهاجرين الجزائريين العائدين هم الفئة الأقل استثمارا في الجزائر مقارنة مع باقي بلدان المغرب العربي والسبب حسب استنتاجات الباحثين يعود لجلمة من العوامل نوجزها في [1]:

- النسبة الأكبر من المهاجرين الجزائريين هاجروا إلى الخارج و خاصة باتجاه فرنسا قبل 1960وهم يشغلون وظائف أقل تأهيلا ، ما يعني عدم اكتسابهم لمهارات مقاولاتيه .
- المتوسط العمري للمهاجرين الجزائريين العائدين مرتفع نوعا ما مقارنة مع بلدان المغرب العربي، حيث أنّ أغلب المهاجرين الجزائريين العائدين من فئة الشيوخ والمتقاعدين .
- صعوبة مناخ الأعمال في الجزائر ، فقد أشار أغلب المهاجرين العائدين الذين شملتهم الدراسة الى تأثير القيود الإدارية، البيروقراطية، المنافسة الأجنبية في السوق الجزائري، ضعف التمويل ، صعوبة التسيير و نقص الخبرة .

[1] Djelti samir(2015) , Op Cit , pp :131-132

كل هذه العوامل وأخرى جعلت نسبة المهاجرين العائدين الذين استثمروا في الجزائر ضعيفة نوعا ما حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ حوالي 17% من المهاجرين العائدين استثمروا في الجزائر، وحوالي 83% لم يقوموا بالاستثمار في الجزائر كما هو موضح في الشكل الهندسي الموالي :

الشكل رقم (21) : سلوك الاستثمار عند المهاجرين العائدين الى الجزائر (%) .

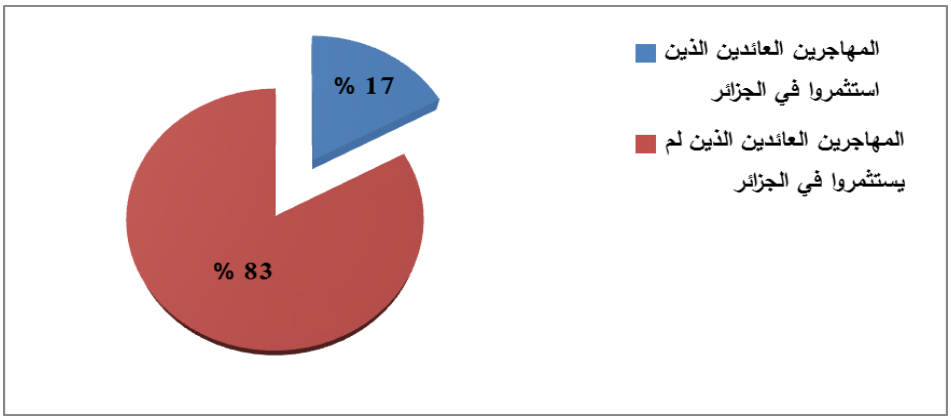

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج مشروع الهجرة العائدة في دول المغرب العربي 2008 (MIREM)

3-2 أثر الهجرة العائدة على رأس المال البشري في دول المنشأ :

تأثر الهجرة العائدة على رأس المال البشري في دول المنشأ من خلال تراكم المعرفة و اكتساب الخبرات المهنية والمهارات عند المهاجر في بلدان الاستقبال وبالتالي فإنّ عودته تكون مرفقة بتراكم رأس المال البشري في الخارج Docquier و Rapoport (2011) [1] ، في نفس الإطار حاول كل من Dos santos و Viney (2003) تحليل كيفية تأثير الهجرة العائدة على اقتصاديات البلدان النامية من خلال تدفق المعرفة والخبرات الجديدة التي يكتسبها المهاجر في الخارج و دورها في تضييق نطاق الفجوة التكنولوجية بين اقتصاديات البلدان المرسلة للهجرة و البلدان المستقبلة لها ، كما أوضح كل من De coulon و Piracha (2003) في اطار دراسة أجريت على ألبانيا أنّ المهاجرين العائدين يكونوا أكثر تعليما وتكوينا، كما أنّ معدّل أجورهم ارتفع بأكثر من مرتين وهو ما يعرف بالعائد من العودة(the returns of returning) ، كما أشار كل من Ambrosini وأخرون (2012) [2] في اطار دراسة أجريت على رومانيا أنّ الهجرة المؤقتة تؤثر بشكل إيجابي في المدى الطويل على مستويات المهارة ومعدّلات الأجور عند المهاجرين، وأشارت Wahba (2007) إلى دور الهجرة المؤقتة في رفع معدلات الأجور بالنسبة لليد العاملة المصرية التي قضت مدة زمنية في الخارج خلال فترة الثمانينات والتسعينات حيث ارتفعت

[1] Docquier, F. and H. Rapoport (2011) , Op Cit , pp: 28-29.
[2] Ambrosini, J.W., K. Mayr, G. Peri and D. Radu (2012), "The selection of migrants and returnees: evidence from Romania and implications ", NBER Working papers 16912.

مستويات أجورها بحوالي 38% ، كما لاحظ كل من De Vreyer وأخرون (2010)[1] في اطار دراسة أجريت على مجموعة من بلدان غرب افريقيا أنّ المهاجرين العائدين من دول منظمة التعاون والتنمية (OCDE) ارتفعت مستويات أجورهم نتيجة اكتسابهم للخبرات والمهارات المهنية العالية عكس المهاجرين العائدين من مناطق أخرى الذين لم ترتفع معدّلات أجورهم لعدم تراكم مستويات رأس المال البشري لديهم .

3-3 دور الهجرة العائدة في تحسين نوعية المؤسسات في بلدان المنشأ :

يمكن للهجرة العائدة أن تساهم في تحسين نوعية المؤسسات في بلدان المنشأ من خلال نقل الأفكار والممارسات التي تؤثر بدورها على النسيج المؤسسي و ما يمثله من قوانين ، عادات و تقاليد ، أنظمة سياسية واجتماعية فحتى و إن كانت آثار الهجرة العائدة على المؤسسات في بلدان المنشأ هي أقل دراسة مقارنة مع باقي قنوات التأثير الأخرى لاسيما الاقتصادية منها كالاستثمار ، تراكم رأس المال البشري فتشير بعض الدراسات إلى أنّ الهجرة العائدة تؤثر على نوعية المؤسسات في بلدان المنشأ من خلال جانبين أساسيين:

من خلال نقل الأفكار السياسية و تحويل الممارسات الاجتماعية ، حيث يمكن للمهاجرين العائدين أنّ ينقلوا إلى بلدانهم الأصلية أفكار سياسية متعلقة بنوعيّة المؤسسات في البلدان المتقدمة كالديمقراطية، الوعي السياسي والمشاركة في صناعة القرار السياسي والمساءلة، وفي هذا الجانب قدم Spilimbergo (2009) [2] دراسة مهمة حاول من خلالها تحليل دور الهجرة العائدة في إحداث التغيير في الأنظمة السياسية لبلدان المنشأ بالاعتماد على بيانات مقطعية للطلاب الأجانب خلال فترة زمنية تزيد عن خمسين سنة وتغطي العالم بأسره، ووجد أنّ الأفراد المتعلمين في الخارج يجلبون معهم ثقافة التغيير الديمقراطي لبلدانهم الأصلية إذا ما تحصلوا على تكوينهم في البلدان الديمقراطية ، كما حاولMarion (2016) [3] تحليل العلاقة بين تجربة الهجرة في الخارج عند القادة السياسيين وتطور الديمقراطية في بلدانهم الأصلية أثناء فترة حكمهم بالاعتماد على بيانات 932 سياسي من الذين كانوا على رأس السلطة التّنفيذية في مجموعة من البلدان النامية خلال الفترة الممتدة بين 1960- 2004 وأشارت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين القادة السياسيين الذين درسوا في الخارج في بلدان منظمة التعاون والتنمية (OCDE) والتغيير الديمقراطي في بلدانهم الأصلية خلال فترة توليهم المسؤولية.

من جهة أخرى فإنّ تأثير الهجرة العائدة على نوعية المؤسسات في بلدان المنشأ لا يقتصر على الجانب السياسي فقط بل يمتد لشمل الجوانب الاجتماعية من عادات وتقاليد ، وقوانين تحكم المجتمع وفي هذا الإطار

[1] De Vreyer, P., F. Gubert and A-S. Robilliard (2010), "Are there returns to migration Experience? An empirical analysis using data on return migrants and non-migrants in West Africa", Annals of Economics and Statistic, 97/98, pp : 307–328.

[2] Spilimbergo, A. (2009), " Foreign students and democracy ", American Economic Review, Vol 99, N° 1, pp: 528–543.

[3] Marion . M (2016) ,"The Return of the Prodigy Son: Do Return Migrants Make Better Leaders ?", Journal of Development Economics , Vol 10 , pp :1-29

لاحظ كل من Bertoli و Marchetta (2014) من خلال دراسة أجريت على أسر المهاجرين في مصر أنّ المهاجرين العائدين يضبطون خيارات الإنجاب لديهم وفق القواعد السائدة في بلدان الاستقبال حيث تكون هجرتهم في الغالب نحو بلدان عربية أخرى تتمتع بمعدّلات خصوبة أعلى كدول مجلس التعاون الخليجي و بالتالي فإنّ المهاجرين العائدين لديهم معدلات خصوبة أعلى وفق المعايير المتّبعة في مناطق الاستقبال[1].

الشكل رقم (22) : مكانزمات تأثير الهجرة العائدة على التنمية في دول المنشأ .

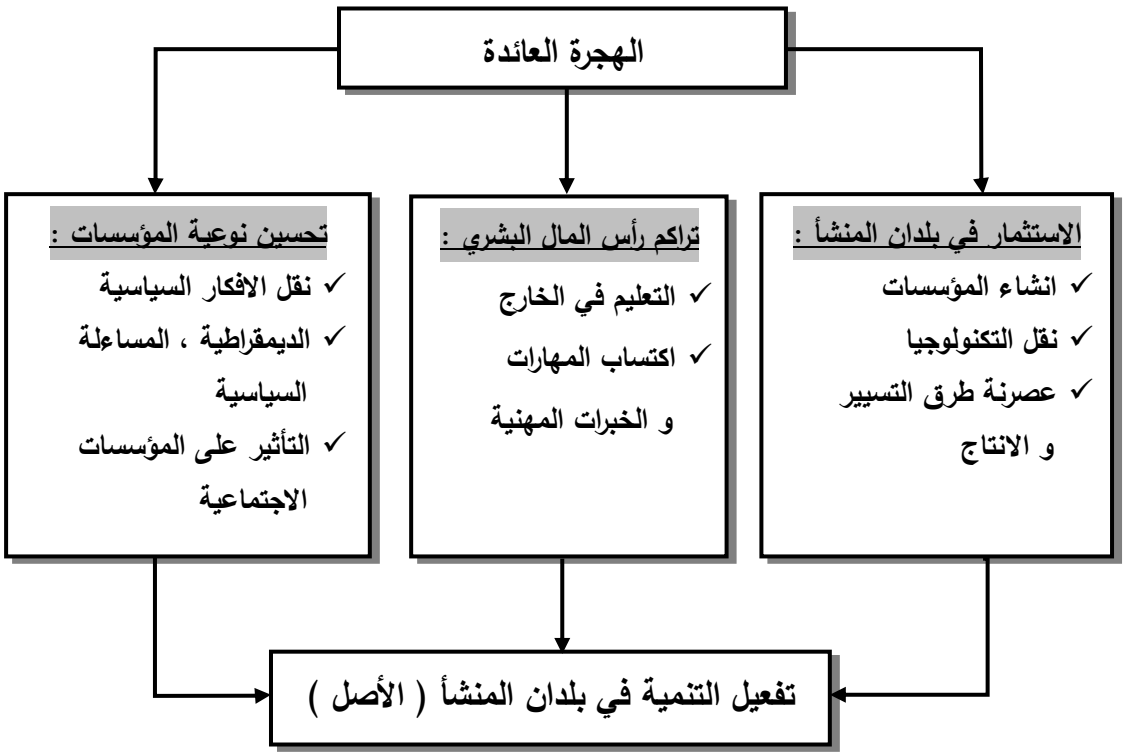

المصدر : من اعداد الطالب .

المطلب الثالث: دور الشبكات العرقية للمهاجرين في تنمية بلدان المنشأ .

تعتبر الشبكات العرقية للمهاجرين أوالجالية المهاجرة في الخارج واحدة من أهم القنوات التي يمكن من خلالها أنّ تؤثر الهجرة الدولية على التنمية في بلدان المنشأ من خلال عدة جوانب سواء عبر جذب الاستثمارات الأجنبية من بلدان الاستقبال باتجاه بلدان المنشأ أوعن طريق تسهيل تدفق التجارة الخارجية أو من خلال نقل التكنولوجيا وتحويل المعرفة باتجاه بلدان المنشأ عبر شبكات المهاجرين التي تكون في شكل جمعيات ومنظمات علمية في الخارج تضم الكفاءات والإطارات العلمية المهاجرة التي تسعى إلى تطوير بلدانها الأصلية والمساهمة في تنميتها عن بعد، وعليه سنحاول في هذا القسم تحليل كيفية تأثير الشبكات العرقية للمهاجرين على التنمية في دول المنشأ .

[1] Wahba , J (2014) , Op Cit , pp : 20

1- دور الشبكات العرقية للمهاجرين في تسهيل تدفق التجارة الخارجية في بلدان المنشأ :

تظهر أهمية الشبكات العرقية للمهاجرين في التأثير الإيجابي على قطاع التجارة الخارجية في الدول المرسلة للمهاجرين من خلال مساهمتها في زيادة تدفق الصادرات الوطنية إلى باقي مناطق العالم التي ينتشر فيها المهاجرين من خلال توفير المعلومات الضرورية عن الأسواق الدولية ، كما أنّ وجود هذه الشبكات في الخارج يساهم في زيادة الطلب على المنتوجات الوطنية من بلدان المنشأ خاصة التقليدية منها وهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الصادرات الوطنية من بلدان المنشأ إلى الخارج ، وفي هذا الإطار حاول عدد من الباحثين تحليل طبيعة العلاقة التفاعلية بين الهجرة الدولية وتدفق التجارة الخارجية في بلدان المنشأ أمثال Gould (1994) ، (1994) Richards ، Rauch و Cassela (1998) ، Heads و Ries (1998) [1] ، Rauch و Trindade (2002)[2]، Combesوأخرون (2005) [3] حيث اشتركت معظم هذه الدراسات في كيفية توضيح الآلية التي تؤثر من خلالها الهجرة الدولية عن طريق الشبكات العرقية للمهاجرين على قطاع التجارة الخارجية في بلدان المنشأ.

فمن الناحية النظرية فإنّ وجود شبكات عرقية للمهاجرين في الخارج يساهم في تطوير قطاع التجارة الخارجية في بلدان المنشأ على عدة مستويات بداية بقدرتها على توفير المعلومات التي تعتبر تكلفة من تكاليف المعاملات التجارية ، فقد أوضح Gould (1994) أهمية هذه الشبكات في التأثير على العلاقات الثنائية التجارية بين البلد الأصلي للمهاجر وبلد الاستقبال من خلال قدرتها على توفير المعلومات انطلاقا من المعرفة الجيدة بوضعية السوق في بلد المنشأ ، عامل اللغة التي تعتبر احدى أهم حواجز المعاملات التجارية الدولية فمعرفة المهاجر بلغة بلده الأصلي يساهم في زيادة الحركية التجارية الدولية بين بلد المنشأ وبلد المقصد إضافة إلى أهمية العقود الشخصية، فوجود شبكات عرقية للمهاجرين يمثل عامل لضمان نفاذ الصفقات التجارية و يساهم في خفض تكاليف المعاملات التجارية ، و في نفس السياق أوضح كل من Rauch و Cassela (1998) أنّ تماثل المعلومات يمثل عقبة أساسية أمام تدفّق السلع والخدمات في الأسواق الدولية وبالتالي تلعب الشبكات العرقية للمهاجرين دورا مهما في زيادة حركية التجارة الخارجية من خلال خفض تكاليف التجارة عبر توفير الشّفافيّة في المعلومات ، كما تطرق Aunlevy (2006) إلى فرضية جسر المعلومات (Information Bridge Hypothesis) فحركة التجارة الدولية لا تتأثر بالتكاليف الثابتة فقط كعامل البعد الجغرافي ، البنية التحتية ، حجم الأسواق لكن تتأثر بعوامل أخرى كالمعرفة الجيدة بالأسواق الخارجية ، عامل اللغة ، المهارات العاملة في المعاملات التجارية حيث يمكن للمهاجرين في الخارج أنّ يوفروا هذه العناصر المهمة في زيادة الحركية التجارية الدولية، وأوضح

[1] Head K., Ries J. (1998) , Op Cit , pp: 47-62.
[2] Rauch J.E., Trindade V.(2002) , Op Cit , pp: 116-130.
[3] Combes P.-P., La fourcade M., Mayer T. (2005) , "The trade creating effects of business and social networks: evidence from france", Journal of international Economics, Vol 66 , N° 1 , pp: 1-29.

Rauchو Casselaو (2003) [1] أنّ الشبكات العرقية للمهاجرين تساهم في زيادة حركة التجارة الدولية من خلال ثلاث عناصر مهمة :

- ✓ المهاجرين لديهم معرفة جيدة بالحواجز الجمركية ، اللغة الأصلية لبلد المنشأ، القوانين والممارسات التجارية في بلدان المقصد والمنشأ وهذا يعمل على سد فجوة المعلومات الناقصة بين المتعاملين الاقتصاديين الدوليين ويساهم في تقوية الروابط التجارية .
- ✓ الشبكات العرقية تعمل على زيادة نفاذ العقود من خلال العقوبات والاستبعاد الذي يمثل بديلا فعالا لضعف القواعد المؤسسية وهو ما يساهم في خفض تكاليف المعاملات التجارية الدولية .
- ✓ الشبكات العرقية للمهاجرين تعزز الطلب على المنتجات المحلية خاصة التقليدية منها عن طريق جلب المهاجرين لأذواقهم الاستهلاكية إلى مناطق الاستقبال، وهذا يساهم في زيادة صادرات البلد الأصلي باتجاه بلد الاستقبال .

و أشار White (2007) [2] إلى أنّ الشبكات العرقية للمهاجرين تأثر على قطاع التجارة الخارجية في بلدان المنشأ من خلال زيادة استهلاك المنتوج المحلي في الخارج بين المهاجرين الدوليين وهو ما أطلق عليه بزرع تأثير التحيز للمنتجات المحلية .

2- نتائج بعض الدراسات التجريبية لأثر شبكات المهاجرين على التجارة الخارجية في بلدان المنشأ :

إنّ البحث في نتائج الدراسات التجريبية التي حاولت الربط بين الشبكات العرقية للمهاجرين والتجارة الخارجية يقودنا بداية إلى دراسة Gould (1994)[3] التي حاول من خلالها إظهار أهمية الشبكات العرقية للمهاجرين في زيادة تدفّق التجارة البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بالاعتماد على بيانات احصائية خاصة بالهجرة والتجارة بين البلدين وباستخدام نموذج الجاذبية* (Gravity model) حاول الباحث تحليل طبيعة تأثير الشبكات العرقية للمهاجرين على تدفّقات التجارة البينية بين البلدين، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة نوجزها في :

---

[1] Rauch J.E., Casella A. (2003) , Overcoming informational barriers to international resource allocation: prices and ties , Economic Journal , Vol 113, N° 484, pp: 221-242.

[2] White R (2007) , Immigrant-trade links, transplanted home bias and network effects , Appl Econ , Vol 39 , N°7, pp :839–852

[3] Gould D.M. (1994) , Immigrant links to the home country: empirical implications for US bilateral trade flows, Review of Economics and Statistics , Vol 76 , N° 2 , pp : 302-316.

* نموذج الجاذبية (Gravity model) : هو عبارة عن نموذج يستخدم في الاقتصاد القياسي خاصة في نمذجة تدفق التجارة الدولية بين المناطق ، و فكرة هذا النموذج مأخوذة من الفيزياء من القانون الشهير للنيوتن الخاص بتجاذب الأجسام والمسافة الفاصلة بينها .

- المعلومات التي قدمها المهاجرون لعبت دورا هاما في تحديد اتجاهات تدفق التجارة البينية ، كما أنّ وفرتها له أثر أقوى على عملية تصدير واستيراد السلع الاستهلاكية ، إضافة إلى ذلك فإنّ عملية التصدير تتأثر أكثر بشبكات المهاجرين مقارنة مع عملية الاستيراد .
- مستوى تأهيل المهاجرين يلعب دورا إيجابيا في تدفق التجارة الخارجية بالنسبة لكندا و دورا سلبيا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية .
- مدّة الهجرة في الخارج لها تأثير إيجابي و محدود على عملية التصدير وأثر سلبي على عملية الاستيراد .

وفي دراسة أخرى قدمها Heads و Ries (1998) [1] حاولا من خلالها تحليل أثر الهجرة الدولية على التجارة الخارجية في كندا بالاعتماد على بيانات 136 دولة تربطها علاقات تجارية مع كندا خلال الفترة الممتدة بين 1980– 1990 و باستخدام نموذج الجاذبية(Gravity model) خلص الباحثان لمجموعة من النتائج المهمة نوجزها في:

- المهاجرون المقيمون في كندا يساهمون في تحفيز التجارة الخارجية في بلدانهم الأصلية من خلال الشبكات العرقية والدور الذي تلعبه في التعريف بالسوق المحلي ، إبراز فرص التجارة حيث كل زيادة بحوالي 10% في عدد المهاجرين تساهم في زيادة الصادرات الكندية باتجاه بلدانهم الأصلية بحوالي 1% و زيادة الواردات الكندية من هذه البلدان بحوالي3%.
- الشبكات العرقية للمهاجرين تلعب دور الوسيط في تدفّق التجارة الخارجية بين البلد الأصلي وبلد الاستقبال من خلال توفير جسر لإنتقال المعلومات نتيجة المعرفة الجيدة بالسوق المحلي، عامل اللغة ، قنوات التوزيع ، طرق تسوية الصفقات والمعاملات التجارية ...إلخ

كما حاول Rauch و Trindade (2002) [2] ابراز أثر الشبكات العرقية للمهاجرين الصينين في الخارج في زيادة تدفق التجارة الخارجية بين الصين والبلدان المستقبلة واستنتجا أنّ شبكات المهاجرين لها أثر إيجابي على تدفق التجارة البينية بين الصين و بلدان الاستقبال من خلال دورها في توفير المعلومات حول السوق ، الخدمات العامة والشركات من خلال تطبيق العقوبات التي تثبط السلوك الانتهازي حيث ساهمت الشبكات العرقية للمهاجرين الصينين خلال فترة 1990 في زيادة تدفق التجارة الخارجية بحوالي 60% ، كما حاولت الباحثة [3] Mabrouk (2012) تحليل العلاقة بين الهجرة والتجارة الدولية بالاعتماد على بيانات 62 بلد، وبتقدير نموذج

[1] Head . K , Ries .J (1998) ,Op Cit , pp: 47-62.
[2] Rauch J.E ,V. Trindade (2002) , Ethnic Chinese Networks In International Trade , Op , Cit ,Pp : 116-130
[3] Mabrouk.F (2012) , Op Cit , pp : 64-66

الجاذبية استنتجت وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين الهجرة والتجارة الدولية، كما قدم Andries Artal-Tur وأخرون (2014)[1] دراسة حول العلاقة بين شبكات المهاجرين بعد المسافة وتدفق التجارة بالاعتماد على بيانات مقطعية لعينة من ثلاث دول أوروبية تظم ايطاليا ، اسبانيا ، البرتغال خلال الفترة الممتدة بين 2002 – 2010 استنتجوا من خلالها أنّ الشبكات العرقية للمهاجرين تزداد أهمية في تحفيز تدفّق التجارة الخارجية كلما زادت المسافة من حيث البعد الجغرافي ، الثقافة ، الدخل الفردي بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد ، كما قام Selim وأخرون (2014) [2] بتحليل أثر أنماط الهجرة على تنوع التجارة والانتاج في دول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط ، واستنتجوا من خلالها أنّ الهجرة لها تأثير كبير على تدفق الصادرات والواردات من خلال آلية قناة جسر المعلومات ، كما أنّها تؤدي الى تنوع الانتاج في مناطق الاستقبال.

أما في الجزائر نجد دراسة الباحث Djelti Samir (2015) [3] التي حاول من خلالها تحليل أثر الشبكات العرقية للمهاجرين على تدفق التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على بيانات مقطعية لعينة من 139 بلد تربطه علاقات تجارية مع الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970 – 2000 و بتقدير نموذج الجاذبية الموضّح في العلاقة التالية :

$$T_{i,j} = \frac{A \times Y_i \times Y_j}{D_i} \quad \ldots(2)$$

$T_{i,j}$: حجم التجارة البينية بين البلدين i,j ، A : الثابت ، Y_i : الناتج الداخلي الخام للبلد i

Y_j : الناتج الداخلي الخام للبلد j ، D_i : المسافة الفاصلة بين البلدين i,j

إضافة إلى ذلك اعتمد الباحث على متغيرات مفسّرة أخرى تبرز مدى امكانية وجود أو عدم وجود روابط بين البلدين كالحدود المشتركة ، اللغة المشتركة (لغة رئيسية أو لغة أخرى) ، الروابط التاريخية (روابط استعمارية) ، وجود اتفاقيات ثنائية بين البلدين ، الانضمام للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) وفيما يخص نتائج هذه الدراسة فيمكن إيجازها في النقاط التالية :

- وجود أثر معنوي ايجابي ضعيف للهجرة على الصادرات الجزائرية .
- الشبكات العرقية للمهاجرين الجزائريين غير مستغلة بشكل إيجابي في تنمية الجزائر.

[1] Artal-Tur .A , Pallardo .V.L , and Silvente R .F (2014) , "Immigrants' Networks, Distance, and Trade Creation Effects: An Study Employing Province-Level Data for Italy, Spain and Portugal" ,The Socio-Economic Impact of Migration Flows, Population Economics, Springer International Publishing Switzerland , pp :3-18 .

[2] Selim C.A , Degirmen .S , Genc .M , Koska .O.A , Lucke.B , and Perihan O¨ . Saygın (2014) ," Analyzing the Immigration-Induced Changes in Product Diversity and Trade Patterns: The Case of the EU-Mediterranean-Eastern Europe Zone", The Socio-Economic Impact of Migration Flows, Population Economics, Springer International Publishing Switzerland , pp: 53.

[3] Djelti .S (2015) , Op Cit , pp :151

– طبيعة الصادرات الجزائرية التي تقوم أساسا على تصدير المواد الأولية و ليس المنتوجات المصنعة خاصة التقليدية منها يفسّر أيضا ضعف مساهمة الشبكات العرقية للمهاجرين الجزائريين في التجارة الخارجية للجزائر .

و في دراسة أخرى لنفس الباحث Djelti (2016) [1]حول أثر الشبكات العرقية للمهاجرين الجزائريين على الميزان التجاري باستخدام نموذج الجاذبية على صادرات والواردات لعينة من 139 بلد خلال الفترة الممتدة بين 1970 – 2000 خلص من خلالها لمجموعة من النتائج المهمة التي نوجزها في :

- الشبكات العرقية للمهاجرين لها أثر ايجابي على تدفق الصادرات والواردات حيث كل زيادة في الهجرة الجزائرية بمقدار 10% تؤدي الى زيادة الصادرات بمقدار 1.35%، وزيادة الواردات بمقدار 1.57 % .
- شبكات المهاجرين لها تأثير سلبي على الميزان التجاري حيث كل زيادة في الهجرة الجزائرية بمقدار 10 %تؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري بحوالي 0.22% .

[1] DJELTI . S (2016) , "Réseaux migratoires et balance commerciale : Evidence de l'Algérie" , Revue Algérienne d'Economie et de Management , N° 08-Avril 2016 , pp : 1-11. www.asjp.cerist.dz

الشكل رقم (23) : آلية تأثير الشبكات العرقية للمهاجرين على التجارة الخارجية في دول المنشأ .

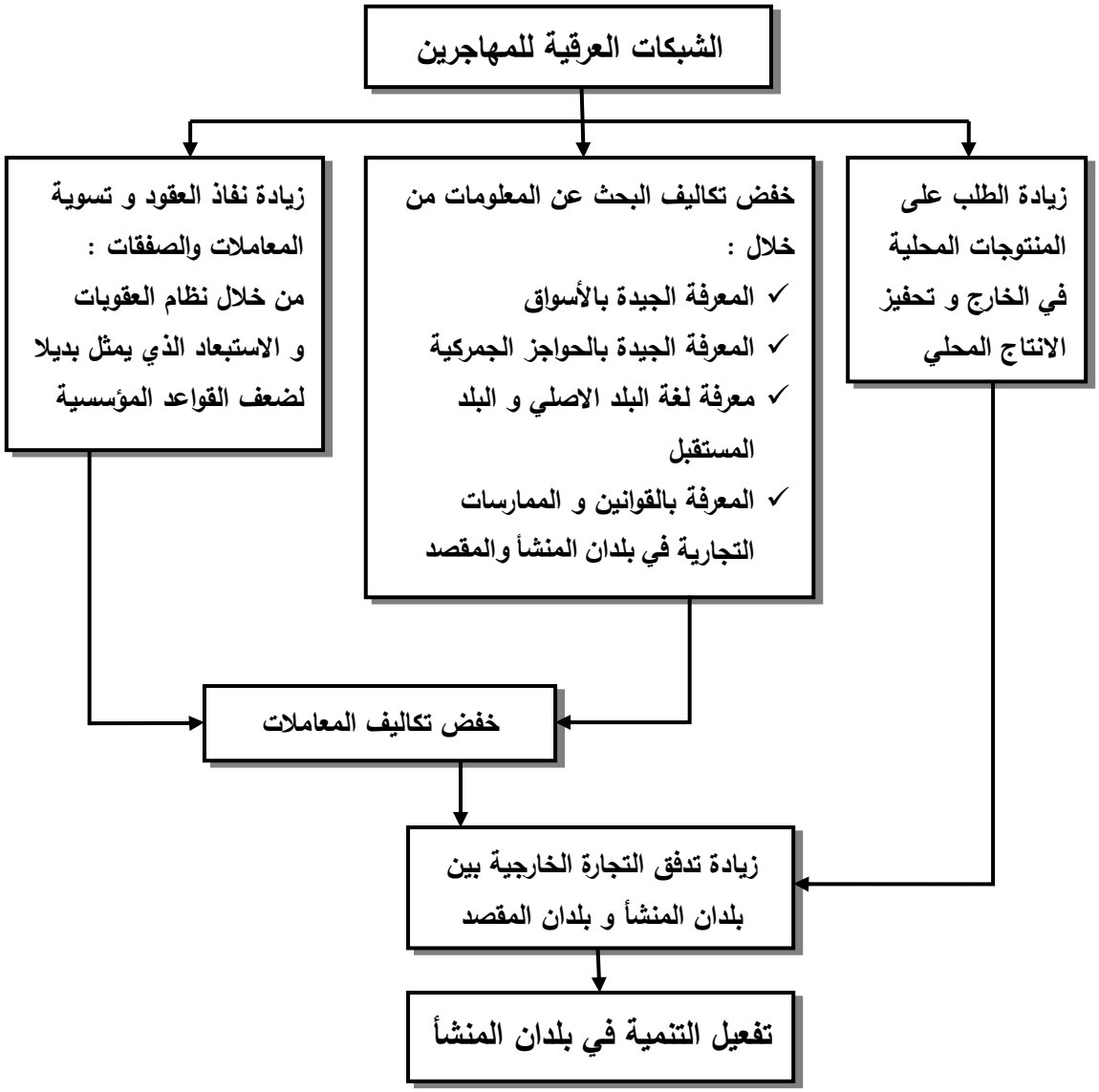

المصدر : من اعداد الطالب .

3- دور الشبكات العرقية للمهاجرين في جذب الإستثمارات الأجنبية الى بلدان المنشأ :

إضافة إلى دور الشبكات العرقية للمهاجرين في زيادة تدفق التجارة الدولية بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد تلعب هذه الشبكات دورا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية من بلدان المقصد إلى بلدان المنشأ باعتبارها قناة أو جسر لتدفق المعلومات (Information Bridge) ، فمن الناحية النظرية فالعلاقة القائمة بين الهجرة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى دول المنشأ هي أقل دراسة من طرف الباحثين وهذ راجع إلى تركيز نظرية الشبكات العرقية على دور الهجرة في زيادة تدفّق التجارة الخارجية بين بلدان المنشأ و بلدان المقصد وانّحصار

أغلب الدراسات التي حاولت تحليل هذه العلاقة على دور الشّتات (Diasporas) في تطوير و تنمية قطاعات التكنولوجيا والمعلومات في بعض البلدان النامية كالهند[1] .

إنّ دور الشبكات العرقية للمهاجرين في جذب الاستثمارات الأجنبية في دول المنشأ يبرز من خلال قدرتها على خفض التكاليف المرتبطة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين المناطق ، فحركة الاستثمارات الأجنبية تتأثر بمجموعة من التكاليف كتكاليف الانتاج ، البني التحتية ، التجهيزات ، الضرائب والأعباء المالية الأخرى إضافة إلى تكاليف البحث عن المعلومات المتعلقة بمناخ الأعمال في الأسواق المستهدفة وفي هذا الخصوص أشار عدد من الباحثين أمثال[2] Ports (2001) ، Ports و Rey (2005) ، Daude و Fratzcher (2008) Hauding و Jevorcik (2008) إلى دور المعلومات في تفسير و توجيه حركة رؤوس الأموال بين المناطق .

كما أنّ تدفّقات الاستثمار الأجنبي هي أكثر حساسية للاحتكاك بالمعلومات مقارنة مع الأشكال الأخرى للاستثمار وعلى هذا الأساس أصبح ينظر لشبكات العرقية للمهاجرين كأداة مهمة لتدفّق المعلومات عبر الحدود الوطنية من خلال مساهمتها في خفض تكاليف البحث عن المعلومات والتقليل من مشكل تناظر أو تماثل المعلومات (L'asymétrie des informations) وبالتالي زيادة تدفّق الاستثمارات الأجنبية الى بلدان المنشأ.

4- نتائج بعض الدراسات التجريبية حول أثر شبكات المهاجرين في جذب الاستثمار الاجنبي لبلدان المنشأ:

على الرغم من قلة الدراسات المهتمة بتحليل العلاقة بين الشبكات العرقية للمهاجرين وتدفّقات الاستثمار الأجنبي إلى بلدان المنشأ نظرا لتركيز أغلبها على تحليل أثر الهجرة الدولية على التجارة الخارجية فقد حاولت بعضها إبراز العلاقة بين شبكات المهاجرين و تدفق الاستثمار الأجنبي إلى بلدان المنشأ فنجد أبرزها دراسة Bhattacharya و Grornik (2008) التي كشفت عن وجود علاقة ارتباط ايجابية بين شبكات المهاجرين في بلدان المقصد وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى دول المنشأ ، إضافة إلى دراسة Kugler و Rapoport (2007)[3] باستخدام بيانات أمريكية حاولا من خلالها تحليل العلاقة بين شبكات المهاجرين و تدفق الاستثمار الأجنبي، و استنتجا أنّ شبكات المهاجرين المؤهلين (مخزون الهجرة) تساهم في زيادة تدفّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات باتجاه البلدان الأصلية للمهاجرين ، كذلك نجد دراسة Javorik وأخرون (2010) [4] بالاعتماد على

[1] El Yaman .s , Kugler . M , Rapoport . H (2007) , Migrations et investissements directs étrangers dans l'espace européen (UE-15) , Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) , Revue économique, Vol. 58 , pp: 726 www.carin.inf /revue-économique-2007-3-page-725.htm

[2] Djelti. S, Idir .A (2016) , Migration International et IDE : Evidence en Algerie , la revue des sciences commerciales , pp: 101-102 www.asjp.cerist.dz

[3] Kugler M., Rapoport H. (2007), international labor and capital flows: complements or substitutes?, Economics Letters, 14 (2), p. 155-162.

[4] Javorcik B.S., Ozden C., Spatareanu M., Neagu C. (2006) ," Migrant Networks and foreign direct investment", World bank policy Discussion paper n° 4046.

بيانات أمريكية حول مخزون الهجرة و تدفّق الاستثمار الأجنبي إلى بلدان المنشأ وجدوا من خلالها وجود تأثير ايجابي للشبكات العرقية للمهاجرين على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي باتجاه بلدان المنشأ، كما قامت El yamani و أخرون (2007)[1] بدراسة شملت عينة من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) حول تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين البلدان الأوروبية استنتجوا من خلالها عن وجود علاقة تكاملية وديناميكية بين هجرة اليد العاملة المؤهلة و تدفّقات الاستثمارات الأجنبية، وعلاقة احلال ثابتة بين هجرة اليد العاملة غير المؤهلة و تدفقات الاستثمارات الأجنبية ، من جهة أخرى حاول Tomohara (2017) [2] تحليل التفاعلات الديناميكية بين الهجرة وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات ثنائية بين اليابان و 29 بلد أصلي للمهاجرين المقيمين في هذا البلد خلال الفترة الممتدّة بين 1996–2016 وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود نوعين من التأثيرات في الأجل القصير والأجل الطويل، فالهجرة تساهم في تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي من اليابان باتجاه بلدان المنشأ في الأجل القصير وتؤدي الى إعاقة تدفقه في الأجل الطويل وهذا يلزم بضرورة تقييم الآثار الاجمالية للهجرة على تدفقات الاستثمار.

فيما يخص الجزائر نجد دراسة الباحثان Djelti و Abdelhafit(2017) [3] التي حاولا من خلالها تحليل العلاقة بين الشبكات العرقية للمهاجرين الجزائريين و تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر بالاعتماد على منهجية التحليل الاحصائي للبيانات الخاصة بمخزون الهجرة الجزائرية في الخارج و أهم مناطق تمركزها والاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات و بلدان المنشأ.

في البداية قام الباحثان بتحليل الهجرة الجزائرية وأهم مناطق تمركزها التي لاحظ أنّها تتركز بشكل أساسي في فرنسا بحوالي 90 % من إجمالي مخزون الهجرة الجزائرية في الخارج هذا ما يعني أنّ الهجرة الجزائرية تفتقد لخاصية التنوع الجغرافي في الخارج على اعتبار أنّها تتمركز في وجهة واحدة[4] ، ثم قاما بتحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية باتجاه الجزائر بالاعتماد على مصادر بيانات مختلفة كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI 2012)و بيانات البنك الدولي ، فبالنسبة لتوزيع الاستثمارات الأجنبية حسب قطاعات النشاط احتل قطاع الصناعة الصدارة كأهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 43.9 %، متبوعا بقطاع الخدمات 26.7 % السياحة 22.2 % ، قطاع الاتصالات 4.1 % .

[1] El Yaman .s , Kugler . M , Rapoport . H (2007) , Op Cit , pp: 725
[2] Tomohara .A (2017) , "Does immigration crowd out foreign direct investment inflows Trade off between contemporaneous FDI-immigration substitution and ethnic network externalities" ,Economic Modelling, Vol 64, pp : 40-47 www.elsvier.com /locate/econmod
[3] Djelti. S , Abdelhafit .I (2016) ," Migration International et IDE : Evidence en Algerie" , la revue des sciences commerciales , pp : 97-113 www.asjp.cerist.dz
[4] Djelti. S , Abdelhafit .I (2016) ,Op Cit , pp: 105

أما فيما يخص توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب مناطق المنشأ (البلدان المرسلة للاستثمارات باتجاه الجزائر) فحسب نتائج الدراسة فهي لا تخضع لتوزيع معين وإنّما لتوزيع عشوائي يظم مزيج من البلدان المتقدمة والبلدان النامية تتصدرها الكويت بنسبة 23% من حجم السوق الجزائري ، إسبانيا و مصر بحوالي 17% ، الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 13% ، فرنسا 7%، المملكة العربية السعودية 6% ، الصين 4% .

بعد ذلك حاول الباحثان الربط بين توزيع الشبكات العرقية للمهاجرين الجزائريين وتدفّقات الاستثمارات الأجنبية الى الجزائر حسب مناطق المنشأ ولاحظا أنّ فرنسا تحتل مرتبة متأخرة نوعا ما في قائمة البلدان المرسلة للاستثمارات الأجنبية باتجاه الجزائر (المرتبة الخامسة) و هي تمثل في نفس الوقت الدولة الاولى لتمركز الهجرة الجزائرية في الخارج (90% من مخزون الهجرة الجزائرية في الخارج) وهو ما يعني أنّ الشبكات العرقية للمهاجرين الجزائريين المقيمين في فرنسا لا تساهم في جذّب الاستثمارات الفرنسية باتجاه الجزائر، وأرجعا ذلك إلى مجموعة من الأسباب والعراقيل السياسية والاقتصادية في الجزائر كاتباع الدولة لسياسية اقتصادية حمائية ، احتكارها لبعض القطاعات كالطاقة ، قانون الاستثمار في الجزائر الذي يعتمد على قاعدة 51% للدولة و49 %للمستثمر الأجنبي ، عدم استقرار مناخ الاستثمار في الجزائر نتيجة عدم الاستقرار السياسي، الرشوة ، العراقيل البيروقراطية ، ضعف النظام المالي والبنكي في الجزائر ، عدم وضوح النظام القانوني خاصة القوانين والتشريعات المكرسة لحقوق الملكية ، اضافة إلى دور العلاقات التاريخية والدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا في تفسير ضعف الاستثمارات بين البلدين ، فعلى الرغم من افتقاد هذه الدراسة إلى الصبغة التجريبية إلا أنها قدمت رؤية مهمة حول أهمية الشبكات العرقية للمهاجرين الجزائريين في جذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر و أهم الصعوبات والعراقيل التي تقف كحاجز لتفعيل دور هذه الشبكات في التنمية الاقتصادية .

الخلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل تحليل طبيعة العلاقة التفاعلية بين ظاهرة الهجرة الدولية والتنمية في بلدان المنشأ، نظرا لأنّ جل الدراسات الحالية تبحث في الكيفية التي يساهم من خلالها المهاجر الدولي في تنمية اقتصاد بلده الأصلي ، فبالنسبة لوجهات النظر الخاصة بتحليل هذه الثنائية ما زالت تتأرجح بين النظرة التّشاؤميّة والنظرة التّفاؤلية كما أشار إلى ذلك الباحث المتخصص في قضايا الهجرة الدولية (De Haas) ، رغم أنّه في السنوات القليلة الماضية أصبح ينظر للهجرة الدولية كعامل مهم لتنمية بلدان الأصل بفضل نتائج العديد من الدراسات التي كشفت بالفعل عن الأثر الإيجابي للهجرة على بلدان الأصل ، كما أنّ النقاش على مستوى المنظمات الدولية أصبح يصب في هذا الجانب ، ويؤكد على ضرورة دمج الهجرة الدولية ضمن الخطط الشاملة للتنمية ، رغم بعض التحفظات خاصة فيما يتعلق بتأثيراتها السلبية .

من جهة أخرى وجدنا أنّ القنوات التي تؤثر من خلالها الهجرة الدولية على التنمية في دول المنشأ متعدّدة، سواء من خلال رأس المال البشري الذي انتقلت فيه المقاربات النظرية من الرؤية التقليدية في إطار ما يعرف بنزيف الأدمغة (Brain Drain) إلى الرؤية الحديثة أو ما يعرف باكتساب الأدمغة (Brain Gain) أين أصبحت ظاهرة الهجرة الدولية بمثابة عامل مهم لتراكم رأس المال البشري في دول المنشأ ، من جهة أخرى أصبحت الهجرة العائدة واحدة من أهم الآليات التي تؤثر من خلالها الهجرة الدولية على التنمية في بلدان المنشأ بالنظر إلى الدور الكبير الذي أصبح يلعبه المهاجر العائد في بلده الأصلي عن طريق تحويله للعديد من العناصر المهمة التي اكتسبها في الخارج في شكل تحويلات مالية وخبرات تنظيمية ، وتراكم في رأس المال البشري ، كما تعتبر الشبكات العرقية للمهاجرين من بين أهم العوامل الخارجية لتنمية البلد الأصلي بالنظر للأدوار المتعدّدة التي تقوم بها سواء من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد الأصلي ، أو عن طريق تنشيط قطاع التجارة الخارجية ، أو من خلال إقامة جسور لنقل التكنولوجيا و المعرفة.

الفصل الثالث

إقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين

تمهيد :

أصبحت التحويلات المالية للمهاجرين واحدة من بين أهم التدفقات المالية الدولية ، كما أنّها تعتبر أهم مصدر تمويل خارجي لعدد كبير من البلدان النامية المستقبلة لها، وتشير المعطيات الاحصائية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمي أنّ التحويلات المالية للمهاجرين أصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كأهم التدفقات المالية في العالم، حيث قدّر حجمها في سنة 2018 بحوالي 689 مليار دولار أمريكي و يتوقع أنّ تصل إلى أكثر من 715 مليار دولار أمريكي في آفاق سنة 2019 فهي بذلك تفوق حجم المساعدات الانمائية المقدمة للدول النامية ، كما يشير البنك العالمي في إطار تقريره السنوي حول الهجرة والتنمية الصادر في سنة 2018 أنّه في حالة التقدير الدقيق لحجم التحويلات المالية خاصة تلك التي تمر عبر القنوات الموازية فمن المرجح أنّ تفوق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ويعود سبب اهتمام المنظمات المالية الدولية والدول النامية على وجه الخصوص بالتحويلات المالية للمهاجرين نظرا للدور الكبير الذي أصبحت تلعبه في تنمية اقتصاديات الدول المستقبلة خاصة وأنّها تتميز بطابع الاجتماعي فهي ترسل بشكل مباشر من المهاجر إلى أفراد أسرته في بلده الأصلي ، لذلك لها قدرت كبيرة في التأثير على اقتصاديات الدول المتلقية مقارنة مع مصادر التمويل الخارجية الأخرى ، فالتحويلات تساهم في خفض مستويات الفقر و زيادة دخل الاسر وخفض معدّلات البطالة ، تمويل المشاريع الاستثمارية، وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي إلى غيرها من الآثار الايجابية المرتبطة بها .

استنادا على ما سبق سنحاول في هذا الفصل ضبط الإطار النظري الخاص باقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين من مفاهيم أساسية و مقاربات نظرية مفسّرة لها ، كما سنقوم بمحاولة تقييم مختلف الآثار الاقتصادية الناتجة عنها على مستوى البلدان النامية المستقبلة لها.

المبحث الأول : مفهوم التحويلات المالية ، أنواعها و قنوات إرسالها .

المطلب الأول : مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين.

هناك صعوبة كبيرة في إعطاء تعريف دقيق للتحويلات المالية للمهاجرين نظرا لاختلاف طرق تسجيلها في موازين مدفوعات الدول المرسلة والدول المستقبلة لها، حيث تدرج بعض الدول التحويلات المالية للمهاجرين ضمن عوائد السياحة في حين تدرجها دول أخرى ضمن تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من جهة أخرى هناك تضارب كبير في بيانات التحويلات المالية للمهاجرين وحجمها، وتدفّقاتها السنوية خاصة فيما يتعلق بالبيانات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمي (BM) ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNECTAD) مقارنة مع البيانات المحلية الصادرة عن البلدان المستقبلة للتحويلات التي تكون مدرجة في ميزان المدفوعات، هذا التضارب يعود أساسا إلى اختلاف بيانات الهجرة الدولية وتباين المعايير المعتمدة عليها، إضافة إلى ذلك فإنّ مرور نسبة كبيرة من التحويلات المالية عبر القنوات غير الرسمية تزيد من صعوبة تقديرها، أما فيما يخص مفهومها فجد العديد من التعاريف التي نستعرضها في:

1- تعريف البنك الدولي (BM) :

يعرف البنك الدولي التحويلات المالية للمهاجرين على أنّها التحويلات التي يجريها الموظفون أو الذين ينوون البقاء موظفين لأكثر من سنة واحدة في اقتصاد بلد أخر يقيمون فيه ، أي كل عامل مقيم في بلد أخر غير بلده الأصلي لمدّة لا تقل عن السنة ويقوم بإرسال الأموال إلى بلده الأصلي فهي تعتبر تحويلات مالية للمهاجرين[1].

2- تعريف منظمة الهجرة الدولية (OIM) :

تعرف منظمة الهجرة الدولية التحويلات المالية للمهاجرين على أنّها التحويلات النقدية التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي[2] ، وهي تشمل كل التدفّقات المالية المرتبطة بحركات الهجرة الدولية وغالبا ما تكون هذه التحويلات نقدية وشخصية يرسلها العامل المهاجر أو المهاجر بشكل عام إلى أفراد العائلة والأقارب في بلد المنشأ لكنّها قد تشمل أنواع أخرى كالأموال المستثمرة أو المودعة أو المتبرع بها من طرف المهاجر إلى بلده الأصلي .

[1] World Bank Indicator (2018) , https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS

[2] ملحاوي فاطمة الزهراء، الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين بدول المغاربية ، مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عاشور الجلفة العدد 10 ،2018 ، ص401

3- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) :

يضع صندوق النقد الدولي قسم خاص بمفهوم التحويلات المالية للمهاجرين وطرق تسجيلها في إصدارات " دليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي" الذي تعتمد عليه معظم الدراسات المتخصصة في التحويلات المالية للمهاجرين، حيث يعرفها كما يلي[1]:

3-1 المفهوم الاقتصادي للتحويلات المالية للمهاجرين :

حسب صندوق النقد الدولي تمثل تحويلات المغتربين دخل الأسر المعيشية من الاقتصادات الأجنبية الذي ينشأ أساسا نتيجة انتقال الأفراد بصورة مؤقتة أو دائمة إلى تلك الاقتصادات، وهي تشمل البنود النقدية وغير النقدية التي تتدفّق عن طريق القنوات الرسمية كشبكات التحويلات الإلكترونية، أوعن طريق القنوات غير الرسمية كحمل النقود أو السلع عبر الحدود وتتألف معظمها من أموال و بنود غير نقدية يرسلها أو يعطيها أفراد هاجروا إلى اقتصاد جديد وأصبحوا مقيمين فيه، كما تشمل صافي تعويضات عمال الحدود أو العمال موسمين أو غيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير في اقتصاد ليسوا مقيمين فيه ، وتمثل تحويلات المهاجرين من منظور كثير من الاقتصادات مصدر كبير ومستقر من مصادر التمويل الذي يمكن أنّ يتجاوز في بعض الأحيان المعونات أو التدفّقات المالية الرسمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر[2] .

3-2 العناصر الأساسية المرتبطة بتحويلات المغتربين في إطار ميزان المدفوعات :

حسب دليل صندوق النقد الدولي فإنّ تعويضات العاملين والتحويلات الشخصية هما البندان اللذان يرتبطان ارتباطا كبيرا بتحويلات المغتربين في إطار ميزان المدفوعات و يدرج هذان العنصران في الحساب الجاري.

أ- تعويضات العاملين (compensation of employees): يقصد بتعويضات العاملين دخل عمال الحدود والعمال الموسمين وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير(أقل من 12 شهر) في اقتصاد بلد ليسوا مقيمين فيه، إضافة إلى دخل العمال المقيمين الذين يعملون لدى كيانات غير مقيمة وتقيد تعويضات العاملين على أساس إجمالي أي قبل خصم الضرائب وغيرها من المصروفات التي يتحملها العامل في الاقتصاد الذي يعمل فيه وهي تتضمن أساسا المعالجات التي تتم على رواتب العمال والإمتيازات الاجتماعية الأخرى التي يحصل عليها الأفراد العاملين في الخارج مثل الأجور ، علاوات العمال الموسميين أوالمهاجرين المؤقتين المقيميين في بلد أخر لمدّة تقل عن السنة ، إضافة الى أجور العمال الذين يتنقلون للعمل في بلد مجاور لكنهم غير مقيميين فيه وبالتالي فهم يدرجون في هذه الفئة، إضافة إلى دخول وأجور العمال الموظفين في المؤسسات الأجنبية

[1] صندوق النقد الدولي، " دليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي" ، الطبعة السادسة، 2009 ، ص:272- 273
https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported...loe-pdfs/.../bopman6a.ashx(2018/05/13)

[2] نفس المرجع ، ص : 272 .

كالسفارات والمنظمات الدولية، وتسجل تعويضات الأجراء في قسم الدخل في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في البند رقم 2310 ولا يتضمن هذا البند ما يحمله العمال المهاجرون معهم من أموال عند العودة إلى بلدانهم الأصلية .

ب- التحويلات الشخصية (Workers remittances) : تشمل التحويلات الشخصية جميع التحويلات الجارية النقدية أوالعينية التي ترسلها الأسر المعيشية المقيمة إلى الأسر المعيشية غير المقيمة ، وبالتالي فهي تشمل جميع التحويلات الجارية فيما بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين حيث يعتبر العامل المقيم لمدّة زمنية تزيد عن 12 شهرا كعامل مهاجر، و تسجل هذه التحويلات في قسم التحويلات الجارية (Les transferts courants) في ميزان المدفوعات في البند رقم 2391 .

3-3 البنود التكميلية المرتبطة بتحويلات المغتربين أو المهاجرين :

هناك العديد من البنود التكميلية في الحسابات الدولية منها التحويلات الشخصية من المغتربين ومجموع تحويلات المغتربين، إضافة إلى مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم خدمات للأسر المعيشية ، نظرا لأنّ التحويلات المالية للمهاجرين هي مفهوم واسع فقد تم إضافة ثلاث بنود جديدة إلى دليل ميزان المدفوعات في الإصدار السادس الخاص بصندوق النقد الدولي (BDM 6) التي تظم[1] :

أ- التحويلات الشخصية من المغتربين أوالمهاجرين (Migrants transfer) :

تعرف التحويلات الشخصية من المغتربين بأنّها التحويلات الجارية الرأسمالية النقدية أوالعينية فيما بين أسر معيشية مقيمة وأخرى غير مقيمة مضافا إليها تعويضات الأجراء مطروحا منها الضرائب والمساهمات الاجتماعية التي يدفعها العاملون غير المقيمين في بلد معين مطروحا منها نفقات النقل والسفر المرتبطة بالعمل في الخارج ، وباختصار يشمل هذا البند كل التحويلات فيما بين الأسر المعيشية وصافي إيرادات العاملين غير المقيمين وهي تدرج ضمن التحويلات الجارية أو الرأسمالية حسب ما يكون ملائم في ميزان المدفوعات ، كما ينبغي الإشارة إلى أنّ التحويلات الشخصية من المغتربين تشمل أيضا تحويلات من أفراد لا يدخلون في عداد العاملين ، وهي تسجل في حساب رأس المال للقطاعات غير الحكومية في ميزان المدفوعات في البند رقم 2431[2] .

[1] صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره ص 272 .

[2] OECD (2006) , " les transferts des fonds internationaux des émigrés et leur rôle dans le développement", SOPEMI-Edition , rapport 2006، pp :150-151

ب- مجموع تحويلات المغتربين أوالمهاجرين (Total remittances):

هي مجموع التحويلات الشخصية من المغتربين والمزايا الاجتماعية مستحة الدفع تحت صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق معاشات التقاعد وقد تكون المزايا الاجتماعية نقدية أو عينية، و تشمل مجموع تحويلات المغتربين الدخل المرسل من أفراد يعملون في الخارج لفترات زمنية قصيرة ومن أفراد مقيمون في الخارج لفترات قصيرة ومن أفراد مقيمين بشكل دائم في الخارج[1] .

ج- مجموع تحويلات المغتربين إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم خدمات للأسر المعيشية:

يشمل هذا البند مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات الجارية والرأسمالية من أي قطاع من قطاعات الاقتصاد المرسل إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم خدمات للأسر المعيشية، وبالتالي فهي تشمل التبرعات النقدية أو العينية المقدمة من قطاعات الحكومة والمؤسسات إلى المنظمات الخيرية في دولة أخرى و يشمل هذا البند العديد من أنواع المعونات المقدمة من القطاع الخاص والجهات الرسمية و كذلك الرعاية المقدمة عبر الحدود للأنشطة التعليمية و الثقافية بما فيها المنح الدراسية[2] .

الجدول رقم (6) : الانواع المختلفة للتحويلات المالية حسب دليل صندوق النقد الدولي.

مجموع تحويلات المغتربين زائد التحويلات الجارية الى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم خدمات للأسر المعيشية (أ + ب + ج + د + هـ + و)					
مجموع تحويلات المغتربين أ+ ب + ج + د			**(هـ)**	**(و)**	
تحويلات الشخصية من المغتربين(أ + ب + ج)			**(د)**		
(أ) التحويلات الشخصية (جزء من التحويلات الجارية)	**(ب) تعويضات العاملين – ناقص الضرائب و المساهمات الاجتماعية و النقل و السفر**	**(ج) التحويلات الرأسمالية بين الأسر المعيشية**	**المزايا الاجتماعية**	**التحويلات الجارية الى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم خدمات للأسر المعيشية**	**التحويلات الرأسمالية الى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم خدمات للأسر المعيشية**

المصدر: صندوق النقد الدولي (2009) ، " **دليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي**" ، الطبعة السادسة ، ص: 274

[1] صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره ص : 274 .

[2] نفس المرجع ص : 275 .

المطلب الثاني : صعوبة قياس التحويلات المالية للمهاجرين :

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تتكون من ثلاث أنواع من التحويلات هي على التوالي : تحويلات العمال ، تعويضات الأجراء ، تحويلات المهاجرين، هذا التعدّد في المفاهيم الخاصة بالتحويلات المالية انعكس بصورة مباشرة على البيانات الإحصائية الخاصة بها على المستوى الدولي فتوجد بعض البلدان التي تتوفر على بيانات إحصائية خاصة بالأنواع الثلاثة للتحويلات في حين نجد دولا أخرى خاصة الدول النامية منها لا تتوفر على بيانات خاصة بالأنواع الثلاثة للتحويلات .

فأغلب الدول تتوفر على بيانات خاصة بتحويلات العمال وتعويضات الأجراء فقط ولا تتوفر على بيانات خاصة بتحويلات المهاجرين التي تبقى المعطيات الإحصائية الخاصة بها ضعيفة نوعا ما، فعلى سبيل المثال لا تتوفر قاعدة بيانات البنك الدولي على معطيات إحصائية خاصة بالأنواع الثلاثة لعدد كبير من الدول في العالم بل تقدم معلومات حول تحويلات العمال وتعويضات الأجراء فقط ، وفي هذا الخصوص أشار Barajas وأخرون (2009)[1] إلى أنّ إدماج تعويضات الأجراء و تحويلات المهاجرين في تقدير التحويلات المالية للمهاجرين قد كشف عن وجود بعض المشاكل التقديرية ما إنعكس سلبا على جودة بيانات التحويلات المالية للمهاجرين، حيث تتضمّن تعويضات الأجراء بعض العمليات التي لا تعكس سلوك التحويلات المالية للمهاجرين كالادخار المتراكم للأفراد خلال مدة زمنية في الخارج الذي يحول إلى البلد الأصلي، وبالتالي فهو يدخل ضمن نطاق التحويلات الرأسمالية وليس ضمن التحويلات المالية للمهاجرين ، كما أنّ بيانات التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بتغير مكان الإقامة فعلى سبيل المثال عندما يغير رجل أعمال مكان إقامته من بلده الأصلي إلى بلد أخر فلا يعني ذلك بالضرورة تسجيل أمواله في ميزان مدفوعات البلد المستقبل على أنّها تحويلات مالية للمهاجرين .

وتشير بعض الدراسات إلى أنّ الصنف الأكثر ندّرة في بيانات التحويلات المالية للمهاجريين هو تحويلات المهاجرين (Migrant's transfert) حيث أشار البنك الدولي في سنة 2005 أنّه يوجد على مستوى قاعدة بياناته (WDI) من بين 210 دولة يوجد حوالي 164 دولة فقط لها بيانات حول تحويلات العمال و تعويضات الأجراء، إضافة إلى 128 دولة لها بيانات حول تحويلات العمال فقط، و99 دولة لها بيانات حول تعويضات الأجراء في حين تم تسجيل غياب تام للبيانات الإحصائية الخاصة بتحويلات المهاجرين، كما أشار البنك العالمي في سنة 2006 إلى مشكل عدم إفصاح البلدان الأعضاء للبيانات المتعلقة بالتحويلات المالية للمهاجرين وهو ما يزيد من صعوبة تقديرها.

[1] Barajas, A., Chami, R., Fullenkamp, C., Gapen, M. et Montiel, P. (2009). "Do Workers' Remittances Promote Economic Growth? ". IMF Working Paper, (09/153) , International Monetary Fund https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Do-Workers-Remittances-Promote-Economic-Growth-

من جهة أخرى فإنّ عملية معالجة بيانات التحويلات المالية للمهاجرين مرتبط إلى حد بعيد بمفهوم المهاجر الدولي الذي سبق و أنّ أشرنا إليه في الفصل الأول على أنّه يختلف من بلد لأخر حسب نوع المعيار المعتمد في صياغة مفهومه سواء كان معيار الإقامة أو معيار الجنسية، كما أنّ المعطيات الإحصائية المتوفرة الخاصة بالتحويلات المالية للمهاجرين الدوليين تشمل فقط العمليات المالية التي تتم عبر القنوات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات المالية ومكاتب البريد . أما التحويلات المالية التي تمر عبر القنوات غير الرسمية فلا توجد معطيات إحصائية دقيقة حول حجمها الحقيقي خاصة في الدول النامية وفي هذا الخصوص أوضح De Luna Martinez (2006)[1] في إحدى الدراسات التي شملت عينة تظم 40 بنك مركزي في البلدان النامية أنّ حوالي 60% من العمليات المالية الصغيرة للتحويلات المالية لا تمر عبر النظام البنكي، وبالتالي فهي غير قابلة للقياس.

أمام هذه الصعوبات التي أصبحت تواجه الدول والمنظمات الدولية في عملية قياس وتقييم حجم التحويلات المالية للمهاجرين خاصة في ظل زيادة أهميتها كمصدر تمويل مهم للعديد من الدول النامية ظهرت العديد من المبادرات الدولية التي تهدف إلى تحسين جودّة ونوعية بياناتها بهدف زيادة استغلالها بشكل أمثل في تمويل التنمية أبرزها مبادرة مجموعة الثمانية[2] (G8) في سنة 2004 في إطار الاجتماع المنعقد بآيسلاندا والذي أسفر على عدد مهم من التوصيات التي نستعرضها في النقاط التالية[3]:

- تسهيل المعاملات المالية وتشجيع حركتها عبر القنوات الرسمية .
- خفض تكاليف تحويل الأموال من خلال تشجيع المنافسة عن طريق إنشاء آليات للمقارنة بين مختلف الخدمات المالية المقدمة في مجال تحويل الأموال كإنشاء مواقع للأنترنت مهمتها عرض أهم الخدمات المالية وبالتالي إمكانية المقارنة بينها من حيث المزايا والتكاليف، إضافة إلى استخدام أدوات جديدة وحديثة للدفع .
- زيادة التنسيق والتعاون بين المؤسسات والمنظمات الدولية المهتمة بحركة تدفق التحويلات المالية للمهاجرين.
- إنشاء فروع على مستوى البنوك التجارية متخصصة في تحويل أموال المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية .
- تشجيع التعاون بين موردي خدمات التحويلات المالية والمؤسسات المالية المحلية في بلدان المنشأ.
- تشجيع استخدام التحويلات المالية في تفعيل التنمية المحلية عن طريق توجيهها نحو الاستثمار.

[1] De Luna Martínez.J (2006) , " Workers' Remittances to Developing Countries: A Survey with Central Banks on Selected Public Policy Issues " , World Bank Policy Research Working Paper 3638 , pp: 1- 40 , https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/8227 (02/07/2017)

[2] أنشأت مجموعة الثمانية بمبادرة فرنسية في سنة 1975 لمواجهة تداعيات الصدمة البترولية لسنة 1973، وهي مجموعة غير رسمية تظم أقوى الاقتصاديات المتقدمة وتجتمع مرة في كل سنة في مؤتمر قمة يظم رؤساء الدول والحكومات الاعضاء وتظم حاليا كل من : الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ،روسيا ، اليابان ، فرنسا ، ألمانيا ، كندا، ايطاليا

[3] Musette.M.S (2011) , Op Cit , pp:110

– تكثيف الحوار مع الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص للإستفادة من عوائد التحويلات المالية .

المطلب الثالث : أنواع التحويلات المالية للمهاجرين و قنوات إرسالها .

على الرغم من أن مفهوم التحويلات المالية يشير في العادة إلى كل أشكال التدفّقات النقدية التي يقوم المهاجر بإرسالها من بلد الاستقبال إلى بلده الأصلي إلا أنها في الحقيقة تشمل العديد من الأنواع، حيث يمكن تصنيفها حسب نوعيتها إلى التدفقات النقدية التي تمثل الأموال السائلة التي يرسلها، والتدفقات العينية التي تمثل السلع التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي والتي تكون ممولة من خلال التحويلات وبالتالي فهي نوع من الاستيراد الخارجي الذي يقوم المهاجر بتمويله في الخارج، أما التصنيف الشائع للتحويلات المالية للمهاجرين فهو ذلك الذي يكون حسب قنوات إرسالها أو المسار الذي تتبعه من بلد المقصد إلى البلد الأصلي حيث تصنف إلى:

1- التحويلات المالية الرسمية (les transferts formel) :

وهي تشير إلى التحويلات المالية للمهاجرين التي تمر عبر القنوات الرسمية من خلال مؤسسات مالية متخصصة في تحويل الأموال كالبنوك ومكاتب البريد ومكاتب الصرافة وشركات تحويل الأموال الدولية، وتكون تدفّقات هذا النوع من التحويلات مسجلا على مستوى ميزان المدفوعات الدول المستقبلة، كما توجد بيانات إحصائية حول هذا النوع من التحويلات خاصة على مستوى المؤسسات المالية الدولية فعلى سبيل المثال يخصص البنك العالمي تقرير سنوي حول التحويلات المالية للمهاجرين في كتاب "حقائق حول الهجرة الدولية والتحويلات المالية " (Migration and Remittances Factbook) الذي يتضمن تحليلا مفصلا لتطور التحويلات المالية للمهاجرين في العالم واتجاهاتها ومناطق تدفّقها، إضافة إلى سلسلة تقارير منظمة الشراكة المعرفية حول الهجرة والتنمية (KNOMAD)[1] التي تقدم بيانات إحصائية دقيقة حول التحويلات المالية للمهاجرين في مختلف مناطق العالم، فضلا عن معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNECTAD) الذي يخصص حيزا هاما للتحويلات المالية للمهاجرين.

1-1 تطور التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين في العالم:

أصبحت التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين تمثل واحدة من أهم مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للعديد من الدول النامية المتلقية لها، حيث تشير مختلف الدراسات والتقارير الصادرة عن مختلف المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنّ تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين في زيادة مستمرة مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى كالاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) والمساعدات الحكومية ، كما أنّها أصبحت تساهم وبشكل

[1] KNOMAD :The global knowledge partnership on migration and development https://www.knomad.org

مباشر في التنمية الاقتصادية لعدد كبير من البلدان النامية المتلقية لها على عدة مستويات كخفض مستويات الفقر، تمويل المشاريع الاستثمارية، تمويل الاستهلاك النهائي، تطوير القطاع المالي، تحفيز النمو الاقتصادي و تظهر أهمية التحويلات كونها تمثل واحدة من أهم التدفقات المالية على مستوى العالم و في هذا الإطار يشير البنك الدولي في تقريره السنوي[1] الذي يصدر تحت عنوان " كتاب حقائق حول الهجرة الدولية والتحويلات المالية (Migration and Remittances Factbook) أنّ التحويلات أصبحت تمثل مصدر التمويل الثاني بعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بداية من الألفية الجديدة 2000 وهي تفوق مصادر التمويل الدولية الأخرى كالمساعدات الحكومية والمساعدات الخاصة المقدمة للبلدان النامية، وتشير ذات التقارير أنّه في حالة القياس الدقيق للتحويلات المالية الرسمية التي تمر عبر القنوات الرسمية والتحويلات المالية غير الرسمية التي تمر عبر القنوات الموازية فإنّه من المرجح أن يفوق حجمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما هو موضح في الشكل الهندسي الموالي :

الشكل رقم (24) : تطور التحويلات المالية للمهاجرين بين 1990-2019 (مليار دولار)

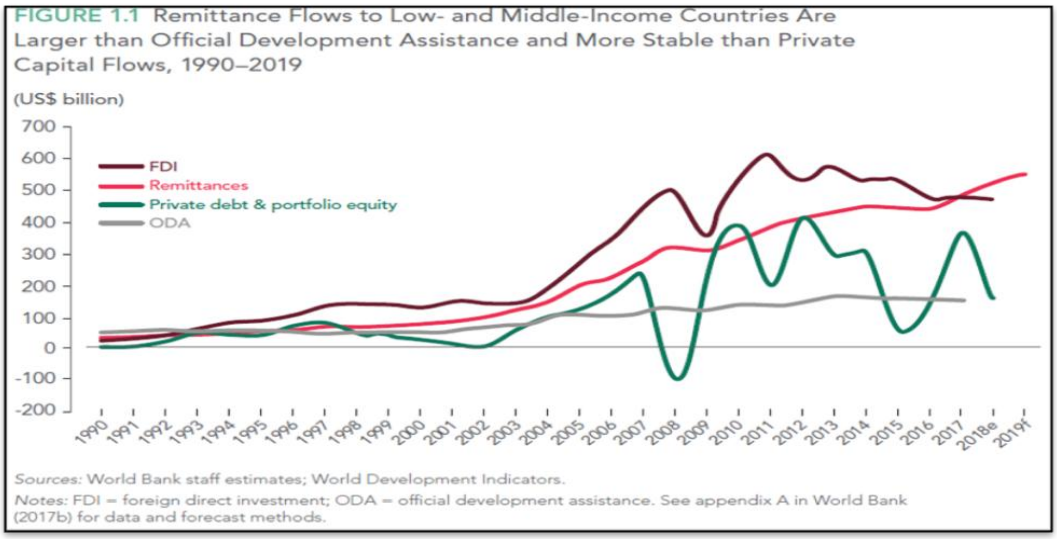

Source : world Bank Indicators (2018)

أما على المستوى الاحصائي فقد أشار البنك الدولي في إطار تقريره السنوي حول الهجرة الدولية والتنمية الصادر في ديسمبر 2018 أنّ التحويلات المالية عرفت نموا كبيرا بداية من سنة 2010 فبعدما كانت تقدر بحوالي 469 مليار دولار ارتفعت إلى حوالي 592 مليار دولار في سنة 2015، ثم إلى 625 مليار دولار في سنة 2017 و يتوقع أنّ تسجل رقما قياسيا في آفاق 2019 أين ستبلغ 715 مليار دولار كما أنّها ستواصل هذا

[1] World bank , knomad (2018) ," Migration and Remittances Recent Developments and Outlook Brief 30" https://www.knomad.org/publications (25/12/2018)

النمو القوي في آفاق سنة 2020 لتقدّر بحوالي 747 مليار دولار وهي بذلك تأتي مباشرة في المرتبة الثانية بعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الحجم والأهمية[1] كما موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (7) : تطور حجم التحويلات المالية للمهاجرين بين 2010-2020 الوحدة : مليار دولار

	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المناطق المتوسطة و منخفضة الدخل	343	449	442	477	528	549	573
شرق أسيا و المحيط الهادي	96	127	127	133	142	148	155
أوروبا و آسيا الوسطى	38	43	43	52	63	65	68
أمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي	57	68	74	79	87	90	93
الشرق الاوسط و شمال افريقيا	39	51	51	54	59	61	63
جنوب آسيا	82	118	110	117	132	138	144
افريقيا جنوب الصحراء	32	41	37	41	45	47	50
العالم	469	592	586	625	689	715	747

Source : World bank , knomad (2018) , Op Cit , pp : 2

لكن بالرغم من هذا النمو القوي في حجم التحويلات إلى أنّها في الحقيقة عرفت انخفاضا كبيرا في معدّل نموها السنوي بداية من سنة 2008 بفعل الأزمة المالية العالمية، فبعدما كان معدّل نموها السنوي يقدّر بحوالي 8.5% في سنة 2010 انخفضت بشكل كبير في السنوات الموالية حيث سجلت معدّل نمو سالب في سنة 2015 بحوالي 1.5- % و 1- % في سنة 2016 لتنتعش مرة أخرى في سنة 2017 أين سجلت معدّل نمو سنوي إيجابي 6.6% و 10.3% في 2018، و يمكن إرجاع هذا التّذبذب إلى انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات البلدان المتقدمة المستقبلة للهجرة الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا ، فانخفاض معدّلات النمو الاقتصادي في هذه المناطق وتدهور مستويات النشاط الاقتصادي ينعكس مباشرة على حجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، إضافة إلى تدهور أسعار صرف العملات الرئيسية للبلدان المرسلة للتحويلات كالدولار واليورو و الروبل الروسي...الخ

من جهة أخرى أثرت الأزمة البترولية في سنة 2014 بشكل مباشر على حجم التحويلات المرسلة من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، خاصة من روسيا التي تمثل حوالي 60% من التحويلات المرسلة باتجاه طاجكستان وأرمينيا وقرغستان ، إضافة إلى التحويلات المرسلة من دول مجلس التعاون الخليجي باتجاه دول جنوب آسيا كالهند وباكستان و بنغلاديش وبعض البلدان العربية كمصر ، لبنان ، الأردن ، بداية من سنة 2016 عادت تدفّقات التحويلات المالية إلى الارتفاع مجددا مدفوعة بتحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول

[1] World bank , knomad (2018) , Op Cit , pp : 2

المتقدمة وارتفاع معدّلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي.

الجدول رقم (8) : تطور معدّل نمو التحويلات المالية للمهاجرين بين 2010-202 الوحدة : (%)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2010	
4.3	4	10.8	7.8	1.5-	0.2	11.4	**المناطق المتوسطة و منخفضة الدخل**
4.7	4.2	6.6	5.1	0.5-	3.7	19.4	**شرق أسيا و المحيط الهادي**
4.6	4	20	20.9	0.6-	16.6-	4.9	**اوروبا و آسيا الوسطى**
3.9	3.8	9.3	7.9	7.4	6.1	2.6	**أمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي**
3.5	2.7	9.1	6	0.4-	5.3-	18.2	**الشرق الاوسط و شمال افريقيا**
4.1	4.3	13.5	5.7	6.1-	1.5	9.5	**جنوب آسيا**
5.6	4.2	9.8	10.3	8.8-	5.8	11.1	**افريقيا جنوب الصحراء**
4.5	3.7	10.3	6.6	1-	1.5-	8.5	**العالم**

Source : World bank , knomad (2018) Op Cit , pp : 2

2-1 حصة البلدان النامية من التحويلات المالية للمهاجرين :

نظرا لأنّ معظم البلدان النامية هي مناطق إرسال للهجرة الدولية فهي تستقبل نسبة هامة من التحويلات المالية حيث شهدت التدفّقات المالية باتجاه هذه الدول نموا كبيرا من343 مليار دولار في سنة 2010 لتصل إلى حوالي449 مليار دولار في سنة 2015 و 528 مليار دولار في سنة 2018، و يتوقع أنّ تبلغ قيمتها حوالي 573 مليار دولار في آفاق سنة 2020[1] كما هو موضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم (25) : تطور التحويلات المالية للمهاجرين في البلدان النامية بين 2010-2020 (مليار دولار)

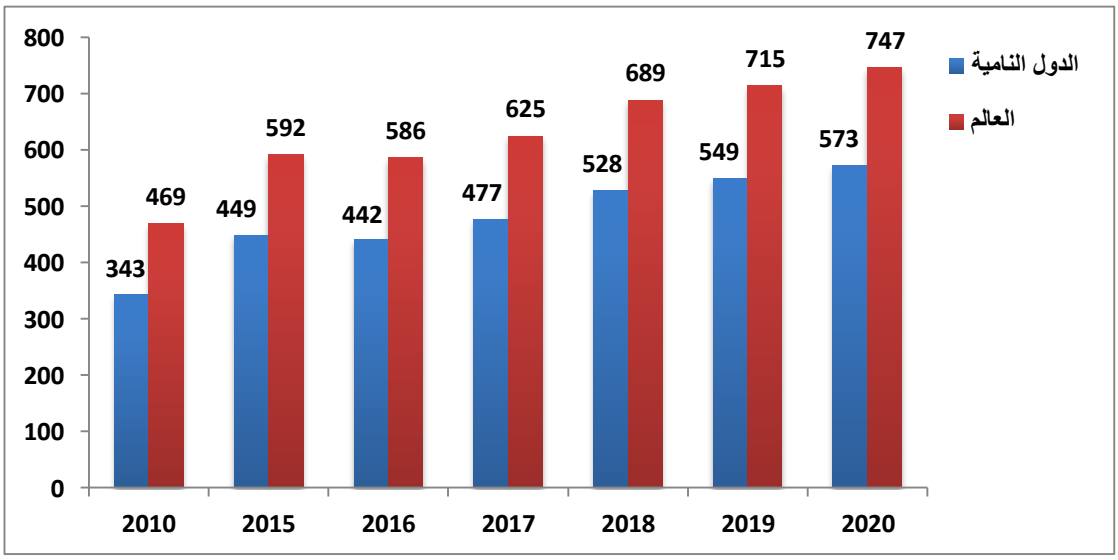

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ديسمبر 2018

[1] World bank , knomad (2018) ,Op Cit , pp : 2

أما فيما يخص أهم البلدان النامية المستقبلة للتحويلات فتتقدمها الهند التي استقبلت حوالي 79.5 مليار دولار من التحويلات في سنة 2018 متبوعة بالصين بحوالي 67.4 مليار دولار، الفلبين 33.7 مليار دولار، من جهة أخرى توجد بلدان تستقبل نسبة كبيرة من التحويلات كنسبة من الناتج الداخلي الخام (GDP) كما هو موضح في الشكلين المواليين [1] :

الشكل رقم (26) : أهم عشر بلدان مستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين .

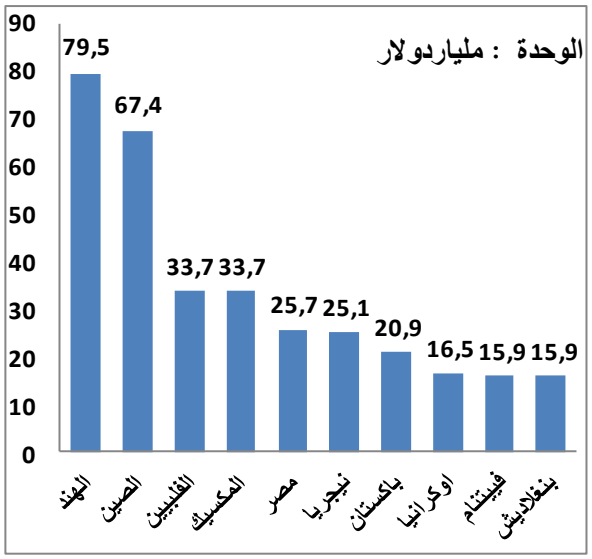

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ديسمبر 2018

2- التحويلات المالية غير الرسمية :

هي التحويلات التي تمر عبر القنوات الموازية بطرق غير قانونية عبر الأجهزة والمؤسسات المالية الرسمية المعروفة كالبنوك ومكاتب البريد والمؤسسات المالية المتخصصة في تحويل الأموال ، ويتميز هذا النوع من التحويلات بصعوبة إحصائه وقياسه نظرا لأنّه غير مسجل في ميزان المدفوعات، وتتضمن التحويلات المالية غير الرسمية العديد من العمليات المالية كتحويل الأموال النقدية من المهاجر إلى بلده الأصلي سواء عند عودته، أوالتحويل عن طريق شخص يكون بمثابة وسيط يتولى مهمة نقل الأموال من المهاجر إلى أفراد عائلته في بلده الأصلي ، أو تكون في شكل تعويضات مالية بين أفراد الجالية في الخارج عندما يقوم مهاجر بتسديد فواتير أوشراء مقتنيات لشخص أخر في الخارج كدفع مصاريف العلاج أو شراء معدّات مقابل الحصول على تعويض بالعملة الوطنية تدفع في حسابه الخاص أوحساب أفراد أسرته في بلده الأصلي، كما نجد الأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أفراد أسرهم في البلد الأصلي كدفع تكاليف السفر إلى الخارج .

[1] World bank , knomad (2018) ,Op Cit , pp :3

حاولت بعض الدراسات تقدير حجم التحويلات المالية غير الرسمية في بعض المناطق من خلال دراسة أهمية قنوات تحويل الأموال كدراسة Amuedo-Dorantes وأخرون (2005)[1] التي أجريت على المكسيك والتي أشارت إلى أنّ حوالي 70% من التحويلات باتجاه المكسيك تمر عبر القنوات الرسمية في حين أنّ 30% فقط تمر عبر القنوات غير الرسمية (الموازية)، وأوضحت ذات الدراسة أنّ حوالي 10% من المهاجرين الذين يعتمدون على القنوات الرسمية يستخدمون المؤسسات المالية المتخصصة في تحويل الأموال كالبنوك ، من جهة أخرى أوضح Solimano (2003)[2] أنّ البنوك التجارية في دول الاستقبال والإرسال في أمريكا اللاتينية لا تمثل سوى حصة قليلة من سوق التحويلات الذي تسيطر عليه المؤسسات المالية الدولية المتخصصة في تحويل الأموال التي تملك فروع في مختلف دول العالم ، كما أشار Freud و Spatafora (2005)[3] في إطار دراسة أجريت على السلفادور خلال الفترة الممتدة من 1995-1997 أنّ التحويلات عبر القنوات غير الرسمية لم تتجاوز نسبة 15% إلى 20% من إجمالي التحويلات المتدفقة إلى هذا البلد والسبب حسب الباحثين يعود إلى انخفاض تكاليف المعاملات التي حفزت المهاجرين على تحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية ، كما أوضح Orozco (2004) أنّ انخفاض تكاليف تحويل الأموال ساهم في زيادة تدفّق التحويلات عبر القنوات الرسمية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ، أما في منطقة افريقيا جنوب الصحراء فتشير أغلب الدراسات إلى ارتفاع حجم التحويلات المالية غير الرسمية بسبب ضعف وعدم فعالية النظام المالي والبنكي على وجه الخصوص كما أنّ غياب المنافسة في سوق خدمات تحويل الأموال ساهم في ارتفاع نسبة الأموال المحولة عبر القنوات الموازية ، إضافة إلى ارتفاع تكاليف تحويل الأموال مقارنة مع بعض مناطق العالم التي تقدر بحوالي 9% بالنسبة لكل مبلغ محول يقدر ب200 دولار وهي نسبة مرتفعة نوعا ما .

3- قنوات إرسال التحويلات المالية للمهاجرين ومحدّدات اختيارها:

3-1 القنوات الرسمية لتحويل الأموال:

تشمل القنوات الرسمية مختلف المؤسسات المالية الرسمية المتخصصة في تحويل الأموال بطرق قانونية من بلد المقصد إلى البلد الأصلي للمهاجر، وهي تتضمن عدد من المؤسسات المالية المتخصصة وغير المتخصصة في تحويل الأموال كالمؤسسات المالية العالمية التي تنشط في مجال تحويل الأموال التي تغطى معظم دول

[1] Amuedo-Dorantes , C, Bansak.C, Pozo.S (2005) . " On the Remitting Patterns of Immigrants : Evidence from Mexican Survey Data" . Economic Review, Federal Reserve Bank of Atlanta, pp: 51-52. https://core.ac.uk/download/pdf/6648566.pdf (27/03/2019)

[2] Solimano.A (2003) ." Remittances by Emigrants Issues and Evidence". Discussion Paper N° 2003/89. UNU-WIDER, Helsinki, pp:1-22 https://www.econstor.eu/bitstream/10419/53026/1/379536161.pdf (28/03/2019)

[3] Freund. C, Spatafora.N (2005). " Remittances : Transaction Costs, Determinants, and Informal Flows ". World Bank Policy Research Working Paper 3704, World Bank, Washington D.C. http://documents.worldbank.org/curated/en/610101468141260179/pdf/wps3704.pdf (28/03/2019)

العالم من أهمها مؤسسة وسترن يونيون (Western union) ، مؤسسة موني جرام (Money gram) ، مؤسسة توماس كوك (Tomas cock)، و تنشط هذه المؤسسات بشكل أساسي في مجال تحويل الأموال ولها عدد كبير من الفروع وتغطي مختلف مناطق العالم، إضافة إلى ذلك نجد البنوك التجارية، وشبكات البريد (Les réseaux postaux) ، ووكلات الأسفار التي لا تعتبر مؤسسات متخصصة في تحويل الأموال لكنها تنشط هي الأخرى في مجال التحويلات المالية للمهاجرين حيث يوضح الجدول الموالي أهم المؤسسات المتخصصة في تحويل الأموال:

الجدول رقم (9) : المؤسسات المالية الرسمية المتخصصة في تحويل الأموال

نوع التحويل	ايجابيات التحويل	سلبيات التحويل
التحويلات البنكية	✓ **درجة أمان كبيرة و دقة في المعاملات** ✓ **تكاليف أقل لتحويل المبالغ المالية الكبيرة .** ✓ **اتساع شبكة التغطية البنكية التي تشمل مناطق واسعة**	✓ **ارتفاع تكاليف تحويل المبالغ الصغيرة** ✓ **ارتباط المعاملات بأوقات عمل البنوك خاصة في البلدان النامية** ✓ **اشتراط امتلاك المرسل و المستقبل للتحويلات لحساب بنكي** ✓ **ضعف التغطية البنكية في بعض البلدان المستقبلة**
التحويلات عبر المكاتب البريدية	✓ **انخفاض تكاليف تحويل الأموال مقارنة مع بعض المتعاملين الرسميين كالبنوك** ✓ **وجود تغطية كبيرة لشبكات البريد في البلدان المتلقية للتحويلات**	✓ **اتساع طول مدة الزمنية لتحويل الاموال و عدم ثباتها** ✓ **نقص السيولة في بعض البلدان المستقبلة للتحويلات**
المؤسسات الدولية المتخصصة في تحويل الاموال (Western union، Money gram، Tomas cock ...)	✓ **سرعة في تحويل الاموال مقارنة مع باقي المؤسسات الاخرى** ✓ **أمان و دقة في المعاملات تغطية واسعة نوعا ما في المناطق الحضرية و الريفية في أغلب البلدان النامية**	✓ **ارتفاع تكاليف التحويل خاصة بالنسبة للمبالغ الصغيرة** ✓ **زيادة تباين سعر الصرف بين البلدان المرسلة و المستقبلة يؤثر على التحويلات المالية المرسلة** ✓ **ضعف التغطية في المناطق النائية في بعض البلدان النامية**

Source : El Hamma.I (2015) , Op Cit ,pp :55

3-2 القنوات غير الرسمية لتحويل الأموال :

تختلف الطرق التي يستخدمها المهاجر في تحويل أمواله من بلد المقصد إلى بلده الأصلي عبر القنوات غير الرسمية تبعا لإختلاف نظم الهجرة الدولية من منطقة لأخرى، واختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين ، ويمكن أنّ نوجز أهم القنوات غير الرسمية التي يعتمدها المهاجر في تحويل أمواله في:

3-2-1 محوّل الأموال :

محوّل الأموال هو شخص يمتهن مهنة تحويل الأموال بين بلد المقصد وبلد الأصل ويكون في غالب مهاجر متقاعد يتنقل بسهولة بين البلدين، حيث يقوم بتحديد تواريخ عودته إلى بلده الأصلي لدى أصدقائه أوالمهاجرين الذين يرغبون في تحويل جزء من أموالهم إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية مقابل عمولة يتحصل عليها تمثل أعباءه مقابل تحويل الأموال ، وغالبا ما يكون لكل جاليات مهاجرة في الخارج محول أموال خاص بها ينحدر من نفس المنطقة الأصلية للمهاجرين كما تكون عودته إلى بلده الأصلي بصفة مؤقتة دائما .

وعرف نشاط هذا النوع من القنوات غير الرسمية لتحويل أموال المهاجرين تطورا كبيرا في دول المغرب العربي قبل اعتماد الأنظمة الحديثة لتحويل الأموال[1]، حيث يكون محوّل الأموال (le postier) في الغالب مهاجر قديم له مدّة إقامة طويلة نسبيا في الخارج ومتقاعد يتنقل بصفة دورية بين بلده الأصلي وبلد المقصد كما يمكن له أنّ يتنقل بين عدد كبير من البلدان .

ويتميز هذا النشاط بأنّه يقوم أساسا على عامل الثقة المتبادلة بين المهاجر ومحوّل الأموال والأفراد المتلقين للتحويلات نظرا لأنّ العمليات المالية التي يقوم بها لا تكون موثقة ومسجلة ، والسبب الرئيسي الذي يدفع المهاجرين إلى اختيار هذا النوع من قنوات تحويل الأموال هو تجنب صعوبات الإجراءات الإدارية المعقدة والتكاليف المرتفعة على مستوى المؤسسات الرسمية كالبنوك ومكاتب البريد ، كما يفضل استخدام هذا النظام للهروب من رقابة الجمارك و رقابة إدارة الضرائب ، من جهة أخرى فإنّ الوضعية القانونية للمهاجر في الخارج تدفعه لاختيار هذا النوع من قنوات التحويل فعادة ما يعتمد المهاجرين غير الشرعيين على هذا النوع من القنوات تحويل الأموال .

3-2-2 نظام الحوالة (Hawala) :

يعتبر نظام الحوالة واحدا من أهم الآليات غير الرسمية التي يعتمدها المهاجرون في الدول النامية خاصة في تحويل أموالهم باتجاه بلدانهم الأصلية ، وينتشر هذا النوع من الأنظمة على وجه الخصوص في دول جنوب

[1] El Hamma.I (2015) , Op Cit , pp : 55

آسيا كباكستان وبنغلاديش ودول الشرق الأوسط الذي يعرف بنظام الحوالة (Hawala) كما يوجد في الهند تحت تسمية الهندي (Hendi) ، وفي فيتنام الهوي (Hui) ، وفي الصين الفاي شان (Fei ch'ien) [1]...إلخ

و يعود سبب انتشار هذا النوع من أنظمة تحويل الأموال إلى انخفاض تكلفته وارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بتحويل الأموال عبر الطرق التقليدية الأخرى كالمواصلات ومحوّل الأموال ، إضافة إلى نقص التغطية البنكية وارتفاع تكاليفها في معظم البلدان النامية المستقبلة للتحويلات، وأشار EL quorchi وأخرون (2002)[2] أنّ تحويل الأموال عبر نظام الحوالة من بلد المقصد إلى بلد الأصل يتطلب وجود وسيطين الأول على مستوى بلد الاستقبال والأخر على مستوى بلد الارسال حيث يقوم المهاجر بدفع المبلغ الذي يريد تحويله إلى الوسيط الأول في بلد الاستقبال و يقوم هذا الأخير بإرساله إلى الوسيط الثاني في بلد الارسال الذي يسلمه بدوره إلى الفرد أو العائلة المستقبلة للتحويلات مقابل عمولة يدفعها المهاجر للوسطاء، حيث يمكن شرح آلية عمل نظام الحوالة من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (27) : آلية عمل نظام الحوالة

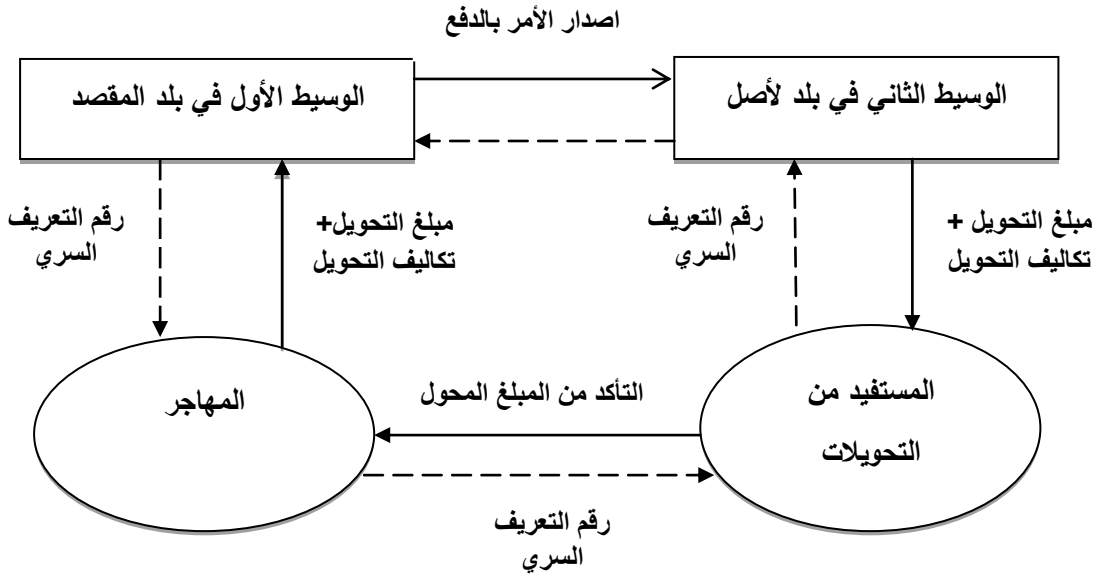

المصدر : من اعداد الطالب .

يتم إصدار الأمر بالدفع من الوسيط الأول في بلد المقصد إلى الوسيط الثاني في البلد الأصلي سواء من خلال الاتصال عبر الهاتف أو عن طريق البريد الإلكتروني أوالفاكس، لذلك يمتاز هذا النظام بانخفاض تكلفته وسرعته مقارنة مع أنظمة الدفع الأخرى التي تستغرق عادة مدة زمنية طويلة، اضافة إلى القنوات غير الرسمية التي

[1] El Qorchi, M., Munzele, M. S., et Wilson, J. F. (2003). "An analysis of the informal Hawala System" , IMF Occasional Paper N° 222 . Washington, DC. https://www.imf.org/external/pubs/nft/op/222/index.htm (28/11/2018)
[2] El Qorchi, M., Munzele, M. S., et Wilson, J. F. (2003), Op Cit , pp: 3

استعرضناها توجد قنوات أخرى غير رسمية لتحويل الأموال لكنها أقل انتشارا مقارنة مع القنوات سالفة الذكر كالتحويل عبر الأظرف البريدية والتحويل عن طريق الفاكس

الشكل رقم (28): أهم قنوات تحويل الاموال المعتدة من المهاجرين

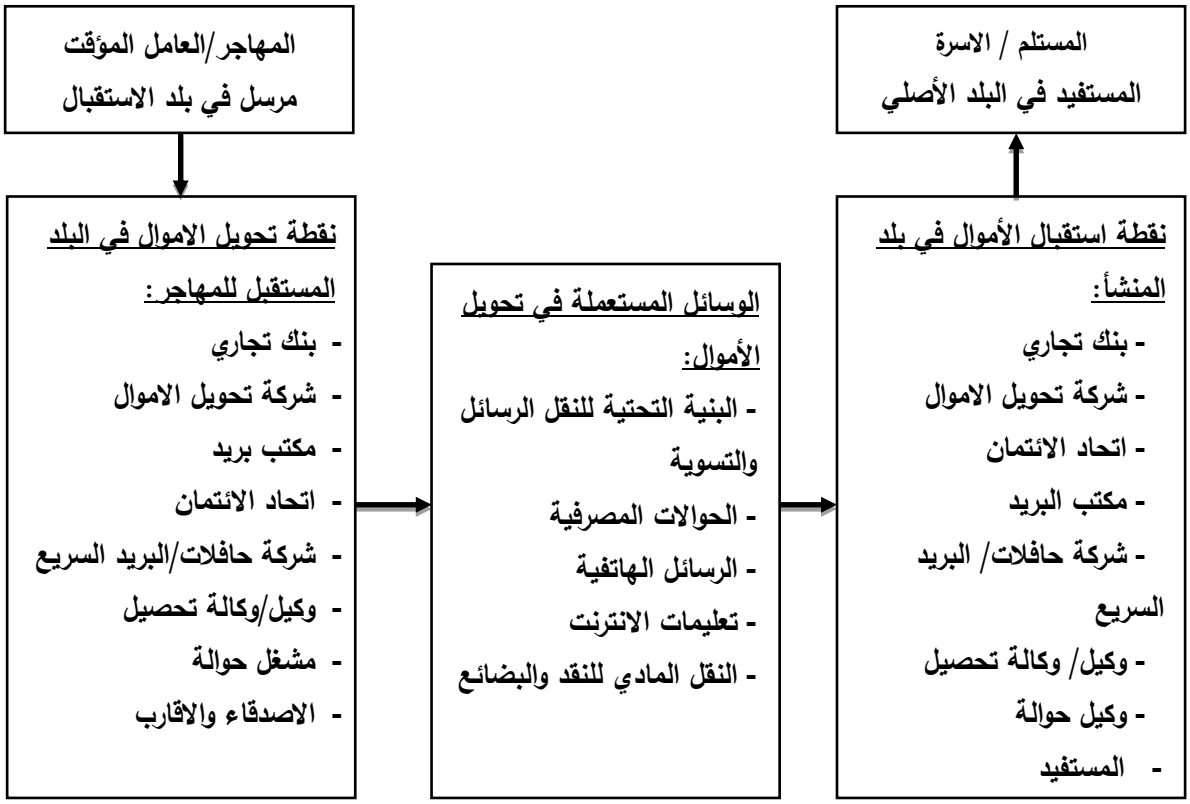

Source : FMI ,transaction internationales liées aux envois de fonds 2009,pp 07

3-3 محدّدات اختيار المهاجر لقنوات تحويل الأموال :

يتأثر المهاجر الدولي بالعديد من العوامل عند في اختياره للقناة التي يرغب من خلالها في تحويل أمواله باتجاه بلده الأصلي من أهمها[1] :

3-3-1 تكلفة تحويل الأموال:

تؤثر تكاليف تحويل الأموال بدرجة كبيرة على قنوات ارسال التحويلات فارتفاع تكاليف تحويل الأموال في المؤسسات المالية الرسمية المتخصصة في التحويل كالبنوك التجارية، شبكات البريد، المؤسسات المالية الدولية المتخصصة في تحويل الأموال يدفع المهاجر إلى تفضيل القنوات غير الرسمية أوالموازية، وفي هذا الخصوص أشار البنك الدولي في سنة 2018 إلى أن التكلفة المتوسطة لتحويل الأموال في العالم تقدّر بحوالي 6.9% بالنسبة لكل 200 دولار يحوله المهاجر إلى بلده الأصلي وتختلف هذه النسبة من منطقة إلى أخرى حيث تكون

[1] بلميمون عبد النور ، مرجع سبق ذكره ، ص 120

مرتفعة نوعا ما في المناطق النامية كدول افريقيا جنوب الصحراء التي تقدّر فيها بحوالي 9% بالنسبة لكل 200 دولار و7 % في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا[1] ، كما هو موضّح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (29) : تطور تكلفة تحويل الأموال بالنسبة لكل 200 دولار بين سنة 2017 و 2018 (%).

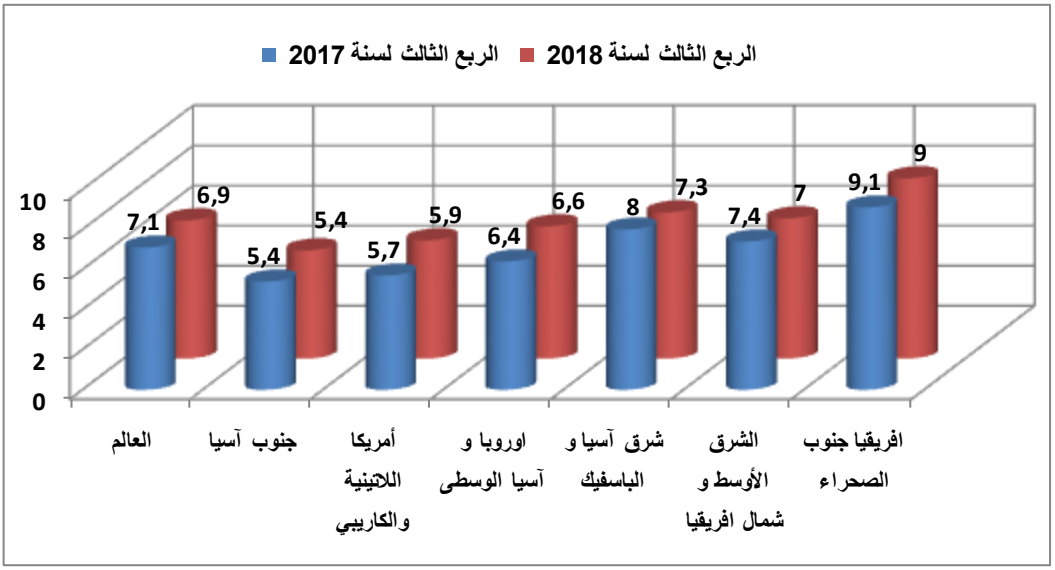

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ، ديسمبر 2018

3-3-2 درجة تطور الجهاز المالي والنظام المصرفي في البلدان المستقبلة للتحويلات :

تؤثر درجة تطور النظام المالي والجهاز المصرفي بشكل خاص على تفضيلات المهاجر في تحويل أمواله فضعف المنظومة البنكية من ناحية تغطيتها خاصة للمناطق النائية والبعيدة، إضافة بطئ معاملاتها التي تستغرق مدّة زمنية طويلة ، فضلا عن نقص الخدمات والمنتجات المالية المقدمة للأفراد تدفعهم للجوء إلى القنوات غير الرسمية لتحويل أموالهم باتجاه دولهم الأصلية وهذه الأسباب هي في الحقيقة سمة بارزة في معظم الدول النامية التي تتلقى حجم كبير من تحويلات جالياتها المهاجرة في الخارج كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

3-3-3 الوضعية القانونية للمهاجر في بلدان المقصد[2] :

من جهة أخرى تلعب الوضعية القانونية للمهاجر في بلدان المقصد دورا مهما في اختياره لقنوات تحويل الأموال فالمهاجرين غير الشرعيين عادة ما يلجؤون إلى القنوات غير الرسمية لتحويل أموالهم باتجاه بلدانهم الأصلية تجنبا لعمليات المتابعة من طرف سلطات بلدان المقصد على اعتبار أنّ تعامل المهاجر من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك وشبكات البريد تعني بالضرورة الكشف عن هويته ووضعيته القانونية من حيث الإقامة وطريقة الدخول والنشاط الاقتصادي الذي يمارسه، وبالتالي فهو يلجأ عادة إلى القنوات الموازية عند تحويله لأمواله باتجاه بلده الأصلي .

[1] World bank , knomad (2018) ,Op Cit , pp : 4

[2] بلميمون عبد النور ، مرجع سبق ذكره، 122

3-3-4 حجم القطاع غير الرسمي ودرجة اتساعه :

يلعب حجم القطاع غير الرسمي ودرجة اتساعه في البلدان المتلقية للتحويلات بما فيه سوق الصرف الموازي دورا مهما في اختيار المهاجر للقنوات غير الرسمية في تحويل الأموال، فوجود قطاع موازي كبير يدفع المهاجر إلى تحويل أمواله عبر القنوات غير الرسمية لاستثمارها في مشاريع اقتصادية للتهرب من العبء الضريبي والتكاليف الإضافية التي يتحملها عند التعامل مع المؤسسات الرسمية، من جهة أخرى تضع المؤسسات المالية في الدول النامية وعلى رأسها البنوك أمام الأفراد سقف معين لتحويل الأموال من وإلى الخارج لذلك يلجأ الكثير من المتعاملين الاقتصاديين إلى تهريب العملة الصعبة بطرق غير شرعية.

3-3-5 مستوى سعر الصرف في السوق الموازي :

يؤثر مستوى سعر الصرف في السوق الموازي مقارنة مع سعر الصرف الرسمي على حجم التحويلات المالية المرسلة إلى البلدان الأصلية عبر القنوات الموازية، فارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي يدفع المهاجر إلى تفضيل القنوات غير الرسمية لتحويل أمواله للحصول على عائد إضافي نتيجة اختلاف سعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي ، وأشارت عدد من الدراسات إلى أهمية مستوى سعر الصرف في السوق الموازي كمحدّد رئيسي في تفسير تدفق التحويلات المالية للمهاجرين كدراسة Mac Nabb و Elsakka (1999)[1] ، ودراسة Elbadawi و Rocha (1992)[2] التي كشفت عن وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين و علاوة سعر الصرف الموازي ، حيث كلما زادت درجة التباين بين السعريين الرسمي والموازي ترتفع حجم الأموال المحولة عبر القنوات الموازية.

[1] El-Sakka, M.I , Mc nabb.R (1999) , "The Macroeconomic Determinants of Emigrant Remittances", World Development, Vol.27, N°.8, pp:1493-1502 https://ideas.repec.org/a/eee/wdevel/v27y1999i8p1493-1502.html

[2] Elbadawi I., Rocha R. (1992), "Determinants of Expatriate Workers' Remittances in North Africa and Europe",World Bank Policy Research Working Paper No.WPS1038 http://documents.worldbank.org/curated/en/623711468741892408/Determinants-of-expatriate-workers-remittances-in-North-Africa-and-Europe

المبحث الثاني: محدّدات تدفق التحويلات المالية للمهاجرين .

تختلف الأسباب التي تدفع المهاجر إلى تحويل أمواله باتجاه بلده الأصلي بين أسباب ذاتية أو فردية تكون مرتبطة بالمهاجر نفسه وأسباب اجتماعية وعائلية تكون مرتبطة بالمهاجر وأفراد أسرته في بلده الأصلي ضمن استراتيجية عائلية تهدف من ورائها الأسرة إلى تعظيم العائد وتنويع مصادر الدخل والتقليل من الأخطار التي تتعرض لها ، من جهة أخرى تلعب المحددات الاقتصادية والمؤسسية الكلية في بلدان المقصد وبلدان المنشأ دورا مهما في تفسير تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين، على هذا الأساس سنحاول في هذا المبحث تحليل مختلف المحدّدات والدوافع التي تجعل المهاجر يحول أمواله من بلد المقصد إلى بلده الأصلي .

المطلب الأول : المحددات الفردية أو الجزئية لتدفّق التحويلات المالية للمهاجرين .

مع النمو الكبير الذي عرفته التحويلات المالية للمهاجرين في العالم بداية من سنة 1990 وزيادة مساهمتها في تمويل اقتصاديات البلدان النامية حاولت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية البحث في الأسباب التي تدفع المهاجر إلى تحويل أمواله إلى بلده الأصلي والآثار الناتجة عنها فكانت دراسات Whitelaw و Johanson (1974) التي أجريت على كينيا، ودراسات Lucas و Stark (1985)[1] التي أجريت على بوتسوانا أولى المحاولات لوضع إطار نظري واضح لتحليل سلوك المهاجر في تحويل أمواله باتجاه بلده الأصلي، كما قام Docquier وRapoport (2006) [2] بوضع إطار نظري مفصل لاقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين يتضمّن محدّدات التحويلات المالية للمهاجرين والآثار الاقتصادية المترتبة عنها، فيما يخص المحدّدات الفردية الخاصة بتدفّق التحويلات المالية فقد أوضح عدد من الباحثين أمثال Stark (1991) ، Poirine (1997) ، Brown (1997) ، Smith (2003) أنها تتمحور على مجموعة من الأسباب والمحفزات[3] التي نوجزها في :

1- سلوك الإيثار (Behavior of alruism) :

إنّ سلوك الإيثار من بين أهم الدوافع التي تجعل المهاجر يحول جزء من أمواله إلى أفراد أسرته في بلده الأصلي باعتباره مسؤول اتجاه أفراد أسرته ومستوى رفاهيته الاقتصادية مرتبطة برفاهية باقي أفراد أسرته المتواجدين في البلد الأصلي، وبالتالي فهو يقوم بتحويل جزء مهم من أمواله بهدف مساعدة الأسرة و رفع مستوى استهلاكها وتحسين مستواها المعيشي .

[1] Lucas, Robert E.B., and Oded Stark (1985) , " Motivations to Remit: Evidence from Botswana ", Journal of Political Economy, Vol. 93, pp: 901–918. https://www.journals.uchicago.edu/doi/10.1086/261341 (28/03/2019)

[2] Rapoport, H. , Docquier, F. (2005) ," The economics of migrants' remittances ", In L.,A, Gerard-Varet, S-C Kolm and J. Mercier (Eds) Handbook of the Economics of Reciprocity, Giving and Altruism, Amsterdam : North Holland http://ftp.iza.org/dp1531.pdf (25/04/2018)

[3] Djelti.S (2015) , Op Cit , pp :46

يقوم نموذج الإيثار على فرضية أساسية مفادها أنّ رفاهية المهاجر ليست مرتبطة بالضرورة بمستويات استهلاكه الفردي في مناطق الاستقبال ولكنها مرتبطة بمستوى الاستهلاك عند الأشخاص الذي هو على صلة بهم في بلده الأصلي كالأسرة والأقارب[1] ، أما فيما يخص إرسال التحويلات المالية في إطار نموذج سلوك الايثار فالمهاجر في هذه الحالة يقرر تحويل جزء من أمواله الخاصة إلى بلده الأصلي بهدف مساعدة باقي أفراد الأسرة وتحسين مستواهم المعيشي ، من جهة أخرى فان مستوى استهلاك الأسرة مرتبط بعلاقة مباشرة مع دخل المهاجر في الخارج حيث كلما ارتفع دخله في الخارج ارتفع دخل الأسرة ومستوى استهلاكها في الداخل ، كما ترتبط التحويلات المالية المرسلة من المهاجر بعلاقة عكسية مع دخل الأسرة في البلد الأصلي فانخفاض دخلها يعني زيادة احتياجاتها الإضافية لمصادر تمويل أخرى بما فيها التحويلات المرسلة من أفرادها المتواجدين في الخارج، كما أنّ ارتفاع دخل الأسرة و تحسن مستواها المعيشي في البلد الأصلي يؤدي إلى انخفاض حجم التحويلات المرسلة من المهاجر[2] .

من جهة أخرى تنخفض التحويلات المالية المرسلة من المهاجر في حالة وجود مصادر تمويل جديدة للأسرة في البلد الأصلي وهو ما يعرف بأثر الإحلال (Substitution Effect)، أي أنّ الأسرة تستغني عن التحويلات المالية المرسلة من المهاجر أو تقلل من الاعتماد عليها كمصدر دخل رئيسي عند حصولها على مصادر دخل جديدة في البلد الأصلي، وأوضح Stark (1995) أنّ التحويلات المالية تتأثر بسلوك الإيثار عند الطرف المستقبل حيث تنخفض كلما ارتفع دخل بقية أفراد الأسرة في بلد الاستقبال.

2- دافع المصلحة الذاتية (Self interest) :

يشير دافع المصلحة الذاتية أو دافع الأنانية إلى أنّ المهاجر يقوم بتحويل جزء من أمواله الخاصة إلى بلده الأصلي تحت دوافع ذاتية يسعى من خلالها إلى تحقيق مصالحه الشخصية كالحق في الميراث الأسري، والمحافظة على المكانته الاسرية ، أو المحافظة على الاصول والممتلكات في البلد الأصلي وصيانتها وذلك من خلال ضمان تواجد جزء من أصوله في مكان أمن (بلده الأصلي) وتوجه التحويلات في هذه الحالة غالبا إلى الاستثمار في شراء العقارات، والاستثمار في الأصول المالية كالأسهم والسندات أو انشاء مشاريع انتاجية خاصة تمول من المهاجر وتدار من طرف أفراد عائلته خلال فترة بقاءه في الخارج، والأسرة في هذه الحالة هي بمثابة مؤسسة لاستقبال التحويلات المالية المرسلة من أفرادها المتواجدين في الخارج وإعادة استثمارها في الداخل على أن يستفيد كل من المهاجر و أفراد أسرته من عوائد .

[1] Carling . J .(2008) , " The determinants of migrant remittances " , Oxford Review of Economic Policy , vol 24 , N° 3 , pp : 582-599 https://www.researchgate.net/publication/24008493 (11/06/2018)
[2] Rapoport, H. , Docquier, F. (2005). Op Cit , pp: 8-10

أوضحت نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة العمل التي طورها Stark و Bloom (1984) أنّ قرار الهجرة يتم اتخاذه كردة فعل على إخفاقات السوق وصعوبات الحصول على رؤوس الأموال في مناطق الأصل، حيث يجد الأفراد صعوبة في الدخول إلى سوق المال للحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم، إضافة إلى ضعف أداء المؤسسات كمؤسسات التأمين ضد البطالة والتأمين الاجتماعي والتأمين ضد الكوارث الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي في القطاع الريفي، وبالتالي فإنّ المهاجر يقوم بتحويل جزء مهم من أمواله إلى بلده الأصلي كوسيلة للتغلب على اخفاقات السوق ولإعادة استثمارها في مشاريع انتاجية، و ترتفع حجم التحويلات المرسلة من المهاجر إلى بلده الأصلي بارتفاع مستوى دخله في مناطق الاستقبال. في نفس السياق لاحظ Acosta (2009) أنّ التحويلات المالية للمهاجرين توجه أساسا للاستثمار في البلد الأصلي وأسرة المهاجر في هذه الحالة هي بمثابة وسيط بين المهاجر واستثماراته في بلده الأصلي، كما تربط بعض المقاربات Cassarino (2004)[1] بين تحويل المهاجر لأمواله واحتمال عودته إلى بلده الأصلي بعد قضائه لفترة زمنية معينة في الخارج عن طريق تهيئة ظروف العودة خاصة من جانبها الاقتصادي عبر زيادة تدفق التحويلات ، كما أوضح Stark و Lucas (1985) أنّ المهاجر يقوم بتحويل أمواله الى بلده الأصلي بهدف استثمارها في شراء الأصول الثابتة (Fixed capital) كالأراضي والعقارات و تجهيزات الإنتاج.

3- إتفاق القرض بين الأسرة والمهاجر أو التأمين المتبادل (Co-insurance motive):

تشير نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة العمل أنّ قرار الهجرة ما هو إلا استراتيجية عائلية تضعها وتنظمها العائلة وتوفر لها الإمكانيات اللازمة لنجاحها. من خلال دعم أحد أفرادها للهجرة إلى الخارج عن طريق تمويل تكاليف التعليم و تكاليف السفر والتنقل للحصول على عوائد في المستقبل أين يكون الفرد المهاجر ملزم بإعادة دفع مستحقات العائلية التي استثمرتها الأسرة قبل هجرته من خلال تحويل الأموال، وبالتالي يوجد نوع من العقد المبرم بين الأسرة في الداخل والمهاجر في الخارج لمواجهة الأخطار المتعددة التي تواجهها في البلد الأصلي كانخفاض الدخل ، البطالة ، الجفاف ، نقص في الانتاج الزراعي ، كما أنّ الاستثمار في زيادة تعليم المهاجر في الخارج يعني زيادة الدخل الممكن أن يحصل عليه وبالتالي زيادة تدفّق التحويلات إلى أفراد الأسرة في الداخل، وفي هذا الإطار أوضح Docquier و Rapoport (2005)[2] أن استثمارات الأسرة في تعليم أحد أفرادها ودعمه خلال مرحلة هجرته في الخارج يكون له أثر ايجابي على مستوى الدخل الذي يحصل عليه المهاجر في الخارج وبالتالي زيادة المبالغ المحولة إلى الأسرة في البلد الأصلي ، كما حاول Ilahi و Jafary (1999) تحليل سلوك المهاجر عند تحويل أمواله إلى بلده الأصلي بالاعتماد على ثلاث مراحل هي على التوالي: مرحلة الهجرة

[1] Cassarino, J.-P. (2004) , op cit , pp : 271
[2] Rapoport . H , Docquier. F (2005) , Op Cit , pp : 28

و مرحلة إرسال التحويلات و مرحلة العودة مع افتراض أن المهاجر يحصل على الأموال لتحمل تكاليف الهجرة (C) من طرف أسرته أو من الأقارب في بلده الأصلي، ولاحظوا أنه يخصص جزء من دخله لإعادة دفع المستحقات العائلية والجزء المتبقي يخصصه للاستهلاك الخاص والادخار، كما لاحظوا أنّ المبالغ المحولة من المهاجر إلى أفراد أسرته ترتفع بزيادة مستوى الدخل الذي يحصل عليه في الخارج، اضافة إلى ذلك فإنّه في ظل سياسات الهجرة الانتقائية المعمول بها حاليا في معظم مناطق الاستقبال فإن الاستثمار في تعليم المهاجر وتطوير مهاراته يزيد من احتمال نجاح مشروع هجرته إلى الخارج، و بالتالي الحصول على عوائد أعلى وهو ما يعني زيادة حجم التحويلات المالية المرسلة إلى الأسرة في الداخل .

الشكل رقم (30) : المحدّدات الفردية المفسرة لسلوك تحويل الأموال عند المهاجر

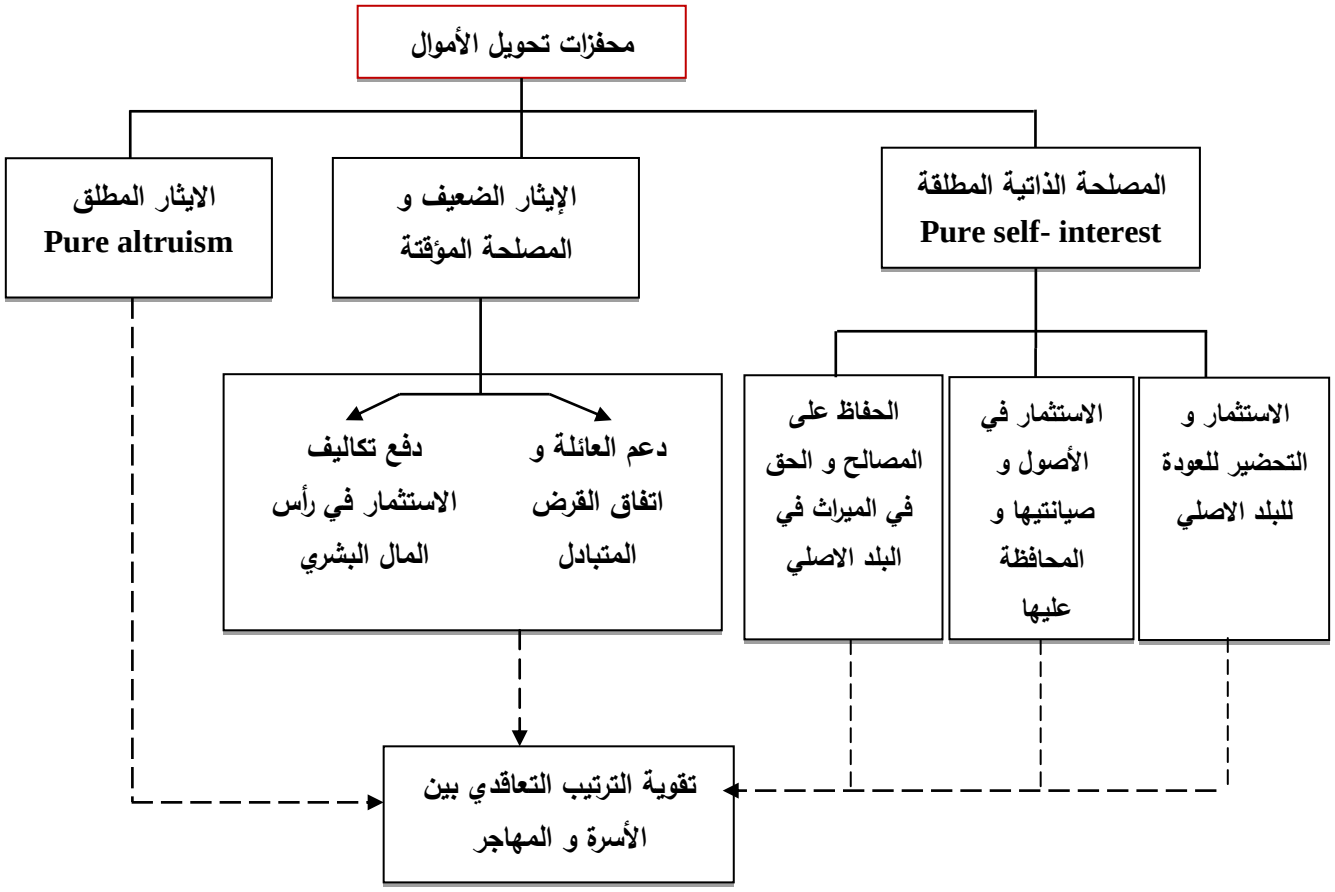

Source : Carling . J (2008) , Op Cit , pp: 584

4- استراتيجية المهاجر (Stratégie du migrant) :

طوّر نموذج استراتيجية المهاجر من طرف Stark (1995) الذي يفترض أنّ سلوك المهاجر في تحويل أمواله إلى بلده الأصلي يرتكز أساسا على الاختلاف في معدّل الأجر باختلاف متوسط الإنتاجية في مناطق الاستقبال، ويفترض هذا النموذج أنّ المهاجر يرى أن تجانس مستوى المهارة والإنتاجية للعمال في بلدان المقصد هي غير

واضحة في سوق العمل، حيث يقوم أرباب العمل في هذه المناطق بتعويض العمال المهاجرين ليس حسب مستوى إنتاجيتهم الحقيقية وإنّما على أساس الإنتاجية المتوسطة للعمالة المهاجرة المؤهلة وغير المؤهلة، في ظل هذه الوضعية يقوم المهاجرون المؤهلون بوضع استراتيجية لزيادة إنتاجيتهم في مناطق الاستقبال عن طريق زيادة التحويلات المرسلة إلى العمال غير المؤهلين في بلدانهم الأصلية بهدف منعهم من الهجرة إلى الخارج وبالتالي تخفيف الضغوط على أجورهم في الخارج Docquier و Rapoport (2005) ، كما يفترض هذا النموذج أنّ التحويلات المالية تتأثر بشكل مباشر بدخل المهاجر ومستوى تأهيله ، وأشار Stark (1995) أنّه في إطار نموذج استراتيجية المهاجر فإنّ المهاجرين المؤهلين هم فقط من يستطيعون الهجرة إلى الخارج أي كلما ارتفع حجم هجرة العمالة المؤهلة ترتفع التحويلات المالية المرسلة إلى البلدان الأصلية، وحاول Docquier و Rapoport (2005) تحليل نموذج استراتيجية المهاجر في إطار نظرية الألعاب (Game Theory) خاصة وأنّه يقوم على فرضية تضارب المصالح بين المهاجر المؤهل و المهاجر غير المؤهل[1]، وافترضا وجود مهاجرين محتملين هما على التوالي m و h حيث h أقل تأهيلا من المهاجر m أي أنّ إنتاجية h التي تمثل القيمة(π)،حيث$0 < \pi < 1$ أقل من إنتاجية m، ويفترض هذا النموذج وجود مجموعة من السناريوهات كما هو موضّح :

- إذا فضل كلا المهاجرين البقاء في البلد الأصلي فإنّ المهاجر h يحصل على دخل قدره I^h ، أما المهاجر m يحصل على دخل أعلى من h قدره $\frac{I^h}{\pi}$.
- في حالة هجرة m فإنه سيحصل على دخل قدره I^m مع طرح تكاليف الهجرة الى الخارج (C).
- أما في حالة هجرة كل من h و m فانهما سيحصلان على معدّل أجر تبعا لمتوسط إنتاجيتهما معا حسب فرضيات Stark (1995) الذي يعادل المقدار $I^m \frac{1+\pi}{2}$ مع طرح تكاليف الهجرة (c) .

حيث نحصل على مصفوفة العوائد الموضّحة في الجدول التالي :

اللاعب 1 (المهاجر h)

	الهجرة	عدم الهجرة
اللاعب 2 (المهاجر m) الهجرة	$c - I^m \frac{1+\pi}{2}$, $c - I^m \frac{1+\pi}{2}$	I^h, $I^m - c$
عدم الهجرة	$(c - I^m \pi, \frac{I^h}{\pi})$	$I^h, \frac{I^h}{\pi}$

Source : Rapoport. H , Docquier, F. (2005) , Op Cit, pp : 17

[1] Rapoport . H , Docquier. F (2005) , Op Cit , pp : 16

من خلال الجدل نلاحظ أنه توجد مجموعة من السناريوهات التي نستعرضها فيما يلي :

- ✓ في حالة ما إذا قرر المهاجر m الهجرة إلى الخارج و فضل h البقاء في البلد الأصلي فان m سيحصل على دخل قدره $I^m - c$ ، و h سيحصل على دخل قدره I^h .
- ✓ في حالة ما إذا قرر كل من m و h الهجرة الى الخارج سيحصلان على دخل قدره $c - I^m \frac{1+\pi}{2}$ بالنسبة لكل منهما .
- ✓ في حالة قرر h الهجرة سيحصل على دخل مقداره $c - I^m \pi$ أما m الذي يفضل البقاء في البلد الأصلي يحصل على دخل قدره $\frac{I^h}{\pi}$.
- ✓ في حالة قرر h و m عدم الهجرة يحصلان على أجر مقداره I^h بالنسبة ل h ، و $\frac{I^h}{\pi}$ بالنسبة ل m

و بالرجوع إلى نظرية التوازن عند ناش (Nash equilibriem) فإنّ الحالة التي تضمن تحقيق عائد أكبر لكلا اللاعبين مهما غير من استراتيجيتهما هي الحالة التي يفضل فيها كليهما الهجرة إلى الخارج[1] حيث يحصلان على عائد قدره $c - I^m \frac{1+\pi}{2}$ الذي هو أكبر من العائد في حالة بقاءهما معا في البلد الأصلي $\frac{I^h}{\pi}$ ، I^h

5- تحويل الأموال بهدف الادخار :

تشير بعض الدراسات أنّ المهاجر يقوم في العادة بتحويل جزء من أمواله إلى بلده الأصلي بهدف ادخارها فمنفعته لا تكمن في عملية استهلاكه في بلد المقصد و إنّما في ادخار جزء كبير من دخله في بلده الأصلي. وغالبا ما يتوافق سلوك الادخار عند المهاجر مع المدّة الزمنية التي يقضيها في الخارج فإذا كانت مدّة بقاءه في الخارج محدّدة بمدى زمني معين فإنه سيقوم بتحويل جزء كبير من أمواله إلى بلده الأصلي بهدف ادخارها لاستخدامها عند عودته سواء في الاستهلاك أو الاستثمار فهي تدخل ضمن استراتيجية العودة إلى البلد الأصلي Cassarino (2004) [2]، كما أوضح Lucas (2004) أنّ تدفّق التحويلات المالية تكون كبيرة خلال المراحل الأولى للهجرة ثم تتناقص تدريجيا كلما طالت مدة بقاء المهاجر في الخارج إلى أن تتوقف نهائيا عند قطع المهاجر لتواصله مع بلده الأصلي .

[1] Rapoport . H , Docquier. F (2005) , Op Cit , pp :17
[2] Cassarino, J.P (2004) , Op Cit , pp:271-272

الشكل رقم (31) : المسار الزمني للتحويلات المالية للمهاجرين

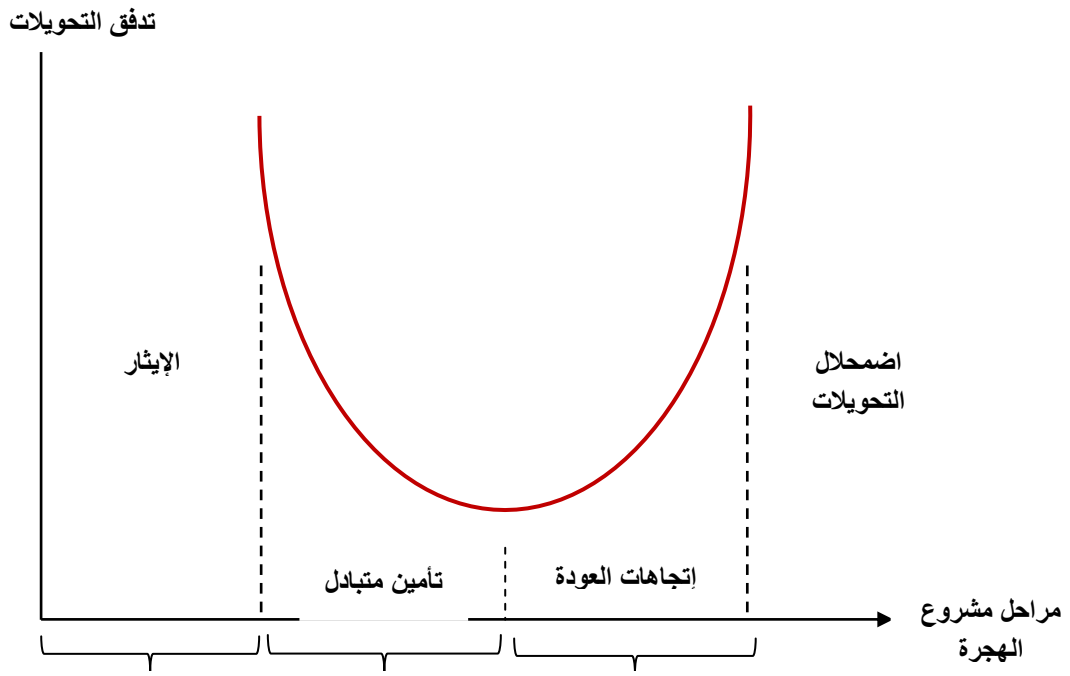

المصدر : ملحاوي فاطمة الزهراء ، مرجع سبق ذكره ص 403

6- تحويل الأموال بهدف تسيير المحفظة المالية للمهاجر (Décision de gestion de portefeuille):

على المستوى الاقتصادي الكلي تتأثر التحويلات المالية للمهاجرين بالمتغيرات المالية والنقدية كتقلبات أسعار الصرف و معدّلات الفائدة و معدّلات التضّخم، وهذه المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أنّ تؤثر على القرارات الفردية عند المهاجر في تحويل أمواله إلى بلده الأصلي وفي هذا الاطار حاول الاقتصادي Ratha (2003) تحليل أثر المتغيرات الكلية على السلوكيات الفردية للمهاجر عند تحويل أمواله إلى بلده الأصلي ولاحظ أنّ تدفق التحويلات المالية باتجاه الفلبين خلال سنوات الأزمة وارتفاع معدّلات التضّخم خلال الفترة بين1999 و2000 تراجعت بشكل كبير نظرا لانخفاض العائد المتوقع من الاستثمار في التحويلات في البلد الأصلي .

الجدول رقم (10) : الدوافع الجزئية لتحويل الأموال و أهم المتغيرات المؤثر فيها

دافع التحويلات / المتغيرات	الايثار	التبادل	التأمين المتبادل	إعادة دفع المستحقات	المصلحة الذاتية
المستوى العلمي للمهاجر		(−)		(+)	
مستوى دخل المهاجر	(+)	(+)		(+)	(+)
رغبة المهاجر في العودة	(+)				
عدد المهاجرين في الخارج	(−)	(+)			
أصول العائلة في البلد الاصلي	(−)	(+ / −)	(−)	(− /+)	(+)
مستوى دخل العائلة في البلد الاصلي	(−)	(− /+)	(−)	(+ / −)	(+)
حجم الأسرة	(+)	(+)			

(+) : تشير الى وجود علاقة طردية بين الدوافع والمتغيرات

(−) : تشير الى وجود علاقة عكسية بين الدوافع والمتغيرات

Source : J. Hagen-Zanker , M. Siegel (2007) , " The determinants of remittances: A review of the literature", Maastricht Graduate School of Governance , Maastricht University , Working Paper MGSoG/2007/WP003

المطلب الثاني : المحدّدات الاقتصادية والمؤسسية الكلية الخاصة بتدفّق التحويلات المالية للمهاجرين

إنّ سلوك المهاجر في تحويل أمواله باتجاه بلده الأصلي لا يتأثر بالضرورة بالاختيارات الفردية فقط و إنّما يتأثر بعوامل أخرى ذات طبيعة اقتصادية ومؤسسية كلية تكون على مستوى بلدان المقصد وبلدان المنشأ ، فالدراسات الحالية المهتمة بالتحويلات المالية للمهاجرين تعطي أهمية كبيرة للمتغيرات الاقتصادية والمؤسسية الكلية في تفسير سلوك تحويل الأموال من المهاجر في الخارج إلى بلده الأصلي حتى وإنّ كانت هذه الدراسات أقل تطورا مقارنة مع الدراسات الجزئية التي تركز على أهمية المحددات الفردية في تفسير سلوك تحويل الأموال عند المهاجر .

لم تدخل المقاربات الكلية حقل دراسات التحويلات المالية للمهاجرين إلا مع بداية سنوات التسعينيات (1990) من خلال مجموعة من المحاولات التي قادها عدد من الباحثين المتخصصين في اقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين نظرا لأن الدراسات الجزئية لم تعد قادرة على مواكبة التطوّر الكبير في التحويلات المالية للمهاجرين والتأثير الكبير الذي أصبحت تمارسه على اقتصادات البلدان النامية، وتركّز الدراسات الكلية الحالية على ثلاث أنواع من المحدّدات هي على التوالي :

- المحدّدات الاقتصادية الكلية لتدفق التحويلات المالية للمهاجرين على مستوى بلدان المقصد أوالمناطق المرسلة للتحويلات .

- المحدّدات الاقتصادية الكلية لتدفق التحويلات المالية للمهاجرين على مستوى بلدان الأصل أوالمناطق المستقبلة للتحويلات .
- المحدّدات المؤسسية الكلية الخاصة بتدفق التحويلات المالية للمهاجرين على مستوى بلدان الأصل .

1- المحدّدات الاقتصادية الكلية في مناطق الإرسال و مناطق الاستقبال .

من طبيعي أن تتأثر التحويلات المالية للمهاجرين بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في مناطق الإرسال نظرا لأنّ هذه الأخيرة تمثل البيئة الاقتصادية الحاضنة للمهاجر الدولي فأي تغير في البيئة الاقتصادية الكلية في بلدان المقصد ينعكس بشكل مباشر على المهاجر وعلى حجم التحويلات المالية المرسلة من طرفه إلى بلده الأصلي، في هذا الخصوص حاولت عدد من الدراسات حصر أهم المحدّدات الاقتصادية الكلية في بلدان المقصد التي تؤثر بشكل مباشر على تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين حيث ربطت أغلبها بين تقلّبات مستوى النشاط الاقتصادي في بلدان المقصد وحجم التحويلات المالية المرسلة كدراسات El Badawi وRocha (1992) ، lianos (1997)[1] ، Mc Nabb و El Sakka (1999)[2] والتي أجمعت كلها على وجود تأثير مباشر لتقلبات مستويات النشاط الاقتصادي في بلدان المقصد على حجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية ، كما حاولت بعض الدراسات الأخرى الربط بين معدّل البطالة في الدول المستقبلة للهجرة وتدفق التحويلات المالية للمهاجرين نظرا لأنّ ارتفاع معدلات البطالة وتدهور وضعية أسواق العمل في اقتصاديات البلدان المستقبلة للهجرة تنعكس مباشرة على الوضعية الاقتصادية للمهاجر الذي يكون عرضة لخطر البطالة من خلال انخفاض مستوى دخله، وبالتالي تتأثر حجم التحويلات المالية المرسلة من طرفه إلى بلده الأصلي وفي هذا الخصوص أشارHiggans و أخرون (2004)[3] إلى وجود أثر مباشر لمعدّلات البطالة على حجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجر إلى بلده الأصلي، كما اعتمد بعض الباحثين على نصيب الفرد من الدخل كمتغير مهم لتفسير تدفّق التحويلات المالية من بلدان المقصد الى بلدان الأصل نظرا لأنّ ارتفاع معدّل النمو الاقتصادي في بلدان المقصد لا يعني بالضرورة زيادة تدفّق التحويلات من المهاجر إلى بلده الأصلي فيمكن أن تتحسن الظروف الاقتصادية الكلية في مناطق الاستقبال دون أن تكون مرفقة بتحسن الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين .

في الجهة المقابلة تركز بعض الدراسات الأخرى على أهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدان الأصل في تفسير تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين، فالظروف الاقتصادية في بلدان المنشأ تؤثر بشكل مباشر على

[1] Lianos, T. P. (1997) ,"Factors determining migrant remittances: The case of Greece" , International Migration Review,Vol 31 N° 1 , pp:72-87.
[2] El-Sakka, M.I.T, and R. Mcnabb (1999) , Op Cit ,pp:1493
[3] Higgins.M . L , A. Hysenbegasi, S. Pozo (2004) ," Exchange-Rate Uncertainty and Workers' Remittances ", Applied Financial Economics , Vol 14, pp: 403-411.

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأسر المهاجرين ما يدفع المهاجرين إلى إرسال المزيد من التحويلات المالية خاصة في أوقات الأزمات والكساد لمساعدة أفراد العائلة على تجاوز الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث تنخفض التحويلات في حالة تحسن الظروف الاقتصادية في بلدان المنشأ، وفي هذا الإطار حاول Sayan (2006)[1] تحليل العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والدورات الاقتصادية باستخدام بيانات 12 دولة نامية خلال الفترة الممتدة بين 1976-2003 ولاحظ وجود ارتباط معنوي بين التحويلات والدورات الاقتصادية حيث ترتفع التحويلات المالية في أوقات الكساد وتقل في فترات الانتعاش والنمو الاقتصادي في بلدان الأصل، كما حاول Huang و Vargas-silva (2006)[2] من خلال دراسة أجريت على عينة من البلدان النامية (دول الكاريبي و أمريكا اللاتينية) حصر أهم المتغيرات الاقتصادية في بلدان المقصد والمنشأ المفسرة لتدفق التحويلات المالية للمهاجرين باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وخلصت هذه الدراسات إلى أن التحويلات المالية تستجيب بشكل مباشر لتغيرات مستويات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها بلد مرسل للتحويلات مقارنة مع تغير مستويات النشاط الاقتصادي في البلدان المستقبلة للتحويلات (البرازيل ، المكسيك ، السلفادور ، الدومنيك ، كولومبيا) .

من جهة أخرى اعتمدت بعض الدراسات Siegfriend و Shipou (2006)[3] على فجوة الدخل في البلدان المنشأ كمتغير مفسر لتدفّق التحويلات المالية للمهاجرين فزيادة حدة التباين في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع يؤدي إلى ارتفاع مستويات الفقر وبالتالي فإنّ المهاجر يحول أموال أكثر لأفراد أسرته في بلده الأصلي لتحسين مستوياتهم المعيشية وحمايتهم من الفقر .

إضافة الى ذلك تتأثر التحويلات المالية للمهاجرين بالمتغيرات المالية كتقلب مستويات أسعار الصرف ومعدّلات الفائدة ومعدّلات التضّخم فالمهاجر لا يهدف من وراء تحويل أمواله الى بلده الأصلي في مساعدة أفراد العائلة فقط ، ولكن يسعى إلى إعادة استثمارها في مشاريع اقتصادية منتجة وهذا ما يعكس دافع المصلحة الذاتية وبالتالي فهو يأخذ المتغيرات المالية في الحسبان عند تحويله لأمواله ، وفي هذا الإطار حاول Lianos (1997) تحليل العلاقة بين التحويلات المالية و معدّل الفائدة والاستثمار في بلدان المنشأ واستنتج وجود علاقة ارتباط إيجابية بين التحويلات المالية للمهاجرين ومعدّلات الفائدة في دول المنشأ وأثر غير واضح بين التحويلات المالية للمهاجرين ومعدّل الاستثمار، فارتفاع معدّلات الفائدة في دول المنشأ يحفز المهاجر على

[1] Sayan, S. (2006) , " Business cycles and workers' remittances : How do migrant workers respond to cyclical ovements of GDP at home ? ", IMF Working Paper 06/52. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp0652.pdf

[2] Vargas-Silva. C, Huang. P (2006) ," Macroeconomic determinants of worker's remittances: Host versus home country's economic conditions" , The Journal of International Trade , Economic Development ,Vol 15 , N°1, pp:81-99.

[3] Schiopu. I, Siegfried.N (2006) , "Determinants of Workers' Remittances Evidence from the European Neighbouring Region", European Central Bank Working Paper 688, www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp688.pdf

تحويل مزيد من أمواله للحصول على عائد أكبر ، كما حاول Adams (2006) تحليل العلاقة بين معدّل الفائدة الحقيقي في بلدان المنشأ وتدفق التحويلات المالية للمهاجرين ولاحظ أن ارتفاع معدّل الفائدة الحقيقي يدفع المهاجر لتحويل جزء أكبر من أمواله بهدف توظيفها في البنوك والحصول على عائد أعلى ، كما أشار Aydas وأخرون (2005)[1] إلى أهمية الفرق بين معدلات الفائدة بين دول المنشأ ودول المقصد في تفسير تدفق التحويلات المالية للمهاجرين، من جهة أخرى تركز بعض الدراسات على أهمية مستوى سعر الصرف في السوق الموازي (Black Market Premium) في تفسير تدفق التحويلات المالية للمهاجرين خاصة في البلدان النامية التي يكون فيها حجم السوق الموازي كبير حيث تنخفض التحويلات المالية الرسمية وتتجه النسبة الأكبر للتحويل عبر القنوات غير الرسمية نظرا لوجود تباين بين مستوى سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي كما أوضحت ذلك عدد من الدراسات التجريبية كدراسات El Badawi و Rocha (1992) ، Faini (1994)، Mc nabb و El Sakka (1999) ، Aydas وأخرون (2006) .

2- المحدّدات الديمغرافية والنوعية في بلدان المقصد و بلدان المنشأ :

إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية تعتبر المتغيرات الديمغرافية من بين أهم المحدّدات المفسّرة لتدفّق التحويلات المالية للمهاجرين، فحجم الجاليات المهاجرة في الخارج وتركيبتها الديمغرافية ومستويات نشاطها الاقتصادي تؤثر على حجم التحويلات المرسلة ، إضافة إلى ذلك تؤثر الخصائص الديمغرافية للعائلات المتلقية للتحويلات في بلدان الأصل كحجم الأسرة و مستويات نشاطها الاقتصادي و نشاط المرأة ، سن العمل، معدّل الإعالة على حجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجر إلى بلده الأصلي.

كما تربط بعض الدراسات بين المستوى التعلمي للمهاجرين وحجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجر إلى بلده الأصلي[2] ، حيث يقوم المهاجرين غير المؤهلين بتحويل جزء أكبر من أموالهم إلى بلدانهم الأصلية لإعادة استثمارها تمهيدا لعودتهم المرتقبة نظرا لأنّ مدة بقائهم تكون مؤقتة في الخارج مقارنة مع المهاجرين المؤهلين الذين يمكن لهم الاندماج في بلدان المقصد خاصة في ظل السياسات الانتقائية للهجرة في الدول المتقدمة التي تميل إلى الطلب على اليد العاملة المؤهلة .

3- المحدّدات المؤسسية :

تركز الدراسات الحالية المهتمة بتحليل محدّدات تدفق التحويلات المالية إلى بلدان المنشأ على أهمية المتغيرات المؤسسية والسياسية في تفسير تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين باتجاه بلدانهم الأصلية ، فنوعية المؤسسات

[1] Aydas, O.T., Neyapti, B., et Metin-Ozcan, K. (2005). " Determinants of Workers'Remittances: The Case of Turkey ", Emerging Markets Finance and Trade ,Vol 41 , N° 3, pp : 53-69 https://www.jstor.org/stable/4380482

[2] Bollard, A., McKenzie, D., Morten, M., Rapoport, H.(2011) ." Remittances and the brain drain revisited : the microdata show that more educated migrants remit more ". World Bank Economic Review Vol 25,N° 1, pp: 132–156.

الاقتصادية والسياسية من قوانين وتشريعات، ومدى توفر الاستقرار السياسي في بلدان الأصل تعد من بين أهم العوامل التي تؤثر على قرارات الأفراد في تحويل أموالهم باتجاه بلدانهم الأصلية خاصة إذا كان الهدف من وراء إرسال التحويلات المالية هو إعادة استثمارها في بلدان المنشأ [1] .

من جهة أخرى يساهم تطوّر النسيج المؤسساتي في البلدان النامية في زيادة التأثير الإيجابي للتحويلات المالية للمهاجرين على النشاط الاقتصادي من خلال رفع معدّلات الاستثمار الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي[2] ، حيث تجمع أغلب الدراسات الحالية على أنّ المحددات المؤسسية الخاصة بتدفق التحويلات المالية للمهاجرين تتعلق أساسا بنوعية المؤسسات والاستقرار السياسي في بلدان المنشأ و مدى تطوّر النظام المالي وتكاليف تحويل الأموال .

3-1 نوعية المؤسسات والإستقرار السياسي في بلدان المنشأ :

تؤثر المتغيرات المؤسسية في البلد الأصلي بشكل مباشر على التحويلات المالية للمهاجرين فالاستقرار السياسي ونوعية القوانين والأنظمة ، ومستويات الديمقراطية والبيروقراطية تؤثر على حجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجر إلى بلده الأصلي خاصة إذا كانت موجهة للاستثمار ، فغياب مثل هذه الشروط المؤسسية و صعوبة مناخ الأعمال ينعكس بشكل سلبي على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية كالاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية للمهاجرين، من جهة أخرى فإنّ وجود مناخ استثمار محفّز يدفع المهاجرين إلى العودة والاستقرار في بلدانهم الأصلية مع إمكانية إعادة استثمار أموالهم .

على الرغم من قلة الدراسات المهتمة بتقييم أثر المتغيرات المؤسسية في جذب التحويلات المالية للمهاجرين إلا أنّ بعضها أوضحت درجة التأثير الكبير للمتغيرات المؤسسية إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في تفسير تدفق التحويلات المالية للمهاجرين و في هذا الخصوص أوضح Russel (1986)، Faini (1994) و Wahba (1991) أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات المؤسسية في البلد الأصلي كالسياسات الحكومية والاستقرار السياسي إضافة إلى تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كمستوى أسعار الصرف والوساطة المالية ، وفي نفس السياق أشار Aydas وأخرون (2006)[3] في إطار دراسة أجريت على تركيا أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بشكل سلبي بالمتغيرات السياسية حيث ترتفع في حالة انخفاض المخاطر السياسية في البلد الأصلي وتنخفض في حالة ارتفاع المخاطر السياسية في البلد الأصلي ، كما أوضح Tabit و Maoussir

[1] Chami . R , Barajas. A, Cosimano.T, Fullenkamp . C, Gapen . M, Montiel, P. (2008) . " Macroeconomic Consequences of Remittances ", IMF Occasional Paper N° 259 , International Monetary Fund.
[2] Catrinescu, N., Leon-Ledesma, M., Puracha, M. et Quillin, B. (2009) , " Remittances, Institutions, and Economic Growth " , World Development , Vol 37, N°1, pp: 81- 92
[3] Aydas . O.T, Neyapti . B , Metin-Ozcan, K. (2005).Op Cit , pp:53-69

(2016)[1] من خلال دراسة شملت عينة تظم 22 دولة نامية خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2004 أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كمستوى التضّخم والناتج الداخلي الخام و درجة الانفتاح المالي إضافة إلى تأثرها بالمتغيرات المؤسسية (النوعية المؤسسية) ، من جهة أخرى كشفت دراسة Faisal abbes وأخرون (2017)[2] التي أجريت على باكستان خلال الفترة الممتدة بين 1972-2012 أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية إلى جانب المتغيرات المؤسسية في باكستان كمستوى الديمقراطية والاستقرار السياسي والقوانين و الرشوة .

3-2 تكاليف تحويل الأموال ودرجة تطوّر النظام المالي في بلدان المنشأ:

هناك ارتباط قوي بين درجة تطوّر النظام المالي في بلدان المنشأ وحجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية خاصة عبر القنوات الرسمية كالبنوك والمؤسسات المالية ، فتطوّر القنوات الرسمية لتحويل الأموال يساهم في جذب نسبة كبيرة من التحويلات المالية خاصة تلك التي تمر عبر القنوات الموازية نظرا لانخفاض تكاليف المعاملات المالية بما فيها تكاليف تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية وفي هذا الخصوص أشار البنك العالمي في إحدى دراساته التي حاول من خلالها تحديد العوامل التي تؤثر على انتقال التحويلات المالية للمهاجرين بما فيها تكاليف تحويل الأموال والمتغيرات المؤسسية خاصة درجة تفشي الفساد والرشوة في بلدان الأصل، إضافة إلى حجم تغطية المؤسسات المالية المتخصصة في تحويل الأموال و سرعة انتقالها فحسب نتائج هذه الدراسة فإنّ التحويلات المالية تتأثر بدرجة كبيرة بتكاليف المعاملات المالية لذلك يتعين على البلدان المستقبلة للتحويلات أنّ تعمل على خفض تكاليف تحويل الأموال لتقوية أثرها على النمو الاقتصادي في بلدان الأصل، كما حاولGuiliano و Ruiz arrang (2009)[3] الربط بين تدفّق التحويلات المالية و درجة تطور النظام المالي في دول المنشأ ولاحظا أنّ التحويلات المالية تؤثر بشكل أكبر على النمو الاقتصادي في البلدان التي لديها نظام مالي غير متطوّر مقارنة مع البلدان التي ليس لديها أنظمة مالية متطوّرة ويعود سبب هذا التأثير المتباين إلى أنّ البلدان التي لديها أنظمة مالية غير متطورة توجه التحويلات المالية للمهاجرين فيها للاستثمار وتعمل على إزالة قيود التمويل الناجمة عن ضعف أنظمتها المالية و هو ما يساهم في تحفير الاستثمار والنمو الاقتصادي في بلدان الأصل ، كما أشار Mundaca (2009) من خلال دراسة أجريت على عينة من بلدان أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي إلى دور الوساطة المالية كالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

[1] Tabit .S , Maoussir.C (2016) , " Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittances : Evidence from a Panel of Developing Countries", international journal of business and social research , Vol 6 , N° 07 , pp:1-11

[2] Abbas .A , Masood.A, Sakhawat.A (2017) , " What determine remittances to Pakistan? The role of macroeconomic, political and financial factors", Journal of Policy Modeling , pp :1-13 www.sciencedirect.com (22/01/2019)

[3] Giuliano . P, Ruiz-Arranz, M. (2009) , " Remittances, Financial Development and Growth", Journal of Development Economics ,Vol 90 , N° 1, pp: 144-152.

في زيادة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي، كما أشار Gupta وأخرون (2009)[1] إلى أهمية التحويلات المالية للمهاجرين في تطوير الأنظمة المالية في الدول الناشئة و الدول النامية .

الشكل رقم (32) : أنواع المحدّدات المؤثرة على تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين.

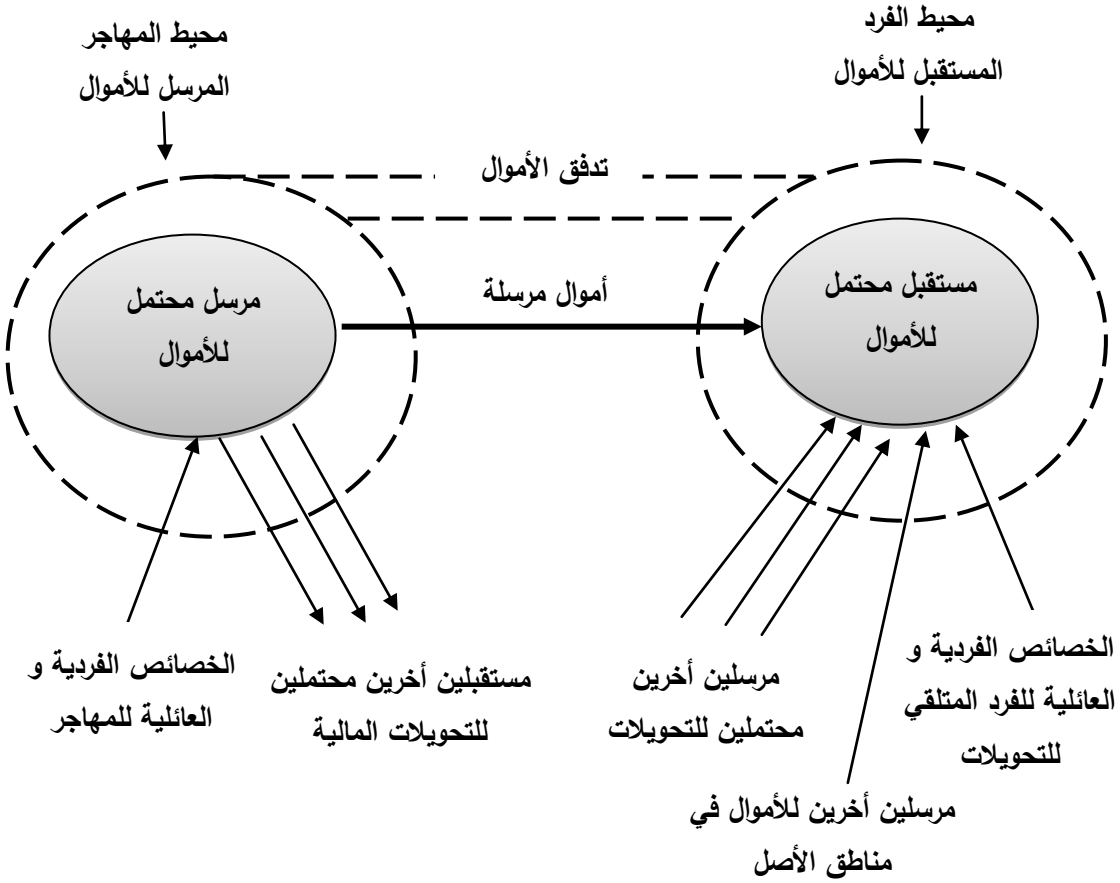

Source : Carling . J (2008) , Op Cit , pp : 587

-بتصرف-

[1] Gupta. S, Pattillo. A , Wagh, S. (2009). " Effect of Remittances on Poverty and Financial Development in Sub-Saharan Africa ", World Development,Vol 37, pp: 104-115.

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين على بلدان المنشأ.

تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين على اقتصاديات دول المنشأ على عدة مستويات، حيث تقسم الدراسات آثار التحويلات على المستوى الاقتصادي إلى أثار اقتصادية جزئية (Microéconomique) أي على مستوى الوحدات المتلقية للتحويلات كعائلات المهاجرين ومجتمعاتهم الصغيرة من خلال زيادة مستوى دخل الأسر والتخفيف من حدّة الفقر وخفض التباين في توزيع الدخل وتراكم رأس المال البشري، وآثار على المستوى الاقتصادي الكلي (Macroéconomique) أي على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد المتلقي للتحويلات كتحفيز النمو الاقتصادي والتأثير على توازن ميزان المدفوعات والتأثير على سعر الصرف الحقيقي، واستدامة تحمل الدين العام ، كما تقسم بعض الدراسات آثار التحويلات المالية للمهاجرين حسب المدى الزمني لتأثيرها إلى آثار اقتصادية للتحويلات في المدى القصير كتحسن دخل العائلات وخفض معدّلات الفقر، وخفض حدّة التباين في توزيع الدخل، وآثار اقتصادية للتحويلات على المدى الطويل التي تتعلق أساسا بتراكم رأس المال البشري وتأثيره على معدّلات النمو الاقتصادي والتنمية في دول المنشأ .

على هذا الأساس سنحاول في هذا المبحث تحليل مختلف الآثار الاقتصادية الناتجة عن التحويلات المالية للمهاجرين من خلال تقسيمها إلى آثار على المستوى الاقتصادي الجزئي وآثار على المستوى الاقتصادي الكلي.

المطلب الأول : أثر التحويلات المالية للمهاجرين على المستوى الاقتصادي الجزئي .

1- أثر التحويلات على دخل العائلات في بلدان المنشأ :

نظرا لأنّ التحويلات المالية للمهاجرين تتميز بطابعها الاجتماعي على اعتبار أنّها تعكس سلوك الإيثار والمسؤولية من خلال انتقالها المباشر من المهاجر الى أفراد أسرته في بلده الأصلي، إضافة إلى تأثرها بصلات القرابة بين المهاجر وأفراد أسرته فهي تساهم بشكل مباشر في زيادة دخل العائلات المتلقية لها، وفي هذا الإطار أوضح Taylor و Wyatt (1996) أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تساهم بشكل مباشر في زيادة دخل العائلة في البلد الأصلي، كما أنّها تعمل على إزالة قيود التمويل والتأمين ضد الأخطار المتعددة التي تتعرض لها الأسرة نتيجة التقلبات الاقتصادية التي تنعكس مباشرة على الدخل، وبالتالي فإنّ تحويل الأموال من المهاجر الى بلده الأصلي يمثل أحد الضمانات الاقتصادية لصالح بقية أفراد الأسرة ، من جهة أخرى فإنّ التحويلات تؤثر في المدى القصير بشكل غير مباشر على دخل العائلات غير المتلقية للتحويلات من خلال زيادة معدّلات الاستهلاك عند العائلات المستقبلة للتحويلات الذي يساهم في تحفيز الأنشطة الإنتاجية عند الوحدات الاقتصادية الأخرى، وهو ما يساهم في تحفيز الطلب الكلي وتعرف هذه الآلية بالأثر المضاعف للتحويلات المالية (L'effets multiplicateurs) في إطار النظرية الكينزية ، غير أنه ينبغي القول أن الأثر المضاعف

للتحويلات يعتمد بشكل مباشر على حجم التحويلات و نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام (GDP) أي أنّ هذا الأثر لا يظهر إلا عند مستوى معين من التحويلات Rapoport و Docquier (2005)[1] خاصة في البلدان التي تعتمد عليها كمصدر أساسي للدخل الوطني.

حاولت العديد من الدراسات تحليل الأثر المضاعف للتحويلات واعتمدت أغلبها على مدى تأثيرها على الاستهلاك المحلي والاستيراد، فعلى سبيل المثال لاحظ Adelman وأخرون (1988)[2] من خلال دراسة أجريت على عينة من الأسر المكسيكية أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل إيجابي على دخل العائلات المتلقية لها، كما أنها تساهم في زيادة الطلب الاستهلاكي لدى العائلات المكسيكية المستقبلة للتحويلات، وفي نفس السياق حاول Glytsos (2002)[3] تقييم أثر التحويلات المالية للمهاجرين على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك والاستثمار والواردات بالاعتماد على نموذج كينيزي ديناميكي لعينة من البلدان المتوسطية المستقبلة للتحويلات تظم الأردن، مصر، اليونان، البرتغال ، المغرب خلال الفترة الممتدة بين 1969-1993 ولاحظ أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تساهم في زيادة الاستهلاك المحلي وهذا يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي، كما أوضح Ratha (2003) أنّ أثر التحويلات المالية للمهاجرين يختلف حسب اختلاف المناطق الجغرافية حيث يكون لها أثر إيجابي أكبر في المناطق الريفية مقارنة مع المناطق الحضرية والسبب يكمن في اعتماد المناطق الريفية على المنتوج المحلي مقارنة مع المناطق الحضرية التي تعتمد على المنتوجات المستوردة من جهة أخرى فإنّ التحويلات المالية للمهاجرين يكون لها في بعض الأحيان آثار تضّخمية من خلال زيادة الاستهلاك والطلب المحلي بمستويات تفوق العرض المتاح فعلى سبيل المثال ساهمت التحويلات المالية للمهاجرين في زيادة أسعار العقارات والأراضي في مصر خلال فترة الثمانينات .

2- أثر التحويلات على مستويات الفقر في بلدان المنشأ :

تساهم التحويلات المالية للمهاجرين بشكل فعال في خفض مستويات الفقر في بلدان المنشأ، فتلقى العائلات لمبالغ مالية إضافية خاصة تلك التي تقع تحت مستوى خط الفقر يسمح لها بتحسين مستوياتها المعيشية وزيادة استهلاكها اليومي كما تمنح لها القدرة على تمويل الاحتياجات اليومية الأساسية كالصحة والتعليم .

حاولت العديد من الدراسات تحديد طبيعة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على مستويات الفقر وأثبتت أغلبها أنّها تؤثر على مستويات الفقر سواء عن طريق خفض معدّلاته من خلال خروج العائلات المتلقية للتحويلات من

[1] Rapoport. H , Docquier, F. (2005) , Op Cit , pp:48

[2] Adelman . I, Edward .J.T, Vogel .S (1988) ," Life in a Mexican Village : a Sam Perspective " , Journal of Development Studies , Vol 25, N°1 , pp: 5-24.

[3] Glytsos, N. (2002). " Dynamic effects of migrant remittances on growth: an econometric model with an application to Mediterranean countries ", Discussion Paper N° 74, KEPE, Athens.

دائرة خط الفقر أومن خلال خفض حدّة انتشاره، فقد لاحظ Gustafssan و Makonnen (1993)[1] في إطار دراسة أجريت على ليسوتو بالاعتماد على نموذج لمؤشرات الفقر أنّه في حالة غياب التحويلات المالية للمهاجرين فإنّ مستويات الفقر ترتفع لدى أغلب الفئات الاجتماعية مهما اختلفت مؤشرات الفقر المعتمدة ، كما أشار Lachaud (1999) في إطار دراسة أجريت على بوركينافاسو حاول من خلالها تحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين على مستويات الفقر أنّ تدفق التحويلات يساهم بشكل فعال في التقليل من انتشار الفقر خاصة في الأسر الريفية وغيابها يساهم في زيادة حدّته، كما قاد Adams و Page [2] تحت إشراف البنك العالمي سلسلة من الدراسات التي شملت العديد من البلدان النامية المتلقية للتحويلات كمصر سنة 1991 ، غواتيمالا سنة 2004، غانا سنة 2006 بالاعتماد على منهجية المقارنة بين وضع الأسر قبل الهجرة و وضعها بعد الهجرة واستقبال التحويلات المالية، و أوضحت معظم نتائج هذه الدراسات أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تساهم بشكل فعال في خفض مستويات الفقر والتقليل من حدّة انتشاره في بلدان النامية، في نفس السياق أوضح Gubert وأخرون (2010)[3] أنّ التحويلات المالية للمهاجرين ساهمت في خفض مستويات الفقر بحوالي 5% الى 8% على المستوى الوطني في دولة مالي.

3- أثر التحويلات المالية للمهاجرين على المساواة في توزيع الدخل في بلدان المنشأ:

تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين على عملية توزيع الدخل في بلدان المنشأ بشكل مباشر ، فإذا كانت الأسر المتلقية لها ذات مستوى دخل مرتفع فإنها تساهم في زيادة حدة التباين في توزيع الدخل مع الأسر الأخرى ذات الدخل الضعيف ، أما في حالة ما إذا كانت الأسر المتلقية للتحويلات ذات مستوى دخل ضعيف فإنّ تدفق التحويلات المالية يساهم في التقليل من حدة التباين ويعمل على تحسين المساواة في توزيع الدخل بين الأسر الفقيرة المتلقية للتحويلات و باقي الأسر.

يعتبر Stark وأخرون (1986)[4] من الاقتصاديين الأوائل الذين حاولوا دراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على توزيع الدخل في بلدان المنشأ من خلال دراسة أجريت على المكسيك بالاعتماد على منهجية المقارنة بين معامل جيني (Gini) الذي يقيس العدالة في توزيع الدخل، حيث أوضحت نتائج دراستهم أنّ التحويلات المالية

[1] Gustafsson. B, Makonnen.T.N (1993) , " Poverty and Remittances in Lesotho" , Journal of African Economies,Vol 2, pp:49-73.

[2] Adams J., Richard H., Page.J (2005). " Do International Migration and Remittances Reduce Poverty in Developing Countries ? " , World Development , Vol 33,N° 10, pp: 1645-1669 http://essays.ssrc.org/remittances_anthology/wp-content/uploads/2009/08/Topic_13_Adams_Page.pdf(17/04/2019)

[3] Gubert.F , Lassourd . T, Mesplé. S (2010) ," Transferts de fonds des migrants , pauvreté et Inégalités au Mali . Analyse à partir de trois scenarii contrefactuels ", Revue economique Vol 61 N°6 , pp: 1023-1050 https://www.cairn.info/revue-economique-2010-6-page-1023.htm (17/04/2019)

[4] Stark, O., Taylor, J , S. Yitzhaki, (1986), " Migration, Remittances and inequality, A Sensitivity Analysis Using the Extended Gini Index ", Journal of Development Economics ,Vol 28 , pp: 309- 322

للمهاجرين تساهم في خفض حدّة التباين في توزيع الدخل، فكلما زاد عدد المهاجرون في الخارج ارتفع حجم التحويلات المالية المرسلة وبالتالي تنخفض حدّة التباين في توزيع الدخل ، و في دراسة أخرى قام بها Rapoport و Docquier (2007)[1] حاولا من خلالها تحليل أثر التحويلات المالية على توزيع الدخل في بلدان المنشأ من خلال افتراض أن التحويلات المالية للمهاجرين توجه للاستثمار في التعليم وهذا يعمل على زيادة عدد الأفراد المتعلمين والعائد من الاستثمار في رأس المال البشري و بالتالي خفض التباين في توزيع الدخل بطريقة غير مباشرة ، كما أشار Acosta وأخرون (2007)[2] إلى أهمية التحويلات المالية للمهاجرين في تحسن توزيع الدخل في مناطق أمريكا الوسطي والكاريبي لكن بمستويات ضعيفة نوعا ما.

4- أثر التحويلات على رأس المال البشري في دول المنشأ (الصحة والتعليم) :

تشير المقاربات النظرية والدراسات التجريبية أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل إيجابي على رأس المال البشري في دول المنشأ من خلال زيادة معدّلات تراكمه نظرا لأنّ جزء مهم منها يوجه لتمويل التعليم والإنفاق في تحسين مستويات الصحة ما ينعكس بشكل إيجابي على تراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، و تؤثر التحويلات المالية على رأس المال البشري في دول المنشأ من خلال:

4-1 دور التحويلات المالية في تحسين مستوى التعليم في دول المنشأ:

تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في تحسين مستويات التعليم في دول المنشأ إذا ما كانت تستخدم في تغطية نفقات التعليم ، فالهجرة الدولية تساهم في تراكم رأس المال البشري في بلدان الأصل من خلال زيادة الحافز على التعليم أو ما يعرف بأفاق الهجرة الذي سبق وأن أشرنا إليه في الفصل الثاني ، من جهة أخرى يمكن للتحويلات المالية للمهاجرين أنّ تساهم في رفع مستويات التعليم و تراكم رأس المال البشري خاصة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، كما أنّ زيادة تدفقاتها باتجاه البلدان النامية يسمح للأفراد برفع مستويات التعليم لديهم من خلال زيادة الوقت المخصص للتعليم عوض الدخول المبكر لسوق العمل خاصة عند فئة الأطفال والنساء ، وهذا يكون له أثر إيجابي على تراكم رأس المال البشري Bouklia (2010)[3] ، وأشارت عدد من الدراسات التجريبية للأثر الإيجابي للتحويلات المالية في تحسين مستويات التعليم وزيادة تراكم رأس المال البشري في عدد كبير من البلدان النامية المتلقية للتحويلات، و في هذا الإطار أوضح Cox-edwards و Ureta (2003)[4] من

[1] Docquier. F, Hillel . R , Shen .I.L (2007) , " Remittances and Inequality : A Dynamic Migration Model ", Université Catholique de Louvain, Département des Sciences Economiques Working Paper 2007 003.

[2] Acosta. P, Calderon. C, Fajnzylber, P. & H. Lopez (2007) , " What is the impact of international remittances on poverty and inequality in Latin America ", World Development , Vol 36 , N° 1, pp:89–114. https://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/4249.html (16/02/2019)

[3] Bouklia-Hassane.R (2010) , " Migration pour le travail décent, la croissance économique et le développement : le cas de l'Algérie" , Cahiers des migrations internationales N°: 104 , BIT , Geneve , pp :28

[4] Cox-Edwards, Alejandra, et Manuelita Ureta(2003) , " International Migration, Remittances and Schooling : Evidence from El Salvador ", Journal of Development Economics , Vol 72, N° 2, pp: 429 -461.

خلال دراسة أجريت على السلفادور أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تساهم بشكل إيجابي في رفع مستوى التعليم لدى الأطفال خاصة خلال 6 سنوات الأولى من الدراسة و ينخفض أثرها بداية من 15 سنة ، كما استنتج Woodru (2003) دور الهجرة الدولية و التحويلات المالية للمهاجرين في زيادة عدد سنوات الدراسة في المكسيك وهذا يكون له أثر إيجابي على رأس المال البشري في المدى الطويل ، كما أشار Acosta (2006) من خلالها دراسة حول العلاقة السببية بين تدفق التحويلات المالية للمهاجرين و زيادة معدّلات التعليم في دولة السلفادور، استنتج من خلالها أنّ التحويلات المالية تساهم في زيادة معدّلات التعليم عند الأطفال أقل من 15 سنة وينخفض أثرها عند فئة الأطفال من الذكور الذين لديهم متوسط عمري محصور بين 15 إلى 17 سنة، كما لاحظ أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تساهم في خفض العمالة بين الأطفال ، كما حاول Dustmann و Speciale (2006)[1] دراسة العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين وزيادة نفقات التعليم في عينة من البلدان النامية، ولاحظا أنّ التحويلات المالية تساهم في زيادة الوقت المخصص للدراسة وهذا يتطلب نفقات إضافية على التعليم في البلدان النامية وتنخفض هذه النفقات مع انخفاض حجم التحويلات المالية المرسلة ، كما أوضحت دراسة Mansouri (2007) التي أجريت على باكستان ارتفاع مستويات التعليم عند الأطفال المنتمين للعائلات المتلقية للتحويلات من الخارج .

4-2 دور التحويلات المالية في تحسين مستويات الصحة في دول المنشأ:

يمكن للتحويلات المالية للمهاجرين أنّ تؤثر على رأس المال البشري في دول المنشأ من خلال زيادة النفقات المخصصة لتحسين مستويات الصحة، فزيادة دخل العائلات يؤدي إلى زيادة قدرتها على تمويل النفقات المخصصة لتحسين الصحة كالغذاء والعلاج و في هذا الإطار حاول Amuedo-dorantes و Pozo (2006)[2] دراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على مستويات الصحة عند الأسر المكسيكية حسب مختلف فئات الدخل و استنتجا أنّ التحويلات تزيد من معدّلات الإنفاق على الرعاية الصحية خاصة في الأسر ذات مستوى الدخل المنخفض، كما لاحظ Hildebrands و Mckenzie (2005) انخفاض معدّل الوفيات و ارتفاع متوسط الأوزان عند الأطفال في العائلات المكسيكية المستقبلة للتحويلات المالية مقارنة مع باقي العائلات الأخرى والسبب في ذلك هو أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تساهم في زيادة دخل الأسر وبالتالي زيادة النفقات المخصصة للصحة و

[1] Dustmann Christian, et Biagio Speciale (2006) , " Remittances and Public Spending on Education " , Mimeo, University College London and CREAM. http://dse.univr.it/espe/documents/Papers/G/5/G5_2upd.pdf (03/12/2018)

[2] Amuedo-Dorantes.C , Pozo. S (2006) , " Remittances as Insurance : Evidence from Mexican Immigrants ", Journal of Population Economics , Vol 19, pp: 227-254. https://www.researchgate.net/publication/24059292_Remittances_as_insurance_Evidence_from_Mexican_immigrants (16/10/2018)

هي نفس النتائج تقريبا توصل إليها De ratha (2012) و Amuedo-dorantes و Pozo (2011)[1] عند دراستهم للأسر المتلقية للتحويلات المالية في سيريلانكا حيث لاحظوا ارتفاع متوسط الأوزان عند الأطفال المنتمين للأسر المتلقية للتحويلات مقارنة مع بقية الأسر ما يعني أنّ التحويلات تساهم في تحسين مستوى التغذية والصحة عند الأطفال .

5- دور التحويلات المالية في تمويل المشاريع الصغيرة الخاصة و الأنشطة المقاولاتية :

يقوم المهاجر بادخار جزء مهم من أمواله استعداد للعودة إلى بلده الأصلي بهدف تأسيس مشاريع استثمارية خاصة كإنشاء مؤسسة مصغرة يستطيع من خلالها استثمار أمواله عند عودته إلى بلده الأصلي، و في هذا الخصوص أوضح Mccomik و Wahba (2001)[2] أهمية التحويلات المالية للمهاجرين في إزالة قيود تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة في مصر ، كما أشار Woodruff و Zenteno (2007)[3] الى أهمية التحويلات المالية في تمويل المشاريع المصغرة في المكسيك، وأشار Young (2011)[4] الى أهمية تراكم ادخارات المهاجرين في الخارج في تمويل المشاريع الاستثمارية والأنشطة الخاصة في بلدان المنشأ.

[1] Amuedo-Dorantes . C, Pozo. S (2011) ," New evidence on the role of remittances on health care expenditures by Mexican households ", Review of Economics of the Household , Vol 9 , N° 1, pp: 69–98. https://ideas.repec.org/a/kap/reveho/v9y2011i1p69-98.html (16/10/2018)

[2] McCormick. B , Wahba. J (2001) , " Overseas Work Experience, Savings and Entrepreneurship amongst Return Migrants to LDCs ", The Scottish Journal of Political Economy ,Vol 48 , pp : 164-178.

[3] Woodruff. C, Zenteno. R (2007) ," Migration networks and microenterprises in Mexico ", Journal of Development Economics, Vol 82 ,pp: 509–528.

[4] Yang. D (2011) ," Migrant remittances " , Journal of Economic Perspectives , Vol 25, N° 3 , pp:1–24. https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/jep.25.3.129 (17/04/2019)

الشكل رقم (33) : آلية تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية في دول المنشأ

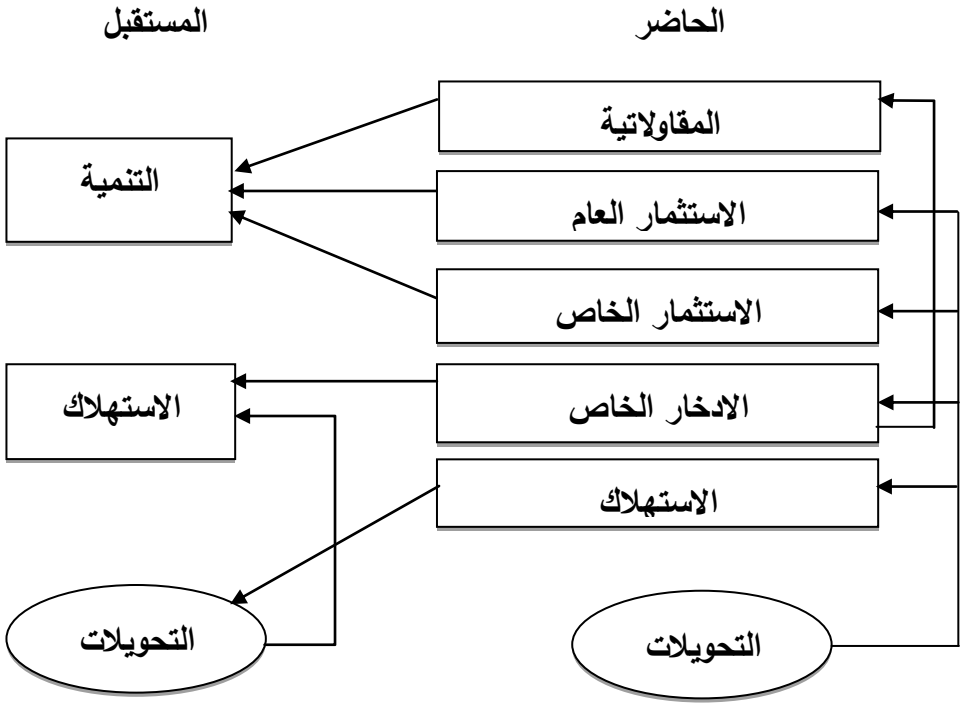

Source: Carling.J (2004) , " **Policy options for increasing the benefits of remittances** ", Paper presented at Workshop B9: Remittances and Development: beyond increasing incomes at the Ninth International Metropolis Conference, Geneva, 27/09—01/10 2004 , pp: 2

المطلب الثاني : أثر التحويلات المالية للمهاجرين على المستوى الإقتصادي الكلي .

1- أثر التحويلات المالية على توازن سوق العمل في دول المنشأ :

تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين بشكل غير مباشر على توازن سوق العمل في بلدان المنشأ من خلال التأثير على جانب العرض في المناطق المستقبلة للتحويلات نظرا لأنّها تساهم في زيادة مستوى دخل الأسر المتلقية لها وهذا يسمح بتأخير الدخول المبكر لسوق العمل لدى بعض الفئات خاصة فئة الأطفال والنساء مقابل زيادة الوقت المخصص للتعليم، هذا يؤدي إلى خفض عرض العمل وبالتالي تقليل الضغوط الممارسة على سوق العمل في بلدان المنشأ Talihate و Bouklia(2009)[1] ، كما أنّ استخدام التحويلات المالية في إنشاء مشاريع اقتصادية مصغّرة ذات طابع عائلي يساهم في توفير مناصب عمل جديدة وخفض معدّلات البطالة، وبالتالي فهي تساهم بشكل غير مباشر في ضبط أسواق العمل في بلدان المنشأ[2] ، وأشارت العديد من الدراسات التجريبية إلى الدور المهم للتحويلات المالية للمهاجرين في ضبط وتعديل اختلال أسواق العمل في دول المنشأ فعلى سبيل المثال لاحظ Amuedo- Dorantes و Pozo (2006) أنّ التحويلات المالية تكون مصحوبة بتغيير توزيع إمدادات اليد

[1] Bouklia .R.H, Talihate.F (2009) ," Labour Markerts Performance And Migration Flows In Algeria " , Robert Shuman Centre For Advenced Studies , pp :49-50
[2] Bouklia .R.H, Talihate.F (2009) , Op Cit , pp : 50

العاملة من فئة الذكور كما أنّها تعمل على تأخير الدخول المبكر لسوق العمل لدى بعض الفئات، كما أشار Funkhouser (1995) في إطار دراسة أجريت على نيكاراغوا أهمية الهجرة الدولية والتحويلات المالية للمهاجرين في خفض معدّلات المشاركة في سوق العمل ، ولاحظ Ariola (2005)[1] أهمية التحويلات المالية للمهاجرين في خفض عرض العمل في المناطق المستقبلة في المكسيك ، وفي نفس السياق أشار Acosta (2006) إلى أهمية التحويلات المالية في خفض معدّلات المشاركة في سوق العمل لدى بعض الفئات كالأطفال والنساء والشباب ، وعلى مستوى المغرب العربي (تونس ، الجزائر ، المغرب) أوضحت نتائج دراسة مشروع الهجرة العائدة في دول المغرب العربي (MIREM 2008)[2] دور المهاجرين العائدين في إنشاء مشاريع استثمارية خاصة عن طريق التحويلات المالية المدخرة خلال فترة الإقامة في الخارج و هو ما يساهم في إنشاء مناصب عمل جديدة في دولهم الأصلية .

2- أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في دول المنشأ :

تختلف الآليات التي تؤثر من خلالها التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في دول المنشأ، حيث يمكن أنّ تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال زيادة تراكم رأس المال البشري عن طريق تمويل النفقات المخصصة للتعليم وتحسين مستويات الصحة، كما يمكن أنّ تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدّل الاستثمار الخاص على اعتبار أنّها تساهم في التخفيف من القيود التمويلية كما أنّها تمثّل بديل عن ضعف كفاءة الأسواق والأنظمة المالية في بلدان المنشأ .

كما يمكن للتحويلات المالية للمهاجرين أنّ تؤثر على النمو الاقتصادي في دول المنشأ من خلال رفع معدّلات الاستهلاك وبالتالي تحفيز الطلب الكلي، لكن هذا الأثر يتوقف على طبيعة الهيكل الاقتصادي للدول المتلقية فاذا كانت تعتمد بشكل أساسي على الاستيراد في تلبية طلبها الاستهلاكي فتدفّق التحويلات المالية للمهاجرين في هذه الحالة يساهم في زيادة معدّلات الاستيراد من العالم الخارجي وهذا يؤثر يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال تحفيز الطلب الكلي بمستويات تفوق الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، أما في حالة ما اذا كان اقتصاد البلدان المتلقية للتحويلات يعتمد على الانتاج المحلي في تلبية الاستهلاك والطلب المحلي فالتحويلات تساهم في تنشيط الطلب الداخلي من خلال ما يعرف بأثر المضاعف أي أنّ الزيادة في معدّلات الاستهلاك تكون مرفقة بزيادة في معدّلات الاستثمار ومعدّلات التشغيل وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي ، لكن بالرغم من ذلك تبقى الدراسات التجريبية الخاصة بتحليل العلاقة السببية بين

[1] Airola . J (2005) ," Labor Supply in Response to Remittance Income : The Case Of Mexico ", The Journal Of Developing Areas , Vol 41 , N° 2 , pp : 69-78

[2] http://rsc.eui.eu/RDP/fr/research-projects/mirem/survey-on-returnmigrants/methodology/

تدفق التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي تتأرجح بين النظرة الإيجابية والنظرة السلبية[1] فعلى سبيل المثال أوضح Chami وأخرون (2003)[2] من خلال دراسة شملت عينة تظم 113 دولة نامية أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية ، و في الجهة المقابلة أوضح Ruiz –arranz و Guiliano (2005) في إطار دراسة شملت عينة تظم 100 دولة أنّ التحويلات المالية تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض على اعتبار أنّها تمثل بديلا لتمويل الاستثمار وتعمل على التخفيف من القيود الائتمانية التي تواجه الدول النامية ، كما أشار Mundaca (2009)[3] من خلال دراسة شملت عينة من بلدان أمريكا اللاتينية ودول منطقة الكاريبي أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في دول المنشأ اذا ما كانت تمر عبر الوسطاء الماليين، كما أنّها تساهم في تطوير الأسواق المالية في بلدان المقصد، حيث كلما كانت نسبة التحويلات المالية بالنسبة للناتج الداخلي الخام تفوق 10% تؤدي إلى نمو الدخل الفردي بحوالي 3.49%، إضافة إلى دورها في خفض معدّلات الفقر والتقليل من حدّة التباين في توزيع الدخل و هذا يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل .

من جهة أخرى تتميز التحويلات المالية للمهاجرين بخاصية أنّها مضادة للتقلبات الاقتصادية (Contracyclique) أي أنّها ترتفع في أوقات الأزمات الاقتصادية حيث كلما انخفض مستوى النشاط الاقتصادي في بلدان المنشأ يزداد حجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين إلى أسرهم و هذا ما يعكس سلوك الإيثار، و حاولت العديد من الدراسات التأكد من صحة فرضية ارتفاع التحويلات المالية المرسلة في أوقات الأزمات أبرزها دراسات ، young (2009) ، Bougamelli و Patterno (2009) ، Mohapatra (2011)[4] التي أجمعت معظمها على أنّ التحويلات المالية للمهاجرين ترتفع في أوقات الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية في دول المنشأ مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى التي تنخفض كالاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقروض الأجنبية والاستثمارات في الأسواق المالية التي تتأثر بشكل مباشر بالأزمات المالية في دول المنشأ، و بالتالي فهي تساهم في رفع معدّلات النمو أثناء فترات الركود الاقتصادي.

الشكل رقم (34): آلية تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في دول المنشأ

[1] Rapoport . H , Docquier. F. (2005) ,Op Cit , pp :1186
[2] Chami. R , Fullenkamp. C, and Jahjah, S. (2003) ," Are immigrant remittance flows a source of capital for development ", IMF Working Papers N° 03/89.
[3] Mundaca . G (2009) , " Remittances, financial market development, and economic growth : The case of Latin America and the Caribbean " , Review of Development Economics , Vol 13 , pp: 288-303. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.1467-9361.2008.00487.x (05/11/2018)
[4] Mohapatra. S , Ratha. D (2011) ," Remittance Markets in Africa ", World Bank , Washington , DC.

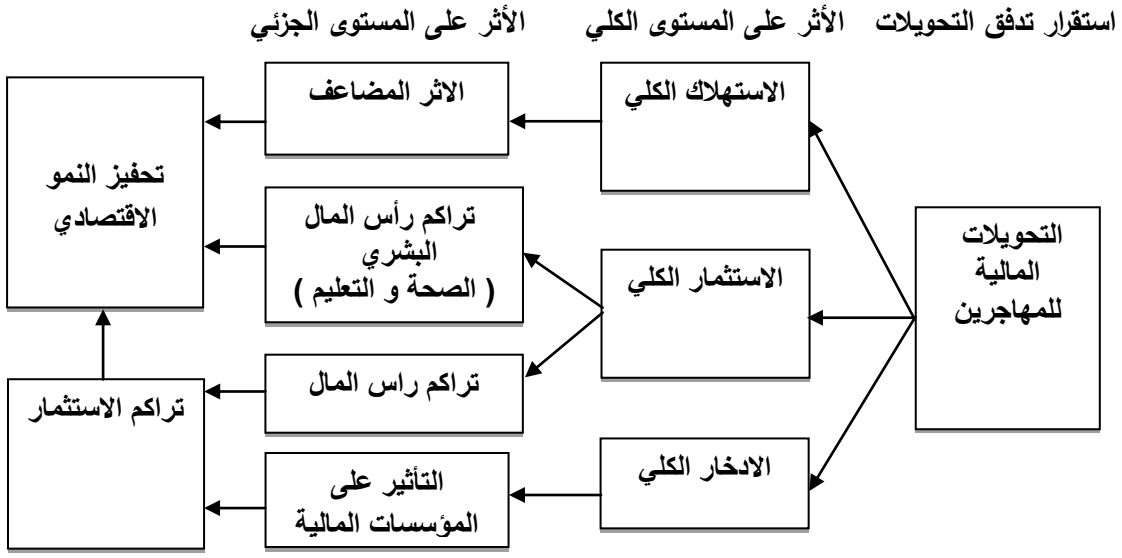

Source : Stratan.A , Chistruga.M (2012) ," Economic consequences of remittances : Case of Moldova " , Procedia Economics and Finance ,Vol 3 , pp: 1195 , www.sciencedirect.com

3- أثر التحويلات المالية على النظام المالي في دول المنشأ :

تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في تطوير وعصرنة الانظمة المالية في دول المنشأ، فمرورها عبر مؤسسات النظام المالي في البلدان المستقبلة كالبنوك والمؤسسات المالية يسمح للمهاجر وأفراد أسرته المتلقية للتحويلات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية جديدة وهذا يساهم في تطوير نشاط القطاع المالي، منّ جهة أخرى فإنّ مرور التحويلات عبر القنوات الرسمية يسمح للمؤسسات المالية وفي مقدمتها البنوك من التعرف على الجهات المستفيدة منها التي تكون في الغالب أسر المهاجرين، وبالتالي إمكانية استقطاب هذه الفوائض المالية مقابل تقديم عروض وخدمات بنكية كأسعار الفائدة، وهوما يعني توجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية في بلدان الأصل أي أنّ زيادة الودائع البنكية من التحويلات تزيد من أرصدة البنوك القابلة للإقراض، وفي هذا الخصوص قدمت العديد من الدراسات التجريبية أبرزها دراسة Aggarwal وأخرون (2006)[1] حول أثر التحويلات المالية للمهاجرين في تنمية القطاع المالي باستخدام بيانات متعلقة بتدفق التحويلات المالية لعينة تظم 99 دولة نامية خلال الفترة الممتدة بين 1975-2003، وأشارت نتائج هذه الدراسة أنّ التحويلات تساهم في زيادة المستوى العام للودائع البنكية وحجم الائتمان الممنوح لمؤسسات القطاع الخاص، ما يساهم في تطوير القطاع المالي ، وفي دراسة أخرى قدمها Gupta و أخرون (2009)[2] بالاعتماد على بيانات 44 دولة من بلدان افريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة الممتدة بين 1975-2004 استنتجوا من خلالها أنّ التحويلات المالية

[1] Aggarwal, R , Demirgüç-Kunt. A , Peria M.S.M (2006) , " Do Workers' Remittances Promote Financial Development ? ", World Bank Policy Research Working Paper 3957, the World Bank, Washington D.C pp:104-115.
[2] Gupta. S, Pattillo. C. A , and Wagh. S (2009)," Effect of remittances on poverty and financial development in Sub-Saharan Africa ", World Development Vol 37, pp : 104-115.

للمهاجرين تساهم في تطوير النظام المالي في هذه الدول من خلال زيادة حجم الودائع البنكية وزيادة حجم الائتمان الممنوح ، كما يمكن للتحويلات المالية أنّ تؤثر بشكل سلبي على القطاع المالي في دول المنشأ إذا كانت نسبة كبيرة منها تمر عبر القنوات الموازية ، في هذه الحالة ينخفض حجم الطلب على القروض من البنوك والمؤسسات المالية الرسمية في بلدان الأصل.

من جهة أخرى تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في تطوير نشاط القطاع المالي في دول المنشأ خاصة في المدى الطويل من خلال زيادة الضغوط الممارسة على حكومات البلدان المستقبلة لها بضرورة تحديث وإصلاح القطاع المالي المحلي للاستفادة من تدفّق التحويلات المالية للجاليات المهاجرة في الخارج .

4- تدفق التحويلات المالية و تقلبات سعر الصرف الحقيقي (تأثير المرض الاقتصادي الهولندي):

تشير نظرية المرض الاقتصادي الهولندي (The dutch disease) ، أو ما يعرف بنقمة الموارد االطبيعية إلى تأثير وفرة هذه الموارد على سعر الصرف الحقيقي في البلدان التي تعتمد بشكل أساسي على تصدير الموارد الطبيعية كالبترول والغاز ، فقد أوضح Gregory (1976) من خلال نموذجه أنّ وفرة الموارد الطبيعية في أي دولة تؤدي إلى النمو في عرض الصادرات، وبالتالي فائض في ميزان المدفوعات وهذا الفائض يؤدي إما لارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة ارتفاع أسعار السلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، أو يؤدي إلى ارتفاع معدّل التضّخم[1]، كما أوضح Gorden (1984) من خلال نموذجه الأساسي (The core model) أنّ وفرة الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي، وانخفاض حجم الصادرات خارج قطاع الموارد الطبيعية والتغيير في تركيبتها خاصة صادرات القطاع الصناعي وقطاع الخدمات التي لها دور هام في تحقيق النمو الاقتصادي ما يعمل على توسع القطاع غير التجاري مقابل تراجع القطاع القابل للتداول وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي[2] .

أما فيما يخص تحليل نظرية المرض الاقتصادي الهولندي لأثر تدفق التحويلات المالية للمهاجرين على سعر الصرف الحقيقي، فيظهر من خلال التدفق الكبير للتحويلات الذي يؤدي إلى زيادة مستويات الطلب الكلي مقابل ثبات العرض الكلي في اقتصاديات البلدان التي تعتمد على التحويلات المالية كمصدر أساسي للعملة الصعبة وهذا يؤدي إلى زيادة أسعار السلع غير التجارية مقارنة مع أسعار السلع التجارية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ، حاولت العديد من الدراسات التجريبية تحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين على سعر الصرف الحقيقي وانقسمت معظمها إلى دراسات ترى في وجود أثر مباشر للتحويلات على سعر الصرف الحقيقي

[1] شكوري سيدي محمد ، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان ،2011-2012، ص 13 .

[2] نفس المرجع ، ص 18 .

ودراسات أخرى ترى في عدم وجود أي تأثير للتحويلات على سعر الصرف الحقيقي فعلى سبيل المثال أشار Amuedo-dorantes و Pozo (2004)[1] في إطار دراسة شملت عينة من 13 دولة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي خلال الفترة الممتدة بين 1979-1998 أنّ التحويلات المالية للمهاجرين في هذه المنطقة تؤثر بشكل مباشر على مستويات سعر الصرف الحقيقي ، وفي دراسة أخرى قدمها Molina وأخرون (2007)[2] شملت بيانات 20 بلد من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة الممتدة بين 1990-2003 كشفت نتائجها على أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤدي إلى ارتفاع مستوى سعر الصرف الحقيقي في بلدان الأصل وهذا ما يؤكد صحة فرضيات المرض الاقتصادي الهولندي،اضافة الى ذلك حاول Baraja وأخرون (2010)[3] تقديم تحليل نظري و تجريبي لأثر التحويلات المالية للمهاجرين على مستويات سعر الصرف الحقيقي في إطار نظرية المرض الاقتصادي الهولندي بالاعتماد على بيانات 138 دولة استنتجوا من خلالها وجود تأثير ضعيف نوعا ما للتحويلات المالية على مستويات سعر الصرف الحقيقي، وأوضحوا أنّ درجة التأثير تتوقف على مجموعة من العوامل الاقتصادية كدرجة الانفتاح الاقتصادي، وحركية عوامل الإنتاج بين القطاعات المحلية، وحجم الاستهلاك من السلع التجارية اضافة إلى المخاطر السياسية للبلد ، وفي دراسة أخرى قدمتها Mariem Brahim وأخرون (2017)[4] لتحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين على سعر الصرف الحقيقي لعينة من 9 دول في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا (MENA) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) خلال الفترة الممتدة بين 1980-2015 خلصت هذه الدراسة إلى أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي كما أنّها لا تؤثر على القدرة التنافسية في البلدان المتلقية لها خاصة في المدى الطويل وبالتالي فهي لا تسبب مخاطر المرض الاقتصادي الهولندي في دول المنشأ.

5- أثر التحويلات المالية على القدرة المالية للدولة في تحمل الدين العام :

تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في تعزيز القدرة المالية للبلدان المتلقية لها وفي زيادة قدرتها في الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية ، كما أنّها تجعل البلدان المستقبلة قادرة على تغطية جزء كبير من وارداتها من السلع و الخدمات ، فضلا عن ذلك فإنّ التحويلات المالية للمهاجرين تمثل أداة ضمان للاقتراض من الأسواق

[1] Amuedo-Dorantes.C, Pozo.S (2004) , " Workers' Remittances and the Real Exchange Rate: A Paradox of Gifts " , World Development , Vol 32 , N°8, pp:1407-1417.
[2] Humberto.L , Molina.L , Bussolo.M (2007) , " Remittances and the Real Exchange Rate ", World Bank Policy Research Working Paper N° 4213 (April).
[3] Barajas. A , Chami. R , Hakura . D. S , Montiel. P (2010) , " Workers' Remittances and the Equilibrium Real Exchange Rate: Theory and Evidence ", IMF Working Paper ,N° 10/287 https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2010/wp10287.pdf (06/02/2019)
[4] Brahim.M , Nefzi.N , Sambo.H (2017) , " Remittances and the real effective exchange rates in MENA countries: What is the long run impact? " , Document de travail , N ° 2017-15 Présenté au Congrès de l'AFEP 2017, organisé les 5, 6 et 7 juillet 2017 à Rennes 2, pp : 1-21

المالية الدولية، حيث أوضح البنك العالمي في سنة 2006 أنّ التحويلات المالية تساهم في تحسين مستوى التصنيف الائتماني للبلدان المتلقية لها، فعلى سبيل المثال قامت بعض البلدان النامية كتركيا وبنما بطرح سندات مدعومة بتحويلات العمال المهاجرين في الخارج للحصول على رؤوس الأموال اللازمة ، كما يمكن للتحويلات أنّ تعزز القدرات المالية العامة للدولة خاصة من جانب الايرادات المتعلقة بالضرائب على الاستهلاك والرسوم على الواردات نظرا لأنّها تساهم في زيادة الطلب من السلع سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج و هو ما يعني تحصيل المزيد من الضرائب و الرسوم ، فقد أوضح Barajas وأخرون (2008)[1] أنّ التحويلات المالية لها دور هام في تقييم مدى استدامة تحمل الدين العام نظرا لتأثيرها المباشر على توازن الميزانية العامة وتطوّر الدّين العام خاصة في البلدان التي تعتمد عليها كمصدر أساسي للدخل الوطني، من جهة أخرى تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين أداة فعالة للتقليل من تقلّبات النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي حيث يتأثر النشاط الاقتصادي خاصة في البلدان النامية بالعديد من العوامل كالتقلّبات في الأسواق الدولية بالنسبة للبلدان التي تعتمد على تصدير المواد الطبيعية كالبترول و الغاز، والتقلّبات المناخية في البلدان الزراعية وبالتالي فإنّ التحويلات المالية تمثل مصدر تمويل خارجي يضمّنّ نوع من الاستقرار الاقتصادي خاصة في أوقات الأزمات ، وفي هذا الخصوص أشار Chami وأخرون (2008)[2] من خلال دراسة شملت بيانات 70 دولة أنّ التدفّق الكبير للتحويلات المالية للمهاجرين يساهم بشكل معنوي في التقليل من التقلّبات الاقتصادية في بلدان المنشأ.

6- أثر التحويلات المالية على ميزان المدفوعات في دول المنشأ :

يمكن للتحويلات المالية للمهاجرين أنّ تؤثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات في البلدان المستقبلة من خلال تخفيض نسب العجز إضافة إلى زيادة الاحتياطات من النقد الأجنبي، ما يعني زيادة قدرة الدولة على تمويل الواردات واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية Bouklia (2010) [3] ، لكن هذا لا يمنع وجود بعض الآثار السلبية على ميزان المدفوعات خاصة في حساب العمليات الجارية نتيجة ظهور ما يعرف بأثر الطفرة (L'effect boomerang) ، حيث يؤدي زيادة تدفق التحويلات إلى زيادة الواردات وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات ، إضافة إلى تأثيرها السلبي على سعر الصرف الحقيقي نتيجة زيادة الطلب السلعي مقابل محدودية العرض المتاح أو القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني .

7- أثر التحويلات المالية على معدّل الاستثمار الكلي في بلدان المنشأ :

[1] Barajas. A , Chami. R, Hakura. D. S , Montiel. P (2010) ,Op Cit
[2] Chami. R , Barajas. A, Cosimano, T., et al.(2008) ," Macroeconomic consequences of remittances", International Monetary Fund, Washington, DC IMF Occasional Paper N° 259
[3] Bouklia-Hassane.R (2010) , Op Cit , pp : 28-29

تعاني معظم البلدان النامية من ضعف فعالية سوق الائتمان وذلك إما لضعف هذه الأسواق أو لعدم قدرتها على تغطية الاحتياجات الكلية للاقتصاد ، فحتى و إنّ كانت هذه الأسواق موجودة فهي غير متاحة لكل المستثمرين المحتملين، اضافة الى ارتفاع درجة المخاطرة فيها، من هذا المنطلق تمثل التحويلات المالية للمهاجرين بديل تمويلي يمكن للدول النامية أنّ تعالج من خلاله جزء من قصور نظامها المالي و وسيلة لرفع معدّلات الاستثمار المحلي و تحفيز النمو الاقتصادي .

من جهة أخرى فإنّ استخدامات التحويلات المالية تعتمد بشكل أساسي على الدوافع الفردية للمهاجر فإذا كان سلوك الإيثار هو الدافع الأساسي عند تحويله لأمواله إلى بلده الأصلي فهي بذلك توجه غالبا الى الاستهلاك النهائي لتغطية احتياجات بقية أفراد الأسرة، أما إذا كان سلوك المصلحة الذاتية هو الدافع الأساسي الذي يجعل المهاجر الدولي يحول جزء من أمواله الى بلده الأصلي فالتحويلات المالية في هذه الحالة توجه نحو الاستثمار.

إضافة إلى ذلك تتأثر التحويلات المالية بالمتغيرات الاقتصادية والمؤسسية الكلية في البلد الأصلي ما ينعكس على حجم المبالغ المالية الموجهة للاستثمار، كما تمتاز بعض الأنشطة الاستثمارية بدرجة عالية من المخاطرة لذلك فإنّ وجود التحويلات المالية المرسلة من المهاجر إلى بقية أفراد أسرته في بلده الأصلي تمثل نوعا من الضمان أوالتغطية لجزء من المخاطرة المرتبطة بالمشروع الاستثماري في البلد الأصلي، أي أنّ وجودها يمكن الأسرة في البلد الاصلي من الاستثمار في الأنشطة ذات درجة المخاطرة العالية .

حاولت عدد من الدراسات تحليل أثر التحويلات المالية على معدّلات الاستثمار في بلدان المنشأ ، حيث أوضح Lucas (1987) وجود تأثير إيجابي للتحويلات المالية للمهاجرين على مستوى الإنتاجية في المناطق الزراعية أين تؤدي الهجرة إلى فقدان اليد العاملة وانخفاض الإنتاجية في المدى القصير أما في المدى الطويل تساهم التحويلات المالية في زيادة معدّلات الاستثمارات المنتجة في القطاع الزراعي وبالتالي زيادة مستوى الانتاجية ، وفي دراسة أخرى قدمها Ledesma و Piracha (2004)[1] شملت عينة مكونة من 11 دولة انتقالية من بلدان أوروبا الشرقية خلال الفترة الممتدة بين 1990-1999 استنتجا من خلالها أنّ التحويلات المالية لها أثر مباشر وإيجابي على الإنتاجية و معدّلات الاستثمار ، كما أوضح Lucas (2005) من خلال دراسة أجريت على المغرب أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تساهم في زيادة معدّلات الاستثمار .

كما يمكن للتحويلات المالية أنّ تساهم في رفع حجم الاستثمار العمومي من خلال أنشطة الجاليات المهاجرة في بلدان المنشأ من خلال القيام بالمشاريع ذات الطابع الاجتماعي كالبنى التحتية، بناء المدارس، المستشفيات، أماكن العبادة التي تساهم في زيادة تراكم الاستثمار العمومي، من جهة أخرى تساهم التحويلات المالية

[1] León-Ledesma.M , Matloob Piracha .M (2004) ," International Migration and the Role of Remittances in Eastern Europe ", International Migration ,Vol 42 , N° 4, pp: 65-83

للمهاجرين في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلدان المنشأ من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة للهجرة، وفي هذا الخصوص أوضح Ratha (2003) أهمية العلاقات المشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية في البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة للهجرة في زيادة تدفّق الاستثمارات البينية، كما أن نجاح استثمارات المهاجرين في بلدانهم الأصلية يؤدي الى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التعريف بمناخ الاستثمار السائد في البلد الأصلي للمهاجر، فقد استطاعت العديد من البلدان النامية كالهند والصين جذب نسبة معتبرة من الاستثمارات الأجنبية عن طريق جالياتها المهاجرة في الخارج.

8- أثر التحويلات المالية على نوعية المؤسسات في بلدان المنشأ :

إنّ آثار الهجرة الدولية لا تقتصر على التحويلات المالية التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي سواء كانت عينية أو نقدية و لكن تشمل التحويلات الاجتماعية كتحويل الأفكار والممارسات و رأس الاجتماعي، هذا النوع من التحويلات يؤثر بشكل كبير على الهياكل الاجتماعية والمؤسسات في بلدان المنشأ، فقد حاولت العديد من الدراسات إبراز مدى تأثير التحويلات المالية على الهياكل الاجتماعية في بعض البلدان النامية كسريلانكا ودول افريقيا جنوب الصحراء من خلال الدور الذي لعبته في تغيير مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع عن طريق تعزيز مكانتها ومساهمتها الاقتصادية، كما أشار De Haas (2006)[1] إلى دور الهجرة الدولية والتحويلات المالية في زيادة التّحرّر للجماعات العرقية من الرؤساء وأرباب العمل، حيث يصبح الفرد بعد الهجرة وتلقي التحويلات قادرا على تأسيس مشروعه الاقتصادي الخاص، و في نفس السياق أوضح Catrinescu و أخرون (2009)[2] دور التحويلات المالية للمهاجرين في التأثير على نوعية المؤسسات في بلدان المنشأ من خلال دفع حكومات البلدان المستقبلة إلى تعديل القوانين والتشريعات، وتحسين مناخ الاستثمار للاستفادة منها .

في الجهة المقابلة أوضحت بعض الدراسات التأثير السلبي للتحويلات المالية على نوعية المؤسسات في بلدان المنشأ كدراسة Barajas وأخرون (2008)[3] التي أشارت الى وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين التحويلات المالية و نوعية المؤسسات في بلدان المنشأ، حيث تدفع التحويلات المالية الأفراد المستقبلين لها إلى ابتكار طرق جديدة للتحايل على القوانين والمؤسسات الرسمية ، و زيادة الاعتماد على القنوات غير الرسمية لتحويل

[1] De Haas .H (2006) , " Migration and Development: Lessons from the Moroccan Experience , International Migration Institute , Department of International Development University of Oxford , Working Paper pp : 1-22 https://heindehaas.files.wordpress.com/2015/05/de-haas-migration-and-development-lessons-from-the-moroccan-experience.pdf (13/10/2018)

[2] Catrinescu. N, Leon-Ledesma. M , Piracha. M , Quillin. B (2009)," Remittances, institutions, and economic growth" , World Development , Vol 37 , N°1 , pp:81–92.

[3] Barajas. A , Chami. R , Fullenkamp. C, Gapen. M , Montiel. P.J (2009) ," Do workers' remittances promote economic growth? ", International Monetary Fund, Washington, DC IMF Working Paper N° 09/153. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.600.6354&rep=rep1&type=pdf (13/10/2018)

الأموال بهدف التّهرّب الضريبي ، كما أشار Abdih وأخرون (2008)[1] أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل سلبي على نوعية المؤسسات في بلدان المنشأ نظرا لأنّ الفساد الحكومي يصبح أقل تكلفة بالنسبة للأسر المتلقية لها مقارنة مع باقي الأسر.

الشكل رقم (35) : الآثار الاقتصادية للهجرة الدولية والتحويلات المالية للمهاجرين .

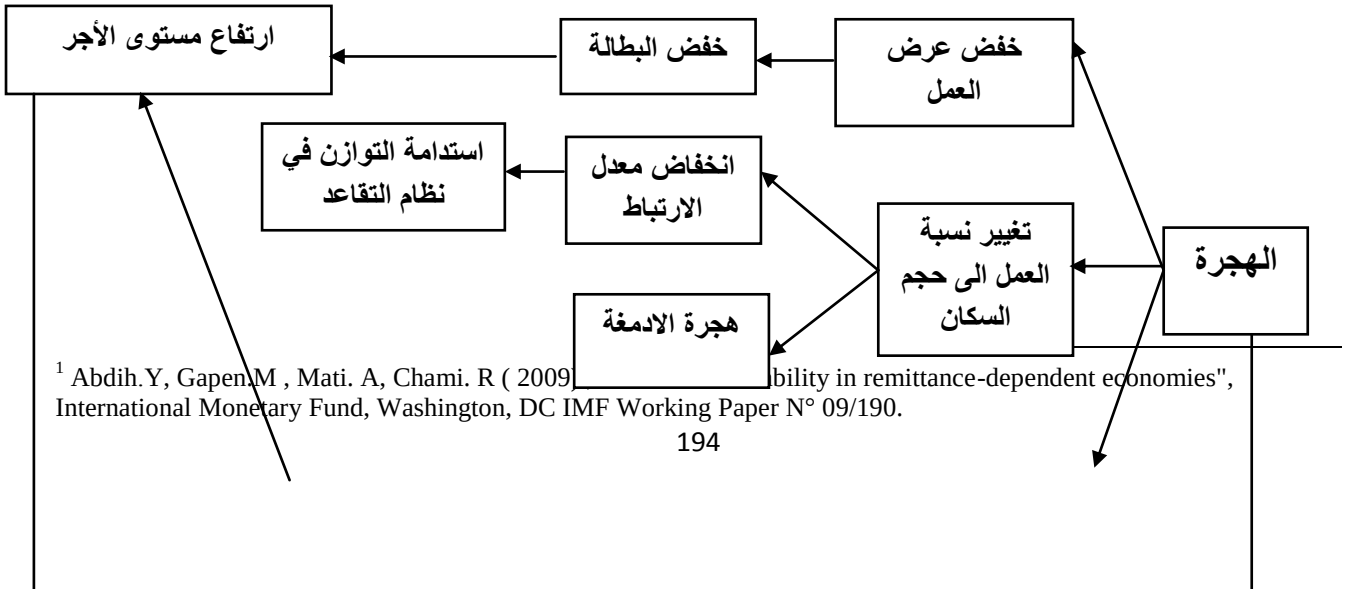

[1] Abdih.Y, Gapen.M , Mati. A, Chami. R (2009) "[illegible]bility in remittance-dependent economies", International Monetary Fund, Washington, DC IMF Working Paper N° 09/190.

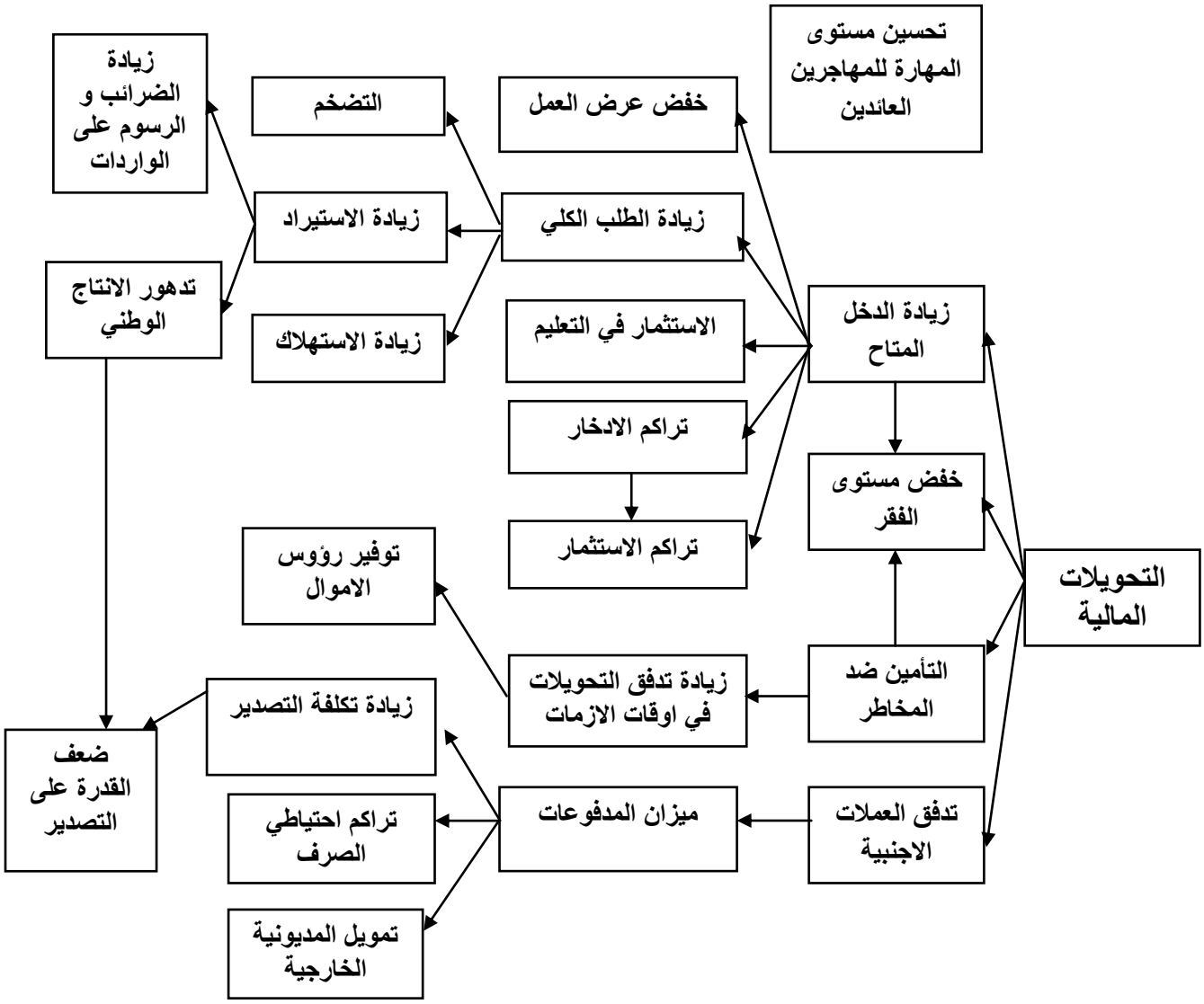

Source : Stratan.A , Chistruga.M (2012) ,Op Cit , pp: 1193

الخلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل تحليل الإطار النظري الخاص باقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين ، نظرا لأنّها تمثّل واحدة من أهم العناصر التي تؤثر من خلالها الهجرة الدولية على التنمية في بلدان المنشأ ، فمن خلال عرض البيانات ومعطيات الاحصائية تبين لنا بأنّ التحويلات المالية للمهاجرين أصبحت واحدة من أهم مصادر التمويل الخارجية في العديد من الدول النامية، بل إنّه في حالة القياس الدقيق لتدفّقاتها السنوية خاصة

التحويلات المالية التي تمر عبر القنوات الموازية فمن المرجّح أنّ تفوق حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة وبذلك تصبح مصدر التمويل الأول على مستوى العالم .

كما لاحظنا أنّ التحويلات تتأثر بنوعين من المحددات بعضها جزئي يكون متعلقة أساسا بالمهاجر الدولي وأفراد أسرته في بلده الأصلي كسلوك الإيثار والمصلحة الذاتية، وسلوك الاستثمار...الخ ، اضافة إلى تأثرها بالمحدّدات الاقتصادية الكلية سواء كانت في المناطق المرسلة أو في المناطق المستقبلة كتقلّبات معدّلات النمو الاقتصادي، ووضعية سوق العمل، مستويات سعر الصرف وأسعار الفائدة ،معدّلات التضّخم ، إضافة الى تأثرها بالمحددات المؤسسية خاصة في البلدان المستقبلة للتحويلات كالاستقرار السياسي و نوعية القوانين...

أما فيما يخص آثارها على البلدان المستقبلة فقد وجدنا أنّ التحويلات المالية تساهم و بشكل فعال في تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم الدول النامية، حيث تعمل على زيادة دخل الأسر وخفض مستويات الفقر، والتقليل من فجوة التباين في توزيع الدخل ، كما أنّها تعتبر مصدر أساسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية خاصة لدى الأسر المتلقية، أما على المستوى الكلي فالتحويلات المالية تؤثر بشكل مباشر على معدّلات النمو الاقتصادي وعلى معدّل الاستثمار ومستويات أسعار الصرف ، اضافة إلى تأثيرها على نوعية المؤسسات في البلدان النامية.

الفصل الرابع

الهجرة الجزائرية وتدفقات التحويلات المالية للمهاجرين

تمهيد :

لطالما شكلت الهجرة الجزائرية إلى الخارج إحدى أهم المكونات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمجتمع الجزائري، فالتيارات الأولى للهجرة الجزائرية الحديثة بدأت قبل الحرب العالمية الأولى 1914 ، وكانت تتم تحت ضغوط عوامل الطرد والجذب خاصة الاقتصادية منها بين الجزائر وفرنسا، وبعد الاستقلال تم تعزيز هذه الحركية بين البلدين من خلال عقد سلسلة من الاتفاقيات الثنائية أبرزها اتفاقية إيفيان1962، والاتفاقية المنظّمة للتنقل الحر في سنة 1968 بهدف تعزيز الحركية الاقتصادية بين البلدين بما فيها تنقل اليد العاملة، فكانت تدفّقات الهجرة الجزائرية تتم في إطار منظّم تحت إشراف مؤسسات متخصصة على رأسها الديوان الوطني لليد العاملة (ONAMA) ، وبذلك شكلت الهجرة إلى الخارج إحدى أهم آليات التنمية من خلال دورها في خفض معدّلات البطالة، وتعديل اختلالات سوق العمل، وخفض مستويات الفقر سواء عن طريق الهجرة المباشرة لليد العاملة أو من خلال تدفق التحويلات المالية من فرنسا إلى الجزائر، مع بداية 1973 تغيرت هذه الوضعية بشكل كبير في ظلّ توتر العلاقة الديبلوماسية بين البلدين فكان قرار وقف الهجرة بشكل نهائي بين الجزائر وفرنسا، وهذا ما مهد لبروز مرحلة جديدة من تاريخ الهجرة الجزائرية تميزت بانتهاج الجزائر لسياسة تشجيع عودة المهاجرين إلى أرض الوطن، لكن رغم ذلك استمرت حركات الهجرة باتجاه فرنسا في شكل التجمع العائلي رغم انخفاض معدّلاتها، وابتداء من سنة 1990 بدأت مرحلة جديدة للهجرة الجزائرية تتشكل خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى غياب الاستقرار السياسي والأمني ما ساهم في تسريع تدفّقات الهجرة الجزائرية في مختلف الاتجاهات خاصة هجرة الكفاءات والهجرة غير الشرعية .

تزامنا مع ذلك استمرت تدفّقات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وعرفت هي الأخرى العديد من التطورات المهمة، حيث كانت تعتبر واحدة من أهم مصادر التمويل الخارجية للجزائر لاسيما خلال السنوات الأولى للاستقلال، لتعرف انخفاض محسوسا خلال سنوات الثمانينات وترتفع مجددا بداية من سنة 1990 إلى غاية يومنا هذا، وهي بذلك تمثل المصدر الثاني للعملة الصعبة بعد عائدات قطاع المحروقات كما أنّها تعتبر وسيلة تمويل أساسية لدى شريحة كبيرة من العائلات الجزائرية المستقبلة لها.

استنادا على ما سبق سنحاول في هذا الفصل تحليل تطور الهجرة الجزائرية في الخارج، وتحديد أهم خصائصها، كما سنقوم بتقديم عرض إحصائي لتطوّر تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين .

المبحث الأول : حركات الهجرة الجزائرية ، تطوّرها ، اتجاهاتها و أهم خصائصها .

المطلب الأول : نظرة عامة حول تطوّر حركات الهجرة الجزائرية إلى الخارج .

بدأت أولى حركات الهجرة الجزائرية الحديثة بداية من سنة 1905 من خلال هجرة اليد العاملة الجزائرية باتجاه فرنسا، ثم تطوّرت خلال الحرب العالمية الأولى حيث تم تجنيد أكثر من 170000 جزائري في الجيش الفرنسي[1] ، وأهّم ما ميز هذه المرحلة من تاريخ الهجرة الجزائرية هو أنّ تدفّقاتها كانت تتم في الاتجاهين بين فرنسا والجزائر ، خلال فترة الثورة التحريرية 1954-1962 تم إعادة هيكلة الهجرة الجزائرية بشكل كبير بين البلدين حيث أصبح ملف الهجرة من أهّم القضايا المطروحة للتفاوض بين فرنسا والجزائر، كما تمّ تسجيل خلال هذه المرحلة هجرة أكثر من 1 مليون أجنبي كان يقيم في الجزائر قبل 1962 أوما يعرف بالأقدام السوداء (Les pieds noirs) نسبة للسكان الأوروبيين والفرنسيين على وجه الخصوص الذين عاشوا في الجزائر خلال فتّرة الاستعمار الفرنسي إضافة إلى الحركى الجزائريين" Harkis" الذين خدموا في الجيش الفرنسي أثناء الثورة التحريرية وتم اعتّبارهم مناهضين للقضية الوطنية De haas (2006)[2] حيث كان عددهم في جوان 1960 حوالي 1024800 وتراجع ليصل الى 312000 في أوت 1962.

وعموما فإنّ حركات الهجرة بين الجزائر وفرنسا خلال المرحلة التي سبقت الإعلان عن الاستقلال 1962 شهدت تطوّرا ملحوظا في ظل نظام حرية التنقل الذي بدأ سنة 1947 وتمّ تعزيزه من خلال توقيع اتفاقية إيفيان (Evian) في مارس 1962، غير أنّه ما يعاب على هذه المرحلة من تاريخ الهجرة الجزائرية إلى الخارج هو ضعف البيانات الإحصائيات الخاصة بها وتضاربها من مصدر لأخر ، إضافة إلى ذلك فإنّ أغلب الإحصائيات السكانية في هذه المرحلة كانت تقيم الأجانب بصورة مؤقتة أي لا يسجلوا على أنّهم مهاجرين دوليين، حيث يوضّح الشكل الموالي التطور التاريخي للهجرة من دول المغرب العربي الثلاث (تونس ، الجزائر، المغرب) باتجاه فرنسا من 1909 الى1999.

[1] Natter , K (2014) ," Fifty years of Maghreb emigration How states shaped Algerian, Moroccan and Tunisian emigration", the International Migration Institute (IMI), Oxford Department of International Development Working Papers Paper N° 95 , pp: 11

[2] De Haas, Hein (2007) "North African Migration Systems: Evolution, Transformations andDevelopment Linkages", the International Migration Institute (IMI) Working Papers N° 6 , pp:

الشكل رقم (36) : تطور حركات الهجرة من دول المغرب العربي باتجاه فرنسا 1909-1999

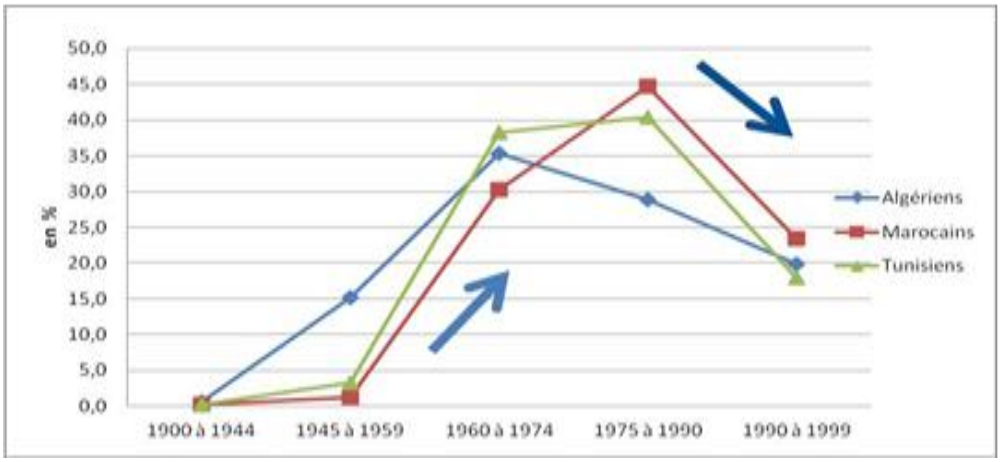

Source : Saïb Musette, 2009, CREAD, Alger

من خلال تحليل معطيات الشكل الهندسي نلاحظ أنّ الهجرة الدولية من منطقة المغرب العربي (تونس ، الجزائر ، المغرب) باتجاه فرنسا قد عرفت نموا هاما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 نتيجة لزيادة حاجة الاقتصاد الفرنسي، وارتفاع الطلب على اليد العاملة الأجنبية بما فيها العمالة الجزائرية بهدف استغلالها في مشاريع إعادة الإعمار التي باشرتها معظم الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[1] ، من جهة أخرى نلاحظ أن الهجرة الجزائرية عرفت انخفاضا محسوسا مع بداية 1974 وهي الفترة التي قررت فيها السلطات الجزائرية وقف الهجرة الى فرنسا تلاها بعد ذلك التراجع في باقي بلدان المغرب العربي، وعلى العموم نستطيع القول أن الهجرة الجزائرية مرة بالعديد من المراحل التاريخية الهامة تتميز كل منها بسياق سياسي ، مؤسساتي وقانون خاص والتي نوجزها في ما يلي:

1- مرحلة الهجرة المنظمة، سوق عمل إقليمي وإدارة ثنائية للهجرة بين الجزائر وفرنسا(1960-1973):

بعد الاستقلال تسارعت وتيرة الهجرة الجزائرية باتجاه فرنسا مدفوعة بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، فقد عملت السطات الاستعمارية على انتهاج سياسة التدمير التام للاقتصاد الوطني قبل الاعلان عن الاستقلال[2] ، ما أدى الى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فقد وصلت معدّلات البطالة في الجزائر إلى مستويات قياسية حيث قدرت بأكثر من 45% ، إضافة إلى ارتفاع معدّلات الفقر والأمية بذلك أصبحت الدولة مطالبة بالبحث عن منافد جديدة للإستثمار والتنمية بهدف امتصاص فائض اليد العاملة، وتقليص معدّلات البطالة وخفض مستويات الفقر، فكانت الهجرة إلى الخارج خاصة باتجاه فرنسا بمثابة الحل المثالي أمام السلطات الجزائرية لمواجهة كل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

[1] Pierrette Meynier , Gilbert Meynier (2011) , " L'immigration Algérienne en France : Histoire et Actualité " , Revue Confluences Méditerranée N° 7 , pp: 219-234 Https: www.Cairn.Info/ Revue Confluences- Méditerranée
[2] Natter , K (2014), Op Cit,pp :11

وبحكم العلاقة التاريخية بين الجزائر وفرنسا لم تتوقف حركات الهجرة بين البلدين خلال الفترة التي تلت الإعلان عن الاستقلال 5 جويلية 1962، وأبرز ما ميز هذه المرحلة من تاريخ الهجرة الجزائرية هو تشكيل سوق عمل إقليمي يتم في إطاره تصدير اليد العاملة من الجزائر باتجاه فرنسا، واستيراد اليد العاملة الأجنبية خاصة المؤهلة منها لسد احتياجات الاقتصاد الوطني في إطار اتفاقيات منظمة بين البلدين ، وبذلك شكل سوق العمل الإقليمي المرحلة الأولى للإدارة المشتركة لهجرة اليد العاملة بين الجزائر وفرنسا ، من جهة أخرى بدأ العمل بنظام التنقل الحر بين البلدين بداية من سنة 1947 وتم تعزيزه في سنة 1962 من خلال توقيع إتفاقية إيفيان التي ساهمت بشكل كبير في تسهيل التنقل الحر لليد العاملة ، فارتفع بذلك عدد الجزائريين المتنقلين إلى فرنسا من 180167 مهاجر في سنة 1962 إلى حوالي 262075 مهاجر في سنة 1963 ليصل هذا العدد إلى أكثر من 400000 مهاجر[1] في سنة 1972 .

كما تميزت هذه المرحلة بإعادة التفاوض حول القواعد والقوانين المنظمة لهجرة اليد العاملة الجزائرية باتجاه فرنسا، حيث أدخل أول تعديل على اتفاقية ايفيان في سنة 1964 والذي تضمّنّ إضافة ضوابط طبية وقيود كمية على الهجرة الجزائرية، فقدرت حصة الجزائر السنوية من الهجرة باتجاه فرنسا بحوالي 12000 عامل جزائري، وفي27 ديسمبر1968 وضعت اتفاقية جديدة[2] لتنظيم ظروف إقامة وتوظيف العمال الجزائريين المهاجريين وأفراد أسرهم في الخارج وبذلك تم إنهاء نظام التنقل الحر وأصبحت الهجرة الجزائرية منظّمة تحت إشراف الديوان الوطني لليد العاملة[3] (ONAMO) المسؤول على إدارة وتسيير حركات الهجرة الجزائرية إلى الخارج[4] ، كما أصبحت هجرة اليد العاملة تخضع لحصص سنوية تحددها السلطات الفرنسية، حيث بلغت حصة الجزائر السنوية من الهجرة باتجاه فرنسا[5] حوالي 35000 مهاجر بين سنة 1968 و1971، ثم انخفضت هذه الحصة إلى حوالي25000 عامل مهاجر بين سنة 1972 و 1973 كما هو موضّح في الجدول الموالي :

[1] Musette S.M (2011) , Op Cit , pp: 141-142 .

[2] Musette .S , Labdelaoui .H , Belhouari .A(2007) ," Migrants de retour en Algérie : une nouvelle stratégie en perspective ? ", Rapport d'analyse, MIREM-AR 2007/01, European University Institute Robert Schuman Centre for Advanced Studies ,pp: 6

[3] أنشئ الديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO) بموجب المرسوم رقم 62-99 الصادر في 29 نوفمبر1962 ، وتشير الفقرة 3 إلى المهام التي يقوم بها والمتمثلة أساسا في تنظيم و تطوير حركة اليد العاملة حسب الاحتياجات الداخلية و الخارجية ، إضافة إلى الاهتمام بمشاكل العمالة الجزائرية في الخارج .

[4] Bouklia .H.R (2010) , " Migration pour le travail décent, la croissance économique et le développement : le cas de l'Algérie ", Cahiers des migrations internationales N° 104. Geneva , Bureau international du travail , pp:41

[5] De Haas, Hein (2007) , Op Cit , pp: 12

الجدول رقم (11) : تطور حصة الجزائر السنوية من الهجرة الى فرنسا بين 1968-1973

السنة	1968	1969	1970	1971	1972	1973
التدفق السنوي للمهاجرين باتجاه فرنسا	22055	27306	38541	41373	22599	21392

Source: Natter , K (2014) ,Op Cit , pp:11

على الرغم من بقاء فرنسا الوجهة الأولى للهجرة الجزائرية خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال بحكم العلاقات التاريخية والمصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين ، إلى أنّها لم تمنع من وجود وجهات أخرى للهجرة الجزائرية لاسيما بعد قيام السلطات الفرنسية بخفض حصة الجزائر السنوية من الهجرة ، هذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى محاولة تنويع سياساتها الخارجية في مجال الهجرة الدولية عبر توقيع اتفاقية جديدة لتوظيف اليد العاملة[1] مع بلجيكا في سنة 1970، واتفاقية أخرى مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية أوالشرقية سابقا (DDR) في سنة 1974 ، حيث قدّر عدد المهاجريين الجزائريين المتنقلين إلى هذا البلد بحوالي 4200 مهاجر في سنة 1978 لكن رغم ذلك بقية فرنسا الوجهة الأولى للهجرة الجزائرية في الخارج .

2- مرحلة وقف الهجرة الجزائرية تزامنا مع الصدمة البترولية وانتهاج الجزائر سياسة تشجيع عودة المهاجرين من الخارج 1973-1987 :

في سبتمبر 1973 قررت السلطات الجزائرية وعلى رأسها الرئيس الراحل هواري بومدين وقف الهجرة الجزائرية إلى فرنسا تحت جملة من الأسباب من بينها الاعتداءات العنصرية على المهاجرين الجزائريين المقيمين في فرنسا، والاستقلال الاقتصادي للجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات[2] في سنة 1971، إضافة إلى إطلاق السلطات العمومية لسياسة توظيف جديدة استبعدت من خلالها الهجرة إلى الخارج كاستراتيجية عامة للتشغيل وعوضا عن ذلك أطلقت الدولة العديد من البرامج والسياسات الاقتصادية كبرنامج الصناعات المصنعة وبرنامج تطوير القطاع الزراعي التي هدفت من خلالها إلى تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل[3] ، في الجهة المقابلة أوقفت السلطات الفرنسية وعدد من الدول الأوروبية الأخرى توظيف اليد العاملة الأجنبية من المهاجرين عقب الأزمة البترولية في سنة 1973 والركود الاقتصادي الذي عرفته العديد من البلدان المصنعة خاصة الأوروبية منها ، لكن رغم ذلك ظلّ المهاجرون الجزائريون يتمتعون بإمكانية الهجرة إلى فرنسا في إطار لم

[1] Natter , K (2014) ,Op Cit , pp:11-12
[2] Musette .S , Khaled .N (2012) , "L'Algérie, pays d'immigration?" , Hommes & migrations , Revue française de référence sur les dynamiques migratoires , pp: 66-67 http://journals.openedition.org/hommesmigrations/1884
[3] Bouklia.H, Hammouda .N, Labdelaoui.N , Mebroukine.A (2013) "Algeria , in EU Neighbourhood Migration Report 2013", edited by Philippe Fargues. Florence: European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Migration PolicyCentre.

الشمل العائلي (الهجرة العائلية) حتى أواخر سنة 1994 أين أصبحت الهجرة إلى فرنسا أكثر صعوبة وأصبحت مقتصرة على هجرة العائلات والإطارات والطلبة Collyer (2003)[1] كما هو موضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم(37) : تطوّر الهجرة الجزائرية بهدف لم الشمل العائلي بين 1969-2001

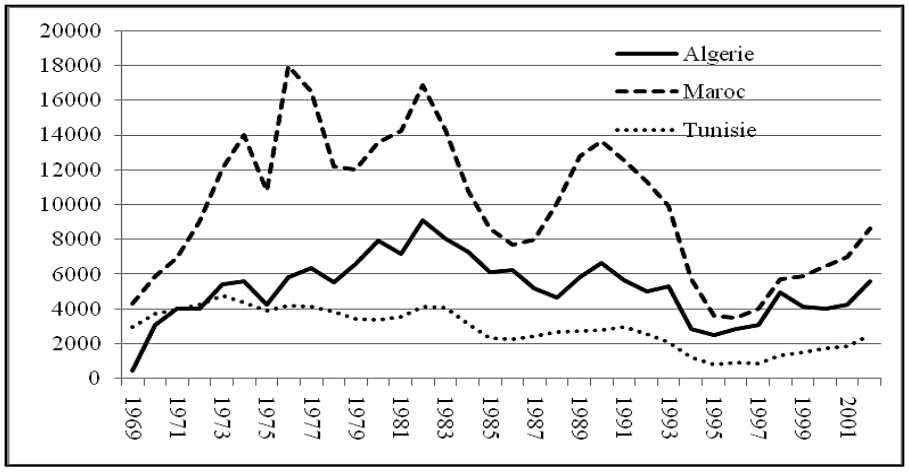

Source: Musette S.M (2011) , Op Cit , pp:143

إنّ معدّل الهجرة الجزائرية المنخفض بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات لا يتوقف فقط على سياسات الهجرة الفرنسية، لكن يعود أيضا إلى سياسات الهجرة التي انتهجتها السلطات الجزائرية والتي سعت من خلالها إلى تحفيز المهاجرين الجزائريين على العودة إلى أرض الوطن من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير الموجهة خصيصا إلى المهاجرين الجزائريين وعائلاتهم، والمتعلقة بشكل أساسي بتحسين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية بمجرد عودتهم إلى أرض الوطن كتوفير العمل، السكن والتعليم على رغم من محدودية آثار هذه الإجراءات Bouklia (2010)[2] ، وتجسيدا لهذه السياسة الجديدة في مجال الهجرة تم تنظيم ندوة وطنية حول الهجرة الجزائرية في سنة 1973 وضعت عودة الجزائريين إلى أرض الوطن كهدف إستراتيجي يتم تجسيده عبر مراحل مختلفة[3] ، وفي سنة 1976 عبر الميثاق الوطني تم تحديد عودة المهاجرين الجزائريين المقيمين في الخارج خاصة في فرنسا كأحد الأهداف الرئيسية للثورة الاشتراكية نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر فقد انخفض المعدّل العام للبطالة إلى حوالي 9%، كما تم تحقيق معدّلات نمو مرتفعة بلغت حوالي 5% نتيجة لذلك انخفضت الهجرة الجزائرية إلى الخارج خاصة باتجاه فرنسا بشكل كبير.

إجمالا يمكن القول أنّ توجه السلطات الجزائرية ركز بشكل أساسي على ضرورة عودة المهاجرين الجزائريين إلى أرض الوطن لكن هذا الطرح واجه العديد من الصعوبات خاصة مع وصول الاشتراكيين إلى السلطة في

[1] Collyer.M (2003) ," Explaining Change in Established Migration Systems: The Movement of Algerians to France and the UK ", Sussex Migration Working Paper N°. 16. Sussex: Sussex Centre for Migration Research , pp:3
[2] Bouklia-Hassane, Rafik (2010) , Op Cit , pp: 42-43
[3] Musette .S , Labdelaoui .H , Belhouari .A (2007) , Op Cit , pp:7-8

فرنسا سنة 1981 فأصبحت قضية الهجرة محلّ تفاوض بين السلطات الجزائرية ونظيرتها الفرنسية، كما تم مراجعة أهم بنود إتفاقية 1968 المنظمة للهجرة والتي أصبحت تشجع المهاجريين الجزائريين على العودة إلى أرض الوطن بأعداد كبيرة في إطار منظم ، أما على المستوى الوطني فتمّ الإعتراف بسياسة إعادة إدماج المهاجرين العائدين بصورة رسمية بعد الميثاق الوطني في سنة 1976 ثم صدور المرسوم رقم 80-81 المؤرخ في 2 ماي 1981، ومن أهم قراراته إنشاء لجنة وطنية لإعادة إدماج المهاجرين المقيمين في الخارج[1]، كما أسندت مهمة تسهيل عودة المهاجرين الجزائريين المقيمين في الخارج لكل الوزرات المعنية من خلال توفير الظروف المناسبة لهم كتوفير مناصب العمل، وتوفير السكنات، وفتح حسابات مالية خاصة بالمهاجرين (CNEP) بهدف تسهيل إنشاء مؤسسات ومشاريع مصغرة لفائدة المهاجرين العائدين، بالإضافة إلى الإجراءات التي شملت الجانب الاجتماعي كالحق في التعليم لأطفال المهاجرين العائدين ومعالجة مسألة الخدمة الوطنية من خلال عقد اتفاق بين الجزائر و فرنسا في 11 أكتوبر 1983 .

رغم الإجراءات والتدابير الهامة التي اتخذتها السلطات الجزائرية بهدف تحفيز المهاجرين الجزائريين على العودة إلى أرض الوطن إلا أنّ هذه السياسة لم تحقق الأهداف المسطرة لها مسبقا فقد حافظة الهجرة الجزائرية على حركتيها باتجاه فرنسا في شكل هجرة إجتماعية من خلال لم الشمل العائلي، كما أنّ عدد المهاجريين العائدين إلى أرض الوطن كان ضعيفا نوعا ما.

3- المرحلة الممتدة بين 1987-2000:

تميزت الفترة الممتدة بين1987و2000 من مراحل الهجرة الجزائرية الى الخارج بعد الإستقلال، بالاضطرابات السياسية التي عرفتها البلاد ابتداء من أكتوبر 1988، إضافة الى دخول الجزائر في أزمة اقتصادية واجتماعية حادة بعد إنهيار أسعار البترول في سنة 1986 ، حيث ارتفعت معدّلات البطالة لمستويات قياسية فانتقلت من 13.59% في سنة 1985 إلى حوالي 16.14% في سنة 1986 ، ثم الى 20.04% في سنة 1988، من جهة أخرى ساهمت برامج الإصلاحات الاقتصادية (برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي) التي باشرتها الدولة مع بداية التسعينيات والمفروضة من قبل مؤسسات برتن ووردز، في زيادة تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي نتيجة غلق المؤسسات العمومية وتسريح أعداد كبيرة من اليد العاملة، فارتفعت معدّلات البطالة ومستويات الفقر ، إضافة الى نمو القطاع الموازي الذي أصبح المنفذ الوحيد أمام العاطلين عن العمل.

[1] Musette .S , Labdelaoui .H , Belhouari .A (2007) , Op Cit , pp:8

الشكل رقم (38): تطور معدل البطالة ومعدل النمو الحقيقي في الجزائر بين 1980-2000(%)

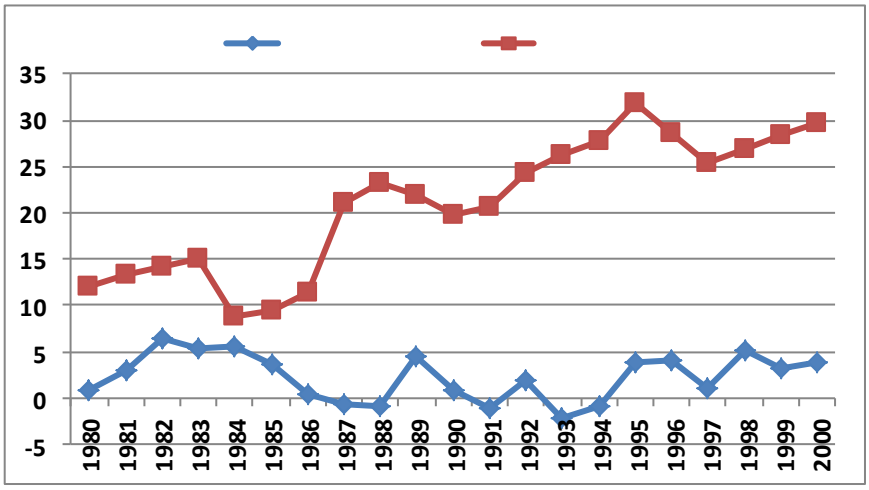

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصائيات (ONS) وبيانات البنك الدولي (WDI).

كل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد خلال هذه المرحلة ساهمت في تسريع وتيرة الهجرة الجزائرية الى الخارج خاصة مع بداية التسعينيات[1] .

من جهة أخرى تميزت هذه المرحلة بالإصلاحات المؤسسية كصدور دستور 1989 الذي تضمن تغيرات جذرية مقارنة مع دستور 1976 والتي تطرقت أيضا إلى مسألة الهجرة الى الخارج ، حيث نصت المادة 41 من دستور 1989 على أنه يحق لكل مواطن جزائري يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية أن يختار بحرية موطن اقامته وأن يتنقل عبر التراب الوطني ، في حين المادة 57 من دستور 1976 قيدت حرية الدخول والخروج من التراب الوطني في نطاق القانون ، كما جاء دستور 1996 ليعزز الحق في الهجرة لكل مواطن جزائري حيث نصت المادة 24 منه على مسؤولية الدولة عن أمن الاشخاص والممتلكات والتكفل بحماية كل مواطن جزائري في الخارج ، كما نصت المادة 44 على الحق في الدخول والخروج لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية

لكن رغم هذه الإصلاحات المؤسسية ظلت مسألة الهجرة الجزائرية بالنسبة للسطات العليا في البلاد قضية هامشية ولم تحظى بالإهتمام الكبير، خاصة في ظل الهجرة الكبيرة للكفاءات والنخب الجزائرية الى الخارج والتي وصلت إلى مستويات خطيرة خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2000 نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد ، فالجزائر خلال هاته العشرية غادرها أكثر من 40000 إطار معظمهم أطباء وباحثين ، إضافة إلى لجوء عدد كبير من الجزائريين إلى الخارج خاصة باتجاه ألمانيا وفرنسا[2]، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن

[1] Bouklia .H (2012) ," Migration en Algérie : nouvelles tendances". CARIM Notes d'analyse et de synthèse 2012/01. Florence: European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, pp:2-3

[2] Collyer.M (2003) , OpCit,pp:4.

أكثر من 100000 جزائري قاموا بتقديم طلبات لجوء إلى دول أوروبية بين 1990 و 2005[1] ، في الجهة المقابلة اختارت السلطات الرسمية في البلاد الصمة أمام هذا الوضع المتأزم.

4- مرحلة عودة تدفقات الهجرة الجزائرية إلى الخارج بداية من سنة 2000 إلى اليوم :

بداية من سنة 2000 بدأت مرحلة جديدة من مراحل الهجرة الجزائرية في التشكل، خاصة مع عودة الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد ، فعلى الصعيد الاقتصادي تميزت هذه الفترة بتحقق معدّلات نمو اقتصادي معتبرة ، وانخفاض المستوى العام للبطالة الذي تراجع من 29.5% في سنة 2000 إلى حوالي 10% في سنة 2010 بفعل تحسن الوضعية المالية للبلاد نتيجة ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات.

الشكل رقم (39): تطور معدل البطالة ومعدل النمو الحقيقي في الجزائر بين 2000-2018(%)

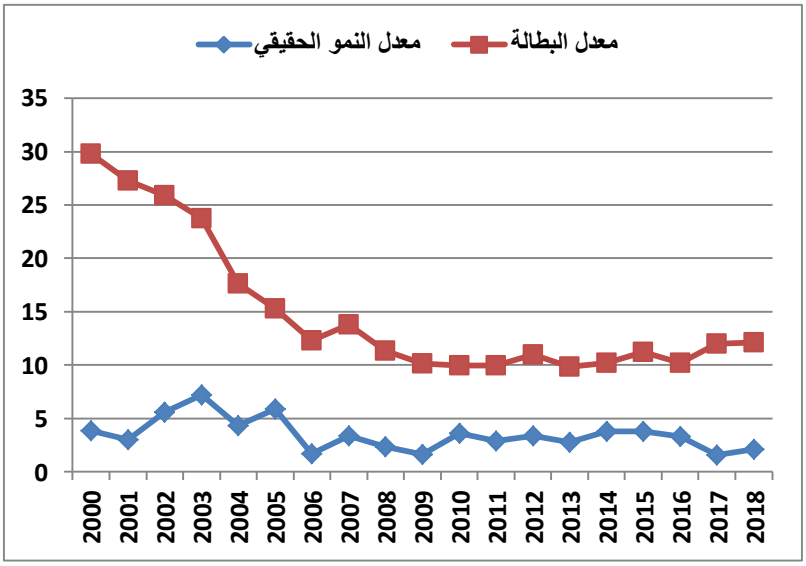

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصائيات (ONS) وبيانات البنك الدولي (WDI).

لكن رغم تحسن الوضع الاقتصادي العام في البلاد خلال هذه الفترة إلى أن الهجرة الجزائرية الى الخارج عرفت تطورا هاما وأصبحت تأخذ أشكالا متعددة ، كالهجرة غير الشرعية (ظاهرة الحراقة) التي تفاقمت وضعيتها مع بداية الألفية الجديدة لتأتي كتناقض واضح بين ما حققته الدولة في المجال الاقتصادي والإجتماعي خلال هذه الفترة وبين طموحات الشباب الذي أصبح يهاجر بطرق غير شرعية للبحث عن مستوى معيشي أفضل وللهروب من شبح البطالة والفقر .

كما تتميز هذه المرحلة بارتفاع ظاهرة هجرة الكفاءات ونزيف الأدمغة التي عرفت ديناميكية كبيرة في ظل غياب أي استراتيجية وطنية واضحة لإدارة ملف الهجرة الجزائرية بشكل عام وهجرة الكفاءات بشكل خاص، إضافة الى

[1] تقرير المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة (ICMPD) والمنظمة الدولية للهجرة (OIM) ،"هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور" ، جردة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها، فيينا ، النمسا ،2010، ص40 f،https://publications.iom.int/system/files/pdf/iom_icmpd_inventory_ar_0.pd

ذلك شهدت السنوات الأخيرة إرتفاع هجرة اليد العاملة الأجنبية الوافدة إلى الجزائر من مختلف الجنسيات بداية من سنة 2003 في إطار المشاريع الكبرى التي باشرتها الدولة[1]، كما أصبحت الجزائر في السنوات الأخيرة منطقة وصول وعبور للهجرة المختلطة، لاسيما المهاجرين الوافدين من دول إفريقيا جنوب الصحراء وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من المهاجرين الوافدين من أصحاب المهارات المتدنية القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء يختارون الجزائر مقصدا لهم، فيما يفضلها أصحاب المهارات العالية كمحطة عبور إلى أوروبا [2].

أما على الصعيد المؤسساتي فقد صادقة الجزائر في 29 أفريل 2004 على إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم التي دخلت حيز النفاذ في 18 ديسمبر 1990، وتم تعزيز هذه الإتفاقية بين الفترة التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1990، والفترة التي تم إدراجها في التشريع الجزائري في سنة 2004[3] ، إضافة إلى المصادقة على جميع الإتفاقيات المتعلقة بحماية وصون الحريات وحقوق الإنسان الأساسية، إضافة إلى التوقيع على اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية في أفريل 2002 والتي دخلت حيز النفاذ في 1سبتمبر 2005 وتضمنت هذه الإتفاقية أربعة جوانب أساسية موزعة على تسعة محاور و 110 مادة كما يلي[4] :

- الجانب الأول : متعلق بالتعاون السياسي من خلال (المحور 1).
- الجانب الثاني: متعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي من خلال (المحاور 7،5،4،3،2).
- الجانب الثالث: متعلق بالتعاون الاجتماعي والثقافي من خلال (المحور 6)
- الجانب الرابع: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (المحور 8)

فيما يخص مسألة الهجرة لم يتم التطرق إليها بصفة مستقلة في هذه الإتفاقية ولكن تم إدراجها في بعض جوانبها خاصة على مستوى المحورالسادس الخاص بالتعاون الاجتماعي والثقافي ، والمحور الثامن المتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية ، كما تضمنت المواد من67 إلى 76 من هذه الإتفاقية معالجة مسألة اليد العاملة المهاجرة وتنقلها من خلال ضمان المساواة وعدم التمييز بين العمال المهاجرين في وضعية قانونية ، الحق في الضمان الإجتماعي والحماية للعمال المهاجرين من جنسية جزائرية ، وإجمالا يمكن القول أن هذه الاتفاقية عالجة قضية الهجرة الدولية من ثلاث أبعاد أساسية، بداية بتكريس الحقوق وحماية العمال المهاجرين،

[1] Musette.M.S (2016) , " Des transferts de fonds à l'investissement de la Diaspora : changement de paradigmes pour l'Algérie ? " , Internationalisation of Higher Education : Migration from and to Algeria ,Conference Paper , Alger, Juillet 2016, pp :14

[2] تقرير المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة (ICMPD) والمنظمة الدولية للهجرة (OIM) ،مرجع سبق ذكره ، ص 40

[3] مغنات صبرينة ، مرجع سبق ذكره ، ص158

[4] إستنادا على الموقع الرسمي للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة www.caci.dz تم الاضطلاع عليه يوم : 2019/07/19

التعاون بين الجزائر والدول الأوروبية على مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، إضافة الحد من ضغوط الهجرة عبر تنمية مناطق الهجرة في الجزائر[1].

فيما يخص تدفقات الهجرة الجزائرية خلال هذه المرحلة فقد تطورت بشكل ملحوظ بداية من سنة 2002 حتى وإنّ كانت بمستوى محدود مقارنة مع باقي دول المغرب العربي الأخرى كتونس والمغرب فمن مجموع 1.1 مليون مهاجر غادر دول المغرب العربي[2] باتجاه دول منظمة التعاون والتنمية (OCDE) خلال الفترة الممتدة بين 1995 و2005 هاجر حوالي 428000 شخص(ما يعادل 38%) باتجاه فرنسا، حيث تصدرت المغرب دول المغرب العربي في عدد المهاجرين بحوالي 69% متبوعة بالجزائر بحوالي 20% ثم تونس 11%، وحسب بيانات هئية الأمم المتحدة[3] فقد ارتفع التعداد العام للمهاجرين الجزائرين من 906030 مهاجر مسجل في سنة 1990 إلى حوالي 1025039 مهاجر في سنة 2000، ثم ارتفع إلى 1630181 مهاجر في سنة 2010.

الجدول رقم(12) : تطور الهجرة الجزائرية في بعض المناطق والعالم بين 1990-2017

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017
فرنسا	788914	814417	839920	1337210	1322603	1455276	1452409
ألمانيا	8493	12366	16238	17681	18828	19617	23349
بلجيكا	10413	9643	8593	7396	8939	10002	10130
سويسرا	5334	5980	6648	7337	8169	9600	9957
بريطانيا	3594	6898	10318	16429	23879	20924	21995
اسبانيا	11518	12706	19360	48283	60246	56038	56569
ايطاليا	6171	10991	15810	19139	22467	22471	22866
الولايات المتحدة الأمريكية	4629	7859	11158	12680	14633	18696	19316
كندا	3743	12014	20571	34754	51080	57123	59389
التعداد العام للهجرة الجزائرية في العالم	906030	965162	1025039	1588723	1630181	1785555	1792712

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة الأمم المتحدة ، شعبة السكان ،2017

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أنّ الهجرة الجزائرية قد عرفت تطورا كبيرا منذ سنة 1990 الى غاية سنة 2017 ، حيث انتقل تعداد الجالية الجزائرية في الخارج من 906030 مهاجر إلى حوالي 1792712 في سنة 2017 ، كما نلاحظ أن الجالية الجزائرية في المهجر تتمركز بشكل أساسي في فرنسا ، متبوعة بعدد من البلدان الأوروبية ودول أمريكا الشمالية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لكن بنسب ضعيفة نوعا ما.

[1] Bouklia.R.H(2010) , Op Cit,pp:49.
[2] Musette S.M (2010) , , Op Cit , pp : 52
[3] United nation (2017),population division ,department of economic and social affairs
https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates17.asp

المطلب الثاني : الهجرة الجزائرية الحالية في وظعية قانونية، حجمها ومناطق تمركزها :

1- إشكالية بيانات الهجرة الجزائرية الحالية ومصادرها:

قبل التطرق للوضعية الحالية للهجرة الجزائرية في الخارج ينبغي الإشارة في البداية إلى ضعف البيانات والمعطيات الإحصائية الخاصة بها بسبب صعوبة قياس وتقدير العدد الحقيقي للمهاجرين الدوليين في مختلف مناطق العالم ، نظرا للاختلاف الكبير في النظم الإحصائية الخاصة برصد حركات الهجرة الدولية سواء في مناطق الإرسال أو في مناطق الاستقبال، فنجد على سبيل المثال بعض دول الإستقبال تصنف الشخص على أنّه مهاجر دولي وتدخله ضمن نطاق التعداد العام للهجرة، أما في بلدان الإرسال فلا يصنف على أنّه مهاجر دولي وذلك بسبب اختلاف طرق تسجيل المهاجرين الدوليين بين مناطق الإرسال ومناطق الاستقبال تبعا لاختلاف المعايير المعتمدة في تعريف المهاجر الدولي سواء كانت معايير الجنسية أو معايير الإقامة، فعلى سبيل المثال تعتمد دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على معيار مكان الميلاد حيث يعرف المهاجر الدولي على أنّه كل شخص مولود في دولة أجنبية ويقيم في بلدان المنظمة ، أما المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء وللدراسات الاقتصادية (INSEE) الذي يعد مصدر مهم للمعطيات الاحصائية الخاصة بالهجرة الجزائرية نظرا لتمركز الجالية الوطنية في فرنسا فيعتمد على معيار الجنسية في تعريف المهاجر الدولي، حيث يعتبر كل شخص يحمل جنسية أجنبية ويقيم في فرنسا أنّه مهاجر دولي وهو نفس المعيار المعتمد في باقي البلدان الأوروبية وهذا ما يطرح إشكالية تقييم المهاجرين الجزائريين مزدوجي الجنسية.

فيما يخص الجزائر تعتمد كل الهيئات والمؤسسات المتخصصة في رصد وتتبع تطور حجم و توزيع الهجرة الجزائرية في الخارج على ثلاث مفاهيم أساسية في تعريف الشخص المهاجر هي على التوالي:

- كل شخص يحمل الجنسية الجزائرية ويقيم في الخارج يعتبر مهاجر دولي .
- كل شخص مولود في الجزائر من أب مولود في الجزائر ويقيم في الخارج يعتبر مهاجر.
- كل شخص مولود و يقيم في الخارج من أب مهاجر مولود في الجزائر يعتبر مهاجر.

من جهة أخرى فإنّ البيانات الرسمية حول الهجرة الدولية حتى وإنّ توفرت فهي لا تأخذ في الحسبان كل أشكال الهجرة الدولية خاصة الهجرة غير الشرعية التي تكون بياناتها غير متوفرة على مستوى النظّم الإحصائية الخاصة بالبلدان نظرا لطابعها السري ، فعلى سبيل المثال تقدر بعض المصادر عدد المهاجرين الجزائريين الذين هم بدون وثائق بين 200000 إلى 400000 مهاجر[1] وهذا يعني أنّ هذه الفئة لا تدخل ضمن الإحصائيات الرسمية للهجرة الجزائرية.

[1] Bouklia.H , Talahite.F (2009), Op Cit , pp : 39

وعلى العموم يمكن القول أنّ بيانات الهجرة الجزائرية هي جد متنوعة وتختلف من مصدر لأخر أهمها البيانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة (ONU) ، بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ، بيانات المعهد الفرنسي للاحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) وبيانات مركز الدراسات التطبيقية حول الهجرة الدولية في حوض البحر الأبيض المتوسط (CARIM) .

أما على المستوى الوطني تقدّم العديد من الوزارات والإدارات بيانات إحصائية حول الهجرة الدولية في الجزائر كما تقوم برصد كل حركات الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية ، لكن رغم ذلك تبقى هذه البيانات ضعيفة نوعا ما نظرا لغياب التنسيق بين مختلف الأجهزة والمؤسسات المهتمة برصد حركات الهجرة الدولية في الجزائر والتي نوجزها في[1] :

- **وزارة العمل :** تقوم هذه الأخيرة بتقديم معطيات حول العمالة الأجنبية المتواجدة والوافدة إلى الجزائر من خلال مختلف الهيئات والإدارات التابعة لها انطلاقا من تراخيص العمل الممنوحة إلى العمالة الأجنبية هذه الإحصاءات يتم تدقيقها من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل (L'ANEM) بهدف الاستخدام الإداري .
- **وزارة الداخلية والجماعات المحلية:** تعمل على تقديم إحصائيات حول المهاجرين المتواجدين في وضعية غير شرعية وهذه البيانات تنشر دوريا في وسائل الإعلام انطلاقا من المؤسسات الأمنية كالشرطة والدرك الوطني ، وتكون متعلقة أساسا بالمهاجرين الأجانب غير الشرعيين الذين تمّ توقيفهم كما قامة مديرية الأمن الوطني بوضع قاعدة بيانات حول الأجانب المتواجدون على مستوى التراب الوطني انطلاقا من وثائق الإقامة المقدمة للاستخدام الداخلي.
- **وزارة الشؤون الخارجية:** تقدم إحصائيات حول الهجرة الدولية والجالية الجزائرية في الخارج انطلاقا من القنصليات العامة في الخارج .
- **وزارة المالية :** من خلال المعطيات الإحصائية التي يقدمها البنك المركزي خاصة تلك المتعلقة بميزان المدفوعات في الجزء الخاص بالتحويلات المالية الصافية الذي يمثل الفرق بين التحويلات المدفوعة إلى الخارج والتحويلات المتأتية من الخارج من طرف الجالية الوطنية في الخارج انطلاقا من رصد تطور هذه التحويلات ، إضافة إلى ذلك نجد المعطيات المقدمة من طرف مصالح الجمارك.
- **وزارة البريد والاتصال :** من خلال تقديم معطيات حوّل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في الخارج والمهاجرين المقيمين في الجزائر بغرض العمل .

بالإضافة إلى الهيئات السابقة نجد سلسلة التقارير الصادرة عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) ، وإجمالا يمكن القول أنّ بيانات الهجرة الدولية كثيرة ومتنوعة سواء كانت دولية أو إقليمية أو وطنية

[1] Musette S.M (2010) ,Op Cit , pp : 22

غير أنّ هذا التنوع في مصادر البيانات يطرح مشكلة دقتها ومصداقيتها فضلا عن إختلافها بين الجزائر والبلدان المستقبلة للجالية الوطنية في الخارج .

2- التعداد العام للجالية الجزائرية في الخارج :

فيما يخص تطور تعداد الجالية الجزائرية في الخارج فيصعب تحدده بشكل دقيق بالنظر لتضارب البيانات الإحصائية من مصدر لأخر وغياب قاعدة بيانات موحدة يمكن الإعتماد عليها كمرجع أساسي في إحصاء حجم الهجرة الجزائرية في الخارج وتدفّقاتها السنوية، وعموما فإنّه وفق تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) في سنة 2005 تم إحصاء حوالي 1.3 مليون مهاجر جزائري في الخارج ما يعادل 3.7% من إجمالي سكان الجزائر، أما البنك الدولي في سنة 2005 فقدر عدد المهاجرين الجزائريين في الخارج بحوالي 1783476 ما يعادل 5.5% من مجموع السكان في الجزائر[1]، أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فأحصت حوالي 1.4 مليون مهاجر جزائري بين 2000 و2001 منهم حوالي 66.4% مولودين في دول المنظمة أغلبهم متمركزين في فرنسا بنسبة 85% ، ووفق تقديرات القنصليات الجزائرية في سنة 2013 فقد تمّ إحصاء حوالي 2.1 مليون مهاجر جزائري مسجلين أغلبهم متمركزين في فرنسا البلد الأكثر جاذبية للهجرة الجزائرية [2] .

من جهة أخرى تشير بيانات منظمة الأمم المتحدة أن عدد المهاجرين الجزائريين في الخارج يقدر بحوالي 1792712مهاجر في سنة 2017 أغلبهم متمركزين في فرنسا[3]

[1] تقرير المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة (ICMPD) والمنظمة الدولية للهجرة (OIM) ، مرجع سبق ذكره ، ص43

[2] Musette.M.S(2016) , OpCit, pp :16

[3] United nation ,population division ,department of economic and social affairs ,2017
https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates17.asp

الشكل رقم (40) : تعداد الهجرة الجزائرية و توزيعها في أهم البلدان المستقبلة في سنة 2018

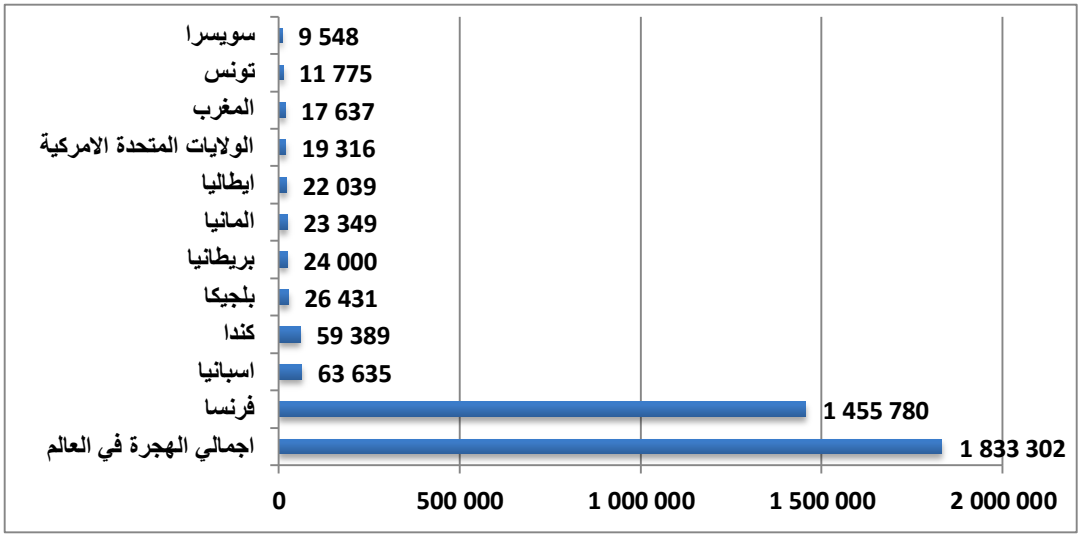

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة الهجرة الدولية (OIM) لسنة 2018

3- وجهات الهجرة الجزائرية الحالية وأهم مناطق تمركزها:

فيما يخص أهم وجهات الهجرة الجزائرية خلال هذه المرحلة فتتصدر فرنسا قائمة أهم البلدان المستقبلة للهجرة الجزائرية فمن إجمالي 207000 مهاجر جزائري[1] تمّ قبولهم في دول منظمة التعاون والتنمية (OCDE) خلال الفترة الممتدة بين 1997-2005 حوالي 90% منهم هاجروا إلى فرنسا، لكن رغم ذلك دخلت بعض البلدان الأوروبية الأخرى قائمة أهم مناطق استقبال المهاجرين الجزائريين في السنوات الأخيرة كإسبانيا وبريطانيا وألمانيا، من جهة أخرى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وجهات مهمة للكفاءات الجزائرية في الخارج بسبب نظام الهجرة المعمول به في هاذين البلدين الجاذب للكفاءات العليا، وفي هذا الخصوص أشار عدد من الباحثين أمثال Bouklia و Talahate (2009)[2] إلى أنّ حوالي 62% من المهاجرين الجزائريين المقيمين في كندا هم من أصحاب المستوى العلمي المرتفع ، وفيما يخص مناطق تمركز الهجرة الجزائرية في الخارج فيمكن تقسيمها إلى ستة مناطق أساسية Labdelaoui (2012)[3] والتي تظم:

- الوجهة الأولى: تتصدرها فرنسا التي مازالت تستقطب النسبة الأكبر من المهاجرين الجزائريين.
- الوجهة الثانية: تظم بعض البلدان الأوروبية كاسبانيا وإيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، المملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى .
- الوجهة الثالثة: تظم دول أمريكا الشمالية و بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

[1] Musette S.M (2010) , Op Cit , pp: 52
[2] Bouklia.H , Talahite.F (2009) ,Op Cit , pp: 44
[3] Labdelaoui .H (2012) , "L'Algérie face à l'évolution de son emigration En France et dans le monde" , Hommes et migrations Revue française de référence sur les dynamiques migratoires , pp: 31-32 http:// hommesmigrations.revues.org/1872

- الوجهة الرابعة: تظم الدول المغاربية التي تعتبرمناطق تاريخية للهجرة الجزائرية.
- الوجهة الخامسة: تشمل دول الشرق الأوسط لاسيما دول الخليج العربي التي تستقطب على وجه التحديد الكفاءات الجزائرية المؤهلة.
- الوجهة السادسة: تمثل ما تبقى من دول العالم حيث يتوزع المهاجرين الجزائريين في شكل أقليات في مختلف دول العالم.

الشكل رقم (41) : أهم مناطق توزيع الهجرة الجزائرية في الخارج سنة 2018 (%)

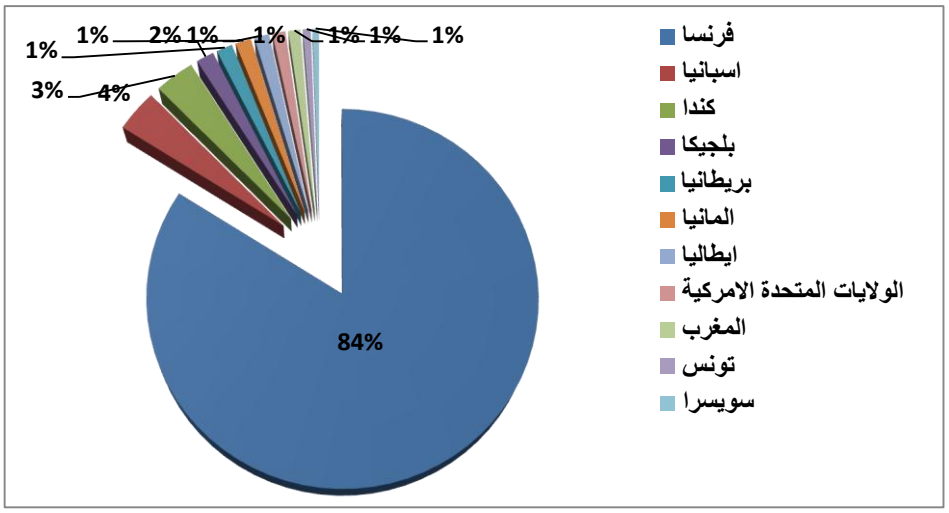

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة الهجرة الدولية (OIM) لسنة 2018

من خلال تحليل معطيات الشكل الهندسي نلاحظ أنّ الهجرة الجزائرية في الخارج ما زالت تتركز في فرنسا كوجهة أولى نظرا لجملة من الاعتبارات التاريخية من خلال الوجود التاريخي للجالية الجزائرية في هذا البلد واجتماعية من خلال تطوّر الشبكات الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين المقيمين في فرنسا ما يسهل عملية الإندماج بالنسبة للمهاجرين الجدد وثقافية بسبب عامل اللغة ، رغم بعض التنوع الملاحظ في وجهاتها خلال السنوات الأخيرة من خلال دخول مناطق جديدة لإستقطاب المهاجرين الجزائريين كإسبانيا وبعض البلدان الأوروبية الأخرى ، كندا والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تمثل مناطق هامة لجذب الكفاءات العليا.

من جهة أخرى تمتاز الهجرة الجزائرية الحالية بضعف معدّل التجنيس ما يعني محافظة المهاجرين الجزائريين على الروابط الإجتماعية القوية مع بلدهم الأصلي، حيث يفضل غالبية المهاجرين الجزائريين الإحتفاظ بجنسيتهم الأصلية وفي هذا الإطار تشير بعض الدراسات[1] أنّ ثلاثة من أصل أربعة مهاجرين جزائريين في الخارج يحتفظون بجنسيتهم الأصلية على الرغم من أنّ غالبيتهم يقيم في الخارج لمدة لا تقل عن20 سنة، هذا المعدّل يدّل على الارتباط الإجتماعي القوي للمهاجرين الجزائريين مع بلدهم الأصلي ، لكن رغم ذلك تبقى درجة مساهمتهم في الاقتصاد الوطني جد ضعيفة حتى وإنّ كانت أغلب الخطابات الرسمية في الجزائر تؤكد على

[1]Bouklia.H, Talahite.F (2009), Op Cit , pp : 41

أهمية الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج كعنصر أساسي للتنمية في الجزائر إلا أنّها ما زالت غير مستغلة بشكل فعّال في التنمية.

4- تطور التدفقات السنوية للهجرة الجزائرية المغادرة إلى الخارج:

فيما يخص التدفقات السنوية للهجرة الجزائرية المغادرة إلى الخارج فقد قدر المتوسط السنوي للمهاجرين الجزائريين الذين غادروا التراب الوطني خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2011 بحوالي35000 مهاجر سنويا [1]، وتشير بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى هجرة أكثر من 430000 مهاجر جزائري إلى دول المنظمة خلال الفترة الممتدة بين 2000-2011 حيث تركزت تدفّقات الرحيل هذه نحو ثلاث وجهات أساسية هي فرنسا ، إسبانيا وكندا ما يعادل 80% من المهاجرين الجزائريين الذين غادروا التراب الوطني بداية من سنة 2000 كما هو موضّح في الشكل الموالي :

الشكل رقم (42) : اتجاه تدفّقات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج بين 2000-2011 (%) .

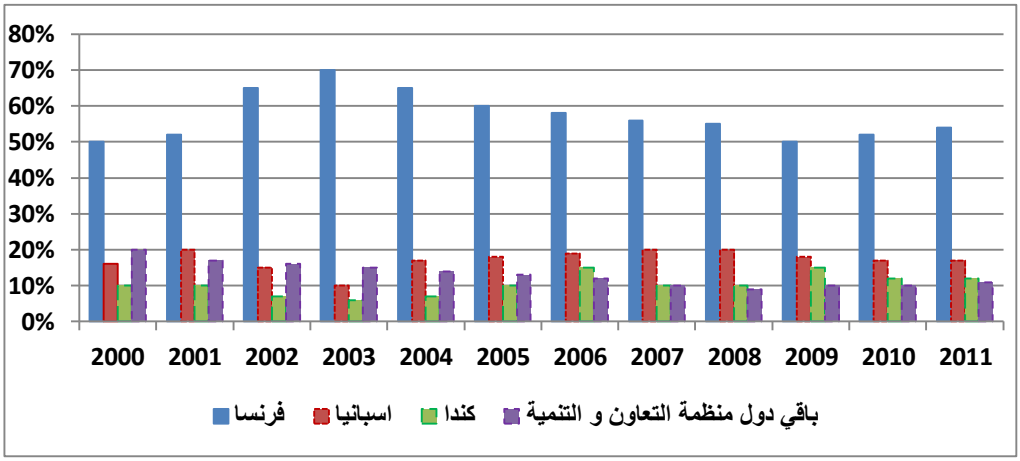

المصدر : إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) 2013 .

من خلال الشكل البياني نلاحظ تطوّر تدفقات الهجرة الجزائرية إلى الخارج باتجاه بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خاصة إلى فرنسا، إسبانيا وكندا خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2004 لتنخفض هذه الزيادة المسجلة في السنوات الموالية ابتداء من سنة 2007 إلى سنة 2008 ثم تعود لترتفع مرة أخرى إلى غاية سنة 2011 ، وعلى العموم يمكن القول أنّه بالرغم من حدوث بعض التّذبذبات في تدفّقات الهجرة الجزائرية إلا أنّها إجمالا حافظة على معدّل نموها السنوي بمستويات متفاوتة فبين سنتي 2000 و2011 تمكن أكثر من 381890 مهاجر جزائري من الإستقرار في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، كما تشير البيانات

[1] تقرير المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة (ICMPD) والمنظمة الدولية للهجرة (OIM) ،مرجع سبق ذكره ، ص38

المقدمة من القنصلية الجزائرية[1] أنّه بين 1980 و2010 تمكن أكثر من 396470 مهاجر جزائري من الهجرة نحو ثلاث وجهات أساسية هي أوروبا ، أمريكا الشمالية وبعض البلدان العربية .

5- دوافع الهجرة الجزائرية الحالية :

فيما يخص الأسباب أوالدوافع الأساسية للهجرة الجزائرية الحالية فيصعب حصرها نظرا لتنوع أشكالها في السنوات الأخيرة، كما أنها أصبحت تمس مختلف شرائح المجتمع الجزائري دون استثناء كفئة الشباب الذي أصبح يضطر للهجرة إلى الخارج حتى بطرق غير شرعية تحت ضغوط الظروف الإقتصادية الصعبة خاصة صعوبات الحصول على وظيفة و الهروب من مشاكل البطالة والفقر ، كما أصبحت الهجرة تمس فئة الكفاءات العلمية المؤهلة والنخب المثقفة كالأطباء والباحثين والطلبة، حتى أولائك الذين يشغلون وظائف عمل دائمة ومستقرة ، أو بدون مستوى تأهيل إناثا كانوا أو ذكورا هذا التعدد في الدوافع والأسباب أوجد جيل جديد من المهاجرين الجزائريين Labdelaoui (2012) [2] ، فالهجرة الجزائرية الحالية أصبحت تختلف تماما عن الصورة النمطية التي كانت عليها خلال السنوات الأولى للإستقلال عندما كانت تقتصر على فئة العمال الذين هاجروا رفقة عائلاتهم باتجاه فرنسا .

وعلى العموم تظل الهجرة بهدف التجمع العائلي (الإلتحاق بالأسرة في الخارج) هي السبب والدافع الأساسي للهجرة الجزائرية الحالية خاصة باتجاه فرنسا ، وفي هذا الإطار كشفت دراسة للمعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الإقتصادية أن حوالي 67.57% من الجزائريين هاجروا إلى فرنسا في إطار التجمع العائلي، أما الهجرة من أجل متابعة الدراسة فتمثل السبب الثاني للدخول بعيدا أمام الهجرة الاقتصادية والهجرة لأسباب أخرى ، كما هو موضّح في الشكل الموالي :

الشكل رقم (43) : قبول المهاجرين المغاربة في فرنسا حسب دوافع الهجرة سنة 2010 .

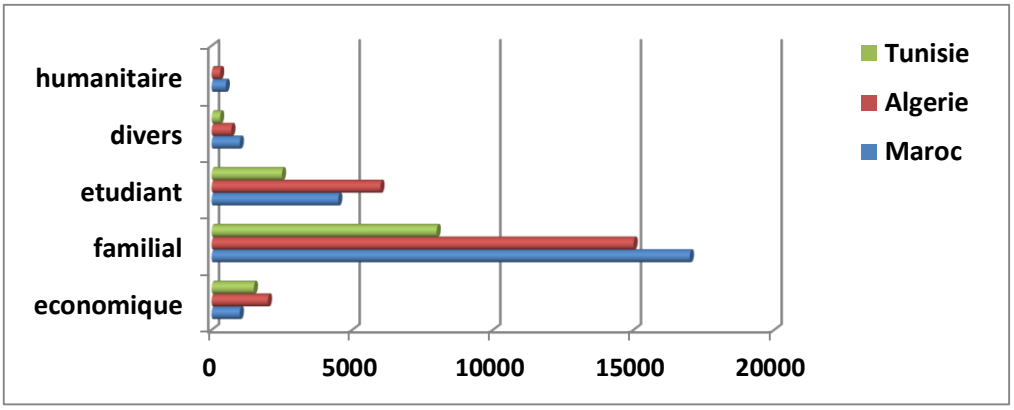

Source : INSEE(2012) Immigrés et descendants d'immigrés en France,pp.139

[1] تقرير المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) ، مرجع سبق ذكره ، ص 40

[2] Labdelaoui .H (2012) ,OpCit,pp :25

من خلال الشكل البياني نلاحظ أنّ الهجرة بهدف التجمع العائلي تمثل النسبة الأكبر من أشكال الهجرة في دول المغرب العربي الثلاث (تونس ، الجزائر ، المغرب) في حين الهجرة الاقتصادية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من الهجرة المغادرة في الدول سالفة الذكر، وهذا يمكن إرجاعه إلى سياسات الهجرة المعمول بها حاليا في معظم دول الإتحاد الأوروبي وفي فرنسا خصوصا التي تركز بشكل أساسي على المهاجرين أصحاب المستوى العلمي العالي لاسيما هجرة الطلبة ، الباحثين والإطارات ، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة في الدول الأوروبية، وإرتفاع معدّلات البطالة خاصة بين الجاليات المهاجرة لذلك يلاحظ إنخفاض الهجرة لدوافع اقتصادية.

المطلب الثالث : الخصائص العامة للهجرة الجزائرية الحالية :

1- المستوى العلمي للمهاجرين الجزائريين في الخارج:

فيما يخص المستوى التعليمي للجالية الجزائرية في الخارج فيمكن القول أنها تتكون أساسا من مهاجرين يمتلكون مهارات عالية ومتدنية على حد سواء ، فالهجرة الجزائرية منذ السنوات الأولى للإستقلال إلى غاية بداية التسعينيات 1990 تميزت باخفاض المستوى العلمي نظرا لأنها كانت تقتصر على اليد العاملة غير المؤهلة ، إضافة الى الهجرة الإجتماعية في ظل سياسة التجمع العائلي بين الجزائر وفرنسا .

لكن مع بداية سنوات التسعينيات تغيرت تركيبة الهجرة الجزائرية في الخارج من حيث المستوى التعليمي حيث أصبحت تشمل الكفاءات العليا واليد العاملة المؤهلة في مختلف المجالات لجملة من الأسباب خاصة تلك المتعلقة بالشق السياسي والأمني في البلاد خلال فترة العشرية السوداء ، إضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر بعد أزمة 1986 ، فكان لهذا التطوّر في تركيبة الهجرة تأثيرا سلبيا على الجزائر نتيجة هجرة الأدمغة والكفاءات العليا في بعض القطاعات الحيوية مثل قطاعي الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي ، وتشير بعض الدراسات[1] أن نسبة المهاجرين الجزائريين الذين لديهم مستوى منخفض تمثل حوالي 56%، أما نسبة الذين لديهم مستوى مهني متوسط فتمثل 29.5% منهم التقنيين ، إضافة إلى 25% ينشطون في المجال الحرفي والتجارة في قطاع الخدمات ، في حين 22.5% ينشطون في القطاع الصناعي .

إضافة إلى ذلك فإن الجزائريين المقيمين في أوروبا خاصة بفرنسا هم من فئة العمال ذوي المهارات المرتفعت والمتدنية على حد سواء ، على العكس من ذلك تظم بعض المناطق الأخرى كالمملكة المتحدة، كندا والولايات المتحدة الأمريكية مهاجرين لهم مستوى تأهيل مرتفع (جامعي)، فأغلب المهاجرين المتمركزين في هذه الدول قد تلقوا تعليمهم في الجزائر وهاجروا إلى الخارج ، فعلى سبيل المثال فواحد من بين كل ثلاثة مهاجرين جزائريين

[1] Anna Di Bartolomeo , Thibaut Jaulin, Delphine Perrin(2010)," CARIM – Profil Migratoire Algérie", CARIM – Consortium pour la Recherche Appliquée sur les Migrations Internationales , pp:3 www.carim.org

في كندا ينشط في مجال فكري أوعلمي وترتفع هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أصبحت منطقة الخليج العربي تستقطب عدد مهم من الكفاءات العليا الجزائرية التي تغادر سنويا الى الخارج [1] .

2- إشكالية هجرة الكفاءات الجزائرية أو نزيف الأدمغة:

تعدّ هجرة الكفاءات من أعقد أنواع تدفقات الهجرة الدولية الحالية فدراسة هذا النوع من أشكال الهجرة ما زال أقل مقارنة مع الأنواع الأخرى كهجرة اليد العاملة والهجرة غير الشرعية ، فعادة ما نجد مفهوم نزيف الأدمغة (Fuite des cerveaux , Hémorragie des compétences) مقترنا مع هذا النوع من أشكال الهجرة الدولية فهو يشير إلى الكفاءات التي تهاجر من بلدانها الأصلية إلى البلدان المتقدمة بحثا على فرص للعمل والظروف المناسبة للبحث ومواصلة التعليم .

وتعتبر هجرة الطلبة الجامعيين أهم أنواع الهجرة الدولية للكفاءات و تكمن صعوبة دراستها من منطلق أنّ إقامة الطلبة في الخارج لايعتبر هجرة دولية، ولا يدخل في الأصناف المختلفة لها نظرا لأنّه سرعان ما سوف يعود إلى بلده الأصلي بمجرد إنهاءه لمساره الدراسي في الخارج ، غير أنّ تفضيل غالبية الطلبة البقاء في الخارج في البلدان المستقبلة أدى إلى تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات، وهي أكثر خطورة بالمقارنة مع الأشكال الأخرى لهجرة النخب باعتبار أنّ البلد الأصلي لن يستفيد إطلاقا من هذه الكفاءات التي كلفته الكثير من أجل الإستفادة منها مستقبلا ، من جهة أخرى تشمل هجرة الكفاءات اليد العاملة المؤهلة (THQ) وهنا لا نشير إلى حملت الشهادت العليا فقط ، بل نشير كذلك إلى الكفاءات المهنية ذات مستوى التأهيل المرتفع في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية.

بالنسبة للجزائر أصبحت ظاهرة هجرة الكفاءات أو الأدمغة تمثل واحدة من أهم التحديات الكبرى التي تواجه السلطات العليا في الوقت الراهن فعلى الرغم من عدم وجود أي معطيات إحصائية دقيقة لحجم الكفاءات الجزائرية في الخارج أوعدد الكفاءات العليا التي تغادر سنويا ، إلا أنّ كل المؤشرات تدّل على تعرض الجزائر لظاهرة نزيف الأدمغة سواء في شكل نزيف داخلي وهنا نشير إلى الكفاءات العليا التي تتخرج سنويا من الجامعات والمعاهد لتجد نفسها في وظعية بطالة طويلة الآجل، أو نزيف خارجي ونشير هنا إلى الكفاءات العليا التي تهاجر من الجزائر إلى الخارج ، فطبقا لبعض الدراسات Hamouda و Musette(2006)[2] فالجزائر غادرها أكثر من 40000 إطار خلال سنوات التسعينيات عقب الأزمة الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد ، وفي نفس السياق أوضح الباحث Bouklia (2010)[3] أنّ ظاهرة هجرة الكفاءات عرفت نموا كبيرا خلال الفترة

[1] تقرير المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة (ICMPD) والمنظمة الدولية للهجرة (OIM) ، مرجع سبق ذكره ، ص45

[2] Hammouda .N, Musette.S(2006) , " Impact économique et socio-culturel de l'émigration sur le développement de l'Algérie ", séménaire international sur l'impact de l'immigration sur la societé marocaine 15-16 septembre , pp:52

[3] Bouklia .H (2010) , " la migration hautement qualifiée de , vers et à travers les pays de l'est et du sud de la méditerranée et d'afrique subsaharienne recherché transversal", document algerie institu universitaire européen , robert

الممتدة بين 1990 و2000 نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد بعد إنهيار أسعار البترول سنة 1986 تبعها بعد ذلك الإنفجار الإجتماعي في أكتوبر 1988 لتدخل البلاد بعد ذلك في أزمة سياسية وأمنية استمرت أكثر من عشر سنوات وما زالت انعكاساتها تمتدّ إلى اليوم ، كل هذه الأسباب ساهمت بشكل كبير في تسريع وتيرة هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج كما هو موضّح في الشكل الموالي :

الشكل رقم (44) : التطور المقارن للهجرة الجزائرية حسب المستوى العلمي بين 1975-2000

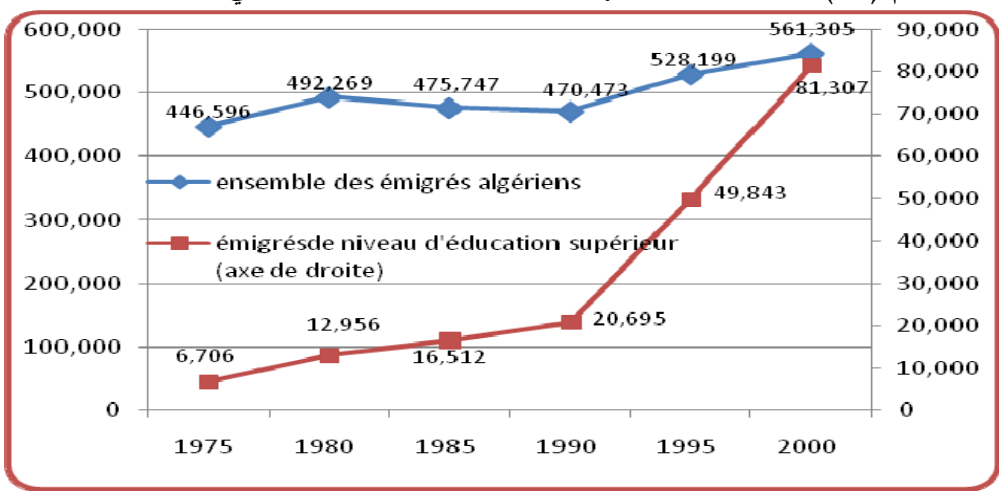

Source : Bouklia.H (2010) , " la migration hautement qualifiée de , vers et à travers les pays de l'est et du sud de la méditerranée et d'afrique subsaharienne recherché transversal" ,Op Cit , pp :6

من خلال الشكل الهندسي نلاحظ إرتفاع عدد الكفاءات الجزائرية المهاجرة إلى خارج الوطن خاصة خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2000 ، حيث تضاعف العدد بأكثر من أربع مرات في ظرف عشر سنوات لينتقل من 20695 إلى حوالي81307 ، وقدر متوسط عدد الكفاءات التي غادرت الجزائر خلال هذه الفترة بأكثر من 6000 كفاءة سنويا، هذا النمو المعتبر في هجرة النخب قابله انخفاض في الأصناف الأخرى للهجرة وهو ما يدّل على أن الجزائر عانت من الهجرة النوعية .

الجدول رقم(13) : معدل نمو الهجرة الجزائرية حسب المستوى العلمي (%)

	1980	1985	1990	1995	2000
معدل نمو فئة السكان المهاجرين في الخارج	%2	%0.7	%0.2-	%2.3	%1.2
معدل نمو السكان المهاجرين اصحاب المستوى العالي	%14.1	%5	%4.6	%19.2	%10.3

Source : Bouklia .H (2010) ,Op Cit , pp:7

shuman centre for advenced studies (CARIM) , pp : 5 www.carim.org / migration hautement qualifiée

من خلال الجدول نلاحظ إرتفاع معدّل السكان المهاجرين أصحاب المستوى العلمي العالي مع ثبات معدّل نمو فئة السكان المهاجرين في الخارج خاصة مع بداية 1990، وهذا يدّل على أن الهجرة الجزائرية في السنوات الأخيرة هي هجرة مؤهلة .

من جهة أخرى عرفت الجزائر هجرة أعداد كبيرة من الطلبة الجامعيين الذين كانوا يدرسون في الخارج حيث فضل الغالبية منهم البقاء في البلدان المستقبلة عوض العودة إلى الجزائر بعد نهاية المسار الدراسي.

وحسب معطيات اليونسكو فقد تم إحصاء أكثر من 24000 طالب جزائري في الخارج من إجمالي 844664 طالب جزائري سنة 2006 ما يعادل 2.8% من مجموع الطلبة حيث النسبة الكبيرة من هؤلاء الطلبة لم يعودوا إلى الجزائر[1] ، كما يرى الباحث Khalfaoui (2001) أنّ هجرة الكفاءات الجزائرية أصبحت أكثر تنوعا وبالتالي يصعب دراسة ظاهرة نزيف الأدمغة باعتبارها لا تتعلق بهجرة أصحاب الشهادات العليا فقط بل تشمل أيضا هجرة اليد العاملة المؤهلة[2]

الشكل رقم (45) : تطور هجرة الطلبة من دول المغرب العربي باتجاه فرنسا بين 1990-2010

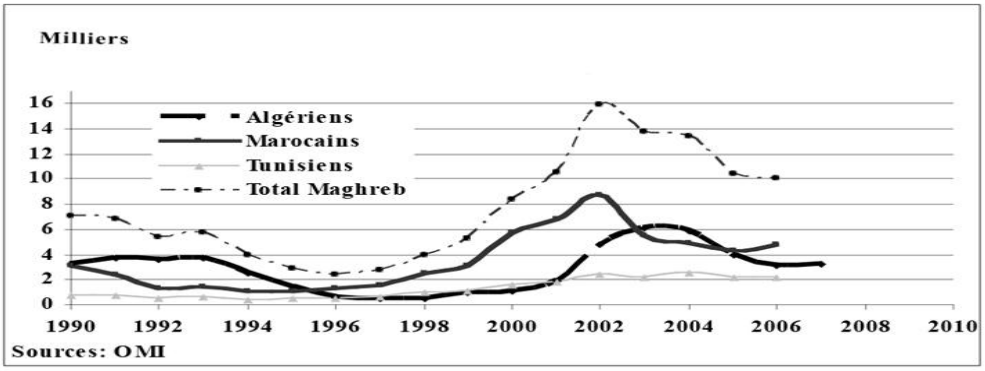

Source : Kateb .K (2012) , Op Cit ,pp : 6-19

فيما يخص القطاعات التي عرفت هجرة قوية للكفاءات فيتصدرها قطاع الصحة بفعل هجرة عدد كبير جدا من الأطباء الجزائريين إلى الخارج خاصة باتجاه فرنسا معظمهم غادروا البلاد خلال فترة العشرية السوداء، وتشير بعض المصادر أنّ عدد الأطباء الجزائريين ممن تابعوا دراستهم في الجزائر ويشتغلون الآن خارج بلدهم خاصة في فرنسا يتعدون 6000 طبيباً و يصلون إلى ما يقارب من 11000 طبيب[3] .

كما كشفت دراسة حديثة قدمها الباحث Musette وأخرون (2017)[4] حول ظاهرة هجرة الأدمغة في القطاع الطبي بدول المغرب العربي عن إرتفاع عدد الأطباء الجزائريين النشطين في فرنسا مقارنة مع تونس والمغرب بشكل

[1] Musette S.M (2011) , Op Cit , pp: 181-183

[2] Khalfaoui H.(2001) , " Emigration des scientifiques en Algérie : origine et évolution " , in Revue de l'AMERM, La migration Sud-Nord – la problématique de l'exode des compétences, Rabat.

[3] التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، مرجع سبق ذكره ، ص56

[4] Musette .S, Abdellaoui.H, Zehnati .A (2017)," Medical Brain Drain from Maghreb to Northern Countries: for a new social dialogue?" , The e-Journal of Economics & Complexity , Vol 2 , N°1,pp:39-49

خاص ، وإرتفاع هجرة الكفاءات الجزائرية في فرنسا مقارنة مع دول الجوار في مختلف المستويات العلمية، وطبقا لذات الدراسة فحسب نتائج تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي(CNES) في سنة 2015 فقد أشار إلى أن حوالي 73.3% من الأطباء الجزائريين في الخارج تكونوا في الجزائر[1] مقارنة مع دول الجوار تونس 3.8%، المغرب 20.4% ما يدّل على الخسائر المالية الكبيرة التي تتكبدها الدولة الجزائرية نتيجة هجرة الأدمغة التي تكلفها موارد مالية ضخمة من أجل تكوينها لتحصل عليها البلدان المتقدمة مثل فرنسا بدون مقابل، وإلى جانب قطاع الصحة عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مغادرة عدد كبير من الإطارات الجزائرية من أساتذة وباحثين ومهندسين في مختلف المجالات ، فمعاناة الجزائر من ظاهرة هجرة الكفاءات في قطاعي الصحة والتعليم يكشف خطورة هذه الظاهرة ، وانعكاساتها السلبية على التنمية خاصة على تراكم رأس المال البشري للأجيال المستقبلية في الجزائر.

الجدول رقم(14): توزيع المهاجرين من دول المغرب العربي ذوي المهارات العالية في فرنسا حسب دولهم الأصلية

الدول / المستوى العلمي	المغرب	الجزائر	تونس	المجموع
المستوى العلمي العالي	87294	95630	26782	20706
الأطباء الدكاترة	5106	17658	5106	27870
درجة البكالوريوس (BA level)	4961	21034	4901	30956
المهندسين	6787	14115	6787	27689
مستوى باكالوريا	52407	44255	17325	113987
مستوى تقني	8891	17762	8891	35544
مجموع الكفاءات	139702	139885	44107	323694
العمالة المهاجرة(25-64 سنة)	640046	45335	230402	1323843
معدّل هجرة الكفاءات (%)	21.8	30.9	19.1	24.5

Source : Musette .S, Abdellaoui.H, Zehnati .A (2017),Op Cit,pp : 42

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أنّ الجزائر تعد الاستثناء في منطقة المغرب العربي من حيث هجرة الكفاءات العلمية العليا خاصة فئة الأطباء والمهندسين والمستويات التقنية حيث ترتفع هذه النسبة مقارنة مع دول الجوار(المغرب وتونس)، فعلى الرغم من الوظعية الحرجة للجزائر ومعاناتها من نزيف مستمر في الأدمغة إلا أن تعامل السطات الرسمية مع هذه الظاهرة يظل دون المستوى المطلوب، أو يكاد يكون شبه غائب في ظل عدم وجود أي استراتيجية وطنية واضحة المعالم لإدارة وتنظيم الهجرة الجزائرية في الخارج، من جهة أخرى لا توجد

[1] Ibid,pp :42

أي معطيات إحصائية رسمية حول الكفاءات الجزائرية في الخارج ومناطق توزيعها، إضافة إلى الكفاءات العليا التي تغادر الجزائر سنويا وهذا ما يصعب عملية تقييم الأثر الاقتصادي لهجرة الأدمغة على التنمية خاصة في المدى الطويل.

3- الخصائص الديمغرافية للمهاجرين الجزائريين في الخارج .

عند تحليل فئة السكان المهاجرين الجزائريين من الناحية الديمغرافية خاصة من جانب المعدّل العمري يلاحظ أنّ أغلب المهاجرين لهم متوسط أعمار يفوق 15 سنة فأكثر منهم حوالي 15% تزيد متوسط أعمارهم عن 70 سنة ، في حين فإنّ فئة الشباب لا تمثل سوى 7.4% هذا الهيكل العمري نجده خاصة في فرنسا، كما أنّ فئة السكان المهاجرين أكبر من 45 سنة تمثل أكثر من 57% من إجمالي المهاجرين الجزائريين المقيمين في فرنسا ، وعند تحليل الهيكل العمري للمهاجرين الجزائريين المولودين في الجزائر والمقيمين في فرنسا فإنّ الفئة العمرية التي تطغى محصورة بين 35-69 سنة، وهذا يمكن إرجاعه إلى سياسات الهجرة المعمول بها في فرنسا التي ساهمت في خفض الهجرة الوافدة إليها من الجزائر لاسيما هجرة اليد العاملة ما انعكس بشكل مباشر على التركيبة الديمغرافية للمهاجرين الجزائريين بسبب ضعف معدّل تجديد السكان المهاجرين في الخارج[1] ، فعلى سبيل المثال أشار الإحصاء المنجز من طرف المعهد الفرنسي للإحصاء والبحوث الإقتصادية (INSEE) سنة 1999 والذي شمل المهاجرين الجزائريين أنّ أكثر من 75% من المهاجرين الجزائريين يعود تاريخ تواجدهم في فرنسا إلى ما قبل 1984 بينهم 50% تتجاوز مدّة إقامتهم في فرنسا 21 سنة ، إنّ هذا التباين الديمغرافي إنعكس بشكل مباشر على تواجد المهاجرين في أسواق عمل الدول المستقبلة خاصة في فرنسا.

الجدول رقم (15) : التوزيع الديمغرافي للمهاجرين الجزائريين سنة 2008 حسب الفئات العمرية (%)

الفئات العمرية / بلدان الإقامة	15-24	25-34	35-44	45-54	55-64	65+
فرنسا	%7.3	%16.1	%19.6	%21.1	%20.6	%15.3
دول منظمة التعاون و التنمية باستثناء فرنسا، المانيا ، الولايات المتحدة و كندا	%7.3	%35.9	%25	%12.9	%8.1	%10.6
الولايات المتحدة و كندا	%9.2	%29.4	%33.3	%15.8	%6.2	%6.2
المجموع	%7.4	%18.5	%20.9	%20.2	%18.7	%14.3

Source : Talahite.F, Bouklia.H (2009) , Op Cit , pp : 41

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ وجود تباين كبير بين الفئات العمرية للمهاجرين الجزائريين في الخارج من منطقة لأخرى، حيث تمتاز الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا بارتفاع المتوسط العمري خاصة الفئة العمرية (45 - 65 سنة) ، أما في باقي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نلاحظ انخفاض المعدّل العمري نوعا

[1] Bouklia.H , Talahite.F (2009), Op Cit , pp : 42

ما ، وفي ما يخص الجالية الجزائرية المقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فتمتاز بمعدّل عمري منخفض نوعا ما محصور بين 15 سنة إلى 44 سنة هذا التباين يمكن تفسيره بتنوع وجهات الهجرة الجزائرية في السنوات الأخيرة، حيث يمتاز المهاجرين المتمركزين في فرنسا بارتفاع المعدّل العمري لأنهم من الهجرات الأولى للجزائريين في الخارج مقارنة مع كندا والولايات المتحدة الامريكية التي تعتبر وجهات جديدة للجزائريين في الخارج .

4- المساهمة الاقتصادية للمهاجرين الجزائريين في الخارج .

إنّ درجة مساهمة المهاجرين في أسواق عمل الدول المستقبلة تعتبر من العوامل الرئيسية التي لها أثر مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأصلية من خلال تدفق التحويلات المالية ، أو من خلال عودة المهاجرين، فبطالة المهاجر تعني نقص في الموارد المالية التي يمكن أنّ يستفيد منها بلده الأصلي، ويمكن تحديد درجة مساهمة المهاجر في سوق عمل البلد المستقبل من خلال تحليل معدّلات النشاط أو المشاركة ، إضافة إلى معدّلات البطالة حيث يوضّح الجدول الموالي درجة مساهمة المهاجرين الجزائريين في أسواق عمل البلدان المستقبلة .

الجدول رقم (16) : معدل البطالة ومعدل النشاط للمهاجرين الجزائريين في الخارج (%) .

النوع / البلد المستقبل	معدل البطالة كنسبة من الفئة النشطة (%)			معدل النشاط كنسبة من الفئة النشطة(%)		
	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال	المجموع
فرنسا	30	25	26	47,4	82,7	67,9
اسبانيا	25	18	19	53,4	86,6	78,5
بلجيكا	44	28	34	41	64,3	53,7
ايطاليا	23	13	15	43,1	86,1	73
بريطانيا	16	20	19	42,1	74,5	65,1
الولايات المتحدة الأمريكية	6	5	6	57,5	84,4	75,1
كندا	26	26	26	58,7	81,2	71,9
المجموع	29	24	25	47,8	82,4	68,4

Source : Bouklia.H (2010) , Op Cit ,pp :22

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أنّ معدل النشاط بالنسبة للمهاجرين الجزائريين مرتفع خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا مقارنة مع فرنسا وباقي البلدان الأوروبية نظرا لأنّ حجم الجالية الجزائرية في هذين البلدين صغيرة من حيث التعداد مقارنة مع الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا، من جهة أخرى فإنّ الهجرة الجزائرية في هذه المنطقة هي نوعية تشمل الكفاءات العليا من أطباء ، علماء و باحثين ، أما فيما يخص معدّل

النشاط بالنسبة للإناث فهو مرتفع أكثر من 57% مقارنة مع معدّل النشاط السائد في الجزائر الذي لا يتعدى 9% .

فيما يخص معدّلات البطالة فنلاحظ أنّها مرتفعة نوعا بين المهاجرين الجزائريين المقيمين في الدول الأوروبية خاصة في فرنسا التي تتجاوز25% وهو ضعف المعدّل المسجل في الجزائر[1] هذا يمكن إرجاعه إلى تباين مستويات تأهيل المهاجرين الجزائريين من بلد استقبال إلى أخر ، فالمقيمين في الدول الأوروبية لهم متوسط تأهيل منخفض مقارنة مع المهاجرين المقيمين في كندا والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى التباين الكبير في حجم الجالية الجزائرية في الخارج المقيمة في أوروبا مقارنة مع الدول الأخرى و هذا بدوره انعكس على وجهات الهجرة الجزائرية في السنوات الأخيرة .

5- تأنيث الهجرة الجزائرية الحالية :

إضافة إلى الخصائص الاقتصادية والديمغرافية التي تمتاز بها الهجرة الجزائرية الحالية في الخارج، تظهر ظاهرة تأنيث الهجرة أو هجرة النساء كواحدة من أهم خصوصيات الهجرة الحالية، فإذا كانت هجرات الجيل الأول قبل 1974 كانت تقتصر على فئة الذكور الذين هاجروا بهدف البحث عن فرص عمل في الخارج خاصة باتجاه فرنسا، فبداية من سنوات التسعينيات أخذت الهجرة الجزائرية تميل تدرجيا إلى أنّ تصبح هجرة أنثوية، وحسب معطيات المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي (CNES) في إطار تقريره السنوي الصادر في 2003 فقد تم إحصاء حوالي 1,1 مليون مهاجر جزائري في الخارج مسجل في القنصليات الجزائرية سنة 2002 منهم 42% نساء مهاجرات ، كما أشار العديد من الباحثين الجزائريين أمثال Musette (2007) ، Labdelaoui (2011)[2] ،Bouklia (2011)[3] ، Mabroukine(2011)[4] أنّ الهجرة الجزائرية أصبحت تميل تدريجيا لأنّ تصبح هجرة أنثوية ما دامت نسبة النساء المهاجرات تقترب من عتبة 50% من إجمالي الهجرة، هذه الخصوصية لا تمتاز بها الهجرة الجزائرية فقط بل أصبحت تشمل كل تدفّقات الهجرة الدولية الحالية في مختلف مناطق العالم لا سيما تدفّقات الهجرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، وحسب استنتاجات عدد من الباحثين فقد كان لسياسات الهجرة المنتهجة في دول الاستقبال وعلى رأسها فرنسا [5] التأثير المباشر على تدفقات الهجرة الجزائرية من جانبها

[1] Kateb .K (2012) , " Bilan et perspectives des migrations algériennes" , Hommes et migrations , Revue française de référence sur les dynamiques migratoires , N°1298 , pp:15

[2] Labdelaoui .H (2011) , "genre et migration en algérie" ,institu universitaire européen , robert shuman centre for advenced studies , pp: 5-29 http// www .carim.org/ql/Genreet migration

[3] Bouklia .H (2011) , "La fiminisation de l'immigration d'origine algérienne un état de lieux" , institu universitaire européen , robert shuman centre for advenced studies, pp: 3-42 , http// www .carim.org/ql/ Genreet migration

[4] Mabroukine .A (2011) , "migration genre et relation international ,le cas de l'algérie" , institu universitaire européen , robert shuman centre for advenced studies , pp:1-11 http// www .carim.org/ql/ Genreet migration

[5] Labdelaoui .H (2012) , Op Cit , pp:29

النوعي من خلال تشجيع الهجرة بهدف التجمع العائلي (Le regroupement Familiale) وخفض الأشكال الأخرى للهجرة كهجرة اليد العاملة .

أما فيما يخص حجم الهجرة الجزائرية من فئة الإناث فتشير المعطيات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ، والجهاز الأوروبي للإحصائيات (EUROSTAT) أنّ تدفّقاتها قد ارتفعت بشكل عام من 23487 مهاجر سنويا سنة 2000، إلى حوالي 36818 سنة 2010 وتمثل الإناث نسبة كبيرة من حجم هذه التدفقات ، فبعدما كانت نسبة النساء من إجمالي الهجرة الجزائرية لا تتعدى 2,3% من مجموع المهاجرين الجزائريين المقيمين في فرنسا سنة 1946، ارتفعت إلى أكثر من 32,31% سنة 1975 ، ثم إلى 42,35 % سنة 1990 lebdelaoui (2011) ، وقد وصلت هذه النسبة إلى أكثر من 60 % سنة 1996، ثم انخفضت الى حوالي 45% في سنة 2006 ، كما يظهر في الشكل الموالي :

الشكل رقم (46) : تطور تدفقات الهجرة الجزائرية حسب النوع بين 1994-2008 .

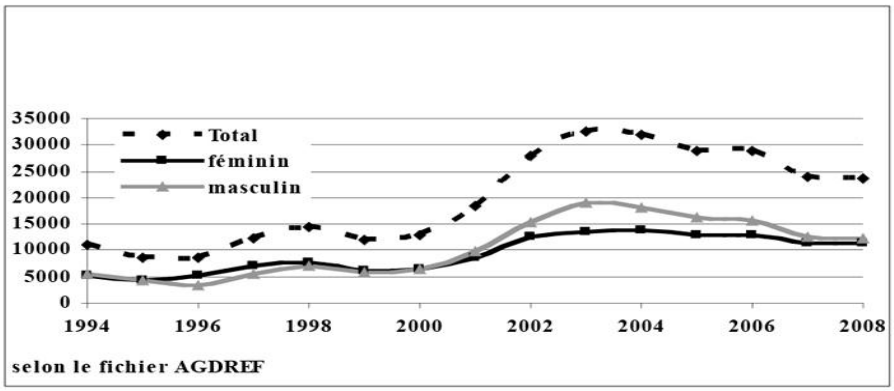

Source : Kateb .K (2012) , Op Cit ,pp : 6-19

المطلب الرابع : الهجرة الجزائرية في وضعية غير قانونية :

إنّ دراسة حركات الهجرة الدولية من جانبها القانوني كالهجرة شرعية والهجرة غير الشرعية، واللجوء السياسي هي أصعب بكثير من دراستها من جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي كهجرة الكفاءات ، هجرة اليد العاملة ، هجرة حسب النوع ، فدراسة الثانية لا تتطلب سوى التّمعّن وتحليل الإحصائيات والمعطيات لفهم أشكالها واتجاهاتها ومحدّداتها . أما الهجرة غير القانونية أو غير الشرعية فهي تتطلب إلى جانب المعطيات الإحصائية التي تبقى نادرة وتقريبية ضرورة تحدّيد من هو المهاجر غير الشرعي ، من جهة أخرى يفهم من مصطلح الهجرة غير الشرعية الخروج من التراب الوطني بدون وثائق أو عبر الطرق والمنافذ غير القانونية وهذا في حد ذاته يمثل الفهم الضيق لظاهرة الهجرة غير الشرعية Musette (2010)[1] وهذا الأمر لمسناه خلال بحثنا فأغلب الدراسات تدرّس الهجرة غير الشرعية من ناحية الخروج من التراب الوطني فقط عبر الطرق والمنافذ غير

[1] Musette .S (2010) ,Op Cit pp: 52

القانونية وإنّ كانت هذه الأخيرة تعتبر واحدة من أكثر أشكال الهجرة غير القانونية شيوعا، إلا أنّها من الناحية الإحصائية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا من حجم الهجرة غير الشرعية ، لكن عند الحديث عن الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية بشكلها الواسع كالخروج من البلد الأصلي بطرق غير شرعية من خلال وثائق مزورة أو من خلال قنوات غير شرعية كالتسلل عبر الحدود ، أو من خلال الإقامة في مناطق الإستقبال بطرق غير شرعية بعد نهاية المدة القانونية للإقامة فهنا تظهر صعوبة دراسة الهجرة غير القانونية ، ويمكن تصنيف الهجرة غير الشرعية إلى الاشكال التالية :

- تجاوز مدّة الإقامة المحددة قانونيا تعتبر هجرة غير شرعية من خلال طريقة الإقامة في الخارج.
- الخروج بطرق غير شرعية من خلال وثائق مزورة أو عبر قنوات غير شرعية .
- عبور الحدود بطرق غير شرعية كظاهرة الحراقة.

1- هجرة غير شرعية من خلال طرق الإقامة غير القانونية في بلدان الاستقبال.

تاريخيا تعود بدايات ظهور هذا النوع من الهجرة غير الشرعية قديما مقارنة مع الأشكال الأخرى للهجرة غير الشرعية ، حيث يرى الباحث Musette (2010) [1] أنّ بداية تشكل هذا النوع من الهجرة غير الشرعية تعود إلى سنوات الستينيات تزامنا مع توقيع الإتفاقية المنظمة للهجرة بين الجزائر و فرنسا سنة 1968 التي نتج عنها بقاء جزء كبير من المهاجرين الجزائريين في وضعية غير قانونية بعد انتهاء مدّة عقود عملهم في فرنسا نظرا لأنّ الاتفاقية كانت تمنح الجزائريين الحق في الإقامة والعمل لمدّة زمنية معينة ، أما من الناحية الإحصائية فعلى الرغم من أنّ هذا النوع من الهجرة غير الشرعية يمثل نسبة كبيرة من المهاجرين الجزائريين المقيمين في فرنسا، حيث تشير بعض المصادر (Bouklia & Talahate 2009) أنّ عدد الجزائريين المقيميين بطرق غير قانونية في الخارج يمثل حوالي 3% من إجمالي المهاجرين الجزائريين المقيمين في الخارج ، كما قام المركز الفرنسي للهجرة والتنمية الاقتصادية (CIMADE) سنة 2012 بتصنيف المهاجرين الجزائريين المقيمين بطرق غير قانونية في طليعة المهاجرين المتواجدين بفرنسا كما هو موضّح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (17): تطور تعداد الجزائريين في وضعية حجز إداري بفرنسا

الجنسيات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
جزائريون	3440	4294	3977	3721	2088	1883	19406
تونسيون	1216	2406	3026	3222	1889	5474	17233
مغاربة	2572	3742	3837	3545	2386	2251	18333

المصدر: تقرير المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) ،مرجع سبق ذكره ،ص48

[1] Musette .S (2010) ,Op Cit , pp: 53

إضافة إلى ذلك نجد الأشخاص الذين تم توقيفهم بدون وثائق هوية أو بوثائق مزورة وهم في الغالب إما مهاجرين غير شرعيين إستطاعوا الدخول إلى دول الاستقبال عبر القنوات غير الشرعية ، أو من خلال الإقامة بطرق غير قانونية بعد انتهاء مدّة إقامتهم في بلدان الإستقبال، فهذا النوع من الهجرة غير الشرعية لا يقتصر على المهاجرين الجزائريين فقط بل يشمل بقية دول المغرب العربي كتونس والمغرب لكن بمستويات متفاوتة من حيث العدد ، وتشير معطيات الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتاكس) أنّ عدد المهاجرين الذين أوقفوا في وضعية غير قانونية داخل دول الإتحاد الأوربي هو في ارتفاع مستمر على الرغم من الإجراءات الصارمة المعتمدة من طرف هذه الدول بهدف تأمين الحدود لا سيما الحدود الجنوبية[1] كما هو موضّح في الجدول الموالي .

الجدول رقم (18) : تعداد المهاجرين المغاربة الذين أوقفوا في وضعية غير قانونية في بلدان الاتحاد الأوروبي .

	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
جزائريين	13359	12286	14261	15398	15755	71080
تونسيين	11010	10569	8350	22864	15211	68004
مغاربة	30521	25816	22185	21887	21268	121675
مجموع المهاجرين من كل الجنسيات	441237	412125	353077	350948	344928	1549190

المصدر: تقرير المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) ،مرجع سبق ذكره ،ص48

2- الهجرة غير الشرعية من خلال طرق الخروج غير القانونية .

خلال الفترة الممتدة بين 1986-2000 شهدت الهجرة غير الشرعية المنطلقة من الجزائر ارتفاعا كبيرا نتيجة للعديد من الظروف والعوامل خاصة تلك المتعلقة بالشق السياسي والأمني في الجزائر والتي ساهمت بدرجة كبيرة في هجرة الجزائريين إلى الخارج [2] ، إضافة إلى ذلك فقد أدى إلغاء اتفاقية 1968 المنظمة للحركة بين الجزائر و فرنسا سنة 1985 ، إضافة إلى إجراءات الهجرة المعمول بها في الدول الأوروبية من خلال غلب الباب أمام الهجرة الوافدة من جنوب المتوسط ساهمت بشكل كبير في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، فقد غادر الألاف من الجزائريين من الذين كانوا يحسبون على التيار السلفي سابقا (FIS) باتجاه أفغانستان ، باكستان وحتى باتجاه بعض العواصم الأوروبية كباريس ، لندن ، بروكسل ، روما وفرانكفورت، وحسب الباحث Musette (2010) فإنّه لا توجد أي معطيات إحصائية دقيقة حول هذا النوع من الهجرة الجزائرية التي كانت في أغلبها تتحول إلى طلبات لجوء سياسي فعلى سبيل المثال قامت بريطانيا بإحصاء أكثر من 10000 مهاجر جزائري له صفة لاجئ في سنوات التسعينيات ، من جهة أخرى فإنّ هذا النوع من الهجرة كان يتم عبر قنوات عبور قانونية من خلال شبكات منظمة في الجزائر باستخدام تأشيرات سياحية ما زاد من صعوبة تقديرها .

[1] تقرير المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) ، مرجع سبق ذكره ، ص46

[2] Musette .S (2010) ,Op Cit , pp: 53

3- المهاجرون الغير الشرعيون (ظاهرة الحراقة) :

إضافة إلى الأشكال السابقة التي ذكرناها حول الهجرة غير الشرعية تظهر ظاهرة الحراقة كواحدة من أعقد تدفقات الهجرة الدولية غير القانونية التي تتم عبر الحدود الوطنية نظرا لأنّها أصبحت تشكل هاجس حقيقي للسلطات العمومية والمسؤولين السياسيين ومؤسسات المجتمع المدني ، باعتبار أنّ هذه الأخيرة تمسّ شريحة مهمة من الشباب الجزائري سواء من خلال إقدامهم على الهجرة أوالتفكير فيها كإحدى أهم المنافذ للهروب من واقع اقتصادي واجتماعي أصبح مرفوضا لدى غالبيتهم .

هناك صعوبة كبيرة تحديد العدد الحقيقي للمهاجرين غير الشرعيين (الحراقة) نظرا لأنّ هذا النوع من أشكال التنقل يتم بطرق سرية كبيرة مقارنة مع الأشكال الأخرى للهجرة غير الشرعية ، وأشار الباحث Musette (2010)[1] أنّ بداية هذه الظاهرة يعود لسنة 1991 عندما ضبطت شرطة السواحل الإسبانية 4 أشخاص حولوا التسلل عبر الحدود الإسبانية ، كما تم ضبط حوالي 130 مهاجر غير شرعي في سنة 1995 وأكثر من 1000 في سنة 2002 ، ومع بداية الألفية الجديدة إزداد عدد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير خاصة في ظل تشديد الدول الأوروبية الرقابة على الحدود وصعوبة الهجرة إلى أوروبا في ظل سياسة الهجرة الحالية في دول الإتحاد الأوروبي المعمول بها منذ دخول إتفاقية **تشنغن** حيز التنفيذ سنة 1995 .

تظهر صعوبة دراسة هذا النوع من أشكال الهجرة غير الشرعية من منطلق أنّها تمتاز بطابع إقليمي حيث أصبح المهاجرين غير الشرعيين يتبعون طرق أخرى غير الطرق التقليدية كعبور البحر الأبيض المتوسط مباشرة من السواحل الجزائرية أومن خلال المرور عبر الرواق التونسي باتجاه سردينيا وصولا إلى السواحل الإيطالية ، أو عبور الحدود المغربية باتجاه مدينتي سبته وميليه باتجاه إسبانيا ، من جهة أخرى أصبحت الجزائر بلد عبور للمهاجرين الوافدين من دول الجوار كالمغرب ، والمهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء الراغبين في الهجرة بطرق غير الشرعية باتجاه أوروبا .

أما من الناحية الإحصائية فتشير بعض الدراسات[2] أن ظاهرة الهجرة السرية عرفت نموا معتبرا مع بداية سنة 2005 ، حيث تم إحصاء حوالي 335 مهاجر غير شرعي مرشح للعبور الى الضفة الأخرى من المتوسط، ليرتفع هذا العدد في سنة 2006 الى أكثر من 1016 ، وفي سنة 2008 تم إحصاء أكثر من 1335 مهاجر غير شرعي تم توقيفهم على مستوى السواحل الجزائرية[3] ، لتواصل هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة إرتفاعها التدريجي متأثرة بتدهور الاوضاع السياسية والأمنية في دول الجوار أين إزداد نشاط شبكات تهريب المهاجرين

[1] Musette .S (2010) ,Op Cit pp:54
[2] Labdelaoui .H(2009), "haraga ou la forme actuelle de l'émigration irrégulière des algériens" , institu universitaire européen , robert shuman centre for advenced studies (CARIM) , pp:2-3
[3] Labdelaoui .H(2009), Op Cit ,pp :3

غير الشرعيين خاصة عبر الرواق التونسي والليبي باتجاه إيطاليا، فحسب بيان للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان إستنادا لاحصائيات حرس السواحل التابعة للقوات البرية[1] تم إحباط محاولة هجرة أكثر من 3983 مهاجر غير شرعي من جانفي إلى ديسمبر 2018 ، كما تم توقيف أكثر من 14000 مهاجر غير شرعي على حدود أوروبا في سنة 2017 ، وحوالي 12700 خلال عشر أشهر الأولى لسنة 2018 ، من جهة أخرى فإن أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين لا تصل أبدا الى الضفة الأخرى من المتوسط ليلاقوا حتفهم في عرض البحر، كما أن معاناة المهاجرين غير الشرعين لا تنتهي بمجرد وصولهم إلى الضفة الأخرى من المتوسط ، بل تمتد في مراكز الإحتجاز المخصصة لهم في بلدان الإستقبال، فحتى وإنّ كانت بيانات الظاهرة غير دقيقة فهي تدّل على النمو المستمر لها خاصة في ظل عدم وجود رؤية واضحة لمعالجة مشاكل الشباب الجزائري لاسيما في مجال التشغيل.

الجدول رقم (19) : تطوّر عدد المهاجرين الجزائريين أو من جنسية أجنبية الموقوفين من طرف حرس السواحل بين 2006-2012 وهم في وضعية هجرة غير قانونية .

السواحل	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
غرب	455	543	409	480	368	191	2446
وسط	-	20	95	07	41	-	163
شرق	-	390	587	527	220	89	1813
المجموع	455	953	1091	1014	629	280	4422

المصدر : بيانات وزارة الدفاع الوطني .

[1] نشر في جريدة الخبر الجزائرية يوم: 2019/01/05 https://www.elkhabar.com/press/article/148645/

المبحث الثاني : واقع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين .

لفهم أهم المراحل التي مرت بها التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين سنحاول ربطها مع أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تبعا للنظام الاقتصادي المعتمد، حيث تبدأ المرحلة الأولى من 1962 إلى 1988 وهي مرحلة نظام الاقتصاد الموجه المعتمد على التخطيط المركزي ، أما المرحلة الثانية فتبدأ من 1988 إلى يومنا هذا وهي الفترة التي تميزت بسياسات الإصلاحات الاقتصادية الكبرى للجزائر تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية وما صاحبها من تحولات اقتصادية واجتماعية من خلال تغيير نظام التسيير الاقتصادي نحو اقتصاد السوق إلى غاية بداية الألفية الجديدة وما رافق هذه الفترة من سياسات اقتصادية مرتكزة بشكل أساسي على الإنفاق الحكومي المعتمد على عائدات الجباية البترولية كأداة لرفع معدّلات النمو الاقتصادي وخفض معدّلات البطالة و تطوير القطاعات المنتجة بهدف الخروج من تبعية سعر برميل البترول في السوق العالمي .

إنّ السياسة الاقتصادية المنتهجة في العقدين الأخرين كانت تهدف الدولة من ورائها إلى تطوير مناخ الأعمال في الجزائر لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتنويع القطاعات التصديرية الأخرى عبر تطوير البنية التحتية وإعادة تحديثها من خلال المشاريع الاقتصادية الضخمة ، لكن الواقع يكشف بكل وضّوح عن فشل هذه الاستراتيجية التي لم تأتي بنتائجها المتوقعة في ظلّ جملة من الأسباب والعراقيل خاصة المؤسسية منها كالبيروقراطية ، والفساد الإداري والمالي ، وصعوبة مناخ الأعمال...الخ.

فحتى و إنّ استطاعت الدولة أنّ تحقّق توازن اقتصادي كلي واستقرار في المتغيرات المالية الكلية إلا أنّها ما زالت تواجه تحديات أخرى كارتفاع معدّلات البطالة خاصة النوعية منها ، ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى خارج قطاع المحروقات التي لا تتعدى نسبة مساهمتها حاجز 2% من اجمالي الصادرات مقابل 98% صادرات قطاع المحروقات ، لتأتي الأزمة الاقتصادية في سنة 2014 بعد إنهار أسعار البترول في الأسواق العالمية وتكشف مرة أخرى عن مدى هشاشة الوضع الاقتصادي والإجتماعي في الجزائر، تلتها الإجراءات الاقتصادية الصعبة كاللجوء للتمويل غير التقليدي ، وتجميد المشاريع الاستثمارية ، وخفض الإنفاق الحكومي ، إضافة الى خفض مستويات التوظيف خاصة في القطاعات الحكومية ، وضعية تحتاج لإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة خاصة في ظلّ التحولات الحالية التي تعرفها الجزائر.

المطلب الأول : تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وأهم خصائصها .

1- تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (1962-1988):

قبل الشروع في عرض تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ينبغي الإشارة في البداية إلى ضعف البيانات الإحصائية الخاصة بها خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال من 1962 إلى 1970، فأهم المصادر

الدولية لبيانات التحويلات المالية للمهاجرين كالبنك العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تتوفر على بيانات إحصائية تبدأ من سنة 1970، من جهة أخرى فإنّ الهجرة الجزائرية خلال هذه المرحلة لم تكن منظمة بالشكل الذي يسمح بتتبع تطور التحويلات المالية بالرغم من أنها كانت تتم في ظل اتفاقيات منظمة في إطار قانوني كاتفاقية 1963 واتفاقية 1968 الخاصة بحركة العمال المهاجرين بين الجزائر وفرنسا[1] ، إضافة إلى عدم وجود تقدير دقيق لحجم الأموال المحولة من الخارج باتجاه الجزائر بعد الإستقلال خاصة أموال جبهة التحرير، والأموال المحوّلة من طرف المعمرين (الأقدام السوداء) من الجزائر إلى الخارج قبل الإعلان الرسمي عن الاستقلال[2] .

فيما يخص تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين فقد عرفت نموا معتبرا كما أنّها كانت تساهم بنسبة كبيرة سواء في الناتج الداخلي الخام أوفي تمويل الواردات ، كما كانت تعتبر من بين أهم مصادر التمويل الخارجي للجزائر مثلما هو موضّح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (20) : تطور معدّل التحويلات المالية للمهاجرين بين 1969-1973 (%)

السنوات / المعدّل	1969	1970	1971	1969	1973
تعويضات الاجراء كنسبة من إجمالي التحويلات المالية	66.5	69.1	48.8	77.2	71.8
التحويلات كنسبة من الواردات	28.6	24.3	33.8	22.9	18.7
التحويلات كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي الخام	8.0	7.1	10.7	5.8	5.9

Source: Musette .S (2011) , Op Cit , pp:234

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أنّ تعويضات الأجراء كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي التحويلات المالية المرسلة إلى الجزائر بحوالي 66.5% في سنة 1969 و 71.8% في سنة 1973 نتيجة ارتفاع حجم الهجرة الجزائرية خلال هذه الفترة خاصة هجرة اليد العاملة المؤقتة في فرنسا ، كما نلاحظ ارتفاع نسبة تغطية التحويلات المالية للواردات من السلع والخدمات في الجزائر بنسبة مساهمة تقدر بحوالي 28.6% في سنة 1969 و18.7% في سنة 1973 ، ويمكن تفسير ارتفاع هذه النسبة خلال هذه الفترة بطبيعة هيكل التجارة الخارجية للجزائر، فالشركات الأجنبية خاصة الفرنسية منها كانت تسيطر على جزء كبير من عائدات قطاع المحروقات الذي لم يتم تأميمه إلا في سنة 1971 ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة التحويلات المالية في الناتج الداخلي الخام للجزائر بحوالي 8% في سنة 1969 لتنخفض إلى 5.8% في سنة 1973، ويمكن تفسير هذا التراجع إلى انخفاض حجم الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بعد قرار السلطات الجزائرية وقف حركات الهجرة الجزائرية إلى الخارج خاصة باتجاه فرنسا ، وارتفاع عائدات الدولة بعد تأميم قطاع المحروقات سنة 1971.

[1] Natter , K (2014) ,Op Cit , pp:11-12
[2] Musette .S (2011) , Op Cit , pp:233

بداية من سنة 1973 انتهجت الجزائر سياسة جديدة في مجال الهجرة الدولية لليد العاملة من خلال وقف حركات الهجرة إلى الخارج واتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير بهدف تشجيع عودة المهاجرين الجزائريين إلى أرض الوطن وتسهيل عملية اندماجهم، خاصة في ظل توفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية المواتية وإطلاق الدولة للعديد من المشاريع الصناعية الكبرى في إطار استراتيجية التصنيع المصنع[1] ، لكن بالرغم من توفر كل هذه الشروط إلا أنّ الهجرة الجزائرية إلى الخارج لم تتوقف كما أنّ عدد المهاجرين العائدين إلى الجزائر لم يصل إلى المستوى الذي حددته السلطات العليا للبلد، وفيما يخص تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين فوفق معطيات البنك العالمي فقد واصلت ارتفاعها التدريجي بمستويات ثابتة كما هو موضّح في الشكل الهندسي الموالي :

الشكل رقم (47) : تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بين 1970-1988 (مليون دولار،%)

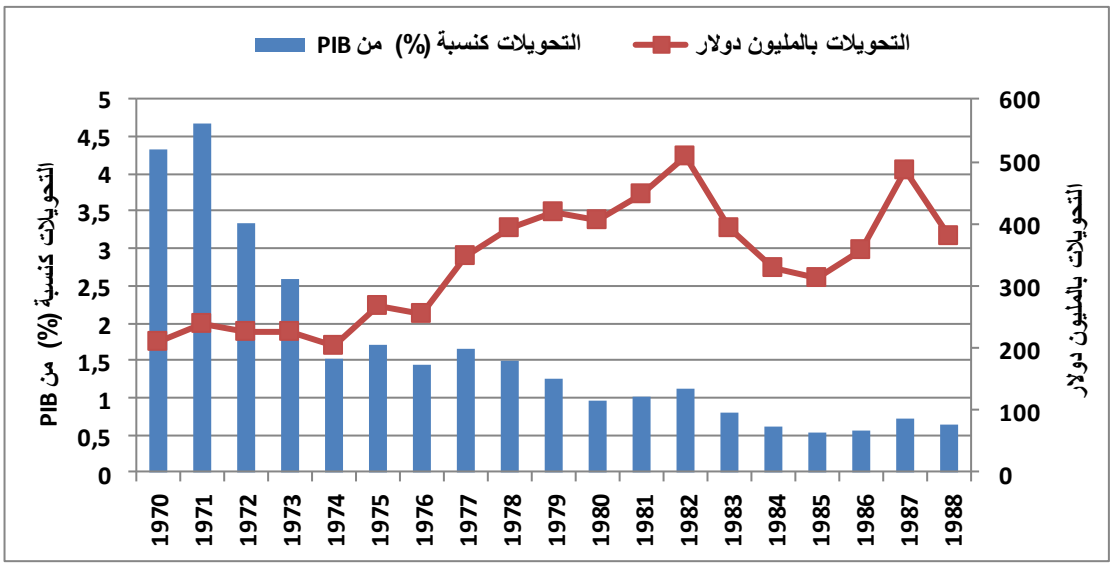

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (WDI) الصادرة في 2019

من خلال تحليل معطيات الشكل الهندسي نلاحظ ارتفاع حجم التحويلات المرسلة من الخارج باتجاه الجزائر بداية من سنة 1970 إلى غاية سنة 1982 لتنخفض بعد ذلك تدريجيا الى غاية سنة 1988، غير أنّ نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام عرفت انخفاضا ملحوظا ابتداء من سنة 1972 نتيجة ارتفاع عائدات الجزائر من الجباية البترولية، وانخفاض حجم الهجرة الجزائرية باتجاه فرنسا وبذلك تراجعت نسبة مساهمة التحويلات في الناتج الداخلي الخام من 8% في سنة 1969 إلى حوالي 0.64% في سنة 1988[2] .

وفيما يخص مكونات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال هذه الفترة فقد كانت تتشكل من بندين أساسيين هما على التوالي الأجور ومصادر أخرى للأجر (SART)[3] ، وتحويلات مدخرات العمال (TET)[4]، في

[1] Bouklia.H (2010), ,Op Cit ,pp :42

[2] بيانات البنك الدولي (WDI) الصادرة في 2019
.https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS?locations=DZ

[3] salaires et autre revenus du salaire du travailleurs

[4] Transfert de l'Economie des Travailleurs

الجهة المقابلة تشير بعض الدراسات (Musette 2007) أنّ التحويلات المالية قد عرفت تراجعا نسبيا مع بداية سنة 1977 خاصة بند مدّخرات العمال المهاجرين نتيجة انتشار القنوات غير الرسمية لتحويل الأموال بسبب زيادة الفجوة بين مستوى سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار الجزائري، وأصبحت بذلك التحويلات الرسمية تقتصر فقط على بند الأجور ومصادر أخرى للأجر(SART)، أما البند الثاني الخاص بمدّخرات العمال المهاجرين فبدأ بالتلاشي تدريجيا الى غاية اختفائه مع نهاية الثمانينات.

الشكل(48): تطورالتحويلات بين 1968-1988 حسب بنك فرنسا

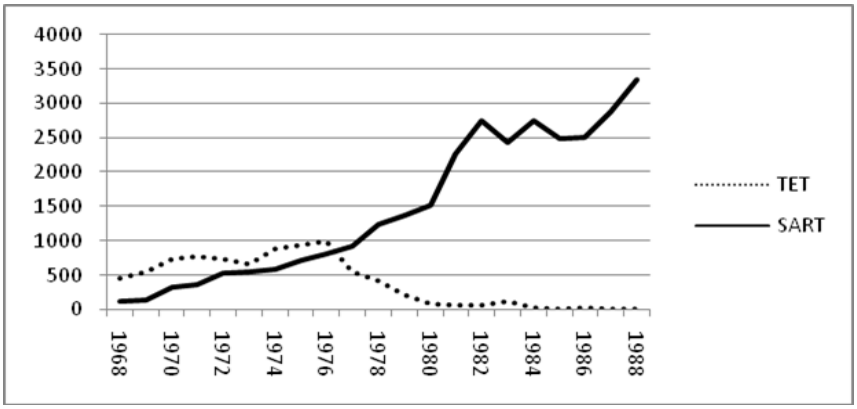

Source : Musette Saib(2011),Op Cit,pp :236

مع بداية سنوات الثمانينات بدأت الجزائر تدخل تدريجيا في ظلّ أزمة اقتصادية واجتماعية حادة ازدادت تعقيدا مع إنهيار أسعار البترول في سنة 1986، لتجد الدولة نفسها في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية الصعبة كارتفاع معدّلات البطالة إلى مستويات قياسية وانخفاض معدّلات النمو الاقتصادي التي لم تعد كافية لاستيعاب كل القوى العاملة ، وفيما يخص التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين فعرفت هي الأخرى انخفاضا كبيرا حيث انخفضت من 507 مليون دولار في سنة 1982 إلى أدنى مستوى لها في سنة 1985 أين بلغت 313 مليون دولار ثم 352 مليون دولار في سنة 1990، كما تميزت هذه الفترة بانخفاض حجم التحويلات المالية المرسلة عبر القنوات الرسمية كالبنوك ومكاتب البريد وزيادة حجم التحويلات عبر القنوات غير الرسمية نتيجة توسع السوق السوداء وزيادة مستوى التباين بين سعر الصرف الرسمي والموازي . فقد ساهمت الزيادة الكبيرة للطلب على العملة الصعبة (الفرنك الفرنسي) خلال هذه الفترة بهدف استيراد المركبات بشتى أنواعها خاصة المرخصة منها في إطار ما يعرف بتراخيص إستيراد السيارات الممنوحة لذي الحقوق وغير المرفقة بحق الصرف[1]، إضافة الى استيراد السلع الكمالية المفقودة في السوق الجزائري حيث أن المجال الوحيد للمستفيد من هذه التراخيص هو اللجوء للسوق السوداء من خلال عملية مقاصة بينه وبين العمال المهاجرين في فرنسا حيث

[1] سي محمد فايزة، سعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2018-2019 ، ص 102

يستلم الأموال بالفرنك الفرنسي في فرنسا من العمال المهاجرين بهدف شراء ما يحتاجه من أغراض ويدفع مقابل تلك الأموال ما يعادلها بالدينار في الجزائر ، وبذلك تلاشت التحويلات المالية للعمال المهاجرين عن طريق القنوات الرسمية ، وأصبحت تحول إلى الدينار عن طريق السوق السوداء أو تحول إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر وفق الأسعار السائدة.

الجدول رقم(21): تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر الدينار مقابل الفرنك الفرنسي

	1970	1974	1977	1980	1987
سعر الصرف الرسمي	1.0	1.0	1.3	0.62	0.80
سعر الصرف الموازي	1.0	1.1	1.5	2.0	4.0

Source : A, Henni (1991)

2- تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين خلال المرحلة الإنتقالية (1990-2000) :

مع بداية 1989 باشرت الدولة جملة من الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية بهدف الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، وارتكزت استراتيجية الانتقال على ثلاث جوانب أساسية شملت الجانب السياسي، والاقتصادي والاجتماعي ، لتدخل الجزائر بعد ذلك أزمة سياسية مباشرة بعد توقيف المسار الانتخابي في ديسمبر 1991 ازدادت تعقيدا مع تدهور الوضع الاقتصادي أين اتخذت الدولة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية أهمها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 تحت إشراف البنك العالمي ، فبالرغم من أهمية هذه الإصلاحات في إحداث استقرار على المستوى الاقتصادي الكلي إلا أنّها كانت ذات تكاليف اجتماعية جد باهظة نتيجة خفض الإنفاق العمومي وخوصصة عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية العمومية، ما نتج عنه تسريح أعداد كبيرة من اليد العاملة فقد ارتفعت معدّلات البطالة في الجزائر إلى مستويات قياسية[1] حيث بلغت حوالي 29.50% في سنة 2000 ، كما ارتفعت مستويات الفقر نتيجة تدهور القدرة الشرائية ، إضافة إلى نمو القطاع الموازي الذي أصبح الملجأ الأخير للملايين من العاطلين عن العمل في الجزائر هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في تسريع وتيرة الهجرة الجزائرية إلى الخارج لاسيما هجرة الكفاءات التي أصبحت تجد نفسها في وضعية بطالة طويلة الآجل إضافة الى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

[1] دحماني محمد ادريوش، " اشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان، 2012-2013،ص209

الجدول رقم (22): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر بين 1990-2000

	معدّل البطالة (%)	معدّل التضخم (%)	معدّل النمو الحقيقي (%)
1990	19.75	16.65	0.80
1991	20.60	25.88	-1.20
1992	24.37	31.66	1.80
1993	26.22	20.54	-2.10
1994	27.73	29.04	-0.89
1995	31.84	29.77	3.79
1996	28.61	18.67	4.09
1997	25.43	5.73	1.09
1998	26.91	4.95	5.10
1999	28.44	2.64	3.2

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وبيانات البنك العالمي(WDI)

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أن الجزائر قد سجلت أداء سلبيا في معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة التسعينيات خاصة معدلات البطالة التي عرفت ارتفاعا كبيرا وهي الفترة التي تزامنت مع الأزمة الاقتصادية وبرامج الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية.

فيما يخص تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال هذه المرحلة فقد عرفت عدة تقلّبات، بداية إرتفعت الى 1.2مليار دولار في سنة 1991، ثم إلى حوالي 1.4 مليار دولار في سنة 1994 لتنخفض بعد ذلك إلى حوالي 880 مليون دولار في سنة 1996 ، ثم إلى 790 مليون دولار في سنة 1999[1] كما هو موضّح في الشكل الهندسي الموالي:

[1] بيانات البنك الدولي (WDI) الصادرة في 2019

الشكل (49) : تطوّر التحويلات المالية بين 1991-1999 (مليون دولار،%)

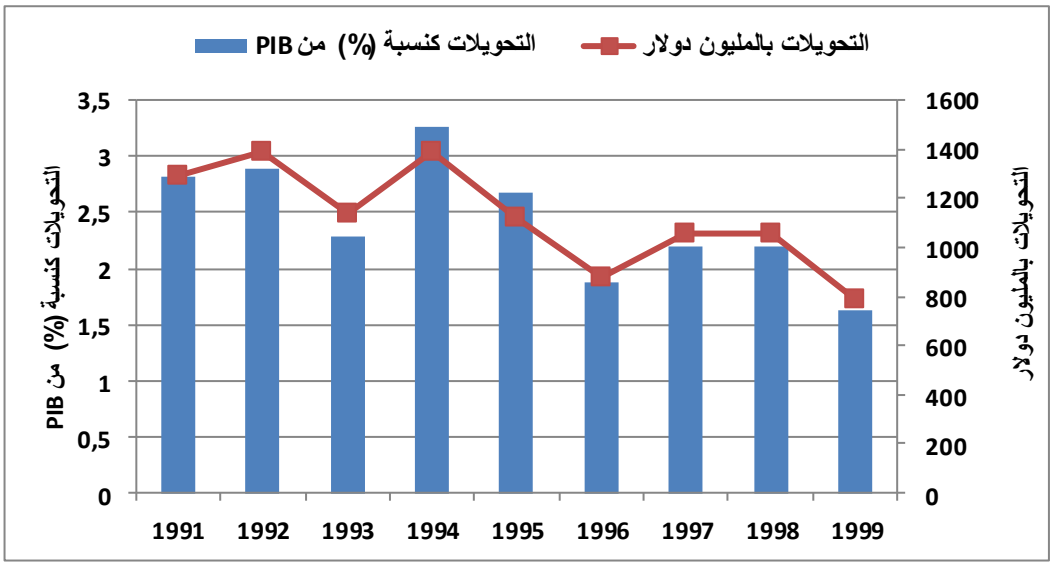

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الصادرة في 2019

من خلال الشكل الهندسي نلاحظ أن التحويلات المالية قد عرفت نموا كبيرا خاصة خلال الفترة الممتدة بين 1991-1995 ويمكن تفسير هذا الإرتفاع بمجموعة من العوامل منها ما هو متعلق بالجانب الاقتصادي حيث تميزت هذه المرحلة بسلسلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي أطلقتها الدولة تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية والتي كان لها أثر عميق على الإقتصاد الوطني وعلى الوضع الإجتماعي للجزائريين نتيجة ارتفاع معدّلات البطالة والفقر، وتراجع القدرة الشرائية لذلك يلاحظ ارتفاع التحويلات المالية خلال هذه المرحلة نظرا لأنها تمتاز بالطابع الاجتماعي أي أنها ترتفع في أوقات الأزمات ، من جهة أخرى تميزت هذه الفترة بانعدام الاستقرار السياسي والأمني في البلاد والذي تسبب في هجرة ولجوء عدد كبير من الجزائريين إلى الخارج وهذا ما ساهم في زيادة تعداد الجالية الوطنية بالخارج وبالتالي ارتفاع حجم التحويلات المرسلة إلى الجزائر.

3- تطور التحويلات المالية بداية من سنة 2000:

مع بداية الألفية الجديدة إنخفضت التحويلات المالية للمهاجرين إلى أدنى مستوى لها في سنة 2001 حيث قدرت بحوالي 670 مليون دولار، ثم عادت لترتفع بشكل تدريجي في السنوات الموالية حيث قدرت بحوالي 1مليار دولار في سنة 2002، ثم ارتفعت إلى أعلى مستوى لها في سنة 2004 أين بلغت 2.4 مليار دولار لتستقر في السنوات الموالية في حدود 2 إلى 2.5 مليار دولار[1] إلى غاية سنة 2018 ، ويمكن تفسير هذا الإرتفاع الكبير في حجم تحويلات المهاجرين الجزائريين بتحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية وإستقرار

[1] بيانات منظمة الشراكة المعرفية العالمية حول الهجرة و التنمية (KNOMAD) الصادرة في 2019
https://www.knomad.org/

المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق معدّلات نمو اقتصادي معتبرة بفضل الوفرة المالية التي تمتعت بها الجزائر بعد ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية ، إضافة الى ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين العائدين إلى أرض الوطن في ظل إستقرار الأوضاع السياسية والأمنية خاصة العمال المتقاعدين، لكن رغم ذلك فهي تبقى ضعيفة مقارنة مع دول الجوار خاصة المغرب، من جهة أخرى فإن نسبة مهمة منها تمر عبر القنوات الموازية لذلك تصعب عملية تقييمها بشكل دقيق.

الشكل رقم (50) : تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بين 2000-2018 (مليون دولار)

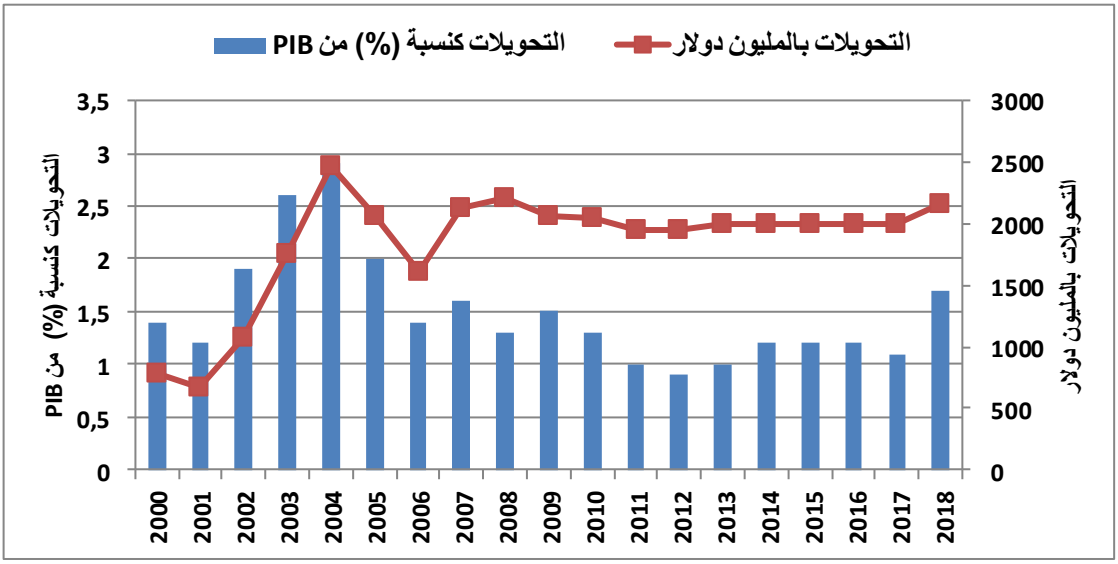

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ،و بيانات منظمة الشراكة المعرفية العالمية حول الهجرة و التنمية (KNOMAD) الصادرة في 2019 .

4- تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين مقارنة مع مصادر التمويل الخارجية الأخرى :

رغم أنّ النسبة الكبيرة من التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين تمر عبر القنوات الموازية إلا أنّ هذا لم يمنعها من أنّ تكون المصدر الثاني للعملة الصعبة بعد عائدات قطاع المحروقات، وفي هذا الإطار أشار الباحث Bouklia (2012)[1] أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تفوق حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر ، كما أنّها تتجاوز عائدات القطاعات التصديرية الأخرى خارج قطاع المحروقات التي لم تتجاوز عتبة 1 مليار دولار في أحسن أحوالها، وهذا يكشف بوضوح عن مدى أهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

[1] Bouklia .H (2012) , Op Cit , pp: 7

الشكل رقم (51) : تطوّر التحويلات المالية ، الاستثمار الاجنبي المباشر و المساعدات الرسمية (مليون دولار)

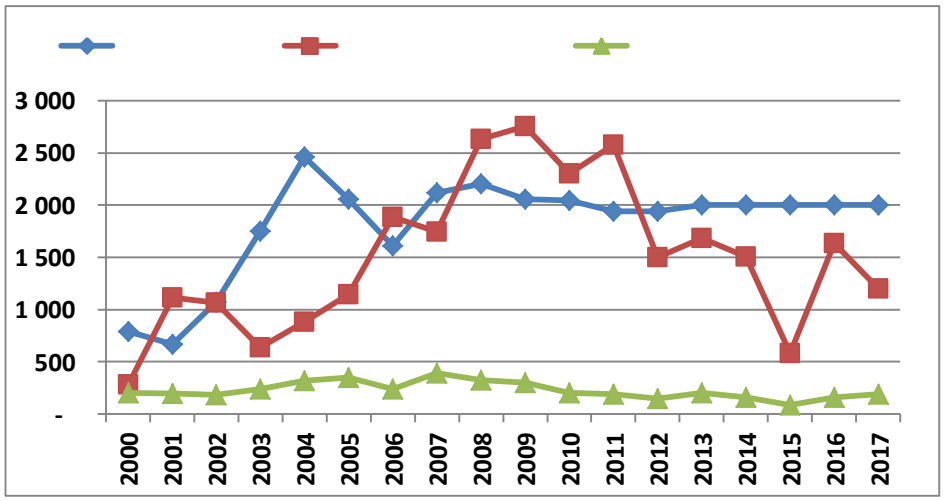

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة الشراكة المعرفية العالمية حول الهجرة و التنمية (KNOMAD) ، بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNACTED) ، بيانات منظمة التعاون الاسلامي (SESRIC)

من خلال الشكل البياني نلاحظ أنّ التحويلات المالية للمهاجرين هي أكثر مصادر التمويل الخارجية استقرارا وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد عائدات قطاع المحروقات كأهم مصدر للعملة الصعبة ، كما أنّها تفوق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر رغم أنّ الاصلاحات والسياسات الإقتصادية للدولة خلال العقدين الماضيين كانت تهدف بشكل أساسي إلى تحسين المناخ الإقتصادي بهدف تحفيز الشركات الأجنبية على زيادة إستثماراتها في الجزائر ، لكن رغم ذلك تبقى التحويلات تفوق حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة رغم غياب سياسة وطنية واضحة المعالم للإستفادة من إمكانيات الجالية الوطنية في الخارج.

5- تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مقارنة مع باقي البلدان العربية والمغاربية:

عند مقارنة حجم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مع أهم البلدان العربية المتلقية للتحويلات كمصر، المغرب ، لبنان ، الأردن نلاحظ أنّ الجزائر تأتي في مرتبة متأخرة نوعا ما و يمكن إرجاع ذلك إلى غياب السياسة الوطنية للاستفادة من التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين كمصدر مهم للعملة الصعبة ، من جهة أخرى فإن طبيعة هيكل الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات قطاع المحروقات ما يجعل مساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر ضعيفة نوعا ما ، إضافة إلى مرور نسبة معتبرة منها عبر القنوات الموازية في ظل توسع سوق الصرف السوداء التي يفضلها أغلب المهاجرين لتحويل أموالهم من الخارج باتجاه الجزائر.

الشكل رقم (52) : تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين المرسلة الى المنطقة العربية في أهم البلدان المستقبلة (مليون دولار)

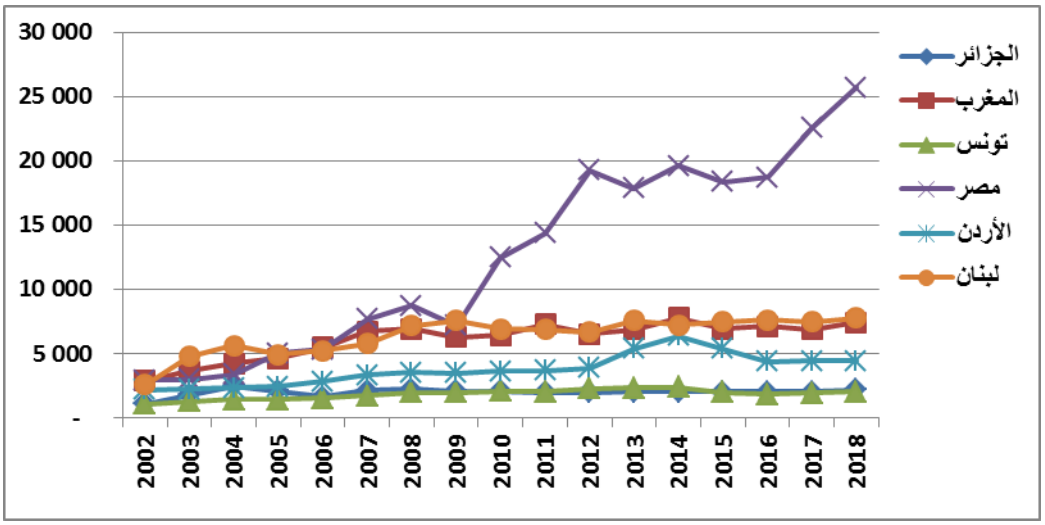

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة الشراكة المعرفية العالمية حول الهجرة و التنمية (KNOMAD) https://www.knomad.org/

الشكل رقم (53) : تطور التحويلات المالية للمهاجرين في دول المغرب العربي (مليون دولار)

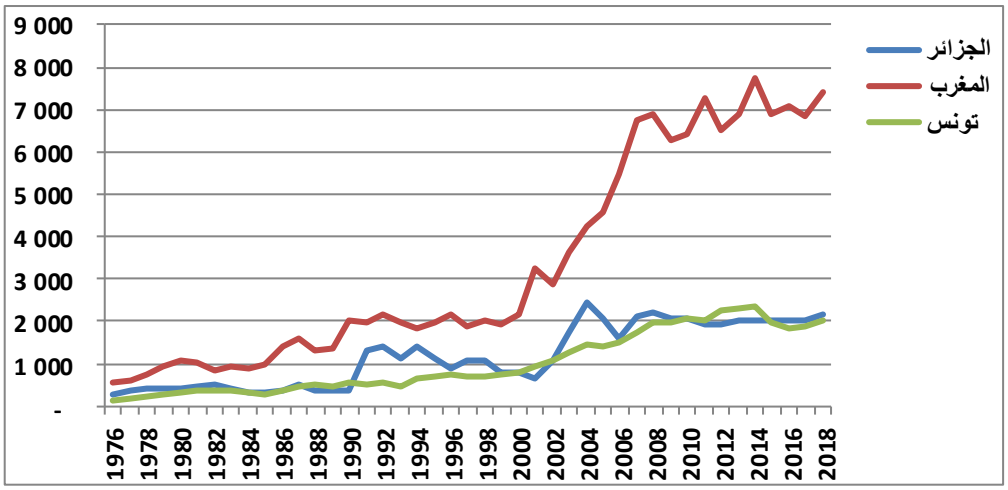

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة الشراكة المعرفية العالمية حول الهجرة والتنمية (KNOMAD)

من خلال الشكليين السابقين نلاحظ أنّ الجزائر تأتي في مرتبة متأخرة نوعا ما بين أهم البلدان العربية والمغاربية على وجه الخصوص المستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين التي تتصدرها مصر التي استقبلت حوالي 25.6 مليار دولار من تحويلات مهاجرها في الخارج في سنة 2018 خاصة من المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي ، متبوعة بلبنان بحوالي 7.7 مليار دولار، والمغرب 7.4 مليار دولار ثم الأردن 4.3 مليار دولار ، الجزائر 2.1 مليار دولار و تونس 2 مليار دولار[1].

[1] بيانات منظمة الشراكة المعرفية العالمية حول الهجرة و التنمية (KNOMAD) الصادرة في 2019 https://www.knomad.org/

فرغم أنّ حجم الجالية الجزائرية في الخارج يقترب من 2 مليون مهاجر وتتمركز بشكل أساسي في المناطق ذات الدخل المرتفع خاصة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) إلا أنّ حجم التحويلات المرسلة إليها يبقى ضعيف نوعا ما مقارنة مع باقي البلدان العربية المستقبلة للتحويلات

الشكل رقم (54) : مساهمة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي لعينة من البلدان العربية (%)

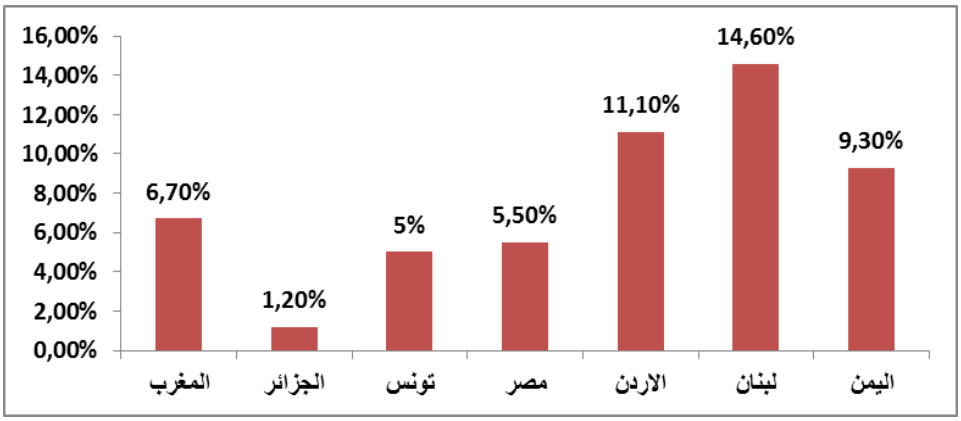

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الصادرة في التقرير السنوي حول الهجرة و التنمية ابريل 2017

5- المناطق المرسلة للتحويلات المالية للمهاجرين الى الجزائر :

فيما يخص أهم المناطق المرسلة للتحويلات المالية إلى الجزائر فهي تتوقف بشكل أساسي على حجم الهجرة الجزائرية في الخارج ومناطق تمركزها، حيث تأتي فرنسا في مقدمة البلدان المرسلة للتحويلات إلى الجزائر بحوالي 84.89% من إجمالي التحويلات المالية المتدفّقة إلى الجزائر وهو ما يعادل 1.7 مليار دولار في سنة 2017 طبقا لبيانات منظمة الشراكة المعرفية العالمية حول الهجرة والتنمية (KNOMAD) الصادرة في 2019، ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة بالتركّز القوى للجالية الجزائرية في فرنسا التي تقدر بحوالي 85% من إجمالي الهجرة الجزائرية في الخارج، كما نجد بعض البلدان الأخرى كإسبانيا التي تقدر حجم الأموال المرسلة منها بحوالي 3.28% ، إضافة إلى كندا 2.2% ، ايطاليا 1.42% والجدول الموالي يوضّح حجم الأموال المرسلة إلى الجزائر حسب مناطق الإرسال .

الجدول رقم (23) : حجم الاموال المرسلة الى الجزائر حسب المناطق سنة 2017.

التحويلات / البلد المرسل	التحويلات المالية بالمليون دولار	النسبة المئوية من اجمالي التحويلات الرسمية (%)
فرنسا	1731	%84.89
إسبانيا	67	%3.28
كندا	45	%2.2
ايطاليا	29	%1.42
بلجيكا	30	%1.47
المملكة المتحدة	25	%1.22
الولايات المتحدة الامريكية	22	%1.07
ألمانيا	21	%1.02
سويسرا	12	%0.58
باقي مناطق العالم	57	%3.43
المجموع	2039	%100

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة الشراكة المعرفية العالمية حول الهجرة و التنمية (KNOMAD) الصادرة في 2019 https://www.knomad.org/

المطلب الثاني : قنوات تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين:

كما سبق وأنّ أشرنا في الجزء النظري الخاص بالدراسة فإنّ التحويلات المالية للمهاجرين تتبع مسارين مختلفين عند إنتقالها من البلدان المرسلة إلى البلدان المستقبلة هاذين المسارين يشمل القنوات الرسمية عبر البنوك، وشبكات البريد والمؤسسات المالية العالمية المتخصصة في تحويل الأموال ، أما القنوات الموازية فهي تشمل العديد من الآليات والطرق التي يعتمدها المهاجر في تحويل أمواله من الخارج إلى بلده الأصلي سواء بالإعتماد على نفسه أوعبر وسطاء أخرين متخصصين في تحويل الأموال كالأصدقاء أوالأقارب وبالتالي يمكن تقسيم قنوات تحويل الأموال في الجزائر إلى :

1- القنوات الرسمية :

فيما يخص القنوات الرسمية التي يعتمد عليها المهاجرين في تحويل أموالهم إلى الجزائر فهي تشمل أساسا المؤسسات التالية :

1-1 مؤسسة بريد الجزائر:

التي تعتبر واحدة من أقدم المؤسسات المتخصصة في تحويل الأموال من خلال مكاتبها الموزعة عبر التراب الوطني والتي تقدر اليوم بحوالي 3800 مكتب ، كما لها نسبة تغطية واسعة نوعا ما مقارنة مع باقي المؤسسات الأخرى إضافة إلى تكلفتها المنخفضة ، لكن رغم ذلك يبقى الإعتماد عليها في إجراء المعاملات المالية بالنسبة للمهاجرين محدود نوعا ما .

1-2 البنوك:

من خلال الحسابات البنكية التي يقوم من خلالها المهاجر بتحويل أمواله من الخارج إلى الجزائر حيث حددت التعليمة رقم 92-02 بتاريخ 20-02-1991 شروط فتح وطريقة عمل الحسابات البنكية[1]

لكن يبقى الإعتماد على البنوك محدود نسبيا نظرا لتكلفتها المرتفعة ، إضافة إلى بطئ معاملاتها وضعف مستوى تغطيتها خاصة في المناطق الريفية باستثناء المدن التي تحتوى على فروع بنكية، إضافة إلى نقص الخدمات المالية المقدمة للراغبين في تحويل الأموال إلى الجزائر، فضلا عن غياب فروع بنكية في الخارج للبنوك الجزائرية لتميكن الجالية الوطنية من تحويل أموالها عبر القنوات الرسمية بعيدا عن السوق الموازي رغم محاولات الحكومات المتعاقبة في السنوات الأخيرة للدفع بمشروع فتح فروع خارجية للبنوك الجزائرية خاصة في فرنسا لتعبة إدخارات المهاجرين وتوجيهها عبر القنوات الرسمية ، حيث وافقت الحكومة في سنة 2014 على طلب بنك الجزائر الخارجي بفتح فروع في فرنسا ، لتمكين الجالية المقيمة في أوروبا من تحويل مدخراتها عبر القنوات الرسمية والاستفادة من التسهيلات المقدمة لها خاصة في قطاع السكن[2].

الشكل (55): تطور التحويلات حسب قنوات التحويل في الجزائر بين 2005-2014 (%)

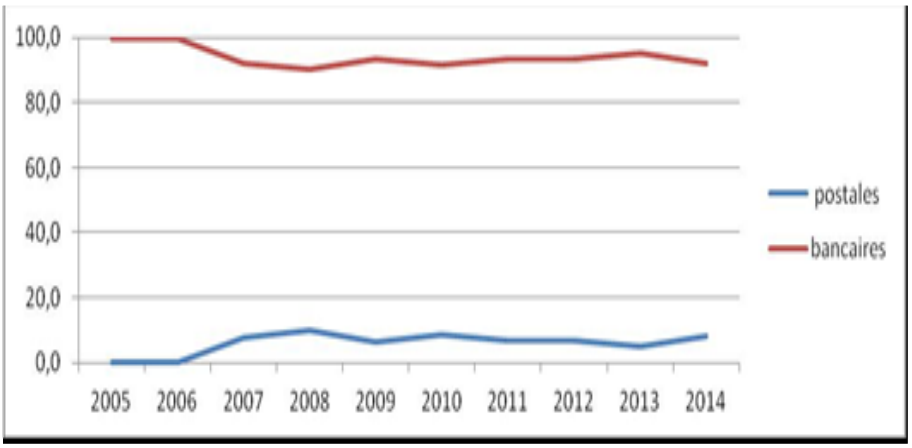

Source: Musette.M.S(2016) , Op Cit, pp :20

1-3 المؤسسات المالية العالمية المتخصصة في تحويل الأموال (وسترن يونيون):

التي أصبحت تسيطر على سوق التحويلات المالية في الجزائر بداية من سنة 2000 نظرا لانخفاض تكلفتها إضافة إلى سرعة معاملاتها المالية ، وتغطيتها الواسعة التي تمتد لتشمل معظم دول العالم ومن أبرز هذه المؤسسات نجد مؤسسة وسترن يونيون (Western union) الأمريكية بالتعاون مع بريد الجزائر (Algerie poste) ، حيث تمتلك هذه المؤسسة أكثر من 500000 وكالة في كل دول العالم ، أما في الجزائر فيوجد حوالي 700

[1] https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist31_91.htm

[2] مساهل عبد الرحمان ،الاستثمار في راس المال البشري واشكالية هجرة الكفاءات في المنطقة المغاربية: (2000-2013) ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابوبكر بلقايد ،تلمسان ، 2014-2015 ، ص 237 .

وكالة ، إضافة إلى توفرها لفروع على مستوى بعض البنوك التي تعاقدت معها مثل الشركة العامة الجزائرية (Société générale d'algérie) ، والبنك الوطني الباريسي (Bnp pribas)، أما فيما يخص آلية عمل هذه المؤسسة فيسمح من خلالها لكل المقيمين في الخارج من تحويل أموالهم إلى الجزائر، كما يمكن تحويل الأموال لشخص مقيم داخل الجزائر من ولاية الى أخرى ، لكن لايسمح للمقيمين في الجزائر من تحويل الأموال إلى الخارج عكس ما هو معمول به في مختلف دول العالم .

من جهة أخرى يمكن للشخص المستقبل للتحويلات عبر مؤسسة وسترن يونيون أن يسحب الأموال بالدينار الجزائري فقط وليس بالعملة الصعبة كالأورو والدولار وبسعرالصرف الرسمي، وكما هو معلوم في الجزائر يوجد سوق سوداء للصرف واسع وجد نشط ، وهذا ما يفسر لجوء أغلب المهاجرين في تحويل أموالهم عبر القنوات الموازية للإستفادة من الفارق الموجود بين السعرين الرسمي والموازي، كما يمكن للمرسل تحويل الأموال عبر وكالة وسترن يونيون من خلال شبكة الانترنت لكن بشرط أن يمتلك بطاقة بنكية.

إضافة الى مؤسسة وسترن يونيون نجد مؤسسة موني جرام (Money Gram) لكن بدرجة أقل، ورغم هذا تبقى مساهمة المؤسسات المالية العالمية في جذب أموال المهاجرين الى الجزائر دون المستوى المطلوب قياسا بحجم الجالية الجزائرية في المهجر، وامكانياتها المالية وبالمقارنة مع بعض الدول العربية مثل مصر، المغرب وتونس التي تنشط فيها هذه المؤسسات بدرجة أكبر مقارنة مع الجزائر نظرا لإنخفاض القيود المفروضة على نشاطها وهو ما يفسر إرتفاع حجم الأموال المحولة من الخارج باتجاه هذه البلدان مقارنة مع الجزائر كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (24) : مشاركة مؤسسات تحويل الأموال في سوق التحويلات في دول شمال أفريقيا(%)

المؤسسات / البلد	وسترن يونيون	موني غرام	كوين ستار	موني اكسبرس	اكسبرس موني ترانسفير	موني ترانسفير	ترانس هورن موني ترانس	اكسبرس فندز انترناشيونال	مؤسسات اخرى
الجزائر	20	1	0	0	0	0	0	0	79
المغرب	36	41	4	3	0	0	16	0	0
تونس	69	31	0	0	0	0	0	0	0
مصر	30	58	0	0	0	0	0	0	12

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) ،إرسال الأموال إلى الوطن في افريقيا، أسواق التحويلات والبيئة التمكينية و الآفاق 2009 ، ص8.

من خلال الجدول نلاحظ ضعف مساهمة شركات تحويل الأموال العالمية في سوق التحويلات المالية في الجزائر مقارنة مع باقي الدول العربية الأخرى وهذا يدل على غياب سياسة واستراتيجية وطنية لتعبئة التحويلات المالية للمهاجرين والإستفادة منها كمصدر مهم من المصادر الخارجية للعملة الصعبة.

2- القنوات غير الرسمية أو الموازية :

إنّ قنوات الموازية لتحويل الأموال متعددة وتأخذ أشكالا مختلفة ، فضعف أداء النظام المالي في الجزائر من جانب الخدمات المالية المقدمة وسرعة المعاملات وتكلفتها المرتفعة تدفع المهاجرين إلى الاعتماد على القنوات غير الرسمية في تحويل الأموال، وتتشكل هذه القنوات غالبا عبر الروابط العائلية والاجتماعية، كما أنها تشمل عدة آليات أبرزها :

- تحويل الأموال عن طريق المهاجر نفسه إلى أفراد أسرته في الجزائر عند عودته إلى أرض الوطن، حيث يجلب معه سيولة مالية خاصة خلال فترات العطلة أو في بعض المناسبات كالأعياد، وتزود هذه السيولة سوق الصرف الموازي بالعملة الصعبة كما هو الوضع الحالي للجزائر.
- تحويل الأموال من المهاجر إلى الجزائر عن طريق أفراد الأسرة أو الأقارب المقيمين في الخارج أو عند زياتهم للمهاجر في بلد الاستقبال .
- تحويل الأموال عن طريق شخص متخصص في تحويل الأموال يكون في الغالب من نفس المنطقة الأصلية للمهاجر وهذه العملية هي مبنية أساسا على عامل الثقة المتبادلة بين المهاجر والشخص المحول للأموال.
- عملية المقاصة بين المواطنين وهي آلية تقتضي أن يسدد المهاجر في بلد الاستقبال لحساب مواطن من معارفه قيمة المشتريات أو الفواتير بالعملة الصعبة، وفي المقابل يزود المواطن رصيد حساب المهاجر في البلد الأصلي أو في حساب أسرته بالعملة الوطنية[1].

من جهة أخرى فان استخدام القنوات الموازية في تحويل الأموال لايقتصر فقط على المهاجرين المتواجدين في وضعية غير قانونية، بل يشمل كذلك المهاجرين الشرعيين الذين يفضلون هذا النوع من طرق نقل الأموال نظرا لانخفاض تكلفتها مقارنة مع المعاملات الرسمية أين يكون المهاجر مجبرا على دفع تكاليف خدمات تحويل الأموال سواء من خلال البنوك أو عبر شبكات البريد ، إضافة إلى ذلك فإنّ تحويل الأموال عبر القنوات الموازية يمتاز بالسرعة النسبية مقارنة مع القنوات الرسمية التي تستغرق فترة زمنية أطول بسبب ضعف مستوى التغطية

[1] خشاني محمد، الهجرة الدولية الواقع والآفاق، سلسلة محاضرات 143 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011 ، ص34

والإجراءات الإدارية المعقدة ، فضلا عن نقص الخدمات المالية المقدمة للمهاجر الراغب في تحويل أمواله إلى الجزائر ، وفي هذا الخصوص أشار الباحث Khalfaoui (2006)[1] في إطار دراسة حول الجالية الجزائرية في أمريكا الشمالية أنّ من بين أسباب إعتماد المهاجرين الجزائريين على القنوات الموازية في تحويل الأموال ضعف المعاملات المالية عبر المنظومة البنكية وطول المدة الزمنية التي تستغرقها التحويلات للوصول إلى الجهات المتلقية التي تستغرق عدّة أيام، هذا ما يجعل المهاجرون يلجئون إلى القنوات غير الرسمية والمؤسسات المالية العالمية المتخصصة في تحويل الأموال كمؤسسة وسترن يونيون (Western union) ، لكن رغم ذلك تبقى عملية المفاضلة بين القنوات الرسمية والقنوات الموازية تخضع لمجموعة من العوامل كما هو موضّح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(25): مزايا وسلبيات مختلف قنوات تحويل الأموال

قنوات التحويل	المزايا	السلبيات
– التحويلات البنكية	– السرعة والأمان	– التكلفة مرتفعة – المرسل اليه يجب ان يكون لديه حساب مصرفي – شبكة البنوك غير منتشرة في المناطق الريفية.
– التحويلات البريدية	– التكلفة غير مرتفعة. – البساطة	– طول المدة
– شركات التحويل	– بساطة. – أمان. – سرعة فائقة. – شبكات منتشرة جدا	– كلفة عالية جدا – الكلفة تختلف حسب القيمة المالية وبلد الارسال
– الوسطاء	– بساطة – كلفة منخفظة – سرعة المعاملات	– المدة غير مظبوطة. – خطر الاختلاس

المصدر: خشاني محمد، مرجع سبق ذكره ، ص36

أما فيما يخص حجم التحويلات التي تمر عبر القنوات الموازية في الجزائر فيصعب تقديرها بدقة نظرا لطبيعة معاملاتها غير المنظمة وغير المسجلة في ميزان المدفوعات ، فحسب تقديرات وزارة المالية فإنّ حجم التحويلات المالية التي تمر عبر القنوات الموازية تفوق بثلاثة أضعاف تلك التي تمر عبر القنوات الرسمية، كما أشارت دراسة للبنك الأوروبي للإستثمار[2] في سنة 2004 حول المهاجرين من منطقة شمال افريقيا المقيمين في أوروبا

[1] Khelfaoui H. (2006), " La Diaspora Algérienne En Amérique Du Nord : Une Resource Pour Son Pays D'origine ? ", CARIM Research Report 2006/04.pp:29-30 Https://Cadmus.Eui.Eu/Bitstream/Handle/1814/6267/CARIM-RR2006_04.Pdf?Sequence=1

[2] Khachani.M(2007) , " Liens Entre Migration Et Developpement En Afrique Du Nord", Nations Unies. Commission Economique Pour L'afrique. Migration Internationale Et Développement En Afrique Du Nord, Pp:13 Https://Repository.Uneca.Org/Handle/10855/22288

أن حجم التحويلات غير الرسمية من إجمالي التحويلات في دول المنطقة قد بلغت حوالي 34% بالنسبة للمغرب ،20% بالنسبة لتونس ،57% في الجزائر ، 56% في مصر ، 80% في السودان، وأشارت دراسة لوزارة الداخلية الفرنسية حول المهاجرين الأجانب المقيميين على أراضيها أن أكثر من نصف التحويلات للجالية الجزائرية تتم بطرق غير شرعية حيث قدرت تحويلات المهاجرين الجزائريين في فرنسا بحوالي 3.15 مليار أورو، منها 1.8 مليار أورو تم تحويلها بطريقة غير شرعية[1] ، وحسب ذات الدراسة فان السبب في ارتفاع التحويلات غير الشرعية مقارنة مع التحويلات النظامية للجالية الجزائرية يعود إلى سوق الصرف الموازية الذي يقدم أسعارا مرتفعة للعملات الأجنبية المتداولة محليا مقارنة مع تلك التي تعتمدها البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية .

كما تشير بعض الدراسات الحديثة كدراسة الباحث Musette (2011)[2] التي شملت عينة مكونة من 152 أسرة مستقبلة للتحويلات المالية في سنة 2007 موزعة على عدد من الولايات منها تلمسان ، سطيف ، بجاية ، الجزائر العاصمة، إضافة إلى عينة أخرى شملت 431 مهاجر عائد في الجزائر العاصمة سنة 2008 ، وأشارت نتائجها إلى ضعف مساهمة القنوات الرسمية في تحويل الأموال كالتحويل عبر البنوك الذي لم يتجاوز 4%، والتحويل عبر مكاتب البريد الذي يمثل 34%، أما النسبة الكبيرة من الأموال المحولة فهي تمر عبر القنوات الموازية سواء عن طريق المهاجر نفسه أو من خلال أفراد أسرته أوأصدقائه المقيمين في الخارج ، وفي دراسة أخرى للباحث Djelti (2015)[3] شملت عينة مكونة من 200 مهاجر على مستوى بعض ولايات الوطن ممثلة في وهران ، معسكر ، غليزان ، مستغانم أشارت نتائجها أنّ 11.5% من المهاجرين يستخدمون القنوات الرسمية في تحويل أموالهم من الخارج إلى الجزائر وهي بذلك لا تمثل سوى 8.8% من مجموع الأموال المحولة إلى الجزائر، في حين 74% من المهاجرين يعتمدون على القنوات الموازية في تحويل أموالهم، وحسب نتائج هذه الدراسة فإنّ القنوات الموازية تحوّل أكثر من تسعة أضعاف ما تحوّله القنوات الرسمية.

لكن رغم ذلك تبقى عملية تقييم حجم الأموال المحولة من الخارج عبر القنوات الموازية غاية في الصعوبة في ظل عدم وجود أي دراسة وطنية شاملة ومعمقة تشمل كل ولايات الوطن ، فجل التقديرات صادرة عن دراسات محدودة وأجريت على مناطق معينة دون غيرها لذلك لايمكن الأخذ بنتائجها بشكل قطعي في تقييم حجم الأموال التي تحول من الخارج الى الجزائر لكن الشئ الأكيد هو أن القنوات الموازية تحول نسبة معتبرة من أموال المهاجرين الجزائريين لجملة من الأسباب التي سوف نتناولها في العنصر الموالي .

---

[1] بزارية محمد ، أيت سي معمر نوال ،" الأثر الانمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نحو استراتيجية وطنية لتعظيمها" ،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد 07 ، أفريل 2017 ، صفحة 278

[2] Musette .S (2011) ,Op Cit , pp:279-280

[3] Djelti .S(015) , Op Cit ,pp:69

المطلب الثالث: العوامل المشجعة على استخدام القنوات الموازية لتحويل الأموال في الجزائر:

عند مقارنة حول حجم التحويلات المالية المرسلة من الجالية الجزائرية في الخارج ، مقارنة مع حجم التحويلات في بعض البلدان العربية مثل مصر ، الأردن ، لبنان وخاصة مع دول الجوار كالمغرب نجد أن الجزائر تحتل مرتبة متاخرة نوعا ما وهذا يمكن تفسيره بعاملين ، إما أن حجم التحويلات المالية المرسلة من الخارج الى الجزائر منخفض نسبيا مع باقي الدول الأخرى وهذا الطرح غير واقعي فالجالية الجزائرية في الخارج تعد من أكبر الجاليات العربية كما أنها تتمركز في المناطق ذات الدخل المرتفع، أو أن النسبة الكبيرة من أموال المهاجرين الجزائريين تمر عبر القنوات الموازية لذلك تظهر قيمة الأموال الرسمية منخفضة مقارنة مع باقي الدول الأخرى ، ومما لا يدعوا للشك أن جزء مهم من أموال المهاجرين تمر عبر القنوات غير الرسمية نظرا لجملة من الأسباب والتي نوجزها فيما يلي :

1- إرتفاع تكاليف تحويل الأموال من الخارج باتجاه الجزائر عبر القنوات الرسمية:

تعتبر تكاليف تحويل الأموال من أهم العوامل المؤثرة على سلوك المهاجر في تفضيله للقنوات التي يرغب من خلالها في إرسال أمواله باتجاه بلده الأصلي، فارتفاع تكاليف التحويل تجعل المهاجر عادة يختار القنوات الموازية (غير الرسمية) كما أنها تؤثر على حجم المبالغ المالية المرسلة للأسر المتلقية في البلد الأصلي،

وعلى المستوى الدولي فقد وضعت هيئة الأمم المتحدة ضمن استراتيجيتها العالمية للتنمية تخفيض التكاليف المرتبطة بتدفق التحويلات المالية للمهاجرين كهدف استراتيجي على المدى البعيد[1] في آفاق 2030 ، حيث تسعى إلى تخفيضها إلى حوالي 7% من إجمالي المبلغ المحوّل بهدف تشجيع المهاجرين في الخارج على زيادة تحويل الأموال الى بلدانهم الأصلية نظرا للدور التنموي الكبير والآثار الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتحويلات المهاجرين .

فيما يخص الجزائر مازالت التكاليف المرتبطة بتحويلات المهاجرين مرتفعة نوعا ما مقارنة مع عدد من البلدان النامية نظرا لضعف أداء النظام المالي بشكل عام والمنظومة البنكية بوجه خاص وضعف تغطيتها التي مازالت غير قادرة على تعبئة أموال المهاجرين وزيادة تدّفقها مقارنة مع بعض البلدان العربية ، والجدول الموالي يوضّح بشكل مفصل متوسط تكلفة تحويل الأموال من فرنسا باتجاه الجزائر حسب إختلاف نوعية القنوات المستخدمة طبقا لتقديرات البنك العالمي لسنة 2019.

[1] Musette.M.S (2016) , Op Cit , pp :23-24

الجدول رقم (26) : تكاليف تحويل الأموال من فرنسا باتجاه الجزائر بالنسبة لكل مبلغ مالي يقدر بحوالي 140 أورو حسب مختلف المتعاملين خلال الربع الرابع 2019 **الوحدة : (أورو ، %)**

المتعامل المالي	التكلفة من اجمالي المبلغ المحول (%)	التكلفة من اجمالي المبلغ المحول (أورو)	سرعة التحويل	مستوى التغطية على مستوى الوطن
موني جرام (Money Gram)	عبر الانترنت: %4.29	6.01	أقل من ساعة	متوسط
	عبر الوكالة: %9.58	13.41	أقل من ساعة	متوسط
وسترن يونيون (Western union)	الانترنت: %10.91	15.27	أقل من ساعة	عالي
	الوكالة: %12.65	17.71	أقل من ساعة	عالي
من خلال شبكة البريد عبر وكالة وسترن يونيون	الانترنت: %13.15	18.41	أقل من ساعة	عالي
	الوكالة: %15.28	21.39	أقل من ساعة	عالي
شبكة البريد	%5.36	7.5	من3 الى 5 أيام	عالي
البنك سوسيتي جنرال (Société général)	%7.14	10	من3 الى 5أيام	متوسط
متوسط التكلفة الاجمالية	%9.80	13.71		

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك العالمي الموجودة في موقع التالي:
https://remittanceprices.worldbank.org/en/corridor/France/Alger

من خلال تحليل معطيات الجدول الخاص بتكاليف تحويل الأموال من فرنسا باتجاه الجزائر خلال الربع الرابع لسنة 2019 نلاحظ إختلاف التكلفة من متعامل مالي لأخر ، كما أنّ سرعة التحويل تختلف حيث لا تتجاوز ساعة واحدة عبر المؤسسات المالية المتخصصة في تحويل الأموال مثل موني جرام أو وسترن يونيون في حين تستغرق من 3 الى 5 أيام عبر شبكة البريد أوالمنظومة البنكية، من جهة أخرى تختلف مستوى التغطية من متعامل مالي إلى أخر لذلك فإنّ المهاجر يأخذ بعين الإعتبار كل هذه العوامل كالتكلفة المالية ، وسرعة التحويل ، مستوى التغطية ، درجة الأمان في اختياره للقنوات التي يحول من خلالها الأموال إلى الجزائر ، لكن إجمالا نستطيع القول أنّ متوسط التكلفة الاجمالية في الجزائر المقدر بحوالي 9.8% من إجمالي المبلغ المحوّل أو ما يعادل 13.71 أورو بالنسبة لكل مبلغ مالي 140 أورو مازال مرتفعا نوعا ما مقارنة مع المتوسط العالمي وهذا ما يجعل المهاجر يفضل القنوات الموازية لإرسال الأموال إلى الجزائر.

2- الفرق بين مستويات أسعار الصرف الرسمية والموازية في الجزائر:

يعتبر التباين بين مستويات سعر الصرف الرسمي والموازي من أهم العوامل التي تدفع المهاجرين الى المفاضلة بين قنوات تحويل الأموال سواء الرسمية أوالموازية ، وفي هذا الخصوص كشفت عدد من الدراسات عن أهمية الفجوة الموجودة بين مستويات أسعار الصرف في تفسير تدفق تحويلات المالية للمهاجرين (EL badawi & Rocha 1992)، (El sakka & Mac Nabb 1998)، (Aydas & al2004) .

والجزائر كغيرها من البلدان النامية تتميز بوجود سوق سوداء للصرف جد متطور ونشط يتم التداول فيه لنسبة كبيرة من الكتلة النقدية خاصة العملة الصعبة كالدولار والأورو أمام مرأى من السلطات الرسمية ، حيث يعود ظهور هذا السوق في الجزائر الى بداية سنوات السبعينيات التي تميزت بعدم وجود سوق داخلي للصرف يتحدد عن طريقه سعر صرف الدينار الذي كان مراقبا عن طريق قوانين صارمة ،خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة وإجراء التحويلات الدولية من جهة أخرى فان سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة مع العملات الأجنبية وهذا ما أدى الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة مع أسعار السلع المستورة وأصبح المقيمون يفضلون السلع الأجنبية[1] ، وبداية من سنة 1974 تفاقم مستوى سعر الصرف الموازي في الجزائر بفعل الرقابة الصارمة للصرف وزيادة الطلب على العملة الصعبة [2].

خلال مرحلة الثمانينات توسع سوق الصرف الموازي بشكل تدريجي حيث ارتفع الطلب على العملة الصعبة خاصة الفرنك الفرنسي لاستيراد بعض المنتجات التي كانت غير متوفرة في السوق الوطني[3] ، كاستيراد المركبات خاصة المرخصة منها وغير المرفقة بحق الصرف ، وساهم العمال المهاجرون في الخارج خاصة المقيمين في فرنسا في زيادة نشاط سوق الصرف الموازي من خلال عملية المقاصة التي كانت تتم بينهم وبين المقيمين في الجزائر (شراء المنتجات والتجهيزات الكمالية بالفرنك الفرنسي في فرنسا ودفع المبلغ المستحق لقيمة تلك السلع في الجزائر وفق السعر المحدد) هذا ما ساهم في توسع السوق السوداء خاصة خلال الفترة الممتدة بين 1986-1992 تزامنا مع الصدمة البترولية لسنة 1986 وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني، من جهة أخرى تراجعت حجم التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين الجزائريين وأصبحت نسبة كبيرة منها تسلك القنوات الموازية بفعل التباين الكبير بين مستويات أسعار الصرف.

---

[1] سي محمد فايزة، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .

[2] بن بوزيان محمد ، زياني طاهر ، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، العدد 01 ، 2002 ، ص 218

[3] سي محمد فايزة ، بوثلجة عبد الناصر ، أثر سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة قياسية – ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 08 ،العدد :01 ، 2020 ، ص24

بداية من سنة 1994 عرف سعر الصرف الموازي انخفاضا تدريجيا نتيجة تخفيض قيمة العملة بنسبة 40.17%، واتباع البنوك التجارية لسياسة تسمح للمتعاملين الاقتصادين من الحصول على العملة الصعبة باللجوء الى ما يعرف بالقرض المستندي لتمويل التجارة الخارجية، اضافة الى ظهور السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية هذا ما ساهم في تقليص الطلب على العملة الصعبة[1]، وقد عرفت الفترة الممتدة بين 1997-2000 استقرار نسبيا في سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوقين الرسمي والموازي.

مع منتصف الألفية الجديدة عرف مستوى سعر الصرف في السوق الموازي تطورا ملحوظا ، حيث أصبحت الفجوة بين السعرين ترتفع تدريجيا ويمكن تفسير ذلك بتحسين الوظعية المالية للجزائر ونمو قطاع الواردات لذلك ارتفع الطلب على العملة الصعبة ، وعلى العموم يمكن القول أن السوق الموازي للصرف في الجزائر عرف تطورا ملحوظ خلال السنوات الأخيرة وهو يزداد نشاطا خاصة خلال الفترات التي تعرف طلبا متزايدا على العملة الصعبة في بعض المناسبات كموسم السياحة ، العمرة ، اضافة الى تسجيل تعاملات منذ مدة في السوق الموازية بالنسبة للمتعاملين الاقتصادين أو غيرهم ممن يلجئون الى السوق الموازية لإستبدال قيمة كبيرة من العملة الأجنبية مقابل الدينار وهذا ما يرفع الطلب على العملة الصعبة[2] .

في ظل وجود هذا السوق فان نسبة معتبرة من أموال المهاجرين تحول عبر القنوات الموازية للاستفادة من الفارق الموجود بين الأسعار الرسمية والموازية ، وهذا ما يفسر ضعف حجم التحويلات عبر القنوات الرسمية للجالية الجزائرية مقارنة مع بعض الدول العربية والمغاربية على وجه الخصوص.

[1] بن بوزيان محمد ، زياني طاهر ،مرجع سبق ذكره، ص218

[2] سي محمد فايزة ، بوثلجة عبد الناصر ، ص26

الشكل رقم (56) : تطور التحويلات المالية الرسمية ،سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي دج/دولار

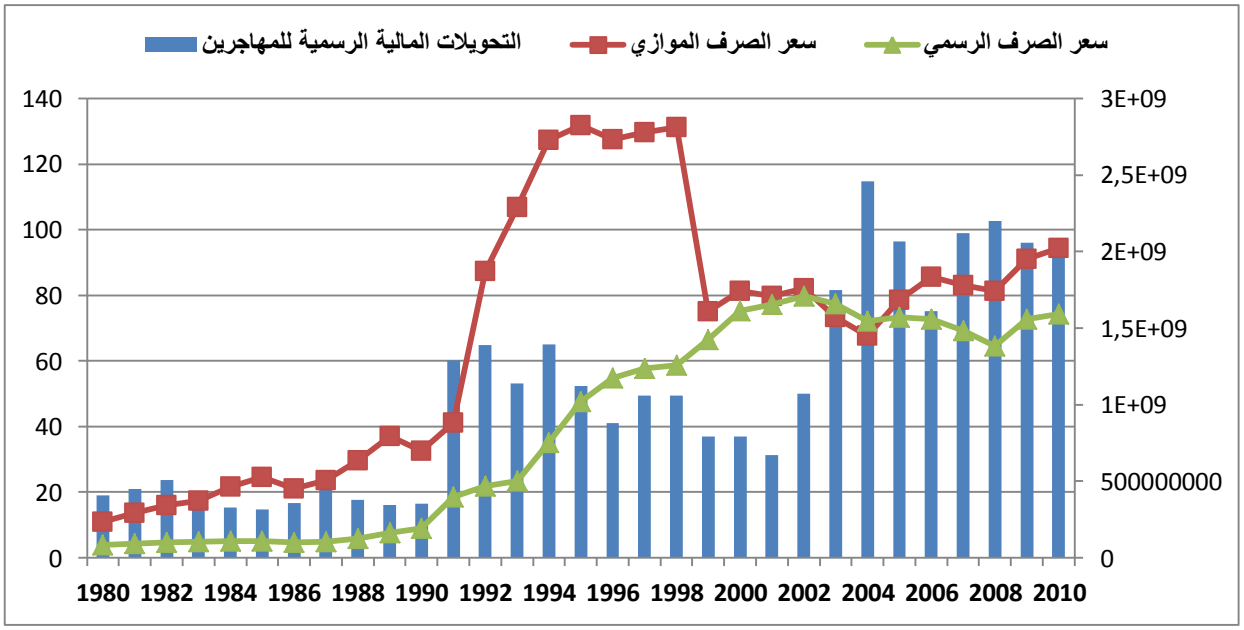

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي(WDI) بالنسبة لسعر الصرف الرسمي ، بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNACTED) بالنسبة للتحويلات المالية

من خلال الشكل الهندسي نلاحظ أنّ التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين الجزائريين تتأثر بشكل أكبر بتقلبات مستويات أسعار الصرف الموازية في السوق السوداء مقارنة مع أسعار الصرف الرسمية، حيث شهدت انخفاضا محسوسا خلال فترة الثمانيات بفعل زيادة حدة التباين بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وأصبحت التحويلات خلال هذه المرحلة تقتصر على بند الأجور ومصادر أخرى للأجر (SART) نظرا لأن تحويل هذا الأخير يشترط مروره عبر القنوات الرسمية (البنوك ، ومكاتب البريد) ، أما البند الثاني الخاص بتحويلات مدخرات العمال (TET) فقد عرفت انخفاضا كبيرا نظرا لأنها أصبحت تحول عبر القنوات غير الرسمية نتيجة توسع سوق الصرف الموازي وزيادة حدة التباين بين أسعار الصرف.

3- ضعف أداء المنظومة المصرفية وضعف مستوى التغطية في الجزائر:

إنّ ضعف أداء المنظومة المصرفية في الجزائر وعدم قدرتها على مسايرة التطورات الدولية في مجال المعاملات المالية الحديثة يجعلها غير قادرة على تعبئة جزء مهم من التحويلات المالية التي يفضل المهاجرون تحويلها عبر القنوات الموازية، فالصعوبات التي تواجه المغتربين الجزائريين والعاملين في الخارج هي ذاتها التي يشكو منها جل المتعاملين مع القطاع المصرفي ، بفعل تخلف النظام البنكي الذي مازال يستعمل أنظمة بدائية تعود إلى ثمانينات القرن الماضي ، إضافة إلى غياب الكثير من المنتجات التي يمكن تقديمها للعملاء والتي تساعد على جذب الكثير من الأموال وخاصة أموال المغتربين[1]، فضلا غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج

[1] بزارية محمد ، أيت سي معمر نوال ، مرجع سبق ذكره ، ص284-285

خاصة في مناطق تمركز الجالية الجزائرية مثل فرنسا هذا ما يجعل الجزائر تفقد قرابة 5 مليار دولار سنويا من التحويلات المالية لجاليتها المهاجرة.

من جهة أخرى فان ثقل الإجراءات البيروقراطية عند تحويل الأموال عبر المؤسسات الرسمية خاصة البنوك التي تفرض على المهاجر عند تحويل الأموال من الخارج الى العائلة أو أي شخص في البلاد أن يرسل دليلا يثبت مصدر تلك الأموال المحولة لكي يقدمها الطرف المستفيد للبنك الذي يحوز فيه على حساب ثم بعد ذلك يحول المبلغ المرسل من الخارج الى الدينار ، حيث يمنع أن يسحب المبلغ المحول بالعملة الصعبة وهذا ما يشجع المهاجرين على إستخدام القنوات الموازية في تحويل أموالهم[1] .

كما يمتاز سوق التحويلات المالية في الجزائر بنقص في نسبة التغطية الذي يشير إلى عدد فروع البنوك أو مراكز تحويل الأموال نسبة إلى عدد السكان ، حيث أشارت إحدى الدراسات[2] أن الجزائر تأتي في مرتبة متأخرة نوعا ما في مستوى التغطية مقارنة مع عدد من البلدان العربية الأخرى التي تستقبل التحويلات خاصة دول المغرب العربي وهذا ما يفسر سبب ضعف حجم التحويلات في الجزائر كما هو موضّح في الجول الموالي:

الجدول رقم(27): فروع البنوك ومراكز تحويل الأموال في البلدان العربية سنة 2004

	تونس	مصر	لبنان	الاردن	المغرب	سورية	الجزائر
فروع البنوك	2500	3000	700	550-500	1882	-	1160
فروع مراكز تحويل الأموال	1420	89	960	575	1700	واحد فقط	800

المصدر: محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص12

4- اتساع حجم القطاع الموازي في الجزائر:

إن وجود قطاع غير رسمي واسع للأنشطة الاقتصادية والتجارية في الجزائر يساهم في مرور نسبة كبيرة من التحويلات المالية عبر القنوات الموازية لإعادة استثمارها في هذا القطاع ، حيث تكون الأعباء الضريبية منعدمة والإجراءات البيروقراطية غير موجودة، اضافة إلى سهولة تحقيق الأرباح وفي هذا الخصوص فقد أشارت الدراسة المهمة التي قدمها كل من Schiopu و Siegfried (2006)[3] حول محددات التحويلات المالية البينية في عينة من البلدان المرسلة للتحويلات تظم 21 دولة من منطقة غرب أوروبا،إضافة الى 7 دول مجاورة للإتحاد الاوروبي مستقبلة للتحويلات شملت دول منطقة شمال افريقيا بما فيها الجزائر ، اضافة الى دول من أوروبا

[1] كحال حمزة ، "الجزائر تتعثر في جذب أموال 7 ملايين مهاجر، العربي الجديد"، نشر يوم 18 ديسمبر 2018 https://www.alaraby.co.uk/

[2] محمد الامين فارس، تحويلات العمال المهاجرين الى المنطقة العربية السمات والآثار، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا-الاسكوا ، منظمة الامم المتحدة ، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية :التحديات والفرص بيروت، 15-17 أيار/مايو 2006، ص12

[3] Schiopu .L , Siegfried .N (2006) , Op Cit, 1-34

الشرقية ، وأوضحت نتائج هذه الدراسة على أن التحويلات المالية تتأثر أساسا بالفرق بين مستوى الناتج الداخلي الخام بين مناطق الارسال ومناطق الاستقبال ، اضافة الى الفرق في معدلات الفائدة وحجم القطاع الموازي في البلدان المستقبلة للتحويلات من خلال وجود علاقة عكسية بين التحويلات الرسمية وحجم القطاع الموازي ، أي كلما توسع القطاع غير الرسمي في مناطق الاستقبال تنخفض نسبة التحويلات المالية الرسمية المرسلة الى البلد الأصلي.

5- عامل القرب الجغرافي :

يشجع القرب الجغرافي بين المناطق المرسلة والمناطق المستقبلة للتحويلات المالية المهاجرين على حمل مدخراتهم وتحويلها بشكل شخصي عبر القنوات الموازية دون الحاجة لوجود وسيط رسمي خاصة عندما يتعلق الأمر بالهجرة المؤقتة أو الهجرة غير النظامية[1]، وبالنسبة للجزائر فكما هو معلوم فإن الجالية الوطنية في الخارج تتركز بشكل أساسي في فرنسا، التي تعتبر قريبة جغرافيا مقارنة مع بعض المناطق الأخرى التي تنتشر فيها الجالية الوطنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لذلك يفضل غالبية المهاجرين الجزائريين تحويل أموالهم بشكل شخصي عبر القنوات الموازية .

المطلب الرابع : الإستخدامات النهائية التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر:

رغم أهمية التحويلات المالية للمهاجرين كمصدر خارجي مهم للتمويل إلا أنّ مجالات استخدامها غير العقلانية تحد بشكل كبير من درجة مساهمتها في التنمية ، فمعظم الدراسات تشير إلى أنّ التحويلات المالية في الجزائر توجه غالبا في الإستثمارات غير المنتجة كشراء العقارات والأراضي كما أنّها تستخدم للإنفاق على الاستهلاك اليومي للأسر المتلقية لها، وفي هذا الإطار أشار الباحث Musette (2011)[2] أنّ حوالي 76.6% من الأموال المحولة من المهاجرين إلى العائلات في الجزائر توجه للإنفاق على الاحتياجات اليومية، و4.5% تستخدم في شراء تجهيزات الإنتاج و15% تنفق على بناء و تجهيز السكنات ، وبالتالي فإنّ حجم الأموال المستثمرة في انجاز مشاريع منتجة جدّ محدود، كما أشار الباحث Djelti (2015)[3] أنّ التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين الجزائريين توجه أغلبها في شراء العقارات بما يعادل 50.6% من إجمالي الأموال المحولة و 22.12% توجه إلى الادخار و 18.23% توجه للاستثمار .

[1] خشاني محمد، مرجع سبق ذكره ، ص37

[2] Musette .S (2011) ,Op Cit , pp:299

[3] Djelti .S(015) , Op Cit ,pp:87

كما أشارت دراسة أخرى شملت عينة من البلدان العربية في حوض البحر الأبيض المتوسط [1] أنّ نسبة هامة من التحويلات المالية في المنطقة العربية بما فيها الجزائر توجه للإنفاق على الاحتياجات اليومية، كما هو موضّح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (28) : أوجه إنفاق التحويلات المالية للمهاجرين في بعض البلدان العربية المستقبلة (%) .

الدولة	المصروفات المعيشية اليومية	المصروفات الدراسية	إنشاء منزل	إنشاء شركة	استثمار	أخرى	عدد المقابلات
الجزائر	45	13	23	3	5	11	64
مصر	43	12	18	-	15	12	31
الأردن	74	16	4	-	6	-	40
لبنان	56	24	5	5	5	5	41
المغرب	46	31	16	-	5	2	40
تونس	-	23	34	2	16	25	40
سوريا	61	11	8	-	-	20	49

Source: European Commission (2010), "Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects" Volume ,Final Report & Thematic Background Papers, European Economy, Occasional Paper No. 6, April, 2010, Brussels

من خلال الجدول نلاحظ بكل وضوح أنّ النسبة الكبيرة من التحويلات المالية للمهاجرين في معظم البلدان العربية بما فيها الجزائر توجه للإنفاق على الاحتياجات اليومية خاصة النفقات الاستهلاكية اليومية وجزء ضئيل منها يتم إعادة استثماره في البلدان الأصلية .

من جهة أخرى كشفت بعض المعطيات الاحصائية الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في سنة 2012 والخاصة باستثمارات المهاجرين الجزائريين في أرض الوطن عن ضعف معدل استثمار الجالية الجزائرية، حيث لم يتعدى عدد مشاريع المهاجرين في الجزائر حاجز 46 مشروع كما لم تساهم في انشاء سوى 1450 منصب عمل بميزانية قدرها 8710 مليون دينار جزائري خلال الفترة الممتدة بين 2002-2010 كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] European Commission (2010), " Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects" , Volume ,Final Report & Thematic Background Papers, European Economy, Occasional Paper N°. 6, April, 2010, Brussels

الجدول رقم(29): توزيع مشاريع استثمار المهاجرين الجزائريين المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وفقا لقطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد الموظفين	ميزانية المشروع (بالمليون دينار)
الزراعة	1	13	33
البناء والأشغال العمومية	11	409	1423
الصناعات	17	707	5494
النقل	3	37	179
السياحة	2	88	391
الخدمات	12	196	652
المجموع	46	1450	8171

المصدر: معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في سنة 2012

من خلال الجدول نلاحظ محدودية استثمارات المهاجرين في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2010 رغم أن هذه الفترة تميزت بتحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني وتحسن الوظعية السياسية والأمنية في البلاد لكن رغم ذلك بقية مساهمة الجالية الوطنية في الإقتصاد الوطني جد ضعيفة.

المطلب الخامس: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية في الجزائر

تساهم التحويلات المالية في تنمية البلدان الأصلية على عدة مستويات من خلال خفض مستويات الفقر عن طريق زيادة دخل الأسر المتلقية، وتمويل النفقات اليومية ، وفي هذا الإطار أشار كل من Hamouda و Musette (2006)[1] إلى دور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في التقليل من حدّة الفقر خلال السنوات الأولى للاستقلال في الجزائر، كما كشفت دراسة (El Mouhoub & al 2008)[2] التي شملت بعض المناطق المستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر كبلدية إيجور في ولاية تيزي وزو ، وبلدية ندرومة في ولاية تلمسان على عينة من الأسر المتلقية للتحويلات المالية، حيث قام في البداية قام الباحثون بتقدير نسبة الفقر في ظل وجود التحويلات المالية والهجرة كعاملين إضافيين لعينة تظم 584 أسرة ووجدوا أن نسبته تقدر بحوالي 8%، بعد ذلك قاموا بتقديره في ظل عدم وجود التحويلات والهجرة على عينة تظم 1783 أسرة ولاحظوا أنّ نسبة الفقر قد ارتفعت الى 24.4% ، واستنتجوا أنّ التحويلات المالية في الجزائر تساهم بشكل ايجابي في خفض الفقر في المناطق المستقبلة ، كما كشفت نتائج هذه الدراسة أنّ التحويلات المالية لا تساهم بشكل ايجابي في خفض حدة

[1] Hammouda .N, Musette.S (2006) , Op Cit , pp:54-55
[2] Miotti.L,Mohoub .E.M, Oudinet,J,(2013) ," Remittances, Poverty and Inequality in Algeria" in Mouhoud EL Mouhoub , "Les enseignements de deux nouvelles enquêtes conduites au Maroc et en Algérie " , FEMISE RESEARCH PROGRAMME 2008-2009 , pp :25-65 file:///C:/Users/Pc/Downloads/Rapport-femise-2013-FEM3302-avec-couv1.pdf

التباين في توزيع الدخل في المناطق التي شملتها ، وفي دراسة أخرى للباحث(Benallaoua 2009) [1] شملت عينة من الأسر في منطقة القبائل كشفت نتائجها أنّ مستوى الفقر يقدر بحوالي 5.4% بين الأسر المتلقية للتحويلات بينما ترتفع نسبته الى 17.5% بين الأسر التي لا تستفيد من التحويلات ، كما كشفت ذات الدراسة على أنّ التحويلات تساهم في زيادة نسبة الانفاق الفردي بحوالي 29%، اضافة الى خفض احتمال وجود الأسر في حالة الفقر بنسبة 7.2%، من جهة أخرى أشار الباحث (Bouklia 2010)[2] أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تساهم بطريقة فعالة في التنمية الاقتصادية للدول المستقبلة من خلال قنوات تأثيرها المتعدّدة انطلاقا من :

– إنفاق التحويلات في الاستهلاك النهائي يساهم في مضاعفة الدخل الوطني من خلال تنشيط الطلب النهائي بفعل زيادة معدّل الاستهلاك للعائلات المتلقية للتحويلات .

– تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين له أثر غير نقدي ، يتمثل أساسا في التخفيف من حدّة البطالة من خلال تأخير الدخول المبكر لسوق العمل لدى بعض الفئات المتلقية كالنساء والأطفال أين يفضلون مواصلة التعليم وهذا ما يكون له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى البعيد .

– تدفّق التحويلات يساهم في زيادة إحتياطي النقد الأجنبي وهذا ما يكون له أثر ايجابي على ميزان المدفوعات و على قدرة البلد المتلقي للتحويلات على تمويل الواردات .

– التحويلات المالية للمهاجرين تساهم في خفض معدّلات الفقر في المناطق التي تستفيد منها.

[1] Benallaoua.A(2009) , " Impact Des Transferts Des Migrants Sur Le Bien-Être Monétaire Des Ménages En Basse Kabylie ", in Revue Région & Développement, N° 30-2009. pp :196-219 https://regionetdeveloppement.univ-tln.fr/wp-content/uploads/14-BENALLAOUA.pdf (24-02-2020)

[2] Bouklia.H (2010)," Migration pour le travail décent, la croissance économique et le développement" ,Op Cit ,pp :28

الخلاصة :

من خلال هذا الفصل استنتجنا أنّ حركات الهجرة قد مرت بثلاث مراحل كبرى، بدايتها كانت بتشكل سوق عمل إقليمي بين الجزائر وفرنسا إلى غاية 1971، وتميزت هذه المرحلة بالهجرة المنظمة لليد العاملة الجزائرية باتجاه فرنسا، كما أنّ الهجرة كانت تتم لتلبية المتطلبات الاقتصادية للجزائر باعتبارها آلية مهمة لخفض مستويات البطالة وتعديل اختلال سوق العمل، أما المرحلة الثانية فبدأت تتشكل منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي (1973) في ظل تحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر تزامنا مع سياسة تأميم الثروات الوطنية وإطلاق الجزائر للعديد من البرامج التنموية، وبذلك بدأت هجرة اليد العاملة الجزائرية إلى الخارج تنخفض تدريجيا، وأصبحت تقتصر على الهجرة الاجتماعية في شكل التجمع العائلي، تزامنا مع ذلك قامت السلطات الجزائرية بوضع استراتيجية عامة تستهدف من ورائها تشجيع عودة المهاجرين الجزائريين إلى أرض الوطن، من خلال توفير مجموعة من الشروط والمتطلبات الضرورية لكن رغم ذلك فقد فشلت هذه السياسية في تشجيع عودة المهاجرين الجزائريين، أما المرحلة الثالثة فتبدأ مع بداية سنوات التسعينيات إلى يومنا هذا، وهي من أكثر مراحل الهجرة الجزائرية تعقيدا نظرا لأنّها تشمل العديد من أنواع التدفقات، كهجرة الكفاءات والهجرة الغير شرعية ، واللاجئين السياسيين ... وما زاد في تعقيدها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة التي مرة بها البلاد، إضافة الى تشديد أغلب البلاد المستقبلة خاصة الأوروبية منها لإجراءات الدخول أما المهاجرين الأجانب بما فيهم الجزائريين .

فيما يخص تدفّقات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين فقد مرت هي الأخرى بعدة مراحل، بداية بالمرحلة التي أعقبت الاستقلال إلى غاية 1973 كانت خلالها التحويلات من أهم مصادر التمويل الخارجية للجزائر بنسبة مساهمة تجاوزت 10.7% في الناتج الداخلي الخام ، لتنخفض بعد ذلك خلال سنوات الثمانينات إلى غاية بداية 1990، أين عادت إلى الارتفاع مجددا متجاوزة حاجز 1.2ملياردولار لتواصل الارتفاع بشكل تدريجي مع بعد التذبّذبات، حيث تقدر اليوم بحوالي2.1ملياردولار، من جهة أخرى وجدنا أنّ النسبة الكبيرة من هذه التحويلات تمر عبر القنوات الموازية نظرا للعديد من الأسباب التي سبق وأنّ أشرنا إليها ، إضافة إلى ذلك وجدنا أنّ التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين لا توجه للإستثمارات المنتجة ، فالنسبة الكبيرة منها توجه للإستهلاك النهائي والإنفاق على الإحتياجات العائلية في الجزائر.

الفصل الخامس

دراسة قياسية كلية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

تمهيد :

نهدف من خلال هذا الفصل إلى محاولة تقييم أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بالاعتماد على عدد من طرق التحليل القياسي كاختبارات السكون للسلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود في اطار نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ، إضافة إلى اختبار السببية بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد من سنة 1980 إلى 2018 ، حيث سنقوم في المبحث الأول بتقدير ثلاثة نماذج، الأول خاص بأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين، النموذج الثاني مخصص لدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر وفرنسا باعتبارها بلد استقبال رئيسي للهجرة الجزائرية كما أنه بلد إرسال للتحويلات المالية بنسبة تفوق 85% من إجمالي التحويلات المتدفقة إلى الجزائر، أما النموذج الثالث فهو مخصص لدراسة أثر علاوة سعر الصرف الموازي على تدفق التحويلات المالية للمهاجريين الجزائريين إضافة إلى اعتمادنا على اختبار السببية.

أما في المبحث الثاني من الدراسة التطبيقية فسنحاول من خلاله تقييم أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي ،الاستثمار الخاص والاستهلاك النهائي للأسر في الجزائر بالاعتماد على ثلاثة نماذج وباستخدام بيانات سلاسل زمنية تمتد من سنة 1980 إلى 2017.

المبحث الأول : دراسة قياسية للمحدّدات الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين.

المطلب الأول : نتائج بعض الدراسات التجريبية السابقة .

حاولت العديد من الدراسات تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين باستخدام نماذج قياسية متعددة، واعتمدت أغلبها على نوعين من المحدّدات الاقتصادية التي يمكن أنّ تؤثر على تدفق التحويلات المالية هي على التوالي المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان المرسلة والمتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان المستقبلة للتحويلات، من جهة أخرى تركز الدراسات الحالية على أهمية المتغيرات المؤسسية والسياسية في تفسير تدفق التحويلات من مناطق الإرسال إلى مناطق الاستقبال، ويمكن أن نوجز أهم الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في صياغة نماذج دراستنا الحالية فيما يلي :

1- دراسة[1] El Badawi و Rocha(1992):

هدفت هذه الدراسة الى تقييم المحدّدات الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين في عينة من البلدان المستقبلة ضمت الجزائر ، المغرب ، البرتغال ، تونس ، تركيا ، يوغسلافيا خلال الفترة الممتدة بين 1977-1989 واستخدمت بيانات خاصة بتحويلات العمال المهاجرين ، مستوى دخل المهاجرين في مناطق الاستقبال ، تعداد العمال المهاجرين في الخارج ، معدّلات التضخم في البلدان الأصلية ، علاوة سعر الصرف الموازي عن الرسمي ، اضافة الى المتغير الوهمي أما بالنسبة لطريقة التقدير فقد اعتمدت على مجموعة من نماذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وكشفت نتائجها أن التحويلات المالية تتأثر بشكل ايجابي بمستوى دخل المهاجرين وتعدادهم في الخارج وتتأثر عكسيا بعلاوة سعر الصرف الموازي ومعدّلات التضّخم في البلد الاصلي.

2- دراسة[2] El Sakka و Mc Nabb (1999):

حاولت هذه الدراسة قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التحويلات المالية للمهاجرين في مصر خلال الفترة الممتدة بين 1967-1991 حيث اعتمدت على بيانات سنوية خاصة بدخل المهاجرين المصريين في الخارج ، مستوى الدخل في البلد الأصلي ، علاوة سعر الصرف الموازي عن الرسمي، معدّل التضخم في مصر، اضافة الى الفرق بين معدّلات الفائدة بين مناطق الارسال والاستقبال، اضافة الى بيانات خاصة بتحويلات العمالة المصرية في الخارج ، وأشارت نتائجها أن التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر عكسيا بعلاوة سعر الصرف الموازي أي كلما ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي تنخفض حجم التحويلات عبر القنوات الرسمية ، كما أنها تتأثر عكسيا بالفرق في معدّلات الفائدة ، أما فيما يخص معدّل التضخم في البلد الأصلي فهو يؤثر بشكل إيجابي على حجم التحويلات.

[1] Elbadawi I., Rocha R. (1992),Op Cit , pp :1-55
[2] El-Sakka, M.I , Mc nabb.R (1999) ,Op Cit , pp:1493-1502

3- دراسة[1] Schiopu و Siegfried (2006) :

شملت هذه الدراسة عينة تظم 21 بلد مرسل للتحويلات المالية من أوروبا الغربية إضافة إلى 7 بلدان مجاورة للاتحاد الأوروبي مستقبلة للتحويلات المالية، واعتمدت على البيانات المدمجة لعدد من المتغيرات الاقتصادية كالتحويلات المالية للمهاجرين، معدّل العائد من الأصول المالية، الفرق في الدخل بين المناطق، تعداد المهاجرين، المستوى التعليمي، الفرق بين معدّل الفائدة بين مناطق الإرسال والاستقبال، وأشارت نتائجها أنّ سلوك الإيثار هو المفسر لتدفق التحويلات المالية بين المناطق حيث أنّ الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي بين المناطق المرسلة والمستقبلة يرتبط بشكل إيجابي بمتوسط التحويلات المالية لكل مهاجر، في حين لا تؤثر المتغيرات المالية الأخرى كمعدّل الفائدة على حجم التحويلات المالية المرسلة وهو ما يعني ضعف الحافز على الإستثمار في التحويلات كما أنّ المستوى التعليمي للمهاجرين يؤثر على التحويلات المالية المرسلة .

4- دراسة[2] Dillon alleyne وأخرون (2008) :

حاولت هذه الدراسة تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة لتدّفق التحويلات المالية للمهاجرين في عينة من بلدان منطقة الكاريبي خلال الفترة الممتدة بين 1986-2000، واعتمدت على البيانات المدمجة ونموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE) ، إضافة إلى طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا (FMOLS) ، أما فيما يخص المتغيرات التي اعتمدت عليها فتضمنت التحويلات المالية للمهاجرين، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا وكندا ، سعر الصرف الحقيقي ،الفرق بين معدّلات الفائدة بين المناطق المرسلة للتحويلات والمناطق المستقبلة لها ، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بالمتغيرات الإقتصادية الكلية خاصة في البلدان المتلقية للتحويلات .

5- دراسة[3] Mohoub el mohoub و أخرون (2008) :

حاولت هذه الدراسة فحص أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التحويلات المالية للمهاجرين في عينة من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ممثلة بتركيا، الجزائر، المغرب ، تونس، مصر خلال الفترة الممتدة بين 1964-1993، واعتمدت على نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) وأشارت نتائجها إلى وجود علاقة توازن طويلة الآجل بين التحويلات المالية للمهاجرين وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضّخم، ومستوى الدخل الفردي في البلدان المرسلة للتحويلات والبلدان المستقبلة لها ، الفرق بين معدّل الفائدة بين المناطق، ومستوى سعر الصرف الرسمي.

[1] Schiopu .L , Siegfried .N (2006) , Op Cit

[2] Alleyne .D , Kirton .C , Figueroa .M (2008) , " Macroeconomic Determinants Of Migrant Remittances To Caribbean Countries: Panel Unit Roots And Cointegration " , The Journal of Developing Areas, Vol 41 , N° 2 , pp : 137-153

[3] Mouhoud .E , Oudinet .J, Unan .E (2008) , " Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittances in the Southern and Eastern Mediterranean Countries " , Working paper CEPN presented at 6th International Conference of the MEEA, Dubai 14-16 March 2007 and Séminaire Démographie, emploi et migrations entre les rives de la Méditerranée CEPN - CNRS - Université Paris nord et GDRI DREEM – CNRS, 25 janvier 2008

6- دراسة[1] Dramane Coulibaly (2009) :

حاولت هذه الدراسة اختبار أثر المحدّدات الاقتصادية الكلية على تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين في عينة من 14 بلد من دول منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية خلال الفترة الممتدة بين 1990-2007 واعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي الشعاعي (VAR) لعدد من المتغيرات الاقتصادية كالتحويلات المالية للمهاجرين، ونصيب الفرد من الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية ، معدّل الفائدة، ومعدّل نمو الناتج في البلدان المتلقية للتحويلات، وأشارت نتائجها أنّ المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان المرسلة للتحويلات كالولايات المتحدة الأمريكية لها أثر معنوي أكبر على تدفّق التحويلات، في حين المتغيرات الاقتصادية في البلدان المستقبلة لا تؤثر على تدفّق التحويلات المالية .

7- دراسة[2] Sule Akkoyunlu (2010):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين في تركيا بين 1962-2005 ، واعتمدت على عدد من المتغيرات كالتحويلات المالية ، معدّل سعر صرف الليرة التركية بالنسبة لليورو، مؤشر الإستقرار السياسي، ومستوى الدخل في تركيا وألمانيا ، تعداد المهاجرين الأتراك في ألمانيا، باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) وأشارت النتائج إلى وجود علاقة توازن طويلة الآجل بين التحويلات المالية ونصيب الفرد من الناتج في تركيا وألمانيا، وسعر الصرف، ومؤشر الاستقرار السياسي ، وعلاقة عكسية بين التحويلات ومستوى الدخل الكلي في تركيا .

8- دراسة[3] Al assaf و Master al malki (2014) :

حاولت هذه الدراسة تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين في الأردن بين1972-2009 حيث استخدم الباحثان نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ، إضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VCEM) ، وأشارت نتائج الدراسة أنّ المتغيرات الاقتصادية في البلدان المرسلة للتحويلات هي أكثر تأثيرا مقارنة مع المتغيرات الاقتصادية في الأردن .

[1] Coulibaly . D (2009) , " Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittances: New Evidence from a panel VAR " , Documents de Travail du Centre d'Economie de la Sorbonne - 2009.07R , pp : 1-22
http://centredeconomiesorbonne.univ-paris1.fr/bandeau-haut/documents-de-travail/

[2] Akkoyunlu .S (2010) , " Are Turkish migrants altruistic? Evidence from the macro data " , KOF Working Papers N° 246 , Swiss Economic Institute , pp :1-35

[3] Al-Assaf .G , Al-Malki .M.A (2014) , " Modelling the Macroeconomic Determinants of Workers' Remittances: The Case of Jordan " , International Journal of Economics and Financial Issues Vol. 4, No. 3 , pp : 514-526

9- دراسة[1] Artal-tur وأخرون(2014) :

تعتبر هذه الدراسة من أهم المقاربات التجريبية التي حاولت اختبار أثر أهم المحدّدات الكلية المفسرة لتدّفق التحويلات المالية للمهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة الممتدة بين 1990-2010، نظرا لأنّها اعتمدت على عدد كبير من المتغيرات التفسيرية كالظروف الاقتصادية في البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة، والأبعاد الاجتماعية خاصة الديمغرافية منها ، إضافة إلى المحدّدات المؤسسية والسياسية، والخصائص الفردية للمهاجر، وأشارت نتائجها إلى تأثير المتغيرات الاقتصادية في البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة للتحويلات، إضافة إلى دور الخصائص الديمغرافية للأسر المتلقية، والخصائص الفردية للمهاجرين خاصة المستوى التعليمي، كما وجدت أنّ المحدّدات المؤسسية لا تؤثر بشكل كبير على تدّفق التحويلات المالية، وفيما يخص دوافع إرسال الأموال عند المهاجر فهي عبارة عن مزيج من الدوافع كسلوك الإيثار، والتأمين المتبادل والمصلحة الذاتية والإستثمار.

10- دراسة[2] Safaa Tabit و Charaf eddine Moussir (2016):

حاولت هذه الدراسة تقييم أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المؤسسية على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين في عينة من 22 دولة من البلدان النامية خلال الفترة الممتدة بين 1990-2014 بالاعتماد على البيانات المدمجة لعدد من المتغيرات، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بنصيب الفرد من الناتج، مستوى التضّخم ، والتطور المالي، إضافة إلى المخاطر السياسية للبلدان المتلقية للتحويلات المعبر عنها بمؤشر الإستقرار السياسي.

11- دراسة[3] Faisal Abbas وأخرون (2017):

حاولت هذه الدراسة حصر أهم المحدّدات المفسرة لتدّفق التحويلات المالية للمهاجرين في باكستان خلال الفترة الممتدة بين 1972-2012 بالإعتماد على مزيج من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية وباستخدام نموذج العزوم المعممة (GMM) ، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية في باكستان تتأثر بمستوى التضّخم، واستقرار باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية ، كما أنّها ترتبط بعلاقة إيجابية مع مؤشر التحرير المالي والديمقراطية، وباقي المتغيرات المؤسسية الأخرى.

[1] Artal-tur .A , Bacaria-Colom.J ,Cagaty .S , Pallardo-lopez.V (2014) , "the determinants of migrant's remittance inflows in MENA region : A Macroeconomic approach" , in Andre ´s Artal-Tur , Giovanni Peri , Francisco Requena-Silvente « the socio-economic impact of migration flows effect on trade ,remittances,output and the labour market , Population Economics , Springer International Publishing Switzerland 2014 ,pp :97-120

[2] Tabit .S , Moussir . C (2016) , Op Cit

[3] Abbas . f , Masood .A , Sakhawat .A (2017) , Op Cit , pp :1-13

12- دراسة[1] Chantha hor و Pheara Pheang (2017) :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المؤسسية على تدفق التحويلات المالية في عينة من البلدان النامية في جنوب آسيا تظم الهند ، فيتنام ، ميانمار ، كامبوديا ولاوس ، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية للمهاجرين ترتبط إيجابا مع نصيب الفرد من الناتج ومستوى سعر الصرف في البلدان المتلقية للتحويلات ، وبعلاقة عكسية مع الاستقرار السياسي ، كما أنّ زيادة تعداد المهاجرين يؤدي إلى زيادة حجم التحويلات المالية المرسلة .

المطلب الثاني : تحليل الطرق المستخدمة في الدراسة القياسية .

1- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

تفترض كل الدراسات القياسية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية أنّ هذه السلاسل مستقرة أو ساكنة عند مستواها (Stationary) ، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإنّ الإنحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات النموذج يكون غالبا انحدارا زائفا[2] (Spurious) ، وهناك بعض المؤشرات الأولية التي تدل على ذلك كارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) ، وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة مع وجود ارتباط تسلسلي ذاتي يظهر في قيمة معامل دربين واتسون (DW)[3] ، ومن ملامح عدم سكون السلسلة الزمنية تغير تباينها عبر الزمن، وجود اتجاه عام في بياناتها و وجود نمط متكرر للتقلبات الموسمية عبر الزمن ، وحتى تكون السلسلة مستقرة أو ساكنة ينبغي أنّ تتحقق فيها الخصائص الإحصائية التالية[4] :

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن حيث: $(E(Y_t) = \mu)$.
- ثبات التباين (Variance) عبر الزمن حيث : $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$
- أنّ يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية k بين القيمتين (Y_{t-k}, Y_t) و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير أي على الفرق.

$$Y_t = [E(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = cov(Y_{t-k}, Y_t)$$

حيث : الوسط الحسابي μ و التباين σ^2 ، ومعامل التغاير Y_K عبارة عن ثوابت .

---

[1] Hor .C , Pheang .P (2017) , " Analysis Determinant Factors Effect On Migrant Workers' Remittances Flow To The CLMV Countries " , International Journal of Economics and Financial Issues , Vol 7 , N° 2 , pp: 202-207

[2] خالد محمد السواعي ، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام Eviews ، دار الكتاب الثقافي ، اربد، الأردن،2012 ص180 .

[3] عبد القادر، محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر،2004 ، ص643

[4] نفس المرجع ، ص648 .

ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية يتم الإعتماد على عدد من إختبارات الكشف عن وجود جذر الوحدة التي تعد شرط ضروري من شروط دراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات (العلاقة التوازنية طويلة الأجل) ، ومن أهم الاختبارات الإحصائية التي تعتمد عليها الدراسات القياسية للكشف عن جذور الوحدة[1] نجد إختبار ديكي فولر Dickey Fuller (DF) لسنة 1979، واختبار ديكي فولر المطوّر (ADF) لسنة 1981، إضافة إلى اختبار فيليب بيرون Philips Perron (PP) لسنة 1988، واختبار (KPSS) لسنة 1992، اختبار Zivot & andrws(1992) ، وكذا اختبارNG-Perron لسنة 2001، وتختلف هذه الاختبارات من حيث طرق التطبيق والفرضيات الأساسية التي تقوم عليها، من جهة أخرى فإنّ اختيار طرق تقدير النماذج يعتمد بشكل أساسي على خصائص السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة ودرجة تكاملها سواء كانت عند المستوى I(0) ، الفرق الأول I(1) ، أو الفرق الثاني I(2)

الشكل رقم (57): المنهجية المتبعة في تقدير النموذج

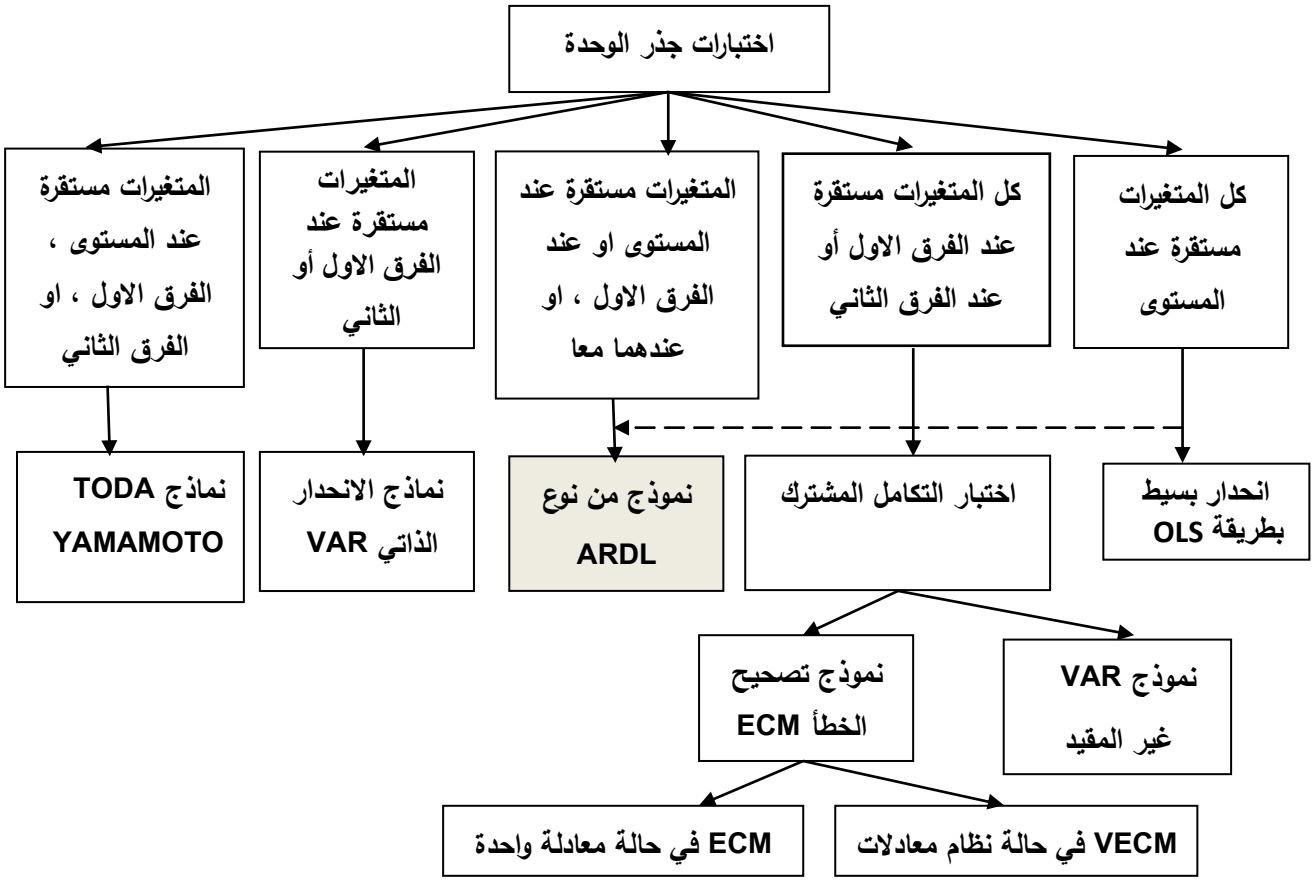

المصدر: نعوم عبد العزيز ، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل ما بين (1970–2013) ، مجلة الباحث، العدد(17) ،2017 ،صفحة 231

[1] عياد هشام ، أثر الانفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970–2015)،دراسة قياسية باستخدام نموذج التكامل المشترك ذي العتبات ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، العدد 03 ، 2017 ،الصفحة 99.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود في اطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) :

2-1 الاطار العام لنماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) :

تعتبر نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Autoregressive distributed lag) أو ما يعرف اختصارا (ARDL) نماذج انحدار ديناميكية تتمتع بخصوصية مراعات الديناميكية الزمنية للمتغيرات (فترات التعديل ، التوقعات ...) في تحليل السلاسل الزمنية ، وبالتالي فإنّها تعطي أحسن النتائج في التنبؤ بالمتغيرات وتأثير السياسات والقرارات والإجراءات على المتغيرات الاقتصادية ، فعكس النماذج التقليدية غير الديناميكية أين يكون تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع بشكل مباشر دون الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن، وفيما يخص النماذج الديناميكية فهي تضم ثلاثة مجموعات أساسية هي على التوالي[1] :

– نماذج الانحدار الذاتي (AR): هي عبارة عن نماذج ديناميكية تضم إضافة إلى المتغيرات التفسيرية X_t قيم المتغير التابع السابقة Y_{t-1} ، أي أنّ تفسير المتغير التابع يكون بالاعتماد على المتغيرات المستقلة إضافة إلى قيمه السابقة كما هو موضّح في المعادلة التالية :

$$Y_t = \mathrm{f}(X_t , Y_{t-p})$$

Y_t : المتغير التابع ، X_t : المتغير المستقل ، Y_{t-p} : المتغير التابع للفترة السابقة .

– نماذج الفجوات الزمنية الموزعة Distributed lag (DL) : هي الأخرى عبارة عن نماذج ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار أثر المتغيرات المستقلة X_t على المتغير التابع Y_t، إضافة إلى القيم السابقة للمتغيرات المستقلة X_{t-q} كما هو موضّح في المعادلة التالية :

$$Y_t = \mathrm{f}(X_t , X_{t-q})$$

Y_t: المتغير التابع ، X_t : المتغير المستقل ، X_{t-q} : القيم السابقة للمتغير المستقل .

– نماذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL): هي عبارة عن مزيج من نماذج الانحدار الذاتي (AR) ونماذج الفجوات الزمنية (DL) ، حيث نجد إلى جانب المتغيرات المستقلة X_t القيم السابقة للمتغيرات المستقلة X_{t-q} إضافة إلى القيم السابقة للمتغير التابع Y_{t-p} كما هو موضّح في المعادلة التالية :

$$Y_t = \mathrm{f}(X_t , X_{t-q}, Y_{t-p})$$

[1] Kuma .J.K(2018), " Modélisation ARDL,Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto: éléments de théorie et pratiques sur logiciels", L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL ,pp :6-7 https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01766214

Y_t: المتغير التابع، X_t : المتغير المستقل، X_{t-q} : القيم السابقة للمتغير المستقل ،Y_{t-p} : المتغير التابع للفترة السابقة .

فمن الناحية الاحصائية هذه النماذج لها قدرت تفسيرية أكبر في فهم تأثيرات المتغيرات الاقتصادية نظرا لأنها تأخذ بعين الاعتبار عامل ديناميكية الزمن على المتغيرات ، ويمكن توضّيح الإطار العام لنموذج (ARDL) من خلال المعادلة التالية[1] :

$$Y_t = \emptyset + a_1 Y_{t-1} + \cdots a_p Y_{t-p} + b_0 X_t + \cdots b_0 X_{t-q} + \varepsilon_t$$

$$Y_t = \emptyset + \sum_{i=1}^{p} a_i Y_{t-i} + \emptyset + \sum_{j=0}^{q} b_j X_{t-j} + \varepsilon_t$$

b_0 : الأثر قصير الأجل للمتغير X_t على المتغير Y_t

تأخذ العلاقة في المدى الطويل الشكل التالي :

$$Y_t = K + \emptyset X_t + \mu$$

حيث يمكن حساب الأثر في المدى الطويل ($\emptyset$) كما يلي :

$$\emptyset = \frac{\sum b_j}{1 - \sum a_i}$$

ويتم الاعتماد على بعض معايير المعلومات (HQ,SIC,AIC) للحصول على التأخيرات المثلى (p,q) حيث يكون التأخير الأمثل للنموذج الذي يضمن أدنى قيمة للمعايير سابقة الذكر (HQ,SIC,AIC)

2-2 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود في إطار نموذج (ARDL) :

سوف نقوم بدراسة علاقة التكامل المشترك (التوازن في المدى الطويل) باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة التي تعرف اختصارا بمنهجية (ARDL) التي طوّرها كل من Perasan(1997) ،Pesaran and Shin(1999) ، وتتميز هذه الطريقة في دراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات بأنّها تستخدم السلاسل الزمنية بغض النظر عن درجة تكاملها سواء كانت متكاملة عند المستوى I(0) ، أومن الدرجة الأولى عند الفرق الأول I(1) شرط أنّ لا يوجد أي متغير في النموذج متكامل من الدرجة الثانية عند الفرق الثاني I(2) ، كما يتطلب اختبار التكامل المشترك باستخدام الطرق الأخرى كطريقة دربن واتسون (CRDW test) أو طرقة إنجل وقرانجر ذات الخطوتين (Engle-Granger 1987) أو طريقة جوهانسون (Johansen cointegration test) في إطار نموذج (VAR) أنّ تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة عند الفرق الأول I(1) وبالتالي فإنّ اختيارنا لطريقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود تعد الأفضل نظرا لأنّها تسمح

[1] Kuma .J.K(2018),Op Cit ,pp :6-7

بتجاوز مشكلة درجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ، كما أنّ هذه الطريقة يمكن تطبيقها بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية سواء كانت مستقرة عند مستواها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى عند الفرق الأول I(1) ، أو كانت مزيجا بين الاثنين I(0) و I(1) ، إضافة إلى ذلك فإنّ منهج الحدود يعد طريقة جيدة في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة مع الطرق الأخرى سابقة الذكر للكشف عن علاقة التكامل المشترك ، كما أنه يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام ، و يعطى نتائج أفضل للمعلمات في الأمد الطويل

ويمكن توضيح مميزات اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج (ARDL) في مايلي[1] :

- يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت من الرتبة I(0) أو I(1) شرط ألا تكون متكاملة من الرتبة I(2) .
- يأخذ نموذج (ARDL) عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على أحسن مجموعة من البيانات من النموذج القاعدي .
- يسمح بتحليل العلاقة في المدى الطويل والمدى القصير ضمن معادلة واحدة .
- يمكن تطبيقه على العينات صغيرة الحجم .

نظرا للاستخدام الواسع لنموذج (ARDL) في اختبارات التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود، خاصة وأنه يسمح بتجاوز مشكلة درجة تكامل المتغيرات عرف هذا الأسلوب العديد من التطورات المهمة، بداية قدم Narayan(2005)[2] قيم حرجة جديدة للحدود العليا والدنيا خاصة بالعينات التي تتراوح أحجامها بين 30 الى 80 مشاهدة ، كما قدم (Shin & al 2014)[3] نموذج لانحدار الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير خطى (NARDL) لاختبار التكامل المشترك وهو مشتق بشكل أساسي من النموذج القاعدي (Pesaran & al 2001) يدرس الأثر غير الخطي للمتغيرات (الآثار السلبية والموجبة) وفي دراسة أخرى قدمها (Mc Nown & al 2018) [4] طرح من خلالها نموذج مطوّر للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (an augmented autoregressive distributed lag bounds test for cointegration) قدم من خلالها اختبارات اضافية للتعامل من حالة تدهور علاقة التكامل المشترك خاصة وأن طريقة (Pesaran & al 2001) وضعت تحت بعض

[1] دحماني محمد ادريوش ، سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، دليل الاستخدام مع أمثلة محلولة باستخدام البرامج المعلوماتية الجاهزة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلالي ليابس،2013، ص158

[2] Narayan, Paresh Kumar. 2005. "The Saving and Investment Nexus for China: Evidence from Cointegration Tests." Applied Economics 37 (17): 1979–1990.

[3] Shin, Y.; Yu, B.; Greenwood-Nimmo, M. « Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework ». In Festschrift in Honor of Peter Schmidt: Econometric Methods and Applications, Sickles, R.C., Horrace, W.C., Eds.; Springer: New York, NY, USA, 2014; pp. 281–314.

[4] McNown R, Sam CY and Goh SK (2016) , " Bootstrapping the autoregressive distributed lag test for cointegration", Applied Economics 50 ,pp :1509-1521

الفرضيات، وفي دراسة أخرى قدمها (Sam &al 2019)[1] عرف اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود تطويرا مهما من خلال إضافة اختبارات جديدة كاختبار (T-test) الخاص بالمتغير التابع المتأخر، واختبار (F-test) الخاص المتغيرات المستقلة المتأخرة وذلك بهدف زيادة دقة اختبار التكامل المشترك.

3- اختبار العلاقة السببية :

يعد اختبار العلاقة السببية من بين أهم الأدوات الاحصائية المستخدمة في التحليل الاقتصادي القياسي نظرا لأنه يسمح بتحديد اتجاه علاقة التأثير بين المتغيرات ، كما أنه يساعد في تحديد الأثر المتبادل بين المتغير التابع والمتغير المستقل في المدى القصير أو المدى الطويل ، ويعود الفضل في تطوير مفهوم السببية إلى الاقتصادي Granger (1965) الذي أوضّح أن المتغير Y_{2t} يسبب Y_{1t} إذا تم تحسين إمكانية التنبؤ بالمتغير Y_{1t} بعد إدماج المعلومات المتعلقة بالمتغير Y_{2t} في التحليل، ويمكن توضّيح اختبار السببية وفق مبدأ Granger من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR(p) الخاص بالمتغيرات Y_{1t} و Y_{2t} المستقرة عند مستواها[2].

$$\begin{bmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-2} \\ Y_{2t-2} \end{bmatrix} + \cdots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-p} \\ Y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

تعتبر المتغيرات $(, Y_{2t-2}, \ldots, Y_{2t-p} Y_{2t-p})$ متغيرات خارجية أو مستقلة إذا كانت لا تؤدي إضافة Y_{2t} إلى تحسين تحديد المتغيرات Y_{1t} بشكل كبير ، ويمكن توضّيح العلاقة السببية من خلال معلمات هذا النموذج كما يلي :

- المتغير Y_{2t} لا يسبب المتغير Y_{1t} تحت الفرضية العدمية H_0 إذا كان :

$$b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1 = 0$$

- المتغير Y_{1t} لا يسبب المتغير Y_{2t} تحت الفرضية العدمية H_0 إذا كان :

$$a_1^1 = a_2^1 = \cdots = a_p^1 = 0$$

إذا تم قبول الفرضيتين أي المتغير Y_{1t} يسبب Y_{2t} ، والمتغير Y_{2t} يسبب Y_{1t} في هذه الحالة يوجد تأثير متبادل بين المتغيرات (Feedback effect).

إضافة إلى مفهوم السببية عند Granger اقترح Sims(1980) طريقة أخرى أوسع لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات ، حيث أوضح أنه إذا كانت القيم المستقبلية للمتغير Y_{1t} تفسير القيم الحاضرة للمتغير Y_{2t} فإنّ Y_{2t} يسبب Y_{1t} كما هو موضّح في المعادلات التالية[3] :

[1] Sam, C.Y.; McNown, R.; Goh, S.K.(2019) « An augmented autoregressive distributed lag bounds test for cointegration » . Economic Modelling. (80) , pp :130–141.
[2] Bourbonnais .R (2015)," Économétrie Cours et exercices corrigés" ,9e édition , Paris, Dunod, , PP : 292
[3] Bourbonnais .R (2015) ,Op Cit ,pp :293

$$Y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{P} a_{1i}^1 Y_{1t-1} + \sum_{i=1}^{P} a_{1i}^2 Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{P} b_i^2 Y_{2t+i} + \varepsilon_{1t}$$

$$Y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{P} a_{2i}^1 Y_{2t-1} + \sum_{i=1}^{P} a_{2i}^2 Y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{P} b_i^1 Y_{1t+i} + \varepsilon_{2t}$$

- المتغير Y_{1t} لا يسبب المتغير Y_{2t} تحت الفرضية العدمية H_0 إذا كان :

$$b_1^2 = b_2^2 = \cdots = b_p^2 = 0$$

- المتغير Y_{2t} لا يسبب المتغير Y_{1t} تحت الفرضية العدمية H_0 إذا كان :

$$b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1 = 0$$

على الرغم من أهمية اختبار السببية في الأجل القصير باستخدام طريقة (Granger) إلا أنّ هذا الاختبار يعاني من بعض الضعف خاصة فيما يتعلق بالشروط المسبقة للقيام به ، نظرا لأنّه لا يطبق إلا على السلاسل الزمنية المستقرة فقط، مما يجعل الاختبارات الأولية للكشف عن جذر الوحدة وسكون السلاسل شرطا ضروريا، من جهة أخرى فإنّ أخذ الفروق الأولى للسلاسل الزمنية بهدف إعادة استقرارها يجعلها تفقد المعلومات الإحصائية ، هذا الضعف دفع بعض الباحثين إلى تطوير طرق جديدة للكشف عن السببية أهمها طريقة Toda و Yamamoto(1995) التي تشير إلى أنّ الاختبارات الأولية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية ليست شرطا ضروريا لاختبار العلاقة السببية ، حيث يمكن تطبيق هذا الاختبار بغض النظر عن درجة تكامل السلاسل الزمنية سواء من الرتبة I(0) أو من الرتبة I(1) أو حتى من الرتبة I(2) وتتبع هذه الطريقة الخطوات التالية[1] :

- تحديد درجة التكامل الأكبر بين المتغيرات (d_{max}) باستعمال اختبار جذور الوحدة .
- تحديد درجة التأخير الأمثل لنموذج $VAR(K + d_{max})$
- تقدير نموذج$VAR(K + d_{max})$
- اختبار السببية لغرانجر وفق تقدير نموذج $VAR(K + d_{max})$ في إطار اختبار(Wald test)

أما على المستوى التطبيقي يتم اختبار العلاقة السببية من خلال مقارنة قيم إحصائية فيشر **(F)** ، فإذا كانت **F*** المحسوبة أكبر من **(F)** الجدولية وكان الاحتمال المرافق لها أقل من 5% $(Prob < 0.05)$ عندها نرفض H_0 أي لا توجد علاقة سببية ونقبل الفرض البديل H_1 أي توجد علاقة سببية بين المتغيرات أما إذا كانت**F*** المحسوبة أقل من **(F)** الجدولية والاحتمال المرافق لها أكبر من 5% $(\text{Prob} > 0.05)$ عندها نقبل H_0 أي لا توجد علاقة سببية .

[1] عياد هشام ، العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda- Yamamoto ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية ، المجلد الثاني ،العدد 7 ، كانون الثاني 2017 ، ص268

المطلب الثالث : قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بين 1980-2018 .

1- نماذج الدراسة القياسية :

بعدما كانت جل الدراسات السابقة المهتمة بتحليل محدّدات وآثار التحويلات المالية للمهاجرين على دول الأصل تعتمد بالدرجة الأولى على المقاربات الجزئية من خلال دراسة عينة من المهاجرين أو الأسر المتلقية للتحويلات ظهرت مع بداية سنوات التسعينيات نماذج جديدة تعتمد على المقاربات الاقتصادية الكلية نظرا لأن محدّدات وآثار التحويلات تختلف حسب مستوى التحليل الاقتصادي المعتمد سواء كان تحليلا جزئيا أو كليا، وعرفت هذه النماذج تطوّرا كبيرا نتيجة تحسن نوعية البيانات الاحصائية إضافة إلى تطوّر طرق التحليل القياسي، وعلى هذا الأساس سوف نعتمد في دراستنا الحالية على المقاربة القياسية الكلية لدراسة محدّدات التحويلات المالية للمهاجرين خاصة وأنّ أغلب الدراسات التي أجريت في الجزائر اعتمدت على المقاربة الجزئية سواء عبر دراسة عينة من المهاجرين أوالأسر المتلقية للتحويلات كدراسة Musette(2011) ، ودراسة Djelti(2015) ، كما سوف نعتمد على تحليل سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة الممتدة بين1980-2018 و يعود سبب اختيارنا لهذه الفترة نظرا لأنها تشمل أهم المراحل التي مرت بها الهجرة الجزائرية والتحويلات المالية للمهاجرين، أما فيما يخص مصادر بيانات متغيرات الدراسة فقد اعتمدنا أساسا على معطيات قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI) ، إضافة إلى معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (DATA UNECTAD) ومعطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONES) ، وبالنسبة لبيانات سعر الصرف الموازي في الجزائر التي اعتمدت عليها في صياغة النموذج الثالث (3) فقد اعتمد الباحث بشكل أساسي على معطيات قاعدة البيانات[1] (Global Financial Data) اضافة إلى دراسات عدد من الباحثين كدراسة (Bouteldja & al 2013)[2] .

نظرا لتأثر التحويلات المالية للمهاجرين بالمتغيرات الاقتصادية في البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة لها يصعب حصر كل المحدّدات الخاصة بها، وانطلاقا من المقاربات النظرية المفسرة لمحدّداتها وبالاعتماد على عدد من الدراسات التجريبية السابقة قمنا بصياغة ثلاث نماذج لدراسة أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة لتدفق للتحويلات المالية في الجزائر من خلال النموذج الأول، أما النموذج الثاني فهو خاص بالمحدّدات الاقتصادية الكلية في الجزائر باعتبارها بلد مستقبل للتحويلات وفرنسا باعتبارها بلد إرسال رئيسي للتحويلات بحكم حجم الجالية الجزائرية المتمركزة في هذا البلد التي تفوق 85% من إجمالي تعداد الجالية الجزائرية في الخارج ، كما أن حجم الأموال المرسلة من فرنسا إلى الجزائر تعادّل حوالي 85% من اجمالي تحويلات المهاجرين الجزائريين

[1] http://www.globalfinancialdata.com

[2] Bouteldja .A , Benameur.A, Maliki.S (2013) , " The Black Market Exchange Rate and Demand for Money in Algeria" , International Journal of Arts and Commerce , Vol. 2 No. 10 ,pp :71-82

طبقا لبيانات البنك العالمي الصادرة في سنة 2017 ، أما النموذج الثالث فهو خاص بدراسة أثر علاوة سعر الصرف الموازي (الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي للصرف) على التحويلات المالية الرسمية، في ظل فرضية فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر وإعتماد المهاجرين على القنوات الموازية في تحويل أموالهم، وتأخذ نماذج الدراسة القياسية الصيغ التالية:

النموذج الأول : (المحددات الاقتصادية الكلية للتحويلات في الجزائر)

$$REM_A = f(GDP_A, UNEM_A, INF_A, OEXR_A, IR_A, M2_A) \dots (1)$$

النموذج الثاني : (المحددات الاقتصادية الكلية للتحويلات بين الجزائر وفرنسا)

$$REM_A = f(GDP_A, GDP_F, INF_A, INF_F, UNEM_F) \dots (2)$$

النموذج الثالث : (أثر علاوة سعر الصرف الموازي على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر)

$$REM_A = f(GDPPC_A, GDPPC_F, INF_A, IR_A, Prem_A) \dots (3)$$

وهذه قائمة متغيرات الدراسة القياسية:

- REM_A : التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (REM/PIB)
- GDP_A: معدّل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للجزائر(معدّل النمو الحقيقي).
- $UNEM_A$: معدّل البطالة في الجزائر.
- INF_A : معدّل التضخم في الجزائر.
- $OEXR_A$: سعر الصرف الرسمي في الجزائر.
- IR_A : معدّل الفائدة الحقيقي في الجزائر .
- $M2_A$: حجم المعروض من النقود بمعناه الواسع كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو مؤشر التطور المالي أو درجة العمق المالي.
- GDP_F : معدّل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لفرنسا (معدّل النمو الحقيقي).
- INF_F : معدّل التضخم في فرنسا.
- $UNEM_F$: معدّل البطالة في فرنسا.
- $GDPPC_A$: معدّل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر (الدخل الفردي في الجزائر) بالدولار وبالأسعار الثابتة لسنة 2010.
- $GDPPC_F$: معدّل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي في فرنسا (الدخل الفردي في فرنسا) بالدولار وبالأسعار الثابتة لسنة 2010.

- $Prem_A$: علاوة سعر الصرف الموازي الذي يمثل الفجوة بين السعر الموازي والسعر الرسمي للصرف التي تم حسابه عن طريق العلاقة التالية : $Prem_A = PEXR_A - OEXR_A$

كما جرت عليه العادة في الدراسات الاقتصادية القياسية يتم إدخال الصيغة اللوغاريتمية على المتغيرات لأنها تساعد على إزالة الاتجاه الأسي للمتغير أو الاتجاه الحاد، كما تسمح بتحويل النماذج القياسية إلى الصيغة الخطية كما هو موضّح في النماذج التالية :

$$LogREM = b_0 + b_1 LogGDP_A + b_2 LogUNEM_A + b_3 LogINF_A + b_4 LogOEXR_A + b_5 LogIR_A + b_6 LogM2_A + \mu_t \dots (1)$$

b_6،b_5، b_4، b_3، b_2، b_1، b_0: معلمات النموذج الأول (1) ، μ_t : المتغير العشوائي

$$LogREM = \gamma_0 + \gamma_1 LogGDP_A + \gamma_2 LogGDP_F + \gamma_3 LogINF_A + \gamma_4 LogINF_F + UNEM_F + \omega_t \dots (2)$$

γ_4، γ_3، γ_2، γ_1، γ_0 : معلمات النموذج الثاني (2)، ω_t : المتغير العشوائي

$$LogREM_{PC} = \alpha_0 + \alpha_1 LogGDPPC_A + \alpha_2 LogGDPPC_F + \alpha_3 LogINF_A + IR_A + \alpha_4 LogPrem_A + \vartheta_t \dots (3)$$

α_4، α_3، α_2، α_1، α_0: معلمات النموذج الثاني (3)، ϑ_t : المتغير العشوائي

الشكل رقم (58) :تطور متغيرات الدراسة القياسية بين 1980-2018

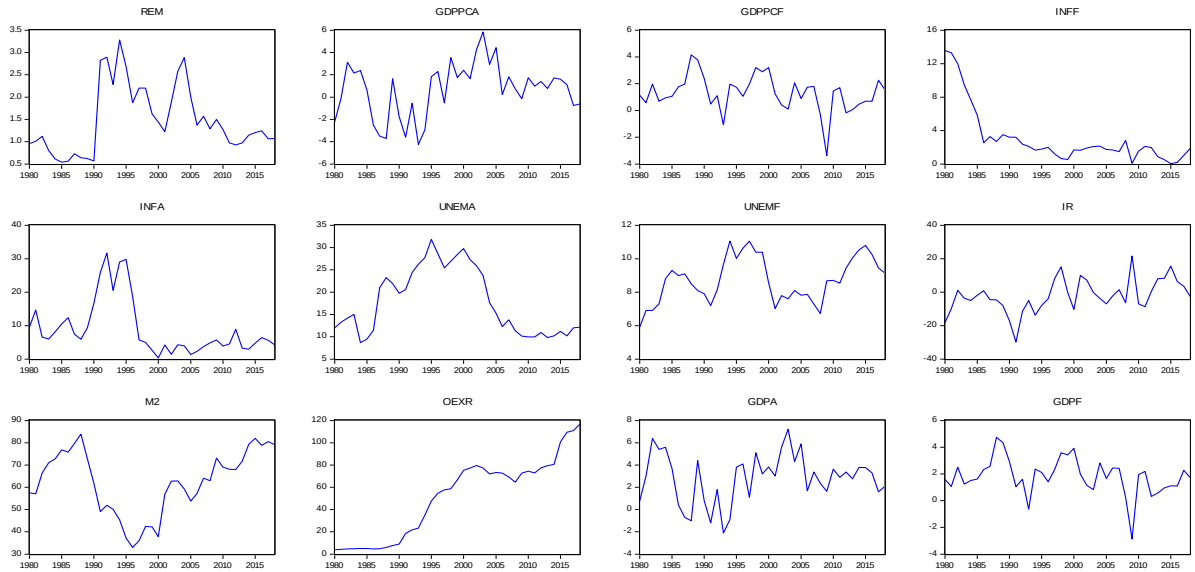

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (Eviews10)

2- نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

فيما يخص دراستنا الحالية سوف نعتمد بشكل أساسي على اختبار ديكي فولر المطوّر (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النماذج ، حيث يوضّح الجدولين المواليين نتائج اختبار (ADF) ، (PP).

الجدول رقم (30) : نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-Fuller (ADF)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت واتجاه
REM_A	I(1)	(0)-2.27	(0)-2.20	(0)-0.95	*(0) -6.02	*(0) -5.97	*(0) -6.10
GDP_A	I(0)	*(0)-3.85	**(0) -3.78	(2)-1.47	*(0) -6.35	*(0) -6.24	*(1)-6.44
GDP_F	I(0)	*(0) -4.16	*(0) -4.22	**(0)-2.13	*(0) -7.54	*(0) -7.43	*(0)-7.65
$UNEM_A$	I(1)	(0)-1.17	(1)-1.80	(0)-0.43	*(0) -4.56	*(0) -4.60	*(0)-4.62
INF_A	I(1)	(0)-1.82	(0)-2.12	(0)-1.34	*(0) -5.61	*(0) -5.52	*(0)-5.67
INF_F	I(0)	*(0) -4.60	(0)-2.70	*(0) -4.41	*(0) -5.14	*(0) -6.20	*(0) -4.87
$UNEM_F$	I(1)	(2) -2.61	(0) -2.41	(0) -0.25	*(0) -5.10	*(0) -5.06	*(0) -5.17
$OEXR_A$	I(1)	(0) 0.51	(6)-5.02	(1)1.65	*(0) -4.15	**(0) -4.16	*(0)-3.34
M_{2A}	I(1)	(0)-1.09	(0)-1.19	(0)0.30	*(0) -4.65	*(0) -4.16	*(0)-4.69
IR_A	I(0)	*(0) -4.04	*(0) -4.43	*(0)-4.04	*(1) -6.63	*(1) -6.53	*(1) -6.74
$GDPPC_A$	I(0)	**(0) -3.44	***(0) -3.4	*(0) -3.26	*(0) -6.19	*(1) -6.08	*(1) --6.29
$GDPPC_F$	I(0)	*(0) -4.05	**(0) -4.20	*(0) -2.66	*(0) -7.58	*(0) -7.46	*(0) -7.68
$Prem_A$	I(1)	(0) -1.51	(0) -1.52	(0) -0.51	*(0) -5.23	*(0) -5.16	*(0) -5.25

مستوى معنوية 1%*، 5% **، 10%*** حسب القيم الجدولية

() : طول فترة الابطاء المناسبة اوتوماتيكيا وفق معيار (Shawartz–Criterion) بحد أقصى9 فترات

I(0) : ساكنة عند المستوى ، I(1): ساكنة عند الفرق الأول

الجدول رقم (31) : نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-perron (PP)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت واتجاه
REM_A	I(1)	(2) -2.28	(2) -2.20	(1) -0.96	*(1) -6.02	*(2) -5.99	*(1) -6.10
GDP_A	I(0)	*(3) -3.96	**(3) -3.90	-1.89 ***(3)	*(4) -9.31	*(3) -8.70	*(4) -9.46
GDP_F	I(0)	*(2) -4.00	**(2) -4.09	-1.93 ***(2)	*(21) -13.00	*(22) -14.25	*(21) -14.55
$UNEM_A$	I(1)	(2)-1.37	(4)-1.59	(3)-0.48	*(8) -4.53	*(11) -4.43	*(8) -4.60
INF_A	I(1)	(1)-1.94	(1)-2.25	(1)-1.39	*(2) -5.60	*(2) -5.52	*(2) -5.67
INF_F	I(0)	*(8) -6.50	**-3.54	*(5) -5.46	*(2) -5.26	*(2) -6.20	*(3) -4.98
$UNEM_F$	I(1)	(2) -2.73	(2) -2.58	(2) -0.18	*(0) -5.10	*(0) -5.06	*(0) -5.17
$OEXR_A$	I(1)	(3) 0.17	(4)-1.88	(4)2.08	*(3) -4.14	**(3) -4.15	*(0) -3.41
M_{2A}	I(1)	(1)-1.28	(1)-1.37	(0)0.30	*(3) -4.62	*(3) -4.56	*(3)-4.65
IR_A	I(0)	*(1) -4.05	*(2) -4.42	*(1) -4.04	*(25) -16.4	*(23) -14.9	*(24) -14.25
$GDPPC_A$	I(0)	-3.54 **(3)	***(3) -3.52	*(3) -3.34	*(3) -8.69	*(2) -8.47	*(3) -8.82
$GDPPC_F$	I(0)	(1) -0.97	(1) -1.37	(2) 4.30	*(3) -4.24	**(5) -4.13	*(0) -2.79
$Prem_A$	I(1)	(3) -1.79	(3) -1.81	(3) -0.74	*(1) -5.23	*(1) -5.16	*(2) -5.25

مستوى معنوية 1%*، 5% **، 10%*** حسب القيم (adj-t.statistic) الجدولية (Mackinnon 1996)

() : العدد الامثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (pp) وفق الاختيار الالي(Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kenel) .

I(0) : ساكنة عند المستوى ، I(1): ساكنة عند الفرق الأول

يتضّح من خلال الجدولين الخاصين باختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة (ADF) و (PP) أنّه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر للوحدة بالنسبة لمتغيرات : التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين (REM_A) ، معدّل البطالة في الجزائر($UNEM_A$) معدّل التضخم في الجزائر(INF_A) ، سعر الصرف الرسمي للجزائر ($OEXR_A$) ، حجم المعروض من النقود بمعناه الواسع في الجزائر(M_{2A})، معدّل البطالة في فرنسا ($UNEM_F$)، علاوة سعر الصرف الموازي في الجزائر ($Prem_A$) إلا أنّه يمكن رفضها بالنسبة للفروق الأولى لنفس المتغيرات مما يعني أنّها متكاملة من الرتبة I(1) وهي مستقرة عند الفرق الأول .

من جهة أخرى فان السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات معدّل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للجزائر (GDP_A) ومعدّل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لفرنسا (GDP_F) ومعدّل الفائدة الحقيقي في الجزائر(IR_A) ، معدّل التضخم في فرنسا (INF_F) ، معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر ($GDPPC_A$) ، معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في فرنسا ($GDPPC_F$) ساكنة عند مستواها I(0) .

كخلاصة لما سبق يمكن القول أنّ بعض السلاسل الزمنية ليست ساكنة في المستوى ومن رتبة I(1) وبعضها الأخر ساكن عند المستوى ومن رتبة I(0) هذا المزيج في درجة تكامل السلاسل الزمنية يسمح لنا باختبار علاقة التكامل المشترك (التوازن في المدى الطويل) باستخدام منهج الحدود (Bounds test) في إطار نموذج (ARDL) في النماذج الثلاثة .

3- نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test) .

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) التي تعرف بمنهج الحدود (Bounds testing approach) تأخذ نماذج الدراسة الصيغة التالية:

النموذج الأول(1):

$$\Delta REM_A = B_0 + B_1(GDPA_{t-1}) + B_2(UNEM_{A_{t-1}}) + B_3(INF_{A_{t-1}}) + B_4(EXR_{A_{t-1}}) + B_5(IR_{A_{t-1}}) + B_6(M2_A) + B_7(REM_{A\,t-1}) + \sum_{i=1}^{q} \gamma_1 \Delta GDP_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_2 \Delta U_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_3 \Delta INF_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_4 \Delta EXR_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_5 \Delta IR_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_6 \Delta M2_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_7 \Delta REM_{t-1} + \varepsilon_i$$

حيث تمثل:

$(B_7، B_6، B_5، B_4، B_3، B_2، B_1)$ معلمات العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .

$(\gamma_7 ، \gamma_6 ، \gamma_5 ، \gamma_4 ، \gamma_3 ، \gamma_2 ، \gamma_1)$ معلمات الفترة قصيرة الأجل .

النموذج الثاني(2):

$$\Delta REM_A = \alpha + \pi_1(GDP_{A\,t-1}) + \pi_2(GDP_{F_{t-1}}) + \pi_3(INF_{A_{t-1}}) + \pi_4(INF_{F_{t-1}}) + \pi_5(UNEM_{Ft-1}) + \pi_6(REM_{A\,t-1}) + \sum_{i=1}^{q} \emptyset_1 \Delta GDP_{A\,t-1} + \sum_{i=1}^{q} \emptyset_2 GDP_{F_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \emptyset_3 \Delta INF_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \emptyset_4 \Delta INF_{F_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \emptyset_5 \Delta UNEM_{Ft-1} + \sum_{i=1}^{q} \emptyset_6 \Delta REM_{t-1} + \varepsilon_i$$

$(\pi_6، \pi_5، \pi_4، \pi_3، \pi_2، \pi_1)$ معلمات العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

$(\emptyset_6، \emptyset_5، \emptyset_4، \emptyset_3، \emptyset_2، \emptyset_1)$ معلمات الفترة قصيرة الأجل.

النموذج الثالث(3):

$$\Delta REM_A = \alpha_0 + \alpha_1(GDPPC_{At-1}) + \alpha_2(GDPPC_{Ft-1}) + \alpha_3(INF_{At-1}) + \alpha_4(IR_{At-1}) + \alpha_5(Prem_{At-1}) + \alpha_6(REM_{At-1}) + \sum_{i=1}^{q} \tau_1 \Delta GDPPC_{At-1} + \sum_{i=1}^{q} \tau_2 GDPPC_{Ft-1} + \sum_{i=1}^{q} \tau_3 \Delta INF_{At-1} + \sum_{i=1}^{q} \tau_4 \Delta IR_{At-1} + \sum_{i=1}^{q} \tau_5 \Delta Prem_{At-1} + \sum_{i=1}^{q} \tau_6 \Delta REM_{t-1} + \varepsilon_i$$

(α_1، α_2، α_3، α_4، α_5،α_6) معلمات العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

(τ_1، τ_2، τ_3، τ_4، τ_5،τ_6) معلمات الفترة قصيرة الأجل.

في البداية نقوم بتقدير معادلة الإنحدار الذاتي الموزعة المتباطئة (ARDL) لكل نموذج على حدى ، بعد ذلك نقوم بدراسة علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test) من خلال حساب إحصائية (F) في إطار اختبار والد (Wald test) ، حيث يتم اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النماذج ، مقابل الفرض البديل (H_1) بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النماذج كما هو موضح:

النموذج(1):

$$H_0 : B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = B_6 = B_7 = 0$$

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq B_6 \neq B_7 \neq 0$$

النموذج(2):

$$H_0 : \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = \pi_5 = \pi_6 = 0$$

$$H_1 : \pi_1 \neq \pi_2 \neq \pi_3 \neq \pi_4 \neq \pi_5 \neq \pi_6 \neq 0$$

النموذج(3):

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$$

$$H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0$$

والجدول الموالي يوضّح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود في إطار نموذج (ARDL) تحت الفرضيات التالية :

- إذا كانت (F) المحسوبة أكبر من قيم الحدود العليا الحرجة عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% نرفض (H_0) و نقبل (H_1) وهذا يدل على وجود تكامل مشترك .

- إذا كانت (F) المحسوبة أصغر من قيم الحدود الدّنيا الحرجة عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% نقبل (H_0) و هذا يدل على غياب علاقة التكامل المشترك .
- اذا كانت (F) المحسوبة تقع بين الحدين يكون اختبار التكامل غير حاسم ويكون ضروريا في هذه الحالة معرفة تكامل كل متغير

الجدول رقم (32) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود للنماذج(1,2,3)

النموذج (1)	**النموذج (1)** ARDL(1.3.2.2.2.3.2)	$REM_A = f(GDP_A, UNEM_A, INF_A, EXR_A, IR_A, M2_A)$	
	قيمة (F) المحسوبة	**7.68**	
	القيم الحرجة :	**الحد الأدنى I(0)**	**الحد الأعلى I(1)**
	مستوى معنوية 1%	2.53	3.59
	مستوى معنوية 5%	2.87	4
	مستوى معنوية 10%	3.6	4.9
	النتيجة	**وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة الأجل)**	
النموذج (2)	**النموذج (2):** ARDL (1.4.4.2.2.4)	$REM_A = f(GDP_A, GDP_F, INF_A, INF_F, UNEM_F)$	
	قيمة (F) المحسوبة	**8.64**	
	القيم الحرجة :	**الحد الأدنى I(0)**	**الحد الأعلى I(1)**
	مستوى معنوية 1%	3.06	4.15
	مستوى معنوية 5%	2.39	3.38
	مستوى معنوية 10%	2.08	3
	النتيجة	**وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة الأجل)**	
النموذج (3)	**النموذج (3)** ARDL (1.3.3.2.3.3)	$REM_A = f(GDPPC_A, GDPPC_F, INF_A, IR_A, Prem_A)$	
	قيمة (F) المحسوبة	**7.75**	
	القيم الحرجة :	**الحد الأدنى I(0)**	**الحد الأعلى I(1)**
	مستوى معنوية 1%	3.39	3.75
	مستوى معنوية 5%	3.12	4.25
	مستوى معنوية 10%	2.75	5.23
	النتيجة	**وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة الأجل)**	

ملاحظة : حسب معيار AIC تم اختيار القيم المتباطئة التالية:(, , , , ,)ARDL ، القيم الحرجة تم الحصول عليها من جداول Pesaran وأخرون (2001)، Table CI(v) Case V للنموذج (1،3) Table CI(ii) Case II للنموذج (2)

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال تحليل معطيات الجدول الخاص باختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود بالنسبة للنماذج (1)،(2)،(3) نستنتج أنّ قيمة إحصائية (F) المحسوبة جاءت أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى I(1) التي اقترحها Pesaran وأخرون (2001)[1] عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% وهذا يعني رفض (H_0) وقبول (H_1) مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل(تكامل مشترك) بين متغيرات النماذج (1)،(2)،(3) .

وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التحويلات المالية للمهاجرين وبعض محدّداتها الاقتصادية الكلية الموضّحة في نماذج الدراسة ، بعد ذلك ننتقل إلى الخطوة الموالية من الدراسة القياسية أين سنقوم بتقدير وتحليل معلمات الأجل الطويل، ومعلمات الأجل القصير في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM).

4- التوازن في المدى الطويل (معلمات الآجل الطويل) بالنسبة للنماذج (1)،(2)،(3):

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين التحويلات المالية (REM) وبعض محدّداتها الاقتصادية الكلية سنقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج (ARDL) من خلال الحصول على مقدّرات معلمات الأجل الطويل كما هو موضّح في الجدول الموالي :

الجدول (33) : مقدرات معلمات الأجل الطويل للنماذج (1)،(2)،(3)

المتغير التابع (REM_A)			
المعلمات / المتغيرات التفسيرية	معلمات النموذج (1): ARDL(1,3,2,2,2,3,2)	معلمات النموذج (2): ARDL (1,4,4,2,2,4)	معلمات النموذج (3): ARDL (1,3,3,2,3,3)
GDP_A	*0.499	*0.440	-----
$UNEM_A$	*0.222	----	-----
INF_A	*0.223	*0.144	*0.453
$OEXR_A$	-0.032	----	-----
IR_A	**0.096	----	*0.169
$M2_A$	*0.048	-----	-----
GDP_F	----	0.160	-----
INF_F	----	*-0.413	-----
$UNEM_F$	----	**-0.232	-----
$GDPPC_A$	----	----	**0.175
$GDPPC_F$	----	----	*0.813
$Prem_A$	----	----	*-0.0715
C	10.93	1.623	2.19-

ملاحظة : حسب معيار AIC تم اختيار القيم المتباطئة التالية:(, , , , ,)ARDL

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

[1] PESARAN .M.H , SHIN.Y , SMITH.R.J(2001) , " Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships", Journal Of Applied Econometrics , Vol 16 , pp:289-326

التفسير :

يوضّح الجدول نتائج مقدّرات معلمات الأجل الطويل لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة لتدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ، ومن خلال تحليل النتائج نستنتج ما يلي :

– وجود أثر ايجابي ومعنوي عند مستوى 1% لمعدّل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في الجزائر أو معدّل النمو الحقيقي (GDP_A) على التحويلات المالية للمهاجرين كما هو موضّح في نتائج النموذجين (1) و(2)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بتحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر يدفع المهاجرين إلى زيادة تحويل الأموال فمن خلال تحليلنا لتطوّر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين لاحظنا أنّها قد عرفت نموا معتبرا مع عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي للجزائر وارتفاع معدّلات النمو خاصة مع بداية الألفية الجديدة ، فقد عرفت ارتفاعا قياسيا في سنة 2004 حيث تجاوزت حصيلتها السنوية 2.4 مليار دولار في ظل البرامج التنموية والسياسات الاقتصادية التي وضعتها الدولة، وأصبح حجم التحويلات المالية للمهاجرين يفوق حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، من جهة أخرى فان ارتفاع النمو الاقتصادي يكون مرفوق بزيادة نشاط بعض القطاعات التي يفضلها المهاجرون لإعادة تشغيل أموالهم (كقطاع العقار)، وتشير المقاربات النظريات المفسرة لتدفق التحويلات المالية للمهاجرين أن استقرار وتطوّر مستويات النشاط الاقتصادي في البلد الأصلي تجعل المهاجر يحوّل المزيد من الأموال بهدف إعادة استثمارها في بعض الأنشطة الاقتصادية.

– بالنسبة لأثر معدّلات البطالة في الجزائر($UNEM_A$) على تدفّق التحويلات فجاءت هي الأخرى موجبة ومعنوية عند مستوى 1% كما هو موضح في نتائج النموذج (1) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بانعكاس وضعية سوق العمل في البلد الأصلي من خلال ارتفاع معدّلات البطالة وانخفاض مستويات التشغيل بشكل سلبي على دخل الأسر بما فيها أسرة المهاجر في البلد الأصلي ما يدفعه إلى تحويل المزيد من الأموال بهدف مساعدة أفراد أسرته وهذا يعكس سلوك الإيثار، وفي هذا الخصوص أشارت عدد من الدراسات إلى تأثير وضعية سوق الشغل في بلدان الأصل على حجم التحويلات المالية المرسلة كدراسة Andréas artal-tur وأخرون (2013)[1] حول محدّدات تدفق التحويلات المالية للمهاجرين في بلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط (MENA) واستنتجوا أنّ وضعية سوق العمل (معدّل البطالة) تعد من بين أهم المحدّدات المفسّرة لتدّفق التحويلات المالية في دول المنطقة، وفي ما يخص الجزائر فقد عرفت هجرة مكثفة لليد العاملة خاصة المؤهلة منها مع بداية سنوات التسعينيات نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعدام الاستقرار السياسي، هذا ما ساهم في نمو حجم الجالية الوطنية في الخارج وفي زيادة تدفق التحويلات المالية بهدف مساعدة الاسر في الجزائر.

[1] Artal-tur .A , Bacaria-Colom.J ,Cagaty .S , Pallardo-lopez.V (2014) ,Op Cit ,pp :112-116

– وجود علاقة طردية ومعنوية عند مستوى 1% بين معدّل التضخم في الجزائر (INF_A) والتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين كما هو موضّح في نتائج النماذج (1)،(2)،(3) مع بعض الاختلاف في قيمة المعلمات، ويمكن تفسير هذه النتيجة بتأثير ارتفاع المستوى العام للأسعار في البلد الأصلي المعبر عنه بمعدّل التضخم بشكل سلبي على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للعائلات بما فيها أسر المهاجرين في الداخل وهذا يدفع المهاجر الى زيادة حجم الأموال المرسلة بهدف رفع القدرة الشرائية لأسرته والحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك اليومي، وتزداد درجة تأثيرها إذا ما أضفنا لها حجم التحويلات المالية التي تمر عبر القنوات الموازية التي تفوق بنسبة كبيرة حجم التحويلات الرسمية ، من جهة أخرى أشارت بعض الدراسات Mussette (2011) ، Djelti (2015) أنّ التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر توجه أساسا لتمويل النفقات اليومية (الاستهلاك) و جزء يسير منها يوجه للاستثمار وبالتالي فهي تتأثر بارتفاع معدّلات التضخم.

– فيما يخص العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين ومستوى سعر الصرف الرسمي ($OEXR_A$) فقد جاءت بالإشارة السالبة وغير معنوية من الناحية الإحصائية وبمستوى تأثير جد ضعيف حيث قدرة مرونة التحويلات المالية بالنسبة لتغيرات سعر الصرف الرسمي في المدى الطويل بحوالي(-0.03) ويمكن تفسير هذه النتيجة بتدهور قيمة الدينار مقابل باقي العملات الصعبة خاصة مع بداية 1990، إضافة إلى توسع سوق الصرف الموازي و زيادة حدة تباين سعر الصرف بين السعرين الرسمي والموازي التي تجاوزت 50% هذه الوضعية جعلت المهاجرين الجزائريين يقومون بمختلف معاملاتهم المالية بما فيها تحويل الأموال من الخارج باتجاه الجزائر عبر السوق الموازي من خلال القنوات غير الرسمية أي خارج البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في تحويل الأموال أين تكون التكلفة شبه معدومة ، كما يكون العائد أكبر عند تحويل العملة الصعبة إلى الدينار، وأشارت نتائج عدد من الدراسات التي أجريت على بعض الدول النامية كدراسة Tabit وMoussur (2016)[1] الى ضعف تأثير سعر الصرف الرسمي وعدم فعاليته كمحدّد لتفسير تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين في دول المنطقة نظرا لوجود سوق الصرف الموازي الذي يعتمد عليه المهاجرين بنسبة كبيرة في تحويل أموالهم.

– فيما يخص أثر معدّلات الفائدة الحقيقية (IR_A) على التحويلات المالية فجاءت بالإشارة الموجبة ومعنوية عند مستوى1%، 5% كما هو موضح في النموذجين (1) و(3) لكن بمرونة ضعيفة نوعا ما في المدى الطويل، فارتفاع معدّلات الفائدة في الجزائر لا يساهم في زيادة تدفق التحويلات المالية بشكل كبير و يمكن تفسير ذلك بضعف معدّل استثمار التحويلات المالية في الجزائر وتخصيصها سواء للاستهلاك النهائي أو للادخار خارج القطاع البنكي ، كما أنّ النسبة كبيرة منها لا تمر عبر القنوات الرسمية من خلال البنوك لذلك لا تستجيب بشكل كبير لتغيرات معدّلات الفائدة الحقيقية في الجزائر.

[1] Tabit .S , Moussir . C (2016) ,Op Cit ,pp :6

– بالنسبة للعلاقة بين عمق وتطوّر النظام المالي التي تقاس بالمؤشر($M2_A$) وتدفق التحويلات المالية للمهاجرين الموضحة في النموذج (1) فجاءت هي الأخرى معنوية عند مستوى 1% وبإشارة موجبة لكن بمستوى تأثير جد ضعيف حيث يؤدي ارتفاع العرض النقدي بحوالي 1% إلى زيادة تدفق التحويلات بحوالي 0.048% في المدى الطويل وفي هذا الخصوص أوضح Singh وأخرون (2010)[1]، Freud و Spatafora (2008)[2] أن النظام المالي الأقل تطورا يتوافق مع ارتفاع تكاليف تحويل الأموال مما ينعكس سلبا على حجم التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية، والمهاجر في هذه الحالة يفضل الاعتماد على القنوات الموازية (غير الرسمية) لتحويل أمواله إلى بلده الاصلي وهذا التحليل ينطبق على وضعية الجزائر حاليا في مجال التحويلات المالية للمهاجرين.

– وجود علاقة طردية ولكنها غير معنوية بين معدّل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي في فرنسا (GDP_F) كما هو موضّح في نتائج النموذج (2) ، لكن رغم ذلك جاءت اشارة المعلمة متوافقة مع المقاربات النظرية التي تؤكد على أهمية تطوّر مستويات النشاط الإقتصادي في المناطق المستقبلة للمهاجرين ممثلة بفرنسا بالنسبة لحالة الجزائر في زيادة حجم الأموال المرسلة من المهاجرين بفعل تحسن وضعية سوق العمل وزيادة دخل المهاجرين.

– وجود علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى 1% بين معدّل التضخم في فرنسا (INF_F) وحجم التحويلات المالية المرسلة الى الجزائر كما هو موضّح في نتائج النموذج (2) ، وهذا يتوافق تماما مع الجانب النظري ، حيث يؤثر ارتفاع معدّلات التضخم في المناطق المستقبلة للمهاجرين على القدرة الشرائية ومستوى الدخل الفردي الحقيقي للمهاجر وبالتالي تنخفض حجم الأموال المخصصة للإرسال إلى بلده الأصلي .

– وجود علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى 5% بين معدّل البطالة في فرنسا ($UNEM_F$) والتحويلات المالية للمهاجرين كما هو موضّح في نتائج النموذج (2) ، حيث تنعكس وضعية سوق العمل في مناطق الاستقبال (فرنسا) على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين ، خاصة في ظل ارتفاع نسب البطالة بين الجاليات المهاجرة مقارنة مع السكان الأصليين (Bouklia 2010) وهذا يؤدي الى انخفاض مستوى دخل المهاجرين وبالتالي تنخفض حجم التحويلات المالية المرسلة .

– وجود أثر ايجابي ومعنوي عند مستوى 5% لمعدّل نمو نصيب الفرد من الناتج الاجمالي في الجزائر ($GDPPC_A$) على التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث تشير أغلب الدراسات الى عدم أهمية الدخل الفردي في

[1] Singh R.J., Haacker M., Lee K.W, Le Goff M. (2010). Determinants and Macroeconomic Impact of Remittances in Sub-Saharan Africa. Journal of African Economies, 20(2), 312-340.
[2] Freund C.L., Spatafora N. (2008). Remittances: Transaction Costs, Determinants and Informality. Journal of Development Economics, no 3704.

مناطق الأصل في تفسير تدفق التحويلات المالية للمهاجرين مقارنة مع الدخل الفردي في مناطق استقبال المهاجرين.

– بالنسبة لمعلمة معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج في فرنسا($GDPPC_F$) الموضّحة في النموذج (3) جاءت بإشارة موجبة ومعنوية عند مستوى 1% كما أنها المتغير الأكثر تأثيرا على التحويلات المالية في المدى الطويل، فارتفاع نصيب الفرد من الناتج في فرنسا بنسبة 1% يؤدي الى زيادة تدفق التحويلات الى الجزائر بنسبة 0.81% ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن زيادة الدخل الفردي في مناطق المستقبلة للمهاجرين يؤدي إلى زيادة تدفق التحويلات المالية إلى البلد الاصلي ، وأشارت نتائج العديد من الدراسات التجريبية أنّ التحويلات المالية تستجيب بشكل أكبر للتغيرات الاقتصادية في مناطق الاستقبال خاصة مستوى دخل الفردي المهاجرين .

– وجود علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى 1% بين علاوة سعر الصرف الموازي في الجزائر ($Prem_A$) والتحويلات المالية الرسمية ، وهذا يدّل على أنّ زيادة التباين بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي يجعل المهاجرون يفضلون الاعتماد على القنوات الموازية في تحويل أموالهم بهدف الاستفادة من عوائد مالية اضافية نتيجة التباين الكبير بين السعرين الرسمي والموازي، وقد أوضحت بعض الدراسات السابقة التي استخدمت سعر الصرف الموازي كمتغير مفسر لتدفق تحويلات المهاجرين كدراسة (El badawi & rocha1992) التي أشارا من خلالها الى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين تحويلات المهاجرين وعلاوة سعر الصرف الموازي ، من جهة أخرى خلص (El sakka & Mc Nabb 1999) إلى نفس النتيجة عند دراستهم للمحددات الاقتصادية الكلية لتحويلات المهاجرين المصريين ، واستنتجا أنّ زيادة انحراف سعر الصرف الموازي عن الرسمي يجعل المهاجرون يفضلون الاعتماد على القنوات الموازية في تحويل أموالهم.

5- التوازن في المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للنماذج (3,2,1):

فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ UECM (-1) فقد ظهرت بإشارة سالبة ومعنوية عند مستوى 1% في النماذج الثلاثة (3,2,1) مما يؤكد على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين التحويلات المالية للمهاجرين وبعض محدّداتها الاقتصادية الكلية كما هو موضّح في الجدول التالي :

الجدول (34): مقدّرات معلمات الأجل القصير للنماذج (3,2,1):

المتغير التابع (ΔREM_A)			
المعلمات / المتغيرات التفسيرية	معلمات النموذج (1): ARDL(1,3,2,2,2,3,2)	معلمات النموذج (2): ARDL (1,4,4,2,2,4)	معلمات النموذج (3): ARDL (1,3,3,2,3,3)
$\Delta GDP_A(-1)$	*-0.25	*-0.24	---
$\Delta UNEM_A$	*0.12	---	---
ΔINF_A	*0.16	*0.04	*0.08
$\Delta OEXR_A$	-0.06	---	---
ΔIR_A	0.007	---	0.003
$\Delta IR_A(-1)$	**-0.07	---	*-0.05
$\Delta M2_A$	**0.05	---	---
ΔGDP_F	---	-0.03	---
$\Delta GDP_F\ (-1)$	---	**-0.14	---
ΔINF_F	---	0.05	---
$\Delta INF_F(-1)$	---	***0.10	---
$\Delta UNEM_F$	---	**0.16	---
$\Delta GDPPC_A\ (-1)$	---	---	*-0.11
$\Delta GDPPC_F$	---	---	*-0.04
$\Delta Prem_A$	---	---	*-0.01
حد تصحيح الخطأ $UECM(-1)$	***-1.05**	***-0.92**	***-0.61**
R-squared	0.93	0.92	0.90
Adjusted R-squared	0.82	0.85	0.81
DW	1.97	2.58	2.43

ملاحظة : حسب معيار AIC تم اختيار القيم المتباطئة التالية:(, , , , ,)ARDL

مستوى معنوية: 1%*، 5% **، 10%***

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال تحليل نتائج الجدول الخاص بمقدّرات معلمات الأجل القصير لنماذج الدراسة نلاحظ أنّ إشارات بعض المعلمات ($\Delta UNEM_A$،ΔINF_A،ΔIR_A،$\Delta M2_A$،$\Delta Prem_A$،$\Delta OEXR_A$) جاءت تتوافق مع إشارات معلمات الأجل الطويل كما أن بعضها معنوي من الناحية الاحصائية وبعضها الاخر غير معنوي ، من جهة أخرى جاءت إشارات بعض المعلمات الأخرى عكس الأجل الطويل

(ΔGDP_A،ΔGDP_F ،ΔINF_F،$\Delta UNEM_F$،$\Delta GDPPC_F$ ،$\Delta GDPPC_A$) ، فيما يخص معلمات حد تصحيح الخطأ في النماذج الثلاثة ($\boldsymbol{UECM(-1)}$) فجاءت بالإشارة السالبة ومعنوية عند مستوى 1% وهذا يزيد من صحة ودقة العلاقة التوازنية طويلة الآجل بين التحويلات المالية للمهاجرين وبعض محدّداتها الاقتصادية الكلية، كما يدل على أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنماذج وتقيس هذه المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الآجل الطويل[1].

6- اختبار استقرارية النماذج (3,2,1):

حتى نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في نماذج الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية سوف نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of squares) التي اقترحها كل من Brown، Dublin، Evins سنة 1975 ، حيث يكون هذا النوع من الاختبارات مصاحبا دائما لنماذج (ARDL) ، كما أنّه يدل على مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الآجل مع المعلمات قصيرة الآجل، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدّرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) إذا وقع الشكل البياني لاختبارات (CUSUM) و(CUSUM of squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% كما هو موضّح في الشكل الموالي :

[1] Bourbonnais .R (2015),Op Cit ,pp :304-305

الشكل رقم (59) : اختبار استقرارية النماذج (3,2,1)

النموذج (1)

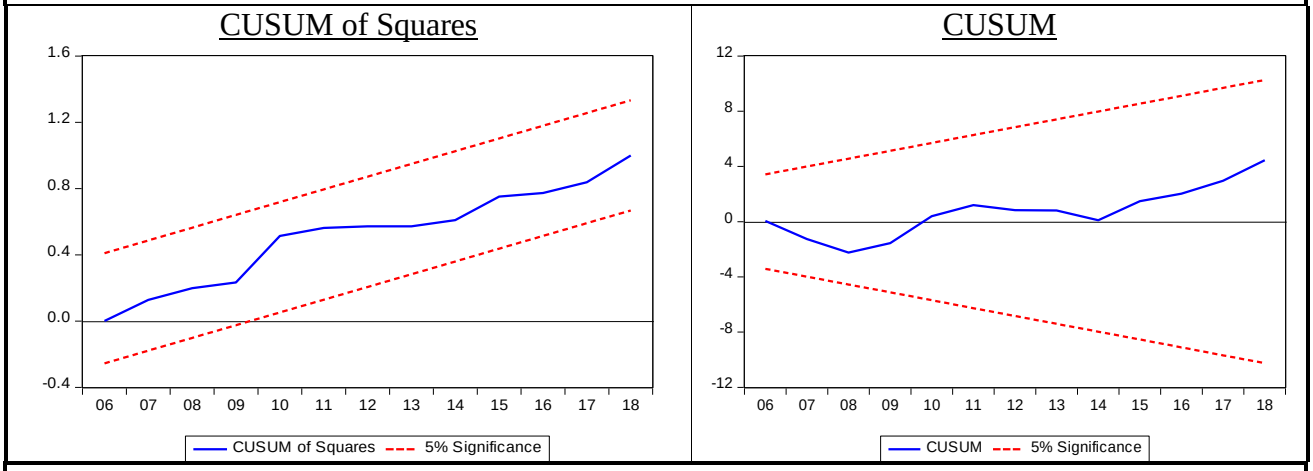

النموذج (2)

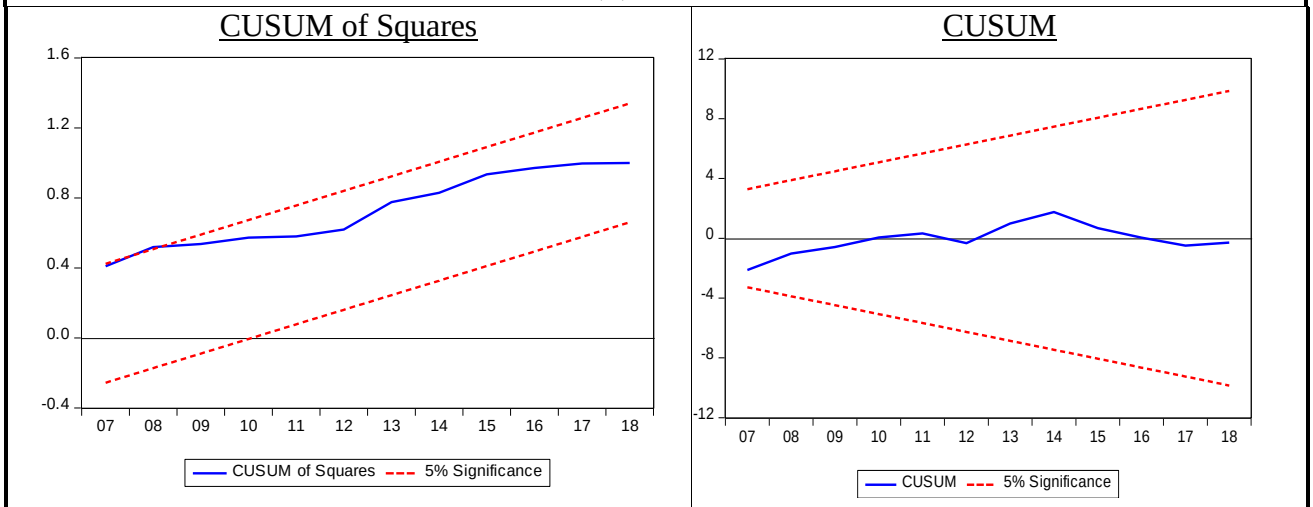

النموذج (3)

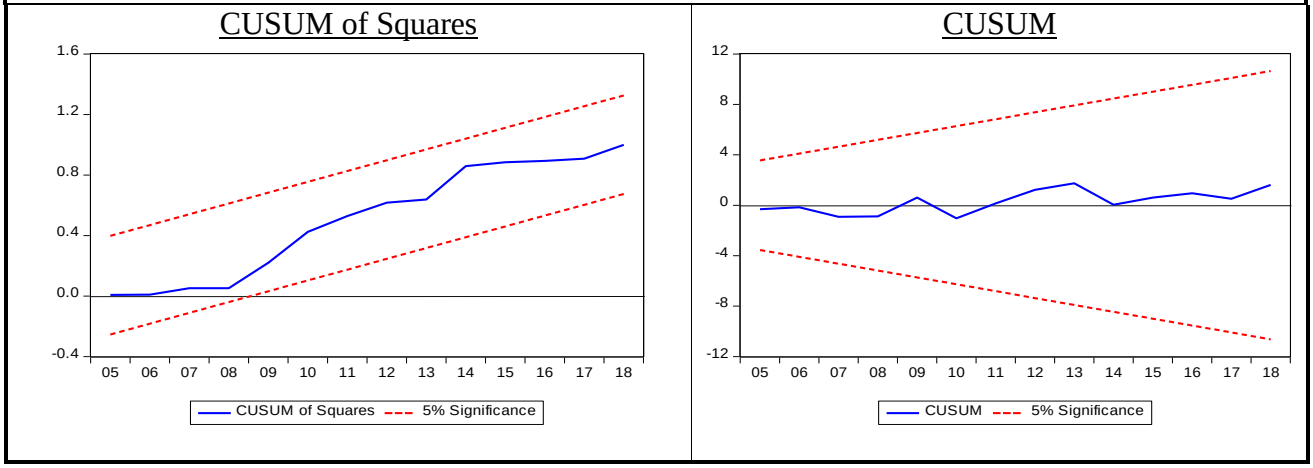

من خلال الشكل البياني نلاحظ أنّ اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squared) بالنسبة لنماذج الدراسة (3,2,1) عبارة وسط خطي

داخل حدود المنطقة الحرجة وهذا يشير إلى استقرارها وخلوها من التغيرات الهيكلية عند مستوى معنوية 5% ، كما يدّل على أنّ هناك استقرار وانسجام بين نتائج الأمد الطويل و نتائج الفترة قصيرة الآجل .

7- الاختبارات التشخيصية للبواقي بالنسبة لنماذج الدراسة (3,2,1):

كخطوة أخيرة من الدراسة القياسية يجب علينا التأكد من سلامة النماذج وعدم معاناتها من المشاكل الاحصائية المرتبطة بالبواقي ، كالارتباط الذاتي للبواقي (Serial correlation) ، والتوزيع غير الطبيعي للبواقي (Normality) ، وعدم تجانس البواقي (Hetreroskedasticity) وذلك من خلال القيام بعدد من الاختبارات التشخيصية الموضّحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (35) : الاختبارات التشخيصية للبواقي للنماذج (1،2،3)

النموذج / الاختبار	النموذج (1)		النموذج (2)		النموذج (3)	
	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال
التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality test)	Jarque-bera 1.83	0.39	Jarque-bera 1.41	0.49	Jarque-bera 2.79	0.24
الارتباط الذاتي للبواقي (Serial correlation) Breuch-Pagan-Godfrey	F-Statistic 0.61	0.55	F-Statistic 2.33	0.15	F-Statistic 1.36	0.26
	Obs*R-squared 3.61	0.16	Obs*R-squared 6.13	0.13	Obs*R-squared 3.42	0.064
تجانس البواقي (Hetreroskedasticity) LM test	F-Statistic 2.32	0.06	F-Statistic 0.95	0.55	F-Statistic 0.21	0.99
	Obs*R-squared 28.7	0.15	Obs*R-squared 22.29	0.44	Obs*R-squared 8.68	0.99
	Scaled explained(ss) 2.11	0.16	Scaled explained(ss) 2.34	1.00	Scaled explained(ss) 1.16	1.00

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

- بالنسبة للنموذج (1) : نلاحظ من خلال الجدول أنّ القيمة الإحصائية ل:Jarque-bera قد بلغت 1.83 كما أنّ الاحتمال المرافق لها أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وهذا يدفعنا إلى قبول فرضية العدم وبالتالي فإنّ البواقي تتوزع بشكل طبيعي ، فيما يخص اختبار الارتباط التسلسلي نلاحظ أنّ قيمة الاحتمال ل:Obs*R-squared(0.16) جاءت أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وهذا يدفعنا إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة ومنه فإنّ النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط البواقي (Serial correlation) ، أما نتائج اختبار

تجانس البواقي (Hetreroskedasticity) فنلاحظ أن قيمةObs*R-squared قد بلغت 28.7 والاحتمال المرافق لها أكبر من القيمة الحرجة 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنّ الأخطاء متجانسة ، هذه النتائج تظهر بوضوح أنّ النموذج سليم من الناحية الاحصائية ولا يعاني من المشاكل القياسية.

- بالنسبة للنموذج (2): نلاحظ من خلال الجدول أنّ القيمة الاحصائية ل:Jarque-bera قد بلغت 1.41 كما أنّ الاحتمال المرافق لها (0.49) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وهذا يدفعنا إلى قبول فرضية العدم وبالتالي فإنّ البواقي تتوزع بشكل طبيعي ، فيما يخص اختبار الارتباط التسلسلي (LM test) نلاحظ أنّ قيمة الاحتمال ل:Obs*R-squared جاءت أكبر من القيمة الحرجة 5% وهذا يقودنا إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وهو ما يعني أنّ النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط البواقي (Serial correlation) ، أما نتائج اختبار تجانس البواقي (Hetreroskedasticity) فنلاحظ أن قيمة Obs*R-squared قد بلغت 22.29 والاحتمال المرافق لها أكبر من القيمة الحرجة 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنّ الأخطاء متجانسة ، هذه النتائج تظهر بوضوح أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية.

- بالنسبة للنموذج (3): نلاحظ من خلال الجدول أنّ القيمة الاحصائية ل:Jarque-bera قد بلغت 2.79 كما أنّ الاحتمال المرافق لها (0.24) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وهذا يدفعنا إلى قبول فرضية العدم وبالتالي فإنّ البواقي تتوزع بشكل طبيعي ، فيما يخص اختبار الارتباط التسلسلي (LM test) نلاحظ أنّ قيمة الاحتمال ل:Obs*R-squared جاءت أكبر من القيمة الحرجة 5% وهذا يقودنا إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وهو ما يعني أنّ النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط البواقي (Serial correlation) ، أما نتائج اختبار تجانس البواقي (Hetreroskedasticity) فنلاحظ أن قيمة Obs*R-squared قد بلغت 8.68 والاحتمال المرافق لها أكبر من القيمة الحرجة 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنّ الأخطاء متجانسة ، هذه النتائج تظهر بوضوح أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية.

8- اختبار العلاقة السببية بين التحويلات المالية للمهاجرين وتقلبات مستويات النشاط الاقتصادي في الجزائر وفرنسا بين 1980-2018 :

بافتراض أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بتقلبات مستويات النشاط الاقتصادي في مناطق الارسال ومناطق الاستقبال سنقوم باختبار اتجاه العلاقة السببية بين تقلبات معدّلات نمو الناتج الاجمالي الحقيقي (معدّل النمو الحقيقي) في كل من الجزائر (GDP_A) وفرنسا (GDP_F) والتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين (REM_A) باستخدام طريقة (Toda & Yamamoto 1995) في اطار نموذج (VAR) ، حيث لا تحتاج هذه الطريقة أنّ تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ، كما أنها لا تشترط وجود علاقة تكامل مشترك مسبقة مثل ما تقترحه طريقة (Granger) ، ولتطبيق هذه المنهجية قمت في البداية بتحديد أعلى درجة تكامل بين المتغيرات عن طريق

اختبارات جذر الوحدة أين كشفت النتائج أن $d_{max} = 1$ ، بعد ذلك قمت بتحديد درجة التأخير المناسبة لنموذج (VAR) باستخدام معايير المعلومات AIC,SC ,HQ التي بينت النتائج أنّها تساوي p=2 ، بعد ذلك تم تقدير نموذج($VAR(d_{max} + p)$ ونتائج اختبار السببية موضّحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (36) : اختبار السببية بين تقلبات معدّلات النمو في الجزائر وفرنسا والتحويلات المالية للمهاجرين

اتجاه السببية	احصائية F−statistic	الاحتمال (Prob)	النتيجة
$REM_A \leftarrow GDP_A$	*19.59	0.0002	توجد علاقة سببية
$GDP_A \leftarrow REM_A$	**1.92	0.0286	توجد علاقة سببية
$REM_A \leftarrow GDP_F$	*11.57	0.009	توجد علاقة سببية
$GDP_F \leftarrow REM_A$	1.08	0.78	لا توجد علاقة سببية

مستوى معنوية : * عند 1% ،**عند 5% ،***عند 10%

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال تحليل نتائج الجدول نستنتج أنه توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين معدّل النمو الحقيقي في الجزائر (GDP_A) والتحويلات المالية للمهاجرين (REM_A) نظرا لأنّ الاحتمال المرافق لإحصائية فيشر (F-statistic) أقل من الاحتمال الحرج 5%، من جهة أخرى توجد علاقة سببية واحدة من معدّل النمو الحقيقي في فرنسا (GDP_F) باتجاه التحويلات المالية لأنّ الاحتمال المرافق لإحصائية فيشر F (0.009) أقل من الاحتمال الحرج 5% وهذا ما يدل على أنّ تحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بتقلب مستويات النشاط الاقتصادي في الجزائر وفرنسا ، من جهة أخرى فهي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي في الجزائر.

9- تحليل السلوك العام للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين :

بالاستناد على نتائج نماذج الدراسة القياسية **(1)** ،**(2)**،**(3)** الخاصة بمحدّدات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وبالاعتماد على عدد من الدراسات السابقة التي أشرنا اليها (Mohoub & al 2008) ، (Artal-tur &al 2014) سأحاول تحليل دوافع تحويل الأموال بالاعتماد على إشارة المعلمات المقدّرة والنتائج موضّحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (37) : السلوك العام للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين .

السلوك / المتغيرات	الايثار (Altruism)	الترتيبات العائلية (Family arrangements)				الاستهلاك (Consumption)
		سداد القرض (repayment Loans)	التأمين (Insurance)	التبادل (Exchange)	الاستثمار (Investment)	
GDP_A				+	+	
GDP_F	+				+	+
$GDPPC_A$		+		+	+	
$GDPPC_F$	+				+	+
INF_A	+					+
INF_F	−					−
$UNEM_A$	+		+	+	+	+
$UNEM_F$	−				−	−
IR_A					−/+	
$OEXR_A$ $Prem_A$				−	−	

المصدر : من اعداد الطالب

يوضّح الجدول الموالي السلوك العام للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بالاعتماد على نتائج النماذج المقدّرة (1،2،3) حيث كشفت النتائج أنّ التحويلات المالية تخضع لسلوك مختلط من الدوافع المختلفة فمن جهة فهي تتأثر ايجابيا بمستويات النشاط الاقتصادي (GDP_F) أو دخل المهاجرين في فرنسا ($GDPPC_F$)، وبشكل ايجابي مع معدّلات التضخم (INF_A) والبطالة في الجزائر ($UNEM_A$) وبشكل سلبي مع معدلات التضخم (INF_F) والبطالة ($UNEM_F$) في فرنسا وهذا يعكس سلوك الايثار (Altruism) أي أنّ المهاجر يحول أمواله بهدف مساعدة أفراد أسرته في الجزائر وتحسين مستواها المعيشي وهي تخصص أساسا في هذه الحالة للاستهلاك النهائي ، من جهة أخرى ترتبط التحويلات المالية للمهاجرين بعلاقة ايجابية مع مستويات النشاط الاقتصادي (GDP_A) والدخل الفردي للأسر المستقبلة في الجزائر ($GDPPC_A$) وهذا يشير الى سلوك التبادل (Exchange) حيث يقوم المهاجر بتحويل الأموال حتى في ظل ارتفاع دخل الأسرة في بلده الاصلي بهدف مساعدتها في الحصول على خدمات اجتماعية ذات جوة عالية (الصحة ، التعليم ...) ، كما تشير الى سلوك الاستثمار (Investment) حيث يحول المهاجر أمواله الى بلده الاصلي لإعادة استثمارها خاصة مع تحسن الوضع الاقتصادي العام وارتفاع معدلات النمو ، اجمالا يمكن القول أنّ التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين تخضع

لدوافع متنوعة وهي تخصص أساسا إما للاستهلاك النهائي أو الاستثمار وهذا ما سوف نحاول الإجابة عنه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية للمهاجرين على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (النمو الاقتصادي، الاستثمار الخاص، الاستهلاك النهائي للأسر):

سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على نموذج قياسي يظم بعض محدّدات النمو الاقتصادي، إضافة إلى التحويلات المالية كمتغير خارجي يمكن أنّ يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL) خلال الفترة الممتدة بين 1980-2017 ، بعد ذلك سنحاول تحديد طبيعة القنوات التي تأثر من خلالها تحويلات المهاجرين على الاقتصاد الوطني من خلال دراسة أثرها على الاستثمار الخاص وعلى الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر في الجزائر.

المطلب الأول : دراسة أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر:

1- نتائج بعض الدراسات التجريبية السابقة :

- دراسة[1] Chami وأخرون (2003):

حاولت هذه الدراسة اختبار أثر التحويلات المالية للمهاجرين على مستويات الفقر والأداء الاقتصادي الكلي في عينة من البلدان النامية شملت حوالي 113 دولة ، واعتمدت على البيانات المدمجة للتحويلات المالية للعمال والتحويلات الشخصية ، إضافة إلى تحويلات المهاجرين وأشارت نتائجها أن التحويلات المالية للمهاجرين لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة.

- دراسة[2] Guiliano و Ruiz arrange (2006) :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في عينة من البلدان المستقبلة للتحويلات مكوّنة من 73 دولة خلال الفترة الممتدة بين 1975-2002، واستخدمت عدد من المتغيرات الاقتصادية كنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ، التحويلات المالية كنسبة من الناتج، معدّل الاستثمار الخاص، معدّل النمو السكاني، المستوى التعليمي، معدّل الانفتاح التجاري والتضّخم ، وخلصت نتائجها إلى عدم وجود أثر معنوي للتحويلات المالية على النمو الاقتصادي.

[1] Chami. R , Fullenkamp. C, and Jahjah, S. (2003) ," Are immigrant remittance flows a source of capital for development ", IMF Working Papers N° 03/89.

[2] Guiliano, P., Ruiz-Arranz, M. (2006)." Remittances, Financial Development, and Growth." IMF Working Papers, No. 05-234.

- دراسة[1] صندوق النقد الدولي (2005) :

حاولت هذه الدراسة اختبار أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في عينة من البلدان النامية مكوّنة من 101 دولة خلال الفترة الممتدة بين 1970-2003 ، وأشارت نتائجها إلى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحويلات المالية للمهاجرين ونصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام على العكس من ذلك فإنّ التحويلات المالية تؤثر في عدد من المتغيرات كمعدّل الاستثمار ومستويات التعليم .

- دراسة[2] البنك العالمي (2006) :

حاولت هذه الدراسة اختبار أثر التحويلات المالية للمهاجرين على عينة من البلدان المستقبلة مكونة من 67 بلد خلال الفترة الممتدة بين 1991-2005 ، واعتمدت على عدد من المتغيرات كنصيب الفرد من الناتج ، حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص ، مؤشر الاستقرار السياسي، معدّل الانفتاح التجاري، معدّل التضخم ، سعر الصرف ، المستوى التعليمي ، الاستهلاك الحكومي وخلصت نتائجها إلى وجود علاقة إيجابية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي سواء في حالة إدراج معدّل الاستثمار في النموذج المقدّر أو في حالة عدم إدراجه.

- دراسة[3] Pradhan و أخرون (2008) :

حاولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي لعينة مكوّنة من 39 دولة نامية خلال الفترة الممتدة بين 1980-2004 ، واستخدمت البيانات المدمجة و نموذج الآثار الثابتة والعشوائية ، وأشارت نتائجها إلى وجود علاقة مباشرة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في عينة البلدان التي شملتها الدراسة .

- دراسة[4] Tansel و Pinar (2010) :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التحويلات المالية للمهاجرين على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تركيا خلال الفترة الممتدة بين 1964-2003 باستخدام نموذج ديناميكي للمعادلات الهيكلية خاص بالطلب الكلي مكوّن من الاستهلاك الكلي ، الاستثمار الكلي ، الواردات والدخل القومي ، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل ايجابي على الاستهلاك ، الواردات والدخل القومي ثم ينخفض تأثيرها تدريجيا في المدى الطويل .

[1] IMF, World Economic Outlook (2005) , International Monetary Fund.; Washington D.C.
[2] World Bank, Global Economic Prospects (2006) , " Economic Implications of Remittances and Migration " , World Bank; Washington D.C.
[3] Pradhan, G., Upadhyay, M., &Upadhyaya, K. (2008) ," Remittances and economic growth in developing countries ", The European journal of development research, Vol 20 , N° 3, pp: 497-506
[4] Tansel.A , Pınar. Y (2010) , "Macroeconomic impact of remittances on output growth : evidence from Turkey", ERC Working Papers in Economics 10/02. Pp:1-21

- دراسة[1] Nsiah و Fayissa (2011) :

حاولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي في عينة مكونة من 64 دولة نامية من إفريقيا ، آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي خلال الفترة الممتدة بين 1987-2007 بالاعتماد على البيانات المدمجة ومنهجية التكامل المشترك، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

- دراسة[2] Ben mim و Ben ali (2012) :

حاولت هذه الدراسة اختبار قنوات التحويلات المالية التي تحفز النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) خلال الفترة الممتدة بين 1980-2008 باستخدام البيانات المدمجة لعدد من المتغيرات كنصيب الفرد من الناتج ، الإنفاق الحكومي ، معدّل الانفتاح ، معدّل الاستثمار، معدّل النمو السكاني، المستوى التعليمي، وأشارت نتائجها أنّ النسبة الكبيرة من التحويلات توجه للاستهلاك النهائي و هذا يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي ، كما أنّها تعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة تراكم رأس المال البشري .

- دراسة[3] Belmimoune و أخرون (2014) :

حاولت هذه الدراسة تحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970-2010 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) واعتمد الباحث على عدد من المتغيرات كنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، التحويلات المالية للمهاجرين، التراكم الخام للأصول الثابتة، الاستهلاك العائلي، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر سلبي للتحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو المدى الطويل حيث تؤدي زيادة التحويلات بنسبة 1% إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج بنسبة 0.02% في المدى القصير و0.002% في المدى الطويل .

- دراسة[4] Ahmad assaf (2015) :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الممتدة بين 1975-2013 بالاعتماد على عدد من المتغيرات الاقتصادية كالناتج الإجمالي، التحويلات المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، حجم العمالة و أشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية تأثر بشكل ايجابي على الناتج الإجمالي في الأردن .

[1] Nsiah, C., & Fayissa, B. (2011). " Remittances and economic growth in Africa, Asia, and Latin American-Caribbean countries: a panel unit root and panel cointegration analysis ", Journal of Economics and Finance, pp:1-18.
[2] Ben mim . S, Ben ali .M.S (2012) ," Through which channels can remittances spur economic growth in MENA countries?", Economics Discussion Papers, N°8 , economics E- journal. http://hdl.handle.net/10419/55260
[3] Belmimoun .A , Kerbouche.M, Adouka.L, Mokeddem.R (2014) , " The Impact Of Migrants' Remittances On Economic Growth Empirical Study: Case Of Algeria (1970-2010) ", European Scientific Journal , Vol.10, No.13 , Pp:364-378
[4] Assaf .A (2015) , " Workers' Remittancesand Economic Growth: Evidence From Jordan", European Scientific Journal September Vol.11, N°.25 , pp: 40-54

- دراسة[1] Salahuddin و Gow (2015) :

حاولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في عينة من البلدان الآسيوية النامية كالهند، باكستان، بنغلاديش، الفلبين خلال الفترة الممتدة بين 1977-2012 باستخدام البيانات المدمجة ، وأشارت نتائجها إلى وجود علاقة توازنية قوية بين التحويلات المالية للمهاجرين و النمو الاقتصادي في هذه البلدان .

- دراسة[2] نجا علي عبد الوهاب (2015):

هدفت هذه الدراسة الى تقييم أثر التحويلات المالية للعاملين في الخارج على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الممتدة بين 1975-2012 من خلال تقدير نموذج يضم بعض محدّدات النمو الاقتصادي كالاستثمار الاجنبي المباشر، التحويلات المالية ،الصادرات والتكوين الخام لراس المال الثابت ، وبالاعتماد على بعض الطرق القياسية الخاصة بتحليل السلاسل الزمنية كاختبارات جذر الوحدة ، واختبار التكامل المشترك بالاعتماد على منهج الحدود في اطار نماذج (ARDL)، اضافة الى اختبار التكامل المشترك لجوهانسون وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) ، وكشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود أثر ايجابي للتحويلات على النمو الاقتصادي في مصر في الأجل الطويل، اما في الاجل القصير فهي تأثر بشكل سلبي على النمو نظرا لأنها توجه بشكل أساسي للاستهلاك النهائي.

- دراسة[3] Mohammed Kouni (2016) :

حاولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة بين 1987-2012 باستخدام بيانات مقطعية لعدد من القطاعات الاقتصادية كالزراعة، الصناعة والخدمات، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي في تونس بالرغم من ضعف حجمها الموجه للاستثمار مقارنة مع الاستهلاك ، فكل زيادة في حجم التحويلات المخصصة للاستثمار بحوالي1% يؤدي إلى زيادة الناتج الاجمالي بحوالي 1% إلى 4%.

[1] Salahuddin .M, Gow.J (2015) , " the relationship between economic growth and remittances in the presence of cross-sectional dependence" , the Journal of developing arias, Vol 49, N°.1.

[2] نجا علي عبد الوهاب،" أثر التحويلات المالية للعاملين في الخارج على النمو الاقتصادي في مصر بين 1975-2012 دراسة تحليلية قياسية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 01 ، المجلد 52 كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، مصر 2015، ص1-43.

[3] Kouni .M (2016) ," Remittances and Growth in Tunisia: A Dynamic Panel Analysis from a Sectoral Database " , Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences , Vol 7, N° 5 , pp:342-351

- **دراسة[1] Bouoiyour و أخرون (2016) :**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار عوامل تقلبات النمو الاقتصادي في المغرب من خلال التحويلات المالية للمهاجرين والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة بين 2000-2009 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين (GARCH) ، وأشارت نتائجها أنّ تقلبات النمو الاقتصادي هي أقل استجابة للتغيرات في حجم التحويلات المالية للمهاجرين مقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **دراسة[2] Tabit و Moussir (2017) :**

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة الممتدة بين 1975-2014 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس الأثر في المدى الطويل والمدى القصير، اضافة الى نموذج الانحدار الذاتي الشعاعي (VAR) وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تأثر بشكل ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المغرب ، كما كشفت نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية (The impluse respenses) أنّ حدوث صدمة في التحويلات المالية للمهاجرين يؤثر بشكل ايجابي على الناتج الداخلي الخام ، الاستثمار الخاص والاستهلاك النهائي للأسر في المغرب.

- **دراسة[3] Imad el hamma (2018) :**

حاولت هذه الدراسة تحديد أهم العوامل التي تؤثر من خلالها التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في دول الأصل، وشملت عينة تظم 14 دولة من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) من بينها الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1982-2016 ، أما فيما يخص منهجية الدراسة القياسية فاعتمدت على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) ، إضافة إلى نموذج الآثار الثابتة والعشوائية، وأشارت نتائجها إلى وجود علاقة تكاملية بين التطوّر المالي في دول الأصل وتدفق التحويلات المالية أين يكون لها أثر أكبر على النمو الاقتصادي ، كما أشارت هذه الدراسة أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان التي لها نظام مالي متطوّر و بيئة مؤسسية قوية.

[1] Bouoiyour .J , Selmi.R , Miftah.M(2016) , " What Mitigates Economic Growth Volatility In Morocco? : Remittances Or FDI " , Journal of Economic Integration , Vol.31 N°.1 , pp:65-102 .
[2] Tabit .S , Moussir.C.E(2017) ," Impact Of Migrants' Remittances On Economic Growth: Case Of Morocco" , International Journal of Innovation and Applied Studies,Vol 20 N° 01 , pp :226-233
[3] El Hamma .I (2018) ," Migrant Remittances and Economic Growth: The Role of Financial Development and Institutional Quality " , In: Economie et Statistique / Economics and Statistics ,N°:503-504 , pp :123-142 https://www.persee.fr/doc/estat_0336-1454_2018_num_503_1_10859 (17/07/2019)

- دراسة[1] Bouoiyour وأخرون (2018):

تناولت هذه الدراسة المحدّدات الاقتصادية الكلية المؤثرة على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين خلال فترة التحول السياسي والاجتماعي الذي شهدته تونس خلال ما يعرف بالربيع العربي ، وشملت مرحلتين مختلفتين، الأولى تمتد من الربع الأول لسنة 1990 إلى غاية الربع الرابع لسنة 2010، أما المرحلة الثانية فتمتد من الربع الأول لسنة 1990 إلى غاية الربع الثالث لسنة 2015، واعتمدت على عدد من المتغيرات الاقتصادية كالتحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الموجه للقطاع الخاص، معدّل الانفتاح، سعر الصرف الرسمي ، سعر الفائدة وأشارت نتائجها أنه قبل الثورة التونسية فإنّ التحويلات المالية كانت تؤثر على النمو الاقتصادي والاستهلاك بشكل سلبي، أما بعد الثورة فارتفعت حجم التحويلات المرسلة وأصبح تأثيرها ايجابي على النمو الاقتصادي والاستهلاك.

2- نموذج الدراسة القياسية .

من خلال قراءتنا في نتائج الدراسات التجريبية السابقة تبين لنا أنّ أغلبها حاولت تقييم أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في إطار نموذج يضم بعض محدّدات النمو الاقتصادي، حيث تختلف طبيعة هذه المحدّدات من بلد الى أخر تبعا لاختلاف مصادر النمو وتباين الامكانيات الاقتصادية وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الجزء من البحث تقييم أثر التحويلات على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال نموذج يضم بعض محدّدات النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1980 إلى 2017 و فيما يخص مصادر البيانات الاحصائية فسوف نعتمد على قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI) اضافة إلى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNECTAD) خلال الفترة الممتدة بين 1980-2017 ، بالنسبة لاختيارنا لمتغيرات النموذج فهو يعتمد أساسا على طبيعة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري ،حيث أشارت معظم الدراسات السابقة التي أجريت على حالة الجزائر أنّ التحويلات المالية توجه أساسا إما للاستهلاك النهائي أو إلى الاستثمار خاصة في القطاع العقاري وبالتالي فإنّ تأثيرها على النمو الاقتصادي سوف ينتقل من خلال هاته القنوات، ويأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي :

$$Growth = \alpha_0 + \alpha_1 Rem + \alpha_2 X + \varepsilon_i \dots\dots (4)$$

- $Growth$: معدّل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي والذي سوف نرمز له $GDPPC$.
- Rem: التحويلات المالية للمهاجرين كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%).

[1] Bouoiyour .J , Selmi .R , Miftah .A (2018) , " Relationship Between Remittances And Macroeconomic Variables In Times Of Political And Social Upheaval: Evidence From Tunisia's Arab Spring " , Working paper presented at the annual seminar of ESC Pau - IRMAPE/ CATT / CREG held on January 21, 2016, the 4th Transitions in Middle East and North Africa (TMENA) meeting on April 2016 in Hammamet-Tunisia and the Development seminar /GETHA LAREFI/LAM held in Bordeaux on March 4, 2016.

- X : مصفوفة لبعض محدّدات النمو الاقتصادي في الجزائر وتظم المتغيرات التالية :
  - GFCF: التراكم الخام لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%) .
  - HFCE: الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%).
  - DEP: الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%) .
  - OP: معدّل الانفتاح التجاري $\frac{X+M}{GDP}$
  - INF: معدّل التضّخم المقاس بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (%)

الجدول رقم (38): الخصائص الاحصائية لمتغيرات النموذج 4

	GDPPC	DEP	GFCF	INF	OP	REM	HFCE
Mean	0.704439	16.64681	34.34279	9.167058	57.23565	1.488655	61.76849
Median	1.289795	16.37788	32.55244	5.824303	57.42326	1.256066	61.62692
Maximum	5.842757	21.56027	50.80653	31.66966	76.68452	3.279068	79.80156
Minimum	-4.250994	11.23158	22.44697	0.339163	32.68458	0.540234	42.93818
Std. Dev.	2.416983	2.625988	7.407578	8.338313	10.48433	0.766718	10.25951
Skewness	-0.354379	-0.139037	0.687599	1.497263	-0.339956	0.729027	-0.084146
Kurtosis	2.647896	2.529749	2.709001	4.170556	2.607327	2.453499	2.163098
Jarque-Bera	0.991667	0.472563	3.128431	16.36753	0.976081	3.838927	1.153817
Probability	**0.609063**	**0.789559**	**0.209252**	**0.000279**	**0.613828**	**0.146686**	**0.561632**
Sum	26.76867	632.5787	1305.026	348.3482	2174.955	56.56891	2347.202
Sum Sq. Dev.	216.1469	255.1451	2030.272	2572.516	4067.084	21.75069	3894.527
Observations	38	38	38	38	38	38	38

نقوم في البداية بتحويل النموذج إلى الصيغة الخطية عن طريق إدخال اللوغاريتم كما هو موضّح في المعادلة التالية :

$$logGDPPC = \alpha_0 + \alpha_1 LogREM + \alpha_2 LogGFCF + \alpha_3 LogHFCE + \alpha_4 LogDEP + \alpha_5 LogOP + \alpha_6 LogINF + \varepsilon_i \ldots.(4)$$

$(\alpha_6، \alpha_5، \alpha_4، \alpha_3، \alpha_2، \alpha_1، \alpha_0)$: معلمات النموذج ، ε_i : المتغير العشوائي

3- تحليل ومناقشة نتائج النموذج (4) :

3-1 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج :

كخطوة أولى قبل تقدير النموذج سنقوم بفحص استقرارية متغيرات الدراسة بهدف تحديد درجة تكاملها عن طريق الاعتماد على اختباري ديكي فالر الموسع (ADF) ، واختبار فيليب بيرون (PP) ونتائج الاختبارات موضّحة في الجدولين المواليين :

الجدول رقم (39) : نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-Fuller (ADF)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		ثابت فقط	ثابت و اتجاه	دونهما	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	دونهما
$logGDPPC$	I(0)	**(0) -3.42	***(0)-3.42	*(0)-3.22	*(1) -6.10	*(1) -5.99	*(1) -6.21
$LogREM$	I(1)	(0)-2.25	(0) -2.17	(0) 0.29	*(0) -5.92	*(0) -5.88	*(0) -6.01
$LogGFCF$	I(1)	(0) -0.74	(0) -1.75	(0) 0.30	*(0) -5.69	*(1) -5.81	*(1) -5.72
$LogHFCE$	I(1)	(0) -1.43	(0) -1.94	(0) -0.04	*(0) -5.06	*(1) -4.26	*(0) -5.13
$LogDEP$	I(1)	(1) -2.54	(1) -2.52	(0) 0.20	*(0) -4.19	**(0) -4.11	*(0) -4.24
$LogOP$	I(1)	(0) -1.52	(0) -2.14	(0) -0.54	*(0) -4.37	*(0) -4.69	*(0) -4.79
$LogINF$	I(1)	(0) -1.82	(0) -2.08	(0)-1.30	*(0) -5.53	*(0) -5.45	*(0) -5.60

مستوى معنوية 1%*، 5% **، 10%*** حسب القيم الجدولية

() : طول فترة الابطاء المناسبة اوتوماتيكيا وفق معيار (Shawartz–Criterion) بحد أقصى9 فترات

I(0) : ساكنة عند المستوى ، I(1) : ساكنة عند الفرق الأول

الجدول رقم (40) : نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-perron (PP)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		ثابت فقط	ثابت و اتجاه	دونهما	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	دونهما
$logGDPPC$	I(0)	-3.51 **(3)	**(3)-3.54	*(3)-3.29	*(3) -8.55	*(3) -8.41	*(3)-8.70
$LogREM$	I(1)	-2.26 (2)	(2) -2.17	(1) 0.95	*(1) -5.92	*(2) -5.90	*(1) -6.01
$LogGFCF$	I(1)	(1) -0.81	(8) -1.50	(4) 0.42	*(5) -5.74	*(35) -12.67	*(4) -5.74
$LogHFCE$	I(1)	(1) -1.54	(0) -1.94	(1) -0.07	*(3) -5.01	*(3) -4.93	*(3) -5.09
$LogDEP$	I(1)	(2) -1.91	(2) -1.93	(5) 0.17	*(12) -3.85	**(12) -3.71	-3.93 *(11)
$LogOP$	I(1)	(0) -1.52	(1) -2.27	(2) -0.54	*(4) -4.46	*(4) -4.59	*(4) -4.71
$LogINF$	I(1)	(1) -1.94	(1) -2.21	(1)-1.36	*(2) -5.53	*(1) -5.46	*(1) -5.61

مستوى معنوية 1%*، 5% **، 10%*** حسب القيم (adj–t.statistic) الجدولية (Mackinnon 1996)

() : العدد الامثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (pp) وفق الاختيار الالي(Newey–West) باستخدام طريقة (Bartlett Kenel) .

I(0) : ساكنة عند المستوى ، I(1) : ساكنة عند الفرق الأول

من خلال تحليل نتائج الجدولين الخاصين باختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة (ADF) و (PP) نلاحظ أنّه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر للوحدة بالنسبة لمتغيرات : التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين (REM) ، التراكم الخام لرأس المال الثابت ($GFCF$) ،الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر($HFCE$)، الإنفاق الحكومي (DEP) معدّل الانفتاح التجاري (OP) ، معدّل التضّخم (INF) إلا أنّه يمكن رفضها بالنسبة للفروق الأولى لنفس المتغيرات مما يعني أنّها متكاملة من الرتبة I(1) وهي مستقرة عند الفرق الأول ، غير أنّ السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير نصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي للجزائر ($GDPPC$) ساكنة عند

مستواها I(0) ، و كخلاصة لما سبق يمكن القول أنّ بعض السلاسل الزمنية ليست ساكنة عند الفرق الاول ومن رتبة I(1) ، وبعضها الأخر ساكن عند المستوى ومن رتبة I(0) .

2-3 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

$$\Delta LogGDPPC = \alpha + \beta_1(LogREM_{t-1}) + \beta_2(LogGFCF_{t-1}) + \beta_3(LogHFCE_{t-1}) + \beta_4(LogDEP_{t-1}) + \beta_5(LogOP_{t-1}) + \beta_6(LogINF_{t-1}) + \beta_7(LogGDPPC_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q} \emptyset_1 \Delta LogREM_{t-1} + \sum_{i=1}^{q} \emptyset_2 LogGFCF_{t-1} + \sum_{i=1}^{q} \emptyset_3 \Delta LogHFCE_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \emptyset_4 \Delta LogDEP_{t-1} + \sum_{i=1}^{q} \emptyset_5 LogOP_{t-1} + \sum_{i=1}^{q} \emptyset_6 \Delta LogINF_{t-1} + + \sum_{i=1}^{q} \emptyset_8 \Delta LogGDPPC_{t-1} + \varepsilon_i$$

للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك نقوم بحساب احصائية (F) من خلال اختبار (wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية في الأجل الطويل) أي $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = 0$ ، مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي: $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq \beta_7 \neq 0$

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك حيث جاءت قيمة (F) المحسوبة اكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة في النموذج عند مستويات معنوية 1% ، 5% ، 10% . والقيم الحرجة المقترحة من Pesaran (2001 &al) ، هذه النتيجة تجعلنا نرفض فرضية العدم وبالتالي توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج .

الجدول رقم (41) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود للنموذج الثاني (2)

النموذج (4)	النموذج (4) ARDL(1, 1, 0, 1, 1, 1, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend	$GDPPC = f(REM, GFCF, HFCE, DEP, OP, INF)$
	قيمة (F) المحسوبة	5.11
	القيم الحرجة :	الحد الأدنى I(0) / الحد الأعلى I(1)
	مستوى معنوية 1%	2.88 / 3.99
	مستوى معنوية 5%	2.27 / 3.28
	مستوى معنوية 10%	1.99 / 2.95
	النتيجة	**وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة الأجل)**

ملاحظة : حسب معيار AIC تم اختيار القيم المتباطئة التالية: ARDL(1, 1, 0, 1, 1, 1, 0) بالنسبة للنموذج (4)

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

3-3 التوازن في الأجل الطويل :

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي المتمثل في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه بما فيها التحويلات المالية للمهاجرين (REM) قمنا بقياس العلاقة في الآجل الطويل عن طريق تقدير معلمات المتغيرات في إطار نموذج (ARDL) ، وقد اعتمدنا على معيار Akaike info criterion (AIC) لاختيار فترات التباطؤ المناسبة للنموذج والجدول الموالي يوضح بشكل مفصل نتائج مقدرات الأجل الطويل لمتغيرات النموذج .

الجدول رقم (42) : مقدرات معلمات الاجل الطويل للنموذج 4 .

	المتغير التابع ($LogGDPPC$)		
	المتغيرات التفسيرية	**معلمات النموذج (4):** ARDL(1, 1, 0, 1, 1, 1, 0)	**الاحتمال (Prob)**
النموذج (4)	$LogREM$	**1.49	0.01
	$LogGFCF$	0.07	0.31
	$LogHFCE$	**0.29	0.01
	$LogDEP$	0.05	0.78
	$LogOP$	*0.35	0.00
	$LogINF$	*-0.22	0.00
	الثابت C	**-36.22	0.01

مستوى معنوية: 1%*، 5% **، 10%***

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

التفسير :

– نلاحظ أن معلمة التحويلات المالية للمهاجرين ($LogREM$) لها أثر موجب ومعنوي على معدّل النمو الحقيقي المتمثل في نصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي ($logGDPPC$) حيث يؤدي ارتفاع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بمقدار 1% إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بنسبة 1.49% ما يعني أنّ التحويلات المالية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر ويمكن تفسير هذه النتيجة بطبيعة التحويلات المالية التي تعد مصدر دخل مهم لدى شريحة كبيرة من العائلات الجزائرية المستقبلة لها، وبالتالي فإنّ ارتفاعها يؤدي إلى زيادة دخل العائلات المستقبلة، كما أنّها تمتاز عن بقية مصادر التمويل الأخرى من خلال قدرتها على الانتقال المباشر من المهاجر إلى الجهات المتلقية في البلد الأصلي ما يجعل أثرها يكون مباشر على النمو الاقتصادي ، من جهة أخرى فإنّ الاستخدامات النهائية للتحويلات المالية في الجزائر التي سبق وأنّ أشرنا إليها أنها توجه إما للاستهلاك النهائي على الاحتياجات اليومية أو توجه للاستثمار في بعض الأنشطة الاقتصادية ينتج عنه أثر مضاعف (L'effet multiplicateur)، أي أنّ استخدامها في الاستهلاك

النهائي أوالاستثمار يؤدي الى تحفيز الطلب الكلي وهذا يؤدي إلى تطوير بعض الأنشطة الاقتصادية ما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي .

إضافة الى ذلك فإنّ مرور النسبة الكبيرة من التحويلات عبر القنوات الموازية وإعادة تشغيلها بشكل أساسي في القطاع غير الرسمي يكون له أثرين مختلفين ، فبالنسبة للتأثير السلبي فيظهر من خلال مساهمتها في زيادة توسع القطاع الموازي وخاصة سوق الصرف الموازي وهذا يجعل نسبة كبيرة من المعاملات المالية التي تتم في هذا القطاع غير محددة بدقة وهو ما يعني بشكل أخر فقدان الدولة لوعاء ضريبي مهم ، إضافة إلى فقدانها لرؤوس أموال معتبرة خاصة بالعملة الصعبة، أما فيما يخص الأثر الإيجابي للتحويلات على القطاع الموازي فيكون من خلال مساهمتها المباشرة في تمويل عدد مهم من الأنشطة الاقتصادية خاصة التجارية منها لدى قسم كبير من العائلات المستقبلة للتحويلات التي تنشط في القطاع الموازي، وهذا يكون له أثر غير مباشر في خفض معدّلات البطالة خاصة لدى فئة الشباب التي تجد القطاع الموازي كملجأ أخير للهروب من شبح البطالة ، كما تساهم في خفض معدّلات الفقر بالنسبة للعائلات التي تنشط في هذا القطاع ، وأشارت نتائج عدد من الدراسات التجريبية التي سبق وأنّ اشرنا إليها خاصة تلك التي أجريت في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) بما فيها الجزائر كدراسة Ben mim و Ben ali (2012)[1] ، ودراسة Imad el hamma (2018)[2] أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في دول المنطقة ، كما أنّها تعد مصدر مهم لتمويل التنمية رغم استخداماتها غير العقلانية.

– فيما يخص معلمة التراكم الخام لرأس المال الثابت ($LogGFCF$) فقد جاءت بالإشارة السالبة وبمرونة جد ضعيفة (-0.07) كما أنها غير معنوية من الناحية الاحصائية .

– أما معلمة معدّل الاستهلاك النهائي للأسر($LogHFCE$) فقد جاءت بالإشارة الموجبة ومعنوية من الناحية الاحصائية ، حيث يؤدي ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 1% إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بحوالي 0.29% وهو ما يتوافق مع المقاربات النظرية المفسرة لمحدّدات النمو الاقتصادي فالاستهلاك النهائي يعد مكونا مهما من مكونات الطلب الكلي .

– كما نلاحظ أنّ الإنفاق الحكومي ($LogDEP$) له اثر ايجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي في في الجزائر.

– فيما يخص معلمة معدّل الانفتاح التجاري ($LogOP$) فجاءت بالإشارة الموجبة ومعنوية من الناحية الاحصائية ، حيث تؤدي الزيادة في معدّل الانفتاح التجاري بمقدار 1% إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج

[1] Ben mim . S, Ben ali .M.S (2012) ,Op Cit ,pp :7
[2] El Hamma .I (2018),Op Cit , pp :130-132

الداخلي الخام بحوالي 0.35% وهذا بسبب ارتباط الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي عبر قطاع التجارة الخارجية سواء من جهة الصادرات المتمثلة أساسا في صادرات قطاع المحروقات التي تقدر بأكثر من 98% من اجمالي الصادرات الجزائرية لذلك فمن الطبيعي أنّ يرتفع نصيب الفرد من الناتج نتيجة زيادة معدّل الانفتاح وأنّ ينخفض في الحالة العكسية ، من جهة أخرى تعتمد الجزائر على قطاع التجارة الخارجية من خلال الواردات في تلبية جزء كبير من الطلب المحلي على السلع والخدمات خاصة في ظل ضعف أداء الجهاز الإنتاجي الوطني العاجز عن تلبية الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وهذا ما يجعل معدّل النمو الحقيقي في الجزائر يتأثر بشكل إيجابي بقطاع التجارة الخارجية، وفي نفس الإطار تشير النظرية النيوكلاسيكية أنّ حرية حركة عوامل الانتاج تؤدي الى تحسين الأداء الاقتصادي ، كما تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

– فيما يخص معلمة معدّل التضّخم ($LogINF$) فجاءت بالإشارة السالبة ومعنوية من الناحية الاحصائية حيث يؤدي ارتفاع معدّل التضّخم في الجزائر بحوالي1% الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ($LogGDP_c$) بمقدار 0.22 – % وهذه النتيجة تتوافق مع المقاربات النظرية المفسرة لمحدّدات النمو الاقتصادي فارتفاع المستوى العام للأسعار ينعكس بشكل سلبي على نصيب الفرد من اجمالي الناتج الحقيقي خاصة في ظل ارتباط النمو الاقتصادي في الجزائر بتقلبات أسعار البترول لذلك فإنّ أي ارتفاع في معدّلات التضّخم يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد ، كما أنّ ارتفاع معدّل التضخم يدل على حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم التأكد من قيمة الدخل المحقق في المستقبل ما ينعكس سلبا على قرارات الاستثمار وهذا يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي .

3-4 التوازن في الاجل القصير ، نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) :

فيما يخص حد تصحيح الخطأ $ECM(-1)$ فقد ظهر بالإشارة السالبة ومعنوي عند مستوى 1% مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى ، والجدول الموالي يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ :

الجدول رقم (43) : التوازن في الاجل القصير

النموذج (4)	المتغيرات	معلمات النموذج (4): ARDL(1, 1, 0, 1, 1, 1, 0)	الاحتمال (Prob)
	$\Delta LogREM$	0.62	0.23
	$\Delta LogGFCF$	-0.076	0.31
	$\Delta LogHFCE$	*0.288	0.00
	$\Delta LogDEP$	**-0.66	0.01
	$\Delta LogOP$	0.09	0.16
	$\Delta LogINF$	***-0.10	0.09
	حد تصحيح الخطأ $UECM_4$	* - 0.985	**0.00**
$R^2 = 0.64$ $DW = 1.95$			
Serial correlation (LM test)	Obs*R-squared =2.20		Prob=0.33
Normality test	Jarqe-bera=1.31		Prob=0.51
Heteroskedasticity test	Obs*R-squared =14.57		Prob=0.20

ملاحظة : مستوى معنوية: 1%*، 5% **، 10%***

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ فانّ بعض معلماته جاءت تختلف مع نتائج الأجل الطويل ،وفيما يخص معلمة التحويلات المالية للمهاجرين ($\Delta LogREM$) باعتبارها متغير رئيسي مفسر للنمو الاقتصادي في الجزائر فقد جاءت بالإشارة الموجبة ولكنها غيرمعنوية من الناحية الاحصائية ، وهذا يدل على أنّ التحويلات لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل، من جهة أخرى فانّ معلمة حد تصحيح الخطأ ($UECM(-1)$) جاءت بالإشارة السالبة كما أنها معنوية عند حدود 1% ، وهذا يؤكد على دقة وصلاحية العلاقة التوازنية في الأجل الطويل ، وأن ألية تصحيح الخطأ في النموذج وتقيس هذه المعلمة سرعة العودة الى التوازن في الاجل الطويل .

3-5 اختبار استقرارية النموذج 4(Stability test) :

الشكل رقم (60) : اختبار استقرارية النموذج 4

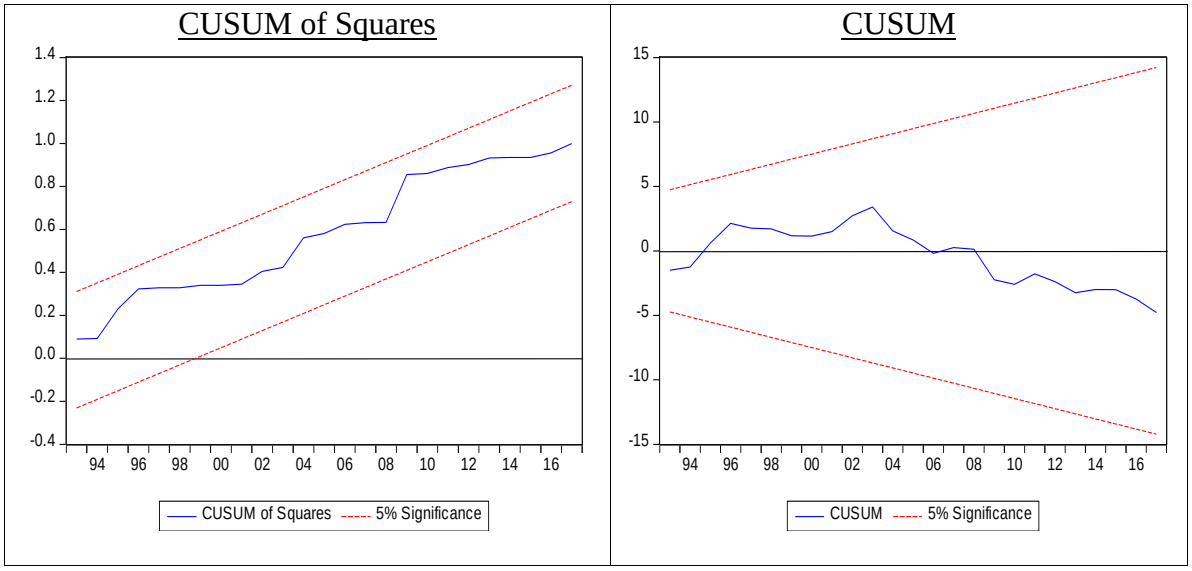

من خلال الشكل البياني الخاص باختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج نلاحظ أنّ اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squared) بالنسبة للنموذج قيد الدراسة (النموذج 4) عبارة وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يشير إلى استقرار النموذج المقدر وخلوه من التغيرات الهيكلية .

3-6 الاختبارات التشخيصية للبواقي بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ :

– نلاحظ من خلال الجدول أنّ القيمة الاحصائية ل:Jarque-bera قد بلغت 1.31 كما أنّ الاحتمال المرافق لها (0.51) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وهذا يدفعنا إلى قبول فرضية العدم وبالتالي فإنّ البواقي تتوزع بشكل طبيعي .

– فيما يخص اختبار الارتباط التسلسلي نلاحظ أن قيمة الاحتمال لإحصائية :Obs*R-squared بلغت (0.33) وهي أكبر من القيمة الحرجة 5% وهذا يدفعنا إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة ومنه فإنّ النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط البواقي (Serial correlation)

– أما فيما يخص نتائج اختبار تجانس البواقي (Hetreroskedasticity) فنلاحظ أنّ قيمة Obs*R-squared قد بلغت (14.57) والاحتمال المرافق لها (0.20) أكبر من القيمة الحرجة 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنّ الأخطاء متجانسة ، هذه النتائج تظهر بوضوح أنّ النموذج سليم من الناحية الاحصائية ولا يعاني من المشاكل القياسية.

3-7 اختبار العلاقة السببية بين معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي والتحويلات المالية :

الجدول رقم (44) : اختبار السببية بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج والتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين.

اتجاه السببية	احصائية F-statistic	الاحتمال (Prob)	النتيجة
$REM_A \leftarrow GDPPC$	*19.09	0.0003	توجد علاقة سببية
$GDPPC \leftarrow REM_A$	**10.45	0.0150	توجد علاقة سببية

مستوى معنوية : * عند 1% ،**عند 5% ،***عند 10%

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال تحليل نتائج الجدول نستنتج أنه توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي ($GDPPC$) والتحويلات المالية للمهاجرين (REM_A) نظرا لأنّ الاحتمال المرافق لإحصائية فيشر F أقل من الاحتمال الحرج 5% ، وهذا ما يدل على أنّ التحويلات المالية تؤثر على الدخل الفردي في الجزائر ، من جهة ثانية فان المستوى المعيشي للأسر ينعكس بشكل مباشر على حجم الأموال المرسلة من الخارج باتجاه الجزائر.

المطلب الثاني : دراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الإستثمار الخاص في الجزائر.

بناء على نتائج النموذج الخاص بدراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر الذي أشارت نتائجه الى وجود أثر ايجابي ومعنوي للتحويلات على نصيب الفرد من الناتج في الجزائر ، سنحاول دراسة القنوات التي تأثر من خلالها التحويلات على النمو ، فكما سبق وأن أشرنا في القسم النظري من البحث فان جزء كبير من التحويلات المالية في الجزائر يخصص إما للاستهلاك النهائي ، أو الى الاستثمار وبالتالي فان تأثرها على المستوى الكلي ينتقل عبر هاتين القناتين ، أما فيما يخص النموذج المستخدم فسوف نعتمد أساسا على عدد من الدراسات السابقة أهمها دراسة Giuliano وRuiz-arranz(2006) التي حاولت قياس أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي و التطوّر المالي في عينة من البلدان المستقبلة للتحويلات ، دراسة Mabrouk (2012) التي شملت عينة من البلدان النامية المستقبلة للتحويلات المالية ، ودراسة Ben ali وBen mim(2012) التي أجريت على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا المتلقية للتحويلات (MENA) ، بالنسبة للدراسة القياسية فهي تغطي الفترة الممتدة بين 1980 و2017 ، أما فيما يخص مصدر بيانات المتغيرات المستخدمة فسوف نعتمد بشكل أساسي على قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI) ، أما فيما يخص نموذج الدراسة القياسية فقد اعتمدت في صياغته بشكل أساسي على دراسة Giuliano وRuiz-arranz (2006) حيث يأخذ الصيغة التالية :

$$INV_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 REM_{it} + \alpha_2 Z_{it} + \mu_i \dots\dots (5)$$

INV_{it} : معدّل الاستثمار الخاص الذي سوف نعبر عنه بمتغير قيمة التكوين الخام لرأس المال الثابت ($GFCF$) كنسبة من الناتج الداخلي الخام .

- REM_{it}: التحويلات المالية للمهاجرين كنسبة من الناتج الداخلي الخام .
- μ_i : المتغير العشوائي .
- Z_{it} : مصفوفة لبعض محدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر و تتضمن المتغيرات التالية :

✓ $GDPPC$: معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي يتوقع أنّ يكون له أثر ايجابي على الاستثمار حيث تشير نظرية المسارع أو المعجل (la théorie de l'accélérateur) أنّ الاستثمار يرتبط بشكل ايجابي مع تغيرات مستويات الطلب الكلي .

✓ OP:معدّل الانفتاح التجاري يتوقع أن يكون له أثر ايجابي على الاستثمار الخاص خاصة من جهة الواردات .

✓ Iir: معدّل فائدة الاقراض(Lending rate) التي تمثل تكلفة رأس المال ويتوقع أن يكون لها أثر سلبي على الاستثمار.

✓ INF: معّدل التضخم الذي يشير الى حالة عدم التأكد واللاستقرار ويتوقع أنّ يكون له آثر سلبي على الاستثمار الخاص في الجزائر.

✓ M_2: مؤشر التطور المالي المعبر عنه بعرض النقود بالمعنى الواسع كنسبة من الناتج الداخلي الخام، ويتوقع أن يكون له أثر ايجابي على الاستثمار الخاص في الجزائر .

الجدول رقم(45): الخصائص الاحصائية لمتغيرات النموذج 5

	INV	M2	OP	INF	Lint	REM	GDPPC
Mean	34.34279	61.87153	57.23565	9.167058	7.969298	1.488655	0.704439
Median	32.55244	62.90245	57.42326	5.824303	8.000000	1.256066	1.289795
Maximum	50.80653	83.82403	76.68452	31.66966	19.00000	3.279068	5.842757
Minimum	22.44697	33.00584	32.68458	0.339163	3.000000	0.540234	-4.250994
Std. Dev.	7.407578	14.28540	10.48433	8.338313	3.794588	0.766718	2.416983
Skewness	0.687599	-0.390385	-0.339956	1.497263	1.049270	0.729027	-0.354379
Kurtosis	2.709001	2.147479	2.607327	4.170556	4.729435	2.453499	2.647896
Jarque-Bera	3.128431	2.115957	0.976081	16.36753	11.70846	3.838927	0.991667
Probability	**0.209252**	**0.347157**	**0.613828**	**0.000279**	**0.002868**	**0.146686**	**0.609063**
Sum	1305.026	2351.118	2174.955	348.3482	302.8333	56.56891	26.76867
Sum Sq. Dev.	2030.272	7550.691	4067.084	2572.516	532.7593	21.75069	216.1469
Observations	38	38	38	38	38	38	38

نقوم في البداية بتحويل النموذج الى الصيغة الخطية من خلال ادخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة كما هو موضّح في المعادلة التالية :

$$LogINV_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 LogREM_{it} + \alpha_2 logGDPPC + \alpha_3 LogOP + \alpha_4 LogLir + \alpha_5 LogINF + \alpha_6 LogM_2 + \mu_i \dots\dots (5)$$

$(\alpha_6، \alpha_5، \alpha_4، \alpha_3، \alpha_2، \alpha_1، \alpha_0)$ معلمات النموذج ، μ_i : المتغير العشوائي

1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج (5):

كمرحلة اولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ، الذي يعد شرط أساسي من شروط التكامل المشترك ، وفي هذا النموذج سوف نكتفي باختبار فيلبس بيرون (PP) للكشف عن وجود جذر الوحدة في متغيرات الدراسة و الجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار :

الجدول رقم (46) : نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-perron (PP)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		ثابت فقط	ثابت و اتجاه	دونهما	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	دونهما
$LogINV_{it}$	I(1)	(1) -0.81	(8) -1.50	(4) 0.42	*(5) -5.74	*(35) -12.67	*(4) -5.74
$LogREM_{it}$	I(1)	-2.26 (2)	(2) -2.17	(1) 0.95	*(1) -5.92	*(2) -5.90	*(1) -6.01
$logGDPPC$	I(0)	-3.51 **(3)	-3.54 **(3)	-3.29 *(3)	*(3) -8.55	*(3) -8.41	*(3) -8.7
$LogOP$	I(1)	(0) -1.52	(1) -2.27	(2) -0.54	*(4) -4.46	*(4) -4.59	*(4) -4.71
$LogLir$	I(1)	(4) -1.82	(5) -1.59	(4) -0.38	**(35) -3.13	-3.53 ***(35)	*(35) -3.13
$LogINF$	I(1)	(1)-1.94	(1)-2.27	(1)-1.36	*(2)-5.53	*(1)-5.46	*(1)-5.61
$LogM_2$	I(1)	(1) -1.23	(1) -1.30	(0) 0.35	*(3) -4.55	*(4) -4.47	*(3) -4.47

مستوى معنوية 1%*، 5% **، 10%*** حسب القيم (adj–t.statistic) الجدولية (Mackinnon 1996)

() : العدد الامثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (pp) وفق الاختيار الالي(Newey–West) باستخدام طريقة (Bartlett Kenel) .

I(0) : ساكنة عند المستوى ، I(1) : ساكنة عند الفرق الأول

نلاحظ من خلال نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم عند المستوى (المتغيرات تحتوى على جذر الوحدة) إلا أنه يمكن رفضها عند الفرق الأول بالنسبة لنفس المتغيرات ($LogINV_{it}$ ،$LogREM$،$LogOP$،$LogLir$ ،$LogINF$،$LogM_2$) مما يعني أنّها متكاملة من الرتبة I(1) وهي مستقرة عند الفرق الأول ، غير أنّ السلسلة الزمنية الخاصة بمعدّل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي ($LogGDPPC$) مستقرة عند المستوى وهي متكاملة من الرتبة I(0) في هذه الحالة يمكن دراسة امكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج باستخدام منهجية الحدود في إطار نموذج (ARDL).

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود :

والجدول الموالي يوضّح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود حيث تشير فرضية العدم (H_0) الى غياب علاقة تكامل مشترك ، مقابل الفرض البديل (H_1) الذي يشير الى وجود علاقة تكامل مشترك .

الجدول رقم (47) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود للنموذج (5)

النموذج (5)	**النموذج (5)** ARDL(1, 0, 2, 0, 1, 1, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend	$INV_{it} = (REM_{it}, GDPPC, OP, Lir, INF, M_2)$	
	قيمة (F) المحسوبة	3.37	
	القيم الحرجة :	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
	مستوى معنوية 1%	2.88	3.99
	مستوى معنوية 5%	2.27	3.28
	مستوى معنوية 10%	1.99	2.94
	النتيجة	**وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة الأجل)**	

ملاحظة : حسب معيار AIC تم اختيار القيم المتباطئة التالية:ARDL(1, 0, 2, 0, 1, 1, 0) بالنسبة للنموذج (5)

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال تحليل معطيات الجدول الخاص باختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود بالنسبة للنموذج (5) نلاحظ أنّ قيمة إحصائية (F) المحسوبة (3.37) أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى I(1) التي اقترحها Pesaran وأخرون (2001)[1] عند مستوى معنوية 5%،10% وهذا يعني رفض (H_0) وقبول (H_1) مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين الاستثمار الخاص في الجزائر وبعض محدّداته الاقتصادية .

3- معلمات الأجل الطويل :

الجدول رقم (48) : مقدرات معلمات الاجل الطويل للنموذج (5) .

	المتغير التابع $(LogINV_{it})$		
النموذج (5)	**المتغيرات التفسيرية**	**معلمات النموذج (4):ARDL(1, 0, 2, 0, 1, 1, 0)**	**الاحتمال (Prob)**
	$LogREM_{it}$	-1.14	0.69
	$logGDPPC$	0.37	0.56
	$LogOP$	*0.55	0.00
	$LogLir$	*1.71	0.00
	$LogINF$	0.54	0.11
	$LogM_2$	*0.73	0.00
	الثابت C	*-59.6	0.00

مستوى معنوية: 1%*، 5% **، 10%***

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

[1] PESARAN .M.H , SHIN.Y , SMITH.R.J(2001) , Op Cit ,pp :300-301

التفسير:

يوضّح الجدول نتائج تقدير معلمات الآجل الطويل للنموذج الخاص بدراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاستثمار الخاص في الجزائر ، حيث جاءت بعض المعلمات المقدّرة معنوية من الناحية الاحصائية وبعضها الأخر غير معنوي ، كما أن بعضها بالإشارة الموجبة وبعضها الأخر بالإشارة السالبة ويمكن أنّ نستنتج ما يلي :

- وجود علاقة طردية بين معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الحقيقي ($logGDPPC$) والاستثمار الخاص في الجزائر ($LogINV_{it}$) وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية غير أنّ هذه العلاقة غير معنوية احصائيا ، نلاحظ كذلك أنّ معلمة معدّل الانفتاح التجاري ($LogOP$) ومؤشر التطور المالي المعبر عنه بالعرض النقدي بالمعنى الواسع كنسبة من الناتج الداخلي الخام ($LogM_2$) جاءت بالإشارة الموجبة المتوقعة كما أنّها معنوية احصائيا عند مستوى 1% وهذا ما يتوافق مع الجانب النظري المتعلق بمحدّدات الاستثمار الخاص.

- فيما يخص العلاقة بين معدّل الفائدة على القروض ($LogLir$) والاستثمار الخاص في الجزائر فقد جاءت بالإشارة الموجبة كما أنّها معنوية عند مستوى 1% وهذا عكس ما تشير إليه النظرية الاقتصادية حيث تعتبر تكلفة رأس المال من العوامل المعيقة للاستثمار الخاص ، في الجهة المقابلة تشير بعض المقاربات كفرضية (Mc Kinnon & Shaw 1973)[1] إلى امكانية وجود علاقة طردية بين معدّل الفائدة الحقيقي والاستثمار الخاص من خلال زياد معدّل الادخار وبالتالي يزداد حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص وهذا بدوره ينعكس ايجابيا على معدّلات الاستثمار، فسعر الفائدة المنخفض لا يشجع الافراد على الادخار مما يحد من الاستثمار، أما فيما يخص العلاقة بين حالة اللايقين المعبر عنها بمعدّل التضخم في الجزائر ($LogINF$) والاستثمار الخاص فقد جاءت عكس الطرح النظري بالإشارة الموجبة كما أنّها غير معنوية وهذا ما يشير إلى وجود عوامل أخرى غير العوامل الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على حجم الاستثمار الخاص كالعوامل المؤسسية (القوانين ،التشريعات، النظم السياسية...).

- فيما يخص أثر التحويلات المالية للمهاجرين ($LREM_{it}$) على الاستثمار الخاص في الجزائر ($LogINV_{it}$) فقد جات بالإشارة السالبة كما أنّها غير معنوية من الناحية الإحصائية ، وهذا ما يعني أنّ التحويلات المالية لا تؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الاستثمار الخاص الكلي في الجزائر، هذه النتيجة تنطبق على الواقع الحالي

[1] دحماني محمد ادريوش ، ناصور عبد القادر ،"دراسة قياسية لمحدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة "، مداخلة في المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة فرحات عباس سطيف1 ، بين 12/11 مارس 2013 ص10.

للجزائر في مجال التحويلات المالية التي تمتاز بضعف معدّلات استثمارها وتخصيص النسبة الكبيرة منها للإنفاق على الاستهلاك النهائي، من جهة أخرى عند تحليل طبيعة استثمارات المهاجرين نجد أنّ أغلب التحويلات المالية المرسلة تستثمر في القطاع العقاري كشراء وبناء المنازل، شراء الأراضي والعقارات وهي لا توجه للاستثمارات المنتجة خاصة تلك التي توفر مناصب عمل دائمة في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وفي هذا الخصوص أوضحت بعض الدراسات التي أجريت في الجزائر وسبق وأنّ أشرنا إليها كدراسة Musette (2011) ، ودراسة Djelti (2015) أنّ النسبة الكبيرة من تحويلات المهاجرين الجزائريين تستخدم في شراء العقارات والأراضي (achat du foncier) وتوجه للادخار، وهي لا تستثمر في المشاريع الاستثمارية الربحية ذات درجة المخاطرة العالية كإنشاء مؤسسات مصغرة ، وحتى الأموال التي يتم استثمارها تكون في شكل مشاريع عائلية أو شخصية وتتم في الغالب بشكل غير رسمي وهذا ما يجعل تأثيرها على الاستثمار يكون محدود جدا، وأشارت بعض الدراسات كمشروع الهجرة العائدة في دول المغرب العربي (MIREM 2007) أنّ صعوبة مناخ الاستثمار وعدم وجود بيئة مؤسسية متطورة ومستقرة في البلدان الأصلية تعد من بين أهم الأسباب التي تدفع المهاجر الى العزوف عن إعادة استثمار أمواله في بلده الأصلي، وحسب استنتاجات Giuliano و-Ruiz arranz(2005) فانّ أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاستثمار الخاص يكون أكبر في البلدان التي فيها أنظمة مالية جد متخلفة أين تكون بمثابة بديل فعّال لتمويل المشاريع الصغيرة خاصة في البلدان التي لا تمتلك مصادر مالية كبيرة وتعاني من قيود في التمويل ، وبالتالي فانّ ضعف معدّل استثمار تحويلات المهاجرين الجزائريين في هذه الحالة يكون مرتبط بشكل أساسي بالجانب المؤسسي.

4- تقدير النموذج في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM) :

الجدول رقم (49) : مقدرات معلمات الاجل الطويل للنموذج (5) .

	المتغير التابع ($\Delta LogINV_{it}$)		
	المتغيرات التفسيرية	**معلمات النموذج (4): ARDL(1, 0, 2, 0, 1, 1, 0)**	**الاحتمال (Prob)**
النموذج (5)	$\Delta LogREM_{it}$	1.10	0.12
	$\Delta logGDPPC$	0.14	0.55
	$\Delta LogOP$	0.05	0.47
	$\Delta LogLir$	**0.67	0.01
	$\Delta LogINF$	0.20	0.12
	$\Delta LogM_2$	*0.28	0.00
	الثابت C	*-22.91	0.00
	حد تصحيح الخطأ $UECM_{t-1}$	***-0.38**	**0.00**
$R^2 = 0.61$ $DW = 2.09$			
Serial correlation (LM test):	Obs*R-squared =0.34	Prob=0.84	
Normality test:	Jarqe-bera=0.28	Prob=0.61	
Heteroskedasticity test:	Obs*R-squared =9.45	Prob=0.58	

مستوى معنوية: 1%*، 5% **، 10%***

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

بالنسبة لنتائج نموذج تصحيح الخطأ فقد جاءت متوافقة نوعا ما مع نتائج الطويل، حيث واصل معدّل الفائدة تأثيره الايجابي والمعنوي على الاستثمار الخاص في الجزائر ، فيما يخص التحويلات المالية فقد جاءت عكس الآجل الطويل بالإشارة الموجبة لكنها بقية غير معنوية احصائيا أي أنّ التحويلات لا تؤثر على الاستثمار الخاص في الجزائر في الأجلين الطويل والقصير .

بالنسبة لمعلمة حد تصحيح الخطأ فقد جاءت بالإشارة السالبة المتوقعة $_{t-1} = -0.38$ كما أنّها معنوية عند مستوى 1% وهذا ما يؤكد على العلاقة التوازنية في الأجل الطويل وأنّ آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج ...

5- اختبار استقرارية نموذج التكامل المشترك للنموذج 5 (Stability test) :

الشكل رقم (61): استقرارية النموذج 5 (Stability test)

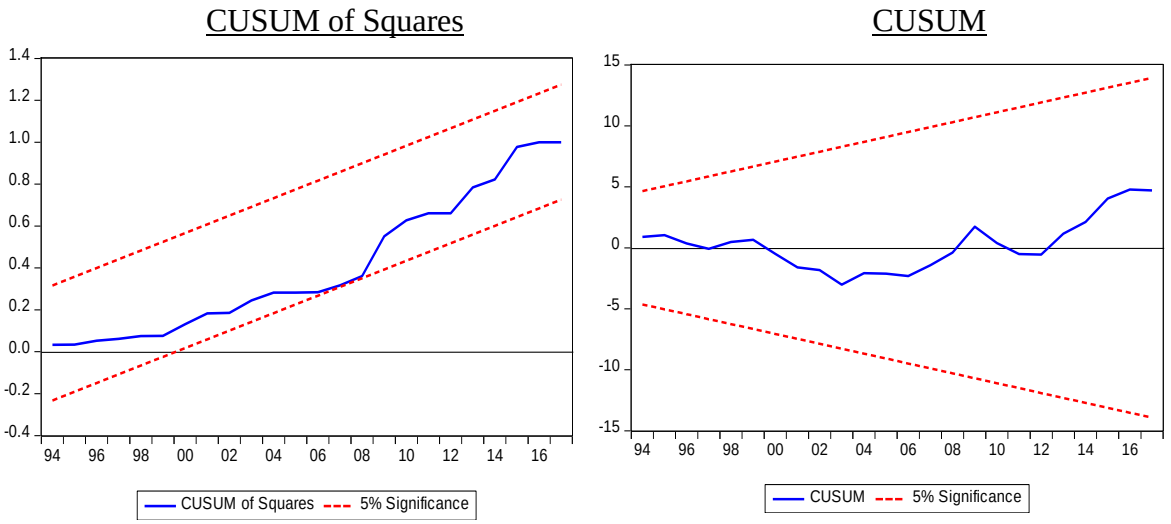

المطلب الثالث : أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الإستهلاك النهائي للعائلات في الجزائر.

سنحاول في هذا القسم من دراستنا القياسية محاولة تحديد طبيعة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاستهلاك النهائي للعائلات في الجزائر ، خاصة وأن معظم الدراسات التي سبق و أن اشرنا إليها تؤكد على أنّ نسبة مهمة من أموال المهاجرين المحولة باتجاه بلدانهم الأصلية سواء كانت عبر القنوات الرسمية أو الموازية توجه بشكل أساسي للإنفاق الاستهلاكي على الاحتياجات اليومية للأسر المستقبلة لها ، فيما يخص الجزائر أشارت عدد من الدراسات كأعمال Musette (2011) ، إضافة الى دراسات Bouklia (2010) ، Djelti(2015) أنّ جزء مهم من تحويلات المهاجرين الجزائريين يوجه بشكل أساسي للإنفاق على الاستهلاك العائلي، وبالتالي فهي بمثابة مصدر دخل إضافي لدى شريحة كبيرة من العائلات المستقبلة لها ، كما أنها تعتبر ألية فعّالة لخفض مستويات الفقر عن طريق زيادة دخل العائلات ورفع مستويات الاستهلاك فضلا عن الآثار المضاعفة المرتبطة بها، وعلى هذا الأساس سنحاول تقييم آثرها على الاستهلاك العائلي في الجزائر بالاستناد على عدد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي قدمت في هذا المجال أبرزها دراسة Glytsos (2002)[1] التي حاول من خلالها دراسة الآثار الديناميكية لتحويلات المهاجرين على عينة من بلدان حوض البحر الابيض المتوسط تظم (مصر ، الأردن ، المغرب ، اليونان ، البرتغال) خلال الفترة الممتدة بين 1968-1998 وفيما يخص المنهجية التي اعتمدها الباحث في دراسته التجريبية فكانت عبارة عن نظام المعادلات الهيكلية التي تشرح سلوك الاستهلاك الكلي ، الاستثمار الكلي ، الواردات إضافة الى نموذج اقتصادي للطلب والعرض الكلي في إطار المقاربة الكينزية وأشارت نتائج هذه الدراسة الى وجود تأثير متباين للتحويلات على دول العينة تبعا لاختلاف

[1] Glytsos, N. P. (2002). "Dynamic Effects of Migrant Remittances on Growth: An Econometric Model with an Application to Mediterranean Countries," Discussion Paper, No. 74 0505014, Labor and Demography, Economics Working Paper Archive atWashington University in St.Louis.

طرق تخصصها مع وجود أثر إيجابي على الاستهلاك النهائي في كل الدول، كما نجد دراسة عثامنة والزعبي(2007)[1] التي حاولا من خلالها تقييم الآثار الاقتصادية الكلية للعمالة المهاجرة على الاقتصاد الاردني بين 1973-2004 باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية وأشارت نتائج هذه الدراسة أنّ تحويلات العمالة الأردنية في الخارج تؤثر بشكل ايجابي على الاستهلاك النهائي والاستثمار الخاص في الأردن ، وفي دراسة أخرى قدمها Aysit و Pinar (2010)[2] أجريت على تركيا باعتبارها واحدة من البلدان المستقبلة للتحويلات المالية وفيما يخص المنهجية التي اعتمدها الباحثان في هذه الدراسة فهي لا تختلف كثرا عن منهجية Glytsos (2002) حيث اعتمدا على نموذج المعادلات الهيكلية في إطار النموذج الكينزي، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية تؤثر بشكل إيجابي على الاستهلاك الكلي والإستثمار، والواردات في تركيا وفيما يخص الأثر المضاعف (Impact Multipliers) والأثر الديناميكي المضاعف (Dynamic Multipliers) للتحويلات فقد أشارت الدراسة أنّ التحويلات تؤثر بشكل أكبر على الاستهلاك الكلي مقارنة مع باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى (الاستثمار، الواردات) ، وفي دراسة أخرى قدمها Ben Mim و Ali Ben (2012)[3] شملت عينة من البلدان النامية في منطقة (MENA) المتلقية للتحويلات المالية للمهاجرين حاولا من خلالها الباحثان تحديد قنوات تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي في بلدان العينة وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية تؤثر بشكل أساسي على الاستهلاك النهائي للأسر، كما أن أثرها على النمو الاقتصادي يكون أكبر عندما توجه للاستثمار سواء المادي أو في رأس المال البشري ، كما حاول Olubiyi و Oluganna (2018)[4] دراسة طرق استخدام التحويلات المالية للمهاجرين في نيجريا عن طريق تحليل آثرها الكلي على الاستثمار والاستهلاك و قطاع الواردات بالاعتماد على منهجية العزوم المعممة (GMM) خلال الفترة الممتدة بين 1980-2017 ، وأشارت نتائجه أنّ التحويلات المالية تؤثر بشكل إيجابي على كل القنوات المدروسة ، كما أنّ النسبة الكبيرة منها توجه للإنفاق الاستهلاكي .

بالاعتماد على الدراسات السابقة سنحاول صياغة نموذج يستند على النظريات المفسرة للاستهلاك ويشرح كيفية تأثير التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على الاستهلاك النهائي للأسر خلال الفترة الممتدة بين 1980-2017 ، بالنسبة للبيانات المستخدمة في هذا النموذج فقد إعتمدنا بشكل أساسي على قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI) وبيانات (UNCTAD) يأخذ نموذج الدراسة الصيغة التالية :

$$Con_f = (Y_d, Rem, INF) \dots (6)$$

[1] عثامنة عبد الباسط عبد الله ، الزعبي بشير خليفة ،" الآثار الاقتصادية الكلية طويلة المدى لهجرة العمالة: دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية (1975-2004) "، مجلة العلوم الإدارية، المجلّد 35، العدد 2، الأردن 2008، ص305-319.

[2] Aysıt.T & Pınar. Y(2010) , Op Cit, pp : 8-9

[3] Ben mim . S, Ben ali .M.S (2012) ,Op Cit ,pp :1-15

[4] Ebenezer A. Olubiyi , Eunice Oluganna(2018) , " Migrants' remittance flows and use in nigeria", International Journal of Development Research,Vol 08, (05) , pp : 20622-20632. http://www.journalijdr.com

كما جرت عليه العادة في الدراسات القياسية نقوم باستخدام اللوغاريتم كما هو موضّح في المعادلة التالية :

$$\log Con_f = (\alpha + \beta_1 Log Y_d + \beta_2 \log Rem + \beta_3 \log INF + \mu_i) \dots (6)$$

$\beta_3, \beta_2, \beta_1, \alpha$: معلمات النموذج ، μ_i : المتغير العشوائي .

$logCon_f$: لوغاريتم الانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات في الجزائر .

$LogY_d$: لوغاريتم الدخل المتاح.

$LogRem$: لوغاريتم التحويلات المالية للمهاجرين.

$LogInf$: لوغاريتم معدّل التضخم.

الجدول رقم (50): الخصائص الاحصائية لمتغيرات النموذج 6

	Log Con_f	**Log Y_d**	**Log inf**	**Log Rem**
Mean	24.25502	7.890043	9.167058	20.72963
Median	24.17148	7.800668	5.824303	20.84544
Maximum	25.07671	8.629138	31.66966	21.62343
Minimum	23.59501	7.280883	0.339163	19.56171
Std. Dev.	0.434225	0.429291	8.338313	0.696809
Skewness	0.542029	0.316679	1.497263	-0.423065
Kurtosis	2.027581	1.790680	4.170556	1.657942
Jarque-Bera	3.357901	2.950695	16.36753	3.985339
Probability	**0.186570**	**0.228699**	**0.000279**	**0.136331**
Sum	921.6908	299.8216	348.3482	787.7259
Sum Sq. Dev.	6.976400	6.818770	2572.516	17.96506
Observations	38	38	38	38

1- دراسة استقرارية متغيرات النموذج 6 :

سنكتفي باختبار في فيلبس بيرون (PP) لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية كما هو موضّح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (51) : نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-perron (PP)

السلسلة الزمنية	**درجة التكامل**	**المستوى**			**الفرق الاول**		
		ثابت فقط	**ثابت واتجاه**	**دونهما**	**ثابت فقط**	**ثابت و اتجاه**	**دونهما**
$LogCons_t$	I(1)	(4) -0.86	(4) -1.67	(4) 1.61	*(4) -5.51	*(3) -5.42	*(4) -5.24
$LogY_d$	I(1)	(4) -0.93	(4) -1.59	(4) -0.58	*(4)-5.34	*(4) -5.29	*(4) -5.34
$LogRem$	I(1)	(2) -1.94	(1) -2.21	(1)1.36	*(2) -5.53	*(1) -5.46	*(1) -5.61
$LogInf$	I(1)	(6) -1.37	(3) -2.61	(10) -1.57	*(11) -6.49	*(11) -6.64	*(8) -5.43

مستوى معنوية 1%*، 5% **، 10%*** حسب القيم (adj-t.statistic) الجدولية (Mackinnon 1996)

() : العدد الامثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (pp) وفق الاختيار الالي(Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kenel) .

(1) I : ساكنة عند الفرق الأول

نلاحظ من خلال نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) الموضّحة في الجدول أنه لا يمكن رفض فرضية العدم عند المستوى (المتغيرات تحتوى على جذر الوحدة) إلا أنه يمكن رفضها عند الفرق الأول بالنسبة لنفس المتغيرات ($LogCons_t, LogY_d, LogRem, LogInf$) مما يعني أنها متكاملة من الرتبة I(1) وهي مستقرة عند الفرق الأول.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسون (Johansen):

بما أن كل متغيرات النموذج لها نفس درجة التكامل عند الفرق الأول وبالتالي هناك إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازية طويلة الاجل) ، وللكشف عن ذلك سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسون في إطار نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وتتميز هذه الطريقة بأنها تسمح بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضوع الدراسة ، كما أن مقدراتها أقل تحيزا وأكثر استقرار خاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكل عدم السكون في المستوى

قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترة الإبطاء المناسبة التي يتضمنها نموذج (VAR) وذلك بالإعتماد على عدد من المعايير من بينها: Schwarz، Akaik، Hannan and Quinn، Final Error، LR، Final Erro Prediction والجدول الموالي يوضح النتائج:

الجدول رقم(52) : معايير إختيار فترة الابطاء المناسبة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-163.4692	NA	0.168339	9.569669	9.747423	9.631030
1	-33.68637	**222.4849***	0.000255	3.067792	**3.956563***	**3.374596***
2	-16.59128	25.39841	**0.000249***	**3.005216***	4.605003	3.557462
3	-0.725372	19.94572	0.000278	3.012878	5.323681	3.810567

* تشير الى فترة الابطاء المناسبة بالاعتماد على أدنى قيمة للمعيار

من خلال الجدول نلاحظ أن بعض المعايير قد أكدت على ان فترة الإبطاء المناسبة للنموذج هي فترة واحدة (lag=1) ، وبعضها الأخر قد أكد على أن فترة الابطاء المناسبة هي فترتين (lag=2) في هذه الحالة سوف نختار فترة واحدة حسب نتائج أغلب المعايير، والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر(trace test) .

الجدول رقم (53) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر(trace test).

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.628201	63.98366	47.85613	0.0008
At most 1 *	0.361678	30.34400	29.79707	0.0432
At most 2	0.338199	15.08096	15.49471	0.0576
At most 3	0.030299	1.046113	3.841466	0.3064
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول الخاص باختبار الأثر للفرض العدم القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل أو تساوي R ، نلاحظ أن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب أكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأولين وعليه نرفض فرضية العدم ونقول أن هناك علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج ،حيث تم قبول الفرض العدم في الصف الثالث وبالتالي فإن عدد معادلات التكامل المشترك تساوي (R=2) .

3- تقدير انحدار التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS):

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج نقوم بتقدير معلمات الأجل الطويل والنتائج موضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (54) : معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة (DOLS):

النموذج (6)	المتغير التابع الاستهلاك النهائي للأسر ($LogCons_t$)			
	المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية t	الاحتمال (Prob)
	الثابت C	*15.64	18.22	0.00
	$LogY_d$	*0.71	6.84	0.00
	$LogRem$	**0.14	2.80	0.01
	$LogInf$	−0.0056	1.08	0.29
R-squared=0.94		Adjusted R-squared=0.90		

ملاحظة : مستوى معنوية: 1%*، 5% **، 10%***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

التفسير :

من خلال تحليل نتائج الجدول الخاص بمقدرات معلمات الأجل الطويل للنموذج الخاص بدراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر في الجزائر بين 1980 و2017 نستنتج ما يلي :

- وجود أثر ايجابي ومعنوي عند مستوى 1% للدخل المتاح ($LogY_d$) على الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر في الجزائر($Cons_t$) لكن بمستوى متناقص حيث قدر الميل الحدي للإستهلاك بحوالي 0.71 مثلما تشير إليه نظريات الاستهلاك.

- وجود أثر سلبي وغير معنوي للتضّخم ($LogInf$) على الاستهلاك النهائي للأسر وهذا وفق ما تشير إليه النظرية الاقتصادية ، فارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل سلبي على مستوى الانفاق الاستهلاكي للأسر.

- وجود أثر ايجابي ومعنوي عند مستوى 1% للتحويلات المالية للمهاجرين ($LogRem$)على الاستهلاك النهائي للأسر في الجزائر وهذا وفق ما تشير إليه نتائج بعض الدراسات التي أجريت في الجزائر وكشفت

نتائجها على أنّ النسبة الكبيرة من أموال المهاجرين يتم تخصيصها بشكل أساسي للأنفاق على الاحتياجات اليومية سواء بالنسبة للأسر المتلقية لها أو بالنسبة للمهاجر عند عودته الى بلده الأصلي ، لكن السؤال الذي يطرح في هذا الجانب هل تخصيص تحويلات المهاجرين للإستهلاك النهائي للأسر المتلقية يؤثر بشكل سلبي أو ايجابي على المستوى الاقتصادي الكلي في هذا الخصوص نشير الى وجود وجهتي نظر :

- الأولى تشير الى أنّ استخدام التحويلات المالية للمهاجرين في الاستهلاك النهائي يؤثر بشكل ايجابي على الاقتصاد المتلقي من خلال عدة جوانب بداية بخفض مستويات الفقر في المناطق المستقبلة ورفع مستوى الاستهلاك للأسر المستقبلة وفي هذا الاطار كشفت نتائج بعض الدراسات التي أجريت في الجزائر كدراسة (El Mouhoub & al 2008)[1]، ودراسة (Benallaoua2009) [2] عن دور التحويلات المالية للمهاجرين في خفض مستويات الفقر وزيادة مستوى الإستهلاك بين الأسر المتلقية ، من جهة أخرى تشير بعض الدراسات (Bouklia 2010) الى أنّ تخصيص التحويلات المالية للاستهلاك النهائي يؤثر بشكل ايجابي على الاقتصاد الكلي من خلال ما يعرف بالأثر المضاعف (Effet multiplicateur) حيث تعمل التحويلات المالية على تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية عند استخدامها في الانفاق وفي هذا الإطار أثبتت دراسة Glytsos(2002) وجود مثل هذا الأثر على المستوى الاقتصادي الكلي في عينة من الدول المتلقية للتحويلات (مصر ، الأردن ، اليونان ، البرتغال ، المغرب) .

فيما يخص وجهات النظر التي تشير الى أنّ تخصيص التحويلات المالية للإنفاق الاستهلاكي ينعكس بشكل سلبي على المستوى الاقتصادي الكلي فهي تستدل في ذلك بأثرها في إحداث ضغوط تضخمية وزيادة الطلب المحلي بمستويات كبيرة خاصة على السلع المستوردة وهذا يعمل على زيادة حجم الاستيراد وبالتالي التأثير سلبيا على ميزان المدفوعات (Adams 2003) ، اضافة الى دورها في زيادة عدم المساواة بين الأسر المتلقية للتحويلات وباقي الأسر وهذا ما ينعكس بشكل سلبي على الاستهلاك الكلي.

[1] Miotti.L,Mohoub .E.M, Oudinet,J,(2013) ,Op Cit , pp :25-65
[2] Benallaoua.A(2009) , Op Cit , pp :196-219

الشكل رقم (62): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لدالة الاستهلاك

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم دراسة تطبيقية لتقييم أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ، حيث أشارت نتائج تقدير النموذج الأول الخاص بالمحدّدات الاقتصادية الكلية في الجزائر أنّ التحويلات المالية تتأثر بشكل ايجابي ومعنوي بمعدّلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في الجزائر الذي يعكس تطوّر مستويات النشاط الاقتصادي في المدى الطويل بينما في المدى القصير توجد علاقة عكسية، من جهة أخرى تتأثر بشكل ايجابي بمعدّلات البطالة في الجزائر التي تعكس أداء سوق العمل الوطني، أي أنّ التحويلات ترتفع في ظل ارتفاع معدّلات البطالة وتدهور وضعية سوق العمل في الجزائر وهذا ما يعكس سلوك الإيثار ، كما ترتبط التحويلات المالية بعلاقة طردية ومعنوية مع معدّلات التضخم في الجزائر الذي يعكس تدهور الوضعية الاقتصادية للأسر المستقبلة للتحويلات وهذا يشير كذلك إلى سلوك الإيثار، فيما يخص أثر المتغيرات الاقتصادية الأخرى على التحويلات المالية للمهاجرين كمعدّلات سعر الصرف الرسمي، ومعدّلات الفائدة الحقيقية، إضافة الى مؤشر التطوّر المالي (M2) فجاء أثرها جد ضعيف وهو ما يعني أنّ التحويلات المالية لا تستجيب بشكل كبير للمتغيرات المالية في الجزائر، أما نتائج النموذج الثاني فقد كشفت أن التحويلات المالية تتأثر الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في فرنسا باعتبارها بلد ارسال رئيسي حيث ترتبط بعلاقة ايجابية مع معدّل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي في فرنسا وبعلاقة عكسية مع معدّلات التضخم والبطالة في فرنسا ، أما النموذج الثالث فقد حاولنا من خلاله دراسة مدى تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين اضافة الى عدد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى وكشفت نتائج هذا النموذج عن وجود علاقة عكسية بين التحويلات المالية الرسمية وعلاوة سعر الصرف الموازي أي أنّ التحويلات المالية الرسمية تنخفض في حالة زيادة انحراف سعر الصرف الموازي عن الرسمي مقابل زيادة التحويلات عبر القنوات الموازية (غير الرسمية) وهذه النتائج تتطابق مع الطرح النظري والدراسات السابقة .

أما المبحث الثاني في هذا الفصل فقد حاولنا من خلاله تقيم أثر التحويلات المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر بالإعتماد على مجموعة من النماذج ، وكشفت نتائج التقدير أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تأثر بشكل ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر سواء في المدى الطويل أو المدى القصير كما أكدت نتائج اختبار السببية هذه النتيجة ، من جهة أخرى فهي لا تؤثر بشكل معنوي على الاستثمار الخاص، وتؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على الاستهلاك النهائي للأسر هذا ما يؤكد فرضية أنّ التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين توجه بشكل أساسي للإنفاق الاستهلاكي عوض الاستثمار.

الخاتمة العامة

سمحت لنا دراسة وتحليل موضوع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين من خلال هذه الرسالة ، في إطار مقاربة اقتصادية كلية حاولنا من خلالها تحليل أثر أهم المحدّدات الاقتصادية الكلية المفسرة لتدفّق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ، إضافة إلى دراسة الأثر الاقتصادي الكلي للتحويلات المالية على الاقتصاد الجزائري ، وانطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة و بعد تحليل الموضوع ومناقشته من خلال خمسة فصول تمكنا من الوصول إلى عدد من النتائج والتي يمكن عرضها في النقاط التالية :

1- على مستوى عرض وتحليل بيانات الهجرة الجزائرية والتحويلات المالية للمهاجرين:

- فيما يخص عرض البيانات الإحصائية الخاصة بحركات الهجرة الجزائرية فقد كشفت نتائج الدراسة أنّ الهجرة الجزائرية قد مرت بمجموعة من المراحل المهمة كانت بدايتها بتشكيل سوق عمل إقليمي لليد العاملة بين الجزائر وفرنسا خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال إلى غاية بداية سنوات السبعينيات يتم في إطاره تصدير اليد العاملة الجزائرية باتجاه فرنسا ، كما أنّ الهجرة الجزائرية خلال هذه المرحلة كانت تتم في إطار منظم عبر اتفاقيات وقوانين منظمة لحركة الأفراد ، وكانت تعد بمثابة آلية مهمة للتشغيل وخفض معدّلات البطالة والفقر في الجزائر، أما المرحلة الثانية بدأت تزامنا مع الصدمة البترولية 1973 وقرار السلطات الجزائرية بوقف هجرة اليد العاملة الجزائرية باتجاه فرنسا، وقامت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة بوضع استراتيجية وطنية لتشجيع عودة المهاجرين الجزائريين إلى أرض الوطن وانخفضت الهجرة الجزائرية خلال هذه المرحلة بشكل كبير ، أما المرحلة الثالثة للهجرة الجزائرية فتبدأ مع بداية سنوات التسعينيات التي عرفت هجرة مكثفة للجزائريين خاصة الكفاءات العلمية العليا من أطباء واطارات ، إضافة إلى بروز أشكال جديدة للهجرة الجزائرية كاللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية و الوضع السياسي والأمني في الجزائر خلال مرحلة العشرية السوداء.

- فيما يخص الوضع الحالي للهجرة الجزائرية فعلى الرغم من عدم دقة البيانات الاحصائية وتباينها من مصدر لأخر وهذا يمثل احدى صعوبات دراسة الهجرة الجزائرية، إلا أنّه يمكن القول إجمالا أنّ حركات الهجرة الجزائرية قد عرفت نموا قويا خاصة مع بداية الألفية الجديدة وأصبحت تأخذ أشكالا مختلفة كهجرة اليد العاملة وهجرة الطلبة والكفاءات العليا ، إضافة الى الهجرة غير شرعية واللاجئين، كما أصبحت تشمل وجهات مختلفة بعدما كانت تقتصر على فرنسا كوجهة تاريخية للهجرة الجزائرية، حيث تستقطب بعض المناطق المهاجرين الجزائريين مثل اسبانيا وكندا ، بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية التي تمثل الوجهات الجديدة للكفاءات الجزائرية المهاجرة إلى خارج البلد ، لكن رغم هذا التنوع في الوجهات يبقى غالبية المهاجرين الجزائريين في الخارج خاصة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) يتمركزون بشكل أساسي في فرنسا بنسبة تفوق 85% من إجمالي

المهاجرين الجزائريين في الخارج وهذا بفعل العوامل التاريخية والثقافية (عامل اللغة) والاجتماعية من خلال وجود جالية كبيرة للجزائر في هذا البلد (شبكات المهاجرين) .

– مرت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بالعديد من التطورات سواء خلال مرحلة الاقتصاد الموجه أين كانت تمثل مصدر أساسي للعملة الصعبة بالنسبة للجزائر خاصة خلال السنوات الأولى للاستقلال ، حيث قدرت نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام بحوالي 10.7% في سنة 1971 ، كما ارتفعت قيمتها من 211 مليون دولار في سنة 1970 إلى حوالي 507 في سنة 1982 لتنخفض بعد ذلك بشكل تدريجي أين قدرت بحوالي 379 مليون دولار في سنة 1988 ، مع بداية سنوات التسعينيات عادة التحويلات المالية للمهاجرين لترتفع بشكل كبير في ظل الإصلاحات النقدية والمالية التي قامت بها الجزائر وانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ، اضافة إلى ارتفاع حجم الهجرة الجزائرية إلى الخارج تزامنا مع الأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد خلال سنوات التسعينيات بذلك ارتفعت المالية إلى أكثر من 1.2 مليار دولار في سنة 1991 ثم إلى 1.3 مليار دولار في سنة 1993 ، لتنخفض بعد ذلك بشكل تدريجي أين قدرت بحوالي 790 مليون دولار في نهاية سنة 1999 ، و مع بداية الألفية الجديدة عرفت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين انتعاشا كبيرا وأصبحت من بين أهم التدفقات المالية الخارجية بعد عائدات قطاع المحروقات حيث قدرت في سنة 2004 بأكثر من 2.4 مليار دولار كأعلى حد تبلغه ، لتستقر في السنوات الموالية في حدود 2 مليار دولار إلى يومنا هذا.

– رغم أنّ الجزائر تمتلك لواحدة من أكبر الجاليات في الخارج إلا أنّ حجم التحويلات المالية الرسمية المرسلة إليها مازال جد ضعيف مقارنة مع بقية البلدان العربية والمغاربية على وجه الخصوص مثل تونس والمغرب التي تمتاز الهجرة الدولية فيها بنفس خصائص الهجرة الجزائرية من خلال التركز القوي في الدول الأوروبية خاصة في فرنسا ، لكن رغم ذلك تفوق حجم التحويلات المالية المرسلة إلى هذه الدول حجم التحويلات المرسلة إلى الجزائر ، فعلى سبيل المثال تستقبل المغرب أكثر من 7 مليار دولار من تحويلات مهاجريها في الخارج في حين لا تستقبل الجزائر سوى 2 مليار دولار، لكن رغم ذلك تبقى تحويلات المهاجرين في الجزائر المصدر الثاني للعملة الصعبة بعد قطاع المحروقات ، وهي تتجاوز حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر.

– يعتمد المهاجرون الجزائريون على نوعين من القنوات في تحويل أموالهم باتجاه الجزائر سواء من خلال القنوات الرسمية عبر البنوك ، مؤسسات البريد ، إضافة إلى المؤسسات المالية العالمية المتخصصة في تحويل الأموال ، أو من خلال القنوات غير الرسمية سواء التحويل عبر الوسطاء أو بشكل شخصي حيث تشير عدد

من الدراسات والتقارير الرسمية أنّ الجالية الجزائرية في الخارج تعتمد بشكل أساسي على القنوات الموازية في عملية تحويل الأموال مقارنة مع القنوات الرسمية ، فرغم عدم وفرة البيانات الإحصائية الدقيقة لحجم الاموال المحولة عبر القنوات الموازية إلا أنه توجد عدد من المؤشرات التي تدل على نشاط هذا النوع من القنوات في تحويل الأموال مقارنة مع القنوات الرسمية كتوسع سوق الصرف الموازي الذي يستقطب نسبة كبيرة من أموال المهاجرين ، إضافة إلى حجم القطاع الموازي الذي يعد مكان أنسب لإعادة استثمار التحويلات المالية ، فضلا عن ضعف أداء النظام المالي والمنظومة المصرفية بشكل خاص في الجزائر، من جهة أخرى فإنّ مقارنة تعداد الجالية الجزائرية في الخارج وحجم التحويلات المالية الرسمية المرسلة إلى الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية والمغاربية على وجه خاص تونس والمغرب يدل بشكل قاطع أنّ النسبة الكبيرة من تحويلات المهاجرين الجزائريين تمر عبر القنوات الموازية.

– من جهة أخرى تشير عدد من الدراسات أنّ النسبة الكبيرة من الأموال المحولة من المهاجرين الجزائريين توجه بشكل أساسي إلى الإنفاق الاستهلاكي وجزء قليل منها يتم إعادة استثماره خاصة في القطاع العقاري ، رغم أنّ جزء مهم منها يمر عبر القنوات الموازية وهذا ما يجعل عملية تحديد استخداماتها النهائية صعبة نوعا ما.

2- على مستوى الدراسة القياسية :

لقد جاءت نتائج الجانب التطبيقي لهذه الرسالة مقبولة من الناحية الإحصائية والنظرية ، كما ساهمت في توضيح مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، من جهة أخرى كشفت عن طبيعة تأثير التحويلات المالية على الاقتصاد الجزائري وجاءت نتائج الدراسة التطبيقية على النحو التالي :

➢ بالنسبة لنتائج النماذج (1) ،(2)، (3) الخاصة بتحليل أثر المحددات الاقتصادية الكلية في الجزائر على تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين باستخدام منهج الحدود في إطار نماذج (ARDL) أشارت نتائجها الى ما يلي:

- وجود أثر ايجابي ومعنوي في المدى الطويل لمعدّل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي في الجزائر(GDP_A) على التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين (REM_A) حيث كلما ارتفع معدّل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي في الجزائر ترتفع التحويلات المالية للمهاجرين كما هو موضّح في نتائج النموذجين (1)، (2) وهذا يعني أنّ تحسن مستويات النشاط الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل ينعكس بشكل ايجابي على حجم الأموال المرسلة

إلى الجزائر ، غير أنّ هذه العلاقة جاءت عكسية في المدى القصير وهذا ما يعكس نوعا ما سلوك الإيثار أي أنّ المهاجر يحول أموالا أكثر خلال فترات تراجع مستويات النشاط الاقتصادي في بلده الأصلي.

- فيما يخص العلاقة بين التحويلات المالية ومعدّلات التضخم في الجزائر فجاءت بالإشارة الموجبة في النماذج (1)،(2)،(3) ما يدل على أنّ ارتفاع معدّلات التضخم في الجزائر يدفع المهاجرين إلى تحويل أموالا أكثر بهدف مساعدة أفراد الأسر المستقبلة للتحويلات في الجزائر ودعم مستويات الاستهلاك خاصة مع تراجع القدرة الشرائية للأسر نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، هذا يعكس سلوك الإيثار(Altruisme) أي أنّ المهاجر يحول أمواله بهدف مساعدة أفراد أسرته في بلده الاصلي خاصة في أوقات الازمات .
- من جهة أخرى جاءت العلاقة بين التحويلات المالية (REM_A) ومعدّلات البطالة في الجزائر$(UNEM_A)$ بالإشارة الموجبة كما هو موضّح في النموذج (1)، وهذا يدل على أنّ وضعية سوق العمل في الجزائر متمثلة بمعدّلات البطالة تؤثر على حجم الأموال المرسلة من الخارج ، فالمهاجر يحول أموالا أكثر إلى بلده الاصلي خلال فترات تراجع أداء سوق العمل وارتفاع معدّلات البطالة بهدف مساعدة باقي أفراد الأسرة ، خاصة وأنّ الدخل ينخفض مع ارتفاع نسب البطالة وانخفاض مستويات التشغيل في الجزائر.
- فيما يخص العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين ومستوى سعر الصرف الرسمي في الجزائر$(OEXR_A)$ الموضّحة في النموذج (1) فجاءت بالإشارة السالبة وبمرونة ضعيفة نوعا ما في المدى الطويل (-0.03) كما أنها غير معنوية من الناحية الاحصائية وهذا يدل على أنّ التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين لا تتأثر بتغيرات مستويات سعر الصرف الرسمي في الجزائر.
- نستنتج كذلك أن العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين وعلاوة سعر الصرف الموازي $(Prem)$ الموضّحة في النموذج (3) جاءت بالإشارة السالبة كما انها معنوية احصائيا وهذا ما يتوافق مع الطرح النظري ونتائج الدراسات السابقة التي اشارت الى التحويلات المالية تتأثر بشكل اكبر بتغيرات سعر الصرف الموازي في المناطق المستقبلة مقارنة مع سعر الصرف الرسمي ،حيث ان زيادة انحراف سعر الصرف الموازي عن الرسمي تجعل المهاجرين يفضلون القنوات الموازية في تحويل الاموال للحصول على عوائد مالية اكبر في السوق الموازي مثلما هو الوضع الحالي للجزائر في مجال التحويلات المالية.
- من جهة أخرى جاءت العلاقة بين التحويلات المالية ومعدّلات الفائدة الحقيقية في الجزائر (IR_A) الموضحة في النموذجين (1)،(3) بالإشارة الموجبة ومعنوية من الناحية الاحصائية لكن بدرجة تأثير ضعيفة نوعا ما وهذا يؤكد على أنّ تحويلات المهاجرين لا تتأثر بشكل كبير بتغيرات معدّلات الفائدة الحقيقية في الجزائر.

- بالنسبة للعلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين (REM_A) ومؤشر درجة العمق المالي أو عرض النقود كنسبة من الناتج الداخلي الخام ($M2$) الموضحة في النموذج (1) فجاءت بالإشارة الموجبة ومعنوية من الناحية الاحصائية لكن بدرجة تأثير جد ضعيفة، ما يعني أنّ التطور النقدي في الجزائر لا يؤثر بشكل كبير على حجم الأموال المرسلة من الخارج باتجاه الجزائر.
- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين التحويلات المالية للمهاجرين ومعدّلات النمو الحقيقية في فرنسا (GDP_F) وهذا يدل على أنّ تغير مستويات النشاط الاقتصادي في المناطق المرسلة للتحويلات ينعكس بشكل مباشر على الوضعية الاقتصادية للمهاجرين الجزائريين وبالتالي على حجم الأموال المرسلة إلى الجزائر.
- من جهة اخرى جاءت العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في فرنسا ($GDPPC_F$) بالإشارة الموجبة كما أنها معنوية إحصائيا ، حيث قدرت مرونة التحويلات المالية لتغيرات نصيب الفرد من الناتج بحوالي 0.81 وهذا ما يتوافق مع المقاربات النظرية التي تشير الى أن ارتفاع متوسط دخل المهاجرين في الخارج ينعكس بشكل ايجابي على حجم الأموال المرسلة الى بلدانهم الأصلية.
- وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدّلات التضخم في فرنسا (INF_F) على حجم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين كما هو موضّح في النموذج (2) ، وهذا يشير إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار في مناطق الإرسال ينعكس بشكل مباشر على الوضعية الاقتصادية للمهاجرين في الخارج وبالتالي تنخفض حجم الأموال المرسلة إلى البلدان الاصلية .
- فيما يخص أثر معدلات البطالة في فرنسا ($UNEM_A$) على حجم التحويلات المالية المرسلة فجاءت سلبية ومعنوية احصائيا وهذا يدل على ان ارتفاع معدلات البطالة في المناطق المستقبلة للمهاجرين ينعكس بشكل سلبي على دخل المهاجرين وبالتالي تنخفض حجم الاموال المخصص للإرسال الى البلد الاصلي.

وكخلاصة لما سبق نستطيع القول أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بشكل أساسي بتغيرات مستويات النشاط الاقتصادي في مناطق الإرسال ممثلة بفرنسا نظرا لأنّ نسبة التحويلات المرسلة من هذا البلد من إجمالي التحويلات المرسلة إلى الجزائر من مختلف المناطق تفوق 85% ، كما أنّ غالبية الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج تتركز في هذا البلد ، من جهة أخرى تؤثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر على التحويلات المالية كمعدّل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي(معدل النمو الحقيقي) الذي يقيس مستويات النشاط الاقتصادي في الجزائر، اضافة إلى معدّل التضّخم ومعدّل البطالة الذي يعكس وضعية سوق العمل، في حين لا تؤثر بقية المتغيرات بشكل كبير على التحويلات المالية للمهاجرين كمستوى سعر الصرف الرسمي ، ومعدّل الفائدة الحقيقي ، ومؤشر درجة العمق المالي...

➢ بالنسبة لنتائج النماذج (4)،(5)،(6) التي حاولنا من خلالها تقييم الأثر الكلي للتحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري فقد أشارت نتائجها الى ما يلي :

- التحويلات المالية تؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر سواء في المدى المدى الطويل كما هو موضّح في النموذج (4) حيث تؤدي كل زيادة في قيمة التحويلات المالية كنسبة من الناتج الداخلي الخام بمقدار 1% إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بمقدار 1.49% في المدى الطويل ، من جهة أخرى كشف اختبار السببية عن وجود تأثير متبادل بين التحويلات المالية للمهاجرين ومعدّل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في الجزائر، إضافة إلى وجود علاقة بين التحويلات المالية ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي في الجزائر وهذا يدل على أنّ تحويلات المهاجرين الجزائريين تساهم بشكل مباشر في رفع معدّلات النمو الاقتصادي وتفعيل التنمية في الجزائر.
- بالنسبة لأثر التحويلات على الاستثمار الخاص في الجزائر الموضحة في النموذج (5) أظهرت نتائج التقدير أن التحويلات تأثر بشكل سلبي وغير معنوي على الاستثمار الخاص في الجزائر وهذا يؤكد أنّ أموال المهاجرين لا يتم اعادة استثمارها واستغلالها بشكل فعال في الاقتصاد الوطني حيث تخصص النسبة الكبيرة منها للإنفاق على الإستهلاك النهائي.
- نتائج النموذج (6) كشفت أن التحويلات تؤثر بشكل ايجابي و معنوي على الاستهلاك النهائي للأسر وهذا ما يؤكد فرضية أن التحويلات تخصص توجه بشكل أساسي للإستهلاك عوضا عن الإستثمار في الجزائر

وبناء على النتائج السابقة للدراسة بشقيها النظري والتطبيقي نستطيع القول أنّ الهجرة الجزائرية يمكن أنّ تساهم بشكل فعال في تنمية وتطوير الإقتصاد الوطني وعلى عدة مستويات من أهمها الجانب المالي عبر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في الخارج ، غير أنّ الوضعية الحالية للجزائر في مجال إدارة وتفعيل دور الجالية الوطنية في التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني يكشف لنا بكل وضوح على أنّ الجزائر مازالت غير قادرة على الاستفادة من امكانيات جاليتها المهاجرة قياسا بحجم هذه الاخيرة في الخارج ، وبالمقارنة مع عدد من البلدان النامية والعربية على وجه الخصوص كالأردن ولبنان ومصر، المغرب وتونس... التي استطاعت أنّ تستفيد بشكل مثالي من الإمكانيات والفرص الاقتصادية للهجرة الدولية ، وذلك راجع لجملة من الصعوبات والعراقيل التي تواجه الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج، والتي تحد من درجة مساهمتها في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني لذلك على الدولة أنّ تقوم بجملة من الإجراءات والتدابير في مجال إدارة الهجرة الدولية وزيادة مساهمتها في التنمية من خلال مجموعة من التدابير أهمها :

- ضرورة تطوير وتحسين نوعية بيانات الهجرة الجزائرية ، فقبل الحديث عن الاستراتيجية المثلى لإدارة تدفّقات الهجرة الدولية في الجزائر ينبغي الإشارة إلى مسألة ضعف بيانات الهجرة الجزائرية وتشتت مصادرها وتضارب أرقامها لذلك لابد من تطوير النظام الاحصائي الخاص بالهجرة الجزائرية في الخارج وحتى الهجرة الأجنبية المقيمة في الجزائر من خلال وضع قاعدة بيانات موحدة بين جميع المؤسسات والهيئات الوطنية المعنية بقضايا الهجرة الدولية ، فأغلب بيانات الهجرة الجزائرية تعتمد على قواعد البيانات الأجنبية في مناطق الاستقبال كما أنها غير دقيقة.
- العمل على تحسين البيئة المؤسساتية في الجزائر التي لها ارتباط مباشر بقطاعات استثمارات المهاجرين الجزائريين ، وفي هذا الخصوص كشفت نتائج دراسة مشروع الهجرة العائدة في دول المغرب العربي (MIREM) في سنة 2008 أنّ من بين أهم العوامل المشجعة للمهاجرين على الاستثمار في الجزائر هي تسهيل الإجراءات الإدارية ، واجراءات الحصول على التمويل والعقارات ، إضافة إلى تحسن المناخ المؤسساتي.
- ضرورة تفيل دور شبكات المهاجرين الجزائريين في الخارج، فمن بين أهم خصائص الهجرة الدولية الحالية هو إمكانية إستفادة البلدان الأصلية من جاليتها المهاجرة في الخارج دون الحاجة إلى عودة مهاجريها بشكل دائم من خلال الشبكات التي هي بمثابة جسر للتواصل والتعاون بين بلد الإرسال وبلد الاستقبال ، حيث استطاعت العديد من البلدان النامية كالهند والصين و دول جنوب شرق آسيا ... أنّ تستفيد من جاليتها المهاجرة في الخارج عبر شبكات المهاجرين التي هي عبارة عن جمعيات وتنظيمات تنظم أفراد الجالية المهاجرة في الخارج ، لكن واقع الجزائر اليوم يكشف لنا أنّ جاليتنا في المهجر يتم الاستنجاد بها في بعض المناسبات فقط كالاستحقاقات السياسية (الانتخابات) ، أو في بعض المناسبات الوطنية ويقتصر الاهتمام بها في بعض الجوانب فقط كالجانب الرياضي ، ولا يتم اشراكها بشكل فعّال في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.
- ضرورة الإهتمام بالكفاءات الجزائرية في الخارج : تشير كل الدلائل على أنّ الجزائر عانت ومازالت تعاني من الهجرة المكثفة للعقول والكفاءات العلمية المؤهلة لجملة من الأسباب والعوامل التي لا يسعنا المجال لذكرها كلها ، غير أنّ هذه الهجرة لا تعني أنّ الجزائر غير قادة على الاستفادة من كفاءاتها العلمية المتواجدة في المهجر من خلال القيام بجملة من الإجراءات والتدابير الضرورية، كفتح قنوات رسمية للتواصل مع الكفاءات العلمية في الخارج في إطار هيئات وتنظيمات ذات طابع رسمي كالجامعات ومخابر البحث العلمي، فضلا عن تعزيز نظام ازدواجية الجنسية الذي يسمح بعودة الكفاءات العلمية المقيمة في الخارج والتي لها مدة انقطاع طويلة نسبيا مع الجزائر، اضافة إلى إنشاء أقطاب تكنولوجية بما يساعد على عودة هذه الكفاءات بشكل دائم أو

مؤقت أو الاستفادة منها عن بعد ، وتسهيل إجراءات الدخول الى سوق العمل الوطني من خلال وضع نظام معلومات متعلق بالوظائف المتاحة بهدف تسهيل عودة الكفاءات المتواجدة في المهجر.

- استقطاب رأس المال المالي للمهاجرين الجزائريين في الخارج ، من خلال تطوير المنظومة المصرفية في الجزائر وتخصيص فروع خاصة على مستوى البنوك وخفض تكاليف تحويل الأموال بهدف تسهيل تدفق التحويلات المالية للمهاجرين و توجيهها نحو الإدخار والإستثمار، ومنعها من التوجه عبر القنوات الموازية.
- وضع استراتيجية واضحة للتعامل مع إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر، فمن بين أهم المحدّدات التي تجعل المهاجر الجزائري يفضل الإعتماد على القنوات الموازية في تحويل الأموال الفجوة الكبيرة بين سعر الصرف في السوقين الموازي والرسمي .
- تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر وتقديم تحفيزات جبائية وتسهيلات جمركية خاصة لفائدة أفراد الجالية الجزائرية في الخارج في مجال استيراد تجهيزات ومعدات الانتاج، بما يكفل توجيه التحويلات المالية للمهاجرين للإستثمار في القطاعات المنتجة عوض تخصصيها للإنفاق الإستهلاكي .
- تنظيم وتطوير نشاط سوق المؤسسات الرسمية المختصة في تحويل الأموال وتشجيع استخدام التكنولوجيات الحديثة، ووضع أنظمة تتسم بالمرونة والشفافية بهدف خفض التكاليف المرتبطة بتحويل الأموال من الخارج باتجاه الجزائر كما هو معمول به في عدد من البلدان العربية .
- على الباحثين والأكاديميين في الجامعات الجزائرية ومراكز البحث الاهتمام بموضوع الهجرة الدولية، فخلال دراستنا هذه لمسنا النقص الكبير في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بموضوع الهجرة الدولية خاصة في جانبها الاقتصادي وتأثيرها على التنمية .

3- <u>أفاق الدراسة :</u>

من خلال بحثنا هذا حول التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ، وجدنا الكثير من المحاور التي تحتاج للدراسة والتحليل خاصة في ظل الحداثة النسبية لهذا الموضوع على مستوى جامعاتنا ومراكز البحث ، لذلك سنحاول مستقبلا مواصلة البحث في المحاور التالية :

- دراسة العلاقة السببية بين القطاع غير الرسمي في الجزائر والتحويلات المالية للمهاجرين .
- أثر سعر الصرف الموازي على التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين.
- أثر التحويلات المالية للمهاجرين على معدّل الفقر والعدالة في توزيع الدخل في الجزائر.
- أثر التحويلات المالية على رأس المال البشري في الجزائر.
- أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

- أثر الهجرة الدولية على التشغيل والبطالة في الجزائر.
- أثر الهجرة الدولية على التجارة الخارجية في الجزائر.
- أثر المتغيرات المؤسسية على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين.
- محدّدات وآثار هجرة رأس المال البشري على النمو والتنمية في الجزائر.
- دراسة العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية في الجزائر.
- العمالة الأجنبية الوافدة الى الجزائر وأثرها على الاقتصاد الوطني.

.

قائمة المراجع المعتمدة

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- **أبو عيانة فتحي محمد** ، " دراسات في علم السكان " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2002
- **جلبي علي عبد الرزاق** ، " علم اجتماع السكان " ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ،2007
- **خالد محمد السواعي** ، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام Eviews ، دار الكتاب الثقافي ، الأردن،2012
- **خشاني محمد**، الهجرة الدولية الواقع والآفاق، سلسلة محاضرات 143 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011
- **رشوان ابراهيم أحمد** ، " السكان من منظور علم الاجتماع " ،المكتبة الاجتماعية ، الاسكندرية ، مصر،2001
- **السيد طارق** ، " علم اجتماع السكان " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 2008
- **صندوق النقد الدولي**، " دليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي" ، الطبعة السادسة ، 2009
- **عبد القادر، محمد عبد القادر عطية** ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر،2004
- **مقراني الهاشمي**، غريب علي،" الهجرة و العنصرية " ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية ، قسنطينة ، الجزائر 2003

المجلات والدوريات:

- **بزارية محمد** ، **أيت سي معمر نوال** ،" الأثر الانمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نحو استراتيجية وطنية لتعظيمها" ،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد 07 ، أفريل 2017 .
- **بن بوزيان محمد** ، **زياني طاهر** ، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، العدد 01 ،2002
- **بونمرة سلطان كريمة**، " اشكالية الهجرة في سياسات و استراتيجيات التنمية في شمال افريقيا " ، اصدارات مكتب شمال افريقيا ، اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة في افريقيا ، الرباط، المغرب، 2014.
- جريدة الخبر الجزائرية يوم: 2019/01/05
- **سي محمد فايزة** ، **بوثلجة عبد الناصر** ، أثر سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة قياسية ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 08 ،العدد :01 ، 2020
- **عثامنة عبد الباسط عبد الله** ، الزعبي بشير خليفة ،" الآثار الاقتصادية الكلية طويلة المدى لهجرة العمالة: دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية (1975–2004) "، مجلة العلوم الإدارية، المجلّد 35، العدد 2، الأردن 2008.
- **عياد هشام** ، أثر الانفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970–2015)،دراسة قياسية باستخدام نموذج التكامل المشترك ذي العتبات ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، العدد 03 ، 2017.
- **عياد هشام** ، العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللا مساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda– Yamamoto ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية ، المجلد الثاني ،العدد 7 ، كانون الثاني 2017
- **كحال حمزة** ، "الجزائر تتعثر في جذب أموال 7 ملايين مهاجر، العربي الجديد"، نشر يوم 18 ديسمبر 2018

- **محمد الأمين فارس**، تحويلات العمال المهاجرين الى المنطقة العربية السمات والآثار، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا–الاسكوا ، منظمة الامم المتحدة ، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية : التحديات والفرص بيروت، 15-17 ماي 2006
- **ملحاوي فاطمة الزهراء**، الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين بدول المغاربية ، مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عاشور الجلفة العدد 10 ،2018 .
- **نجا علي عبد الوهاب**،" أثر التحويلات المالية للمعاملين في الخارج على النمو الاقتصادي في مصر بين 1975–2012 دراسة تحليلية قياسية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 01 ، المجلد 52 كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، مصر، 2015
- **نعوم عبد العزيز** ، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل ما بين (1970–2013) ، مجلة الباحث، العدد(17) ،2017

الرسائل والأطروحات:

- **بالميمون عبد النور** ،" تحديات الهجرة شمال جنوب أثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على الاقتصاد الجزائري"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر.2015
- **دحماني محمد إدريوش**، " اشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان، 2012–2013
- **سي محمد فايزة**، سعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980–2016) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2018–2019
- **شكوري سيدي محمد** ، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان ،2011–2012.
- **مساهل عبد الرحمان** ،" الاستثمار في رأس المال البشري واشكالية هجرة الكفاءات في المنطقة المغاربية : (2000–2013)"،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2014–2015.
- **مغتات صبرينة**،" إنعكاس الأزمة المالية العالمية على الحركة الجغرافية للمهاجريين الجزائريين " ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بولعيد الشلف، الجزائر ،2017

الملتقيات

- **دحماني محمد إدريوش ، ناصور عبد القادر** ،"دراسة قياسية لمحدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة "، مداخلة في المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014 ، جامعة فرحات عباس سطيف1 ، بين 12/11 مارس 2013

التقارير:

- **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية** ، الهجرة الدولية و التنمية ، جامعة الدول العربية قطاع الشؤون الاجتماعية ، ادارة السياسات السكانية و المغتربين والهجرة ، 2014.
- **تقرير المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)** ، "مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر و انطلاقا منها و عبرها من أجل رؤية إنسانية لظاهرة الهجرة"، فيينا ، النمسا ، ديسمبر 2013 ،

- **الخشاني محمد** ، " الجاليات العربية المغتربة والتنمية " ، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، 2014.
- **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)** ،إرسال الأموال إلى الوطن في افريقيا، أسواق التحويلات والبيئة التمكينية والآفاق 2009

المطبوعات:

- **دحماني محمد إدريوش** ، سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، دليل الاستخدام مع امثلة محلولة باستخدام البرامج المعلوماتية الجاهزة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلالي ليابس،2013

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب

- **Artal-Tur , Giovanni Peri , Francisco Requena-Silvente (2014)** , "the socio-economic impact of migration flows effect on trade ,remittances,output and the labour market " , Population Economics , Springer International Publishing , Switzerland
- **Bourbonnais .R (2015)**," Économétrie Cours et exercices corrigés" ,9e édition , Paris, Dunod,
- **Henni**,A ' Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie', ENAG, Alger 1991
- **Geiger .M & Pécoud.A (2010)** , " The Politics of International Migration Management " , Customer Services Department, Macmillan Distribution Ltd , England.
- **IOM. (2011)**. " Glossary on Migration", 2'nd edition. International Migration Law. Geneva, Switzerland: International Organization for Migration.
- **Khalid Koser (2007)** ," International Migration A Very Short Introduction ", Oxford University Press ,UK ,pp :49-50
- **Lazaridis.G (2015)** , " international migration into Europe from subjects to abjects" , palgrave mc millan , UK ,
- **Marieke van Houte(2016) ,** "Return Migration to Afghanistan Moving Back or Moving Forward? " , Migration, Diasporas and Citizenship, palgrave mc millan , UK
- **O¨ rn B. Bodvarsson • Hendrik Van den Berg (2013)**," The Economics of Immigration Theory and Policy", 2nd ed, Springer New York
- **Örn B. Bodvarsson , Hendrik Van den Berg (2009)** , "The Economics of Immigration Theory and Policy" , Springer New York
- **Ozden, & M. Schiff (Eds.) (2006)** , "International migration, rémittences and development". New York: McMillan and Palgrave.
- **P.N (Raja) Junankar (2016)**, Economics Of Immigration: Immigration And The Australian Economy, Palgrave Macmillan , England Uk
- **Ruth Achenbach (2015)** , " Return Migration Decisions A Study on Highly Skilled Chinese in Japan " , Life Course Research , Wiesbaden, Germany
- **Sagynbekova.L (2016)**, "The Impact of International Migration : Process and Contemporary Trends in Kyrgyzstan ", Library of Congress , Switzerland

الدوريات العلمية والأوراق البحثية:

- **Abbas . f , Masood .A , Sakhawat .A (2017)** , " What determine remittances to Pakistan? The role of macroeconomic, political and financial factors " , Journal of Policy Modeling , pp :1-13
- **Abdih.Y, Gapen.M , Mati. A, Chami. R (2009)** , " Fiscal sustainability in remittance-dependent economies", International Monetary Fund, Washington, DC IMF Working Paper N° 09/190.
- **Acosta. P, Calderon. C, Fajnzylber, P. & H. Lopez (2007)** , " What is the impact of international remittances on poverty and inequality in Latin America ", World Development , Vol 36 , N° 1, pp:89–114
- **Adams J., Richard H., Page.J (2005).** " Do International Migration and Remittances Reduce Poverty in Developing Countries ? " , World Development , Vol 33,N° 10, pp: 1645-1669.
- **Adelman . I, Edward .J.T, Vogel .S (1988)** ," Life in a Mexican Village : a Sam Perspective " , Journal of Development Studies , Vol 25, N°1 , pp: 5-24.
- **Aggarwal, R , Demirgüç-Kunt. A , Peria M.S.M (2006)** , " Do Workers' Remittances Promote Financial Development ? ", World Bank Policy Research Working Paper 3957, the World Bank, Washington D.C.
- **Airola . J (2005)** ," Labor Supply in Response to Remittance Income : The Case Of Mexico ", The Journal Of Developing Areas , Vol 41 , N° 2 , pp : 69-78
- **Akkoyunlu .S (2010)** , " Are Turkish migrants altruistic? Evidence from the macro data " , KOF Working Papers N° 246 , Swiss Economic Institute , pp :1-35
- **Al-Assaf .G , Al-Malki .M.A (2014)** , " Modelling the Macroeconomic Determinants of Workers' Remittances: The Case of Jordan " , International Journal of Economics and Financial Issues Vol. 4, No. 3 , pp : 514-526
- **Alesina, A., Harnoss, J., Rapoport, H. (2013)**," Birthplace Diversity and Economic Prosperity",Working Paper N°:18699. National Bureau of Economic Research.
- **Alleyne .D , Kirton .C , Figueroa .M (2008)** , " Macroeconomic Determinants Of Migrant Remittances To Caribbean Countries: Panel Unit Roots And Cointegration " , The Journal of Developing Areas, Vol 41 , N° 2 , pp : 137-153
- **Ambrosini, J.W., K. Mayr, G. Peri and D. Radu (2012),** "The selection of migrants and returnees: evidence from Romania and implications ", NBER Working papers 16912.
- **Amuedo-Dorantes , C, Bansak.C, Pozo.S (2005)** . " On the Remitting Patterns of Immigrants : Evidence from Mexican Survey Data" . Economic Review, Federal Reserve Bank of Atlanta, pp: 51-52.
- **Amuedo-Dorantes . C, Pozo. S (2011)** ," New evidence on the role of remittances on health care expenditures by Mexican households ", Review of Economics of the Household , Vol 9 , N° 1, pp: 69–98.
- **Amuedo-Dorantes, C., Georges, A., Pozo, S (2010)** ," Migration, remittances, and children's schooling in Haiti ", In: Donato, K., Hiskey, J., Durand, J., Massey, D. (Eds.), The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Issue: 'Continental Divides: International Migration in the Americas'. Sage, Thousand Oaks, CA
- **Amuedo-Dorantes.C , Pozo. S (2006)** , " Remittances as Insurance : Evidence from Mexican Immigrants ", Journal of Population Economics , Vol 19, pp: 227-254.
- **Amuedo-Dorantes.C, Pozo.S (2004)** , " Workers' Remittances and the Real Exchange Rate: A Paradox of Gifts " , World Development , Vol 32 , N°8, pp:1407-1417.
- **Artal-Tur .A , Pallardo .V.L , and Silvente R .F (2014)** , "Immigrants' Networks, Distance, and Trade Creation Effects: An Study Employing Province-Level Data for Italy, Spain and Portugal"

,The Socio-Economic Impact of Migration Flows, Population Economics, Springer International Publishing Switzerland , pp :3-18 .

- **Artal-tur .A , Bacaria-Colom.J ,Cagaty .S , Pallardo-lopez.V (2014)** , "the determinants of migrant's remittance inflows in MENA region : A Macroeconomic approach" , in Andre ´s Artal-Tur , Giovanni Peri , Francisco Requena-Silvente « the socio-economic impact of migration flows effect on trade ,remittances,output and the labour market , Population Economics , Springer International Publishing Switzerland 2014 ,pp :97-120
- **Assaf .A (2015)** , " Workers' Remittancesand Economic Growth: Evidence From Jordan", European Scientific Journal September Vol.11, N°.25 , pp: 40-54
- **Aydas, O.T., Neyapti, B., et Metin-Ozcan, K. (2005).** " Determinants of Workers'Remittances: The Case of Turkey ", Emerging Markets Finance and Trade ,Vol 41 , N° 3, pp : 53-69
- **Aysıt.T & Pınar. Y(2010)** , " Macroeconomic Impact of Remittances on Output Growth: Evidence from Turkey ", The Institute for the Study of Labor (IZA) in Bonn , Discussion Paper No. 5376 .
- **Barajas, A., Chami, R., Fullenkamp, C., Gapen, M. et Montiel, P. (2009)**. "Do Workers' Remittances Promote Economic Growth? ". IMF Working Paper, (09/153) , International Monetary Fund
- **Barajas. A , Chami. R , Hakura . D. S , Montiel. P (2010)** , " Workers' Remittances and the Equilibrium Real Exchange Rate: Theory and Evidence ", IMF Working Paper ,N° 10/287
- **Beine, M., Docquier, F., & Rapoport, H. (2008)**. "Brain drain and human capital formation in developing countries: Winners and losers" , Economic Journal, Vol 118 , N° 4, pp: 631–652
- **Beine, M., F. Docquier, et H. Rapoport. (2003)** , "Brain Drain and Growth in LDCs: Winners and Losers" , IZA Discussion Paper. Institute for the Study of Labor, Bonn. Germany
- **Beine. M , Docquier .F , Defoort .C (2011)** , "A Panel Data Analysis of the Brain Gain" , World Development Vol. 39, N°. 4, pp: 523–532, www.elsevier.com/locate/worlddev
- **Belmimoun .A , Kerbouche.M, Adouka.L, Mokeddem.R (2014)** , " The Impact Of Migrants' Remittances On Economic Growth Empirical Study: Case Of Algeria (1970-2010) ", European Scientific Journal , Vol.10, No.13 , Pp:364-378
- **Ben mim . S, Ben ali .M.S (2012)** ," Through which channels can remittances spur economic growth in MENA countries?", Economics Discussion Papers, N°8 , economics E- journal.
- **Benallaoua.A(2009)** , " Impact Des Transferts Des Migrants Sur Le Bien-Être Monétaire Des Ménages En Basse Kabylie ", in Revue Région & Développement, N° 30-2009. pp :196-219
- **Bhagwati, J. N., & Hamada, K. (1974)** , The brain drain, international integration of markets for professionals and unemployment. Journal of Development Economics , Vol 1 , N° 1, pp: 19–42
- **Bollard, A., McKenzie, D., Morten, M., Rapoport, H.(2011)** ." Remittances and the brain drain revisited : the microdata show that more educated migrants remit more ". World Bank Economic Review Vol 25,N° 1, pp: 132–156.
- **Boncea.I (2015)** , Turning brain drain into brain gain: evidence from Romania's medical sector , 7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration, GEBA 2013 , Procedia Economics and Finance , Vol 20, pp : 80 – 87
- **Borjas G. J., (2003)**, " The Labor Demand Curve is Downward Sloping: Reexamining the Impact of Immigration on the Labor Market ", Quarterly Journal of Economics Vol 118 ,pp: 1335–1374.
- **Borjas G.J., (2000)**, " The Economic Progress of Immigrants, in Issues in the Economics of Immigration ", University of Chicago Press, pp. 15-49.
- **Borjas, G.J. and B. Bratsberg (1996)** , " Who leaves? The out migration of the foreign-born", The Review of Economics and Statistics, Vol 78 , N° 1, pp : 165–176.

- **Borjas, G.J., (1994)**. "The economics of immigration", Journal of economic literature,Vol 32, pp. 1667–1717.
- **Borjas, G.J.,(1990)** , "Economic theory and international migration " International migration Review ,Vol 23 , N° 3 , pp :457–485.
- **Borjas, George J.(2003)**. " The Labor Demand Curve is Downward Sloping : Re-examining the Impact of Immigration on the Labor Market ". Quarterly Journal of Economics,Vol 118, N° , pp : 1335-1374
- **Boubtane E., Dumont .J, Rault.C (2015)** , "Immigration and economic growth in the OECD countries 1986-2006 " , Documents de Travail du Centre d'Economie de la Sorbonne n , université de paris 1 sorbonne , France , pp : 1-35
- **Boubtane, E., Coulibaly, D. and Rault, C. (2013)**, " Immigration, Growth, and Unemployment: Panel VAR Evidence from OECD Countries ", Review of Labour Economics and Industrial Relations, Vol 27, pp : 399-420
- **Bouklia .H (2010)** , " la migration hautement qualifiée de , vers et à travers les pays de l'est et du sud de la méditerranée et d'afrique subsaharienne recherché transversal", document algerie institu universitaire européen , robert shuman centre for advenced studies (CARIM) , pp : 5
- **Bouklia .H (2011)** , "La fiminisation de l'immigration d'origine algérienne un état de lieux" , institu universitaire européen , robert shuman centre for advenced studies, pp: 3-42 , http// www .carim.org/ql/ Genreet migration
- **Bouklia .H (2012)** ," Migration en Algérie : nouvelles tendances". CARIM Notes d'analyse et de synthèse 2012/01. Florence: European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Migration Policy Centre, pp:2-3
- **Bouklia .H.R (2010)** , " Migration pour le travail décent, la croissance économique et le développement : le cas de l'Algérie ", Cahiers des migrations internationales N° 104. Geneva , Bureau international du travail , pp:41
- **Bouklia .R.H, Talihate.F (2009)** ," Labour Markerts Performance And Migration Flows In Algeria " , Robert Shuman Centre For Advenced Studies , pp :49-50
- **Bouoiyour .J , Selmi .R , Miftah .A (2018)** , " Relationship Between Remittances And Macroeconomic Variables In Times Of Political And Social Upheaval: Evidence From Tunisia's Arab Spring " , Working paper presented at the annual seminar of ESC Pau - IRMAPE/ CATT / CREG held on January 21, 2016, the 4th Transitions in Middle East and North Africa (TMENA) meeting on April 2016 in Hammamet-Tunisia and the Development seminar /GETHA LAREFI/LAM held in Bordeaux on March 4, 2016.
- **Bouoiyour .J , Selmi.R , Miftah.M(2016)** , " What Mitigates Economic Growth Volatility In Morocco? : Remittances Or FDI " , Journal of Economic Integration , Vol.31 N°.1 , pp:65-102 .
- **Bouteldja .A , Benameur.A, Maliki.S (2013)** , " The Black Market Exchange Rate and Demand for Money in Algeria" , International Journal of Arts and Commerce , Vol. 2 No. 10 ,pp :71-82
- **Brahim.M , Nefzi.N , Sambo.H (2017)** , " Remittances and the real effective exchange rates in MENA countries: What is the long run impact? " , Document de travail , N ° 2017-15 Présenté au Congrès de l'AFEP 2017, organisé les 5, 6 et 7 juillet 2017 à Rennes 2, pp : 1-21
- **Buch, C.M , Kuckulenz, A. (2004).** " Worker Remittances and Capital Flows to Developing Countries ". ZEW – Centre for European Economic Research, Discussion Paper, N° 04-031.
- **Carling . J .(2008)** , " The determinants of migrant remittances " , Oxford Review of Economic Policy , vol 24 , N° 3 , pp : 582-599

- **Carling.J (2004) ,** " Policy options for increasing the benefits of remittances ", Paper presented at Workshop B9: Remittances and Development: beyond increasing incomes at the Ninth International Metropolis Conference, Geneva, 27/09—01/10 2004
- **Carlos Vargas-Silva (2015)** , "The Fiscal Impact of Immigrants: Taxes and Benefits" , Handbook of the economics of international migration , Vol 1B , pp : 869-870
- **Carrington, W. J., & Detragiache, E. (1998).** How big is the brain drain? IMF working paper WP/ 98/102, July, 1998.
- **Cassarino, J.-P. (2004),** "Theorising Return Migration : The Conceptual Approach to Return Migrants Revisited ", in Managing Migration and Diversity. In the Asia Pacific Region and Europe, Vol. 6, n° 2. International Journal on Multicultural Societies (IJMS), UNESCO.pp : 253-279
- **Catrinescu. N, Leon-Ledesma. M , Piracha. M , Quillin. B (2009)**," Remittances, institutions, and economic growth" , World Development , Vol 37 , N°1 , pp:81–92.
- **Causa, O., Jean, S (2007)**, " Integration of Immigrants in OECD Countries: Do Policies Matter? ", OECD Economics Department Working Papers N°. 564, OECD.
- **Chami. R , Barajas. A, Cosimano, T., et al.(2008)** ," Macroeconomic consequences of remittances", International Monetary Fund, Washington, DC IMF Occasional Paper N° 259.
- **Chami. R , Fullenkamp. C, and Jahjah, S. (2003)** ," Are immigrant remittance flows a source of capital for development ", IMF Working Papers N° 03/89
- **Chiquiar, D., Hanson, G.H (2005)** , " International migration, self-selection, and the distribution of wages: Evidence from Mexico and the United States " , Journal of Politcal Economy ,Vol 13, N° 2 , pp : 239–281.
- **Clark, X., Hatton, T.J., Williamson, J.G (2007)** , Explaining U.S. immigration1971–1998 ,. Review. Economy . Stat. Vol 89 , N° 2, pp : 359–373.
- **Coleman, D., Rowthorn, R.(2004)** ," The economic effects of immigration to the United Kingdom" , Populations Development Reviews Vol 30 , pp : 579–624.
- **Collyer.M (2003)** ," Explaining Change in Established Migration Systems: The Movement of Algerians to France and the UK ", Sussex Migration Working Paper N°. 16. Sussex: Sussex Centre for Migration Research ,
- **Combes P.-P., La fourcade M., Mayer T. (2005)** , "The trade creating effects of business and social networks: evidence from france", Journal of international Economics, Vol 66 , N° 1 , pp: 1-29.
- **Commander, S., Chanda, R., Kangasniemi, M., & Winters, L. A. (2008)** ." The consequences of globalisation : India's software industry and cross border labour mobility ", World Economy, Vol 31 , N° 2, pp:187–211.
- **Coulibaly . D (2009)** , " Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittances: New Evidence from a panel VAR " , Documents de Travail du Centre d'Economie de la Sorbonne - 2009.07R , pp : 1-22
- **Cox-Edwards, Alejandra, et Manuelita Ureta(2003)** , " International Migration, Remittances and Schooling : Evidence from El Salvador ", Journal of Development Economics , Vol 72, N° 2, pp: 429 -461.
- **De Haas .H (2006)** , " Migration and Development: Lessons from the Moroccan Experience , International Migration Institute , Department of International Development University of Oxford , Working Paper pp : 1-2
- **De Haas .H (2010)** , Migration and Development a Theoretical Perspective , International Migration Review Volume 44 , N° 1 , pp : 1-41

- **De Haas .H (2007)** ," Remittances, Migration and Social Development A Conceptual Review of the Literature" , United Nations Research Institute for Social Development ,Social Policy and Development Programme Paper N° 34 , pp : 3- 4
- **De Haas .H (2011)** ,"The determinants of international migration : Conceptualizing policy, origin and
destination effects " , Working Paper 32 , the International Migration Institute (IMI), Oxford Department of International Development (QEH), University of Oxford, 3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK , pp : 9 – 10
- **De Haas, H(2007)** , "Migration and Development : A Theoretical Perspective ", Oxford, International Migration Institute, University of Oxford .
- **De Haas, Hein (2007)** "North African Migration Systems: Evolution, Transformations and Development Linkages", the International Migration Institute (IMI) Working Papers N° 6 , pp: 8
- **De Luna Martínez.J (2006)** , " Workers' Remittances to Developing Countries: A Survey with Central Banks on Selected Public Policy Issues " , World Bank Policy Research Working Paper 3638 , pp: 1- 40 ,
- **De Ratha, D (2012)** , Migration and remittances in Sri Lanka , Development Prospects Group , World Bank, Washington, DC
- **De Vreyer, P., F. Gubert and A-S. Robilliard (2010)**, "Are there returns to migration Experience? An empirical analysis using data on return migrants and non-migrants in West Africa", Annals of Economics and Statistic, 97/98, pp : 307–28.
- **DJELTI . S (2016)** , "Réseaux migratoires et balance commerciale : Evidence de l'Algérie" , Revue Algérienne d'Economie et de Management , N° 08-Avril 2016 , pp : 1-11.
- **Djelti. S, Idir .A (2016)** , Migration International et IDE : Evidence en Algerie , la revue des sciences commerciales , pp: 101-102
- **Docquier .F , Rapoport.H (2011)** , "Globalization, Brain Drain and Development ", The Institute for the Study of Labor (IZA) in Bonn , IZA Discussion Paper , N° 5590 . pp: 1 – 62
- **Docquier .F, Lohest.O , Marfouk.A (2005)** , Brain Drain in Developing Regions (1990-2000) , Discussion Paper , N° 1668, The Institute for the Study of Labor (IZA) in Bonn , Germany , pp : 36-39
- **Docquier, F., & Marfouk, A. (2006)** . International migration by educational attainment, 1990–2000 (release 1.1). In C. Ozden, & M. Schiff (Eds.), International migration, rémittences and development. New York: McMillan and Palgrave.
- **Docquier. F, Hillel . R , Shen .I.L (2007)** , " Remittances and Inequality : A Dynamic Migration Model ", Université Catholique de Louvain, Département des Sciences Economiques Working Paper 2007003.
- **Dolado, J., Goria, A. and Ichino, A. (1994)** , "Immigration, human capital and growth in the host country: evidence from pooled country Data ". Journal of Population Economics, Vol 7 , N° 2, pp :193-215.
- **Drechsler.D & Gagnon .J (2008)** , " Les migrations, une source de développement à exploiter " , Annuaire suisse de politique de développement, Vol. 27, N°2, pp :76 , Consulté le13 octobre 2018.
- **Dustmann Christian, et Biagio Speciale (2006)** , " Remittances and Public Spending on Education " , Mimeo, University College London and CREAM.
- **Dustmann, C. (2003)**, "Return migration, wage differentials, and the optimal migration duration", European Economic Review, Vol 47 , N° 2, pp :353–69.

- **Dustmann, C., F., Fabbri and I., Preston, 2005**. " The Impact of Immigration on the UK Labour Market ", CReAM Discussion Paper Series , N° 0501, Department of Economics, University College London .
- **Ebenezer A. Olubiyi , Eunice Oluganna (2018)** , " Migrants' remittance flows and use in Nigeria", International Journal of Development Research,Vol 08, (05) , pp : 20622-20632.
- **El Hamma .I (2018)** ," Migrant Remittances and Economic Growth: The Role of Financial Development and Institutional Quality " , In: Economie et Statistique / Economics and Statistics ,N°:503-504 , pp :123-142
- **El Qorchi, M., Munzele, M. S., et Wilson, J. F. (2003)**. "An analysis of the informal Hawala System" , IMF Occasional Paper N° 222 . Washington, DC.
- **El Yaman .S , Kugler . M , Rapoport . H (2007)** , Migrations et investissements directs étrangers dans l'espace européen (UE-15) , Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) , Revue économique, Vol. 58 , pp: 726
- **Elbadawi I., Rocha R. (1992),** "Determinants of Expatriate Workers' Remittances in North Africa and Europe",World Bank Policy Research Working Paper No.WPS1038
- **El-Sakka, M.I , Mc nabb.R (1999)** , "The Macroeconomic Determinants of Emigrant Remittances", World Development, Vol.27, N°.8, pp:1493-1502
- **Freund. C, Spatafora.N (2005)**. " Remittances : Transaction Costs, Determinants, and Informal Flows ". World Bank Policy Research Working Paper 3704, World Bank, Washington D.C.
- **Gibson, J. and D. McKenzie (2011),** "The microeconomic determinants of emigration and return migration of the best and brightest: evidence from the Pacific ", Journal of Development Economics, Vol 95, N 1, pp: 18–29.
- **Giuliano . P, Ruiz-Arranz, M. (2006) ,** " Remittances, Financial Development and Growth", International Monetary Fund Working Paper , WP/05/234
- **Glytsos, N. P. (2002).** "Dynamic Effects of Migrant Remittances on Growth: An Econometric Model with an Application to Mediterranean Countries," Discussion Paper, No. 74 0505014, Labor and Demography, Economics Working Paper Archive atWashington University in St.Louis.
- **Gould D.M. (1994)** , Immigrant links to the home country: empirical implications for US bilateral trade flows, Review of Economics and Statistics , Vol 76 , N° 2 , pp : 302-316.
- **Gubert, F. and C.J. Nordman (2011)**, "Return migration and small enterprise development in the Maghreb", in S. Plaza and D. Ratha (eds), Diaspora for Development in Africa, Washington, DC: the World Bank, pp:103–126.
- **Gubert.F , Lassourd . T, Mesplé. S (2010) ,**" Transferts de fonds des migrants , pauvreté et Inégalités au Mali. Analyse à partir de trois scenarii contrefactuels ", Revue economique Vol 61 N°6 , pp: 1023-1050
- **Guiliano, P., Ruiz-Arranz, M. (2006)**." Remittances, Financial Development, and Growth." IMF Working Papers, No. 05-234.
- **Gupta. S, Pattillo. C. A , and Wagh. S (2009),**" Effect of remittances on poverty and financial development in Sub-Saharan Africa ", World Development Vol 37, pp : 104-115.
- **Gustafsson. B, Makonnen.T.N (1993)** , " Poverty and Remittances in Lesotho" , Journal of African Economies,Vol 2, pp:49-73.
- **Guzman, M.G., Haslag, J.H., Orrenius, P.M (2008)** , " On the determinants of optimal border enforcement " Economy Theory. Vol 34 , N° 2 , pp : 261–296.
- **Hammouda .N, Musette.S(2006)** , " Impact économique et socio-culturel de l'émigration sur le développement de l'Algérie ", séménaire international sur l'impact de l'immigration sur la societé marocaine 15-16 septembre , pp:42-58

- **Haque, N. U., & Kim, S. (1995)** , Human capital flight: Impact of migration on income and growth. , IMF Staff Papers, Vol 42 , N° 3, pp : 577–607.
- **Harris, J., Todaro, M., (1970).** "Migration, unemployment and development: A two-sector analysis " , American. Economy Review , Vol 60 , pp : 126–142.
- **Hatton, T.J.,Williamson, J.G (2011)** ," Are Third World emigration forces abating ? " World Development . Vol 39 , N° 1, pp : 20–32.
- **Head, K., & Ries, J. (1998)** ," Immigration And Trade Creation: Econometric Evidence From Canada ", Canadian Journal Of Economics,Vol 31 , N° 1 , Pp :47-62.
- **Higgins.M . L , A. Hysenbegasi, S. Pozo (2004)** ," Exchange-Rate Uncertainty and Workers' Remittances ", Applied Financial Economics , Vol 14, pp: 403-411.
- **Hagen-Zanker .J , M. Siegel (2007) ,** " The determinants of remittances: A review of the literature", Maastricht Graduate School of Governance , Maastricht University , Working Paper MGSoG/2007/WP003
- **Hor .C , Pheang .P (2017)** , " Analysis Determinant Factors Effect On Migrant Workers' Remittances Flow To The CLMV Countries " , International Journal of Economics and Financial Issues , Vol 7 , N° 2 , pp: 202-207
- **Humberto.L , Molina.L , Bussolo.M (2007)** , " Remittances and the Real Exchange Rate ", World Bank Policy Research Working Paper N° 4213 (April).
- **Hunt J. and M. Gauthier-Loiselle, (2008)**. " How Much Does Immigration Boost Innovation? ", NBER Working Papers , N° 4312.
- **Islam, A. (2007).** " Immigration and Unemployment Relationship: Evidence from Canada " . Australian Economic Papers,Vol 46 , N° 1, pp : 52-66.
- **Javorcik B.S., Ozden C., Spatareanu M., Neagu C. (2006)** ," Migrant Networks and foreign direct investment", World bank policy Discussion paper n° 4046.
- **Jensen, P. and P.J. Pedersen (2007)**, "To stay or not to stay? Out-migration of immigrants from Denmark" , International Migration , Vol 45 , N° 5, pp: 87–113.
- **Kangasniemi, M., Winters, L. A., & Commander, S. (2007)**." Is the medical brain drain beneficial? Evidence from overseas doctors in the UK ",Social Science and Medicine,Vol 65 , N° 5, pp: 915–923
- **Kateb .K (2012)** , " Bilan et perspectives des migrations algériennes" , Hommes et migrations , Revue française de référence sur les dynamiques migratoires , N°1298 , pp:15
- **Katseli, Louka, R.E.B. Lucas and T. Xenogiani (2006)**, " Effects of Migration on Sending Countries : What Do We Know ? ",Working Paper, Nº 250, Paris, OECD Development Centre.
- **Khalfaoui H.(2001)** , " Emigration des scientifiques en Algérie : origine et évolution " , in Revue de l'AMERM, La migration Sud-Nord – la problématique de l'exode des compétences, Rabat.
- **Khelfaoui H. (2006),** " La diaspora algérienne en Amérique du Nord : une resource pour son pays d'origine ? ", CARIM Research Report 2006/04.pp:29-30
- **Kırdar, M.G. (2009)**," Labor market outcomes, savings accumulation, and return migration ", Labour Economics , Vol 16 , N° 4 , pp : 418–28.
- **Kluger, M., & Rapoport, H. (2005)** ,"Skilled emigration, business networks and foreign direct investment". CESIFO Working Paper, N° : 1455.
- **Kouni .M (2016)** ," Remittances and Growth in Tunisia: A Dynamic Panel Analysis from a Sectoral Database " , Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences , Vol 7, N° 5 , pp:342-351

- **Kugler M., Rapoport H. (2007)**, international labor and capital flows: complements or substitutes?, Economics Letters, 14 (2), p. 155-162.
- **Kuma .J.K(2018),** " Modélisation ARDL,Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto: éléments de théorie et pratiques sur logiciels", L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL ,pp :6-7
- **Kurekova .L (2011)** ," Theories Of Migration: Conceptual Review And Empirical Testing In The Context Of The Eu East-West Flows ", Paper Prepared For Interdisciplinary Conference On Migration. Economic Change, Social Challenge. Centra European University April 6-9, University College London , pp : 4 .
- **Labdelaoui .H (2011)** , "genre et migration en algérie" ,institu universitaire européen , robert shuman centre for advenced studies , pp: 5-29
- **Labdelaoui .H (2012)** , "L'Algérie face à l'évolution de son emigration En France et dans le monde" , Hommes et migrations Revue française de référence sur les dynamiques migratoires , pp: 32
- **Labdelaoui .H(2009),** "haraga ou la forme actuelle de l'émigration irrégulière des algériens" , institu universitaire européen , robert shuman centre for advenced studies (CARIM) , pp:2-3
- **León-Ledesma.M , Matloob Piracha .M (2004)** ," International Migration and the Role of Remittances in Eastern Europe ", International Migration ,Vol 42 , N° 4, pp: 65-83
- **Lianos, T. P. (1997)** ,"Factors determining migrant remittances: The case of Greece" , International Migration Review,Vol 31 N° 1 , pp:72-87.
- **Longhi, S., Nijkamp, P. and J., Poot, (2010)** , "Joint impacts of immigration on wages and employment: review and meta-analysis ", Journal of Geographical Systems, Vol 12 , N° 4, pp:355–387.
- **Lucas, Robert E.B., and Oded Stark (1985)** , " Motivations to Remit: Evidence from Botswana ", Journal of Political Economy, Vol. 93, pp: 901–918.
- **Lundborg, P.(1991)** ," An Interpretation Of The Effects Of Age On Migration: Nordic Migrants' Choice Of Settlementin Sweden ". South. Economy. Journal. Vol 58 , pp : 392–405.
- **Mabroukine .A (2011)** , "migration genre et relation international ,le cas de l'algérie" , institu universitaire européen , robert shuman centre for advenced studies , pp:1-11
- **Marion . M (2016)** ,"The Return of the Prodigy Son: Do Return Migrants Make Better Leaders ?", Journal of Development Economics , Vol 10 , pp :1-29
- **Massey.D , Arango .J , Hugo .G , Kouaouci .A , Pellegrino .A , et Taylo .J.E (1993)** , " Theories of International Migration : A Review and Appraisal " , Population and Development Review, Vol 19, N° 3, pp. 431-466.
- **McCormick. B , Wahba. J (2001)** , " Overseas Work Experience, Savings and Entrepreneurship amongst Return Migrants to LDCs ", The Scottish Journal of Political Economy ,Vol 48 , pp : 164-178.
- **McDonald.J.T , Worswick .C (2015)** , High-Skilled Immigration in a Globalized Labor Market , Handbook of the Economics of International Migration , Volume 1A , pp :559.
- **McNown R, Sam CY and Goh SK (2016)** « Bootstrapping the autoregressive distributed lag test for cointegration » , Applied Economics 50 ,pp :1509-1521
- **Meyer, J-B., & Brown, M. (1999)** , "Scientific diasporas: A new approach to the brain drain", Management of Social Transformations. Discussion Paper, 41.
- **Mincer, J.,(1978)** , "Family migration decisions", Journal of. Political. Economy. 86 (5), pp : 749–773.

- **Miotti.L,Mohoub .E.M, Oudinet,J,(2013)** ," Remittances, Poverty and Inequality in Algeria" in Mouhoud EL Mouhoub , "Les enseignements de deux nouvelles enquêtes conduites au Maroc et en Algérie " , FEMISE RESEARCH PROGRAMME 2008-2009 , pp :25-65 file:///C:/Users/Pc/Downloads/Rapport-femise-2013-FEM3302-avec-couv1.pdf
- **Mohapatra. S , Ratha. D (2011)** ," Remittance Markets in Africa ", World Bank , Washington , DC.
- **Monsutti .A (2008)** , Migration et développement : une histoire de brouilles et de retrouvailles , Annuaire suisse de politique de développement , Migration et développement : un mariage arrangé, Vol. 27, N°2 , pp : 28 - 29
- **Mouhoud .E , Oudinet .J, Unan .E (2008)** , " Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittances in the Southern and Eastern Mediterranean Countries " , Working paper CEPN presented at 6th International Conference of the MEEA, Dubai 14-16 March 2007 and Séminaire Démographie, emploi et migrations entre les rives de la Méditerranée CEPN - CNRS - Université Paris nord et GDRI DREEM – CNRS, 25 janvier 2008
- **Mountford, A. (1997)**. "Can a brain drain be good for growth in the source economy ?", Journal of Development Economics,Vol 53 , N° 2 , pp: 287–303
- **Mundaca . G (2009)** , " Remittances, financial market development, and economic growth : The case of Latin America and the Caribbean " , Review of Development Economics , Vol 13 , pp: 288-303.
- **Musette .S , Khaled .N (2012)** , "L'Algérie, pays d'immigration?" , Hommes & migrations , Revue française de référence sur les dynamiques migratoires , pp: 66-67
- **Musette .S, Abdellaoui.H, Zehnati .A (2017)**," Medical Brain Drain from Maghreb to Northern Countries: for a new social dialogue?" , The e-Journal of Economics & Complexity , Vol 2 , N°1,pp:39-49
- **Musette.M.S(2016)** , " Des transferts de fonds à l'investissement de la Diaspora : changement de paradigmes pour l'Algérie ? " , Internationalisation of Higher Education : Migration from and to Algeria ,Conference Paper , Alger, Juillet 2016, pp :20
- **Narayan, Paresh Kumar. 2005**. "The Saving and Investment Nexus for China: Evidence from Cointegration Tests." Applied Economics 37 (17): 1979–1990.
- **Natter , K (2014)** ," Fifty years of Maghreb emigration How states shaped Algerian, Moroccan and Tunisian emigration", the International Migration Institute (IMI), Oxford Department of International Development Working Papers Paper N° 95 , pp: 11
- **Nekby, L. (2006),** "The emigration of immigrants, return vs onward migration": evidence from Sweden , Journal of Population Economics,Vol 19 , N° 2, pp: 197–226.
- **Nsiah, C., & Fayissa, B. (2011).** " Remittances and economic growth in Africa, Asia, and Latin American-Caribbean countries: a panel unit root and panel cointegration analysis ", Journal of Economics and Finance, pp:1-18.
- **Orn B. Bodvarsson , Nicole B. Simpson , Chad Sparber (2015)** ," Migration Theory" , Handbook of the Economics of International Migration , Vol 1A ,
- **Parsons, Christopher R., Ronald Skeldon, Terrie L. Walmsley, et L. Alan Winters. (2007)**,"Quantifying International Migration : a Database of Bilateral Migrant Stocks " . World Bank PolicyResearch Working Paper N° 4165, World Bank , Washington, D.C , pp :6-9 .
- **Pesaran .M.H , Shin.Y , Smith.R.J(2001)** , " Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships", Journal Of Applied Econometrics , Vol 16 , pp:289-326
- **Pierrette Meynier , Gilbert Meynier (2011)** , " L'immigration Algérienne en France : Histoire et Actualité " , Revue Confluences Méditerranée N° 7 , pp: 219-234

- **Polachek, S., Horvath, F, (1977)**" A life cycle approach to migration: Analysis of the perspicacious peregrinator ". In: Ehrenberg , R. (Ed.), Research in Labor Economics. JAI Press, Greenwich, CT.
- **Pradhan, G., Upadhyay, M., &Upadhyaya, K. (2008)** ," Remittances and economic growth in developing countries ", The European journal of development research, Vol 20 , N° 3, pp: 497-506
- **Rapoport . H (2004)** ," Who Is Afrid Of The Brain Drain? Human Capital Flight And Growth In Developing Countries ", Cahiers Economiques De Bruxelles , vol 47 , N° 1 , pp: 89-90
- **Rapoport . H (2010)** , " le brain drain » et son incidence sur les pays en développement " , Regards Croisés Sur l'économie , Vol 2 , N° 8, pp : 117-120 .
- **Rapoport, H. , Docquier, F. (2005)** ," The economics of migrants' remittances ", In L.,A, Gerard-Varet, S-C Kolm and J. Mercier (Eds) Handbook of the Economics of Reciprocity, Giving and Altruism, Amsterdam : North Holland http://ftp.iza.org/dp1531.pdf
- **Rappaport, H. (1999)** ," Local growth empirics" , Cambridge: CID Working Paper N°. 23, Harvard University.
- **Rauch J.E., Casella A. (2003)** ," Overcoming informational barriers to international resource allocation: prices and ties" , Economic Journal , Vol 113, N° 484, pp: 21-242.
- **Rauch J.E., Trindade V. (2002)** , "Ethnic Chinese Networks In International Trade", Review Of Economics And Statistics, Vol 84 , N° 1 , pp: 116-130.
- **Rauch, J. (2003)** , Diasporas and development: Theory, evidence and programmatic implications , San Diego: Department of Economics, University of California.
- **Salahuddin .M, Gow.J (2015)** , " the relationship between economic growth and remittances in the presence of cross- sectional dependence" , the Journal of developing arias, Vol 49, N°.1.
- **Sam, C.Y.; McNown, R.; Goh, S.K.(2019)** " An augmented autoregressive distributed lag bounds test for cointegration " . Economic Modelling. (80) , pp :130–141.
- **Samet. K (2013)** , "Circular Migration Between The North And The South : Effects On The Source Southern Economies " , Procedia - Social And Behavioral Sciences Vol 93 , pp: 2234 – 2250
- **Sayan, S. (2006)** , " Business cycles and workers' remittances : How do migrant workers respond to cyclical ovements of GDP at home ? ", IMF Working Paper 06/52.
- **Schiopu .L , Siegfried .N (2006)** , "Determinants Of Workers' Remittances Evidence From The European Neighbouring Regio ",Working Paper Series N° 688 , European central bank http://www.ecb.int
- **Selim C.A , Degirmen .S , Genc .M , Koska .O.A , Lucke.B , and Perihan O¨ . Saygın (2014)** ," Analyzing the Immigration-Induced Changes in Product Diversity and Trade Patterns: The Case of the EU-Mediterranean-Eastern Europe Zone", The Socio-Economic Impact of Migration Flows, Population Economics, Springer International Publishing Switzerland , pp: 53-86.
- **Shen, I., Docquier, F., Rapoport, H(2010)** , " Remittances and inequality: A dynamic migration model ", Journal of Economic Inequality , Vol 8 , N° 2 , pp :197–220.
- **Shin, Y.; Yu, B.; Greenwood-Nimmo, M**, "Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework ". In Festschrift in Honor of Peter Schmidt: Econometric Methods and Applications, Sickles, R.C., Horrace, W.C., Eds.; Springer: New York, NY, USA, 2014; pp. 281–314.
- **Singh R.J., Haacker M., Lee K.W, Le Goff M. (2010).** Determinants and Macroeconomic Impact of Remittances in Sub-Saharan Africa. Journal of African Economies, 20(2), 312-340.
- **Sjaastad, L.,(1962)**. "The costs and returns of human migration" , Journal of Political Economy , Vol 70 , N° 5, pp : 80–93.

- **Solimano.A (2003)** ." Remittances by Emigrants Issues and Evidence". Discussion Paper N° 2003/89. UNU-WIDER, Helsinki,
- **Spilimbergo, A. (2009)**, " Foreign students and democracy ", American Economic Review, Vol 99, N° 1, pp: 528–543.
- **Stark, O., Taylor, J , S. Yitzhaki, (1986)**, " Migration, Remittances and inequality, A Sensitivity Using the Extended Gini Index ", Journal of Development Economics ,Vol 28 , pp: 309-322
- **Stark, O., Helmenstein, C., & Prskawetz, A. (1998)**. "Human capital depletion, human capital formation, and migration: A blessing or a 'curse'? " . Economics Letters,Vol 60 , N° 3, pp : 363–367
- **Stark, Oded, et David.E. Bloom. (1985)** , "The New Economics of Labour Migration ". American Economic Review,Vol 75, N° 2, pp:173-178 .
- **Storesletten, K.(2003)**." Fiscal implications of immigration – A net present value calculation". Scand. Journal. Economy ,Vol 105, pp : 487–506
- **Stratan.A , Chistruga.M (2012)** ," Economic consequences of remittances : Case of Moldova " , Procedia Economics and Finance ,Vol 3 , pp: 1195
- **Tabit .S , Moussir . C (2016)** , " Macroeconomic Determinants Of Migrants' Remittances : Evidence From A Panel Of Developing Countries" , International Journal Of Business And Social Research , Vol 6 , N° 6
- **Tabit .S , Moussir.C.E(2017)** ," Impact Of Migrants' Remittances On Economic Growth: Case Of Morocco" , International Journal of Innovation and Applied Studies,Vol 20 N° 01 , pp :226-233
- **Tansel.A , Pınar. Y (2010)** , "Macroeconomic impact of remittances on output growth : evidence from Turkey", ERC Working Papers in Economics 10/02.
- **Taylor, J.E. , Mora. J (2006)**, " Does Migration Reshape Expenditures in Rural Households ? Evidence from Mexico" , World Bank Policy Research Paper, N° 3842.
- **Tomohara .A (2017)** , "Does immigration crowd out foreign direct investment inflows Trade off between contemporaneous FDI-immigration substitution and ethnic network externalities" ,Economic Modelling, Vol 64, pp : 40-47
- **Vargas-Silva. C, Huang. P (2006)** ," Macroeconomic determinants of worker's remittances: Host versus home country's economic conditions" , The Journal of International Trade , Economic Development ,Vol 15 , N°1, pp:81-99.
- **Vidal, J.-P. (1998)**. "The effect of emigration on human capital formation" , Journal of Population Economics, Vol 11 , N° 4, pp :pp: 589–600.
- **Wahba , J (2014)** , "Return Migration and Economic Development" , International Handbook on Migration and Economic Development, pp :15 .
- **Wahba, J. (2007)**, "Returns to overseas work experience: The case of Egypt" ,In Ç. Özden, & M. Schiff (Eds.), International migration, economic development, and policy. Washington, D.C.: World Bank.
- **White R (2007)** , Immigrant-trade links, transplanted home bias and network effects , Appl Econ , Vol 39 , N°7, pp :839–852
- **Woodruff. C, Zenteno. R (2007)** ," Migration networks and microenterprises in Mexico ", Journal of Development Economics, Vol 82 ,pp: 509–528.
- **Yang. D (2011)** ," Migrant remittances " , Journal of Economic Perspectives , Vol 25, N° 3 , pp:1–24.

الرسائل والأطروحات:

- **Claire NAIDITCH (2009)** ," Trois Essais Sur Les Transferts De Fonds Des Migrants ",Thése de doctorat , Sciences Economiques , université de Paris I, France
- **De Haas .H (2003)** , Migration And Development In Southern Morocco : The Disparate Socio-Economic Impacts Of Out-Migration On The Todgha Oasis Valley , Ph.D thesis Amsterdam Research Institute for Global Issues and Development Studies
- **Defoort .C (2007)** , Migrations Qualifiees et Capital Humain : Nouveaux Enseignements Tires D'une base De Donnees En Panel , thèse de doctorat en science économique , Université du Droit et de la Santé - Lille II
- **Djelti samir (2015)** , Migration international et développement en Algérie, Thèse de Doctorat en Science Economiques , Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen , Algérie
- **Dramane Coulibaly (2010)** , " Essays on international remittances : A macroeconomic approach ", Thése de doctorat , Sciences Economiques , université de Paris I - Panthéon Sorbonne , France
- **El Hamma.I (2015)** , " transferts des fonds dans les pays du sud de la méditerranée : une approche macroéconomique de leurs déterminants et de leurs effets ", thèse de doctorat en sciences économiques , université Nice Sophia Antipolis , université Mohammed 5 de rabat
- **Mabrouk.F (2012)** , les enjeux économiques de la migration internationale sur le développement des pays d'origine, thèse doctorat en sciences économiques , Université Montesquieu - Bordeaux iv , Université Tunis El Manar
- **Marie COIFFARD (2011)**," Les déterminants et impacts macroéconomiques des transferts de fonds des migrants : une analyse du cas des pays fortement dépendants", Thése de doctorat en Sciences Economiques , université de Grenoble , France
- **Musette ,S.M (2011)** , "étude sociologique des transferts ente migrants et non migrants d'Algérie (1962-2008) ", thèse de doctorat en sociologie , faculté des sciences humaines , université d'Alger 2
- **Sejdini.A (2014)** ," Migration and Remittances in Balkan : a Comparative Evidence ", theses Ph doctor ,university of tirana , faculty of economics , Albania
- **Vicent fromentin (2010)** , " les conséquences economiques de l'immigration sur le marché du travail des pays d'accueil " , thése de doctorat en sciences economiques , Université Nancy 2 , France
- **Yol Nicolas (2017)** , " les effets macroéconomiques des envois de fonds dans les pays d'origine des migrants : croissance economique, vulnérabilités et politiques publiques " , thèse de doctorat en sciences economiques , université de bordeaux , France

التقارير :

- **Aouchar. A , Bahani.A , Hanchane.H (2011) ,** "Migrations internationales et développement local au Maroc Cas de la Vallée du Drâ a moyen et du bassin de Tazarine/Taghbalte: province de Zagora", rapport, Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations (AMERM)
- **Anna Di Bartolomeo , Thibaut Jaulin, Delphine Perrin(2010)**," CARIM – Profil Migratoire Algérie", CARIM – Consortium pour la Recherche Appliquée sur les Migrations Internationales , pp:3 www.carim.org

- **Boudarbat .B (2014)** ," L'impact de l'immigration sur la dynamique économique du Québec ", Rapport remis au ministère de l'Immigration, de la Diversité et de l'Inclusion , pp :15 .

- **Bouklia.H, Hammouda .N, Labdelaoui.N , Mebroukine.A (2013)** "Algeria , in EU Neighbourhood Migration Report 2013", edited by Philippe Fargues. Florence: European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Migration PolicyCentre.

- **European Commission (2010)**, " Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects" , Volume ,Final Report & Thematic Background Papers, European Economy, Occasional Paper N°. 6, April, 2010, Brussels

- **FMI(2009)** ,transaction internationales liées aux envois de fonds

- **IMF, World Economic Outlook** (2005) , International Monetary Fund.; Washington D.C.

- **Khachani.m**(2007) , "liens entre migration et developpement en afrique du nord", nations unies. Commission economique pour l'afrique. Migration internationale et développement en afrique du nord,

- **Luckanachai.N & Gieger.M (2010)** , "A review of international migration policies ", Programme for the Study of Global Migration, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva , pp :13-14

- Migration and Development Brief 26,Migration and Remittances Recent Developments and Outlook , The World Bank , April 2017 http://www.knomad.org/data/remittances

- **Musette .S , Labdelaoui .H , Belhouari .A (2007)** ," Migrants de retour en Algérie : une nouvelle stratégie en perspective ? ", Rapport d'analyse, MIREM-AR 2007/01, European University Institute Robert Schuman Centre for Advanced Studies ,pp: 6

- **Musette .M.S (2010)** ," migration marché du travail et développement en algérie " , organisation internationale du travail (OIT) , institut international des études sociales , pp : 23

- **Nations Unies (2007)** . Commission economique pour l'afrique. Migration internationale et développement en afrique du nord,

- **Nordman, Gubert (2008)** , "Return Migration and Small Enterprise Development in the Maghreb", MIREM Analytical report, MIREM AR2008-02, RSCAS/EUI , Florence.

- **OCDE (2018)** , International Migration Outlook ,

- **OECD (2006)** , " les transferts des fonds internationaux des émigrés et leur rôle dans le développement",SOPEMI-Edition , rapport 2006¸ pp :150-151

- **OECD**, Policy Coherence for Development : Migration and Developing Countries, Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2007.

- **Saint-Paul . G** (2009) , Immigration, qualifications et marché du travail , Rapport du Conseil d'Analyse Économique , La Documentation française. Paris , pp :13

- **UN. (1998).** " Recommendations on Statistics of International Migration ". Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, Statistical Papers Series M, No. 58, Rev. 1

- **UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees).** 2017. "Global Trends: Forced Displacement in 2017." UNHCR, Geneva. http://www.unhcr.org/globaltrends2017/.

- **United Nations (2017)** , Depeatment Of Economic And Social Affairs , Population Division : Trend In Intermnational Migration Stock

- **World Bank (2018)** , "Migration and Development Brief 30." World Bank, Washington, DC, December ,pp:9 https://www.knomad.org/data/remittances

- **World Bank (2018)** , "Migration and Development Brief 29." World Bank, Washington, DC, April

- **World bank , knomad (2018)** ," Migration and Remittances Recent Developments and Outlook Brief 30

- **World Bank, Global Economic Prospects (2006)** , " Economic Implications of Remittances and Migration " , World Bank; Washington D.C

مواقع الأنترنت:

- https://www.elkhabar.com/press/article/148645/
- https://www.knomad.org
- Https: www.Cairn.Info/ Revue Confluences- Méditerranée
- http// www .carim.org/ql/ Genreet migration
- http:// hommesmigrations.revues.org/1872
- http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001385/138592E.pdf
- http://remittanceprices.worldbank.org/en
- https://remittanceprices.worldbank.org/en/corridor/France/Alger
- http://www.globalfinancialdata.com
- www.carim.org
- https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS
- www.oim.int/cuontiers/algeria
- http://rsc.eui.eu/RDP/fr/research-projects/mirem/survey-on-returnmigrants/methodology/
- https://www.knomad.org/
- http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates17.shtml
- www.icmpd.orf
- www.ilo.org/inst/migration
- https://www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/international-migration-outlook2018
- www.caci.dz

فهرس المحتويات

إهداء

تشكرات

خطة البحث

قائمة الأشكال والجداول

المقدمة العامة.....أ

الفصل الاول: مدخل لاقتصاديات الهجرة الدولية

تمهيد **23**

المبحث الأول : الهجرة الدولية مفهومها ، أشكالها وطرق قياسها **24**

المطلب الأول : مفهوم الهجرة الدولية **24**

1- تعريف منظمة الهجرة الدولية 24

2- تعريف منظمة الأمم المتحدة 25

3- مفهوم الهجرة الدولية في الجزائر 25

المطلب الثاني : أنواع حركات الهجرة الدولية والمفاهيم المرتبطة بها **25**

المطلب الثالث : مصادر بيانات و إحصائيات الهجرة الدولية **28**

1- المعطيات المباشرة 29

2- المعطيات غير المباشرة 30

3- بعض الطرق الإحصائية لقياس وتحليل تدفقات الهجرة الدولية 30

المطلب الرابع : التدفّقات الحالية للهجرة الدولية ، تطوّرها ، اتجاهاتها وأهم خصائصها **32**

1- تطوّر مخزون الهجرة الدولية..... 33

2- اتجاهات حركات الهجرة الدولية الحالية ومناطق تركّزها 34

3- خصائص حركات الهجرة الدولية الحالية..... 36

المبحث الثاني: النظريات والنماذج المفسرة لحركات الهجرة الدولية **43**

المطلب الأول : النظريات والنماذج المفسّرة لأسباب نشوء حركات الهجرة الدولية **44**

1- النظريات التقليدية و نموذج الدفع و الجذب..... 44

2- نموذج الاقتصاد النيوكلاسيكي للهجرة..... 45

3- نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة العمل 48

4- نظرية ازدواجية أسواق العمل 49
5-نظرية النظّم العالمية أو المقاربة الهيكلية التاريخية 51
6-المقاربة الماركسية والنيوماركسية (نظرية التبعية والارتباط) 51
المطلب الثاني : النظريات المفسّرة لأسباب استمرار واستدامة حركات الهجرة الدولية 53
1- نظرية الشبكات أو دوام الهجرة 53
2- النظرية المؤسسية 54
3- نظرية السببية التراكمية 55
4- نظرية أنظمة الهجرة 56
5- نظرية الهجرة العابرة للأوطان 57
المطلب الثالث : تفسير قرار الهجرة في إطار النماذج الحديثة 57
1- النماذج الكلاسيكية المفسرة لقرار الهجرة 57
2- النماذج الحديثة لتفسير قرار الهجرة 60
المبحث الثالث : تحليل نظري لآثار تدفقات الهجرة الدولية على اقتصاديات دول المقصد ودول المنشأ 68
المطلب الأول : الآثار الاقتصادية للهجرة على دول المقصد (الدول المستقبلة للهجرة) 68
1- أثر الهجرة الدولية على أسواق عمل بلدان المقصد 69
2- أثر الهجرة على النمو الاقتصادي في دول المقصد 73
3- أثر الهجرة على إعادة توزيع الدخل في دول المقصد 74
4- أثر الهجرة الدولية على المالية العامة في دول المقصد (الأثر الجبائي و الإنفاق العام) 74
5- الأثر الديمغرافي للهجرة و إنعكاسه على الأداء الاقتصادي الكلي لدول المقصد 75
المطلب الثالث : آلية تأثير تدفقات الهجرة الدولية على اقتصاديات دول المنشأ 78
1- مرحلة البداية 79
2- مرحلة التّكيّف أو التعديل 79
3- مرحلة الاندماج 80
4- مرحلة الشبكات 80
5- مرحلة العودة 80
المبحث الرابع : سياسات الهجرة الدولية في دول المقصد و دول المنشأ 81

المطلب الأول : سياسات الهجرة الدولية في دول المقصد و أهم أدواتها 81

1- مفهوم سياسة الهجرة الدولية 82

2- آليات تحديد سياسات الهجرة الدولية في مناطق الاستقبال 82

3- سياسة الهجرة الانتقائية في مناطق الاستقبال 84

المطلب الثاني : سياسات الهجرة الدولية في مناطق الإرسال (دول المنشأ) 86

1- السياسات الموجهة لاستقطاب وتشجيع عودة الكفاءات العلمية المهاجرة 86

2- السياسات الموجهة لتفعيل دور المهاجر في تنمية بلده الأصلي 87

الخلاصة 88

الفصل الثاني : الهجرة الدولية والتنمية في دول المنشأ

تمهيد 90

المبحث الأول : تطور وجهات النظر المؤسسة للعلاقة بين الهجرة الدولية و التنمية 91

المطلب الأول : وجهات النظر التّفاؤليّة 1950 - 1970 92

1- النظرية النيوكلاسيكية للهجرة 92

2- نظرية التحديث 95

3- الانتقادات الموجهة لوجهات النظر التّفاؤليّة الخاصة بتحليل العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية96

المطلب الثاني : وجهات النظر التّشاؤميّة 1970-1980 97

1- نظرية التبعية و المقاربة الهيكلية 97

2- السببية التراكمية و متلازمة المهاجرين 97

المطلب الثالث : وجهات النظر التعددية والشاملة للعلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية 99

1- الاقتصاد الجديد لهجرة العمل 100

2- الهجرة كاستراتيجية لسبل معيشة الأسرة 101

3- استراتيجية الهجرة العابرة للأوطان 101

المطلب الرابع : وجهات النظر الجديدة المتّفائلة بداية من سنة 2000 102

المبحث الثاني : قنوات تأثير الهجرة الدولية على التنمية في دول المنشأ 104

المطلب الأول : هجرة رأس المال البشري والتنمية في دول المنشأ 104

1- مفهوم هجرة الكفاءات أو هجرة الأدمغة 104

2- أسباب هجرة الكفاءات 105
3- اقع هجرة الكفاءات في الدول النامية..... 107
4- أثر هجرة رأس المال البشري على التنمية في دول المنشأ 110
المطلب الثاني : الهجرة العائدة والتنمية في دول المنشأ 122
1- المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة عودة المهاجرين الى بلدانهم الأصلية 122
2- محددات عودة المهاجرين في ضوء نتائج بعض الدراسة التجريبية 128
3- أثر الهجرة العائدة على التنمية في دول المنشأ 129
المطلب الثالث: دور الشبكات العرقية للمهاجرين في تنمية بلدان المنشأ 134
1- دور الشبكات العرقية للمهاجرين في تسهيل تدفق التجارة الخارجية في بلدان المنشأ 135
2- نتائج بعض الدراسات التجريبية لأثر شبكات المهاجرين على التجارة الخارجية في بلدان المنشأ 136
3- دور الشبكات العرقية للمهاجرين في جذب الاستثمارات الأجنبية الى بلدان المنشأ 140
4- نتائج بعض الدراسات التجريبية حول أثر شبكات المهاجرين في جذب الاستثمار الاجنبي لبلدان المنشأ..... 141
الخلاصة 144

الفصل الثالث: اقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين

تمهيد 146
المبحث الأول : مفهوم التحويلات المالية ، أنواعها و قنوات إرسالها 147
المطلب الأول : مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين 147
1- تعريف البنك الدولي 147
2- تعريف منظمة الهجرة الدولية 147
3- تعريف صندوق النقد الدولي 148
المطلب الثاني : صعوبة قياس التحويلات المالية للمهاجرين 151
المطلب الثالث : أنواع التحويلات المالية للمهاجرين و قنوات إرسالها 153
1- التحويلات المالية الرسمية 153
2- التحويلات المالية غير الرسمية 157
3- قنوات إرسال التحويلات المالية للمهاجرين ومحدّدات اختيارها 158

المبحث الثاني: محدّدات تدفق التحويلات المالية للمهاجرين..... 165
المطلب الأول : المحددات الفردية أو الجزئية لتدفّق التحويلات المالية للمهاجرين 165
1- سلوك الإيثار..... 165
2- دافع المصلحة الذاتية..... 166
3- إتفاق القرض بين الأسرة والمهاجر أو التأمين المتبادل 167
4- استراتيجية المهاجر..... 168
5- تحويل الأموال بهدف الادخار..... 170
6-تحويل الأموال بهدف تسيير المحفظة المالية للمهاجر 171
المطلب الثاني : المحدّدات الاقتصادية والمؤسسية الكلية الخاصة بتدفّق التحويلات المالية للمهاجرين 172
1- المحدّدات الاقتصادية الكلية في مناطق الإرسال و مناطق الاستقبال 173
2- المحدّدات الديمغرافية والنوعية في بلدان المقصد و بلدان المنشأ 175
3- المحدّدات المؤسسية..... 175
المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين على بلدان المنشأ..... 179
المطلب الأول : أثر التحويلات المالية للمهاجرين على المستوى الاقتصادي الجزئي 179
1- أثر التحويلات على دخل العائلات في بلدان المنشأ..... 179
2- أثر التحويلات على مستويات الفقر في بلدان المنشأ 180
3- أثر التحويلات المالية للمهاجرين على المساواة في توزيع الدخل في بلدان المنشأ..... 181
4- أثر التحويلات على رأس المال البشري في دول المنشأ (الصحة والتعليم)..... 182
5- دور التحويلات المالية في تمويل المشاريع الصغيرة الخاصة و الأنشطة المقاولاتية..... 184
المطلب الثاني : أثر التحويلات المالية للمهاجرين على المستوى الاقتصادي الكلي 185
1- أثر التحويلات المالية على توازن سوق العمل في دول المنشأ..... 185
2- أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في دول المنشأ..... 186
3- أثر التحويلات المالية على النظام المالي في دول المنشأ 188
4- تدفق التحويلات المالية و تقلبات سعر الصرف الحقيقي (تأثير المرض الاقتصادي الهولندي . 189
5- أثر التحويلات المالية على القدرة المالية للدولة في تحمل الدين العام..... 191
6- أثر التحويلات المالية على ميزان المدفوعات في دول المنشأ..... 191

7- أثر التحويلات المالية على معدّل الاستثمار الكلي في بلدان المنشأ..... 192
8- أثر التحويلات المالية على نوعية المؤسسات في بلدان المنشأ..... 193
الخلاصة 196

الفصل الرابع: الهجرة الجزائرية وتدفقات التحويلات المالية للمهاجرين

تمهيد 198
المبحث الأول : حركات الهجرة الجزائرية ، تطوّرها ، اتجاهاتها و أهم خصائصها 199
المطلب الأول : نظرة عامة حول تطوّر حركات الهجرة الجزائرية إلى الخارج 199
1- مرحلة الهجرة المنظمة، سوق عمل إقليمي وإدارة ثنائية للهجرة بين الجزائر وفرنسا(1960-1973) 200
2- مرحلة وقف الهجرة الجزائرية تزامنا مع الصدمة البترولية وانتهاج الجزائر سياسة تشجيع عودة المهاجرين من الخارج 1973-1987 202
3- المرحلة الممتدة بين 1987-2000..... 204
4- مرحلة عودة تدفقات الهجرة الجزائرية إلى الخارج بداية من سنة 2000 إلى اليوم..... 206
المطلب الثاني : الهجرة الجزائرية الحالية في وظعية قانونية، حجمها ومناطق تمركزها 209
1- إشكالية بيانات الهجرة الجزائرية الحالية ومصادرها 209
2- التعداد العام للجالية الجزائرية في الخارج..... 211
3- وجهات الهجرة الجزائرية الحالية وأهم مناطق تمركزها 212
4- تطور التدفقات السنوية للهجرة الجزائرية المغادرة إلى الخارج 214
5- دوافع الهجرة الجزائرية الحالية..... 215
المطلب الثالث : الخصائص العامة للهجرة الجزائرية الحالية 216
1- المستوى التعليمي للمهاجرين الجزائريين في الخارج..... 216
2- إشكالية هجرة الكفاءات الجزائرية أو نزيف الأدمغة 217
3- الخصائص الديمغرافية للمهاجرين الجزائريين في الخارج 221
4- المساهمة الاقتصادية للمهاجرين الجزائريين في الخارج 222
5- تأنيث الهجرة الجزائرية الحالية 223
المطلب الرابع : الهجرة الجزائرية في وضعية غير قانونية.....224

1- هجرة غير شرعية من خلال طرق الإقامة غير القانونية في بلدان الاستقبال 225
2- الهجرة غير الشرعية من خلال طرق الخروج غير القانونية 226
3- المهاجرون الغير الشرعيون (ظاهرة الحراقة) 227
المبحث الثاني : واقع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين 229
المطلب الأول : تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وأهم خصائصها 229
1- تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (1962-1988) 229
2- تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين خلال المرحلة الانتقالية (1990-2000)..... 233
3- تطور التحويلات المالية بداية من سنة 2000..... 235
4- تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين مقارنة مع مصادر التمويل الخارجية الأخرى 236
5- تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مقارنة مع باقي البلدان العربية والمغاربية 237
6- المناطق المرسلة للتحويلات المالية للمهاجرين الى الجزائر 239
المطلب الثاني : قنوات تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين 240
1- القنوات الرسمية 240
2- القنوات غير الرسمية أو الموازية 243
المطلب الثالث: العوامل المشجعة على استخدام القنوات الموازية لتحويل الأموال في الجزائر 246
1- ارتفاع تكاليف تحويل الأموال من الخارج باتجاه الجزائر عبر القنوات الرسمية 246
2- الفرق بين مستويات أسعار الصرف الرسمية والموازية في الجزائر..... 248
3- ضعف أداء المنظومة المصرفية وضعف مستوى التغطية في الجزائر 250
4- اتساع حجم القطاع الموازي في الجزائر..... 251
5- عامل القرب الجغرافي 252
المطلب الرابع : الاستخدامات النهائية التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر..... 252
المطلب الخامس: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية في الجزائر 254
الخلاصة 256
الفصل الخامس : دراسة قياسية كلية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين
تمهيد 258
المبحث الأول : دراسة قياسية للمحدّدات الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين
..... 259

المطلب الأول : نتائج بعض الدراسات التجريبية السابقة 259

المطلب الثاني : تحليل الطرق المستخدمة في الدراسة القياسية 263

1- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية 263

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود في اطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) 265

3- اختبار العلاقة السببية 268

المطلب الثالث : قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بين 1980-2018 270

1- نماذج الدراسة القياسية 270

2- نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة 273

3- نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test) 275

4- التوازن في المدى الطويل (معلمات الآجل الطويل) بالنسبة للنماذج (1)،(2)،(3)..... 278

5- التوازن في المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للنماذج (3,2,1) 283

6- اختبار استقرارية النماذج (3,2,1) 284

7- الاختبارات التشخيصية للبواقي بالنسبة لنماذج الدراسة (3,2,1)..... 286

8- اختبار العلاقة السببية بين التحويلات المالية للمهاجرين وتقلبات مستويات النشاط الاقتصادي في الجزائر وفرنسا بين 1980-2018 287

9- تحليل السلوك العام للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين 288

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية للمهاجرين على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (النمو الاقتصادي، الاستثمار الخاص، الاستهلاك النهائي للأسر) 290

المطلب الأول : دراسة أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 290

1- نتائج بعض الدراسات التجريبية السابقة : 290

2- نموذج الدراسة القياسية 295

3- تحليل ومناقشة نتائج النموذج (4)..... 296

المطلب الثاني : دراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاستثمار الخاص في الجزائر 304

1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج (5)..... 306

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود..... 307

3-معلمات الأجل الطويل..... 308
4- تقدير النموذج في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد)UECM 311
5- اختبار استقرارية نموذج التكامل المشترك للنموذج Stability test5 312
المطلب الثالث : أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاستهلاك النهائي للعائلات في الجزائر. 312
1- دراسة استقرارية متغيرات النموذج (6)..... 314
2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسون (Johansen) 315
3- تقدير انحدار التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية(DOLS) 316
الخلاصة..... 319
الخاتمة العامة 321
قائمة المراجع..... 331
قائمة الملاحق

الملاحـــــق

النموذج 1:

Dependent Variable: REM
Method: ARDL
Date: 10/16/19 Time: 03:58
Sample (adjusted): 1983 2018
Included observations: 36 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): GDPA INFA UNEMA IR OEXR M2
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evalulated: 4096
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 2, 3, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
REM(-1)	-0.059274	0.180648	-0.328120	0.7480
GDPA	0.017190	0.060183	0.285626	0.7797
GDPA(-1)	0.253160	0.073410	3.448561	0.0043
GDPA(-2)	0.258592	0.068911	3.752563	0.0024
INFA	0.160820	0.029827	5.391816	0.0001
INFA(-1)	0.019646	0.034015	0.577572	0.5734
INFA(-2)	0.055379	0.022534	2.457552	0.0288
UNEMA	0.125002	0.049930	2.503535	0.0264
UNEMA(-1)	0.055604	0.054216	1.025604	0.3238
UNEMA(-2)	0.056060	0.045230	1.239444	0.2371
IR	0.007518	0.018128	0.414726	0.6851
IR(-1)	0.016807	0.020294	0.828175	0.4225
IR(-2)	0.078082	0.023667	3.299148	0.0058
OEXR	-0.065274	0.024933	-2.618021	0.0213
OEXR(-1)	0.036384	0.031828	1.143144	0.2736
OEXR(-2)	-0.052102	0.034840	-1.495455	0.1587
OEXR(-3)	0.046757	0.026745	1.748256	0.1040
M2	0.055691	0.029735	1.872865	0.0837
M2(-1)	0.058116	0.040256	1.443654	0.1725
M2(-2)	-0.132265	0.040474	-3.267918	0.0061
M2(-3)	0.070297	0.027749	2.533277	0.0250
C	-10.93679	2.262285	-4.834399	0.0003
@TREND	0.161129	0.065571	2.457319	0.0288

R-squared	0.934005	Mean dependent var	1.213230
Adjusted R-squared	0.822320	S.D. dependent var	0.991807
S.E. of regression	0.418067	Akaike info criterion	1.352860
Sum squared resid	2.272144	Schwarz criterion	2.364552
Log likelihood	-1.351475	Hannan-Quinn criter.	1.705968
F-statistic	8.362896	Durbin-Watson stat	2.316576
Prob(F-statistic)	0.000149		

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(REM)
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 2, 3, 3)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 10/16/19 Time: 04:02
Sample: 1980 2018
Included observations: 36

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.93679	1.221879	-8.950795	0.0000
@TREND	0.161129	0.019331	8.335155	0.0000
D(GDPA)	0.017190	0.035358	0.486157	0.6349
D(GDPA(-1))	-0.258592	0.038875	-6.651839	0.0000
D(INFA)	0.160820	0.017792	9.038997	0.0000
D(INFA(-1))	-0.055379	0.015714	-3.524184	0.0037
D(UNEMA)	0.125002	0.029627	4.219227	0.0010
D(UNEMA(-1))	-0.056060	0.025293	-2.216403	0.0451
D(IR)	0.007518	0.010765	0.698422	0.4972
D(IR(-1))	-0.078082	0.014203	-5.497630	0.0001
D(OEXR)	-0.065274	0.016431	-3.972706	0.0016
D(OEXR(-1))	0.005345	0.016435	0.325241	0.7502
D(OEXR(-2))	-0.046757	0.016875	-2.770721	0.0159
D(M2)	0.055691	0.019734	2.822052	0.0144
D(M2(-1))	0.061968	0.019168	3.232952	0.0065
D(M2(-2))	-0.070297	0.015802	-4.448478	0.0007
CointEq(-1)*	-1.059274	0.119475	-8.866063	0.0000

R-squared	0.871690	Mean dependent var	-0.001437
Adjusted R-squared	0.763640	S.D. dependent var	0.711302
S.E. of regression	0.345813	Akaike info criterion	1.019526
Sum squared resid	2.272144	Schwarz criterion	1.767299
Log likelihood	-1.351475	Hannan-Quinn criter.	1.280519
F-statistic	8.067439	Durbin-Watson stat	2.316576
Prob(F-statistic)	0.000021		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(REM)
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 2, 3, 3)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 10/16/19 Time: 04:01
Sample: 1980 2018
Included observations: 36

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.93679	2.262285	-4.834399	0.0003
@TREND	0.161129	0.065571	2.457319	0.0288
REM(-1)*	-1.059274	0.180648	-5.863742	0.0001
GDPA(-1)	0.528941	0.147622	3.583090	0.0033
INFA(-1)	0.235845	0.044362	5.316319	0.0001
UNEMA(-1)	0.236667	0.042958	5.509194	0.0001
IR(-1)	0.102407	0.038747	2.642987	0.0203
OEXR(-1)	-0.034235	0.020925	-1.636056	0.1258
M2(-1)	0.051839	0.015303	3.387528	0.0049
D(GDPA)	0.017190	0.060183	0.285626	0.7797
D(GDPA(-1))	-0.258592	0.068911	-3.752563	0.0024
D(INFA)	0.160820	0.029827	5.391816	0.0001
D(INFA(-1))	-0.055379	0.022534	-2.457552	0.0288
D(UNEMA)	0.125002	0.049930	2.503535	0.0264
D(UNEMA(-1))	-0.056060	0.045230	-1.239444	0.2371
D(IR)	0.007518	0.018128	0.414726	0.6851
D(IR(-1))	-0.078082	0.023667	-3.299148	0.0058
D(OEXR)	-0.065274	0.024933	-2.618021	0.0213
D(OEXR(-1))	0.005345	0.024938	0.214341	0.8336
D(OEXR(-2))	-0.046757	0.026745	-1.748256	0.1040
D(M2)	0.055691	0.029735	1.872865	0.0837
D(M2(-1))	0.061968	0.027487	2.254440	0.0421
D(M2(-2))	-0.070297	0.027749	-2.533277	0.0250

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPA	0.499343	0.126582	3.944817	0.0017
INFA	0.222647	0.031861	6.988108	0.0000
UNEMA	0.223423	0.040200	5.557794	0.0001
IR	0.096677	0.034544	2.798628	0.0151
OEXR	-0.032319	0.021800	-1.482528	0.1620
M2	0.048938	0.013731	3.563937	0.0035

EC = REM - (0.4993*CA + 0.2226*INF + 0.2234*CH + 0.0967*IR -0.0323*EXR + 0.0489*M2)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.683398	10%	2.53	3.59
k	6	5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38

		1%	3.6	4.9
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	36		n=40	
		10%	2.831	4.04
		5%	3.327	4.7
		1%	4.527	6.263
			Finite Sample:	
			n=35	
		10%	2.879	4.114
		5%	3.426	4.79
		1%	4.704	6.537

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.863742	10%	-3.13	-4.37
		5%	-3.41	-4.69
		2.5%	-3.65	-4.96
		1%	-3.96	-5.31

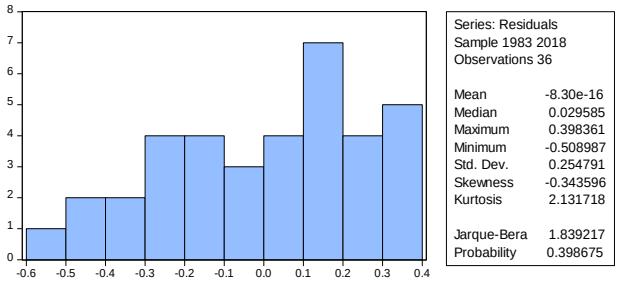

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.613060	Prob. F(2,11)	0.5592
Obs*R-squared	3.610328	Prob. Chi-Square(2)	0.1644

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.325812	Prob. F(22,13)	0.0593
Obs*R-squared	28.70663	Prob. Chi-Square(22)	0.1534
Scaled explained SS	2.118226	Prob. Chi-Square(22)	1.0000

النموذج 2 :

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(REM)
Selected Model: ARDL (1,4,4,2,2,4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/21/20 Time: 09:54
Sample: 1980 2018
Included observations: 35

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.498165	1.063264	1.409024	0.1842
REM(-1)*	-0.922795	0.139551	-6.612613	0.0000
GDPA(-1)	0.406414	0.078084	5.204854	0.0002
GDPF(-1)	0.148422	0.112170	1.323194	0.2104
INFF(-1)	-0.381742	0.089780	-4.251979	0.0011
INFA(-1)	0.133082	0.022866	5.820014	0.0001
UNEMF(-1)	-0.214112	0.113996	-1.878251	0.0849
D(GDPA)	0.109204	0.043966	2.483829	0.0288
D(GDPA(-1))	-0.249854	0.037880	-6.595972	0.0000
D(GDPF)	-0.030827	0.057489	-0.536221	0.6016
D(GDPF(-1))	-0.140326	0.094086	-1.491468	0.1617
D(INFF)	0.058835	0.094661	0.621536	0.5459
D(INFF(-1))	0.108226	0.075241	1.438402	0.1759
D(INFF(-2))	-0.256444	0.094320	-2.718870	0.0186
D(INFF(-3))	-0.091874	0.063448	-1.448016	0.1732
D(INFA)	0.046645	0.017840	2.614651	0.0226
D(INFA(-1))	-0.027233	0.018270	-1.490571	0.1619
D(INFA(-2))	-0.052479	0.016640	-3.153817	0.0083
D(INFA(-3))	0.013951	0.015954	0.874479	0.3990
D(UNEMF)	0.163674	0.114893	1.424584	0.1798
D(UNEMF(-1))	0.169038	0.116464	1.451421	0.1723
D(UNEMF(-2))	-0.076251	0.116988	-0.651783	0.5268
D(UNEMF(-3))	-0.373370	0.086099	-4.336507	0.0010

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPA	0.440416	0.062829	7.009742	0.0000
GDPF	0.160840	0.120686	1.332718	0.2074
INFF	-0.413680	0.070928	-5.832361	0.0001
INFA	0.144216	0.015056	9.578440	0.0000
UNEMF	-0.232026	0.105587	-2.197480	0.0484
C	1.623507	1.028887	1.577925	0.1406

EC = REM - (0.4404*GDPA + 0.1608*GDPF -0.4137*INFF + 0.1442*INFA -0.2320*UNEMF + 1.6235)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.646023	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38

		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	35		n=35	
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(REM)
Selected Model: ARDL (1,4,4,2,2,4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/21/20 Time: 09:56
Sample: 1980 2018
Included observations: 35

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPA)	0.109204	0.025763	4.238735	0.0012
D(GDPA(-1))	-0.249854	0.027518	-9.079771	0.0000
D(GDPF)	-0.030827	0.043988	-0.700809	0.4968
D(GDPF(-1))	-0.140326	0.050160	-2.797592	0.0161
D(INFF)	0.058835	0.060153	0.978087	0.3473
D(INFF(-1))	0.108226	0.052474	2.062490	0.0615
D(INFF(-2))	-0.256444	0.056008	-4.578710	0.0006
D(INFF(-3))	-0.091874	0.043329	-2.120365	0.0555
D(INFA)	0.046645	0.011136	4.188850	0.0013
D(INFA(-1))	-0.027233	0.009313	-2.924296	0.0127
D(INFA(-2))	-0.052479	0.011273	-4.655266	0.0006
D(INFA(-3))	0.013951	0.009266	1.505655	0.1580
D(UNEMF)	0.163674	0.071270	2.296540	0.0405
D(UNEMF(-1))	0.169038	0.062949	2.685336	0.0198
D(UNEMF(-2))	-0.076251	0.067356	-1.132060	0.2797
D(UNEMF(-3))	-0.373370	0.064142	-5.821005	0.0001
CointEq(-1)*	-0.922795	0.096851	-9.528024	0.0000

R-squared	0.922734	Mean dependent var	0.007614
Adjusted R-squared	0.854054	S.D. dependent var	0.559014
S.E. of regression	0.213560	Akaike info criterion	0.056652
Sum squared resid	0.820940	Schwarz criterion	0.812107
Log likelihood	16.00859	Hannan-Quinn criter.	0.317435
Durbin-Watson stat	2.581660		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

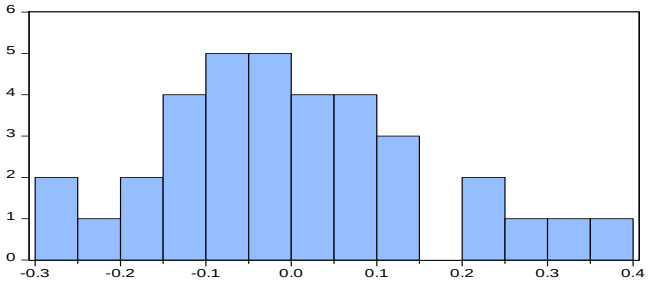

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.339007	Prob. F(1,11)	0.1544
Obs*R-squared	6.137282	Prob. Chi-Square(1)	0. 1320

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.957533	Prob. F(22,12)	0.5535
Obs*R-squared	22.29802	Prob. Chi-Square(22)	0.4422
Scaled explained SS	2.349524	Prob. Chi-Square(22)	1.0000

النموذج 3:

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(REM)
Selected Model: ARDL (1,3,3,2,3,3)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 09/21/20 Time: 10:22
Sample: 1980 2018
Included observations: 36

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.199701	0.442863	-4.967005	0.0002
@TREND	0.068588	0.013545	5.063572	0.0002
REM(-1)*	-0.612620	0.114171	-5.365818	0.0001
GDPPCF(-1)	0.498169	0.110026	4.527746	0.0005
GDPPCA(-1)	0.107233	0.048069	2.230795	0.0426
INFA(-1)	0.277694	0.049234	5.640239	0.0001
IR(-1)	0.103851	0.027925	3.718962	0.0023
PREM(-1)	-0.043843	0.009429	-4.649954	0.0004
D(GDPPCF)	-0.047696	0.062196	-0.766879	0.4559
D(GDPPCF(-1))	-0.379448	0.071709	-5.291500	0.0001
D(GDPPCF(-2))	-0.244705	0.059497	-4.112861	0.0011
D(GDPPCA)	-0.013126	0.035214	-0.372742	0.7149
D(GDPPCA(-1))	-0.116140	0.032667	-3.555281	0.0032
D(INFA)	0.089454	0.021298	4.200122	0.0009
D(INFA(-1))	-0.162132	0.031545	-5.139784	0.0002
D(INFA(-2))	-0.071287	0.019857	-3.590098	0.0030
D(IR)	0.003831	0.009606	0.398779	0.6961
D(IR(-1))	-0.055981	0.017935	-3.121361	0.0075
D(IR(-2))	-0.022166	0.012184	-1.819275	0.0903
D(PREM)	-0.011919	0.005157	-2.311267	0.0366
D(PREM(-1))	0.018125	0.006426	2.820552	0.0136
D(PREM(-2))	0.013033	0.006124	2.128266	0.0516

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPPCF	0.813178	0.196666	4.134824	0.0010
GDPPCA	0.175040	0.066378	2.637039	0.0195
INFA	0.453289	0.083383	5.436235	0.0001
IR	0.169519	0.051878	3.267635	0.0056
PREM	-0.071566	0.016576	-4.317451	0.0007

EC = REM - (0.8132*GDPPCF + 0.1750*GDPPCA + 0.4533*INFA + 0.1695*IR -0.0716*PREM)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.757375	10%	2.75	3.79
k	5	5%	3.12	4.25
		2.5%	3.49	4.67
		1%	3.93	5.23
			Finite Sample: n=40	
Actual Sample Size	36			
		10%	3.032	4.213
		5%	3.577	4.923
		1%	4.885	6.55
			Finite Sample: n=35	
		10%	3.087	4.277
		5%	3.673	5.002
		1%	5.095	6.77

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.365818	10%	-3.13	-4.21
		5%	-3.41	-4.52
		2.5%	-3.65	-4.79
		1%	-3.96	-5.13

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(REM)
Selected Model: ARDL (1,3,3,2,3,3)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 09/21/20 Time: 10:24
Sample: 1980 2018
Included observations: 36

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.199701	0.298243	-7.375546	0.0000
@TREND	0.068588	0.009862	6.954534	0.0000
D(GDPPCF)	-0.047696	0.043374	-1.099666	0.2900
D(GDPPCF(-1))	-0.379448	0.053595	-7.079951	0.0000
D(GDPPCF(-2))	-0.244705	0.047531	-5.148331	0.0001
D(GDPPCA)	-0.013126	0.022396	-0.586088	0.5671
D(GDPPCA(-1))	-0.116140	0.022424	-5.179314	0.0001
D(INFA)	0.089454	0.015699	5.697883	0.0001
D(INFA(-1))	-0.162132	0.022631	-7.164291	0.0000
D(INFA(-2))	-0.071287	0.014764	-4.828336	0.0003
D(IR)	0.003831	0.007113	0.538560	0.5986
D(IR(-1))	-0.055981	0.011148	-5.021704	0.0002
D(IR(-2))	-0.022166	0.008482	-2.613182	0.0204
D(PREM)	-0.011919	0.003905	-3.052338	0.0086
D(PREM(-1))	0.018125	0.004767	3.802649	0.0019
D(PREM(-2))	0.013033	0.004312	3.022315	0.0091
CointEq(-1)*	-0.612620	0.077081	-7.947779	0.0000

R-squared	0.901924	Mean dependent var	-0.001437
Adjusted R-squared	0.819333	S.D. dependent var	0.553640
S.E. of regression	0.235325	Akaike info criterion	0.249662
Sum squared resid	1.052175	Schwarz criterion	0.997435
Log likelihood	12.50609	Hannan-Quinn criter.	0.510655
F-statistic	10.92041	Durbin-Watson stat	2.436430
Prob(F-statistic)	0.000002		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.757375	10%	2.75	3.79
k	5	5%	3.12	4.25
		2.5%	3.49	4.67
		1%	3.93	5.23

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)

t-statistic	-7.947779	10%	-3.13	-4.21
		5%	-3.41	-4.52
		2.5%	-3.65	-4.79
		1%	-3.96	-5.13

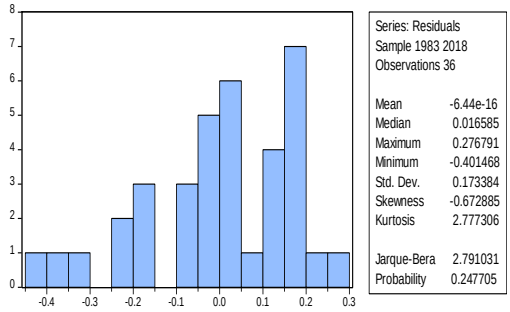

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.367375	Prob. F(1,13)	0.2633
Obs*R-squared	3.426199	Prob. Chi-Square(1)	0.0642

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.211817	Prob. F(21,14)	0.9993
Obs*R-squared	8.680185	Prob. Chi-Square(21)	0.9915
Scaled explained SS	1.166574	Prob. Chi-Square(21)	1.0000

نتائج النموذج (4): أثر التحويلات على النمو الاقتصادي في الجزائر

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDPPC)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1, 1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/28/20 Time: 00:08
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-35.69178	10.87176	-3.282982	0.0030
GDPPC(-1)*	-0.985332	0.187093	-5.266531	0.0000
DEP(-1)	0.056181	0.201599	0.278678	0.7828
HFCE**	0.288486	0.099024	2.913306	0.0074
INF(-1)	-0.219929	0.063913	-3.441044	0.0020
OP(-1)	0.352878	0.102060	3.457560	0.0020
REM(-1)	1.473971	0.571193	2.580515	0.0161
GFCF**	-0.076680	0.074329	-1.031634	0.3121
D(DEP)	-0.663549	0.314602	-2.109171	0.0451
D(INF)	-0.100574	0.073439	-1.369489	0.1830
D(OP)	0.094055	0.100177	0.938888	0.3568
D(REM)	0.620750	0.641280	0.967984	0.3423

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	0.057017	0.205338	0.277676	0.7835
HFCE	0.292781	0.116173	2.520219	0.0185
INF	-0.223203	0.055164	-4.046156	0.0004
OP	0.358131	0.117866	3.038453	0.0055
REM	1.495913	0.569784	2.625402	0.0146
GFCF	-0.077822	0.075211	-1.034705	0.3107
C	-36.22310	13.11331	-2.762316	0.0106

EC = GDPPC - (0.0570*DEP + 0.2928*HFCE -0.2232*INF + 0.3581*OP + 1.4959*REM -0.0778*GFCF -36.2231)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.119010	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	37		n=40	
		10%	2.218	3.314
		5%	2.618	3.863
		1%	3.505	5.121
			Finite Sample:	

		n=35	
	10%	2.254	3.388
	5%	2.685	3.96
	1%	3.713	5.326

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(GDPPC)

Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1, 1, 1, 0)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 06/28/20 Time: 00:10

Sample: 1980 2017

Included observations: 37

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP)	-0.663549	0.250520	-2.648684	0.0138
D(INF)	-0.100574	0.057805	-1.739894	0.0942
D(OP)	0.094055	0.065857	1.428157	0.1656
D(REM)	0.620750	0.510453	1.216076	0.2353
CointEq(-1)*	-0.985332	0.136094	-7.240074	0.0000

R-squared	0.648832	Mean dependent var	0.047618
Adjusted R-squared	0.604937	S.D. dependent var	2.360191
S.E. of regression	1.483476	Akaike info criterion	3.751741
Sum squared resid	70.42243	Schwarz criterion	3.969433
Log likelihood	-64.40721	Hannan-Quinn criter.	3.828488
Durbin-Watson stat	1.953186		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

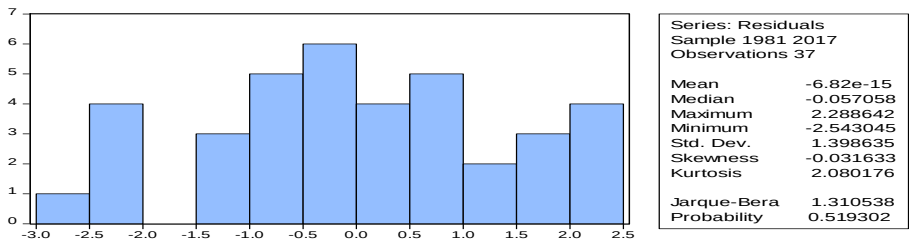

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.728467	Prob. F(2,23)	0.4935
Obs*R-squared	2.204143	Prob. Chi-Square(2)	0.3322

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.477373	Prob. F(11,25)	0.2017
Obs*R-squared	14.57635	Prob. Chi-Square(11)	0.2027
Scaled explained SS	3.594098	Prob. Chi-Square(11)	0.9803

نتائج النموذج 5: أثر التحويلات على الاستثمار الخاص في الجزائر

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GFCF)
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 0, 1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/22/20 Time: 22:30
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-22.91574	6.824724	-3.357754	0.0026
GFCF(-1)*	-0.384449	0.099126	-3.878406	0.0007
LINT(-1)	0.658039	0.228349	2.881726	0.0082
M2**	0.280915	0.081334	3.453841	0.0021
OP(-1)	0.213203	0.060276	3.537121	0.0017
REM(-1)	-0.438801	1.095905	-0.400400	0.6924
GDPPC**	0.142947	0.241018	0.593096	0.5587
INF**	0.209098	0.129870	1.610054	0.1205
D(LINT)	0.675791	0.457718	1.476436	0.1528
D(LINT(-1))	-0.944239	0.360835	-2.616817	0.0151
D(OP)	0.057869	0.123573	0.468300	0.6438
D(REM)	1.101396	1.154742	0.953803	0.3497

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINT	1.711641	0.605289	2.827809	0.0093
M2	0.730695	0.170133	4.294847	0.0002
OP	0.554569	0.157105	3.529927	0.0017
REM	-1.141375	2.862255	-0.398768	0.6936
GDPPC	0.371823	0.633079	0.587325	0.5625
INF	0.543890	0.328074	1.657827	0.1104
C	-59.60671	18.95600	-3.144477	0.0044

EC = GFCF - (1.7116*LINT + 0.7307*M2 + 0.5546*OP -1.1414*REM + 0.3718
*GDPPC + 0.5439*INF -59.6067)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.371519	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

Actual Sample Size	36		Finite Sample: n=40	
		10%	2.218	3.314
		5%	2.618	3.863
		1%	3.505	5.121
			Finite Sample: n=35	
		10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GFCF)
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 0, 1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/22/20 Time: 22:31
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINT)	0.675791	0.267959	2.521990	0.0187
D(LINT(-1))	-0.944239	0.254132	-3.715541	0.0011
D(OP)	0.057869	0.079982	0.723531	0.4763
D(REM)	1.101396	0.689608	1.597134	0.1233
CointEq(-1)*	-0.384449	0.065134	-5.902460	0.0000

R-squared	0.618992	Mean dependent var	0.316876
Adjusted R-squared	0.569829	S.D. dependent var	3.321740
S.E. of regression	2.178643	Akaike info criterion	4.523528
Sum squared resid	147.1411	Schwarz criterion	4.743461
Log likelihood	-76.42350	Hannan-Quinn criter.	4.600290
Durbin-Watson stat	2.093907		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

- الاختبارات التشخيصية للبواقي :

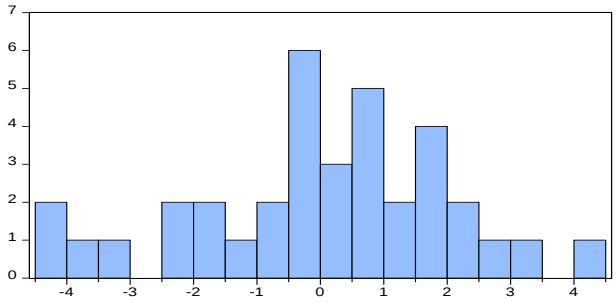

Series: Residuals
Sample 1982 2017
Observations 36

Mean	3.02e-15
Median	0.237927
Maximum	4.096701
Minimum	-4.454628
Std. Dev.	2.050373
Skewness	-0.399610
Kurtosis	2.868105
Jarque-Bera	0.984225
Probability	0.611334

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.105705	Prob. F(2,22)	0.9001
Obs*R-squared	0.342652	Prob. Chi-Square(2)	0.8425

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.776648	Prob. F(11,24)	0.6596
Obs*R-squared	9.450613	Prob. Chi-Square(11)	0.5804
Scaled explained SS	3.923275	Prob. Chi-Square(11)	0.9721

<u>نتائج النموذج 6</u>: أثر التحويلات على الاستهلاك النهائي للأسر

Dependent Variable: LCONF
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 09/21/20 Time: 01:32
Sample (adjusted): 1982 2016
Included observations: 35 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LYD	0.719365	0.105096	6.844847	0.0000
LREM	0.145652	0.051861	2.808490	0.0102
LINFA	-0.005654	0.005231	-1.080905	0.2914
C	15.65923	0.859255	18.22420	0.0000

R-squared	0.940409	Mean dependent var	24.26833
Adjusted R-squared	0.907905	S.D. dependent var	0.408087
S.E. of regression	0.123843	Sum squared resid	0.337416
Long-run variance	0.020199		

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LCONF)
Method: Least Squares
Date: 09/21/20 Time: 01:35
Sample (adjusted): 1983 2017
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LYD)	0.107610	0.150638	0.714362	0.4805
D(LREM)	-0.177429	0.069423	-2.555773	0.0159
D(LINFA)	-0.003117	0.004177	-0.746170	0.4614
RESID03(-1)	-0.259313	0.196666	-1.318543	0.0197
C	0.041065	0.019600	2.095088	0.0447

R-squared	0.268989	Mean dependent var	0.036521
Adjusted R-squared	0.171521	S.D. dependent var	0.125508
S.E. of regression	0.114238	Akaike info criterion	-1.369494
Sum squared resid	0.391513	Schwarz criterion	-1.147301
Log likelihood	28.96614	Hannan-Quinn criter.	-1.292793
F-statistic	2.759770	Durbin-Watson stat	1.720954
Prob(F-statistic)	0.045797		

الملخص:

تهدف هذه الأطروحة الى دراسة المحددات والاثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ، حيث تضمن الجانب النظري منها أدبيات ظاهرة الهجرة الدولية وآليات تأثيرها على التنمية في البلدان الاصلية ، إضافة الى الإطار النظري للتحويلات المالية للمهاجرين باعتبارها واحدة من أهم مصادر تمويل التنمية على المستوى العالم وذلك من خلال تحليل أهم محدّداتها وآثارها على اقتصاديات البلدان المستقبلة.

أما الجانب التطبيقي من الدراسة فقد خصص لتحليل واقع الهجرة الجزائرية والتحويلات المالية للمهاجرين ، وفي الأخير حاولنا تحليل دور البيئة الاقتصادية الكلية في جذّب التحويلات المالية للمهاجرين بإجراء دراسة قياسية كلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ، حيث أشارت النتائج الى أن التحويلات تتأثر بشكل إيجابي ومعنوي ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر كمعدلات النمو الاقتصادي، ومستوى الدخل الفردي ، معدّل التضخم والبطالة في الجزائر ، بينما يوجد تأثير سلبي لعلاوة سعر الصرف الموازي على تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية، من جهة أخرى أشارت النتائج إلى أهمية بعض المتغيرات الاقتصادية في المناطق المرسلة ممثلة بفرنسا في تفسير تدّفق التحويلات المالية من الخارج إلى الجزائر.

كما حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، وأشارت النتائج إلى أنها تأثر بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي والاستهلاك العائلي في الجزائر ، وتأثر بشكل سلبي على الاستثمار الخاص.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الدولية، التحويلات المالية للمهاجرين، المحددات الفردية، المحددات الكلية ، الآثار الاقتصادية للتحويلات، التنمية .

Abstract :

The objective of this thesis is the study of the determinants and macroeconomic impacts of Algerian migrants remittances, as the theoretical part of it included the literature of the phenomenon of international migration and the mechanisms of its impact on development in the countries of origin, in addition to the theoretical framework of migrant remittances as one of the most important sources of development financing through an analysis of the most important Its determinants and their effects on the economies of the receiving countries.

The practical side of the study is devoted to analyzing the reality of Algerian immigration and migrants remittances, at the end we analyzed the role of the macroeconomic environment in attracting The immigrant's remittances by an econometric study using the autoregressive distributed lag model (ARDL), Where the results indicated a positive and significant impact of some variables on the flow of remittances such as the economic growth, the level of individual income, inflation and unemployment rates in Algeria, and a negative impact of the parallel exchange rate premium on remittances via the official channels, in addition, economic variables in the sending countries represented by France play an important role in explaining the flow of remittances to Algeria , As we tried to analyze the impacts of remittance on some economic variables in Algeria where the results showed that remittances have positive effects on the economic growth and household consumption in Algeria, but they have a negative one on the private investment

Key words : International migration, migrant remittances, individual determinants, Macroeconomic determinants, The economic impact of remittances, Development